العدد الثامن والستون بعد المائة - أبريل ٢٠٠٧

السياسة الدولية



١٦٨

مع العدد مجانا



المحتويات

السنة الثالثة والأربعون
العدد الثامن والستون بعد المائة
أبريل ٢٠٠٧

محتويات الاسطوانة



خدمة "السياسة الدولية" للباحثين
فى مجال العلوم السياسية، حقوق الإنسان، القانون، والتاريخ

لاجئون من الحروب فى العالم العربى
خرائط . وثائق . تقارير دولية

الصومال

- تقارير الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام، المفوضية السامية لشئون اللاجنين، اليونيسيف.
- تقارير عن الوضع الإنسانى من: منظمة الصليب الأحمر، منظمة الصحة العالمية، مركز مراقبة النازحين.

السودان

- نظرة شاملة على مشكلة اللاجئين.
- تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين.
- وثائق وتقارير دولية عن:
  لاجئى دارفور - الوضع فى جنوب السودان.
- إتفاقيات إفريقية خاصة باللاجئين.

العراق

- إحصاءات وخرائط.
- تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة.
- توطين اللاجئين من العراق.
- تقارير لمنظمات دولية.

فلسطين

- نظرة شاملة على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فى العالم العربى.
- اللاجئون الفلسطينيون فى العراق قبل حرب ٢٠٠٣.
- الأوضاع فى المخيمات الفلسطينية فى الأردن.
- أوضاع الفلسطينيين فى لبنان وسوريا.

د. أسامة الغزالى حرب

أين الشرق الأوسط الجديد؟!

منذ سبعة أشهر، وبالتحديد فى ٧ أغسطس ٢٠٠٦ مع بدء الحرب الإسرائيلية على لبنان، أعلنت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية، فى مؤتمر صحفى: "أن شرق أوسط جديدا يتخلق (الآن) من رحم الأزمة اللبنانية"! وبقدر ما كان هذا التصريح مثيرا للدهشة لما انطوى عليه من ثقة مفرطة، فقد كان كاشفا للنيات والخطط الأمريكية بشأن مستقبل المنطقة، والتنسيق (الأمريكى - الإسرائيلى) بشأنها. وفى واقع الأمر، فإن تلك المخططات الاستراتيجية والأهداف السياسية المعلنة حول الشرق الأوسط الجديد، تعززها وتتناولها الآن آلاف الأبحاث والدراسات والتحليلات فى الولايات المتحدة وأوروبا والعالم كله، والتى تتحدث عن "الشرق الأوسط الجديد"، بل وعن "الشرق الأوسط الجديد - الجديد"!

من المنطقى الآن أن نتساءل: أين هو هذا "الشرق الأوسط الجديد؟" وما هى الأسباب والدوافع المؤدية إليه؟ وما هى أهم ملامحه التى تتشكل الآن؟ وإذا كان من حق أى قوة فى العالم، ومن حق مراكز الأبحاث والدراسات فى كل أنحاء الأرض أن تطرح تلك الأسئلة، فإن من "واجبنا" - نحن أبناء المنطقة - أن نكون أول من يطرحها، بل ومن يجتهد للإجابة عليها، إن لم نكن - أولا وقبل كل شىء - أول من يسهم فى تشكيل الشرق الأوسط، وصياغة ملامحه!

يقع الشرق الأوسط، الآن، فى قلب الصراع الدولى فى حقبة النظام العالمى أحادى القطبية، تماما مثلما كانت أوروبا فى قلب ذلك الصراع فى حقبة الثنائية القطبية فى منتصف القرن العشرين! ومثلما كانت أوروبا تفور بالصراعات والتفاعلات عشية تشكيل النظام العالمى القديم، فى فترة ما بعد الحرب الثانية، فإن الشرق الأوسط يغلى اليوم بالصراعات والتوازنات التى تعيد تشكيله فى قلب النظام العالمى الجديد! غير أنه من السابق لأوانه كثيرا تحديد الصورة التى سوف تئول إليها تلك المنطقة، والتى ثبت الآن - بوضوح - أنه ليس بإمكان أى قوة منفردة أن تشكلها، حتى ولو كانت الولايات المتحدة الأمريكية!

وفى هذا الإطار، فإن صورة الشرق الأوسط "الجديد" سوف تكون محصلة لما يمكن أن تسفر عنه "الصراعات" المختلفة التى تهزه بعنف الآن، وتتزامن وتتداخل على نحو فريد وخطير :

- فهناك الصراعات "داخل" الشرق الأوسط التى تضافرت لتأجيجها المواريث والمرارات التاريخية مع التدخلات الخارجية، المباشرة وغير المباشرة، فانفجر الصراع، والحرب الأهلية فى العراق، كنتيجة مباشرة للغزو الأمريكى، وإسقاط نظام صدام حسين. وأشعل العدوان الإسرائيلى على لبنان صراعا بين أطراف المعادلة السياسية اللبنانية. وبرز - أكثر من أى وقت مضى - الصراع بين فتح وحماس كإحدى الحقائق الحاكمة لمستقبل الأرض المحتلة، ولمصير الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، الذى يشكل استمراره - بدوره - بؤرة التوتر الأكثر خطورة، والأكثر استعصاء على الحل على الإطلاق! وفجر الحضور الإيرانى الثقيل فى الخليج، والصراع الشيعى - السنى فى العراق مخاطر امتداد ذلك الصراع إلى السعودية ودويلات الخليج، فضلا عن احتمالات - لا يمكن التقليل منها - لصراع إيرانى - عربى، يتداخل - على نحو مأساوى - مع احتمالات مفزعة للصراع المذهبى الواسع! ولم يكد يهدأ فى السودان الصراع بين الشمال والجنوب، حتى انفجر الصراع فى دارفور، فضلا عن مخاطر كامنة أخرى فى باقى أنحاء السودان!

ولا ينفصل عن ذلك ما تعانيه بقية دول المنطقة (مصر، سوريا، الأردن، اليمن .. الخ) من آلام واضطرابات التحول السياسى، والصراع الضارى بين القوى الساعية للتغيير الديمقراطى، وتلك الرافضة والمقاومة له!

- وهناك، ثانيا، الصراع بين القوى السياسية الفاعلة فى الشرق الأوسط والعالم الخارجى، التى أدرجت - فى حقبة ما بعد ١١ سبتمبر - ضمن صراع الحضارات أو الثقافات. ثم صار الصراع مع "الإرهاب الدولى" (الذى عُدّت منطقة الشرق الأوسط المعمل الأساسى لتفريخه وازدهاره) هو الصراع الحاكم للنظام العالمى الراهن، والذى تحشد لمواجهته - فى الواقع - ليس فقط القوى الأمريكية والأوروبية، وإنما كافة القوى الدولية الفاعلة! وحتى اللحظة الراهنة، فقد جرى هذا الصراع فى

أحراش وجبال أفغانستان، ثم فى مدن العراق وشوارع وأزقة بغداد، فضلا عن المواجهات الدامية فى عديد من المواقع فى العالم كله!

غير أن التطور الحاسم الراهن، فى ذلك المشهد، يتمثل - بلا شك - فى المواجهة المحتملة فى أى لحظة مع إيران. فليس هناك حتى الآن (أبريل ٢٠٠٧) ما ينفى إمكانية قيام الولايات المتحدة بضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، فى ظل اعتقاد راسخ يتنامى لديها، ولدى حلفائها، بأن إيران تبيت النية لإنتاج الأسلحة النووية، وأن تصرفاتها إزاء الضغوط الدولية، وإزاء الوكالة الدولية للطاقة، لا تستهدف سوى المراوغة وكسب الوقت، وهى رؤية تحظى أيضا بأكبر قدر من الدعم والضغط من جانب إسرائيل وأصدقائها فى واشنطن - من ناحية - كما أنها قد لا تلقى ممانعة من بعض دول الخليج العربية من ناحية أخرى. وفى جميع الحالات، فإن مثل تلك الخطوة محملة بكثير من مخاطر التفجير والفوضى وانعدام الاستقرار للمنطقة كلها، وبخاصة احتمالات اشتعال نيران صراع مذهبى شامل على نحو خطير ومدمر.

- ثم هناك، ثالثا، الصراع القديم - الجديد، الذى يزيد كثيرا ما يخفى منه عما يظهر، أى الصراع "حول" الشرق الأوسط (بتروله، وأسواقه، وفوائضه المالية) بين القوى الكبرى فى العالم. لقد نظرت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية (أو المعسكر الغربى بالتعبير القديم) دوما لمنطقة الشرق الأوسط، باعتبارها منطقة نفوذ تقليدية لهما، لا يجوز لأى قوة منافسة أن تنازعهما فيها. وكان ذلك المبدأ هو الحاكم للاستراتيجية الغربية فى المنطقة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى القديم، الذى لم يتحول نفوذه فى بعض دول الشرق الأوسط، فى خمسينيات وستينيات القرن الماضى، إلى سيطرة أو نفوذ شامل، لا عليها منفردة، ولا على الإقليم كله، فى أى لحظة.

غير أن النظام العالمى الجديد حمل معه تغيرا فى أطراف وطبيعة الصراع حول الشرق الأوسط. فاختفى الاتحاد السوفيتى (الشيوعى) القديم لتحل محله روسيا (الرأسمالية) الجديدة، والقادرة على التفاعل مع القوى المحافظة التى سبق أن رفضت الشيوعية، وأخذ الوجود الروسى يظهر فى الخليج بعناصره السلعية والبشرية المتنوعة، وحضوره السياسى المتنامى.

من ناحية أخرى، أخذت الصين تقتحم المنطقة بكل قوة، خاصة من خلال سلعها ومنتجاتها الرخيصة شديدة التنوع، بل والمطورة لتلبى احتياجات المنطقة! ذلك كله إلى جانب عمالة هندية قديمة ومتنامية على نحو لا تخطئه العين فى منطقة الخليج والجزيرة العربية تحديدا. وفى حين تتخذ الصين موقعها ضمن مستوردى نفط الخليج، فإنها حرصت على أن تكون فى مقدمة الباحثين، والحائزين على النفط المكتشف حديثا بالسودان، بل وفى مقدمة المتعاملين اقتصاديا معه. وتلك بدورها حقيقة غير بعيدة على الإطلاق عن الصراعات الداخلية فى السودان، والتدخلات الدولية فيه، حتى وإن كان بعضها يتم دفاعا عن حقوق الإنسان، أو حماية لفئات مستضعفة من الشعب السودانى.

الشرق الأوسط (الجديد)، إذن، لن يكون نتاجا لمخطط أمريكى مبسط، وإنما نتاج لصراعات محتدمة، ولا تزال جارية، "داخل" الشرق الأوسط، و"معه" و"حوله"! وفى هذا الإطار، فإن مهمة أبناء المنطقة، خاصة القوى الأصيلة الأساسية فيها، هى ألا تكون مجرد قوى "مفعول بها"، أو أن تكون مجرد موضوع لتلك التغيرات العاصفة بلا حول ولا قوة! بعبارة أخرى، فإن علينا - نحن أبناء المنطقة - أن نكون بالفعل شركاء فاعلين وإيجابيين فى بنائها (وليس بالطبع هدمها!). ففى التحليل الأخير، ينبغى أن يكون بناء الشرق الأوسط الجديد بيد "أبنائه" أيضا، وليس فقط بيد قوى من خارجه، وأن يكون "الإصلاح" فيه نتاجا لفاعلية وإصرار قواه الداخلية، وليس نتاجا لضغوط أو مخططات أو أطماع أطراف خارجية. كما أن فاعلية هذا البناء الجديد للشرق الأوسط ترتبط أيضا بالقدرة على التغيير والبناء فى قلب الشرق الأوسط، أكثر منه فى أطرافه. وبدون الوعى بتفاوتات الثقل النسبى لقوى الشرق الأوسط، فإن كثيرا من الجهود والطاقات سوف تتبدد بلا عائد معقول. وعلى العكس، فإن حدوث التغيير فى قوى القلب الفاعلة سوف يكون له مردود سريع على كافة أنحاء المنطقة. وأخيرا، فإن مفتاح بناء الشرق الأوسط "الجديد" فعلا يتمثل فى التغيير السياسى، وبناء الديمقراطية (التى طال غيابها) فى الشرق الأوسط، وفى أن يتم التغيير، ليس وفق آليات ومصالح وأولويات خارجية، وإنما وفق مصالح وأولويات أبناء المنطقة وشعوبها. وهذا التغيير الديمقراطى أيضا سوف يكون هو الأساس المتين والأقوى لكافة التغييرات الأخرى - التى تنتظرها، بقلق وإلحاح، شعوب المنطقة، فى أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - نحو مزيد من الحرية والعدالة والكرامة!

دراســــات

إشكالية العلاقة بين الحضارات .. قراءة في خطابات عـــربيـــة وإســلامـيـــة

■ د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية ، مدير برنامج حوار الحضارات ،

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة

اكتسب مجال العلاقة بين الحضارات (حوار/ صراع) زخما كبيرا، منذ نهاية الحرب الباردة مع طرح هنتنجتون الشهير، ثم وصل هذا الزخم إلى ذروته منذ ١١ سبتمبر بصفة خاصة وما تلاها من تداعيات، مبرزا ما أضحى عليه وزن الأبعاد الدينية/ الثقافية الحضارية، والأبعاد القيمية في تحليل العلاقات الدولية(١).

ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب، على رأسها انتهاء الصراع الايديولوجي، وصعود دور الأديان، وتهاوي الحدود بين الداخل والخارج نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات(٢).

وقد أضحى مفهوما أن حوار الحضارات وصراع الحضارات (أو الثقافات أو الأديان) وجهان لعملة واحدة، ووصل الاهتمام بالمفهومين إلى خلق ما يمكن وصفه "بالحالة"، وأضحى التوقف عند هذه الحالة ضرورة أكاديمية وفكرية وعملية في آن واحد، تشبه تلك الحالة الضرورة التي أحاطت بمصطلحين سابقين ذائعي الصيت: النظام العالمي الجديد والعولمة(٣). فبعد الاهتمام بهيكل

١- تم تناول البعد القيمي في العلاقات الدولية من عدة أوجه، انظر على سبيل المثال:

- Charles R. Beitz, Recent International Thought. International Journal, Spring, .1988

- Keen Booth, Security in Anarchy: Utopian Realism in Theory and Practice, International Affairs 67, 1991, pp. 527- .545

- Martha Finnemore, Norms, Culture and World Politics: Insights from Sociology's Institutionalism, International Organization 50, 2, Spring 1996, pp. 325- 345.

- انظر أيضا مراجعة نقدية للقيم في المنظورات الغربية كمدخل للتأصيل الإسلامي المقارن للقيم في د. سيف الدين عبدالفتاح، مدخل القيم .. إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام (في) د. نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦، الجزء الثاني.

٢- انظر على سبيل المثال:

' Heba R. Ezzat: Co- Citizenship: Bringing Religion Back, Paper Presented to the International Consultations on Christians and Muslims in Dialogue and Beyond, Convened by World Church Council, Geneva, October 2002.

(٣) حول مراجعة للأدبيات الغربية في موضوع العولمة، وبيان إشكاليات التعريف وتحديد مستويات المفهوم وتحليل العواقب، خاصة على أوضاع الجنوب بصفة عامة والعالم الإسلامي بصفة خاصة، انظر:

- د. نادية محمود مصطفى، العولمة وحقل العلاقات الدولية (في) د. سيف الدين عبد الفتاح و د. حسن نافعة (إشراف وتحرير)، العولمة والعلوم السياسية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (١) العام الجامعي ١٩٩٨- ١٩٩٩، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

- د. نادية محمود مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي (في) مشروع رابطة الجامعات الإسلامية، التحديات التي تواجه العالم الإسلامي في القرن الجديد، ١٩٩٩، الجزء الثالث، (الفصل الأول).

القوة الجديد فى العالم (الأحادية) ونمط عملياته الجديدة (العولمة)، جاء الاهتمام بآليات ومضامين عملياته (حوارية - صراعية) فى مجالات تبدو جديدة (المجالات الثقافية - الحضارية).

هذا والمقصود بالبعد الحضارى -الثقافى فى دراسة العلاقات الدولية: تلك الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الثقافة والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وعلى اختلاف الرؤية للعالم ودوافع السلوك وأسس الهوية، وهى ذات تأثير على المستويات التالية: أسس جديدة لتقسيم العالم، محرك للتفاعلات الدولية ومحدد لنمطها ولحالة النظام الدولى، أداة من أدوات السياسة وموضوع من موضوعاتها، محدد لخطاب النخب وخطابات القاعدة، عنصر تفسيرى أو تبريرى للتحالفات، وأخيرا مكون للقوة.

وقد تبوأت إشكالية العلاقة بين البعد السياسى والبعد الثقافى الحضارى مكانة واضحة فى هذا المجال(٤)، وتبلورت الجدالات حول أمرين: أى البعدين هو المتغير المستقل وأيهما التابع؟ ومن ناحية أخرى، هل الاختلافات فى الدين والثقافة والحضارة لابد أن تقود بالضرورة للصراع؟ ويتصل بذلك أسئلة حول تأثير طبيعة السياق الدولى على بروز حالة الصراع أو إمكانية الحوار، وأصل العلاقة بين الحضارات، وهل حل صراع الحضارات محل صراع القوى التقليدى أو صراع الطبقات، أم يمكن اكتشاف نمط جديد للعلاقة بين البعدين المادى والقيمى فى تفسير العلاقات الدولية على نحو يكسر الحواجز بين علمانية هذا التفسير أو تديينه؟

وتقدم هذه الدراسة نتائج خبرات تفاعلى مع اتجاهات عربية وإسلامية عند ثلاث محطات رئيسية فى تطور قضية العلاقة بين الحضارات خلال عقد من الزمان (١٩٩٦ - ٢٠٠٦)(٥) وهى:

١- الجدال حول أطروحات هنتنجتون وبروز اشكالية أصل العلاقة بين الحضارات: صراع أم حوار.

٢- تداعيات أحداث الحادى عشر من سبتمبر والجدل حول شروط الحوار وجدواه.

٣- أزمة الرسوم الدنماركية وفقدان مصداقية الحوار تحت تأثير تزايد العداء للإسلام والمسلمين (وليس الإسلاموفوبيا).

ويتضح من سياق هذه الخبرات أن خطاب حوار الحضارات قد اقترن بقوة بالحديث عن صراع الحضارات، كما لم يبدأ الخطابان بعد ١١ سبتمبر ولكن قبلها وإن اكتسبا زخما منذ ذلك التاريخ. ولقد كان الدافع للاهتمام بمتابعة الجدالات بين الاتجاهات المختلفة حول هذا الموضوع نابعا من الإيمان بضرورة المساهمة فى التأصيل النظرى من منظور إسلامى فى مجال الدراسات الحضارية الدولية، باعتبارها نظاما فرعيا جديدا فى العلاقات الدولية والعلوم السياسية بصفة عامة. ومن شأن هذا التأصيل أن يسهم فى علاج حالة الغموض والفوضى والتداخل والحركة فى دوائر مفرغة، وهى الحالة التى أحاطت بدراسة هذا الموضوع والحركة من حوله فى الدوائر الفكرية والحركية، العربية منها والإسلامية، منذ تدشين أطروحات هنتنجتون.

أولا- قراءة فى أطروحات هنتنجتون: حوار أم صراع بين الحضارات؟

تمثل أطروحات "هنتنجتون" وأطروحات الفكر الغربى بصفة عامة حول حقيقة "التهديد الإسلامى" تيارا فكريا يقدم رؤية كونية أو رؤية للعالم من منظور الغرب لهذا العالم، ولوضع الغرب فيه، ومن ثم رؤية للعلاقة مع الإسلام والمسلمين ودلالتها بالنسبة لوضع الغرب العالمى ودوره.

وقد أثارت مفاهيم الحضارة والثقافة والهوية التى طرحها

٤- انظر على سبيل المثال:

- Youssef Lapid (ed), The Return of Culture and Identity in International Relations Theory, Lynne Rienner Publishers, 1996.

- Naeem Inayatullah and David L. Blaney, International Relations and the Problem of Difference (N.Y. Routledge, 2004).

- R. James Ferguson, The Contested Role of Culture in International Relations, www.international-relations.com

- وعن الحوار حول دور الدين والثقافة، انظر على سبيل المثال:

- Barry Rubin, Religion and International Affairs, The Washington Quarterly, Spring,1990.

- Jeff Haynes, Religion in Third World Politics, Lynne Rienner Publishers, 1994 (Ch. 5, Links between religion and foreign policy in the third world) pp. 122-145.

- Pavlos Hatzopoulos, Fabio Petito (eds), Religion in International Relations: The Return from Exile, Palgrave/ Macmilan England, 2003.

- Jonathan Fox, Shmuel Sandler, Bringing Religion into International Relations, NY Palgrave Macmillan, 2004.

(٥) هوامش الدراسة تشير للأعمال التى شاركت فيها، وكل منها يتضمن قائمة من المصادر التى لا يمكن تسجيلها جميعا.

"هنتنجتون" النقد من البعض لعدم دقتها، ولتداخلها بين حضارات، وثقافات وأديان "لا تعرف العقل والتسوية بقدر ما تعرف تعصبا للأنا ضد الآخر. كما كانت مرفوضة من أصحاب النماذج التعددية العالمية الذين يعلون من الحوار والتعاون لتفسير السياسات الدولية. وكان ترشيح "هنتنجتون" للحدود الإسلامية، باعتبارها حدودا دموية يتمحور حولها الصراع سواء في مستواه الكلي (بين حضارات) أو في مستواه الجزئي (بين دول من حضارات مختلفة)، موضع هجوم من المدافعين الاعتذاريين عن الإسلام نظرا لما يحويه من اتهامات للإسلام والمسلمين، ولتجسيده الإسلام باعتباره عدو المستقبل بالنسبة للغرب. وقد يكون تمثل "هنتنجتون" نموذج الحضارة الغربية (حيث يدافع عن ضرورة استمرار قوته وقيمه ومصالحه) هو موضع الهجوم والانتقاد الفلسفي من جانب هؤلاء الذين يتصدون لنقض الأسس الفلسفية والفكرية لهذا النموذج العلماني المادي ولرفض عواقبه على البشرية.

هذه جميعها - وغيرها بالطبع - كانت القنوات الكبرى التي جرى على صعيدها الجدل والنقاش حول أطروحة "صدام الحضارات". ولكنني على ضوء قراءة هذا الجدل، أسهمت في تقديم إجابة على السؤال: "ما الجديد في موضوعات هذا الجدل؟"(٦).

وتتلخص نتائج هذه القراءة النقدية فيما يلي:

إذا كان البعض قد رفض أطروحات صراع الحضارات لأنها تقوم على منظور حضاري يفسح مكانا للدين وليس على منظور مادي علماني -وهو الأمر غير المعتاد من الفكر والتنظير الغربي في ظل علمنة دراسة العلاقات الدولية- فإن أخذ "هنتنجتون" للعامل الحضاري محركا للحضارات يعتبر تغييرا جوهريا في المنطلقات النظرية، وهو الأمر الذي يقتضي التوقف عنده والتساؤل عن مبررات هذا المنحنى: هل يتصل هذا بما أضحى يدب في الحضارة الغربية من ضعف وتآكل في القوة بالمقارنة بحضارات أخرى أخذت تستنهض قواها من جديد؟ وفي هذا الصدد، نلاحظ أن "هنتنجتون" -في ختام تحليله لمبررات اهتمامه بالحضارات محركا للتفاعلات الدولية- يربط بين أثر زوال الأساس الأيديولوجي للصراع العالمي وجهود الغرب الرامية لدعم قيمه كقيم عالمية والحفاظ على هيمنته العسكرية ودعم مصالحه الاقتصادية، وتولد ردود فعل مضادة من قبل الحضارات الأخرى من ناحية أخرى.

إن النماذج والأحداث -التي يشير إليها هنتنجتون لتوضيح المستويين من الصدام بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، وبين الأولى وحضارات أخرى- ليست إلا أحداثا ووقائع درج المحللون على تفسيرها استنادا إلى عوامل أخرى غير صدام الحضارات. ولهذا، يبرز السؤال: لماذا يسميها هنتنجتون الآن بمسمى حضاري؟ ألا يعني هذا أنه يشعر بأن الهيمنة الغربية لن تكتمل بالهيمنة السياسية والاقتصادية فقط ولكن يلزم لاكتمالها الهيمنة الحضارية أيضا، وفي قلبها الهيمنة الثقافية؟

لقد قدم تحليل "هنتنجتون" وصول الغرب إلى قمة قوته كأحد أسباب صدام الحضارات، مما يعني أن الصدام إنما هو استجابة ورد فعل للتحدي المتمثل في القوة والتوسع الغربي العلماني. وأعتقد أن هذا النحو من القراءة لتحليل "هنتنجتون" قد يدفعنا إلى التحول من الهجوم على نظرته الصدامية للعلاقات بين الإسلام والغرب -من منطلق الدفاع عن الإسلام أو رفض أن يكون صراعيا أو إرهابيا- إلى هجوم من نوع آخر على هيمنة الغرب ومظاهرها التي يقرها ويعترف المؤلف بآثارها على الآخر.

وبذا، ننتقل من المواقف الاعتذارية التبريرية الدفاعية إلى الهجوم، فنحن لسنا مصدر التهديد ولكننا نحن المعرضون للتهديد، استجابتنا ورد فعلنا هو الذي يبدو مصدر "الصراع".

إن مقولات هنتنجتون الصريحة والواضحة حول الصدام الحضاري الديني بين الإسلام والغرب، وحول التضامن بين شعوب الحضارة الواحدة وسياسات الغرب المرتقبة في مواجهة الحضارات الأخرى، خاصة الإسلامية، تبرز ما يجب أن نفطن إليه بقوة وهو أن الغرب عدو الإسلام والمسلمين والحضارات الأخرى. وفي الحقيقة، فإنه يسجل في مقالتيه المشهورتين أكثر من تحذير للغرب بأن الآخر يصحو ولم يعد مفعولا به، بل أضحى فواعل تعود إلى جذورها وترغب في تشكيل العالم بطرائق غير غربية، ومن ثم يحذر من أن هناك خطرا ثقافيا يجئ من الجنوب ويحل محل التهديد الأيديولوجي الذي جاء من الشرق.

اتجاهات الجدل حول أطروحات هنتنجتون:

ولقد انقسمت هذه الاتجاهات بين ثلاثة(٧): يؤكد الاتجاه الأول مقولات هنتنجتون، ولكن يرفض إمكانية الحوار انطلاقا من حقائق اختلال توازنات القوى الدولية، وسياسات القوى الغربية تجاه الجنوب أو العالم الإسلامي، أو باعتبار أن مبعث هذه السياسات هو الأبعاد الثقافية الحضارية أي مبعثها هو الصراع الحضاري من جانب الغرب تجاه عالم الإسلام والمسلمين، ومن ثم فإن الحوار لن يكون إلا سبيلا جديدا لفرض الهيمنة الثقافية والحضارية.

(٦) انظر تفاصيل القراءة النقدية المقارنة في أعمال مقالتين أساسيتين لهنتنجتون وهي: صدام الحضارات (١٩٩٣)، الغرب فريد وليس عالميا (١٩٩٦)، في د. نادية محمود مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي، مرجع سابق، الفصل الثاني.

(٧) انظر تحليلا تفصيليا في: نادية محمود مصطفى، إشكاليات الاقتراب من مفهوم حوار الحضارات في أدبيات عربية (في) حولية أمتي في العالم، العدد الخامس (٢٠٠١- ٢٠٠٢)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٣.

انظر أيضا: أماني غانم، البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية: دراسة في خطاب صراع الحضارات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، إشراف د. نادية محمود مصطفى (غير منشورة).

الاتجاه الثاني: يرفض مقولات هنتنجتون، إما عن عدم اقتناع بأن تكون العلاقة بين الحضارات وليس توازن القوى والمصالح هى المفسر الأساسى للعلاقات الدولية، أو رفضا لإلصاق التهمة بالإسلام والحضارة الإسلامية، باعتبارها مصادر للصراع والتصادم، ودفاعا عن الإسلام والمسلمين الذين يقبلون الآخر ومستعدون للحوار معه، أو دفاعا عن التعددية الثقافية والحوار بين الحضارات، انطلاقا من رؤية إنسانية عالمية، أو من رؤية إسلامية تعترف بأهمية الحوار، والتعارف الحضارى كأساس من أسس الرسالة العالمية للإسلام.

أما الاتجاه الثالث، فيرى أن العلاقات بين الحضارات تمر بمراحل مختلفة من الحوار والصراع. ويرى أحد روافد هذا الاتجاه أن الحالة الدولية الراهنة لا تسمح بحوار حقيقى نظرا لاختلال ميزان القوى الدولية، بحيث لن يقود الحوار إلا إلى فرض نمط حضارى على الآخر. وفى المقابل، هناك رافد آخر يرى أن الحوار ضرورى للخروج بالعالم من أزمته الراهنة، إلا أنه لابد أن تتوافر له الشروط لكى يحقق أهدافه الحقيقية باعتباره سبيلا للتفاهم المشترك وإزالة العوائق أمام العلاقات السليمة.

بعبارة أخرى، ولد اتجاه "حوار الحضارات" من رحم التصدى لمقولة صدام الحضارات فى الدائرة العربية والإسلامية، ومن زخم الاعتراض على هذه المقولة وتفريعاتها انطلاقا من تعريفات متنوعة للحضارة والثقافة، والعلاقة بينهما وللحوار الفكرى والحضارى، وانطلاقا من أسانيد معرفية وفكرية مختلفة تؤثر على طبيعة الرؤى للعالم، والعلاقة بين مكوناته، بل وتؤثر على الموقف من اتخاذ الحضارات، أو الثقافات وحدات للتحليل السياسى من عدمه.

خلاصة القول، قادتنى هذه القراءة النقدية إلى رفض ذلك الترحيب الذى شاع حتى نهاية التسعينيات بمفهوم الحوار، على اعتبار أن هذا الترحيب ليس إلا دفاعا واعتذارا عن الإسلام فى مواجهة هجوم هنتنجتون. كذلك من ناحية أخرى، رفضت تشخيص الحالة بأنها أسيرة الصراع الدائم والحتمى. ولذا، رأيت أن الانشغال على الساحة الإسلامية بهذين الطرحين المتقابلين وعلى النحو الذى جرى به، إنما هو أمر يتطلب تجاوز النقد المعرفى والمنهجى والسياسى إلى تقديم رؤية بنائية.

وتتلخص ابعاد هذه الرؤية فيما يلى(٨):

أولا: إن التصور الإسلامى لا يكرس "الصراع" كقانون تاريخى مطلق، كما تقدمه المدرسة الواقعية بروافدها المختلفة ومنها فكر "هنتنجتون"، ولكن التدافع، وهو المفهوم الإسلامى للصراع، ليس إلا سنة من سنن الاجتماع البشرى إلى جانب سنن الله الأخرى.

ولذا، فإن الجهاد فى معناه الواسع ليس صراعا مع الآخر للقضاء عليه ولكن أداة لنشر الدعوة، ومن ثم فإن الحرب هى إحدى أدواته، بينما التعاون السلمى أداة أخرى إلى جانبها. ولكل من الاداتين ضوابطها وشروطها وليست إحداهما بديلة مطلقة للاخرى.

ولهذا، فإن السؤال الجوهرى فى العلاقة بين المسلمين وغيرهم هو: متى تكون الحرب؟ ومتى يكون السلام؟ هكذا يجب أن نقرأ المدارس والاتجاهات الفقهية المختلفة حول الموضوع بحثا عن إجابة لهذا السؤال(٩).

ثانيا: لماذا لا نقول إذن إن مفهوم الدائرة الإسلامية عن نمط العلاقة بين الحضارات هو "تعارف الحضارات"؟ وأنا هنا أستخدم ذلك المصطلح الذى قدمه بعض الأساتذة المفكرين مثل "أ. زكى الميلاد"(١٠) وكذلك بعض الأساتذة الأكاديميين مثل "د. سيف الدين عبد الفتاح"(١١) وتبنته بعض المؤسسات الإسلامية العاملة فى مجال حوار الحضارات(١٢).

إن المفهوم الإسلامى عن حوار الحضارات ينبنى على الأصول (قرآنا وسنة) ويعكس الأسس المعرفية للرؤية الإسلامية، إلا أن استخدام مصطلح "الحوار" من داخل الدائرة الإسلامية وفى ظلال العولمة إنما يضعنا فى نطاق الدائرة الاعتذارية الدفاعية عن الإسلام والمسلمين، فى حين أن استخدام مفهوم تعارف

(٨) د. نادية محمود مصطفى. التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامى، مرجع سابق.

(٩) حول مزيد من التفصيل عن كيفية إعادة تقديم مفهوم الجهاد لمواجهة الشبهات حوله، انظر:

Nadia M. Mostafa: How to Comprehend Gihad:

موقع إسلام أون لاين:

http://www.islamonline.net/english/Contemporary/03/2003/Article.02shtml

- Nadia M. Mostafa: The missing logic in the discourse of peace and violence in Islam , presented to "Contemporary Islamic Synthesis" conference Organized by Mohamed Farsi chair of Islamic peace, American University Center for Global Peace, Library of Alexandria October 2003.

(١٠) ذكى الميلاد، تعارف الحضارات، مجلة الكلمة، بيروت، العدد ١٦، صيف ١٩٩٧م/ ١٤٠٨هـ.

(١١) د. سيف الدين عبد الفتاح، العولمة والعالمية (فى) د. منى أبو الفضل و د. نادية محمود مصطفى (محرران)، التأصيل النظرى للدراسات الحضارية، أعمال مشروع بحثى، برنامج حوار الحضارات، جامعة القاهرة، (تحت الطبع).

(١٢) مثل جمعية الدعوة العالمية الإسلامية فى طرابلس التى نظمت مؤتمرا عالميا فى سبتمبر ٢٠٠٤، وصدرت أعماله ٢٠٠٥، وذلك تحت عنوان: "لتعارفوا".

الحضارات يمثل استجابة إيجابية وليس مجرد رد فعل لما أثارته أطروحات صراع الحضارات. كما يجب أن نطرح السؤال التالي: هل يمكن للغرب أن يدخل في حوار حضاري مع حضارات غير متكافئة معه من الناحية المادية وهو المحكوم دائما باعتبارات توازن القوى المادية؟ إن "هنتنجتون" حين يذكر الحضارات والأديان لا يقدمها إلا في إطار الصراع، مما يعكس كل دلالات هيمنة الغرب المادية -كما سبق التوضيح- وليس هناك من الأدلة في واقع السياسات الأوروبية والغربية الرسمية بصفة عامة على أن حوار الثقافات هو الأساس في تشكيل رؤية هذا الجزء من الغرب للعالم، ولا أدل على ذلك من مضمون ومحتوى الحوار حول قضايا المرأة والطفل والأسرة والبيئة والأقليات، وذلك في المحافل الدولية الرسمية المعنية بتقنين قواعد إدارة هذه المجالات في عصر العولمة.

ثانيا- وماذا بعد ١١ سبتمبر؟ .. جدوى الحوار وشروطه:

مع أحداث ١١ سبتمبر وبعدها، تجددت الجدالات حول العلاقة بين الحضارات بقوة وزخم، وتم استدعاء مقولات هنتنجتون وأنصاره، والمقولات المضادة له. ولكن كان السياق أكثر تدهورا مما كان عليه في بداية التسعينيات، حيث أضحى العالم الإسلامي في موقف المتهم بعد أن كان في موضع مصدر التهديد المحتمل(١٣). ففي حين رأى البعض في الهجمات على نيويورك وواشنطن دليلا على "الغضب المسلم" ضد سيطرة القيم الغربية وضد السياسات الغربية، فإن البعض الآخر اتجه إلى النظر إلى الهجمات في سياق صراع المصالح ودور الشبكات المتشعبة الإرهابية في العلاقات الدولية. لهذا، فإن الجدال حول دور العلاقة بين الأبعاد الثقافية الحضارية، والأبعاد الاستراتيجية في تفسير هذه الأحداث وما تلاها من تطورات في الخطابات الأمريكية والسياسات الأمريكية(١٤)، قد اكتسب زخما كبيرا.

والجدير بالملاحظة أنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، قفز الاهتمام بقضايا وآليات الحوار قفزة واضحة، حيث فرضت طبيعة تحديات هذه المرحلة على المؤسسات الرسمية بصفة خاصة الانتقال بدرجة أكبر إلى هذه الجوانب العملية. فلقد أضحت الضغوط نحو ضرورات ومتطلبات الحوار أكثر وضوحا، ليس في نظر الحكومات فقط، ولكن بالنسبة أيضا لبعض الروافد الفكرية التي كانت ترفضه أو تتحفظ عليه.

ويمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات:

١- الاتجاه الليبرالي الذي تتلخص مقولات بعض نماذجه(١٥) كالآتي:

- العولمة تؤثر على شكل ومضمون واتجاهات الحوار، حيث إن الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان هي من صميم موضوعاته.

- الحوار بين حضارتين غير متكافئتين ماديا ممكن بل وضروري، لأنه سبيل خروج الحضارة المتخلفة من دائرة التخلف والدخول في عالم التقدم الإنساني، وذلك من خلال اقتباس عدد من قيم ومؤسسات وإنجازات الحضارة الأوروبية. ولن يمنع من هذا الاقتباس كل المناظرات في العالمين العربي والإسلامي باسم الخصوصية الثقافية العربية والإسلامية، ذلك لأن قيم حقوق الإنسان أصبحت تعبر عن حضارة عالمية إنسانية.

- في ظل إشكاليات التعريف بالذوات الحضارية، فإن هدف الحوار هو التوصل إلى الاتفاق على صياغة مجموعة متناسقة من القيم العالمية التي تأخذ في اعتبارها التنوع الإنساني الخلاق.

- تتسع أجندة حوار الحضارات لتشمل إشكاليات معرفية، ومشاكل عالمية، وليصبح مجال العلاقة بين الإسلام والغرب هو أحد مجالات هذا الحوار وليس مجالها الوحيد.

- يجب أن تسهم الحضارة العربية الإسلامية في صياغة الحلول للمشاكل العالمية وطرح تصوراتها القيمية الإنسانية.

٢- الاتجاه اليساري الذي تبنت بعض نماذجه(١٦) اقترابا آخر مفاده الآتي:

---

(١٣) د. نادية محمود مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية (في) د. نادية محمود مصطفى و د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، الأمة في قرن، العدد الخاص من حولية أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية (٢٠٠٢)، الكتاب السادس ومقدمة العدد الخامس، إصدار مركز الحضارة للدراسات السياسية بالقاهرة.

د. نادية محمود مصطفى، تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية (رؤية إسلامية) (في) مجموعة باحثين، مستقبل الإسلام، دار الفكر العربي، دمشق، ٢٠٠٤.

د. نادية محمود مصطفى، أولى حروب القرن الحادي والعشرين ووضع الأمة الإسلامية: صعود التحديات الحضارية الثقافية وشروط استمرار حوار الحضارات (في) أعمال مؤتمر "كيف نواصل حوار الحضارات؟"، يناير ٢٠٠٢، مركز العلاقات العربية - الإيرانية، دمشق، ٢٠٠٣.

(١٤) د. نادية محمود مصطفى (محرر)، السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين: إشكالية العلاقة بين الأبعاد الاستراتيجية والأبعاد الثقافية، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

(١٥) ومن نماذجه أطروحات السيد يسين. انظر على سبيل المثال: السيد يسين، حوار الحضارات: تفاعل الغرب الكوني مع الشرق المتفرد، ميريت للنشر، القاهرة، ٢٠٠٢.

(١٦) انظر على سبيل المثال:

حلمي الشعراوي في رده على مبادرة أ. السيد يسين الداعية لتوجيه خطاب مصري للمثقفين الأمريكيين، وذلك ضمن سياق ردود الفعل على هذه المبادرة على صفحات الأهرام، يوليو - أغسطس ٢٠٠٢.

انظر أيضا على سبيل المثال: فخري لبيب (محرر)، صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟ منظمة الشعوب الإفريقية والآسيوية، القاهرة، ١٩٩٧.

إن حالة توازن القوى فى ظل آليات العولمة المادية والثقافية توفر للنظام الرأسمالى هيمنة مفرطة، وهو الأمر الذى يجعل الثقافى والفكرى مجرد أداة. ومن ثم ليس هناك معنى للحوار على الصعيد الفكرى والثقافى، لأن النظام ذا القطب الواحد لا يجعل للحوار إلا قيمة رمزية.

- يجب طرح جدول أعمال مختلف، فى إطار حركة مقاومة أمركة العالم، وذلك حول نقاط مثل: معايير العالمية المزدوجة، ورفض لأولوية حوار ثقافى وسياسى مع الشمال دون البدء بحوار جنوب - جنوب، والتصدى لنزعات العنصرية والإقصاء فى قضايا اجتماعية ومحلية دون تسمية أسبابها الحقيقية الصادرة عن النظام العالمى، والحوار الداخلى حول الحقوق الجماعية للشعوب فى تقرير مصيرها وحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وموازنتها الضرورية مع حقوق الإنسان المدنية، والتفكير فى برامج هجوم مضاد ضد العنصرية "الشمالية".

٣- الاتجاه الثالث يمثله اقتراب بعض المؤسسات الإسلامية الرسمية، وبعض المفكرين الإسلاميين - على اختلاف مواقفهم - رفضا أو قبولا للحوار. ونلاحظ أن بؤرة اهتمام هذا الاتجاه هى صورة الإسلام والشبهات التى يتعرض لها، ومن ثم استحضارهم ما يتصل بطبيعة الإسلام، عقيدة وشريعة، أخلاقا وقيما، وما يتصل بخصائص الحضارة الإسلامية بالمقارنة بنظيراتها الغربية وما يتصل بالممارسات الإسلامية فى التاريخ بالمقارنة بنظيراتها الغربية تجاه أصحاب الديانات والثقافات الأخرى(١٧).

وفى ظل سياق إقليمى وعالمى متدهور، طرح السؤال بقوة حول مصداقية الحديث عن حوار بين الحضارات أو الثقافات أو الأديان، فى الوقت نفسه الذى تتصاعد فيه لغة القوة العسكرية الغاشمة، سواء من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل ضد عالم المسلمين.

فبعد عام على أحداث الحادى عشر من سبتمبر وبداية ما يسمى الحرب ضد الإرهاب، كانت الانتفاضة الفلسطينية تدخل عامها الثالث، كما أخذت طبول الحرب ضد العراق تدق بتسارع شديد حتى وقع العدوان على العراق فى مارس ٢٠٠٣، وكانت الأسئلة تتكرر عما يحدث فى أفغانستان منذ سقوط طالبان من ناحية أخرى، أعلنت وسائل "الدبلوماسية الشعبية" التى انتهجتها الولايات المتحدة عن فشلها، وكشفت مبادرة باول فى ديسمبر ٢٠٠٣ - ونظائرها عن الديمقراطية والتغيير المنشود فى المنطقة - عن أهداف الاستراتيجية الأمريكية الحقيقية بعد احتلال العراق. ومن ناحية أخرى، كان هناك تنام فى الإجراءات المضادة للحقوق المدنية والدينية لمسلمى الولايات المتحدة وأوروبا. وفى حين تسارعت آليات وأدوات ما يسمى الحرب العالمية ضد الإرهاب، والتى كانت ساحتها الأساسية عالم المسلمين، لم تنقطع الملتقيات والجهود الخاصة بالحوار، سواء على المستويات الوطنية والإقليمية أو العالمية.

ومن هنا، برز السؤال التالى: ألم تقدم خبرات العامين التاليين على الحادى عشر من سبتمبر الدلالات الكافية حول ما إذا كانت الحالة القائمة من العلاقات بين عالم المسلمين وعالم الغرب هى حالة صراع حضارى أم صراع مصالح؟ هل الحوار مازال ممكنا أو ما زال قادرا على أن يسهم بفاعلية فى إدارة معضلات هذه العلاقات فى بداية القرن الحادى والعشرين؟

ومن واقع مؤتمر عن الخبرات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية - نظمه برنامج حوار الحضارات (أكتوبر ٢٠٠٢) فى كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة - أسفرت نتائج ١٨ بحثا ومناقشاتها عن الكشف عن حالة الضباب التى تحيط بمسألة الحوار، وهى الحالة التى تتلخص ملامحها فى الآتى(١٨):

- إن التصدى المؤسسى العربى الإسلامى لموضوع حوار الحضارات ليس على المستوى المرجو منه رغم أهميته.

- إن الموضوع أصبح له طابع مهرجانى أكثر منه أكاديميا، ناهيك بالطبع عن طابعه الاعتذارى الدفاعى.

- إن الاهتمام بحوار الحضارات، على مستويات رسمية ومؤسسية عدة، يدور فى حلقة مفرغة، لأن ما هو قائم هو حوار حول الحوار وليس حوارا بين الحضارات، ناهيك عن أنه لا توجد لدينا رؤية واضحة لماهية الحوار ومضمونه الحقيقى، هل هو حوار حضارات أم حوار ثقافات أم حوار أديان؟

- هناك عدم تكافؤ واضح بيننا وبين الطرف الآخر فى الحوار من حيث التنظيم والموارد والأدوات المستخدمة. ومن ثم، فإنه فى حالة إذا ما انخرطنا بالفعل فى حوار مع الآخر، فإنه لا يمكن أن يسفر عن نتيجة إيجابية من وجهة نظرنا.

- إن معظم المبادرات الداعية للحوار إنما تأتى من الغرب أو من مؤسسات مسيحية وطنية أو إقليمية فى الشرق. وبينما تدعو هذه الجهات إلى ثقافة الحوار والسلام والتسامح والتعددية، فإنها أيضا مدعمة بآليات وبرامج عمل محددة لتنفيذ الحوار بين مستويات وقطاعات متنوعة من المسلمين والمسيحيين (الشباب، الإعلام، التعليم والتدريب). وفى المقابل، فإن المؤسسات العربية والإسلامية المنخرطة فى الحوار تديره على مستوى الخطابات فقط مع افتقاد البرامج والخطط العلمية. وفى حين أدركت الهيئات العالمية والأوروبية كيف أن البعد الثقافى أضحى من صميم

(١٧) انظر على سبيل المثال: أعمال المؤتمر العام الرابع عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مايو ٢٠٠٢، تحت عنوان: حقيقة الإسلام فى عالم متغير.

(١٨) د. نادية محمود مصطفى و د. علا أبو زيد (محرران)، من خبرات حوار الحضارات: قراءة فى نماذج على الصعيد الوطنى والإقليمى والعالمى، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٥٥٥-٥٦٢.

السياسات. فما زالت مؤسساتنا تفتقد هذه الرؤية عن الجدائلية بين الثقافى والسياسى فى مرحلتنا الراهنة.

- لايزال هناك عدم وضوح حول أسس الحوار. فهل نحاور الغرب انطلاقا من منظومته أم من منظومة حضارية عربية إسلامية؟ ومن الذى يمثل تلك الأخيرة؟ ثم ماذا عن الاتجاهات المتنوعة: الليبرالية، القومية، الإسلامية، اليسارية وموقفها من الحوار مع الغرب شكلا ومضمونا؟ وما هى القضايا التى يجب أن يركز عليها الحوار؟

ومن الواضح أنه لابد من وجود استراتيجية طويلة المدى محددة المعالم، تحدد قضايا الحوار التى تنبع من دوافعنا وتلبى احتياجاتنا، وتنطلق من الوعى بعدم الانفصال الراهن بين الثقافى والحضارى، وبين السياسى والاقتصادى.

لابد أن ندرك أن حوار الحضارات هو موضوع سياسى يقوم على قاعدة ثقافية تستدعى الدين بالضرورة. ومن ثم، فعلينا أن نحسن توظيف البعد الثقافى كأداة من أدوات السياسة الخارجية (لاحظ مثلا الفارق بين وزن الاستراتيجية الثقافية فى السياسة الخارجية المصرية ونظيرتها الإيرانية). وعلينا- ثانيا- أن ننهج سبيل الإصلاح والتجديد الدينى، وهذا يستدعى حوارا بيننا أولا، كما يستدعى تحسيننا لصورة الإسلام (تجديد إسلامى) فى دائرتنا قبل أن نتجه لتحسينها فى الغرب.

من أجل أن نحسن تقديم منظومة قيمنا الاصيلة، والتى يمكن أن تسهم فى التجديد الثقافى العالمى، يجب أن نسعى إلى إيجاد خيط ناظم يربط الجهود المبعثرة فى شكل مؤسسى على مستوى الدولة الواحدة، يأتى مثلا فى صورة إيجاد وحدة لحوار الحضارات فى وزارة الخارجية، ثم على مستوى الإقليم والأمة، وليكن بتفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامى.

ويجب أن ندرك أن الحوار له مستويات متعددة كلها مهمة. وفى هذا الصدد، يرى البعض اهمية أن تقوم مؤسسات المجتمع المدنى فى العالم الإسلامى بالتواصل مع المجتمع المدنى العالمى، فإن تفعيل حوار الشعوب قد يكون سبيلا للالتفاف حول التأثير السلبى لاختلال توازن القوى على الحوارات الرسمية بين الحكومات. ومن هنا، تأتى أهمية التمييز بين الحوار كقضية دولية أو أداة من أدوات السياسة الخارجية، وبين كونه نشاطا إنسانيا متواصلا وقديما قدم خلق الإنسان.

ويستتبع رغبتنا فى نقل صورة ايجابية عنا للآخر أن نكون قادرين على أن ننقد انفسنا. فسلبياتنا كثيرة. وإذا اردنا أن ندخل فى حوار جاد مع الآخر، فلا بد أن نكون منفتحين على أمر نقد الذات ومستعدين له.

من ناحية أخرى، فإن إقامة حوار بين الحضارات يسبقها - أو على الأقل يوازيها - ضرورة إقامة حوار داخل الحضارة، أى حوار إسلامى- إسلامى، وكذلك حوارات وطنية بين التيارات الفكرية السياسية المتنوعة. إن الآخر قد يكون فى الداخل أيضا وليس فى الغرب فقط، وبالمثل على صعيد المسيحيين فى الدائرة الحضارية العربية الإسلامية، حيث يمكن رصد التنويعات بين الأقباط والبروتستانت والكاثوليك.

ولابد أن نسعى إلى تحقيق تحالف منظم بين المسلمين والمسيحيين فى الدائرة الحضارية العربية الإسلامية، للتوصل لمنظومة قيمية أخلاقية تعكس المشترك الإنسانى القيمى الذى يميزنا معا كطرف متماسك فى الحوار مع الآخر الغربى.

ومن واقع سلسلة من المحاضرات، تم تنظيمها فى الموضوع عامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ ، كانت القضية الرئيسية التى سيطرت على المناقشات هى قضية جدوى الحوار وشروطه(١٩). وقد جاء ذلك فى إطار العدوان على العراق وتصاعد العدوان الإسرائيلى على السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطينى، وسياسات مكافحة الإرهاب الأمريكية والأوروبية على الأصعدة المختلفة.

وقد برزت خلال المناقشات قضيتان بالغتا الأهمية، هما نظرية المؤامرة وقضية النقد الذاتى. وعن نظرية المؤامرة، فلقد رأى البعض، وهم غالبا المتشككون فى جدوى الحوار، أن التشبث بها مهم، فهى تفتح الأعين على ما حيك لنا فى الماضى ومن ثم تكون عونا على إدراك ما يحاك لنا فى الحاضر، وتكون مؤشرا على ما سيحاك لنا فى المستقبل. أما البعض الآخر، فإنهم رفضوا تماما تعليق كل إخفاقاتنا على شماعة نظرية المؤامرة، وأكدوا أن تخلفنا وتبعيتنا يرجعان لعدم السير فى طريق العقل والعلم والحرية والعدالة التى سار فيها الغرب فتقدم بعد طول تخلف. ويستطرد أصحاب هذا الفريق ليؤكدوا أن الإيمان بنظرية المؤامرة هذه يواكبه عادة رغبة مرضية فى تنزيه الذات. فالتأكيد دوما على أننا كنا حضارة تعرف الحوار وتنفتح على الآخر فيه قدر غير قليل من التجاوز والمبالغة، فالشرق مارس هو أيضا المد والسيطرة والهيمنة والصراع عندما كانت له اليد العليا. فموضوع حوار الحضارات - عند هذا الفريق - هو موضوع حمل بأكثر مما يحتمل، فالأمر كله لا يعدو على مدى التاريخ أن يكون صراعا على المصالح، يأخذ فى كل مرحلة تاريخية سمة محددة اقتصادية أو ثقافية أو عسكرية، ولكن المستمر هو انه صراع ينجح فيه الاقوى فى حين يخسر الضعيف، بعض النظر عمن هو القوى ومن هو الضعيف، وبغض النظر عن موضوع الصراع وأدواته: عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، وإن كان من الواضح والجلى الآن أن الأبعاد والأدوات الثقافية قد حققت قفزة للامام لاعتبارات عديدة، بالمقارنة بما كانت

---

(١٩) د. نادية محمود مصطفى و د. علا أبو زيد (محرران)، خطابات عربية وغربية فى حوار الحضارات، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

عليه من قبل (٢٠)

وفي المقابل، تظهر نظرية النقد الذاتي التي تستند إلى تأصيل ظاهرة الحوار الحضاري بالرجوع إلى الجذور الفكرية للخطابات العربية المتنوعة في عصر النهضة، وإلى إشكاليات وقضايا التفاعل بين التيارات الإسلامية والليبرالية واليسارية العربية ومواقفها من الغرب. وتقوم هذه النظرية على تحديد أسس هذه التيارات الفكرية عند بدايتها ومتابعة تطورها وتقييمها من حيث موقفها من قضية الحداثة، وتفسير أسباب فشل المنطقة العربية في إحداث التغيير المطلوب بأنه فشل في تقبل نموذج الحداثة. لهذا، تعتبر هذه النظرية أن من أهم شروط الحوار الحضاري الناجح نقد العلمانية وتقديم رؤية نقدية للحداثة من ناحية ونقد التاريخ والفكر الإسلامي من ناحية أخرى. فهذا النقد المزدوج هو السبيل إلى اكتشاف منطقة القيم المشتركة العالمية بين الحضارات.

وتثير نظرية النقد الذاتي الأسئلة التالية: هل ننقد أنفسنا قربا أم بعدا عن الحداثة أم عن نموذجنا الحضاري؟ وهل نحتاج لنقد الذات من منطلقات ليبرالية فقط أم نحتاج أيضا للدفاع عن المرجعية الإسلامية التي أضحت تتعرض لهجوم متسع النطاق؟

ومن هنا وفضلا عن الحاجة إلى نقد الذات، فنحن أيضا في حاجة إلى اجتهاد فكري معاصر قوي وفاعل، لأن الإسلام وإن كان يتضمن تنظيرات ورؤى تأصيلية حول وحدة الإنسانية والاستخلاف والعمران والتوازن في الكون وغيرها، فإن بعض ممارسات تاريخ المسلمين وواقع المسلمين الراهن - في مجمله - يطرحان الأسئلة حول الفجوة بين الأصل والواقع، ناهيك عن الحاجة المتزايدة للدفاع عن الأصول ذاتها بعد أن ذاع وانتشر الهجوم عليها، أي فبعد أن كان هذا الهجوم محصورا من قبل في دوائر الاستشراق، انتقل إلى دوائر العوام والصحف.

وفي مؤتمر دولي - تم عقده في سبتمبر ٢٠٠٣ تحت عنوان "مسارات وخبرات في حوار الحضارات" - جرت مناقشة قضايا معرفية ونظرية وسياسية تقع في صميم أنماط الحوارات الدائرة ومستوياتها (٢١).

وكانت القضية الأولى التي برزت من خلال أعمال هذا المؤتمر هي الدين. وقد اتضحت فروق مهمة بين المدركات الإسلامية عن الدين والمدركات المناظرة لدى الغربيين في ظل الأشكال العصرية للممارسات الدينية الحديثة في أوروبا وأمريكا. ولذلك، ظهر التساؤل: أين القاسم المشترك في الحوار حول دور الأديان؟

ومن هنا، يتضح مدى عمق طرح السؤالين اللذين طرحهما د. حسن حنفي في تعقيبه وهما: من الذي يصنع التاريخ؟ من الذي له زمام المبادرة الآن؟إذا كان الدين والعلمانية على رأس جدول أعمال الحوار الذي يضعه الغرب، فإن هذا يعكس - من وجهة نظر د. حسن حنفي - هدف الغرب من الحوار، ألا وهو إقناع المسلمين بأنه مادام الدين جزءا من الدولة، فسيظهر العنف وستظهر الجماعات السرية في الداخل والخارج، وبالتالي فلا حل أمام المسلمين سوى العلمانية الغربية وفصل الدين عن الدولة.

وعن قضية الاستشراق، قدم د. رضوان السيد خبرة التعامل مع تطور الاستشراق ومدارسه وتأثيره على رؤية الغرب للإسلام وصولا إلى المرحلة الراهنة. ولهذه الخبرة دلالات، من أهمها الأسس المعرفية والفكرية والتأصيلية السائدة في تيار من الدراسات الاستشراقية، والتي يتم الأخذ عنها في الحملات الإعلامية ضد الإسلام، مما يبين أن الفكر وما يتعلق به من أبعاد ثقافية وحضارية يسهم بعمق في تشكيل الصورة والإدراك والسياسات. واستدعى د. حسن حنفي أهمية الوعي بالفكر الاستشراقي، حيث قدم تفسيرا لأسباب الهجوم على النص القرآني والوحي، حيث قال "وكان اكتشاف عدم الصحة التاريخية للنصوص الدينية في العهد القديم والجديد دافعا للمستشرقين إلى التطبيق على القرآن الكريم... وبذلك يصل هؤلاء المستشرقون إلى القضاء على الوحي الإسلامي، ولاسيما القرآن الذي يمثل كتلة تحمي ثقافة المسلمين". واستكمالا، يرى د. حسن حنفي أن الهدف الاستراتيجي لحوار الحضارات لدى الغرب هو التوطئة لفرض جدول الأعمال الغربي، وفي النهاية القضاء على ما تبقى للمسلمين من وحي ونص.

وهكذا، يتضح لنا أن بعض مخرجات الاستشراق لم تعد تمثل فقط أساسا تنطلق منه وتستند عليه حسابات الإدارة الأمريكية اليمينية المحافظة، ولكن أضحت أيضا أساسا لحملات إعلامية واسعة النطاق تنال من أصول الإسلام ورموزه، وعلى رأسها النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وتحاول النيل من مصداقية القرآن الكريم. وقد أشارت د.فريدة جاد الحق في مداخلتها إلى أنه مع إدراك المستشرقين صعوبة التخلص من القرآن اتجهوا إلى منحى آخر هو محاولة تقديم قراءات جديدة للقرآن، بحيث تصل بالتدريج إلى ما يأملون منه وهو قرآن جديد أو إسلام "مدني ديمقراطي". وقد تأثرت سياسات الحكومات الغربية بذلك، وتراوحت سياساتها بين اتجاه يأمل في إحياء الإسلام التقليدي المسالم، وذلك الذي يرى أن الأصولية قد أكلت قلب الإسلام. ثم برز الآن اتجاه ثالث يسعى لفهم وتخطيط كيفية التعامل مع المسلمين والعرب سياسيا ودينيا والمساعدة في إخراج "إسلام جديد" لا هو بالتقليدي ولا الأصولي، ولكن يوصف بأنه مدني ديمقراطي.

وتوضح خبرة رضوان السيد مع الدراسات الاستشراقية غياب نتاجات الدارسين العرب والمسلمين عن قاعات الدرس

---

(٢٠) د. نادية محمود مصطفى و د. علا أبو زيد، قضايا واتجاهات المناقشة، المرجع السابق، ص ص ٨-١١.

(٢١) د. نادية محمود مصطفى (محرر)، مسارات وخبرات في حوار الحضارات... رؤى متنوعة في عالم متغير، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥. انظر: قضايا واتجاهات المناقشة، ص ص ٢٦٩-٢٨٥.

الأكاديمي في الغربين الأمريكي والأوروبي. ويقصد بذلك غياب أطروحاتهم المضادة أو الناقدة لأطروحات الاستشراق التقليدي أو الحديث.

ثم كانت مداخلة د. سعيد بن سعيد العلوي التي استدعت نطاق الاستشراق الحديث، مبينة سلبياته وأسبابه، مبرزة قضية اتهامه للإسلام والمسلمين بالإرهاب، مقابل تأكيد هيمنة الحضارة الغربية بقيادة أمريكية. ولقد أكد تعقيب أ. السيد يسين أمرامهما هو أن الدفاع عن الإسلام والمسلمين ليس إلا قضية فرعية، وأن الأساس والأهم هو كيف يمكن أن نسهم في الحوار الحضاري العالمي لحل مشكلات الإنسانية، ولإنتاج معرفة، وللمشاركة في حلف ثقافي عالمي مع المثقفين الأوروبيين والآسيويين لتقديم نقد علمي موضوعي للهيمنة الأمريكية في أبعادها العسكرية والاستراتيجية والثقافية.

وعن قضية العلمانية، فقد ظهر أنها أضحت مفهوما إشكاليا ملتبسا، لأنه يفترض إمكانية الفصل بين المقدس والدنيوي، في حين أن هذا غير ممكن في السياقات التي تحترم الدين. وبعد أن كان هناك دائما فصل فكري ونظري بين العلمانية والإسلام، فإن السؤال الدائر الآن في أوروبا وأمريكا وكذلك في أسيا ليس هو: أي نمط من الإسلام يوجد بين ظهرانيهم؟ ولكن كيف يمكن الوصول إلى الإسلام العلماني؟ وهل يمكن الحديث عن إسلام علماني؟

إن قضية شائكة من قضايا الحوار هي العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع، والاختلاف بين الرؤى الإسلامية والرؤى العلمانية لهذا الموضوع. إن صعود أهمية المداخل الثقافية في التفسير والتحليل، وفي قلبها الدين، فتح الباب لإعادة النظر في الثوابت الحداثية، وعلى رأسها العلمانية، وذلك نظرا لتنامي التحديات المتصلة بالهوية.

إن ارتباط الدين بالهوية، وصعوبة الفصل بين المدني والمقدس، وغيرها من المشاكل التي تجسدت على أرض الواقع في مناطق شتى من العالم، فرضت تحديات على سبل العيش المشترك بين أصحاب الديانات والثقافات المتنوعة، والذين يجمعهم حيز مكاني واحد. وهي التحديات التي يمكن التعامل معها ولو بأشكال متنوعة في ظل مبادئ العدالة والحرية والمساواة.

ثالثا - أزمة الرسوم الدنماركية ..

هل فقد الحوار مصداقيته؟

إن الغاية من وراء التركيز على هذه القضايا وغيرها هي تحقيق الاستعداد الجيد لخوض الحوارات بطريقة فعالة ومثمرة، تأسيسا على اجتهادات فكرية وفقهية تستجيب للتحديات الراهنة، من أجل المساهمة في عملية الإصلاح المعرفي والفكري والسياسي في الأمة. فالحوار ليس غاية بقدر ما هو سبيل من سبل أخرى لإدارة شأن الأمة داخليا وخارجيا على حد سواء.

برز سؤال هل مازال الحوار ممكنا بوضوح على ضوء مغزى حالة الرسوم الدنماركية. ولقد سبق أن تردد هذا السؤال، وتصاعد الاهتمام بمناقشته مع كل من الأزمات المتفجرة على التوالي وهي الأزمات التي نشأت من ناحية عن استخدام القوة من دول غربية تجاه العالم الاسلامي- مثل العدوان الاسرائيلي المستمر على الفلسطينيين، والعدوان الامريكي على افغانستان وغيرهما - وعن أعمال عنف مورست باسم الاسلام، أو اتهم فيها مسلمون - من ناحية أخرى - مثل تفجيرات مدريد ولندن وإندونيسيا وغيرها.

وبين النوعين، ظلت جهود فكرية ومدنية على الجانبين تسعى لإعلاء صوت الحوار والدعوة للعدالة قبل السلام. وفي هذا الاطار، نلاحظ أن الغرب كان اكثر نجاحا في اختراق مجتمعاتنا، حيث تأسست - على سبيل المثال - مؤسسة أنا ليند لحوار الثقافات الأورو - متوسطية تجسيدا للبعد الثقافي للشراكة الأورو - متوسطية(٢٢) بينما تميز دور مفوضية حوار الحضارات، على صعيد الجامعة العربية، بالجمود، واستمر تناثر جهود المؤسسات الإسلامية، الوطنية منها والإقليمية وعبر الإقليمية.

وقد أوضحت ردود الفعل تجاه أزمة الرسوم الدنماركية في الخطابات العربية والإسلامية مدى الشرخ الذي أصاب صورة الحوار على الساحتين العربية والإسلامية. وقد أدت الأزمة إلى تراجع رموز إسلامية داعمة للحوار وممارسة له عن دعمها أمام وطأة التسييس والإهانة. من ناحية أخرى، اجتمعت رموز من تيارات مختلفة قومية وليبرالية وإسلامية - بشكل غير مسبوق - على إدانة الغطرسة الأوروبية وحق حرية التعبير بلا ضوابط أو مسئولية، وفقا للنمط الليبرالي الغربي المزعوم.

إن الأزمة التي فجرتها الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للرسول - عليه الصلاة والسلام- كانت أزمة غير مسبوقة، نظرا لطبيعة تطورات الحدث الذي فجرها وردود الفعل تجاهها، واتساع نطاق تداعياتها، وتعدد القضايا محل الاهتمام وتداخلها، وتعدد الفواعل الرسمية والمدنية والشعبية التي تحركت (٢٣).

لم تكن الأزمة طارئة أو مفاجئة، بل كانت تعبيرا عن ذروة

---

(٢٢) حول البعد الثقافي للمشاركة الأوروبية - المتوسطية من رؤية نقدية تناقش العلاقة بين البعد السياسي والبعد الثقافي، انظر: د. نادية محمود مصطفى، البعد الثقافي للمشاركة الأوروبية - المتوسطية (في) أعمال مؤتمر "أوروبا وإدارة حوار الثقافات الأورو-متوسطية" الذي نظمه برنامج حوار الحضارات في ابريل ٢٠٠٥.

(٢٣) د. نادية محمود مصطفى، الرسوم الدنماركية وتداعياتها: أزمة في مسار حوار الأديان والثقافات. قراءة في مغزى العلاقة بين الثقافي/ السياسي وشروط حوار عادل ومتكافي.
-http://www.hewaronline.net/denmark/2lrosom2ldenemarkya.htm

- بالإضافة إلى أعداد صحيفتي الأهرام والحياة طوال شهري فبراير ومارس ٢٠٠٦.

التصاعد فى العداء للإسلام والمسلمين، الذى سبق أن تكررت - وبصورة متزايدة - وقائعه، ويتضح ذلك من الدلالات الوقائعية، والمعرفية والسياسية.

فمن واقع السياق السياسى للأزمة، وفى ظل الاستراتيجية الأمريكية والاستراتيجية الأوروبية تجاه العالم الاسلامى، وتجاه ما يسمى الحرب ضد الإرهاب، والحرب من أجل الإصلاح والتحول الديمقراطى وحقوق الإنسان - يمكن القول إن تعمد نشر هذه الصور عن الإسلام والمسلمين هو خطوة فى مسلسل استهداف الوجود المسلم فى أوروبا والولايات المتحدة، ولكن هذه المرة على الساحة الإسكندنافية التى كانت لم تعرف بعد تعقيدات مناطق أخرى فى أوروبا. ومن ثم، فإن تفجير منطقة جديدة من العداء للإسلام فى أوروبا إنما يغذى أهداف ما يسمى الحرب على الإرهاب، أى أن الأمة بجناحيها: الدول الإسلامية و المسلمين فى "الغرب"، هما وجهان لعملة واحدة فى مخطط استراتيجية الإدارة الأمريكية الراهنة وحلفائها الأوروبيين، وذلك دليل على التقارب بين اليمين الأوروبى والمحافظين الجدد فى الولايات المتحدة.

والذى له دلالتــه وخطورته هو أن الدور الأمـــريكى فى ادارة الوضع المتفجر فى فلسطين والعراق ولبنان وايران - بتحالف واضح مع إسرائيل وبتوافق أوروبى متزايد - يشير إلى نوع من التحالف عبر الأطلنطى حول قضايا المنطقة، وهو تحالف جديد تلعب فرنسا (المستقلة) دورا فى تكريسه، مما يطرح التساؤل عن مآل إرث السياسة الديجولية ومصير الاستقلال الفرنسى فى هذا الصدد.

أما عن الجانب المعرفى الفكرى للأزمة، فيثير عدة قضايا فرعية عن الاختلاف بين نموذجين معرفيين وحضاريين، وموضع الدين فى كل منهما.

فهناك الرؤية التى تسقط الدين وكل ما يتصل به من اعتبارها تماما، وتحتج بحرية التعبير حين تقدم على ازدراء الأديان بل والله. وبالرغم من أن قوانين الدول الأوروبية التى ينتمى إليها هؤلاء تجرم هذا الازدراء، إلا أنه فيما يبدو لا يستخدم هذا القانون لحماية ذلك الجانب من الوجود الإنسانى إلا بشروط شديدة لم تتوافر حتى الآن، بينما يستخدم مفهوم حماية حقوق الإنسان لحماية حقوق الشواذ وغيرهم. وهناك فى المقابل رؤية أخرى ترفض أن تكون حرية التعبير - مهما تكن أهميتها كعماد للنظم الليبرالية الديمقراطية - ماسة بالأديان أو ضد أعراق أو قوميات بعينها.

ولكن الملاحظ أن هذه الرؤية لا تشمل فى أحيان كثيرة الإسلام والمسلمين. ولذا، وفى حين يتصاعد معدل الإساءة للإسلام والمسلمين بصور متعددة، نجد أن مسلسل تجريم معاداة السامية - أو بالأحرى إسرائيل - (٢٤) تتوالى حلقاته بصورة متزايدة.

لقد أكدت أزمة الرسوم الدنماركية سمة المعايير المزدوجة للسياسات الغربية بعد أن اختبرت أسس الرؤية التى تنبنى عليها: الصراع، العنصرية والمادية. وهناك فى الغرب ذاته تيارات فكرية نقدية تحذر من مخاطر أزمة الحضارة الغربية، والتى تتولد من داخلها. ولذا، وحيث تنتقد رؤى حضارية إسلامية نقائص هذه الحضارة الغربية، فإن بعضها يؤكد أن هذه الأزمة لا يمكن حلها فقط من داخلها، خاصة بعد أن وصلت إلى مرحلة متطرفة من الاستعلاء، وإنكار الحضارات والثقافات الأخرى. ولذا، فهى فى حاجة إلى مراجعة تنظر إلى ما تقدمه نماذج حضارية أخرى، مثل النموذج الإسلامى، من قيم الاجتماع والعمران البشرى العادل والمتكافئ (٢٥).

إن الأزمة الدنماركية ومسار تطورها دعا الكثيرين - ومنهم رموز ليبرالية وقومية ويسارية وليس فقط رموزا إسلامية - إلى التحذير من محاولة بعض التيارات فى الغرب فرض منظومة قيم ثقافية ورؤى للعالم تجافى خصوصيتنا الثقافية أو فرض مفهوم حرية التعبير، كما تفهمه العلمانية الغربية.

كما حذرت من مؤشرات العمد والقصد فى الإساءة للإسلام والمسلمين فى هذه الأزمة. ولعل من أوضح الأدلة على ذلك "رفض الاعتذار" أو "الاعتذار المشروط" أو التلاعب بالاعتذار أو تأكيد حيوية "حرية التعبير" وتسريب مبررات حول عدم إمكانية تشريع دولى لتجريم ازدراء الأديان بحجة عدم إمكانية منع من يريد انتقاد الأديان.

ويمكن القول الآن - وبعد متابعة تطور وقائع السياسة وتفاعلاتها على الساحة الإسلامية الدولية والداخلية، وتطور الجدالات النظرية والفكرية والمعرفية على ساحة العلاقة بين "الإسلام والغرب" منذ نهاية الحرب الباردة - إن خطابات صراع الحضارات والنهايات (الدين، الايديولوجيا، التاريخ) ليست مجرد مبررات ثقافية ودينية تستخدمها السياسات الأمريكية والأوروبية فى نطاق ما يسمى الحرب على الإرهاب. بل لقد أصبحت إحدى المصالح الاستراتيجية العليا للغرب هى إعادة تشكيل عقل

(٢٤) حول تحليلات ومواقف نقدية ونقضية لقانون تجريم معاداة السامية الذى أصدره الكونجرس الامريكي فى أكتوبر ٢٠٠٤، انظر: د. نادية محمود مصطفى (محرر)، معاداة السامية بين القانون والسياسة والأيديولوجيا، أعمال الندوة التى نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية فى كلية الاقتصاد، بالتعاون مع الجمعية المصرية للقانون الدولى والجمعية العربية لمناهضة التمييز فى مارس، ٢٠٠٥، (تحت الطبع).

(٢٥) انظر على سبيل المثال: أحمد اوغلو، الإسلام الحضارى، ترجمة د. إبراهيم البيومى غانم، دار الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٦ ومقارنة وافية وشاملة بين هذين النموذجين فى دراسة

- د. على الشامى، الحضارة والنظام العالمى: أصول العالمية فى حضارتى الإسلام والغرب، بيروت، دار الإنسانية، ١٩٩٥.

انظر ايضا:

- د. أحمد صدقى الدجانى، عمران لا طغيان: تجددنا الحضارى وتعمير العالم، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٤

المسلمين وفكرهم وفرض قيم ثقافية ومعرفية عليهم فى محاولة للتصدى للإسلام المقاوم والممانع. كما أصبح التأثير على شريحة "الغربيين" المحايدة لتتحول نحو العداء للإسلام والمسلمين أحد أهداف هذه السياسات. ويتم استغلال ما أظهره المسلمون فى ظل هذا المناخ من عداء لحرية التعبير، تلك الحرية المقدسة لدى الغرب، كمبرر لذلك. ثم يسهل على السياسات الغربية تقديم مزيد من المبررات لشعوبها لما تقترفه باسم معاقبة الإرهاب الإسلامى.

حقيقة، تحتاج خطابات إسلامية عديدة للتجديد، ولكن ليس بالمواصفات الأمريكية - الأوروبية، ولكن وفق متطلبات عملية النهوض اللازمة للأمة الآن، أى التى تستطيع أن تستحث قدرات الأمة للقيام ضد كل أنواع الظلم والاستبداد والقهر الداخلى بقدر القيام الذى حدث للذود عن الرسول (صلى الله عليه وسلم).

وفى المقابل، يظل مشروعا التساؤل من جانبنا: متى يصبح "الدين" لدينا محفزا للتغيير الاجتماعى والسياسى؟ فإذا كان البعض قد وصف من خرجوا فى المظاهرات بأنهم غير متحضرين ومتخلفون، ليس لهم من الإسلام إلا الشكلى منه، فمن الواجب علينا أن نتساءل: من الذى سرق "جوهر" الإسلام من عقول وسلوك المسلمين طيلة عدة قرون؟ وكيف يمكن أن يصبح الإسلام مصدرا للتغيير؟

ولهذا يجب - عند تقييم نتائج الحوار الآن - الا نقتصر على لوم أنفسنا بالتقصير فى أداء ما علينا من واجبات. فقد آن الأوان لأن نضع الآخر أمام مسئوليته أيضا، ونلفت نظره إلى تزايد عنصريته والإساءات المتعمدة المقصودة ضد الإسلام والمسلمين. بعبارة أخرى، أن الأوان لاستراتيجية هجومية وليست دفاعية فقط، وللمطالبة بتقنين أسس ومتطلبات الحوار العادل المتكافئ. إن سيل المبادرات الرسمية والمدنية، التى أخذت تتوالى خلال الأزمة، لم تكن تهدف إلى منع تكرار ما حدث، ولكن إلى مجرد رأب الصدع الذى وقع مع "المسلمين المعتدلين". فلقد تبين كيف كان توحد النخبة مع العامة واضحا، وكيف انتقدت بشدة نخب عربية، تؤمن بالحوار وتمارسه، ما حدث من الدنمارك وحلفائها فى أوروبا، واعتبرته تطرفا ووقاحة دبلوماسية ومؤامرة أوروبية.

إن القراءة فى أحداث وخطابات وتفاعلات الأزمة ساعدت على بيان أن الحوار المطلوب مستقبلا - ليكون عادلا ومتكافئا - يجب أن يرتكز على التقنين الدولى لتجريم تعمد ازدراء أو تحقير الإسلام والمسلمين، بقدر ما تم من تجريم معاداة السامية. إن ازدراء وتحقير المسلمين واتهامهم بما ليس فيهم لم يعد من قبيل الجهل أو حرية التعبير، ولكنه توظيف سياسى لتكريس اتهام مسلمى الغرب بعدم الاندماج، ومسلمى العالم بتهديد الاستقرار والسلم. وبذلك، يتم تبرير كل انماط السياسات العدوانية والتدخلية ضدهم، سواء لأسباب سياسية أو دينية.

إن الوضع الراهن فى مجمله دفع البعض لتشبيه حال مسلمى أوروبا الآن بوضع اليهود فى أوروبا فى نهاية القرن التاسع عشر، بكل ما يدل عليه هذا التشبيه بالنسبة لمستقبل وضع المسلمين فى أوروبا، ومستقبل العلاقات بين العالم الإسلامى والغرب بصفة عامة. ولذلك، من الضرورى الآن تضافر جهود الجميع، وتوزيع الأدوار فيما بينهم وفق رؤية استراتيجية تنظر للحوار بين الأديان والثقافات باعتباره قضية سياسية وأداة من أدوات إدارة الصراع وليس بديلا عنه. إن المبادرة بالحوار وإدارته تستلزمان وعيا كاملا بالسياق السياسى المحيط والأهداف السياسية لأطرافه، دون التخلى عن الحوار كاستراتيجية ومبدأ.

خاتمة :

خاتمة القول فى هذه الدراسة إن الجدالات بين خطابات الحوار وخطابات الصراع هى "حالة" واضحة المعالم، تتنازع على صعيدها الحجج الثقافية مع نظائرها السياسية. إن المتابعة المقارنة بين الوقائع الإقليمية والعالمية والخطابات الفكرية توضح درجة تسييس دعوات الحوار (الرسمية بصفة خاصة) الآتية من الغرب، حيث تم توظيف الحوار باعتباره أداة من أدوات إدارة السياسات الدولية، وقضايا الصراعات الممتدة بصفة خاصة. كما توضح هذه المتابعة درجة تسييس أزمات الحوار - أو جولات الصراع - التى توظف فيها بعض فئات الغرب الأطروحات الحضارية - الثقافية - الدينية (الصراعية) لأهداف سياسية. ومع استمرار وضوح هذا التسييس، يصبح السؤال التالى مشروعا: ما جدوى الحوار؟ إن الحوار هنا ليس مجرد أداة من أدوات السياسات الخارجية، ولكن بالأساس استراتيجية وتعبير عن رؤية معرفية ذات تأثيرات متعددة، خاصة على المستويات المدنية والشعبية. إن المحك ليس هو مدى فاعلية الدوائر المدنية والشعبية، العربية والإسلامية، فى جهودها الحوارية، ولكن مدى استجابة الدوائر المدنية والشعبية فى الغرب لهذه الجهود. فلم يعد مقبولا الآن الاعتذاربالجهل بالإسلام كذريعة لتوجيه الاتهامات للإسلام أو لإهانة وتحقير رموزه. وعلى القطاعات المدنية والشعبية والفكرية فى الغرب أن تدرك قدر الأزمة التى استحكمت حول علاقات الشعوب العربية الإسلامية مع الغرب، مما يفرض عليها جهودا متزايدة لخدمة العدالة، وليس الحديث عن السلام فقط.

من ناحية أخرى، على القطاعات المدنية والشعبية والفكرية فى الشرق أن تدرك قدر الجهد اللازم بذله لإحياء وتجديد ثقافة المقاومة جنبا إلى جنب مع ثقافة التعارف ولا أقول السلام. ولعل التشابك بين الأبعاد الحضارية والسياسية فى العدوان الإسرائيلى على لبنان وعلى المقاومة الإسلامية يزيد الرؤية وضوحا عمن يكره من؟ ولماذا؟ ومن يقود صراعا حضاريا وهو يدعى العمل من أجل الحرية وحقوق الإنسان؟ ولعل هذه الدلالات تتضح لنا من المقارنة بين خطابات حسن نصر الله وخطابات كل من بوش وبلير وأولمرت، وخطابات كل من الملك عبد الله بن سعود، وعبد الله بن الحسين، والرئيس حسنى مبارك، ومن المقارنة بين سلوك الحرب الإسرائيلية وروح المقاومة الإسلامية لحزب الله، وبين الزخم المدنى والشعبى المؤيد للمقاومة فى الدول العربية والإسلامية ونظيره فى الغرب

المدين للعدوان على المدنيين فى لبنان. إن المشهد اللبنانى والعربى والإسلامى والعالمى منذ ١٢ يوليو ٢٠٠٦ يستدعى قراءة حضارية مركبة لابد أن تقدم مزيدا من الدلالات حول إشكاليات العلاقة بين الحضارى والسياسى فى المرحلة الراهنة من تطور وضع الأمة الإسلامية فى النظام الدولى. إن المقاومة الإسلامية فى لبنان تظهر سمات جديدة لهذه المرحلة، نأمل أن يتم استثمارها فى إحياء قدرات الأمة وثقة شعوبها بأنفسها وبإمكانيات التصدى لمؤامرة الهيمنة والسيطرة الأمريكية - الصهيونية، سواء بأدوات المقاومة العسكرية وما يسميه د. عبد الوهاب المسيرى الحوار العسكرى، أو بأدوات الحوار النقدى وليس حوار الاستسلام.

إن الحوار، باعتباره نمطا من أنماط العلاقات الحضارية، ليس غاية فى حد ذاته، وله سياق دولى يبرز الحاجة إليه أو يواريه، ويحدد الشروط اللازمة لتحقيق أهدافه. إن القبول بالحوار- كنمط من أنماط التفاعل - هو قبول مشروط يجب ألا يعنى موقفا اعتذاريا دفاعيا فى مواجهة اتهامات الغرب أو فى مواجهة سياساته الصراعية. يجب أن يكون الحوار انطلاقا من ذاتية ثوابت الأمة، ومن قضاياها ومجرد آلية بين آليات أخرى، تستجيب لتغيرات السياسة. وكذلك يجب أن يكون الحوار مقرونا فى المرحلة الراهنة بالوعى بالأبعاد الصراعية فى دواعى الطرف الآخر، حتى ولو كانت مغلفة بخطابات الحوار، ومقرونا بالوعى بحقيقة أثر توازنات القوى على تحديد قضايا الحوار، وغاياته، ونتائجه. ولكى تتوافر له شروط الحوار السوى والفاعل، وعلى رأسها الحوار البينى، يجب أن يكون هناك حوار بينى مسبقا على المستويين الرسمى والفكرى، وألا تنتقل ضغوط الواقع على الرسميين إلى النخب والمفكرين، فهم مطالبون بالحوار، لأنه من بين أساليب جهاد العصر وليس اعتذار العصر.

ولا يكون الحوار أحد سبل جهاد العصر إلا من خلال تحرى نموذج المقاصد الشرعية، وقيم الاستخلاف والتزكية والعمران والتعارف. هو جهاد فى العصر يتحدث عن المقاومة والعدالة، مقابل لغة السلام التى يتحدث بها الداعون إلى الحوار من الدائرة الغربية. فإن السلام لا يتحقق بالحوار إذا كانت العدالة مفقودة وإذا ماتت المقاومة. بعبارة أخرى، فإن ثقافة الحوار لدينا يجب أن تنطلق من مفهوم العدالة كغاية، وحتى لا يكون ثمن السلام هو الاستسلام، أو الاعتذار أو الدفاع عن براءة الذات الحضارية.

الهجرة العالمية و"حقوق المواطنة"

د.سعيد الصديقي

أستاذ العلاقات الدولية،جامعة سيدى محمد بن عبد الله،

كلية الحقوق، فاس، المغرب

اختلفت وجهات النظر والتحاليل حول تاريخ المواطنة، فالبعض- وهم أغلبية - يرجعون أصول هذه المؤسسة إلى مرحلة قديمة، حيث يرون أن اليونان وأوروبا فى القرون الوسطى والحضارة الإسلامية وغيرها من الحضارات شهدت أشكالا من المواطنة. لكن مؤرخين ومنظرين آخرين يرون- على النقيض من ذلك - أن المواطنة مفهوم حديث، وأن الأفكار المعاصرة حول المواطنة والديمقراطية هى نتاج الثورة الفرنسية وتبعاتها. يؤسس هؤلاء فرضيتهم على أن تطور المواطنة قام على عدد من الشروط البنيوية والثقافية المسبقة: ثقافة مدنية، الدنيوية (العلمانية)، تراجع القيم الفردانية، ظهور فكرة الميدان العام، والإطار الإدارى للدولة الوطنية، ومن ثم يخلص أنصار هذا الادعاء إلى أن المواطنة ليست حديثة فقط، بل أيضا غربية(١).

وقد ذهب الباحثون مذاهب شتى فى تحديد مفهوم المواطنة، فمنهم من طابق بينها وبين المركز القانونى، ومنهم من ماثل بينها وبين الحقوق، وذهب آخرون إلى أن المواطنة هى النشاط السياسى ذاته، ولا يزال بعضهم يتصورها كشكل من أشكال الهوية والشعور الجماعيين(٢). وتعكس هذه التعاريف المختلفة الأبعاد

(1) Sassen, Saskia. Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization, (New York: Columbia University Press, 1996).

(٢) انظر بشكل عام:

- W.Kymlicka & W. Norman (eds.) Citizenship in Diverse Societies, (Oxford: Oxford University Press, 2000), pp.352-353.

اللذان يميزان بين ثلاثة مقتربات للمواطنة التي سمياها على التوالي: "المواطنة باعتبارها حقوقا" (citizenship-as-rights) و"المواطنة باعتبارها نشاطا" (citizenship-as-activity) و"المواطنة باعتبارها هوية" (citizenship-as-identity). وقد قابلا هذا كله مع ما اصطلحا عليه بـ"الهجرة وسياسة التجنيس" التى تعني أن المواطنة هى مركز قانوني. ويميز جوزيف كارنس في:

Joseph H. Carens, "Dimensions of Citizenship and National Identity In Canada", The Philosophical Forum 28(1-2) (1996- 1997), pp111-.112

بين الأبعاد القانونية والنفسية والسياسية للمواطنة، بينما يميز هيتر (Heater) من جهته بين "مشاعر المواطنة" (the feeling of citizenship) و"المواطنة السياسية" (political citizenship) و"المركز القانونى للمواطنة" (the status of citizenship).

نقلا عن

- Linda Bosniak, "Citizenship denationalized", Indiana Journal of Global Law studies, Vol. 7 (2000), p455.; available at Http://homepage.unirie.ac.at/dilek.cinar/linda_Bosniak.pdf.

المتنوعة لظاهرة كبيرة، حسب بعض الباحثين(٣).

إن مفهوم المواطنة، شأنه شأن كل المفاهيم المرتبطة بالدولة الوطنية، صار اليوم موضع شك وتساؤل، بسبب ما تعانيه الدولة الوطنية من أزمة واضطراب كبيرين، نتيجة العولمة والتدفقات العبروطنية الجديدة، وعلى رأسها الهجرة العالمية.

من أجل تقييم جيد للأزمة المفترضة للمواطنة، يجب عرض أولا، ولو بإيجاز، تصور المواطنة الذى هيمن على النظرية السياسية خلال فترة طويلة من مرحلة ما بعد الحربين العالميتين، ولعل الرائد الاكثر تأثيرا لهذه الرؤية هو عالم الاجتماع البريطاني توماس مارشال (T.H.Marshall)، الذى طابق بين مفهومي الحقوق والمواطنة. يمكن تقسيم حقوق المواطنة - حسب مارشال - إلى ثلاث مجموعات مختلفة: مدنية وسياسية واجتماعية، وقد ظهرت كل مجموعة من هذه الحقوق- حسب توماس مارشال- بالتتابع فى العصر الحديث. تشمل المواطنة المدنية، التى تجد جذورها فى الليبرالية، الحقوق التى تضمن الحريات الفردية وهى: "حرية الفرد، وحرية التعبير، وحرية التفكير، وحرية الاعتقاد، وحق الملكية الخاصة، وإبرام العقود، والحق فى العدالة"(٤). بالنسبة لـ "مارشال"، فإن المؤسسات الاكثر ارتباطا بالحقوق المدنية هى المحاكم. أما المواطنة السياسية، فتتكون من الحقوق الديمقراطية فى المشاركة السياسية: "حق المشاركة فى ممارسة السلطة السياسية، باعتباره (أى المواطن) عضوا فى هيئة تعينه فيها سلطة سياسية، أو باعتباره منتخبا (بكسر الخاء) لأعضاء الهيئة"(٥)، وتتمثل المجالس المتعلقة بالحياة السياسية فى البرلمان والمجالس المحلية(٦). وأخيرا، ترتبط المواطنة الاجتماعية بالحقوق فى الحد الأدنى من الرفاهية والدخل وهى: مجموعة كبيرة من الحقوق، بدءا من الحق فى القليل من الرفاه الاقتصادى والأمن، إلى الحق فى الحصة الكاملة من الإرث الاجتماعى وعيش حياة إنسان متحضر، وفقا للمعايير السائدة فى المجتمع(٧). أما المؤسسات المرتبطة بهذه الحقوق، فهى النظام التعليمى والخدمات الاجتماعية.

أصبحت رؤية توماس مارشال للمواطنة اليوم موضع شك حقيقى، فكل العناصر الثلاثة التى شكلت وحدة مندمجة بدأت تضعف أو تنفصل، فالحقوق الاجتماعية تعيش عملية تعرية، والدولة الحامية صارت مجوفة من الداخل، كما أن الدول تخلت عن كل مفهوم لإعادة توزيع الثروة(٨).

هذه الأزمة، التى يشهدها مفهوم المواطنة بفعل عوامل متعددة، جعلت ثلة من الباحثين يعلنون عدم ملاءمة مفاهيم المواطنة التقليدية القائمة حصريا على الدولة - الوطنية، مؤكدين ظهور أشكال جديدة من المواطنة تتخطى الدولة، ومبشرين بأشكال جديدة للمواطنة بديلة عن الصيغة التقليدية، وقد صاغوا بعض التعابير لهذه البدائل من قبيل "المواطنة العالمية" (global citizenship) و"المواطنة العبروطنية" (transnational citizenship) و"المواطنة ما بعد الوطنية" (postnational citizenship). وقبل أن أتناول بالدراسة الشكل الأكثر إثارة، وهو ما اصطلح عليه بـ"المواطنة ما بعد الوطنية"، أستعرض بإيجاز بعض الأشكال الفرعية التى استعرضها جون يورى (J.Urry)(٩)، وهى كالآتى:

- المواطنة الثقافية: تضم حق المجموعات الاجتماعية (القائمة على أسس: العرق، النوع (ذكرا كان أو أنثى)، والسن فى المشاركة الثقافية الكاملة فى مجتمعاتهم(١٠).

- مواطنة الأقلية: تشمل حقوق الانضمام إلى مجتمع آخر، ومن ثم البقاء داخل هذا المجتمع والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات(١١).

- مواطنة بيئية/ أيكولوجية: تتضمن حقوق وواجبات المواطن تجاه الأرض، وللحقوق المرتبطة بهذا الصنف من المواطنة، ثلاثة نطاقات مهمة، وهى: أجيال المستقبل، والحيوانات، والأشياء "الطبيعية". وتتضمن هذه المواطنة بدورها مجموعة من الحقوق والواجبات، من حقوقها العدالة المعقولة فى المياه والهواء، ومن

---

(٣) انظر:

- J. Carens, " Dimensions of Citizenship and National Identity In Canada", op.cit.

وترى باميلا كونوفر (Pamela J. Conover) من جهتها أن المواطنة تشمل عناصر متنوعة، بعضها قانونى، وبعضها نفسى، وبعضها الآخر سلوكى، انظر:

Pamela Johnston Conover, "Citizen Identities and Conceptions of the Self", Journal of Political Philosophy, 3(2) 1995, pp133-143.

(4) T. H. Marshall, Citizenship and Social Class , in Class, Citizenship, and Social Development (New York: Doubleday, 1964), p.71.

(5) Ibid., p.72.

(6) Ibid., p

(7) Ibid., p.72.

(8) P. Smith and and Elizabeth Smythe, "Globalization, Citizenship and Technology: The MAI meets the Internet", Canadian Foreign Policy 7:2 (Winter 1999); Available at: http://www.ciaonet.org/isa/smp 01/

(9) J. Urry, "Citizenship and Society", Journal of World-Systems Research, Vol.V, 2 (1999), p.314.

(10) S. Richardson, "Sexuality and Citizenship", Sociology, 32, (1998): 83-100.

(11) N. Yuval-Davids, National Spaces and Collective Identities: Border, Boundaries, Citizenship and Gender Relations (Inaugural Lecture, University of Grrenwish, 1997).

واجباتها عدم استهلاك الكلوروفلور وكربونات (CFCs)(١٢).

- مواطنة عالمية/كوسموبوليتانية: تتعلق بكيف يمكن للشعب أن يطور اتجاها نحو باقي المواطنين والمجتمعات والثقافات عبر العالم(١٣).

- مواطنة استهلاكية: تعنى حق الشعب فى التزود بالسلع والخدمات والأخبار الملائمة من قبل القطاعين الخاص والعام(١٤).

- مواطنة تحركية: تهم حقوق ومسؤليات الزوار لأماكن وثقافات أخرى (١٥).

وقد أضاف جون يورى نوعا آخر من المواطنة، سماه "مواطنة التدفق" (Citizenship of Flow)، مفصلا حقوقها وواجباتها(١٦).

أما ساسكيا ساسن (S.Sassen)، فقد صاغت من جانبها شكلا خاصا للمواطنة مرتبطا أساسا بالتغييرات التى أحدثتها العولمة الاقتصادية، وسمته "المواطنة الاقتصادية" (Economic Citizenship). ولا تمنح هذه "المواطنة الاقتصادية" للمواطنين، بل تمنح للشركات والأسواق، خاصة الأسواق المالية العالمية، كما أنها لا تتموضع فى الأفراد أو المواطنين، بل فى الفاعلين الاقتصاديين العالميين(١٧).

ورغم ما شكلته هذه النقاشات الأكاديمية الآنفة الذكر من تحد- على الأقل على المستوى النظرى- للمفهوم التقليدى للمواطنة الوطنية، إلا أن أكبر تحد لهذا المفهوم التقليدى يتمثل فى التصورات "مابعدالوطنية". تعتبر كتابات ياسمين سويزال (Y.Soysal) الأكثر إثارة - فى هذا المجال- لما تقدمه من بديل عن المفهوم "الوطنى" للمواطنة الذى ساد ردحا من الزمان.

تزعم ياسمين سويزال أن المواطنة الوطنية تفقد شيئا فشيئا موقعها لصالح نموذج للعضوية أكثر كونية، يجد أساسه فى المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان. وتتصور سويزال أن الحقوق التى كانت تمنح فى الماضى للمواطنين، فقط، تتسع اليوم لتشمل المقيمين الأجانب، وهذا ما نشهده اليوم -حسب سويزال- من انتقال من المواطنية الوطنية إلى "المواطنة ما بعد الوطنية".

وتستند سويزال فى استنتاجاتها على أن تمتع المقيمين الأجانب لأمد طويل بالحقوق الجوهرية للمواطنة فى كثير من الدول الديمقراطية الليبرالية يشير إلى "تجاوز البعد الوطنى" (Postnationalization)للمواطنة(١٨). يستلزم اتساع الحقوق لتشمل الأجانب، فى نظرها،" تجاوز البعد الوطنى". لأن مصدر كثير من هذه الحقوق يرتبط بالنظام الدولى لحقوق الإنسان الذى يعترف بالأفراد على أساس شخصيتهم (Personhood)، وليس على أساس انتسابهم الوطنى.

نظرا للطبيعة المتداخلة والمركبة لظاهرة "المواطنة ما بعدالوطنية"، سأقوم بدراسة هذا الموضوع من خلال قسمين، سأتناول فى القسم الأول مختلف القضايا المرتبطة بظهور فكرة "المواطنة ما بعد الوطنية"، وسأخصص القسم الثانى للحديث عن المفاهيم الأساسية المحددة لهذه القضية.

وقبل ذلك، أود تأكيد أن حديثى عن هذا الموضوع لا يعنى بالضرورة تبنى المواقف والتصورات الكوسموبوليتانية المغرقة فى المثالية الحالمة، أو الدعوة إلى الرفض الكامل للمفاهيم "الوطنية" للمواطنة، بل يعنى فقط الاعتراف بالخاصية العبروطنية المتنامية للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، والإقرار ايضا بضرورة صياغة رؤية متعددة ومركبة للمواطنة.

الفصل الأول - سياق ظهور مفهوم "المواطنة ما بعد الوطنية":

ارتبط ظهور مفهوم "المواطنة ما بعد الوطنية" بسياق عالمى، اتسم بنمو متعاظم للتفاعلات العبروطنية بمختلف أبعادها، ويمكن تحديد أهم ملامح السياق العالمى الذى ظهر فى خضمه "هذا المفهوم فى العناصر الآتية:

أولا- نمو موجات الهجرة العالمية:

يقدر حاليا عدد المهاجرين فى العالم - حسب التقرير السنوى للمنظمة الدولية للهجرة(١٩) الصادر فى ٢٣ يونيو ٢٠٠٥ - بما بين ١٨٥ و١٩٢ مليون مهاجر، أى بنسبة ٢,٩٪ من إجمالى سكان الكرة الأرضية. وفى عام ٢٠٠٠، كان نحو ١٧٥ مليون شخص يعيشون خارج بلدان ولادتهم التى يحملون جنسيتها، بينما كان عدد المهاجرين فى عام ١٩٧٠ يمثل ٢٪ من مجموع سكان العالم.

---

(12) B. Van Steenbergen, "Towards a Global Ecological Citizen", in Van Steenbergen (ed.), The Condition of Citizenship (London: Sage, 1994), pp.141-152.

(13) D. Held, Democracy and the Global Order, (London, Polity Press, 1995).

(14) N. Stevenson, 'Globalization, National Culture and Cultural Citizenship', The Sociological Quarterly, 38, (1997): 41-66.

(15) J. Urry, The Tourist Gaz,. Leisure and Travel in Contemporary Societies (London, Thousand Oaks, New Delhi: Sage Publications, 1990).

(16) J. Urry, Citizen and Society , op.cit., pp.316-317.

(17) S. Sassen, Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization, op.cit., p.XIV.

(18) Yassemin Soysal, Limits of Citizenship: Migrants and Postnational Membership in Europe (Chicago and London: The University Press Chicago, 1994), pp.2-4.

(١٩) الإحصائيات مستقاة من تقرير المنظمة الدولية للهجرة لعام ٢٠٠٥، انظر www.iom.int

وقد ارتفع عدد المهاجرين الدوليين بين عامى ١٩٧٠ و١٩٨٠ من ٨٢ مليون إلى ١٠٠ مليون مهاجر، أى بمقدار ١٨ مليونا. وخلال العقد الموالى، وصل عددهم إلى ١٥٤ مليونا. ويعود سبب هذا الارتفاع الملحوظ خلال هذه المرحلة إلى تفكك الاتحاد السوفيتى سابقا (نصف العدد الاضافى -أى ٢٧ مليونا- كان نتيجة التحول الدراماتيكى فى الاتحاد السوفيتى سابقا). وعليه إذا استثنينا ما كان نتيجة لتداعيات تفكك الإمبراطورية السوفيتية، فإن عدد المهاجرين فى العالم تطور من ١٨ مليونا بين عامى ١٩٧٠ و١٩٨٠، مرورا بـ ٢٧ مليونا بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٠ إلى ٢١ مليونا بين عامى ١٩٩٠ و٢٠٠٠.

ويلاحظ أن نمو عدد المهاجرين الدوليين يتفاوت من منطقة إلى أخرى. وتشكل أمريكا الشمالية الملاذ الأكبر لهؤلاء، حيث ارتفع عددهم من ١٦٪ من مجموع المهاجرين الدوليين فى العالم عام ١٩٧٠ إلى ٢٣٪ عام ٢٠٠٠، يتبعها إقليم الاتحاد السوفيتى سابقا الذى شهد نموا متصاعدا للأعدادهم من ٤٪ إلى ١٦٪ بين عامى ١٩٧٠ و٢٠٠٠. فى المقابل، تراجعت نسبة المهاجرين الدوليين فى باقى جهات العالم، لا سيما فى آسيا التى انخفض عددهم فيها من ٣٥٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢٥٪ عام ٢٠٠٠، كما تناقص عددهم أيضا بمنطقتى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى بنحو النصف بين عامى ١٩٧٠ و٢٠٠٠.

يعتبر النمو الصارخ فى عدد المهاجرين الدوليين إلى أمريكا الشمالية مثالا جديرا بالملاحظة، حيث تضاعف نحو ثلاث مرات بين عامى ١٩٧٠ و٢٠٠٠ من ١٣ مليون مهاجر إلى ٣١ مليونا (فى عام ٢٠٠٠ كان مهاجر واحد من أصل خمسة مهاجرين دوليين يعيش فى الولايات المتحدة). كما أن ارتفاع عددهم فى أوروبا كان لافتا للنظر، لا سيما خلال التسعينيات من القرن الماضى، حيث ارتفع عددهم بين عامى ١٩٧٠ و٢٠٠٠ من ١٩ مليونا إلى ٣٣ مليونا، وقد ارتفعت نسبتهم إلى مجموع سكان أوروبا من ٤,١٪ إلى ٦,٤٪ خلال الفترة نفسها.

وتجدر الإشارة من جانب آخر إلى أن عدد اللاجئين فى العالم وصل عام ٢٠٠٠ إلى ١٧ مليون لاجئ، أى ما نسبته ٩,٧٪ من مجموع المهاجرين الدوليين، ويوجد أغلبهم فى البلدان النامية، لا سيما فى إفريقيا وآسيا.

بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية التى غيرت بنية بعض الدول الكبرى خلال العقد الأخير من القرن العشرين (كالإتحادين السوفيتى واليوجوسلافى سابقا)، فإن الهجرة العالمية حفزتها عوامل موضوعية أخرى لا تقل أهمية عن العامل السابق، نذكر على سبيل المثال الاعتماد المتبادل المتنامى بين الدول نتيجة التحرير الاقتصادى، واستمرار التفاوت فى الإيرادات بين الأمم، وانخفاض تكلفة وسائل النقل، ونمو التفاوت الديموجرافى بين الدول المتقدمة والدول النامية.

أما فيما يخص الحوافز الذاتية للمهاجرين الدوليين، فيعد البحث عن فرص اقتصادية جيدة السبب الرئيسى لتحرك أغلب المهاجرين عبر الحدود، حيث قدرت منظمة العمل الدولية نسبة المهاجرين الدوليين لأسباب اقتصادية عام ٢٠٠٠ بـ ٥٠٪.

ثانيا- تكريس سمو النظام الدولى لحقوق الإنسان :

تعد قضايا حقوق الإنسان من أبرز القضايا المعاصرة التى أعادت تكييف المفهوم التقليدى للسيادة حتى يستجيب للتطورات التى شهدتها الإنسانية. فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت قضية حقوق الإنسان "مجالا محفوظا" للدولة، إذ لم تكن هذه القضية منظمة من قبل القانون الدولى. لكن بعد عام ١٩٤٥، أصبحت الحرية الواسعة التى كانت تتصرف فيها الدولة فيما يتصل بحقوق الإنسان مقيدة فى كثير من المستويات بمعايير دولية وجهوية، قانونية وعرفية. ولم تعد السيادة سلطة مطلقة تسمح للدولة بالقيام بكل ما لم يمنعه صراحة القانون الدولى(٢٠)، بل أصبحت مشروطة بمعايير إنسانية واسعة حسب مفهوم "السيادة المسئولة(٢١)، ذلك أن الشرعية الحكومية التى تسمح بممارسة السيادة تستلزم الانسجام مع الحدود الدنيا للمعايير الإنسانية، والقدرة على التصرف بفعالية لحماية المواطنين والمقيمين على السواء من التهديدات على أمنهم وعيشهم الكريم.

يجعل مبدأ السيادة الوطنية الدول السلطة العليا داخل حدودها الترابية. وبالمقابل، فإن حقوق الإنسان تضع قيودا على كيفية تعامل الدولة مع مواطنيها. ويعرض ذلك مبدأ السيادة للخطر باسم المعايير الدولية لإدارة الدولة الشرعية. يعتبر كرستيان روز-سميث (C.Reus-Smit) العلاقة بين السيادة وحقوق الإنسان، كنظامين منفصلين، هى علاقة صفرية، فإما أن يكون مبدأ السيادة هو الأقوى، والأضعف هو مبادئ حقوق الإنسان أو العكس(٢٢).

وهناك رؤيتان مختلفتان للعلاقة المتناقضة بين حقوق الإنسان ومبدأ السيادة الوطنية. فالمتشائمون يعتبرون النظام السيادى يقف سدا منيعا ضد التحدى الكونى لنظام حقوق الإنسان، بينما يتصور المتفائلون أن النظام السيادى معرض للخطر من قبل نظام حقوق الإنسان(٢٣). يصطف ستانلى هوفمان(S.Hoffmann) إلى جانب التيار الأول حيث يرى أنه على الرغم من أن التطور الذى حصل ما بعد عام ١٩٤٥ قد وضع محط تساؤل عنصرين "مقدسين" للسيادة: الحق فى الدخول فى الحرب والحق فى عمل كل ما تريده الدولة فى حق مواطنيها، فإن هذه المبادئ لها تأثير

(٢٠) انظر:
- PCIJ, Judgment, Lotus case, series A, n 10, p.18.

(21) R. Falk, Sovereignty and Human Rights: The Search for reconciliation, in F. Deng and T. Lyons (ed.), African Reckoning: A Quest for Good Governance (Washington, DC: Brookings Institution, 1993), p.13.

(22) C. Reus-Smith, Human Rights and the Social Construction of Sovereignty, Review of International Studies, 27 (2001), p.520.

(23) C. Reus-Smith, ibid., p.522.

ضعيف على وقائع وديناميات السياسات الدولية(٢٤). وتزعم كاثرين سكينك (K.Sikkink) - التى تمثل الموقف المعارض - أن مذهب حقوق الإنسان المحمى دوليا يقدم أحد أقوى الانتقادات للسيادة كما هى قائمة الآن، وتمنح - فى نظرها- تطبيقات قانون حقوق الإنسان والسياسات الخارجية لحقوق الإنسان أمثلة ملموسة على تغير المفاهيم المتعلقة بأهمية السيادة(٢٥)

يفرض التصديق على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان - وغيرها من المعاهدات التى تتضمن التنصيص على ضرورة احترام حقوق الإنسان -على الدولة تكييف قوانينها الداخلية بما ينسجم مع نصوص وروح هذه الاتفاقيات، وذلك بناء على مبدأ أسبقية المرجعيات الدولية المصدق عليها عن التشريعات الوطنية. وقد نصت على هذا المبدأ صراحة المادة ٢٧ من اتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، بتأكيدها أن "الأطراف لا يمكنهم التذرع بالقانون الداخلى لتبرير عدم تنفيذ معاهدة صدقوا عليها". وتتمثل أهم هذه المواثيق الدولية فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى صدقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية اللتين صدقت عليهما الجمعية العامة عام ١٩٦٦، والميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب الذى أقرته منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٨١، والمعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان التى وقع عليها بروما عام ١٩٥٠، وغير ذلك من الاتفاقيات والعهود الدولية والجهوية التى تشكل فى مجملها ترسانة قانونية دولية ضخمة فى مجال حقوق الإنسان.

ثالثا- اتساع حقوق المهاجرين المكتسبة عالميا :

شهدت العقود الأخيرة نموا فى مستوى ونوعية الحقوق التى بات يتمتع بها المهاجرون، وترتكز هذه الحقوق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى قيدت إلى حد ما سلطة الدولة فى مراقبة الهجرة، ورفعت من مستوى حقوق المهاجرين كما ونوعا، ومن أبرز هذه الاتفاقيات نجد الاتفاقية الدولية التى تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٨ دسمبر ١٩٩٠، الخاصة بحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم (قرار ٤٥/١٨٥).

كما أن مزج معاهدات حقوق الإنسان العالمية والقضاء الوطنى أعطى للمهاجرين المقيمين سندا قويا لضمان حقوقهم وحمايتها. فعلى سبيل المثال، عرقلت المحاكم الدستورية والإدارية محاولات المؤسسات التشريعية فى كل من ألمانيا وفرنسا لتحديد التجمع العائلى، على أساس أن مثل هذه الشروط من شأنها خرق الاتفاقيات الدولية، إلى جانب تقييد هذه المحاكم لسلطة الحكومات فى فرض قيود على المهاجرين المقيمين. وبشكل مماثل، قيدت سلطة الحكومات فى منع الباحثين عن اللجوء من الدخول إلى إقليم الدولة(٢٦).

وهكذا، أصبحت الدولة مسئولة أمام المقيمين داخل إقليمها، بناء على مبادئ القانون الدولى لحقوق الإنسان. فالفرد الموجود خارج حماية دولته الأصلية يحق له الحصول على العضوية فى دولة أخرى حتى يضمن حماية حقوقه. فإن كان للفرد الخيار بين هذه الدولة أو تلك لمطالبتها بحمايته، فإن الدول- على العكس من ذلك -لا خيار لها فى حماية هذا الفرد. فالدولة ملزمة بقبول هؤلاء الأفراد تحت حمايتها، إذا أثبت هؤلاء الأفراد أسبابا وجيهة لطلب هذه الحماية، كأن يكونوا فى وضع خوف مبرر من الاضطهاد من الأجهزة الرسمية أو غيرها فى دولتهم الأصلية، أو أن دولهم غير قادرة أو غير راغبة فى حمايتهم.

رابعا- التوتر المتنامى بين ظاهرة الهجرة العالمية والسيادة الوطنية :

زادت ظاهرتا الهجرة واللجوءبشكل أكبر من التوتر بين حماية حقوق الإنسان والحفاظ على السيادة الوطنية(٢٧)، ويحتد هذا التوتر عند ما يتعلق الأمر بالمهاجرين غير الشرعيين، لأن وجودهم وحده داخل إقليم الدولة معناه تآكل السيادة. ومن جهة أخرى، فإن حصول المهاجرين واللاجئين على حقوق واسعة يمكن أن يضعف من قيمة المواطنة باعتبارها شرطا لحيازة الحقوق(٢٨)، ذلك أن انتفاء التمييز بين المواطن والأجنبى فى ممارسة الحقوق يفقد المواطنة قيمتها على الأقل بمعناها التقليدى، مادام الانتماء الحصرى إلى دولة وطنية معينة لم يعد القاعدة الوحيدة لاكتساب الحقوق وممارستها، بل كل القاطنين، سواء كانوا مواطنين أو لا، يحق لهم المطالبة بحقوقهم(٢٩).

ومن هنا، يخلص منظور "المواطنة ما بعد الوطنية" إلى أن الهجرة العبروطنية تؤثر بشكل مؤكد على الأساس التقليدى للعضوية فى الدولة الوطنية، حيث أصبحت الحقوق يطالب بها بناء على إقامة الفرد، وليس على أساس المواطنة فحسب، وقد أدى هذا إلى تقويض التمييز بين "المواطن" و"الأجنبى"(٣٠). كما يتصور مناصرو "المابعد وطنية" (Transnationalism) من جهة

(24) S. Hoffmann, Reaching for the Most Difficult: Human Rights as a Foreign Policy Goal , Daedalus, 112 (Fall 1983), p.22.

(25) K. Sikkink, Human Rights, Principled Issue-Networks and Sovereignty in Latin America, International Organization 47, (1993), p.411.

(26) S. Saskia, Losing Control, op.cit.

(٢٧) انظر حول هذا الموضوع: سعيد الصديقى،" حقوق الإنسان وحدود السيادة الوطنية ، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد ٥٠ (مايو/يونيو ٢٠٠٣)، ص٨١-٩٣

(28) S. Saskia, Losing Control..., op.cit.

(29) David Jacobson, Rights Across Borders: Immigration, and Decline of Citizenship(Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996).

(30) Ibid., pp.8-9.

أخرى أن العمل الجماعي للمهاجرين يلعب دورا فعالا في إضعاف حدود الدولة الإقليمية وتجاوزها. لقد أتاح اتساع الاتصال وتطور وسائل النقل للمهاجرين الحفاظ على روابط وثيقة مع بلدانهم الأصلية، حتى أصبحت جماعات المهاجرين تأخذ شيئا فشيئا خاصية الشتات (diaspora) المرتبطة على المستوى العبروطني، وأصبحت مؤهلة بشكل جيد لتعزيز فرص جديدة لـ "المواطنة العبروطنية (٣١).

أصبح من المؤكد إذن أن الدولة الوطنية تتعرض لتحديات عميقة، تهددها جديا، وتؤثر بشكل عميق على وظائفها. وقد رصد هبرماس ١٩٩٦ (Habermas) سيرورتين واسعتين تحددان هذا التطور. يتمثل الحدد الأول في كون مركز الدولة الوطنية- باعتبارها الوحدة المهيمنة في التنظيم الاجتماعي- تتعرض لتعرية من الخارج عبر قوى العولمة التي تحول مركز القوة من المستويات الوطنية إلى المستويات العبروطنية. أما السيرورة الثانية، فتكمن فيما تشهده مشروعية الدولة الوطنية وسلطتها وقدرتها الاندماجية من ضعف متواصل من الداخل بسبب التعددية المتنامية للمجتمعات الحديثة. علاوة على ذلك، فإن القيم الليبرالية الكونية تتعرض - حسب (هبرماس) - لتحد بسبب المطالبة بحقوق خاصة (أو الإعفاء من الواجبات)، وأيضا بسبب تعدد الفاعلين الجماعيين الذين يفرضون تميزهم الثقافي على باقي المجتمعات.

الفصل الثاني- محددات المواطنة ما بعد الوطنية :

من خلال قراءة أهم الكتابات التي تصدت للتبشير لمفهوم "المواطنة ما بعد الوطنية"، يمكن إجمال أهم العناصر المحددة لهذا المفهوم فيما يلي:

أولا- مفهوم "الشخصية العالمية" :

يشكل مفهوم "الشخصية العالمية" العنصر الجوهري للنموذج "ما بعد الوطني" للمواطنة، الذي يجد أساسه في الحقوق الفردية المنصوص عليها في المعاهدات والقوانين الدولية لحقوق الإنسان. ومن هنا، يبدو أن أهم تحول تشهده المواطنة التقليدية هو فقدانها لأساسها التقليدي نحو نموذج أكثر كونية، يتحرر شيئا فشيئا من الإقليم. وأصبح النموذج الجديد للمواطنة يقوم -حسب تعبير ياسمين سويزال- على مفهوم الشخصية العالمية (universal personhood) أكثر من الانتماء الوطني، وهذا ما أفرز تناقضا متناميا بين حقوق كونية ومنتظمة عالميا، وهويات اجتماعية خصوصية ومحددة إقليميا(٣٢).

تظهر الشخصية العالمية - كأساس للعضوية - بشكل جلي في حالة اللاجئين السياسيين، الذين يقوم مركزهم القانوني في البلدان المضيفة بشكل حصري على الاحتكام إلى مبادئ حقوق الإنسان. فاللاجئون السياسيون ليس لهم، في الواقع، دول (يحمل بعضهم جوازات دول معينة)، لكن يظلون محميين ومتمتعين بحقوقهم كأفراد. ومن جهة أخرى، فإن كثيرا من المظاهر العالمية للمواطنة أصبحت مرتبطة مباشرة بالشخص، خاصة الحقوق المدنية والاجتماعية- التي صارت كثيرا موضوعا للاتفاقيات الدولية- وهذه الحقوق المدنية والاجتماعية تكفلها المساطر والقوانين الدولية، كما أنها تخترق الحدود الوطنية بيسر كبير أكثر من الحقوق السياسية، التي لا تزال شديدة الارتباط بالمواطنة الوطنية(٣٣).

ثانيا- التشكيك في مفهوم "الانتماء الوطني" :

من أهم العناصر المكونة لـ "المواطنة ما بعد الوطنية" أنها تقوم على أساس الإقامة، وليس على الانتماء الوطني القومي. ومن ثم، فإنها غير محددة بالحدود الوطنية والثقافية لدولة وطنية معينة، بل هي عالمية في طبيعتها. بمعنى آخر، فإن مفهوم المواطنة يشهد حاليا -حسب هذا التصور- تحولا وتطورا من كونه حقا يكتسب بالولادة إلى حق يكتسب بالإقامة.

وهكذا، فإن التصورات العبروطنية تذهب إلى أن الروابط التقليدية بين المواطن والدولة تتوارى شيئا فشيئا لتحل محلها ولاءات مجزأة(٣٤)، ذلك أن التصورات التقليدية للروابط بين المواطن والدولة، التي ظهرت عقب الثورتين الفرنسية والأمريكية وإنشاء الدولة المعاصرة بعد القرن الثامن عشر، لم تعد تتلاءم مع نمو عدد الجماعات الاجتماعية والسياسية العبروطنية الناشئة عن الهجرة عبر الحدود. هذا النوع الجديد من المواطنة يحافظ على هوية الأفراد وتضامنهم، ويشكل جسرا بين البلد الأصلي والبلد المضيف، مما يتخطى حدود كل من الدولة والمجال المعرفي المرسوم من قبلها(٣٥). وقد نشأت نتيجة هذه السيرورة -حسب تعبير أحد الباحثين- طبقة من المهاجرين ليسوا في حقيقة الأمر لا هنا ولا هناك(٣٦).

إذن، إذا كان النموذج التقليدي للمواطنة محددا بالدولة الوطنية، حيث تستلزم المواطنة علاقة إقليمية بين الفرد والدولة(٣٧)، فإنه في النموذج "ما بعد الوطني" أصبحت حدود

(31) Yossi Shain and Martin Sherman, Dynamics of Disintegration: Diaspora, Secession and the Paradox of Nation States. Nations and Nationalism ,4(3) (July 1998): 321-.346; D. Jacobson, Rights Across Borders. op.cit.

(32) Y. Soysal, Limits of Citizenship , op.cit., pp. 1-3.

(33) Ibid., pp.142-143.

(34) Taso G. Lagos, "Global Citizenship: Towards a Definition" (2001): available at: http://depts.washington.edu/gcp/pdf/globalcitizenship.pdf

(35) Nina Glick Schiller & Georges Fouron, "Transnational Lives and National Identities: The Identity Politics of Haitian Immigrants", in Michael Peter Smith & Luis Eduardo Guarnizo (eds.), Transnationalism from Below, (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1998); pp.130-156.

(36) Alejandro Portes, "Global Villagers: The Rise of Transnational Communities". The American Prospect, Vo7., Issue 25 (March April 1996), p.77.

(37) Y. Soysal, Limits of Citizenship,p. 140.

العضوية مائعة (Fluid) وبحصول العمال المهاجرين على مواطنة الدولة التى يقيمون فيها، وتمتعهم بحقوق وامتيازات دولة أخرى غير الدولة التى ولدوا فيها، فإن وضعهم هذا يكسر الانسجام المفترض بين العضوية والإقليم، كما أن العدد المتنامى لحالات الحصول على الجنسية المزدوجة قد أضفى الصفة الرسمية، لكن الحدود المائعة للمواطنة لا تعنى بالضرورة ميوعة حدود الدولة الوطنية، كما لا تقتضى أيضا كون هذه الأخيرة قد صارت أقل هيمنة مما كانت عليه فى الماضى(٣٨)

لا تتضمن "المواطنة ما بعد الوطنية" تدميرا للدولة الوطنية، كما أنها ليست سيرورة خطية من "الوطنية" إلى "العبروطنية"(٣٩). فإذا كان مصدر الحقوق ومشروعيتها ينتقلان شيئا فشيئا نحو المستوى العبروطنى، فإن حقوق الأفراد وانتماءاتهم تظل مع ذلك منظمة داخل إطار الدولة الوطنية. كما لا تزال هذه الدولة هى الضامن الثابت للثقافات الوطنية، كما أن المبادئ العالمية لحقوق الإنسان لا يمكن تطبيقها وممارستها بدون موافقة الدولة الوطنية(٤٠)

على الرغم مما يسجل على الدولة الوطنية خلال العقود الأخيرة من عيوب ونواقص، فإنها تظل هى الوحدة المؤهلة لضمان الاحتياجات الضرورية للإنسان، سواء كان مواطنا أو مهاجرا. ولاتزال الدولة هى الطريقة الأكثر فعالية للتعبير عن وعى الشعوب بالانتماء، والهوية والتميز، وإشباع ما سماه (بنيدكت أندرسون) (B.Anderson) "الشوق الميتافيزيقى"(٤١) إليها. ومن هنا، يمكن تأكيد أن من السابق لأوانه إعلان أن مفهوم "الانتماء الوطنى" أصبح أمرا مهجورا.

وتعد أوروبا نموذجا مثاليا لقوة ارتباط الإنسان بوطنه وإقليمه فعلى الرغم من السيرورة الاندماجية التى تشهدها أوروبا الغربية منذ سنوات، فمن الواضح هيمنة المشاعر الوطنية على الأوروبيين، والتى تتخذ أحيانا أبعادا متطرفة مناهضة لعملية الاندماج ولكل المظاهر التى تهدد هويتهم الوطنية، وهذا ما يعكسه تصاعد موجات العداء والكره للأجانب، وتكريس مكانة الأحزاب اليمينية فى الساحة السياسية فوصول الحزب اليمينى المتطرف إلى الحكومة النمساوية، ونمو القاعدة الانتخابية للأحزاب اليمينية فى كل من فرنسا وهولندا وبلجيكا وغيرها من البلدان الأوروبية، يعكس قلق الأوروبيين من المخاطر التى تهدد - فى نظرهم - هويتهم الوطنية. وإذا كانت مظاهرات سياتل ودافوس وغيرها ضد مخططات منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية قد أظهرت نمو وعى المواطنين بالمخاطر التى تتخطى حدود دولهم، فإن هذا لا يمثل سوى أحد وجهى الحركة العالمية.

ومن جهة أخرى، لا تزال حدود الدولة الوطنية قائمة، وتستمر فى أداء وظائفها، كما يعاد تأكيدها عبر التشريعات المقيدة للهجرة، وبالمحاولات المختلفة لصون السيادة الوطنية.

ثالثا- الاعتراف بالتعددية الثقافية ومأسستها :

يشكل الاعتراف بالتعددية الثقافية ومأسستها داخل الدول المضيفة للمهاجرين مسألة جوهرية لتحقيق مفهوم المواطنة ما بعد الوطنية ويرتبط بهذه المسألة ما يصطلح عليه بـ "المواطنة متعددة الثقافات" (multicultural citizenship) التى نجد تجسيدا لها فى القارة الأوروبية فى كل من بريطانيا والسويد وهولندا، وخارج السياق الأوروبى فى كل من الولايات المتحدة واستراليا وكندا. تقوم هذه المواطنة متعددة الثقافات على القيم السياسية المشتركة، وتوسيع الخدمات العامة متعددة اللغات، حيث تضمن هذه الدول ليس فقط الحصول على الحقوق الاجتماعية والسياسية الكاملة، بل تكفل حق الاختلاف الإثنى والتعددية الثقافية من خلال الاعتراف بجماعات المهاجرين كـ "أقليات إثنية" لها حقوقها وامتيازاتها الثقافية الخاصة. ففى هولندا- على سبيل المثال- يحق للجماعات الإثنية والدينية وغيرها المعترف بها تنظيم مدارسها الخاصة والحصول على تمويل من الدولة.

وفى استراليا، أقرت الحكومات المتعاقبة -رسميا- التعددية الثقافية من خلال مجموعة من القوانين(٤٢). وتقدم سياسة التعددية الثقافية هذه إطارا للاستفادة القصوى، اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، مما يقدمه التنوع الثقافى لكل الاستراليين، وتتمثل أهمية هذه السياسة أيضا فى إشاعة العلاقة المجتمعية الجيدة وإيجاد التناغم الاجتماعى فى صفوفها(٤٣).

ويندرج فى هذا السياق دعوة المسئولين فى بعض الحكومات الأوروبية إلى إسلام محلى أوروبى من قبيل "إسلام فرنسى" و"إسلام إيطالى" و"إسلام بريطانى" .. بدلا من "الإسلام فى

---

(38) Ibid., p. 141.

(39) Y. Soysal, "Postnational Citizenship: Reconfiguring the Familiar Terrain", Campbell Public Affairs Institute (30 April 30), availabvle at: www.Campbellinstitute.Org

(٤٠) يعترف كل من (Jacobson 1996 p.11), (Soysal 1994, p.45) بالأهمية الثابتة للدولة الوطنية فى تنظيم المجال السياسى، لا سيما فيما يتعلق بتطبيق الحقوق العالمية

(41) B. Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (London: Verso Press, 1983).

(٤٢) تتمثل هذه الوثائق فيما يلى

Agenda for a Multicultural Australia" (1989)

- National Agenda for a Multicultural Australia " (1999)

- "New Agenda for a Multicultural Australia: United in Diversity, Updating the 1999 New Agenda for Multicultural Australia: Strategic Direction for 20062003" (2003)

- "Multicultural Australia

(٤٣) على حمدان، اشكالية الهوية والانتماء، (المركز الاستراليى العربى للدراسات العربية، سيدنى، ٢٠٠٥)، ص٢٧

فرنسا" و"الإسلام في إيطاليا" و"الإسلام في بريطانيا" ... إلخ. وهذه دعوة إلى إدماج الأقليات الإسلامية في البلدان المضيفة، عبر الاعتراف بالتعددية الثقافية، وخطو بعض الخطوات نحو مأسستها، من خلال بعض المؤسسات والمجالس الممثلة للمسلمين. غير أن هذه التصريحات والمبادرات ليست بنفس أهمية حصول هذه الأقليات على جميع حقوق المواطنة أسوة بالمواطنين الأصليين. كما يسجل على هذه المجالس الممثلة للأقليات المسلمة تدخل سلطات البلدان المضيفة بشكل سافر في تشكيلها، مما لا يجعلها تجسيدا حقيقيا للتمثيل الديمقراطي. وكان قدر المسلمين أن يحرموا من الديمقراطية، سواء في بلدانهم الأصلية أو في البلدان المضيفة التي بلغت مراحل متقدمة جدا في الممارسة الديمقراطية. وهذه بعض مفارقات الديمقراطية الغربية بين الدعوة إلى الاستيطان الكامل، ومدى تجسيد ذلك في منح الأقليات جميع الحقوق المصرح بها، وهذا ما يدعو هذه البلدان إلى إيجاد صيغة جديدة تتناسب مع مستوى تطور النظام العالمي لحقوق الإنسان.

إن تعريف مفهوم "التعددية الثقافية" وإقراره وتطبيقه يخضع لتقلبات السياسة الداخلية والخارجية للدولة المعنية، كما يخضع أيضا للتحولات السياسية التي تشهدها السلطة التنفيذية، مما يجعل تطبيق هذا المفهوم مرهونا بطبيعة الجهة التي ترسم سياسته وتطبيقه.

يمكن تحديد ثلاثة تيارات عامة في البلدان المضيفة، تختلف في نظرتها إلى مفهوم "التعددية الثقافية". وتتمثل هذه التيارات العامة في تيار عقلاني ديمقراطي ومنفتح نظريا وعمليا، يمتد ليشمل مختلف الأطياف الفكرية والسياسية من اشتراكية وليبرالية وبيئية (الخضر) ونسائية ... ويشكل هذا التيار القوة الدافعة والداعمة الرئيسية لهذه التعددية الثقافية. وبالمقابل، يوجد تيار يميني محافظ (وشوفيني أحيانا) يتناقض - جملة وتفصيلا - مع التيار الأول. وإلى جانب التيارين السابقين، يبرز تيار ثالث وهو أكثر عددا، ولكنه غير مستقر على حال، تجده يميل ذات اليمين وذات الشمال، حسب الظروف السياسية الداخلية والخارجية ليرجح كفة التيار الأول أو الثاني.

رابعا- نحو هوية عالمية :

إن للمواطنة بعدا آخرا نفسيا يرتبط بالتجارب المشتركة للشعوب (٤٤)، وهو ما يجسد الروابط الفعلية للهوية والتضامن التي تكفل لنا البقاء كجماعة إلى جانب جماعات أخرى في هذا العالم.

وهذا المفهوم للمواطنة يتسع ليشمل ما اسمته (لندا بوسنياك) (L.Bosniak)بـ "مساواة الانتماء"، أي المظاهر الشعورية للانتماء في الجماعة"(٤٥). إن "مشاعر المواطنة"(٤٦) ليست فقط نتاج الطرق التي تتصور وتطبق بها المواطنة في عوالمنا القانونية والسياسية، بل إن ممارسة المواطنة، تتشكل من خلال نوعية إحساسنا بالمواطنة، الذي له مصادر مستقلة في المجتمع والثقافة(٤٧).

يمكن القول إن فكرة المواطنة التقليدية تقوم على افتراضين، الأول، إن المواطنة هي تعبير عن هوية جماعة تربط أعضاء الأمة بمصير مشترك. والثاني: إنها تمتد على طول حدود سيادة الدولة. وبسبب فكرة تقرير المصير، امتزجت السيادة مع الهوية الوطنية، وبالتالي ترسخت فكرة أن الحقوق تمنح لمواطني الدولة فقط، ليس لـ "شرف" (dignity) الشخص - حسب تعبير (كلوديا أتوكشي) (C.Attucci) - بل لهويته الخاصة كعضو في جماعة. وبهذا المعنى، فإن فكرة الحقوق المتساوية لا تقوم على مفهوم الإنسانية المشتركة للمواطنين، ولكن على "تشابههم" (Similarity) الناشئ عن اشتراكهم في هوية الانتماء إلى أمة واحدة (٤٨).

أما التصور "الما بعد وطني"، فيرى أن فك الارتباط بين الحقوق والهوية هو إحدى الخصائص الجوهرية لـ "المواطنة ما بعد الوطنية". ورغم الإقرار بأن "المواطنة ما بعد الوطنية" -حسب هذا التصور- لا ترتبط بهوية ما أو بمركز قانوني محدد، فإن الهويات تظل قائمة في المستويات المحلية، وترتبط أكثر بالفضاءات المحلية(٤٩).

(44) Joseph H. Carens, Dimensions of Citizenship and National Identity In Canada, op.cit., p.113.

(45) Linda Bosniak, "Citizenship Denationalized", op.cit., p.479.

(46) Derek Heater, Citizenship: The Civic Ideal in World History, Politics,and Education (1999), p.182.

(47) Linda Bosniak, "Citizenship Denationalized", op.cit., p.479.

(48) Claudia Attucci "Citizenship and Rights Beyond Universalism, and Particularism, Problems and Potential for a Post-national Political Theory", Marie Curie Work Paper, n6, (2003), available at: www.Aber.ac.uk/interpol/phd/Claudia.pdf

(49) Y.Soysal, "Postnational Citizenship", op.cit.

وهكذا، يجد المهاجرون "العبر وطنيين" أنفسهم أمام تناقض مبدأى المواطنة التقليدية: مبدأ الحصول على الحقوق، ومبدأ العضوية فى جماعة أو هوية معينة. تسجل (ياسمين سويزال)(٥٠) من جانبها التصادم بين عنصرى المواطنة: الحقوق والهوية، فهى تلاحظ أن هذين العنصرين بدأ فى الانفصال بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اتخذت الحقوق شيئا فشيئا بعدا عالميا، بينما ظلت الهويات محدودة فى الحيز الإقليمى، وتعبر عن الخصوصية.

على الرغم من ظهور ما يصطلح عليه بـ "الهويات العبر وطنية" فى عدد متنام من الشعوب فى المرحلة الحالية(٥١)، والضغط الذى تمثله الهويات الاجتماعية غير المرتبطة بإقليم معين على الهويات الوطنية، (٥٢)، فإنه من غير الضرورى ربط "المواطنة ما بعد الوطنية" بأيديولوجيات الكوسموبوليتانية. ومن غير النافع أيضا دمج "الما بعد الوطنية" بالصيغ النظرية لـ"الجماعات ما بعد الوطنية"(٥٣) التى تتضمن تكوين الجماعات والتضامنات المرتبطة بشكل وثيق (على أساس المرجعيات الثقافية والإثنية المشتركة) مع أماكن الأصل والمصير(٥٤). إذن، فـ "المواطنة ما بعد الوطنية" لا تدل بالضرورة عن التضامنات العبروطنية أو الارتباطات الجماعية، أو وجود أفراد دون التزامات وهويات ومصالح (محلية)، بل تشدد على الارتباط المتعدد للفضاءات العامة والتصورات العالمية، للحقوق التى تتحدد كثيرا بالجماعة الوطنية(٥٥).

خاتمة :

يمثل المطلب الضمنى لـ "المواطنة ما بعد الوطنية" بالاعتراف بأشكال سياسية "غير وطنية" (non-national)، تحديا مهما للاعتقاد السائد فى الفكر السياسى بكون الدولة الوطنية هى الموضع الكامل للهوية السياسية. إن الفكرة السائدة فى بعض الدوائر العلمية والسياسية بأن المواطنة تفقد شيئا فشيئا الصفة الوطنية، وتشكل تحديا حقيقيا للمفهوم التقليدى للمواطنة وتفترض هذه الفكرة - حسب (جرترود هيملفرب) (Gertrude Himmelfarb) - أن المواطنة يمكن أن يكون لها "معنى تافه خارج سياق دولة معينة"(٥٦).

رغم الجهود الفكرية التى بذلت لتأكيد سيرورة نحو انفصال البعد "الوطنى" عن مفهوم المواطنة، فإنه لابد من الإقرار بأن هذه الفكرة لا تعكس واقعا قائما، رغم وجود بعض المظاهر والممارسات نحو هذا الاتجاه. ولا بد من الإقرار -على الأقل فى المدى القريب- بأنه من الصعب الفصل بين المواطنة والدولة الوطنية، وبأن المواطنة ستظل فى الوعى العام مرتبطة بشدة بالدولة الوطنية ومؤسساتها، ولا سبيل للانفكاك عنها(٥٧).

يسجل معارضو هذا المفهوم انتقادات كثيرة للكتابات المبشرة بـ"مواطنة ما بعد وطنية". يرى كنيث كارست (K.Karst) أن هذا المفهوم تفتقد إطارا مؤسساتيا يمكن أن يحمى القيم الأساسية للمواطنة(٥٨). ويشير كل من ليزا شوستر(L.Schuster) وجون سولوموس (J.Solomos) إلى أن "المواطنة الوطنية" تظل الوسيلة الوحيدة الأكثر أهمية لحماية المهاجرين والأقليات داخل أوروبا من الإبعاد أو الطرد (٥٩). ومن جهة أخرى، ينتقد (كرستيان جوبك) (Ch.Joppke) ياسمين سونرال) بشدة، لتجاهلها أن "المواطنة الوطنية" تظل ضرورية للمهاجر، بالنسبة للجيلين الثانى والثالث، الذى يظل مقصيا عن الجماعة الوطنية، باعتباره عضوا فى "أقليات موصومة" (Stigmatized minorities)(٦٠).

(50) Y. Soysol, Limits of Citizenship, op.cit., p.159.; Y. Soysol, "Citizenship and Identity: living in Diaspora in Postwar Europe", Ethnic and Political Studies, 23(1)2000, p.7.

(51) Maria de los Angeles, "Transnational Political and Cultural Identities: Crossing Theoretical Borders"? in Frank Bonilla et all., Borderless: U.S.Latinos, Latin Americans and the Paradox of Interdependance. (Philadelphia: Temple University Press, 1998).

(52) Robin Cohen, "Diasporas and the Nation-State: from victims to challengers", International Affairs 72 (3), July 1996, pp.507-517.

(53) Y.Soysol , " Postnational Citizenship", op.cit.

(54) Linda Basch , Nina Glick Schiller and Cristina Szanton Blanc, Nations Unbond: Transnational Predicaments and Deterritorialized Nation States (Pennsylvania, Gordon and Breach, 1994).

(55) Y.Soysal , "Postnational Citizenship", op.cit.

(56) Linda Bosniak, "Citizenship Denationalized", op.cit., p.508.

(57) Ibid., p.509.

(58) Kenneth Karst, "Citizenship, Law, and tha American Nation", Indiana Journal of Global Studies 7(2) 2000, pp.595-601.

(59) Liza Schuster and John Solomos, "Rights and Wrongs Across European Borders: Migrants, Minorities and Citizenship", Citizenship Studies 6(1) 2002, p.49.

(60) Christian Joppke, Challenge to the Nation-State: Immigration in Western Europe and the United State (New York: Oxford University, 1998), p.645.

إضافة إلى هذا، فقد سجل العديد من الكتاب التفاوت في الزمان والمكان فيما يتعلق بالحقوق التي يتمتع بها المهاجرون. درس بيتر شوك (Peter Schuck) سياسات مختلفة تجاه الأجانب المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية ليخلص إلى أنه بين الستينيات والتسعينيات من القرن الماضي، كانت معاملة الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية تتطابق مع معاملة المواطنين من عدة نواح. لكن في التسعينيات، أصبح حصول المقيمين الأجانب على المصالح العمومية محط تساؤل(٦١). وهذا الأمر يسري على باقي الدول المضيفة للمهاجرين، حيث تظل سياسات إدماج المهاجرين وتوسيع دائرة حقوقهم رهينة بتقلبات السياسات الداخلية والعالمية، لاسيما على المستويين الأمني والاقتصادي. ومن هنا، لا يمكن الجزم بالقول بوجود خط تصاعدي لإقرار قواعد "المواطنة ما بعد الوطنية". فإنه بقدر ما تشهد مراحل معينة تطورات إيجابية كبيرة في هذا الاتجاه، لا تلبث أن تقابلها تراجعات كبيرة عن هذا المسار.

ومن جهة أخرى، يسجل على كتابات ياسمين سويزال إخفاقها في الاستيعاب الشامل لدينامية مركز الأجنبي في الكثير من البلدان، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن الكثير من حقوق الانتماء الجوهرية التي حصل عليها الأجانب لا تجد أساسها في النظام الدولي لحقوق الإنسان، بل في النظام الوطني نفسه(٦٢). وبالتالي، فإن الكثير من استنتاجات ياسمين سويزال في هذا الجانب لا تسري على نظام الولايات المتحدة الأمريكية، بل تقتصر على أوروبا فقط.

(61) Peter H.. Schuck, Citizens, Strangers and In-betweens: Essays on Immigration and Citizenship (Boulder: Westview Press, 1998).

(62) L. Bosniak, "Citizenship Denationalized", op.cit., p.460.

دراســـــات

حظر نقل النفايات الخطرة في ضوء أحكام القانون الدولي

■ د. خالد السيد المتولي محمد

دكتوراه في القانون الدولي البيئي

أودعت دولة الكويت الشقيقة صك تصديقها على الحظر الدولي المفروض على نقل النفايات الخطرة(١) عبر الحدود من بلدان الشمال الغني إلى بلدان الجنوب الفقير(٢)، ومن دول الغرب الصناعي إلى دول الشرق غير الصناعية(٣)، ومن بلدان العالم المتقدم إلى بلدان العالم النامي، وبمعنى أدق من الدول المدرجة في الملحق السابع -المرفق باتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود- إلى الدول الأخرى غير المدرجة في الملحق السابع - في ١٢ مايو ٢٠٠٦ وعملا بأحكام المادة ١٧ من اتفاقية بازل، فإنه بهذا التصديق يكتمل عدد التصديقات اللازمة لدخول هذا الحظر حيز التنفيذ ومن ثم يصبح ملزما قانونا

وبدخول هذا الحظر حيز التنفيذ تأتي أهمية هذه الدراسة حول حظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، والذي تم فرضه بموجب المقرر ٣/١ الصادر عن الاجتماع الثالث لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية بازل، والذي عقد في مدينة جنيف في الفترة من ١٨-٢٢ سبتمبر عام ١٩٩٥، بشأن تعديل الاتفاقية.

ونظرا لأن الحظر المفروض على تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى النامية، سواء أكان لغرض التخلص منها، أم لإعادة تدويرها، لم يتحقق دفعة واحدة، حيث فشلت اتفاقية بازل، حال اعتمادها عام ١٩٨٩، في تحقيق رغبة الدول النامية في وضع حظر كامل، وبدون استثناءات، على جميع صادرات النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية(٤) - تأتي أهمية الإشارة إلى تطور هذا الحظر، والجهود المبذولة لتحقيقه.

وفي هذا الإطار، تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

---

(١) للتعرف على ماهية النفايات الخطرة، راجع رسالتنا للحصول على درجة الدكتوراه في القانون بعنوان نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، كلية الحقوق جامعة المنوفية، ٢٠٠٥، ص ٥٩ وما بعدها

(٢) حري بالذكر أن المنطق الاقتصادي كان وراء تصدير النفايات الخطرة من البلدان الصناعية الغنية في الشمال، إلى البلدان النامية والأكثر فقرا في الجنوب، راجع

- Puckett, J.: "The Basel Ban: A Triumph Over Business -As-Usual", Basel Action Network (October 1997).p7. . < http://www.ban.org/about_basel_ban/jims_article.htm>

(٣) تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من النجاح الذي حققه حظر بازل في منع كارثة بيئية عالمية، وذلك بإقامة سد ضد فيضان النفايات الخطرة من الشمال للجنوب ومن الغرب للشرق، فمازالت هناك بعض الدول والهيئات الخاصة وجماعات الضغط التي تستفيد اقتصاديا من التخلص من النفايات الخطرة في البلدان النامية، والتي تطالب بفتح هذا السد مرة ثانية. راجع

- Puckett, J.:"The Basel Treaty s Ban on Hazardous Waste Exports: An Unfinished Success Story", Published in International Environmental Reporter 23 INER 984, 6 December 2000 p1. <http:/www.ban.org/Library/ierarticle.html>

(٤) المرجع السابق، ص١

المبحث الأول: حظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية "نظرة تاريخية".

المبحث الثاني: الالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على انتهاك الالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

المبحث الأول - حظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية "نظرة تاريخية":

تم إبرام اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩، بشأن التحكم فى نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود(٥)، كرد فعل عالمى سريع لقيام الدول المتقدمة بالتخلص من نفاياتها الخطرة فى اقاليم الدول النامية، مما هدد بحدوث كارثة بيئية خطيرة(٦). ولكن اتفاقية بازل - فور تبنيها عام ١٩٨٩ - فشلت فى تحقيق رغبة الدول النامية فى حظر تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى اراضيها، إلا ان هذا الفشل قوبل بتصميم أكبر من جانب الدول النامية. فعلى الصعيد الوطنى، قامت غالبية الدول النامية باستخدام حقها السيادى فى إصدار تشريعات وطنية تقرر بمقتضاها حظر دخول النفايات الخطرة إلى المناطق التى تخضع لولايتها القضائية(٧).

وتعتبر جمهورية مصر العربية من الدول التى مارست حقها فى حظر استيراد النفايات الخطرة، بمقتضى المادة ٣٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ الخاص بحماية البيئة، والتى جاء فيها: "يحظر استيراد النفايات الخطرة أو السماح بدخولها أو مرورها فى اراضى جمهورية مصر العربية. ويحظر بغير تصريح من الجهة الإدارية المختصة السماح بمرور السفن التى تحمل النفايات الخطرة فى البحر الإقليمى أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية"(٨). وفيما يتعلق بمرور النفايات الخطرة

(٥) تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ دخلت حيز التنفيذ فى الخامس من مايو عام ١٩٩٢، وبلغ عدد اطرافها ١٦٨ دولة بالاضافة إلى ثلاث دول وقعت فقط، هى: الولايات المتحدة الأمريكية، وأفغانستان وهايتى.

(٦) لمزيد من التفاصيل عن وقائع قيام الدول الصناعية بالتخلص من نفاياتها المشعة والخطرة فى اقاليم الدول النامية، راجع د. خالد السيد المتولى محمد، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها فى ضوء احكام القانون الدولى، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٥، ص١٦٤ وما بعدها. وراجع أيضا د. مصطفى كمال طلبة، انقاذ كوكبنا .. التحديات والآمال، مركز دراسات الوحدة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيروت، لبنان، ١٩٩٢، ص١٣٧ وما بعدها. وراجع ايضا: مجدى نصيف، كارثة العصر .. الإنسان يدمر كوكبه، دار سعاد الصباح، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص١٣٥ وما بعدها، وراجع أيضا:

- Abrams, D.J.: "Regulating the International Hazardous Waste Trade: A Proposed Global Solution", Columbia Journal of Transnational Law, vol28., No3.,1990, p.807.
- Subramanya T.R.: "Legal Control of Transboundary Movement of Hazardous Substances: North South Issues and a Model for Reform." The Indian Journal of International Law, Vol33., .1993p46.
- Hao-Nhien Q.vu: "The Law of Treaties and the Export of Hazardous Waste", UCLA Journal of Environmental Law & Policy, vol12., .1994p389.

http://www.kicon.com/nhien/Basel.htm

- Obstler, P.:"Toward a Working Solution to Global Pollution: Importing CERCLA to Regulate the Export of Hazardous Waste", The Yale Journal of International Law, Vol16.,No1.,Winter .1991, p74.
- Sean M.D.,: "Prospective Liability Regimes for the Transboundary Movement of Hazardous Wastes", The American Journal of International Law, Vol88.,No1., January .1994p29.
- United Nation (UN), Illegal Traffic in Toxic and Dangerous products and waste, Report of the Secretary General A/362/44 (New York:UN,1989).

(٧) خلال عام ١٩٨٦، أصدرت ثلاث دول تشريعات وطنية تحظر بموجبها استيراد النفايات الخطرة. وفى عام ١٩٨٨، وصل عدد الدول التى استخدمت حقها فى حظر استيراد النفايات الخطرة إلى ٣٣ دولة. وفى مارس ١٩٩٠، اصبح لدينا ٧٩ دولة تحظر دخول النفايات الاجنبية إلى أراضيها. وقبل دخول اتفاقية بازل حيز التنفيذ فى مارس ١٩٩٢، اصبح عدد الدول التى اصدرت تشريعات وطنية تحظر بمقتضاها استيراد النفايات الخطرة الأجنبية ٨٨ دولة. وفى عام ١٩٩٤، توجد أكثر من مائة دولة مارست حقها فى إصدار تشريعات وطنية تحظر بموجبها استيراد النفايات الخطرة إلى داخل اراضيها. وفى عام ١٩٩٥، اصبح استيراد النفايات الخطرة وغيرها من النفايات الأخرى عملا محظورا طبقا لتشريعات أكثر من مائة وعشرين دولة. لمزيد من التفاصيل عن التشريعات الوطنية التى تحظر تصدير أو استيراد النفايات الخطرة أو نقلها عبر الحدود، راجع د. خالد السيد المتولى، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها فى ضوء احكام القانون الدولى، ص٤١٧ وما بعدها. وراجع أيضا

- Abrams, D.J.: "Regulating the International Hazardous Waste Trade: A Proposed Global Solution", op.cit., p811., note 40
- Birnie, P.W. & Boyle, A.E.,: "International Law and the Environment", Clarendon press, Oxford, .1994p.333.
- Hao-Nhien Q.vu: "The Law of Treaties and the Export of Hazardous Waste", op.cit.,.p.398.
- A Chronology of the Basel Ban; http://www.ban.org/about_basel_ban/ Chronology.html.

(٨) راجع نص المادة ٣٢ من قانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة.

عبر قناة السويس، فإن مصر بوصفها بلد عبور طرفا فى اتفاقية بازل، فيشترط إخطارها مسبقا، والحصول على موافقة مكتوبة مسبقة من الجهات الإدارية المختصة بها، وفى حالة السماح بالمرور عبر قناة السويس فيجب تقديم تأمين يغطى أى ضرر يمكن أن يحصل للبيئة من جراء مرور تلك الشحنات(٩).

وعلى الصعيد الإقليمى، تم إبرام العديد من الاتفاقات الدولية الإقليمية التى تحظر تصدير النفايات الخطرة إلى الدول النامية(١٠)، ومن أمثلتها، اتفاقية لومى الرابعة لعام ١٩٨٩ (المادة ٣٩) بين الدول الإفريقية ودول الباسيفيك ودول الكاريبى، والاتحاد الأوروبى، واتفاقية باماكو لعام ١٩٩١ بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى داخل إفريقيا، واتفاق أمريكا الوسطى لعام ١٩٩٢ بشأن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، واتفاقية وايجانى لعام ١٩٩٥ بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة، وبروتوكول أزمير لعام ١٩٩٦ بشأن منع تلوث البحر المتوسط الناتج عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وبروتوكول اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث، والمعتمد بتاريخ ١٧ مارس ١٩٩٨. وبذلك، صوت المجتمع الدولى ضد التجارة الحرة فى النفايات الخطرة أو غيرها من النفايات الأخرى(١١).

وعلى الصعيد العالمى، فقد مهد الحظر الوطنى والإقليمى المفروض على تصدير النفايات الخطرة إلى الدول النامية، سواء أكان لغرض التخلص النهائى منها أم لإعادة تدويرها، السبيل لتحقيق رغبة الدول النامية فى فرض حظر عالمى على عمليات نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية(١٢)، خاصة أن هذا النقل لا يتفق مع الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة لافتقار الدول الأخيرة للقدرات التكنولوجية والقانونية للتعامل مع النفايات الخطرة بطريقة سليمة بيئيا(١٣)، وذلك بتفعيل أحكام الفقرة السابعة من المادة (١٥) من اتفاقية بازل التى عهدت إلى مؤتمر الأطراف بتقييم فاعلية الاتفاقية، وينظر - إذا لزم الأمر - فى فرض حظر كامل أو جزئى على عمليات نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود(١٤). فمنذ الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف لعام ١٩٩٢، حتى الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف لعام ٢٠٠٤، تجرى محاولات جادة من الدول النامية لوضع المادة ٧/١٥ من الاتفاقية موضع التطبيق، وذلك بفرض حظر كامل على كل عمليات نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود، والقضاء على كل محاولات الدول الصناعية وجماعات الضغط التى تحول دون وضع الحظر موضع التنفيذ.

ففى الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف فى اتفاقية بازل لعام ١٩٩٢، طالبت - بإصرار - الدول النامية بقيادة مجموعة الـ ٧٧ بالحظر الكامل لكل عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود من الدول الصناعية المتقدمة الغنية إلى الدول النامية الفقيرة. ولقد عبر عن هذا الموقف رئيس الوفد الهندى، حيث قال: "إنكم أيتها الدول الصناعية تطالبونا بالعديد من الأفعال من أجل الصالح العالمى: وقف قطع الغابات، وقف الانبعاثات السامة، الآن نحن نطالبكم بفعل واحد من أجل الصالح العالمى: احتفظوا بنفاياتكم"(١٥). فعرفت وقتئذ الدول الصناعية المعارضة للحظر أنها ستكون خارج الحسبان إذا خضع الأمر للتصويت، فحاولت تأجيل قرار الحظر الكامل قدر الإمكان، ونجحت فى ذلك، حيث اعتمد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف المقرر ٢٢/١ الذى بمقتضاه تم فرض حظر دولى على تصدير النفايات الخطرة لغرض التخلص النهائى منها من الدول المتقدمة -الدول الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى

---

(٩) راجع نص الفقرة الرابعة من المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤.

(١٠) لمزيد من التفاصيل عن الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف والإقليمية التى تحظر تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، راجع د. خالد السيد المتولى، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها فى ضوء أحكام القانون الدولى، مرجع سابق، ص١٦١ وما بعدها.

(11) "Instead, in a worldwide mobilization of legislation between the years of 1986 and 1996, the globle community voted a resounding NO to a free trade in hazardous waste.First, by force of numerous countries" unilateral legislations and then via a spate regional treaties including the regions of the 69countries of the African, Caribben and Pacific (ACP) Group (Lome IV Convention, Article 1989,39)Afirica (Bamako Convention,1991), Central America (Centera American Accord,1992), the Mediterranean area (Izmir Protocol of the Barcelona Convention, 1995), over 100 countries have moved to ban the import of hazardous waste into their territory."; Puckett, J.: " When Trade is Toxic, The WTO Threat to Public and Planetary Health", APEX, BAN, Report, November 1999, p.21.This report available on BAN website at: www.ban.org/Library/when_trade.pdf

(12) "Virtually every significant globle reform for any concern starts with unilateral actions.In the case of the toxic waste trade bans, there would never have been a global agreement to ban OECD to non-OECD wate trade within the Basel Convention had not progressive countries (both developed and developing) paved the way by their own national, unilateral initiatives. Rather, national bans led to regional bans which in turn led to a global agreement.",Ibid., p22.

(١٣) راجع نص الفقرة السابعة والفقرة السابعة مكرر من ديباجة اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩

(١٤) راجع نص الفقرة السابعة من المادة ١٥ اتفاقية بازل

(15) "Mr. A. Bhattacharjya: Your industrialized countries have been asking us to do many things for the global good. To stop cutting down our forests, to stop using your CFCs, now we are asking you to do something for the global good keep your own waste", Puckett, J.: "The Basel Ban: A Triumph Over Business -As-Usual", op.cit., p6.

الميدان الاقتصادى- إلى الدول النامية(١٦). كما تم إلزام الدول النامية بسن تشريعات وطنية تحظر بمقتضاها استيراد النفايات الخطرة من الدول الصناعية(١٧).

وفى الاجتماع الثانى لمؤتمر الأطراف لعام ١٩٩٤، حافظت البلدان النامية على وحدتها والتزامها ووضوحها فى السعى إلى تحقيق هدفها، ومن ثم حشدت قدرا كبيرا ومهما من التأييد، لاعتماد المقرر ١٢/٢ بإجماع الآراء(١٨) الذى بمقتضاه تم فرض حظر دولى على نقل النفايات الخطرة، سواء أكان لغرض التخلص النهائى منها أم لإعادة تدويرها من الدول الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى إلى الدول غير الأعضاء فى هذه المنظمة، حيث جاء فيه ما نصه: "إن المؤتمر، إذ يشير إلى طلب مجموعة الـ ٧٧ فى الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف فى اتفاقية بازل المعقود فى أوروجواى فى يومى ٣ و٤ ديسمبر ١٩٩٢، الحظر التام لجميع صادرات النفايات الخطرة من بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى إلى البلدان غير الأعضاء فى هذه المنظمة.

وإذ يدرك أن نقل النفايات الخطرة من بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى إلى البلدان غير الأعضاء فى هذه المنظمة ينطوى على خطر ألا يمثل إدارة سليمة بيئيا للنفايات الخطرة على النحو الذى تقتضيه اتفاقية بازل:

١- يقرر الحظر الفورى لجميع عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود المتجهة من الدول الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى إلى الدول غير الأعضاء فى هذه المنظمة بغرض التخلص النهائى منها.

٢- يقرر القضاء التدريجى التام، بحلول ٣١ ديسمبر ١٩٩٧، على جميع عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود المخصصة لعمليات إعادة التدوير أو الاستعادة من الدول الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى إلى الدول غير الأعضاء فى هذه المنظمة وحظرها اعتبارا من هذا التاريخ"(١٩).

ويعتبر اعتماد المقرر ١٢/٢ نصرا كبيرا من عدة نواح، من أهمها:

أولا- إنه لأول مرة فى القانون الدولى، يتم اتخاذ قرار واضح وصريح، يؤكد أن النفايات الخطرة ليست مواد صالحة للتجارة الدولية، وأنها ينبغى أن تمنع وتعالج وتتجنب، شأنها فى ذلك شأن الأمراض والأوبئة الخطرة(٢٠).

ثانيا- وضع القرار نهاية لاستغلال الدول الصناعية الغنية للدول النامية الفقيرة، حيث وقف على ثغرة إعادة التدوير(٢١) وقام بغلقها، والتى كان يتدفق من خلالها ما يزيد على ٩٠٪ من عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود(٢٢).

ثالثا- يعتبر القرار نصرا حاسما لصالح الديمقراطية البيئية العالمية، حيث تمكنت الأغلبية المؤيدة للحظر الكامل -المكونة من مجموعة الـ ٧٧ بجانب الصين، ودول وسط وشرق(٢٣) وشمال أوروبا - من التصدى للأقلية القوية، التى ظلت حتى اللحظات الأخيرة من المؤتمر معارضة للحظر، بقيادة استراليا وكندا واليابان

---

(١٦) جدير بالذكر أنه على الرغم من أن القرار ٢٢/١ قد جاء مخيبا لآمال أغلبية الدول النامية الأطراف فى اتفاقية بازل، ولكن رب ضارة نافعة، حيث نرى مع البعض أن الوقت لم يكن مناسبا لفرض الحظر الكامل، لأن عدد الدول الأطراف فى اتفاقية بازل وقتئذ كان ٣٥ دولة فقط، بينما بلغ عدد الدول الأطراف فى الاتفاقية ٦٥ دولة فى الاجتماع الثانى لمؤتمر الأطراف لعام ١٩٩٤. راجع:
- Puckett, J.: "The Basel Ban: A Triumph Over Business -As-Usual",op.cit., p.8.

(١٧) راجع نص المقرر ٢٢/١ للاجتماع الأول لمؤتمر للدول الأطراف، الوثيقة (UNEP/CHW1./21).
- available online at: http://www.ban.org/about_basel_ban/I.22html.

(18) Puckett, J.: "The Basel Ban: A Triumph Over Business -As-Usual", op.cit., p9.

(١٩) راجع وثائق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير الاجتماع الثانى للأطراف، الوثيقة (UNEP/CHW2./30) وراجع نص القرار ١٢/٢
- http://www.ban.org/about_basel_ban/copsII_.12html

(20) Puckett, J. and Fogel, C.: "A Victory for Environment and Justice: The Basel and How it Happened". http://www.ban.org/about_basel_ban a_victory.html

(٢١) حرى بالذكر انه لتجنب فضيحة "إغراق النفايات" أسرع تجار النفايات إلى تغيير المسمى بـ "إعادة التدوير الأخضر". ولقد كان هذا التحول فى المسمى تحولا فى محله، لأن تجارة النفايات حينئذ سوف تخضع لمبدأ حرية التجارة، كما أنها تناسب بصورة أكبر تعريف "النفايات" على أنها مفيدة، ولقد كان من السهل على تجار النفايات إيجاد استخدامات أخرى للنفايات، بصرف النظر عن كونها سامة أم لا. فمثلا، اقترح استخدام النفايات الصلبة المستوردة من الولايات المتحدة الامريكية لرفع مستوى جزر المحيط الهادى، وذلك لتجنب آثار ارتفاع مستوى البحر نتيجة لارتفاع درجة الحرارة، أو ما يعرف بظاهرة تغير المناخ او الاحتباس الحرارى. وطبقا لإحصاءات منظمة السلام الأخضر Greenpeace . فقد زادت تجارة النفايات الخطرة لغرض إعادة التدوير زيادة مأساوية. ففى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨، كانت لا تتجاوز ٣٦٪، زادت الى ٧٦٪ فى عام ١٩٨٩ وفى عام ١٩٩٠، وصلت الى ٨٣ . ثم زادت الى ٨٧ فى عام ١٩٩١، ثم زادت الى ٨٨٪ فى عام ١٩٩٢، وفى عام ١٩٩٣ وصلت إلى ٨٩٪ راجع
- Puckett, J.;The Basel Ban: A Triumph Over Business -As-Usual", op.cit., p8.

(22) Puckett, J.and Fogel, C.: "A Victory for Environment and Justice: The Basel and How it Happened". op.cit., p.3.; Puckett, J.:"The Basel Ban: A Triumph Over Business -As-Usual", op.cit., p9.

(٢٣) فى اليوم الاول للاجتماع، اعلنت الصين رعايتها لاقتراح مجموعة الـ ٧٧ وفى اليوم الثانى، اعربت كل من المجر، وسلوفاكيا، وكرواتيا، وسلوفينيا، واوكرانيا، وبولندا، وجمهورية التشيك، واستونيا، ولاتفيا، ورومانيا، عن تأييدها للحظر الكامل، وبذلك تكون أغلبية ثلثى الدول غير الاعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مضمونة، إلا أن الحصول على إجماع الآراء كان غير مؤكد. راجع
- Puckett, J.and Fogel, C.: "A Victory for Environment and Justice: The Basel and How it Happened". op.cit., p3.

وألمانيا، وهولندا(٢٤)، وإنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن أعلنت أمانة مجلس الوزراء الأوروبى فى ٢٤ مارس ١٩٩٥عن تأييد كل دول الاتحاد الأوروبى للحظر(٢٥)، وبذلك أصبحت أوروبا إلى جانب الحظر الكامل لعمليات التخلص النهائى، وتحديد موعد محدد لتنفيذ حظر عمليات إعادة التدوير، فاضطرت الدول المعارضة للحظر إلى الإعلان عن تغيير موقفها المعارض للحظر(٢٦)، ومن ثم صدر المقرر (١٢/٢) بشأن حظر تصدير النفايات الخطرة، فى صباح اليوم الأخير للمؤتمر، دون اقتراع وذلك بتوافق الآراء، وبإجماع ٦٥ دولة أطراف فى الاتفاقية(٢٧).

وفى الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف لعام ١٩٩٥، نجحت الدول النامية فى إدماج المقرر ١٢/٢ فى صلب اتفاقية بازل بإجماع آراء الدول الأطراف بموجب المقرر ١/٣ بشأن تعديل الاتفاقية، حيث جاء فيه ما نصه:"إن المؤتمر: (١) ... (٣) يقرر اعتماد التعديل التالى للاتفاقية: ..... تدرج مادة جديدة لتكون المادة الرابعة ألف: ١- يحظر كل طرف من الأطراف المدرجة فى المرفق السابع(٢٨) النقل عبر الحدود للنفايات الخطرة المستهدف بها عمليات تندرج فى المرفق الرابع (الف) إلى دول غير مدرجة فى المرفق السابع. ٢- يتخلص كل طرف من الأطراف المدرجة فى المرفق السابع نهائيا فى موعد لا يتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٩٧، ويحظر بدءا من هذا التاريخ كل النقل عبر الحدود للنفايات الخطرة بموجب المادة ١/١(أ) من الاتفاقية، والذى يستهدف عمليات مدرجة فى المرفق الرابع (باء) إلى دول غير مدرجة فى المرفق السابع. ولا يحظر هذا النقل عبر الحدود ما لم توصف النفايات المعنية بأنها خطرة بموجب الاتفاقية.."(٢٩).

وحرى بالذكر أن تعديل اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ بموجب المقرر ١/٣ الصادر عن المؤتمر الثالث للدول الأطراف فى اتفاقية بازل قد دخل حيز التنفيذ، طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من اتفاقية بازل(٣٠)، بتصديق دولة الكويت عليه فى ١٢ مايو ٢٠٠٦(٣١).

ومن المسلم به أن المبررات، التى دفعت المجتمع الدولى إلى حظر تصدير النفايات الخطرة من الدول التى شملها المرفق السابع لاتفاقية بازل لعام ١٩٨٩، إلى الدول غير المشمولة فى المرفق السابع، هى ذاتها المبررات التى دفعته إلى إبرام اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩، والتى تتمثل فى حماية الصحة البشرية والبيئة من الأخطار الناتجة عن تزايد معدلات توليد النفايات الخطرة ونقلها عبر الحدود، وذلك بالعمل على تقليل توليدها إلى أدنى حد، من حيث كميتها أو الخطر الذى تنطوى عليه، واتخاذ التدابير الضرورية التى تكفل التخلص منها فى الدول التى جرى توليدها فيها، وإدارتها إدارة سليمة بيئيا(٣٢)، وعدم السماح بنقل النفايات الخطرة أو غيرها من النفايات الأخرى من دولة توليدها عبر الحدود إلى أى دولة أخرى، إلا وفقا لشروط لا تهدد الصحة البشرية والبيئة وتتفق مع أحكام هذه الاتفاقية(٣٣).

ولما كان نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، سواء أكان للتخلص النهائى منها أم لإعادة تدويرها، لا يتفق مع الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة، والمتطلبات الأخرى لاتفاقية بازل، فإنه من الضرورى حظر هذا النقل لضمان تفعيل الالتزامات الأخرى التى نصت عليها اتفاقية بازل والاتفاقيات الأخرى التى جاءت على غرارها، خاصة الالتزام بخفض توليد ونقل النفايات الخطرة عبر الحدود إلى أدنى حد ممكن والتخلص منها بطريقة سليمة بيئيا.

فمن ناحية أولى، يترتب على دخول الحظر حيز التنفيذ تفعيل الالتزام بخفض توليد النفايات الخطرة(٣٤) حيث يؤدى دخول الحظر حيز التنفيذ إلى ارتفاع تكلفة التخلص من النفايات الخطرة فى الدول المتقدمة، وهو الأمر الذى يشكل حافزا قويا لشركات ومصانع تلك الدول لخفض إنتاجها من النفايات الخطرة، أو إنتاج

(٢٤) كانت هولندا من أولى الدول المعارضة للحظر، التى تعلن تأييدها لاقتراح مجموعة الـ ٧٧، وذلك عندما أدركت أن موقفها فى المعارضة للحظر الكامل لا يمكنها أن تدافع عنه أمام مواطنيها، المرجع السابق.

(٢٥) نال الحظر الكامل تأييد كل دول الاتحاد الأوروبى، باستثناء ألمانيا وانجلترا. ولكن عندما رأت ألمانيا وإنجلترا أن المسألة سوف تخضع للتصويت، تراجعت ألمانيا عن موقفها المعارض للحظر، وكانت انجلترا آخر دول الاتحاد الأوروبى التى أعلنت تأييدها للحظر، المرجع السابق، ص٤ وما بعدها.

(26) Puckett, J.and Fogel, C.: "A Victory for Environment and Justice: The Basel and How it Happened", op.cit., pp5-6.

(27) Puckett, J.: "The Basel Ban: A Triumph Over Business -As-Usual", op.cit., p9.

(٢٨) تتمثل دول المرفق السابع فى: "الأطراف والدول الأخرى الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والجماعة الأوروبية -الاتحاد الأوروبى حاليا- وليختشتاين"

(٢٩) راجع نص المقرر ١/٣، الصادر عن الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف لعام ١٩٩٥، وراجع أيضا:
http://www.ban.org/about_basel_ban/copsIII_.1html

(٣٠) راجع نص المادة ١٧ من اتفاقية بازل، مرجع سابق

(31) Ban Ratification Deposit Box, For entry into force., (representing 4/3ths of the 82 Parties present at COP3). http://www.ban.org/deposit_box.html

(٣٢) أكدت هذا المعنى الفقرات ١، ٢، ٣، ٤، ٨ من ديباجة اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩

(٣٣) راجع نص الفقرة التاسعة من ديباجة اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩.

(٣٤) جدير بالذكر أن الدول الأطراف تلتزم بخفض توليد النفايات الخطرة إلى أدنى حد ممكن، عملا بأحكام الفقرة الثانية (أ) من المادة الرابعة من اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩، حيث جاء فيها ما نصه: "يلتزم كل طرف بأن يتخذ كل التدابير اللازمة بغية ضمان خفض توليد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى داخله إلى الحد الأدنى، مع الأخذ فى الاعتبار الجوانب الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية".

نفايات أقل خطرا عند معالجتها، أو استخدام تكنولوجيا نظيفة في الإنتاج(٣٥). وقد أكدت هذا المعنى دراسة حديثة قامت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن اتفاقية بازل، انتهت فيها إلى ارتفاع تكاليف التخلص من النفايات، وتعتبر حافزا للشركات لخفض توليد النفايات الخطرة، ولإنتاج نفايات أقل خطرا عند معالجتها وذلك باستخدام طرق إنتاج نظيفة، ويؤدي إلى ذات النتيجة أيضا وضع القيود على عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود(٣٦).

ومن ناحية ثانية، يؤدي دخول الحظر حيز التنفيذ إلى تفعيل التزام الدول المتقدمة بخفض نقل النفايات الخطرة إلى أدنى حد ممكن(٣٧). فمن المسلم به أنه لاعتبارات اقتصادية، تتم غالبية عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. ومن ثم، فإن حظر عمليات تصدير النفايات الخطرة من دول "OECD" ودول الاتحاد الأوروبي - صاحبة النصيب الأكبر في إنتاج وتصدير النفايات الخطرة- من شأنه خفض عمليات نقل النفايات الخطرة إلى الدول النامية لأكثر من ٩٠٪، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خفض عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، لانعدام الدافع الاقتصادي لتصدير النفايات الخطرة.

وأخيرا، يؤدي دخول الحظر حيز التنفيذ إلى تفعيل التزام الدول المتقدمة بإدارة النفايات الخطرة بطريقة سليمة بيئيا، حيث إن قيام إحدى الدول المتقدمة بتصدير نفاياتها الخطرة إلى الدول النامية يعتبر إخلالا بالتزامها بإدارة النفايات الخطرة إدارة سليمة بيئيا، لأنه من غير المحتمل أن تمتلك دولة الاستيراد القدرة التقنية والمرافق اللازمة للتخلص من النفايات بطريقة سليمة بيئيا(٣٨). كما يؤدي دخول الحظر حيز التنفيذ إلى مساعدة الدول المتقدمة - بفضل ثرواتها وخبراتها الطويلة في التعامل مع النفايات الخطرة- في الوفاء بالتزامها بالاكتفاء الذاتي(٣٩)، وذلك بإتاحة مرافق كافية لأغراض التخلص من النفايات الخطرة والنفايات الأخرى التي تتولد بداخلها، بطريقة سليمة بيئيا.

المبحث الثاني - الالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية :

يفرض الالتزام الدولي بحظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، ولاسيما من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، واجبين أساسيين، هما: وضع التشريعات والقواعد الوطنية التي تكفل منع تصدير واستيراد النفايات الخطرة، والتعاون دوليا لتفعيل هذا الالتزام. وهذا الالتزام يقع على عاتق كافة أطراف اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩(٤٠)، كما يسري في مواجهة السفن والطائرات غير الحكومية، بما فيها المملوكة لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين، التي تحمل أعلام الدول الأطراف أو تكون مسجلة فيها. كما تلتزم الدول الأطراف بوضع القواعد والتدابير المناسبة كي تتصرف تلك السفن والطائرات على نحو لا يخل بأحكام الالتزام الدولي بحماية

---

(٣٥) تجدر الإشارة إلى أن أفضل الوسائل للوفاء بالالتزام الدولي بمنع وخفض توليد النفايات الخطرة إلى أدنى حد ممكن، هو اتباع سياسة "منع النفايات والإنتاج الأنظف"، وأن يضع المشتغلون دائما تلك السياسة نصب أعينهم. ويقصد باصطلاح "الإنتاج النظيف" تطبيق استراتيجية متكاملة ومستمرة، تقتضي إدخال تغييرات على عمليات الإنتاج من أجل منع أو الحد من توليد النفايات إلى أدنى حد ممكن، والحد من مخاطرها على الإنسان والبيئة. وعادة ما يتم تطبيق هذه الاستراتيجية من خلال عدة خيارات، منها: استخدام تكنولوجيا أو طرق جديدة في الإنتاج من شأنها أن تمنع كليا أو تحد من توليد النفايات إلى أدنى حد ممكن، أو إدخال بعض التغييرات على ظروف التشغيل، بحيث تكون تلك النفايات قابلة لإعادة التدوير أو الاستعادة أو الاستخلاص، أو إعادة التدوير، باعتباره الخيار الأفضل لنوعيات معينة من النفايات. هذا بجانب منع توليد النفايات الخطرة بحظر استخدامات المعادن السامة واستخدام بدائل لها غير سامة، وبالتالي سوف تختفي المعادن السامة من البطاريات، وسبائك اللحام، والترمومترات، والبارومترات، والطلاءات، وما إلى ذلك. ولكن تنفيذ ذلك يتطلب جهودا عالمية على العديد من الجبهات للتخلص من إنتاج واستخدام المعادن السامة. راجع وثائق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف لعام ٢٠٠٤، مشروع مبادئ توجيهية تقنية بشأن إعادة دوران واستخلاص المعادن والمركبات المعدنية (R4) بطريقة سليمة بيئيا، الفقرتان ١٥٣، ١٥٤، ص٣٩ وما بعدها، الوثيقة: (UNEP/CHW7./8 Add3.). ولمزيد من التفاصيل عن الانتاج النظيف، راجع التقرير الفني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، سلسلة رقم ٧، دليل المراجعة والخفض للانبعاثات والنفايات الصناعية، وراجع أيضا:

http://www.emcenter.com/unepweb/& http:www.unido.org/doc/.331372htmls

(36) Basel Action Network (BAN): "The Basel Ban Amendment: The First Step Toward Environmentally Sound Management of Hazardous Wastes, Prepared by the Basel Action Network (BAN) for the 16th Session of the Technical Working Group and 1st Session of the Legal Working Group of the Basel Convention.Geneva. Switzerland, 3-9 April 2000, p.3. http://www.ban.org/about_basel_ban/esmban.2html

(٣٧) جدير بالذكر أن الدول الأطراف تلتزم بخفض نقل النفايات الخطرة عبر الحدود إلى أدنى حد ممكن، عملا بأحكام الفقرة الثانية (د) من المادة الرابعة من اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩، حيث جاء فيها ما نصه: "يلتزم كل طرف بأن يتخذ كل التدابير اللازمة بغية ضمان خفض نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود، إلى الحد الأدنى، بما يتفق مع الإدارة السليمة بيئيا والفعالة لهذه النفايات".

(38) Basel Action Network (BAN) Secretariat: "Comments on Decision IV/8: Regarding Annex VII". Prepared by the Basel Action Network (BAN) Secretariat for the Parties of the Basel Convention, April 12, .1999. p3.

http://www.ban.org/subsidiary/Comments.html

(39) Ibid., p.4.; see also, Basel Action Network (BAN): " The Basel Ban Amendment: The First Step Toward Environmentally Sound Management of Hazardous Wastes", op.cit., p.3.

(٤٠) حري بالذكر أن عدد الدول الأطراف في اتفاقية بازل، في ٢٢ مايو ٢٠٠٦، ١٦٨ دولة. راجع

http://www.ban.org/country_Status/ country_status.html

البيئة(٤١) وحظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود.

والتزام الدول الأطراف في اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ بحظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، ولاسيما إلى الدول النامية، خاصة بعد دخول هذا الحظر حيز التنفيذ، أمر يتفق مع ما هو مسلم به في نطاق القانون الدولي، بخصوص القوة الملزمة للمعاهدات، أي التقيد بما تضمنه نصوصها من أحكام ومراعاة تنفيذها نصا وروحا بإخلاص وحسن نية.

غير أن التساؤل قد يثور بالنسبة لسريان الالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة على الدول غير الأطراف في اتفاقية بازل، وذلك نظرا لأن المعاهدات الدولية، عملا بمبدأ الأثر النسبي للمعاهدات، لا تخلق حقوقا والتزامات إلا بين أطرافها المتعاقدة، وبالتالي إذا كانت هناك آثار يمكن أن تترتب في حق الغير، فإنها لا يمكن بأي حال من الأحوال إلا أن تكون ذات طبيعة استثنائية. وهذا المبدأ مسلم به ومجمع عليه في الفقه والقضاء الدوليين، كما يجري العمل به بين الدول، لدرجة أنه يعتبر من المبادئ القليلة المقبولة بصفة أكيدة على الصعيد الدولي(٤٢).

فهل يمكن القول إن "الالتزام الدولي بحظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود" لا يسري على الدول الغير(٤٣) -وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تنتج وحدها سنويا أكثر من ٧٥٪ من الانتاج العالمي من النفايات الخطرة ولم تصدق حتى الآن على اتفاقية بازل- باعتبارها ليست أطرافا في اتفاقية بازل، استنادا لمبدأ الأثر النسبي للمعاهدات.

إن الإجابة على هذا التساؤل تقتضي التعرض بإيجاز شديد لمبدأ "الأثر النسبي للمعاهدات الدولية" وما لحق بهذا المبدأ من تطور في الفكر الدولي الحديث. فهذا المبدأ جاء كنتيجة منطقية لأفكار المدرسة الإرادية التي تحصر آثار المعاهدة بين أطرافها فقط. وقد تمسك بعض فقهاء المذهب الارادي بهذا المبدأ على إطلاقه، بما يعني عدم قابليته من وجهة نظرهم للتقييد أو الاستثناء، حتى ولو جاء هذا التقييد أو الاستثناء في شكل قانوني، كما لو تضمنت المعاهدة "شرط الدولة الأكثر رعاية"، أو "الاشتراط لمصلحة الغير" فمثل تلك الصور القانونية لا تقيد مبدأ "الأثر النسبي للمعاهدات" ولا تعتبر استثناء منه(٤٤).

وفي حين ظل الفقه التقليدي متمسكا بقاعدة "الأثر النسبي للمعاهدات"، فقد بدأ بعض فقهاء العصر الحديث ينادي بالتخلص من تلك القاعدة، باعتبار أنها قد نشأت في الأصل لتحكم العلاقات التعاقدية الخاصة التي تبرم في ظل الأنظمة القانونية الوطنية، وأنه عندما تم نقلها إلى دائرة العلاقات الدولية، كان الهدف هو قصر تطبيقها على المعاهدات العادية أو العقدية، التي تبرم بين دولتين أو أكثر لأغراض خاصة. أما المعاهدات الشارعة، أي تلك المعاهدات التي تضع قواعد قانونية تسري على كل أعضاء المجتمع الدولي، سواء أولئك الذين شاركوا في إبرامها أو لم يشاركوا، فإنها بطبيعتها لا يجوز أن تخضع لتلك القاعدة ولا ينبغي أن تكون كذلك(٤٥).

ومع أن محاولة التمييز بين المعاهدات العقدية والمعاهدات الشارعة لا تعتبر من الوجهة القانونية تبريرا كافيا لاستبعاد قاعدة "الأثر النسبي"، إلا أنه بات من المسلم به أن بعض المعاهدات الدولية يمكن أن تلزم أحيانا دولا غير أطراف فيها، بل وقد تمتد آثارها في بعض الحالات لتسري على كافة الدول. وإذا كانت طبيعة هذه الدراسة لا تستلزم التعرض إلى الحجج والبراهين التي تؤيد هذا الاتجاه، فإنه من الحكمة أن نبحث ذلك من خلال اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، ومدى امتداد سريان الالتزامات الواردة بها بالنسبة للغير، خاصة فيما يتعلق بالالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، ولاسيما إلى الدول النامية.

وبادئ ذي بدء، نود أن نشير إلى أن هذه الاتفاقية هدفها الحقيقي هو معالجة موضوع يهم الجماعة الدولية بأسرها، وقد

---

(٤١) راجع الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، بشأن حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، حيث جاء في المادة ١٩٢ منها أن الدول ملزمة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. كما جاء في المادة ١٩٤ بشأن تدابير منع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه أنه: ٣- تتناول التدابير المتخذة عملا بهذا الجزء جميع مصادر تلوث البيئة البحرية، وتشمل هذه التدابير، فيما تشمل، التدابير التي يراد بها الإقلال إلى أبعد مدى ممكن من (أ) إطلاق المواد السامة أو الضارة أو المؤذية، ولاسيما منها المواد الصامدة من مصادر في البر، أو من الجو أو من خلاله، أو عن طريق الإغراق. وراجع أيضا د. عبد الواحد محمد الفار، الالتزام الدولي بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من أخطار التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٨٥، ص٥٣ وما بعدها.

(٤٢) راجع د. عبد الواحد محمد الفار، الالتزام الدولي بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من أخطار التلوث، مرجع سابق، ص٥٥ وما بعدها.

(٤٣) يقصد بـ "الدول الغير" بالنسبة للاتفاقيات الدولية، أية دولة ليست طرفا فعلا في الاتفاقية. ولقد أكدت هذا المعنى الفقرة (ح) من المادة الثانية من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، حيث نصت على أنه يقصد بالدولة الغير أية دولة ليست طرفا في المعاهدة. راجع د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، القاعدة الدولية، الفقرة ٧٤، ٢٤٤. ويذهب البعض بحق إلى أن التمييز بين من يعد طرفا في المعاهدة ومن لا يعد كذلك (الغير) ليس أمرا سهلا كما قد يبدو لأول وهلة، حيث إن التحليل القانوني يظهر لنا وجود طوائف من الكائنات تتوسط بين هاتين الطائفتين، وتتكون من أولئك الذين تربطهم بعض العلاقات القانونية بالعمل القانوني ذاته أو بأطرافه. راجع د. أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، سنة ٢٠٠١، ص١٥١ هامش رقم ١٥.

(٤٤) راجع د. أحمد أبوالوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص١٥١ وما بعدها. وراجع أيضا د. عبدالواحد محمد الفار، الالتزام الدولي بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها من أخطار التلوث، مرجع سابق، ص٥٥ وما بعدها.

(٤٥) لمزيد من التفاصيل عن التفرقة بين المعاهدات الخاصة أو العقدية، والمعاهدات ذات الصفة التشريعية أو الشارعة، راجع د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، القاعدة الدولية، الفقرة ٣٦، ١٧٦ وما بعدها. وراجع أيضا د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٢ وما بعدها. وراجع أيضا د. عبدالواحد محمد الفار، طبيعة القاعدة الدولية الاقتصادية، دار النهضة العربية، سنة ١٩٨٥، ص٤٢ وما بعدها.

أشارت ديباجة الاتفاقية إلى ذلك بقولها: "إن الأطراف فى هذه الاتفاقية، إذ تدرك خطر الأضرار التى تلحق بالصحة البشرية والبيئة من جراء نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى ومن جراء نقلها عبر الحدود، وإذ تضع فى اعتبارها التهديد المتزايد للصحة البشرية والبيئة، نتيجة تزايد توليد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى وتعقدها ونقلها عبر الحدود(٤٦)، وإذ تعترف أيضا بتزايد الرغبة فى حظر نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود فى دول أخرى، ولاسيما فى البلدان النامية ..."(٤٧).

فهذا النص يدل على أن الدول الأطراف فى الاتفاقية قد استهدفت إنشاء قواعد عامة مجردة لتنظيم كل ما يتعلق بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود، بحيث تسرى على الكافة، ولم تقرر التزامات شخصية متقابلة، كما تتضمنها عادة الاتفاقيات الخاصة أو العقدية وإنما أنشأت قواعد دولية موضوعية "عالمية التطبيق"، ومن ثم فإنها تدخل فى عداد الاتفاقيات الشارعة، ليس فقط لأنها تستهدف المصلحة الدولية المشتركة، ولكن أيضا لأن نصوصها تتميز بالاتساع والعمومية فى كافة المسائل المتعلقة بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود. ومن الصعب أن نجد التبرير الكافى للتشكيك فى الصفة العامة التى تتسم بها القواعد القانونية الدولية التى تتضمنها اتفاقية بازل. فهى رغم كونها جاءت فى شكل اتفاقى أو إطار، كان لابد من اللجوء إليه، فى غيبة السلطة التشريعية الدولية، لإقرار تلك القواعد، ومن ثم فان مصير تلك القواعد، بعد إقرارها، لا يرتبط بمصير الشكل الاتفاقى الذى أوجدها لسببين:

أولهما: إن أى تعديل فى شكل الاتفاقية، سواء بانسحاب بعض أطرافها أو انضمام الغير إليها، لا يؤدى إلى تعديل أو تغيير فى القواعد أو الالتزامات القانونية التى تتضمنها(٤٨).

ثانيهما: إن الاتفاقية لم تسمح بإبداء أى تحفظات أو استثناءات لوقف أو استبعاد تطبيق ما تتضمنه من مبادئ أو أحكام أو التزامات(٤٩).

ومن هنا، يمكن القول: إن سريان الأحكام الخاصة بالالتزام الدولى بحماية الصحة البشرية والبيئة من الآثار المعاكسة الناتجة من جراء النفايات الخطرة، ومن نقلها عبر الحدود، ولاسيما إلى البلدان النامية، لا يقتصر فقط على الدول الأطراف، وإنما يمتد ليشمل الدول الغير، وذلك استنادا لاعتبارين مهمين:

الأول: الدليل المستمد من الطبيعة القانونية للاتفاقية: فهذه الاتفاقية هى أوسع اتفاقية دولية فى التاريخ المعاصر - باستثناء الاتفاقيات المنشئة لمنظمات دولية - حيث إن عدد الدول الأطراف فى اتفاقية بازل قد وصل فى ٢٢ مايو ٢٠٠٦ إلى ١٦٨ دولة أطراف، وثلاث دول موقعة هى: أفغانستان، وهايتى، والولايات المتحدة الأمريكية(٥٠). ونظرا إلى القبول بهذه الاتفاقية على نطاق واسع، فإنها قد أصبحت مصدرا مهما للقانون البيئى الدولى وتأتى أهميتها العظمى ليس فقط فى الحشد الكبير من الدول التى وقعتها، وإنما فى أهمية الموضوع الذى عالجته، باعتباره يمس أعضاء المجتمع الدولى فى جملته.

ورغم أن هذه الاتفاقية لا تخرج عن كونها معاهدة دولية جماعية من حيث خصائصها الشكلية، وتسرى عليها فى ذلك كل أحكام المعاهدات الدولية. فإنها، من حيث المضمون، ترقى إلى مرتبة المعاهدات الدستورية ذات القدسية الخاصة بالنسبة للمجتمع الدولى كله، مثلها فى ذلك مثل ميثاق الأمم المتحدة، ذلك لأنها أبرمت بواسطة مجموعة من الدول تمثل الغالبية العظمى للمجتمع الدولى، وبغرض تحقيق أهداف عامة لا تقتصر منفعتها على الدول الأطراف فقط، وإنما تشمل كل شعوب العالم.

وهى بذلك تكون قد أنشأت نظاما دوليا له آثار قانونية موضوعية تمتد إلى جميع الدول حتى تلك التى ليست طرفا فيها، سواء كان التزام "الدول الغير" يستند إلى نظرية "الإرادة الغالبة" بما يعنى سيطرة إرادة الأغلبية على إرادة الأقلية، كما يصورها الفقيه الايطالى "كوادرى"، أو كما يعنيها الفقيه "فريدمان" بقوله: إن ما تقرره وتتبنته مجموعة كبيرة من الدول فى معاهدة جماعية كفيل بأن يؤدى إلى خلق قواعد قانونية دولية ملزمة للجميع. فالذى لا شك فيه أن طبيعة الاتفاقية ذاتها وما تتضمنه من تنظيم موضوعى لكل المسائل المتعلقة بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود، يحتم امتداد سريان الالتزامات التى اشتملت عليها على كافة الدول بما فيها الدول غير الأطراف.

الثانى: الدليل المستمد من طبيعة الالتزام فى حد ذاته: إن الالتزام الدولى بحماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث، خاصة الناتج عن التخلص من النفايات الخطرة والنفايات الأخرى فى أقاليم الدول النامية، لم يكن من ابتداع الاتفاقية، وإنما هو التزام خلقه فى الواقع العرف الدولى(٥١)، حيث تواترت الممارسات

(٤٦) راجع نص الفقرتين ١و٢ من ديباجة اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩.

(٤٧) راجع نص الفقرة السابعة من ديباجة اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩.

(٤٨) راجع نص المادتين ٢٣و ٢٧ من اتفاقية بازل.

(٤٩) راجع نص المادة ٢٦ من اتفاقية بازل.

(٥٠) بالرغم من أن اتفاقية بازل تم التصديق عليها من معظم الدول الصناعية، إلا أن الولايات المتحدة لم تصبح حتى الآن طرفا فى الاتفاقية، علما بأنها تنتج وحدها سنويا أكثر من ٨٠٪ من الإنتاج العالمى للنفايات الخطرة، لذا بات من الضرورى انضمامها للاتفاقية، علما بأنه فى عام ١٩٩٢ وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على التصديق على اتفاقية بازل، ولكن وثيقة الانضمام إلى اتفاقية بازل لم تودع حتى الآن لدى سكرتارية اتفاقية بازل، كما لم يقم مجلس الشيوخ الأمريكى بتعديل التشريعات المحلية لكى تتوافق مع أحكام والتزامات اتفاقية بازل. راجع:

- Lipman, Z.: " Trade in Hazardous Waste: Environment Justice Versus Economic Growth", Environment Justice and Legal Process. P.9.

http://www.ban.org/library/lipman.html.

(٥١) يذهب البعض - بحق - إلى أنه بالرغم من أن العديد من النصوص الخاصة بحماية البيئة من التلوث غير ملزمة قانونا، إلا أنه أصبح من الصعب حاليا إنكار وجود التزام عرفى بعدم تلويث البيئة. راجع د. أحمد عبدالكريم سلامة، نظرات فى اتفاقية التنوع الحيوى، المجلة المصرية للقانون =

الدولية الاتفاقية(٥٢) وغير الاتفاقية(٥٣) ذات الصلة على النص على الالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، ولا سيما من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، والالتزام بحماية الصحة البشرية والبيئة من التلوث أيا كان مصدره، واتخاذ كافة الاحتياطات كي لا يترتب على الأنشطة التي تمارس في نطاق المناطق التي تخضع للولاية القضائية للدولة، أي أضرار ببيئة الدول الأخرى.

كما أن موضوع منع التلوث أيا كان مصدره، خاصة التلوث الناتج عن التخلص من النفايات الخطرة، قد حظي باهتمام خاص في الكثير من الاتفاقيات الدولية العامة والإقليمية. وفي نطاق التشريعات الداخلية، نجد عددا كبيرا من دساتير الدول والتشريعات الوطنية الأخرى قد أكد الالتزام بحماية البيئة من التلوث، كما قامت أكثر من مائة وعشرين دولة، من بينها الدول الصناعية المتقدمة، بإصدار تشريعات وطنية تحظر استيراد النفايات الخطرة وغيرها من النفايات الأخرى.

وهكذا، فان "الالتزام الدولي بحماية الصحة البشرية والبيئة من التلوث الناتج عن النفايات الخطرة ومن جراء نقلها عبر الحدود"، لم يكن وليد اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩، وإنما قد استقر في ضمير المجتمع الدولي، كمبدأ عام متعارف عليه، أو على أنه قاعدة عرفية جرى عليها العمل على المستويين الدولي والاقليمي، وكذا في نطاق التشريعات الوطنية(٥٤). ومهمة الاتفاقية هنا أنها أعلنت هذا الالتزام العرفي على النطاق العالمي، أي أنها نظمت هذا الالتزام، وحددت مضمونه دون تدخل لتغيير أساسه القانوني.

ومن المسلم به أن التزام كافة الدول بالمعاهدات المدونة للعرف الدولي، وبتلك التي أدى تواتر الدول على الالتزام بأحكامها إلى اكتسابها وصف القواعد العرفية في تاريخ لاحق على إبرامها، لا يعتبر من قبيل الاستثناء الوارد على مبدأ نسبية آثار المعاهدات.

فالدول إنما تلتزم بهذه المعاهدات باعتبارها عرفا، لا باعتبارها معاهدات تلزم غير الأطراف فيها، خاصة أن القواعد العرفية كانت قبل تدوينها ملزمة للكافة، فلا يتصور منطقا أن يترتب على تدوينها الإقلال من قيمتها كقاعدة قانونية تتصف -بالنظر إلى طبيعتها- بوصف الإلزام للكافة(٥٥).

وقد أكدت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات هذا المعنى، حيث نصت المادة ٣٨ منها على أنه: "ليس في المواد من ٣٤ - ٣٧ (المتعلقة بآثار المعاهدات بالنسبة للدولة الغير) ما يحول دون قاعدة واردة في معاهدة تصبح ملزمة لدولة ليست طرفا فيها، باعتبارها قاعدة عرفية من قواعد القانون الدولي ومعترفا لها بهذه الصفة"(٥٦).

فهذه المادة قد أكدت أن الاتفاقيات عندما تكون مثبتة للقواعد العرفية، فان هذه القواعد تلزم الدول غير الأطراف فيها لا بوصفها قواعد اتفاقية، وإنما بوصفها أحكاما عرفية.

وسواء استندنا إلى الطبيعة القانونية للاتفاقية، أو استندنا إلى طبيعة الالتزام في حد ذاته، فالذي لا شك فيه أن هذا الالتزام يمتد من حيث نطاقه الشخصي لكل دول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وسفنها وطائراتها غير الحكومية التي تحمل أعلامها بما فيها المملوكة لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

فالالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود -لاسيما إلى الدول النامية- يسري في مواجهة جميع الدول، سواء أكانت أطرافا أو غير أطراف في الاتفاقيات الدولية المقررة لهذا الحظر، باعتباره من الالتزامات الموضوعية التي تسري في مواجهة الكافة، والتي تجد مصدرها في القواعد العرفية الدولية، والمبادئ العامة للقانون، فضلا عن الاتفاقيات الدولية التي اعترفت به وضمنته ضمن نصوصها.

= الدولي، العدد رقم ٤٨، عام ١٩٩٢، ص٢٦، وراجع أيضا:

- Gavouneli, M.: "The Obligation to Protect the Environment with Reference to Marine Pollution Regulations", Revue Hellnique de Droit International, 45me ANNEE, (RHDI 46), 1993 . p87.

(٥٢) لمزيد من التفاصيل عن الممارسات الدولية الاتفاقية التي تواترت على النص على حظر تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، راجع د. خالد السيد المتولي، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص١٦١ وما بعدها.

(٥٣) من أمثلة الممارسات الدولية غير الاتفاقية التي تواترت على النص على حظر تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، القرارات والتوصيات والإعلانات الصادرة عن المنظمات والمؤتمرات الدولية، والأحكام الصادرة عن المحاكم والهيئات القضائية الدولية، وبصفة خاصة القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا)، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك الإعلانات الصادرة عن المؤتمرات والمنظمات الدولية كالإعلان العالمي للبيئة الإنسانية لعام ١٩٧٢، والميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢، ومبادئ القاهرة التوجيهية الأساسية للإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة لعام ١٩٨٧، والمقرر ١٤/١٦ الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة، بشأن نقل التكنولوجيا الخاصة بحماية البيئة، ومؤتمر قمة الأرض لعام ١٩٩٢، خاصة الفصول ١٩ و٢٠ و٢٢من الأجندة ٢١. لمزيد من التفاصيل عن تلك الممارسات غير الاتفاقية، راجع د. خالد السيد المتولي، المرجع السابق، ص٢٢٨ وما بعدها.

(٥٤) يذهب البعض - بحق - إلى أنه يمكن تأسيس الالتزام العرفي بحماية البيئة، من الممارسات الدولية العديدة، ومن أمثلتها التشريعات الوطنية الخاصة بحماية البيئة والحفاظ عليها، وبصفة خاصة التشريعات الوطنية للدول التي ترفض قبول أو التصديق على القواعد الدولية الاتفاقية، والإعلانات الفردية، كإعلان فرنسا، بأنها سوف تحجم عن إجراء التجارب النووية في الأرض، والذي قبلته المحكمة كدليل قانوني ملزم في قضايا الجرف القاري، وقضايا التجارب النووية والقرارات والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية، والتي استخدمتها المحكمة في قضية نيكارجوا كدليل على وجود التزام عرفي بعدم استخدام القوة. راجع:

- Gavouneli, M.: "The Obligation to Protect the Environment with Reference to Marine Pollution Regulations", op.. cit, p80.

(٥٥) راجع د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، القاعدة الدولية، الفقرة ٧٥، ص ٢٤٨ وما بعدها.

(٥٦) راجع نص المادة ٣٨ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

المبحث الثالث - الآثار المترتبة على انتهاك الالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية:

تم تنظيم كثير من الأنشطة التى يمكن أن تسبب آثارا ضارة خارج حدود الولاية الإقليمية عن طريق الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية(٥٧)، وتشمل هذه الأنشطة: استعمال المواد النووية(٥٨) والأنشطة الصناعية، ونقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وما إلى ذلك من ممارسات يمكن أن تضر بصحة الإنسان والبيئة(٥٩).

ويمكن تقسيم الأضرار التى تسببها الأنشطة، التى تقع خارج الولاية الإقليمية للدولة الفاعلة أو سيطرتها، إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى: وتشتمل على الأضرار التى تعتبر طفيفة بوجه عام، وينتظر أن تتغاضى عنها الدول دون تعويض. الفئة الثانية: وتشتمل على الأضرار التى لا ينتظر التغاضى عنها ما لم توافق الدولة المتضررة، أو مقابل دفع تعويض. الفئة الثالثة: وتتألف من الأضرار المدمرة التى لا ينتظر، بوجه عام، التغاضى عنها على الإطلاق، وعادة يكون من اليسير تحديد الأنشطة التى تؤدى إلى الفئة الثالثة من فئات الأضرار، لأن تلك الأنشطة تكون محظورة فى المعتاد لاعتبارات تتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وحماية الصحة البشرية والبيئة.

فنظرا للمخاطر التى تتعرض لها الصحة البشرية والبيئة الإنسانية بفعل ما واكب الثورة الصناعية والعلمية من سلبيات، أصبح من المسلم به أن قواعد القانون الدولى المعنية بحماية الصحة البشرية والبيئة تشكل قواعد "آمرة jus cogen"(٦٠) فى نظر الجماعة الدولية كلها، التى يجب على أطرافها الأخذ بها وتنفيذها لما فيه حماية الإنسان وسلامة بيئته، خاصة أن الالتزامات المترتبة على هذه القواعد تستهدف حماية مصالح الجماعة الدولية كلها، وهى مصالح لها من الحيوية ما يجعل كافة أفراد هذه الجماعة أن تعتبر أى انتهاك جسيم لهذه الالتزامات، حتما، فعلا غير مشروع دوليا، وبمثابة جريمة دولية(٦١).

ولقد أكدت هذا المعنى الفقرة الثالثة (د) من المادة ١٩ من مشروع "مسئولية الدول"، حيث نصت على أنه: "٣- مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ٢، وبناء على قواعد القانون الدولى المرعية، يمكن للجريمة الدولية أن تنجم خصوصا:... (د) عن انتهاك خطير لالتزام دولى ذى أهمية جوهرية لحماية وصون البيئة البشرية، كالالتزام بتحريم التلويث الجسيم للجو أو البحار"(٦٢).

---

(57) Smith, B.D.,: "State Responsibility and the Marine Environment: The Rules of Decision", Clarendon Press, Oxford, 1988, p106.

(٥٨) تجدر الإشارة إلى أنه من بين المعاهدات المتعددة الأطراف التى تنظم الأنشطة النووية اتفاقية فيينا الخاصة بالمسئولية المدنية عن الأضرار النووية والمؤرخة فى ٢١ مايو ١٩٦٣ والتى دخلت حيز التنفيذ فى ١٢ نوفمبر عام ١٩٧٧. راجع نص الاتفاقية منشورا فى الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٠٦٣، الصفحة ٢٦٥. وكذلك فى .I.L.M. vol2., 1963, p.727، واتفاقية بروكسل بشأن المسئولية المدنية فى مجال النقل البحرى للمواد النووية والمؤرخة فى ١٧ ديسمبر ١٩٧١، والتى دخلت حيز التنفيذ فى ١٢ نوفمبر عام ١٩٧٧، المرجع نفسه، المجلد ٩٧٤، ص٢٥٥، وفى I.L.M., vol11., 1963, p.277.، واتفاقية بروكسل بشأن مسئولية مشغلى السفن النووية، والمؤرخة فى ٢٥ مايو ١٩٦٢. راجع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمسئولية المدنية عن الأضرار النووية. ومن أمثلة الاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة، اتفاقية باريس المبرمة فى ٢٩ يوليو عام ١٩٦٠ بشأن المسئولية المدنية قبل الغير فى مجال الطاقة النووية، التى دخلت حيز التنفيذ فى ١ أبريل ١٩٦٨، والبروتوكول الإضافى المعتمد فى باريس (٢٨ يناير ١٩٦٤). راجع نصى الاتفاقية والبروتوكول، منشورات الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٥٦، ص٢٥١، ٣٣٥. وراجع أيضا د. أحمد عبدالكريم سلامة، قانون حماية البيئة .. دراسة تأصيلية فى الأنظمة الوطنية والاتفاقية، عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٤١١هـ/ ١٩٩١، الفقرات ٨٦٦- ٨٩٧، ص٦٤١ وما بعدها. وراجع أيضا:

- Kiss & Shelton: "International Environmental Law", op.cit., p.368.

(59) Birine, "International Environmental Law: Its Adequacy for Present and Future Needs". The International Politics of the Environment, op.cit., p67.

(٦٠) تجدر الإشارة إلى أن القواعد الدولية الآمرة لا يجوز مخالفتها بموجب اتفاق خاص بين اثنين أو أكثر من أعضاء الجماعة الدولية، ولقد أكدت هذا المعنى المادة ٥٣ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، حيث نصت على أنه: "تعتبر باطلة كل معاهدة تتعارض، وقت إبرامها، مع إحدى القواعد الملزمة فى القانون الدولى العام. ولأغراض هذه الاتفاقية، تعتبر من القواعد الملزمة فى القانون الدولى العام كل قاعدة تقبلها وتعترف بها الجماعة الدولية للدول فى مجموعها بوصفها قاعدة لا يجوز خرقها، ولا يمكن تعديلها إلا بقاعدة أخرى فى القانون الدولى العام لها نفس الصفة". راجع د. محمد سامى عبد الحميد، أصول القانون الدولى العام، الجزء الثانى، القاعدة الدولية، الفقرة ٢٤، ص١٥٣.

(٦١) تجدر الإشارة إلى أن كل التشريعات الوطنية، تقريبا، تجرم الأفعال التى من شأنها المساس بالصحة البشرية والبيئة. ومن أمثلة التشريعات البيئية الوطنية التى تجرم الأفعال الملوثة للبيئة، قانون حماية البيئة المصرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٤، حيث اشتمل الباب الرابع منه والمعنون بـ "العقوبات" على العديد من العقوبات الجنائية التى توقع على كل من يخالف أحكام القانون أو القرارات المنفذة له، وكذلك تشريعات المملكة المتحدة، حيث إنه بموجب الفقرتين ١و ٢ من قانون منع التلوث بالنفط لعام ١٩٧١، يعتبر جريمة قيام السفن المسجلة فى المملكة المتحدة بالتخلص من البترول فى المياه غير الإقليمية، وقيام أى سفينة بالتخلص من النفط فى المياه الإقليمية. راجع:

- Leeson, J.D.: Environmental Law, Pitman Publishing, London, .1995 p186.

(٦٢) لمزيد من التفاصيل عن الجرائم الدولية، راجع د. عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦. وراجع أيضا نص الفقرة الثالثة (د) من المادة ١٩ بشأن "الجرائم والجنح الدولية"، من مشروع "مسئولية الدول" عن الأفعال غير المشروعة دوليا، وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ١٠ (A/31/10)، تقرير لجنة القانون الدولى عن أعمال دورتها الثامنة والعشرين، ١٩٧٦، ص٢٢٢. وراجع أيضا:

- Birine, " International Environmental Law: Its Adequacy for Present and Future Needs". In The International Politics of the Environment, op.cit., p.81.

ويعتبر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، ولاسيما من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، من أهم الأنشطة التى تواترت الممارسات الدولية الاتفاقية(٦٣) وغير الاتفاقية(٦٤) على النص على حظرها، سواء أكان هذا النقل لغرض التخلص النهائى منها أم لإعادة تدويرها.

وفى هذا الشأن، أكدت ديباجة اتفاقية بازل أن الدول مسئولة عن أداء التزاماتها الدولية بحماية الصحة البشرية وحماية البيئة وصونها، وأنها تتحمل هذه المسئولية وفقا للقانون الدولي، كما أكدت أيضا أن الأحكام ذات الصلة فى القانون الدولي للمعاهدات تنطبق فى حالة وقوع انتهاك مادى لأحكام هذه الاتفاقية أو أى بروتوكول لها(٦٥).

وتطبيقا لأحكام والتزامات اتفاقية بازل، يعتبر أى نقل عبر الحدود لنفايات خطرة أو لنفايات أخرى بالمخالفة لأحكام اتفاقية بازل -أو بالمخالفة للاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة، التى جاءت غالبية أحكامها على غرار اتفاقية بازل- اتجارا غير مشروع بالنفايات الخطرة والنفايات الأخرى(٦٦)، وهو فعل إجرامى معاقب عليه قانونا بمقتضى التشريعات الوطنية للأطراف(٦٧)، فضلا عن إلزامه بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن الاتجار غير المشروع(٦٨).

ويعتبر تجريم الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة والنفايات الأخرى، وتوفير التعويض الكافي والفورى عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى والتخلص منها عبر الحدود، بما فى ذلك الضرر الناجم عن الاتجار غير المشروع بها، من أهم الضمانات التى تكفل الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وبصفة خاصة الالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

وبالرغم من دخول حظر نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية حيز التنفيذ، إلا أنه توجد طرق كثيرة لنقل النفايات الخطرة من الدول الصناعية إلى الدول النامية، من أهمها قيام العديد من الشركات الصناعية الكبرى بنقل النفايات الخطرة إلى الدول النامية عن طريق الاستثمار وليس التجارة، وذلك بزيادة استثماراتها فى الصناعات المولدة للنفايات السامة والخطرة فى الدول النامية -وتحديدا فى دول جنوب شرق أسيا، وأمريكا اللاتينية، ودول الكاريبى- فبدلا من تصدير النفايات الخطرة إلى الدول النامية، رأت الهيئات الصناعية الدولية أنه من الأسهل عليها نقل الصناعات الكيماوية السامة، حيث القرب من أماكن التسويق، وتوافر الأيدى العاملة الرخيصة، وقلة تكاليف النقل، بالاضافة إلى انعدام أو قلة التكلفة البيئية، وهو ما يعرف بظاهرة "تصدير الصناعات القذرة"(٦٩)، التى ترجع أسبابها إلى فرض حظر دولى على تصدير النفايات الخطرة إلى الدول النامية، وانعدام أو ضعف التشريعات البيئية فى الدول النامية، وحاجة الدول الأخيرة إلى الاستثمارات الأجنبية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادى للتغلب على مشاكلها ذات الصلة (البطالة، والإرهاب، ورفع الحد الأدنى اللازم للمعيشة ... إلخ)(٧٠)

- Gilbert, "The Criminal Responsibility of States", International and Comparative Law Quartarly, vol39., (1990), p.345.
- Smith, B.: State Responsibility and the Marine Environment: The Rules of Decision, op.cit., p.94.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل عن الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف والإقليمية التى تواترت على النص على حظر تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، راجع د. خالد السيد المتولي، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها فى ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص١٦١ وما بعدها

(٦٤) لمزيد من التفاصيل عن الممارسات غير الاتفاقية -القرارات والاعلانات الصادرة عن المنظمات والمؤتمرات الدولية، والأحكام الصادرة عن المحاكم والهيئات القضائية الدولية - التى تواترت على النص على حظر تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، راجع د. خالد السيد المتولي، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها فى ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص٢٢٨ وما بعدها

(٦٥) راجع نص الفقرتين ١٥و ١٦ من ديباجة اتفاقية بازل

(٦٦) راجع نص المادة ١/٩ من بروتوكول ازمير، وراجع أيضا: Kummer, op.cit., p551. لمزيد من التفاصيل عن ماهية الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة وصوره، والآثار المترتبة عليه، سواء بالنسبة للمولد أو المصدر أو الناقل أو المستورد أو المتخلص، راجع د. خالد السيد المتولي، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها فى ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص٤٨٢ وما بعدها

(٦٧) حيث أكدت العديد من الممارسات الدولية التزام الدول بوضع تشريعات وطنية أو محلية تجرم الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة وتعاقب عليه بعقوبات جنائية. ومن بين تلك الممارسات الدولية نص المادتين ٣/٤ و ٥/٩ من اتفاقية بازل، ونص المادتين ١/٤ و ٢/٩ من اتفاقية باماكو لعام ١٩٩١، ونص المادتين ١/٤ (أ) و ٢/٩ من اتفاقية وايجاني لعام ١٩٩٥، ونص المادة ٢/٩ من بروتوكول أزمير لعام ١٩٩٦

(٦٨) لمزيد من التفاصيل عن الاحكام المنظمة للتعويض عن الأضرار المترتبة عن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، راجع د. خالد السيد المتولي، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها فى ضوء، احكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص٤٩٥ وما بعدها

(٦٩) راجع د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٥، بند ١٢٠٤، ص٨٦٢

(٧٠) فى السبعينيات من القرن الماضى، قامت اليابان بنقل الصناعات المولدة للنفايات الخطرة إلى دول اسيوية اخرى، كما تعتبر المكسيك مثالا واضحا على نقل النفايات الخطرة إلى الدول النامية عن طريق الاستثمار وليس عن طريق التجارة، حيث تمت إقامة العديد من الصناعات المولدة للنفايات الخطرة، تمتلكها شركات أمريكية، على طول الحدود المكسيكية. راجع

وفى ضوء ما سبق نخلص إلى:

أولا: يحظر مطلقا نقل النفايات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وكذلك إلى الدول التى تحظر استيراد تلك النفايات، سواء بموجب تشريعاتها الوطنية أو من خلال الانضمام إلى اتفاقيات دولية تحظر ذلك. كما يحظر نقل النفايات الخطرة إلى الدول التى تفتقر إلى امتلاك القدرة التقنية والمرافق اللازمة أو المواقع المناسبة للتخلص من النفايات الخطرة بطريقة سليمة بيئيا.

ثانيا: إن الالتزام بحظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود - لاسيما إلى الدول النامية - يسرى فى مواجهة جميع الدول، سواء أكانت أطرافا أم غير أطراف فى الاتفاقيات الدولية المقررة لهذا الحظر، باعتباره من الالتزامات الموضوعية التى تسرى فى مواجهة الكافة، والتى تجد مصدرها فى القواعد العرفية الدولية، والمبادئ العامة للقانون، فضلا عن الاتفاقيات الدولية التى اعترفت به وضمنته ضمن نصوصها.

- Clapp, J.: "Seeping Through the Regulatory Cracks", SAIS Review, vol. XXII, no1.(Winter-Spring 2002). P.151. http://www.ban.org/Library/seeping_through.pdf



التوعية بمخاطر الانتشار النووى .. دور منظمات المجتمع المدنى

د. محمد منير زهران *

■

هناك حاجة لدور متزايد للمجتمع المدنى فى التوعية بمخاطر الانتشار النووى، وتوزيع هذا الدور بين مختلف مؤسساته، خاصة الجامعات ومراكز ومعاهد البحوث والدراسات والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. ويأتى هذا الدور فى إطار نشر ثقافة نزع السلاح ومخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة أكثرها فتكا ودمارا، أى الأسلحة النووية.

■

وبمراجعة القائمة التى أعدتها ادارة نزع السلاح بالامانة العامة للامم المتحدة حول منظمات المجتمع المدنى غير الحكومية المعنية بنزع السلاح، نجد أن غالبيتها تنتمى للدول المتقدمة مع استثناء عدد ضئيل من المنظمات تنتمى لبعض الدول النامية، وهى الهند وأوزبكستان وكوستاريكا.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعا من تقسيم العمل فيما بين منظمات المجتمع المدنى فى الدول المتقدمة وحكوماتها، حيث توائم برامج عملها مع الأجندة الحكومية، وهى أجندة لا تخدم بالضرورة أهداف ومصالح الدول النامية وشعوبها، وغالبيتها العظمى دول غير نووية.

من ناحية أخرى، هناك العديد من المنظمات غير الحكومية المنبثقة من الدول النامية تهتم بموضوعات نزع السلاح ومنع الانتشار النووى، رغم عدم ظهورها فى القائمة التى اعدتها ادارة نزع السلاح للامم المتحدة. وقد اطلعنا على العديد من اوراق العمل والمواقف التى اتخذتها تلك المنظمات، والتى تم توزيعها فى المحافل والمؤتمرات الدولية، مثل مؤتمرات مراجعة معاهدة منع الانتشار النووى وغيرها. ومن تلك المنظمات غير الحكومية منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية والمجلس المصرى للشئون الخارجية وغيرهما. وربما يرجع السبب فى عدم ادراج العديد من هذه المنظمات فى القائمة المشار اليها، الى عدم تمتعها بصفة المراقب فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، والذى يتيح لها الحصول على التقارير والدراسات ذات الصلة بنزع السلاح ومنع الانتشار النووى، خاصة اذا ارتبطت بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الانسان والحريات الأساسية.

وفى هذا السياق، تنص المادة الحادية والسبعون من الميثاق على أنه "للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومة التى تعنى بالمسائل الداخلة فى اختصاصه، وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما انه قد يجريها، إذا رأى ذلك ملائما، مع هيئات أهليه، وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذى الشأن". وفى هذه الحالة، يلزم أن تتبنى احدى الدول الأعضاء طلب المنظمة غير الحكومية المعنية.

وقد سبق ان اتخذ المجلس الاقتصادى

(*) مندوب مصر الدائم لدى الامم المتحدة في جنيف - سابقا.

والاجتماعى قرارا حدد فيه كيفية تقديم الطلب والاجراءات والخطوات اللازمة تحقيقا لذلك، وبناء عليه يصدر المجلس قراره فى هذا الصدد بالأغلبية البسيطة. وهكذا يمكن للمنظمة غير الحكومية المعنية حضور الاجتماعات الرسمية للمجلس وكذلك اللجان ومجموعات العمل التابعة له، والقاء بيانات أمام الاجتماعات الرسمية وتوزيع أوراق ودراسات توضح وجهة نظرها فى الموضوعات المدرجة على جدول الاعمال بما يسمح بتوعية وفود الدول الأعضاء والمراقبين بمواقفها ودراساتها ... الخ.

والجدير بالذكر أنه لا يسمح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة فى مؤتمر نزع السلاح، وهو الجهاز الدولى والوحيد المعنى بمفاوضات نزع السلاح. فلا تستطيع هذه المنظمات المشاركة فى الجلسات العامة للمؤتمر أو القاء بيانات حول الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، كما لا يسمح لها بالمشاركة ولو كمراقب فى اجتماعات اللجان التفاوضية التابعة للمؤتمر، رغم تأييد الدول غير المنحازة لمشاركتها. ونستطيع أن نصف ذلك بأنه نوع آخر من ازدواجية المعايير التى تتبعها الدول المتقدمة، والتى تحول دون مشاركة المنظمات غير الحكومية فى اجتماعات مؤتمر نزع السلاح أو مجلس الامن، بينما تدفع بها دفعا للمشاركة فى اجتماعات لجان حقوق الانسان المختلفة. كما لا يسمح لمنظمات المجتمع المدنى بالمشاركة فى اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة، حيث تتبلور فيها مصالح الدول العظمى والشركات عبر القومية التى تخشى من سماع صوت المدافعين عن حقوق ومصالح دول الجنوب والمستهلكين.

استراتيجية عمل لمنظمات المجتمع المدنى :

يجب على جميع منظمات المجتمع المدنى التشاور والتعاون فيما بينها لإعداد خطة طويلة المدى، ضمن استراتيجية نزع السلاح والتوعية بمخاطر الانتشار النووى.

وفى إطار العمل المنسق لمنظمات المجتمع المدنى، من الافضل تشكيل حركة اجتماعية تضم جميع النشطاء فى مجال الصحافة والاعلام والدراسات الاجتماعية، كرصيد فكرى لدعم الحركة وإمدادها بالافكار والحجج والبراهين للتعجيل بتنفيذ مبادرات نزع السلاح ومنع الانتشار النووى.

وسوف تسهم تلك الدراسات فى زيادة وعى الرأى العام، وتوسيع دائرة التفاهم حول اتخاذ خطوات منسقة على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية، لتحقيق مبادرات نزع السلاح، وتعزيز نظام منع الانتشار النووى.

ويعتبر التعليم حجر الزاوية لزيادة وعى الرأى العام بالمشاكل التى يثيرها زيادة الانفاق العسكرى، وتأخير تنفيذ مبادرات نزع السلاح وانعكاساتها السلبية على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ برامج مكافحة الفقر والقضاء على الجوع، وتمويل برامج التعليم والصحة، والمحافظة على البيئة وغيرها من الاهداف الانمائية للالفية.

ومن المهم، فى هذا الإطار، توثيق الصلات فيما بين مؤسسات المجتمع المدنى والحكومات، والا يقتصر دور منظمات المجتمع المدنى على انتقاد بعض مواقف الحكومات فى مجال نزع السلاح ومنع الانتشار النووى، فيجب على منظمات المجتمع المدنى تقديم الحلول البديلة، والصبر على شرحها وتوضيح مزاياها، خاصة فى المرحلة السابقة على عقد المؤتمرات والاجتماعات الدولية ذات الصلة، تمهيدا لتوعية وفود الدول الاعضاء بتلك المواقف والخطط، بما يساعد على نجاح تبنيها فى تلك المؤتمرات والمحافل الدولية.

ومن حسن السياسة إيجاد آلية لتنسيق العمل بين مؤسسات المجتمع المدنى فى الدول النامية، بما فى ذلك الدول العربية، فى إطار أجندة أو برنامج عمل لخدمة الامن الجماعى لها ولتوعية شعوبها بأولويات السلام والاستقرار وتحقيق التنمية على المستويين الإقليمى والدولى. ويجب أن تضع تلك المؤسسات نصب أعينها إرساء مفاهيم الترابط بين نزع السلاح ومنع الانتشار النووى، تفاديا لمخاطره ولتحقيق السلام والامن والتنمية.

وتحقيقا لذلك، يلزم إعداد درسات وأوراق عمل بالانجليزية باعتبارها لغة العمل المشتركة على المستوى العالمى، مع إمكانية ترجمتها للغات الرسمية الاخرى للامم المتحدة، ومنها اللغة العربية، ونشر وشرح تلك الدرسات وأوراق العمل لوفود الدول المشاركة فى الاجتماعات والمحافل الدولية لمراعاتها فى نتائج وقرارات تلك المحافل. ومن الموضوعات التى نقترح التركيز عليها: تشجيع الانضمام لجميع المواثيق الدولية التى تحظر إنتاج وتخزين واستخدام أسلحة الدمار الشامل - نووية وكيميائية وبيولوجية - بحيث تكون تلك المواثيق عالمية العضوية.

وفى إطار تمييز معاهدة منع الانتشار النووى فيما بين الدول النووية الخمس، والتى منحتها الحق فى امتلاك السلاح النووى، وباقى الدول الأطراف التى لا يحق لها ذلك، فقد سعت الدول، التى رفضت تلك التفرقة، لامتلاك السلاح النووى وعدم الانضمام للمعاهدة، كما فعلت الهند وباكستان وإسرائيل، كما اتجهت دول أخرى للانسحاب من المعاهدة، مثل حالة كوريا الديمقراطية. لقد حملت المعاهدة بذور الانتشار النووى الأفقى، ولذلك يجب أن تتضمن أجندة التوعية لمنظمات المجتمع الدولى حث الدول غير الاطراف فى معاهدة منع الانتشار النووى على الانضمام للمعاهدة ونبذ الخيار النووى. كما يجب العمل على توفير ضمانات الأمن غير المشروطة لصالح الدول غير النووية، بعدم تهديدها باستخدام السلاح النووى. وأفضل الضمانات القاطعة فى هذا الصدد هو نبذ الخيار النووى من الجميع، بما فى ذلك الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الامن.

إن حيازة ما يزيد على ٣٠ ألف رأس نووى مكدسة أو منصوبة فى صواريخ، بما يكفى لتدمير كوكب الارض عدة مرات، تعتبر فى حد ذاتها تهديدا باستخدامها، وهو ما يعد انتهاكا لأحكام الميثاق الذى نص فى مادته الثانية - الفقرة الرابعة على "أن جميع الاعضاء ملتزمون بعدم التهديد أو استخدام القوة فى علاقاتهم الدولية". وأفظع تهديد باستخدام القوة هو حيازة أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها السلاح النووى.

وقد اشارت دراسة لمؤسسة بروكنجز الامريكية منذ عدة سنوات إلى أن الولايات المتحدة انفقت وحدها حوالى ٥,٦ تريليون دولار على إنتاج وبحوث الاسلحة النووية خلال النصف الثانى من القرن العشرين، ولا يتضمن هذا المبلغ تكاليف تخزين ونشر تلك الاسلحة، كما لا يتضمن حجم الإنفاق المثيل للدول النووية الاربع الاخرى المعترف بها فى معاهدة منع الانتشار النووى، أى الاتحاد

الروسى والمملكة المتحدة وفرنسا والصين، أو تكاليف إنتاج وتطوير وتخزين الاسلحة النووية الخارجة على نظام منع الانتشار، أى فى إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الديمقراطية. فإذا أضفنا لذلك أن ميزانيات التسلح فى العالم - وفقا لتقارير الامم المتحدة - تزيد بشكل مستمر، وقد تعدت مبلغ تريليون دولار، فالسؤال المطروح هو: كيف سيكون الوضع الاقتصادى فى العالم فيما لو كانت تلك المبالغ أنفقت لتمويل برامج وخطط التنمية لدول الجنوب؟ ونحن اذ نبكى على اللبن المسكوب، فلا سبيل إلى استعادته، وإنما يعلو صوتنا ونحذر لوقف اهدار المزيد.

لذلك، يلزم المطالبة - بدون ضجر أو ملل بالتفاوض حول معاهدة جديدة لنزع السلاح النووى لسد الفجوة والعجز الذى تعانى منه معاهدة الانتشار النووى، وهو ما طالب به الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية فى شهر يوليو ١٩٩٦، بناء على طلب الجمعية العامة للامم المتحدة. ومازالت الدول النووية تراوغ لتفادى بدء التفاوض حول تلك المعاهدة منذ عشر سنوات، وهذا هو السبب فى حالة البيات الشتوى التى يعانى منها مؤتمر نزع السلاح فى جنيف منذ انتهاء ذلك المؤتمر فى السنة نفسها، أى عام ١٩٩٦. لقد فشل المؤتمر فى اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نظرا لاعتراض الهند، فقدمتها استراليا - نيابة عن الدول المتقدمة - للجمعية العامة للامم المتحدة لاعتمادها وفتح باب توقيعها فى السنة نفسها. ولم تدخل تلك المعاهدة حيز التنفيذ حتى الان، نظرا لرفض مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق عليها، وعدم تصديق عدد من الدول الأخرى، منها الصين والهند وباكستان وإسرائيل، وبالتالى لم يكتمل النصاب القانونى لدخول تلك المعاهدة حيز التنفيذ. ويجب أن نشير فى هذا المقام إلى قصور هذه المعاهدة عن منع التجارب العملية لاختبار مدى صلاحية الاسلحة النووية، ومدى دقة إصابتها للأهداف، حيث تنص على حظر التجارب النووية التفجيرية فقط. ونرى أهمية توعية منظمات المجتمع المدنى فى الدول غير النووية لتفادى هذا القصور، إنقاذا للبشرية من ويلات الاشعاعات التى يمكن أن تنتشر نتيجة التجارب النووية التفجيرية، بما فى ذلك التجارب التى تجريها الدول ذات القدرات النووية تحت الأرض، والتى تلوث التربة والمياه الجوفية وتتسبب فى انتشار السرطان.

كما يجب التوعية بقصور الضمانات التى تعهدت بها الدول النووية عام ١٩٦٨، عندما أبرمت معاهدة منع الانتشار النووى، حيث التزمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى بأن تهب لمساعدة ومد يد العون للدول غير النووية الأطراف أعضاء المعاهدة، فى حالة تعرضها للاعتداء، أو الهجوم بسلاح نووى، لأن هذه الضمانات تفترض إمكانية استخدام السلاح النووى فى العلاقات الدولية، وهو أمر مرفوض.

كما لا تكفى ضمانات الأمن السلبية التى اعلنتها الدول النووية الخمس عام ١٩٩٥ بمناسبة سعيها لامتداد معاهدة منع الانتشار النووى لما لا نهاية، وتعنى تلك الضمانات التعهد بعدم استخدام السلاح النووى فى الاعتداء على الدول غير النووية أعضاء المعاهدة. وترتبط هذه الضمانات بالعديد من الشروط التى تفرغها من مضمونها، فضلا عن إمكانية العدول عنها إذا تغيرت الظروف. كما لا يكفى إعلان وتعهد الدول النووية - بشكل فردى أو جماعى - بأنها لن تكون أول من يستخدم هذا السلاح، فهذا التعهد يعنى إمكانية استخدام هذا السلاح ردا على اعتداء خارجى ولو كان هذا الاعتداء محدودا أو صغيرا. كما ان هذا التعهد لا يشمل الدول الخارجة على نظام منع الانتشار النووى، مثل إسرائيل والهند وباكستان، وكوريا الديمقراطية، حيث إن مجرد حيازة أى دولة للسلاح النووى يعتبر تهديدا باستخدامه.

ويجب فضح مخططات وممارسات الدول النووية، خاصة الولايات المتحدة، للتوسع فى إنتاج أجيال جديدة من الأسلحة النووية بالمخالفة لنص وروح معاهدة منع الانتشار النووى من خلال البحوث التى يجرى تمويلها باعتمادات يوافق عليها الكونجرس الأمريكى. فهذه الأجيال الجديدة من السلاح النووى تستخدم فى العدوان على الدول النامية، حيث استخدمت فى حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، وفى كل من أفغانستان والعراق، ثم تم إمداد إسرائيل بها لاستخدامها فى اعتدائها ضد الشعبين الفلسطينى واللبنانى، لضرب أهداف فى عمق الأرض، ومنها مخابئ المدنيين، وهو ما يخالف الشرائع الدولية بما فى ذلك "اتفاقية حظر استخدام الأسلحة بالغة الضرر وعشوائية الأثر" CCW، كما يعتبر انتهاكا لنص وروح معاهدة منع الانتشار النووى، وهو ما فضحته وسائل الإعلام الغربية بإبراز الشواهد على إصابة بعض الجنود الأمريكيين بأمراض سرطانية إثر مشاركتهم فى العدوان الأمريكى - البريطانى على العراق نتيجة الإشعاعات الصادرة عن القذائف المحتوية على اليورانيوم المنضب فى ميدان القتال، الذى يعرض أيضا السكان المدنيين فى البلدان المعتدى عليها للإصابات نفسها، وهو ما يجب ألا يفوت على منظمات المجتمع المدنى التوعية به والتحذير من مخاطره، لما يترتب عليه من تأثير على صحة الإنسان والبيئة، وعلى المياه والمحاصيل.

من المهم تنظيم حملة لتعريف الرأى العام بمبادرات نزع السلاح لمختلف الدول والخبراء، وبصفة خاصة من الدول النامية، ومنها الدول العربية، لإزالة السلاح النووى وإنقاذ البشرية من ويلاته. ويكون ذلك من خلال إدراجها ضمن برامج التعليم فى مختلف مراحله، وعقد الندوات والموائد المستديرة وورش العمل للتوعية بتلك المبادرات التى سعت حركة عدم الانحياز لطرحها على مائدة المفاوضات فى مؤتمر نزع السلاح. ونأمل فى تشكيل جماعات ضغط من الرأى العام ومن خلال مؤسسات المجتمع المدنى للضغط على الدول النووية لبدء المفاوضات حول تلك المبادرات أو بعضها، وبث ونشر تلك الندوات من خلال الصحف وقنوات التليفزيون الوطنية والفضائيات بمختلف اللغات. ومن أهم تلك المبادرات:

أ- برنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية ضمن إطار زمنى يمتد إلى عام ٢٠٢٠، وقد قدمته مصر أمام مؤتمر نزع السلاح نيابة عن ٢٨ دولة من الدول الأعضاء فى المؤتمر يوم ٧ أغسطس ١٩٩٦. والدول التى شاركت فى تبنى البرنامج هى - بالإضافة لمصر - الجزائر وبنجلاديش والبرازيل والكاميرون وكولومبيا وكوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية، وإثيوبيا والهند وإندونيسيا وإيران وكينيا والمكسيك ومنغوليا والمغرب وميانمار ونيجيريا وباكستان وبيرو والسنغال وسيريلانكا وسوريا وفنزويلا وفيتنام وزائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وزيمبابوى.

مبادرات نزع السلاح

من المهم تنظيم حملة لتعريف الرأى العام بمبادرات نزع السلاح لمختلف الدول والخبراء، وبصفة خاصة من الدول النامية، ومنها الدول العربية، لإزالة السلاح النووى وإنقاذ البشرية من ويلاته، ويكون ذلك من خلال إدراجها ضمن برامج التعليم فى مختلف مراحله، وعقد الندوات والموائد المستديرة وورش العمل للتوعية بتلك المبادرات التى سعت حركة عدم الانحياز لطرحها على مائدة المفاوضات فى مؤتمر نزع السلاح ونأمل فى تشكيل جماعات ضغط من الرأى العام ومن خلال مؤسسات المجتمع المدنى للضغط على الدول النووية لبدء المفاوضات حول تلك المبادرات أو بعضها، وبث ونشر تلك الندوات من خلال الصحف وقنوات التليفزيون الوطنية والفضائيات بمختلف اللغات. ومن أهم تلك المبادرات:

أ- برنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية ضمن إطار زمنى يمتد إلى عام ٢٠٢٠، وقد قدمته مصر أمام مؤتمر نزع السلاح نيابة عن ٢٨ دولة من الدول الأعضاء فى المؤتمر يوم ٧ أغسطس ١٩٩٦، والدول التى شاركت فى تبنى البرنامج هى - بالإضافة لمصر - الجزائر وبنجلاديش والبرازيل والكاميرون وكولومبيا وكوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية، وإثيوبيا والهند وإندونيسيا والعراق وإيران وكينيا والمكسيك ومنغوليا والمغرب وميانمار ونيجيريا وباكستان وبيرو والسنغال وسيريلانكا وسوريا وفنزويلا وفيتنام وزائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وزيمبابوى.

ب- لجنة كنبرا لإزالة الأسلحة النووية، وقد أصدرت تقريرها فى ١٤ أغسطس ١٩٩٦، وقد طالب التقرير باتخاذ خطوات فورية لنزع السلاح النووى، وتدعيمها بإجراءات إضافية، منها منع الانتشار النووى أفقيا، واتخاذ ترتيبات للتحقق من إخلاء العالم من السلاح النووى، ووقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. وقد شارك فى إعداد التقرير سفراء وخبراء عسكريون -بصفتهم الشخصية - من كل من الدول المتقدمة، ومنها الولايات المتحدة والدول النامية، ومنها مصر والهند.

ج- إعلان إخلاء العالم من السلاح النووى والحاجة إلى أجندة جديدة، وقد صدر الإعلان بعد إجراء كل من الهند وباكستان لتجارب نووية، وإعلان كل منهما امتلاك قدرات نووية عسكرية فى مايو ١٩٩٨، وقد تبنى الإعلان كل من مصر البرازيل وأيرلندا والمكسيك ونيوزيلندا وسلوفينيا والسويد وجنوب إفريقيا. وفى مرحلة لاحقة انسحبت سلوفينيا من الاعلان تحت ضغوط الدول النووية، وأعقب ذلك صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأييد الإعلان بالأغلبية(*).

(*) General Assembly Resolution A/Res 54/54, December, 1999.

ب- لجنة كنبرا لإزالة الأسلحة النووية، وقد أصدرت تقريرها فى ١٤ أغسطس ١٩٩٦، وقد طالب التقرير باتخاذ خطوات فورية لنزع السلاح النووى، وتدعيمها بإجراءات إضافية، منها منع الانتشار النووى أفقيا، واتخاذ ترتيبات للتحقق من إخلاء العالم من السلاح النووى، ووقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. وقد شارك فى إعداد التقرير سفراء وخبراء عسكريون -بصفتهم الشخصية - من كل من الدول المتقدمة، ومنها الولايات المتحدة والدول النامية، ومنها مصر والهند.

ج- إعلان إخلاء العالم من السلاح النووى والحاجة إلى أجندة جديدة، وقد صدر الإعلان بعد إجراء كل من الهند وباكستان لتجارب نووية، وإعلان كل منهما امتلاك قدرات نووية عسكرية فى مايو ١٩٩٨، وقد تبنى الإعلان كل من مصر البرازيل وأيرلندا والمكسيك ونيوزيلندا وسلوفينيا والسويد وجنوب إفريقيا. وفى مرحلة لاحقة انسحبت سلوفينيا من الاعلان تحت ضغوط الدول النووية، وأعقب ذلك صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأييد الإعلان بالأغلبية(*)

كما يجب توعية الرأى العام بخداع الدول النووية التى سعت للاستمرار فى احتفاظها بوضعها التمييزى من خلال فرضها لمبادرة وقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض غير السلمية. (Fissile Material Cut Off) والواقع أن الدول النووية لديها فائض من تلك المواد ولا تحتاج إلى المزيد، ورغبت فى أن تتوقف الدول الأخرى عن إنتاج تلك المواد. وقد أصرت مصر - فى مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٩٨ - على ربط تلك المبادرة بالبند الأول من جدول أعمال المؤتمر المعنون "وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى"، والحكمة فى ذلك هى أن تكون المعاهدة الجديدة خطوة نحو نزع السلاح النووى بإجراء جرد لمخزون تلك المواد لدى مختلف الدول، وتحديد مواقعها وإجراء تفتيش عليها بمعرفة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحويلها تدريجيا للإنتاج السلمى، وهو ما لم توافق عليه الدول النووية. فقد صدر قرار من مؤتمر نزع السلاح فى هذا الشأن - بناء على تقرير المنسق الخاص للمؤتمر حول هذا الموضوع - بإنشاء لجنة تفاوضية فى المؤتمر، عقدت جلسة واحدة ثم توقفت منذ عام ١٩٩٨.

ويجب توجيه نظر الرأى العام إلى التأخير المتعمد من جانب إسرائيل، بدعم ومساندة أمريكية، لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط. فقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٥ - بناء على مبادرة كل من مصر وإيران - إنشاء تلك المنطقة، واعتمدت قرارات سنويا تأكيدا لرغبة المجتمع الدولى فى إنشاء تلك المنطقة منذ ذلك الحين، إلا أن إسرائيل رفضت الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووى حتى الآن، كما رفضت إخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهما شرطان لازمان لاستكمال إنشاء تلك المنطقة.

وقد جاءت مبادرة مصر عام ١٩٩٠ بإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ردا على التهديد المتبادل بين العراق وإسرائيل. إن تنفيذ هذه المبادرة يستلزم البدء فى إنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووى أولا، باعتباره يشكل

أخطر تهديد للجنس البشرى بالفناء، ولكن إسرائيل تطالب بالبدء تدريجيا فى التخلص أولا من الأسلحة الكيماوية ثم البيولوجية، بحيث تبقى إسرائيل فى النهاية هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تحتفظ بالخيار النووى، وهو ما ترفضه باقى دول المنطقة. ويلزم هنا التذكير بأن مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووى لسنة ٢٠٠٠ طالب إسرائيل تحديدا بالانضمام للمعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما لم تقم به إسرائيل.

أهمية التوعية بمخاطر إستخدام السلاح النووى :

عكفت مجموعة من الخبراء- بتكليف من الأمم المتحدة - على إعداد دراسة شاملة عن مخاطر الأسلحة النووية، شملت الانعكاسات فى حالة استخدامها، استنادا لسوابق الولايات المتحدة التى استخدمت هذا السلاح مرتين فى أغسطس عام ١٩٤٥ ضد هيروشيما وناجازكى.

Comprehensive Study on Nuclear Weapons, UN Department of Disarmament Affairs, 1990.

وفيما يلى أهم الإنعكاسات والآثار التى أمكن رصدها:

١- فى حالة التفجير المصاحب لاستخدام قنبلة نووية لمرة واحدة، فإن التدمير المصاحب للانفجار الناشىء عن سقوط القنبلة على سطح الأرض تنطلق منه إشعاعات نووية تنبعث من كرة هائلة من الغاز، يتبعها تساقط غبار محمل بالإشعاعات النووية على مساحات شاسعة من الأراضى المحيطة بمركز الانفجار، وبالتوازى تنطلق اشعاعات كهرومغناطيسية تصيب أنظمة الشبكة الكهربائية المحيطة بمسرح التفجير بأضرار بالغة، وهو الأمر الذى يتواصل خلال حقبة من الزمن قد تطول. وفيما يلى بعض الآثار الناجمة عن ذلك:

أ- يلاحظ أن كرة النار الضخمة التى تصاحب التفجير تنطلق منها حرارة عالية جدا وضوء مبهر، ويستمر ذلك بالتوازى مع ارتفاع كرة النار فى عنان الفضاء العلوى، لكى تتحول فيما بعد إلى غبار كثيف يعلو فى طبقات الجو العليا على شكل عش الغراب، وتخرج منه سحب محملة بذرات الغبار الذرى المشحون بالإشعاعات النووية والكهرومغناطيسية التى تتساقط تباعا على البلاد والعباد، ولا تترك الأخضر أو اليابس، وتؤثر فى الكيانات الحية والجماد، بما فى ذلك الزراعات والمياه التى تؤثر بدورها على حياه وصحة بنى البشر، ويبقى ذلك مصدرا للعدوى لسنوات طويلة بآثار وأمراض السرطان والضحايا من القتلى والمصابين.

ب- وتساعد سرعة الرياح واتجاهاتها على نقلها لمسافات بعيدة لمئات الأميال بعيدا عن موقع الانفجار، ويلى ذلك انخفاض شديد فى درجات الحرارة، وهو ما يسمى "بالشتاء النووى" الذى يؤثر على صحة الانسان والحيوان، ناهيك عن التأثير على المحاصيل، ليس فقط فى البلاد التى تعرضت مباشرة للإصابة بالإشعاعات النووية، بل ينتقل تاثيره إلى بلاد أخرى عبر القارات من خلال صادرات منتجات تلك الدول من الألبان ومنتجاتها واللحوم والفاكهة والخضراوات، سواء الطازجة أو المعلبة أو المجمدة.

ج- وبالنسبة لحجم التدمير الذى يصيب سكان المدن، فالأمر يتوقف على حجم القنبلة أو الرأس النووى المحمل على أى من وسائل الايصال كالصاروخ، وكذلك الأمر بالنسبة لمدى الكثافة السكانية فى المدينة أو المدن المستهدفة. فعلى سبيل المثال، تعرض ما بين ٣١٠ الاف و ٣٢٠ الفا من سكان هيروشيما عام ١٩٤٥ لآثار التفجير النووى، مات منهم ١٥٠ الفا حتى ديسمبر ١٩٤٥، وزاد عدد المتوفين من سكان المدينة نفسها إلى ٢٠٠ الف مع حلول عام ١٩٥٠ . أما بالنسبة لمدينة ناجازاكى، فقد تعرض نحو ٢٨٠ الفا لآثار التفجير بعد إلقاء قنبلة البلوتونيوم على تلك المدينة عام ١٩٤٥، مات منهم مائة الف فى السنة نفسها.

د- ومن الآثار المحتملة فى حالة إلقاء قنبلة نووية أو تفجير نووى على المدن، قدرت دراسة للامم المتحدة عام ١٩٨٠ انه فى حالة إلقاء قنبلة نووية قوتها واحد ميجا طن على مدينة لينتجراد (سان بترسبرج الآن)، فمن المتوقع قتل مليون نسمة، أى ما يعادل نصف المصابين، وقتل ١،٦ مليون نسمة فى حالة إلقاء قنبلة مثيلة على مدينة لندن. وفى حالة استخدام قنبلة نووية قوتها ١٥ ميجا طن على مدينة نيويورك، فان نسبة المصابين القتلى والجرحى والمشوهين سوف تتراوح بين ٥ و١٠ ملايين نسمة، أى غالبية سكان المدينة.

٢- أما فى حالة الحرب النووية التى تتمخض عن تبادل القصف النووى بين دولتين أو اكثر، فسوف تكون آثار التدمير أوسع انتشارا، حيث يكون عدد الضحايا فيما بين المدنيين أعلى بكثير، وربما يصل إلى أضعاف مضاعفة لضحايا التفجير النووى المنفرد، بسبب كثافة الإشعاعات النووية المضاعفة، خاصة مع عدم كفاية المخابئ فى هذه الحالة. وكلما زاد عدد حالات القصف بالأسلحة النووية وكثافتها على سطح الأرض، زاد عدد الضحايا وزادت نسبة هطول الغبار النووى، وزيادة انتشاره فى طبقات الجو العليا بعد التفجير، ثم هطوله على سطح الأرض وانتقاله مع اتجاه الرياح وسرعتها إلى أراض ودول أخرى مجاورة للبلد الذى وقع الانفجار على أراضيه، وبالتالى يصيب تجمعات سكانية عديدة، قريبة وبعيدة. ومع زيادة سرعة الرياح، يزيد عدد الضحايا والدمار.

وقد أجريت عدة دراسات عن انعكاسات الحرب النووية إذا وقعت فى أوروبا، وانتهت إلى أن عدد القتلى من المدنيين سوف يتراوح فيما بين ١٠ و٢٠ مليون نسمة من الأوروبيين، وفيما بين ٢ و٢٠ مليون نسمة بين المدنيين فى أمريكا فى حالة تعرض الولايات المتحدة لهجمات صاروخية سوفيتية ذات الرءوس النووية العابرة للقارات "ICBM". وقد أوضحت احدى الدراسات عام ١٩٧٩ أنه يمكن أن يصل عدد القتلى من سكان الولايات المتحدة إلى ١٤ مليون نسمة حتى لو تم استيعاب الطاقة الكاملة للمخابئ. كما أشارت الدراسة إلى أن عدد الضحايا من شعوب الاتحاد السوفيتى السابق قد تقترب من نفس الأعداد فى حالة الهجوم النووى الأمريكى. ومثل هذه الأرقام بنيت على دراسات سوف تكون مفيدة فى حملة توعية مؤسسات المجتمع المدنى بمخاطر الانتشار النووى.

ومع استمرار هطول الغبار النووى وانتشار الإشعاعات النووية والكهرومغناطيسية فوق سطح الأرض، فمن المتوقع تلوث المياه والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية على نحو أوسع نطاقا، الأمر

الذى يهدد بأزمات غذائية تتصل بتوريد الأغذية الصحية والخالية من التلوث النووى، وتأثر النشاط الإنتاجى والاقتصادى عموما فى البلدان المعنية.

وتتفاقم الآثار فى حالة تفجير المرافق النووية لتوليد الطاقة ومعامل الطرد المركزى لتخصيب اليورانيوم، مما يترتب عليه آثار قاتلة وتلوث المياه والمأكولات على غرار ما حدث فى انفجار تشيرنوبل عام ١٩٨٦.

إن الأثر البيئى لهذه الانفجارات لن ينحصر فى أراضى الدول النووية المتحاربة، بل سوف يمتد إلى طبقة الأوزون، وحينئذ سوف يشهد العالم - بمختلف دوله وشعوبه - اضطرابات مناخية نتيجة انتشار الغبار النووى فى الفضاء، مع الإشارة - بصفة خاصة - إلى مرحلة برودة الجو التى تعقب التفجير النووى، والتى يطلق عليها "الشتاء النووى"، وما يتمخض عنه من انعكاسات على صحة الإنسان والحيوان، وغيرها من الانعكاسات البيولوجية نتيجة انخفاض درجات الحرارة فيما بين ٥ و٢٠ درجة مئوية أقل من المعدل. إن تأثير ذلك على الانتاج الزراعى خطير، إضافة إلى احتمال انخفاض هطول الأمطار بنسبة قد تصل إلى ٨٠٪ فوق المناطق المدارية والاستوائية، وفقا للدراسات العلمية. كل ما تقدم يلزم أن يؤخذ بعين الاعتبار ضمن حملة مؤسسات المجتمع المدنى للتوعية بانعكاسات الانتشار النووى فى حالة استخدام السلاح النووى على شكل انفرادى أو فى حالة نشوب حرب نووية.

توصيات ختامية :

إزاء انخفاض عدد المنظمات غير الحكومية التى تنتمى الى الدول النامية، والتى تهتم بنزع السلاح ومنع الانتشار النووى، فإننا نلاحظ أن مشاركتها فى المؤتمرات والمحافل الدولية ذات الصلة محدودة، لذلك نوصى حكومات الدول النامية، خاصة العربية، بتشجيع إنشاء مثل تلك المنظمات، ومد نشاط المنظمات القائمة لتغطى نزع السلاح والتوعية بمخاطر الانتشار النووى، كما نوصى الحكومات بمساعدة تلك المنظمات فى الحصول على صفة مراقب فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، والتسجيل لدى إدارة نزع السلاح بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وهو ما يسمح لها بالوجود قرب مسرح المفاوضات والمؤتمرات التى تعقد لتفعيل ومراجعة اتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح ومنع الانتشار النووى.

كما نوصى الحكومات بتقديم اعانة سنوية لتلك المنظمات والمساعدة فى تحمل نفقات سفر وإقامة مندوبيها بمناسبة وجودها على هامش انعقاد تلك الاجتماعات.

يجب التنسيق فيما بين منظمات المجتمع المدنى بالنسبة للموضوعات المطروحة على جداول أعمال المؤتمرات والندوات ذات الصلة بنزع السلاح ومنع الانتشار النووى، لتفادى التناقضات فيما بين مواقفها، خاصة بالنسبة للموضوعات الفنية والمعقدة. ومن الأفضل أن يتم التنسيق فيما بين المنظمات التى تنتمى للدول نفسها فى العاصمة قبل سفر ممثليها، ثم التنسيق مع المنظمات المثيلة التى تهتم بالموضوعات نفسها على هامش الاجتماعات والندوات الدولية، وتوزيع الأدوار فيما بينها فى حملتها للتوعية بمخاطر الانتشار النووى مع وفود الدول المشاركة، سواء من دول الشمال أو الجنوب، لضمان انعكاس تلك المواقف على نتائج تلك الاجتماعات.

وبالتوازى، يلزم تفادى حدوث أى تناقضات أو مواجهات فيما بين المنظمات غير الحكومية التى تنتمى للمنطقة العربية، والمنظمات التى تنتمى لدول نامية أخرى، مثل الهند وباكستان أو كوريا الديمقراطية، والتركيز على الأرضية المشتركة التى تجمع تلك الدول، وهى نزع السلاح النووى، وهو موقف موحد أخلاقى وغير خلافى فيما بينها، نظرا لاضطرار تلك الدول إلى اللجوء للخيار النووى كسلاح للردع فى ظل تمسك الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن بوضعها كدول نووية، وبالخيار النووى.

ونظرا للرابطة الوثيقة بين قضايا السلام والأمن ونزع السلاح والبيئة وحقوق الإنسان والحق فى التنمية، بما فى ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، فيجب التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدنى، من الجنوب، العاملة فى مختلف المجالات، مع التوعية بأهمية توجيه الوفورات الناتجة عن نزع السلاح لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخفض الفقر، بما فى ذلك تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

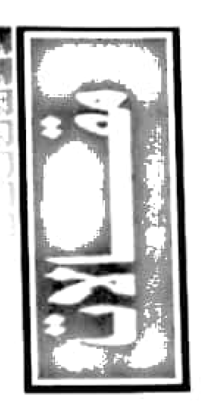
ويجب أن تكون الأولوية للعمل المشترك لمنظمات المجتمع المدنى فى منطقة الشرق الأوسط هى لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووى، مع التركيز على مخاطر ترك المنشآت النووية الإسرائيلية بدون إخضاعها لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وضرورة انضمام إسرائيل - بدون أى تأخير إضافى - لمعاهدة منع الانتشار النووى.

كما يلزم التوعية بأهمية جرد جميع المرافق النووية المخصصة للأغراض السلمية للدول النووية الخمس، والدول الأربع الأخرى ذات القدرات النووية العسكرية، أى الهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الديمقراطية، وخضوع مخزونها من المواد الانشطارية المخصصة للأغراض العسكرية لرقابة وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمهيدا لتحويله ضمن إطار زمنى محدد للأغراض السلمية.

ويجب أن تقوم منظمات المجتمع المدنى بدورها للتوعية بالتوصيات التى قدمتها الدراسة التى أعدتها الأمم المتحدة عن "نزع السلاح ومنع الانتشار النووى من خلال التعليم" لعام ٢٠٠٢، ومراعاتها فى البرامج الدراسية فى الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث والدراسات وأجهزة الإعلام والمسئولين عن التعليم، سواء الحكومى أو الخاص.

ويجب أن ننوه إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد أصدرت قرارا يرحب بهذه الدراسة، ويطالب السكرتير العام باستخدام الوسائل الالكترونية لنشرها على أوسع نطاق، وإعداد تقرير جديد عن مدى تنفيذ التوصيات التى تضمنتها الدراسة، وبصفة خاصة عن دور منظمات المجتمع المدنى، والتزام الحكومات بالتشاور معها، وإمدادها بالمعلومات، كى تسهم فى التوعية بمخاطر انتشار السلاح النووى.

إن زيادة وعى الرأى العام - عن طريق جهود منظمات المجتمع المدنى - بمخاطر الانتشار النووى تشكل ضغطا على الحكومات ودوائر اتخاذ القرار، وتعزز الجهود المبذولة للحد من انتشار السلاح النووى أفقيا ورأسيا، تمهيدا لإزالته وتخليص البشرية من مخاطره.



عن الصراع بين مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة

د. ياسين العيوطى *

بعد واحد وستين عاما من قيام الأمم المتحدة بموجب ميثاق سان فرانسيسكو الذى وقع عام ١٩٤٥، لم يعد هناك شك فى قلة فعالية المنظمة العالمية فى القيام بمهامها الأساسية: المحافظة على السلام وتأمين الرفاهية. لقد غدت شرايين الأمم المتحدة متصلبة إذ طغت عليها، بعد انتهاء عالم القطبين ونشوء عالم تسيطر عليه دولة عظمى واحدة، أطماع الهيمنة، متحدية مبدأ سيادة كل دولة من الدول الـ ١٩٢.

إن المبادئ التى كرستها الجمعية العامة، وهى برلمان البشرية، يتحداها الآن نظام مجلس الأمن القائم على الطبقية بين الدول الخمس الاعضاء الدائمين ولها حق الفيتو، والدول العشر من الاعضاء غير الدائمين التى لا تدوم عضويتها أكثر من سنتين. وبين برلمان البشرية المتمثل فى الجمعية العامة، ومجلس الطبقية، وهو مجلس الامن، صراع محتدم. الطرف الاول البرلمانى يصارع الطرف الآخر الطبقى من أجل ممارسة حقوقه التى نص عليها ميثاق الامم المتحدة. والطرف الطبقى يفتح فمه واسعا لتبرير ابتلاعه لحقوق الطرف الاول. هذا الصراع هو موضوع مقالنا.

رأيان يحددان فلسفة الصراع:

فى شهر يوليو ٢٠٠٦، عقدت الجمعية العامة اجتماعا دام يومين حول إصلاح مجلس الامن، وكان هذا الاجتماع تمهيدا لبلورة الاراء حول هذا الموضوع الشائك قبل انعقاد الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

لخص مندوب تنزانيا فى ذلك الاجتماع روح الاحباط التى يستشعرها العالم الاقل نموا بقوله رغما عن الاصلاحات المهمة الاخيرة مثل إنشاء مجلس حقوق الانسان ولجنة بناء السلام، كان الفشل فى إصلاح مجلس الامن وتوسيع عضويته تقصيرا هائلا. وأضاف المندوب قوله فى يوم ٢١ يوليو أمام الجمعية العامة: طالما ظلت المناشدات بل والمطالبات من جانب غالبية أعضاء الأمم المتحدة وعددهم الآن ١٩٢ عضوا بشأن ذلك الإصلاح غير مجابة، فإن افتراض مشروعية مجلس الامن يصبح افتراضا أجوف. إن مجلس الامن يجسد اختلال التوازن فى بنية القوى داخل المنظمة وأكبر ضحاياها هذا الاختلال هى الدول الاقل نموا. هذا رأى العالم الأقل نموا، فما هو الرأى الاخر، رأى المتسلط ؟

هنا نقتبس من بيان الولايات المتحدة الامريكية لكى نشهد الاخدود الذى يفصل بين جبهتى الصراع.

قال سفير الولايات المتحدة فى ذلك الوقت جون بلوتون: إنه يؤيد زيادة عضوية مجلس الأمن، ولكن يجب ألا يحدث التغيير من أجل التغيير ذاته، ويجب أن يتوخى التغيير زيادة فعالية المجلس، ذلك لأن حجم العضوية بالمجلس يسمح له الان بمناقشات يمكن إدارتها بسهولة

(*) أستاذ القانون بجامعة فورد هام بنيويورك ، وبكلية حقوق جامعة القاهرة .

إن كلمات السفيرين جسدت الصراع بين الجمعية العامة، ويمثلها مندوب تنزانيا، ومجلس الامن الذى يرفع صوته عن طريق حنجرة مندوب امريكا.

الصراع مصدره الميثاق :

رأينا أن عالم الجمعية العامة يتحدث عن الاختلالات في موازين القوى بين الجمعية والمجلس، وعالم مجلس الأمن يتحدث عن وجوب عدم المساس بحجم المجلس لان أمريكا تفضل سهولة إدارة المجلس، أى بمعنى أوضح السيطرة عليه.

هذا الصراع مصدره الميثاق، والذى طبقا للمادة العاشرة منه يضفى على الجمعية العامة كل الصلاحيات التى يخولها للامم المتحدة بأسرها. تقول المادة العاشرة : "للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل فى نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه، كما أن لها فيما عدا ما نص عليه فى المادة ١٢ أن توصى أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن بما تراه فى تلك المسائل والامور".

إذن للجمعية العامة، وهى برلمان البشرية، حق مناقشة أى موضوع ولكن هل لها حق اتخاذ قرارات؟ وهل لها السلطة الجبرية لانفاذ تلك القرارات؟

الإجابة هى لا ، ففى الواقع إن قرارات الجمعية العامة لا تزيد على أنها توصيات، بل إن المادة ١٢ التى أشرت إليها تكبل يدى الجمعية العامة لصالح مجلس الامن، إذ تقول فى فقرتها الاولى "عندما يباشر مجلس الامن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التى رسمت فى الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية فى شأن هذا النزاع أو الموقف الا إذا طلب ذلك منها مجلس الامن"، وطبعا مجلس الامن لا يطلب.

أما مجلس الامن ذو الطبقتين من العضوية- لوردات وهى الدول الخمس (أمريكا وبريطانياوفرنسا وروسيا والصين) وعموم وهى الدول العشر الاخرى من العضوية غير الدائمة التى لا حق لها فى نقض القرار (فيتو) كما هو الحال مع الدول الخمس الكبرى- فهو الهيئة الوحيدة التى لها حق اتخاذ القرارات وفرض عقوبات فى حالة عدم الانصياع الى تلك القرارات. تقول المادة الـ ٢٤ من مواد ميثاق الامم المتحدة فى فقرتها الاولى "رغبة فى أن يكون العمل الذى تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعالا، يعهد أعضاء تلك الهيئة الى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية فى أمر حفظ السلم والأمن الدوليين، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم فى قيامه بواجباته التى تفرضها عليه هذه التبعات". هذه هى بداية النكبة بالنسبة للجمعية العامة التى تضع عنقها فى يد مجلس الامن.

هذا الميثاق، وهو من أهم مخلفات الحرب العالمية الثانية، يعتبر عمليا فوق التعديل لان التعديل يتطلب - بحسب المادة ١٠٨ - موافقة ثلثى الدول اعضاء الجمعية العامة، ومن بينها جميع أعضاء مجلس الامن الدائمين. هذا معناه استحالة التعديل.

وماذا لو أمعن عضو فى انتهاك الميثاق؟ وهو تساؤل ذو أهمية خاصة لأمن واستقلال الأمتين العربية والاسلامية فى ضوء أحداث حرب العراق وفلسطين ولبنان، واحتمالات اعلانها على السودان أو سوريا أو ايران.

يقول هذا الميثاق فى مادته الخامسة بجواز إيقاف الجمعية العامة لاى عضو عن مباشرة حقوقه العضوية ومزاياها، وتقول مادته السادسة "إذا أمعن عضو من أعضاء" الامم المتحدة "فى انتهاك مبادئ الميثاق، جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة" (أى من الأمم المتحدة). ولكن ممارسة الجمعية العامة لصلاحيتها، بموجب المادتين، تتطلب توصية مجلس الامن. ولفظ التوصية هنا يعنى أن يصدر مجلس الامن أمره الى الجمعية العامة، وهذا لم يحدث أبدا لأن مجلس الامن قبل باتفاق الرأى بين الدول الخمس الكبرى، ولولا هذا لعلقت عضوية اسرائيل بالأمم المتحدة منذ زمن طويل.

مظاهر الصراع :

يعنى هذا أن مجلس الامن هو المجلس السيد، وأن برلمان العالم، أى الجمعية العامة، هى المجلس المسود باستثناء إقرار الميزانية. ولكن المجلس السيد مكبل بممارسات الفيتو من ناحية، وباستحالة تعديل الميثاق من ناحية أخرى. هذا هو لب الاختلال ولب الصراع فى الأمم المتحدة.

وقد تبدت مظاهر الصراع بين المجلس والجمعية فى شلل مجلس الامن وعجزه عن إيقاف إطلاق النار فى لبنان فى الحرب الأخيرة التى ساد فيها الضعيف اللبنانى على القوى الاسرائيلى، وقد أظهرت هذه الحرب كيف إن حروب القرن الحادى والعشرين هى حروب الجماعات لا الحكومات، والسيادة فيها تأتى عن طريق حرمان القوى فائدة تفوقه التكنولوجى، وأن تكبده خسارة روح العنجهية العسكرية التى تعتمد على سحر تكنولوجيا عالية.

وفى هذا الاطار، فقد جاء قرار مجلس الأمن المتأخر بوقف "العمليات القتالية" حرمانا لحزب الله - أى الطرف اللبنانى - من ان يساوى باسرائيل (عن طريق عدم توصيفه لقرار وقف إطلاق نار أو هدنة بين طرفين متحاربين) كما وقفت الجمعية العامة عاجزة عن اتخاذ القرارات وفرض الجزاءات على اسرائيل التى دمرت بلدا عربيا باكمله، وهو تدمير يدفع الآن العالم كله ثمنه لاعمار لبنان دون أن تتكبد اسرائيل أية تعويضات.

لقد كانت هناك محاولة فى منتصف القرن الماضى للخروج من أزمة شلل مجلس الامن، نتيجة لاستخدام الفيتو أو تواصل المفاوضات بين اعضائه دون التوصل لوقف حمامات الدم، عن طريق قرار الجمعية العامة عام ١٩٥٠ "متحدون من أجل السلام". وبموجب هذا القرار، تنتقل المسألة من مجلس الأمن الى الجمعية العامة، وهو ما حدث فى حرب السويس عام ١٩٥٦ حينما رأس مجلس الأمن بينو وزير خارجية فرنسا، التى كانت ضالعة مع اسرائيل وبريطانيا فى شن حرب عدوانية على مصر عقابا لمساعدة جمال عبد الناصر للثوار الجزائريين. نقلت المسألة الى الجمعية العامة وقررت الجمعية خلق شئ جديد لا وجود له فى الميثاق، وهو "المحافظة على السلام" بقوات دولية طوعية (الخوذات الزرقاء). وشكلت أول قوة للامم المتحدة برعاية داج همر شولد، أعظم أمين عام للامم المتحدة على الاطلاق، لتفصل بين جيش مصر وجيش اسرائيل ولتقف على الحدود

داخل مصر، لا داخل مصر وداخل اسرائيل، ثمنا للانسحاب الاسرائيلي من سيناء.

وقد تحاشت الجمعية العامة الدوس على أقدام مجلس الامن بأن تركت لكل دولة أن تسهم طواعية في عملية المحافظة على السلام، وكأنها إجراءات من جانب كل دولة، لا إجراءات جماعية متناسقة نص عليها الفصل السابع من الميثاق. لقد كان في امكان مجلس الأمن أن يفرض جزاءات على المعتدين، ولكن الفيتو الفرنسي والبريطاني حالا دون ذلك. ولايمكن لنا حاليا أن نتصور جزاءات تفرض على اسرائيل التي تستظل دائما بظل الفيتو الامريكي لكونها بالفعل امتدادا للعضوية الامريكية الدائمة(أي هو الفيتو الاسرائيلي المستمر).

في ضوء غياب نص في الميثاق، فقد صارت عمليات حفظ السلام بحكم الممارسة وضغط الكوارث الدولية - ابتداء من حرب السويس الاولى ومرورا بأزمة الكونجو عام ١٩٦٠- تتأرجح ما بين مجلس الأمن، إن أقرها، أو الجمعية العامة على أساس قرار "متحدون من أجل السلام".

هناك عيوب عديدة لعمليات حفظ السلام، ومنها أنه لا يوجد تدريب مسبق لتلك العمليات، والامين العام ليس رئيسا عسكريا لها، بل هو مجرد مدير إداري، والتمويل غير مضمون، وتجديد ولايات هذه العمليات في يد مجلس الامن. إن عمليات المحافظة على السلام هي عمليات تخدير لا عمليات جراحة تستأصل المشكلة، فهي تدول المشاكل ولا تحلها، وتؤخر في الواقع الوصول إلى تسويات جذرية. من ناحية أخرى، فليست الامم المتحدة بمنظمة قادرة على إرغام قوتين متصارعتين عسكريا على العودة الى مائدة المفاوضات. نتذكر في هذا المقام الصومال ويوجسلافيا السابقة وعمليات التنظيف العرقي ضد المسلمين في البوسنة والهرسك. عندما فشلت الامم المتحدة في عمليات إنقاذ السلام، لجأ مجلس الأمن الى منظمة حلف الاطلسي (الناتو)، وهي منظمة دفاع غربية لا علاقة لها بميثاق الامم المتحدة. إن الفصل الثاني من الميثاق الذي ينص على إمكانية قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية بالمساهمة فيما ما يتعلق بحفظ السلام والأمن الدوليين يشير إلى منظمات إقليمية شمولية مثل جامعة الدول العربية أو الاتحاد الاوروبي أو الاتحاد الافريقي، بينما الناتو منظمة عسكرية فحسب.

إن مجلس الأمن، بلجوئه للناتو، قد وسع من صلاحياته الى أبعد ما نص عليه الميثاق، تاركا للجمعية العامة أن تقف موقف المتفرج، إما مصفقا أو عابسا لا حول له ولا قوة.

إن القرار الوحيد الذي له سلطة الإنفاذ والذي خوله الميثاق للجمعية العامة هو الميزانية. جاء في الفقرة الأولى من المادة ١٧ "تنظر الجمعية العامة في ميزانية الهيئة وتصدق عليها". ولهذه المادة علاقة كبرى بدور الأمين العام. جاء في المادة الـ ٩٧ من مواد الميثاق ما يلي ضمن ما ورد فيها: "تعين الجمعية العامة الأمين العام بناء على توصية مجلس الأمن، والأمين العام هو الموظف الإداري الأكبر في الهيئة".

أبدأ بالامين العام، حيث أشار سفيرنا الفاضل في نيويورك، المثل الدائم لمصر لدى الامم المتحدة السفير ماجد عبدالعزيز، إلى أن الجمعية العامة قد أغفلت ولايتها في هذا الشأن المهم، بأن سمحت لمجلس الأمن بأن يوصي بمرشح واحد لمنصب الأمين العام، بدلا من التوصية بقائمة تختار الجمعية العامة أصلحهم من بينها.

اوضح السفير، في لقائي معه في أغسطس الماضي، أن هذا الوضع جعل أي أمين عام أسيرا للدول الخمس ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن. تصريحات السيد السفير لها خلفية في الميثاق. المادة الـ ٩٧ التي أشرنا إليها آنفا تبدأ بالكلمات الآتية "يكون للهيئة امانة تشمل أمينا عاما ومن تحتاج إليهم الهيئة من الموظفين ..". لا تحديد لجنسياتهم ولا غلبة لمواطن امريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين. ولكن تخلي الجمعية عن صلاحيتها في اختيار الأمين العام من بين قائمة يعرض بها المجلس انعكس في اختيار الأمين العام لكبار أعوانه من مواطني الدول الكبرى، وهذا ما أكده لي السيد السفير ماجد عبد العزيز. هؤلاء هم الذين يكتبون أو يشرفون على كتابة التقارير السياسية التي يصدرها الأمين العام سواء بصدد دارفور أو فلسطين أو لبنان أو العراق، أو ايران أو الصومال.

وتتبدى أهمية الميزانية في الصراع بين الجمعية العامة والمجلس في أن الاداري الاكبر، أي الأمين العام، ينفذ عمليات الامم المتحدة من خلال الميزانية التي تقرها الجمعية العامة. ولكن الولايات المتحدة تحاول الآن نقل صلاحية تحديد بنود الموازنة من الجمعية العامة الى الأمين العام نفسه، متذرعة بالقول: إن هذه الطريقة أكفأ واسرع. وفي الحقيقة، فإن هذا التحول يتيح للولايات المتحدة سيطرة اكبر على منظمة الامم المتحدة، عن طريق السيطرة على اختيار الأمين العام ومن خلاله، على الميزانية.

مجلس الامن وممارسات غير مشروعة :

من خلال تعاملي المباشر - كمستشار قانوني دولي مع مجلس الامن في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ - اتضح لي أن المجلس - الذي يجب أن يقتصر تعامله على الدول، قد نشر جناحيه للوصول الى الافراد كجزء من التوسيع غير المشروع لصلاحياته بموجب الفصل السابع من الميثاق.

لقد ألف المجلس لجانا فرعية خاصة بليبيريا وسيراليون والصومال، من بين لجان اخرى، وذلك لتلقي معلومات من خبراء يسمون بالمحققين، تتأتى المعلومات اليهم من أجهزة مخابرات دول مختلفة والانتربول، حيث لا يوجد جهاز مخابرات خاص بالأمم المتحدة. وبناء على هذه المعلومات، التي قد تكون خاطئة أو مزيفة عمدا، يتم توقيع جزاءات على أفراد بتطبيق حظر السفر عليهم ومصادرة ممتلكاتهم وتجميد أموالهم، مما يعد انتهاكا لسيادة الدول التي يقيم بها أولئك الافراد. ليس بالفصل السابع من الميثاق ما يمنح المجلس حق القفز فوق رأس السيادات القومية للحجر على حرية أفراد في التنقل حتى دون إخطارهم مسبقا. هذا توسع هائل وغير مشروع لصلاحيات المجلس اكدته أمام لجنة المجلس، بصدد ليبيريا في دفاعي عن متهم وضع اسمه في قائمة المحظورعليهم السفر خارج محال إقامتهم. ولم يستجب مجلس الامن لطلبي كمستشار للدفاع - بتوفير الادلة

التى تدين المتهم. وفى ذلك تعد واضح على الوسائل العادلة للمحاكمة.

أصبح مجلس الامن قاضيا وحكما وجلادا فى الوقت ذاته وبدون أساس قانونى. وانتهك المادة الـ ١٣ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان التى تنص على حرية التنقل.

وقد دفعنى هذا الى أن أشكو الامر الى الامين العام (السابق) الذى ألف لجنة من الخبراء، فى فبراير ٢٠٠٦ ، عيننى عضوا بها، للنظر فى طريقة عمل المجلس فيما يختص بالافراد رأس اللجنة المستشار القانونى للامم المتحدة السيد نيقولا ميشيل. لكن لم تات أية نتيجة من وراء التوصيات التى تقدمنا بها.

من ناحية أخرى، يواصل مجلس الأمن الخلط بين الارهاب والمقاومة المشروعة أو حق الدفاع عن النفس التى تنص عليها المادة الـ ٥١ من الميثاق، والتى تقول "ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص من الحق الطبيعى للدول، فرادى أو جماعات، فى الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الامم المتحدة، وذلك الى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة". فلسطين مراقب فى الامم المتحدة وهى دولة فى حيز التكوين. لماذا لم يتدخل مجلس الامن فى الانتهاكات الاسرائيلية اليومية فى الضفة وغزة؟ ولماذا لم يتدخل مجلس الامن فى حرب لبنان، بغض النظر عمن بدأ بالعدوان؟

إن الخلط فى مجلس الامن بين الارهاب والدفاع عن النفس، وهو خلط متعمد من جانب الدول الكبرى، يقوض من شرعية قرارات مجلس الامن. بالإضافة إلى أن مجلس الامن يصوغ قراراته بدون مشاركة الدول أو الاطراف المعنية، بل إن الدول الخمس الكبرى تجتمع على حدة فى مشاورات مغلقة لتصوغ قرارات فى مشكلات مهمة مثل دارفور، والملف النووى الايرانى.

الخاتمة :

جاء فى البيان الختامى لقمة حركة عدم الانحياز الماضية فى كوبا تاكيد حق الجمعية العامة فى الاضطلاع بمسئوليتها فى حفظ السلم والامن الدوليين. جاء البيان استجابة لمبادرة مصرية، محددا لاربع حالات تستوجب تدخل الجمعية وهى الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب والحيلولة دون اطلاق النار فى العمليات العسكرية. والسؤال هو: كيف يمكن تفعيل هذا الحق بينما تتكدس قرارات الجمعية العامة دون أن تكون لها قوة الإنفاذ ؟.

لقد أصبح مجلس الامن عقبة فى طريق تفعيل ميثاق الامم المتحدة وبرلمان الانسانية، أى الجمعية العامة - مجلس مناظرات. وبينما تسيطر القوة الدبلوماسية - كما هو الحال فى سكوت أمريكا عن القنابل الذرية فى يد كوريا الشمالية، والولولة المسرحية على تهديد إيران للامن الدولى لتخصيبها اليورانيوم- فقد صارت الانتقائية تهدد مشروعية الامم المتحدة، ولكنها فى الوقت ذاته تدفع الدول الى الاستنجاد بقوتها الذاتية، كما حدث فى لبنان أخيرا، وبمنظماتها الإقليمية



مجلس الأمن .. ضرورات الإصلاح فى عالم متغير

ليتيم فتيحة *

بعد مرور أكثر من ستين عاما على إنشائها، تقف الأمم المتحدة اليوم عاجزة عن مواكبة التطورات المتسارعة التى يشهدها العالم، خاصة منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة.

ولذلك، فقد بات من الضرورى مراجعة شاملة لأساليب عمل المنظمة، وبالأخص الدور الذى تقوم به انطلاقا من الاختصاصات الممنوحة لأجهزتها الرئيسية. وبما أن الأمن يعد أهم هذه الأجهزة، نظرا للصلاحيات والمهام الكبرى التى خولها له الميثاق، خاصة فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، فإن إصلاح هذا الجهاز يأتى على رأس أى عملية للإصلاح ولذلك فهو يحظى بأكبر قدر من المناقشات والجدل من قبل الدول الكبرى والصغرى فى المنظمة، ومن المختصين والباحثين على حد سواء.

وعليه، سيتناول هذا المقال دراسة الإشكالية التالية: ما هى المبررات الموضوعية لإصلاح مجلس الأمن؟ وما هى أهم المقترحات التى يمكن من خلالها النهوض بهذا الجهاز المهم ومن ثم تفعيل المنظمة ككل؟

وفى محاولة للإجابة على هذه الإشكالية، سيتم التطرق للنقاط التالية:

١- مفهوم مجلس الأمن (التشكيل، إجراءات الانعقاد، الوظائف، قواعد التصويت وحق الفيتو).

٢- مبررات إصلاح مجلس الأمن.

٣- أهم مقترحات إصلاح مجلس الأمن.

أولا- مجلس الأمن: (التشكيل، إجراءات الانعقاد، الوظائف، قواعد التصويت وحق الفيتو):

١- تشكيلة المجلس:

يتكون مجلس الأمن من خمسة عشر مقعدا، منها خمسة دائمة تشغلها دول ورد ذكرها بالاسم فى الميثاق وذلك على النحو التالى: جمهورية الصين، فرنسا، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية (وقد ورثته روسيا الاتحادية)، بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية. أما المقاعد العشرة الأخرى، فهى مقاعد غير دائمة يتم شغلها بالانتخاب من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة دوريا لمدة سنتين، ولا يجوز اعادة انتخاب العضو الذى انتهت مدته على الفور. ويتعين على الجمعية العامة، عند اختيارها للدول التى تشغل مقاعد غير دائمة فى المجلس، أن تراعى اعتبارين.

الأول: مدى مساهمة الدول الأعضاء،

(*) استاذة مكلفة بالدروس، قسم العلوم السياسية، جامعة باجى مختار، عنابة، الجزائر.

فى حفظ السلم والأمن الدوليين، وفى تحقيق مقاصد المنظمة الأخرى.

الثاني: عدالة التوزيع الجغرافي(١)، إن مجلس الأمن يمثل فى الاساس، واستنادا للمادة (٢٤) من الميثاق، الجهاز الملقى على عاتقه مهمات حفظ الأمن والسلم الدوليين وأنه يقوم بهذه المهمات نيابة عن الدول الأعضاء أو الجمعية العامة استنادا للمادة نفسها. إلا أنه لم يكتف بإقحام نفسه وسلطته فى كثير من المسائل الأخرى، سواء على سبيل الفرض أو بحجة أنها تأتى فى اطار مهمات حفظ السلم والأمن الدوليين دون قدرة أى فرع اخر على الوقوف فى وجهه، وكذلك فرض نفسه من خلال مواد الميثاق.

ولقد صمم المجلس من قبل الكبار المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية لأن يكون، وبالتفاهم، أداة هيمنة واستكبار ووصاية على المنظمة وحركة مستقبلها ومستقبل الشعوب(٢).

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي العادل، فقد اختلف هذا المعيار مع اختلاف وتبلور شكل المجموعات الإقليمية أو الكتل التصويتية داخل الجمعية العامة. ففى عام ١٩٤٦ وعندما كان عدد المقاعد غير الدائمة ٦ مقاعد، أبرمت الدول الخمس الكبرى فيما بينها اتفاقا "جنتلمان" تم بموجبه منح مقعد واحد لكل من دول أمريكا اللاتينية، ودول الكومنولث البريطاني، والشرق الأوسط، وأوروبا الغربية، وأوروبا الشرقية.

وبعد تعديل الميثاق عام ١٩٦٣، تمت زيادة عدد المقاعد غير الدائمة إلى عشرة مقاعد وطبق ذلك التعديل على أرض الواقع عام ١٩٦٦. ووفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٩١ والصادر فى ١٧ ديسمبر ١٩٦٣، أصبح توزيع المقاعد يتم على الشكل التالي: ٥ مقاعد لإفريقيا، مقعدان لأمريكا اللاتينية، مقعد لأوروبا الشرقية، مقعدان لأوروبا الغربية والدول الأخرى، ويخضع الأعضاء غير الدائمين لقاعدة التجديد النصفى سنويا، حيث تقوم الجمعية سنويا بانتخاب ٥ اعضاء.

وتمكينا لمجلس الأمن من القيام بواجبه المنصوص عليه فى هذه المادة، تعهد اعضاء الأمم المتحدة فى المادة (٢٥) بقبول ما يتخذه مجلس الأمن من قرارات وتنفيذها وفقا للميثاق. ومن ثم يكون فى وضع يسمح له بالانعقاد فى اى وقت لمواجهة جميع الاحتمالات أو المواقف الطارئة.

٢- إجراءات الانعقاد وقواعد التصويت :

يعقد المجلس اجتماعات دورية إجرائية مرتين فى السنة فى المواعيد التى يحددها المجلس(٣). كما يعقد أو يفترض أن يعقد فى أى وقت يدعوه فيه الرئيس للاجتماع اذا رأى ذلك ضروريا، بناء على موافقة ضمنية بين الاعضاء الدائمين. ويكون ذلك عن طريق طلب أى عضو من أعضاء المجلس. ولذلك، فقد ألزم الميثاق الدول الاعضاء فى المجلس بأن يكون لها تمثيل فى مقر الهيئة وعادة ما يكون رئيس البعثة الدائمة للدولة العضو فى مجلس الامن لدى الامم المتحدة هو ممثل هذه الدولة فى اجتماعات المجلس التى تعقد احيانا على مستوى وزراء الخارجية أو حتى على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات.

وللمجلس أن يجتمع خارج مقر الأمم المتحدة إذا رأى أن ذلك يؤدى إلى تسهيل مهمته. ويتولى رئيس المجلس الدعوة إلى انعقاده، وتكون رئاسة المجلس دورية وبالتناوب بين الدول الاعضاء كل شهر وفقا للترتيب الابجدى للدول الأعضاء باللغة الانجليزية(٤).

كما يتولى الامين العام اعداد جدول الأعمال المؤقت للمجلس ويتم اعتماده من جانب رئيس المجلس، وتظل المسألة المدرجة على جدول أعماله مقيدة حتى يتم الفصل فيها بصدور قرار من المجلس بشطبها.

أنشأ مجلس الأمن خمس لجان دائمة، هى: لجنة نزع السلاح، لجنة قبول الأعضاء الجدد، لجنة الأمن الجماعى، لجنة الإجراءات الجماعية، لجنة الخبراء القانونية(٥).

ويجب التمييز هنا بين اللجان الأخرى ولجنة أركان الحرب التى تتألف من رؤساء أركان حرب الدول دائمة العضوية فقط فى مجلس الأمن أو من ينوب عنهم، وقد نص عليها الميثاق نفسه ومهمتها تقديم المشورة والمعونة للمجلس فى جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات عسكرية لحفظ السلم والأمن الدوليين، ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه من تنظيم وتسليح وإعداد البرامج الخاصة بنزع السلاح. أما الفروع الأخرى، فهى فروع صدر بإنشائها قرار من المجلس نفسه.

٣- وظائف وصلاحيات المجلس :

يبرز الدور السياسى الفاعل للأمم المتحدة فى وظائف وصلاحيات مجلس الأمن الذى احتكر - ووفقا لميثاق الأمم المتحدة - حق فرض السلم والأمن الدوليين. كما تتعدى صلاحياته فى هذا المجال لتشمل عددا من الامور الإدارية والدستورية المتعلقة بانتظام العمل فى الأمم المتحدة. وتأتى هذه الصلاحيات ضمن الفصلين السادس والسابع، ويمكن تقسيمها إلى:

أ- حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية :

يتدخل مجلس الآمن وفقا للمواد ٣٣-٣٨ من الفصل السادس من الميثاق فى الخلافات والمنازعات التى من شأن استمرارها تهديد السلم والأمن الدوليين، وذلك بناء على طلب أحد الأعضاء أو بناء على تدخل المجلس من تلقاء نفسه طبقا للمادة ٣٤، التى أعطت له الحق فى التحقيق فى النزاع ومعرفة ما اذا كان من شأن استمراره تهديد السلم والأمن الدوليين أم لا من خلال لجان التحقيق، كلجان التحقيق فى حوادث الحدود الهندية - الباكستانية، وعليه يقوم المجلس بإصدار التوصيات اللازمة لحل المنازعات سلميا باستخدام المفاوضة والتحقيق والتوفيق والتسوية القضائية أو عن طريق غيرها من الوسائل.

ب - حفظ السلم والأمن الدوليين :

يعتبر هذا الاختصاص من أهم الاختصاصات التى يقوم بها المجلس. ففى حالة فشل أطراف النزاع فى حل النزاع القائم فيما بينها، وتبين المجلس من إمكانية تهديد هذا النزاع للسلم أو وقوع عمل من أعمال العدوان، يقوم المجلس فى حالة عرض النزاع عليه (المادة ٣٧) باتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم

والأمن الدوليين(٦).

كما يحق للأمين العام والجمعية العامة للأمم أو للدول الأعضاء أو غير الأعضاء، تنبيه مجلس الأمن إلى أى نزاع أو موقف من شأنه تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر (المواد ٩، ١١، ٣٥، ٣٧). ولمجلس الأمن أن يتدخل من تلقاء نفسه لبحث أى نزاع أو موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولى أو قد يثير قتالا (المادة ٣٤). وفى جميع هذه الحالات، يستطيع المجلس أن يوصى بما يراه ملائما من الإجراءات وطرق التسوية السلمية التى يمكن أن يلجأ إليها أطراف النزاع (٧). ولمجلس الأمن سلطات تقديرية وفعلية هائلة فهو الذى يقرر ما إذا كان الذى وقع يشكل عدوانا أو تهديدا للسلم أو إخلالا به أم لا (المادة ٣٩)، وله أن يأمر باتخاذ تدابير مؤقتة. وتشمل هذه التدابير وسائل مختلفة للضغط على الدولة المعتدية لا تتضمن استخدام القوة مثل قطع العلاقات الاقتصادية أو الاتصالات بكل أنواعها. وتنص المادة (المادة ٤١) على "وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل الاتصالات وقفا كليا أو جزئيا وقطع العلاقات الدبلوماسية". ولقد فرض المجلس العقوبات الاقتصادية فى الكثير من الحالات التى رأى فيها تهديدا للسلم والأمن الدوليين كما حدث عام ١٩٩٠ ضد العراق بعد غزوه للكويت. ولقد كانت المرة الأولى التى يفرض فيها عقوبات اقتصادية شاملة وطويلة المدة (أكثر من ١٢ سنة)(٨).

وإذا رأى مجلس الأمن أن التدابير السابقة لاتفى بالغرض، أو إذا ثبت أنها لم تف به، جاز له استخدام القوة العسكرية لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادتهما إلى حالتهما، وهذا وفقا للمادة (٤٢) التى تنص على إمكانية اتخاذ المجلس أعمالا عبر القوات الجوية والبحرية والبرية التابعة لاعضاء الأمم المتحدة.

ج - الاختصاصات التنظيمية :

نص ميثاق الأمم المتحدة على اختصاصات تنظيمية أخرى يقوم بها، إما منفردا أو بالاشتراك مع الجمعية العامة، هى :

١- تحديد الشروط التى يجوز بموجبها لسائر الدول الأخرى - غير الأطراف فى النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية- أن تتقاضى أمام المحكمة (المادة ٣٥ من النظام الأساسى للمحكمة).

٢- الإشراف على الأقاليم الاستراتيجية والخاضعة لنظام الوصاية (المادة ٨٣/١ من الميثاق)

٣- وضع خطط التسليح واستخدام القوات المسلحة (المادة ٤٦).

٤- اتخاذ التدابير التى تكفل تنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

٥- يشترك المجلس مع الجمعية العامة فى قبول الاعضاء الجدد ووقف العضوية وفصل الاعضاء من المنظمة الدولية (الفصل الثانى من الميثاق)

٦- انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية (المادة ٥، النظام الأساسى للمحكمة)

٧- اختيار الأمين العام للأمم المتحدة (المادة ٩٧) من الميثاق

٤- قواعد التصويت فى مجلس الأمن:

تضمنت المادة (٢٧) من الميثاق قواعد التصويت فى مجلس الامن كما يلى:

١- يكون لكل عضو من اعضاء مجلس الأمن صوت واحد.

٢- تصدر قرارات مجلس الامن فى المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه دون شرط موافقة جميع الدول الدائمة.

٣- تصدر قرارات مجلس الأمن فى المسائل الموضوعية أو المهمة بموافقة تسعة اعضاء بمن فيهم جميع الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن. أما اذا صوتت احدى الدول الدائمة ضد مشروع قرار حاز على تسعة أصوات أو أكثر من هذا، فيعتبر استخداما للفيتو ومن ثم يمنع إصدار القرار.

٤- جميع قرارات مجلس الأمن ذات طبيعة ملزمة لجميع الدول دون استثناء أو تمييز بينها وذلك وفقا للمادة (٢٥) من الميثاق.

٥- امتناع أحد الاعضاء الدائمين عن التصويت أو غيابه عن الجلسة التى تم التصويت فيها على القرار، لا يعتبران بمثابة استخدام لحق الفيتو، وهذا طبقا لما ذهب إليه الفقه الدولى.

٥- ازدواجية المعايير فى تطبيق قرارات المجلس :

لقد تحول مجلس الأمن، وعلى مدى سنوات طويلة، إلى منبر لتحقيق السياسات والغايات الضيقة للدول الأعضاء، بعيدا عن المبادئ والقيم العليا التى تضمنها الميثاق. ويبدو ذلك جليا فى الكثير من القضايا العربية والإسلامية، لاسيما قضايا النزاع العربى- الإسرائيلى والعراق. فالقرارات التى صدرت ضد إسرائيل ولصالح الفلسطينيين (القرار رقم ٢٤٢، القرار ٣٣٨، القرار ٤٢٥)(٩) اتسمت إما بالضعف أو عدم التنفيذ، هذا إذا لم يتم استخدام الفيتو من قبل الولايات المتحدة ضدها. وبالمقابل، أصدرت المنظمة الدولية أشد القرارات فى تاريخها على الإطلاق ضد العراق بعد غزوه للكويت عام ١٩٩٠ (١٢ قرارا متسارعة مستندة إلى الفصل السابع من الميثاق) واستخدم فيها كافة الصلاحيات التى خولها له الميثاق من فرض شامل للعقوبات وما خلفته من اثار انسانية كارثية أو الاستخدام المفرط فى القوة العسكرية، والذى استمر حتى بعد توقيع وقف اطلاق النار والانسحاب العراقى من الكويت) بذرائع مختلفة(١٠).

٦- حق النقض (الفيتو) :

- الفيتو هو التصويت السلبى بـ "لا" من قبل دولة واحدة أو أكثر من الدول الخمس دائمة العضوية ضد مشروع قرار حاز على تسعة أصوات أو أكثر لصالحه من الدول الدائمة. وهذه الميزة قد أعطت الحق لدولة واحدة من هذه الدول الخمس - اذا ما شاءت ذلك - أن تعطل صدور قرار ما يحظى بالاصوات اللازمة لتمريره. ولقد ورد هذا الحق ضمنيا فى نص المادة (٢٧) من الميثاق الفقرة ٢ "تصدر قرارات مجلس الأمن فى المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه" وتنص الفقرة التالية منه على تصدر قرارات مجلس الامن فى المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة". ولقد جاء هذا الحق استجابة لظروف

وطبيعة النظام الدولى آنذاك ولتحقيق التوازن السياسى بين الدول الكبرى وتجنيب العالم قرار حرب عالمية ثالثة (١١). ولقد استخدم حق الفيتو بإسراف فى أثناء الحرب الباردة بين القوتين العظميين، وكان نتيجة ذلك أن تعطل مجلس الأمن فى الكثير من الحالات وتحول الى مسرح لصراع الحرب الباردة.

وتشير الدراسات إلى أنه فى الفترة الممتدة من (١٩٤٥ الى ١٩٦١) استخدم الاتحاد السوفيتى حق الفيتو سبعا وتسعين مرة (٩٧) من أصل مائة وواحد (١٠١) حالة استخدم فيها الفيتو(١٢) والحالات الثلاث المتبقية استخدمته كل من الصين ضد انضمام منغوليا للأمم المتحدة، وفرنسا.

أما خلال الفترة (١٩٦٢- ١٩٧٥) ، فقد استخدم الفيتو تسعا وعشرين مرة (٢٩)، من بينها عشر (١٠) مرات من قبل الاتحاد السوفيتى واستخدمته الولايات المتحدة اثنتى عشرة (١٢) مرة.

أما فى الفترة (١٩٧٥- ١٩٨٩)، فقد بلغت حالات استخدام الفيتو ثلاثا وخمسين حالة (٥٣) من بينها (٤٥) حالة استخدام من قبل الولايات المتحدة، أكثر من نصفها متعلق بالصراع العربى - الإسرائيلى(١٣).

ثانيا- مبررات إصلاح مجلس الأمن :

فى اطار الحديث عن اصلاح منظمة الأمم المتحدة فى ظل التطورات التى يعرفها العالم اليوم، يحتل اصلاح مجلس الأمن النصيب الأكبر من الاهتمام، وذلك راجع إلى الأسباب التالية:

١- خلل فى تشكيلة مجلس الأمن :

فقد زادت العضوية فى الأمم المتحدة من ٥١ عضوا عام ١٩٤٥ إلى ١٨٤ عضوا عام ١٩٩٣ وهى تبلغ اليوم ١٩١ عضوا، أى اكثر من ثلاثة أضعاف، بينما زادت المقاعد المخصصة للدول فى مجلس الأمن من ١١ عضوا عام ١٩٤٥ إلى ١٥ عضوا عام ١٩٦٣.

وعليه يمكن القول إن من أكبر العيوب التى تشوب مجلس الأمن عدم ملاءمة تشكيلته بصورته الحالية لخريطة وموازين القوى الجديدة فى العالم، أى أن النسبة بين عدد الدول الاعضاء فى المجلس إلى عدد أعضاء الأمم المتحدة قد اختلت اختلالا شديدا. ومن ناحية أخرى، ظلت العضوية الدائمة فى الأمم المتحدة مغلقة على الدول الكبرى المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية، على الرغم من أن عددا من الدول الكبرى المهزومة فى هذه الحرب أصبح يمارس دورا على الساحة الدولية، خاصة فى النظام الاقتصادى العالمى، اكبر بكثير من بعض الدول المنتصرة، وخصوصا تلك التى لحقت بها هزيمة ساحقة فى الحرب الباردة.

وعليه، فان مجلس الأمن بتركيبته الحالية لا يقوم على أى أساس من "الديمقراطية" أو "الإقليمية"(١٤).

٢- خلل يتعلق بطريقة التصويت داخل المجلس:

ربما كان استخدام حق الفيتو أفضل خيار متاح فى ظل ظروف معينة، ولكنه أدى لدى استخدامه فى كثير من الأحيان إلى تعطيل عمل المجلس، لاسيما على صعيد معالجة الأزمات الدولية والإقليمية، وهذا ما أدى إلى وقوع الكثير من الحروب الإقليمية المحددة. بل إن من أكبر سلبيات استخدام الفيتو هو ما يعكسه على الدول الضعيفة والفقيرة التى من المفترض أن تعتمد على مجلس الأمن فى ضمان أمنها وسلامتها واستقلالها. فهذه الدول، التى عجز مجلس الأمن عن مساعدتها بسبب استخدام حق الفيتو، قد اضطرت إلى الالتجاء إلى التسلح مع ما يعكسه ذلك من اثار سلبية على اقتصادها ورخائها. وهذا ما يثبت مرة أخرى أن المجلس بحاجة ملحة إلى الإصلاح، خاصة على مستوى القرارات وحق الفيتو والعضوية ودور المجلس ومحاولة التخلى عن سياسة الكيل بمكيالين.

٣- السلطات الواسعة للمجلس :

يتمتع مجلس الأمن فى ظل الميثاق الحالى بسلطة ضخمة تكاد تكون مطلقة، فضلا عن كونها سلطة تقديرية. فالمجلس يملك صلاحيات استخدام القوة على أى نحو يراه وفى أى وقت ولأى سبب يقدر أنه يستدعى استخدام القوة. وقراراته ملزمة لايمكن للدول من الناحية القانونية أن تتحلل منها أو تعترض عليها(١٥). كما أنه ليس لأى جهة الحق فى نقد أو تقويم قرارات المجلس، إذ لا تملك الجمعية أية سلطة سياسية لمحاسبة المجلس وكذلك لا تملك محكمة العدل الدولية صلاحية النظر فى مدى دستورية القرارات الصادرة عن المجلس(١٦).

كما أدت الغايات السياسية الضيقة للدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى إلى تحويل المجلس إلى منبر لتحقيق سياسات محددة بعيدا عن المبادئ والقيم العليا التى تضمنها الميثاق. ونظرا لكثرة الأمثلة على الاستخدام الجائر لحق الفيتو(*)، فإن الكثير يدرك حجم الظلم والانحياز الذى اكتنف تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحقوق المشروعة، إما بسبب ضعف القرارات الصادرة بإدانة بعض الدول مثل إسرائيل، أو لعدم وجود قوة رادعة تقف من أجل تنفيذها(١٧). ولعل أكثر المسائل تعقيدا داخل المجلس هى امتداد يده فى كل الاتجاهات، فهو يتدخل فى كل أجهزة المنظمة ابتداء بالجمعية العامة، وصولا إلى محكمة العدل الدولية(**).

ثالثا- أهم مقترحات إصلاح مجلس الأمن :

تعد قضية إصلاح مجلس الأمن من أهم القضايا التى تلقى نقاشا حاد فى الوقت الراهن. وتشمل مقترحات إصلاح مجلس الأمن مسائل عديدة مثل: تشكيل المجلس وسلوكياته، وأسلوب عمله، والتصويت فيه، كذلك اتخاذ القرار ونظام العقوبات ... الخ.

(*) كانت آخر مرة استخدمت فيها الولايات المتحدة الفيتو - حتى كتابة هذا المقال- لصالح إسرائيل فى ١١ نوفمبر ٢٠٠٦ ضد مشروع قرار تقدمت به الدول العربية يدين اسرائيل لارتكابها مجزرة بيت حانون

(**) استخدام أعضاء مجلس الأمن الدائمين لحق الفيتو داخل الاجتماعات الخاصة والرسمية من أجل منع اختيار مرشح ما، أو الاتفاق عليه فى الأمانة العامة وعلى سبيل المثال، فقد استخدم ضد يوثانت عام ١٩٧١، و ديكويار عام ١٩٨١، وتهديد الولايات المتحدة باستخدامها ضد ترشيح بطرس غالى

١- توسيع قاعدة العضوية فى مجلس الامن :

هناك تباين واختلاف كبيران فى الآراء، فهناك بعض الباحثين الذين حاولوا وضع معايير موضوعية عامة تنتفى معها الحاجة إلى تحديد الدول التى يحق لها الحصول على مقاعد دائمة بالاسم، ومن هذه المعايير: عدد السكان، نسبة المساهمة فى نفقات المنظمة ... الخ. غير أن تطبيق مثل هذه المعايير لابد أن يفرز قائمة من الدول تتركز جميعها فى أقاليم أو قارات بعينها دون الأقاليم والقارات الأخرى. وعلى سبيل المثال، فقد أفرزت "معايير الاستحقاق" التى طبقها جوزيف شوارتزبرج عن ترتيب الدول ترتيبا هرميا وفقا لدرجة استحقاقها لمقعد فى مجلس الأمن، وذلك على النحو التالى: الولايات المتحدة، الصين، الهند، اليابان، ألمانيا، روسيا، فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، البرازيل، كندا، إندونيسيا، إسبانيا، المكسيك ... وهكذا(١٨).

ولأن تطبيق هذه المعايير الموضوعية وحدها لا يمكن أن يفرز تمثيلا مقبولا للمجتمع الدولى فى مجلس الأمن، فقد حاولت جهات ومراكز أبحاث عديدة طرح عدد من الخيارات الأخرى.

فى هذا الإطار، اقترحت إيطاليا ضرورة إيجاد مجموعة جديدة تتكون من أعضاء غير دائمين، يتبادلون فيما بينهم العضوية، على أن يبقى عدد الأعضاء الدائمين كما هو (أى خمسة) على أن تضم دول هذه المجموعة الجديدة ٢٤ دولة يتم اختيارها من القارات الخمس لكى تمثل فى المقاعد الثمانية (٨) الجديدة المعدة للأعضاء غير الدائمين كل ثلاث دورات (٦ سنوات)، وهذا الشكل يمكن أن يساعد فى حل المشاكل القائمة فى هذا الصدد (أى من تمثيل منطقة اقليمية بعينها) بين البرازيل والأرجنتين، أو بين مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية - وربما لأسباب مالية أكثر منها سياسية- للضغط فى اتجاه تأمين حصول كل من ألمانيا واليابان على مقعد دائم فى المجلس (١٩). وهذا الاقتراح تعترض عليه بريطانيا وتوافق عليه فرنسا وألمانيا، ولذلك فهى تدرك أنه لن يكون بمقدورها تحقيق هذا الهدف إلا فى إطار صفقة متكاملة تحقق تمثيلا إقليميا أكثر توازنا. ومن المعروف أنه إلى جانب اليابان فى آسيا توجد الهند، وربما باكستان أيضا. وإلى جانب ألمانيا فى أوروبا توجد أيطاليا وربما إسبانيا. وإلى جانب البرازيل فى أمريكا اللاتينية، توجد الأرجنتين. وفى إفريقيا، توجد ثلاث دول هى: جنوب إفريقيا ونيجيريا ومصر، جميعها يطمح إلى الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن. لكن غياب الاتفاق على المعايير التى يتعين توافرها فيمن يمثل مقاعد دائمة أو شبه دائمة فى مجلس الأمن يجعل من إمكانية الاتفاق على صيغة أو صفقة شاملة أمرا بالغ التعقيد.

كما أن للدول النامية اقتراحاتها ورؤيتها الخاصة بشأن إصلاح المنظمة الدولية بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة، حيث ترى أن يتكون المجلس من ١٩ عضوا: ٨ أعضاء دائمين و١١ غير دائمين، بحيث تضم العضوية الدائمة الولايات المتحدة والصين الشعبية وروسيا والاتحاد الأوروبى (بدلا من مقعدى فرنسا وبريطانيا والهند واليابان) ومقعدا لأمريكا اللاتينية وآخر للشرق الأوسط وإفريقيا.

وضمن هذا الاقتراح، يتم ضم ألمانيا واليابان كعضوين دائمين يتمتعان بحقوق الدول الخمس الدائمة الأخرى. ثم يتم اختيار عدد من الدول تكون لها عضوية دائمة دون حق الفيتو. وتبرز هنا أسماء بعض الدول كمصر ونيجيريا من إفريقيا، والبرازيل والمكسيك من أمريكا اللاتينية، والهند وإندونيسيا من آسيا، ثم اختيار باقى أعضاء مجلس الأمن بعد زيادتهم بالتداول كما هو متبع حاليا(٢٠).

أما فيما يخص اللجنة العالية المستوى التى شكلها الأمين العام لبحث طبيعة التهديدات والتحديات الراهنة التى تواجه المجتمع الدولى وسبل مواجهتها، فقد فشلت فى التوصل إلى تصور مشترك لهذه المسألة، حيث تضمن تقريرها الصادر سنة ٢٠٠٢ نقطة وحيدة، هى أن يكون إجمالى عدد المقاعد فى مجلس الأمن ٢٤ مقعدا. وتوزع على القارات الأربع بالتساوى، حيث يخصص لكل منها مقعدان، مع أن هناك عدم التساوى فى مجموع الدول الأعضاء فى كل من هذه القرارات: إفريقيا ٥٣ مقعدا، آسيا ٥٦ مقعدا، أوروبا ٤٧ مقعدا، والأمريكتان: ٣٥ مقعدا. غير أن الدول الأعضاء فى هذه اللجنة اختلفت حول كيفية توزيع المقاعد الإضافية. وكان هناك اقتراح صيغتين يجب اختيار إحداهما(٢١):

الصيغة (أ): تتضمن إضافة مقعدين دائمين جديدين إلى جانب المقاعد الخمسة الحالية توزع كالآتى: لإفريقيا (٢)، آسيا (٢)، أوروبا (١)، الأمريكتان (١). أما المقاعد الثلاثة غير الدائمة، فهى مقاعد غير دائمة (وهو ما يعنى إضافة ثلاثة مقاعد غير دائمة جديدة) فتوزع على القارات الأربع نفسها ٤، ٢، ٣، ٤، على التوالى.

الصيغة (ب): لا يكون التغيير على مستوى المقاعد الدائمة الحالية، وإنما يتم تخصيص ٨ مقاعد شبه دائمة (*) مدتها أربع سنوات قابلة للتجديد، توزع بالتساوى على القارات الأربع، إضافة إلى ١١ مقعدا غير دائم، توزع بالتساوى على القارات نفسها بنسب ٣، ١، ٣، ٤، على التوالى.

إن أيا من الصيغتين تشكل أساسا لمناقشة جادة تضمن عدالة نسبية فى توزيع المقاعد الإجمالية بين القارات. وما يمكن أن يؤخذ على كلا النموذجين مايلى:

إن المقاعد الدائمة الجديدة التى ستضاف وفقا للصيغة "أ" لن يكون لها حق الاعتراض (الفيتو)، ومعنى ذلك أن العضوية فى مجلس الامن ستنطوى على نوعين من التمييز بين الدول وليس على نوع واحد كما كان الحال سابقا: تمييز بين الدول الدائمة وأخرى غير دائمة، وبين دول دائمة لها حق الفيتو وأخرى دائمة من دون حق الفيتو. وهذا الوضع بطبيعة الحال غير معقول

(*) مقعد شبه دائم يعنى أن هناك دولة تتمتع بحق العضوية الدائمة لمدة محددة أو مؤقتا وليس على طول الزمن، وهذه المدة محددة بـ ٤ سنوات قابلة للتجديد ولا تتمتع الدولة بحق الفيتو فى المقعد شبه الدائم.

- يبقى بوسع الدول الخمس القديمة الدائمة العضوية عرقلة إدارة مجلس الأمن والحيلولة دون صدور قراراته، وهذا ما جعل الفريق يميل إلى قصر حق الفيتو على الدول الدائمة العضوية، لأنه يدرك أنها لا تقبل التخلى عنه ولكيلا يستفز الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما جعله يتبنى منهجا واقعيا أكثر مما ينبغى.

٢- إصلاح المجلس على مستوى سلوكياته :

لابد أن يحظى مجلس الأمن بثقة الشعوب، وأن يصبح أداة سلم وديمقراطية وتنمية، وذلك من خلال التزام الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن بمبادئ وسلوكيات أساسية تضمن حصول كل الدول الضعيفة أو المستهدفة على الحماية التى يفترضها لها الميثاق وعدم وقف المجلس إلى جانب القوى حين يريد فرض إرادته على الضعيف، وتأمين كفالة المجلس والتزامه بألا تطغى مصالح تلك الدول الكبرى الوطنية فى عمل المجلس على مصالح وأمن وسلامة المجتمع الدولى، ومبادئ العدالة والقانون وأحكام الميثاق، وأن ينبذ مجلس الأمن ويتخلى عن نهج الانتقائية والمعايير المزدوجة حيال الأزمات الدولية، وألا يتجاوز نصوص وروح الميثاق، ويبقى هذا الاقتراح بعيد المنال فى ظل النظام الدولى وعلاقات القوى القائمة اليوم.

٣- إصلاح على مستوى دور مجلس الأمن :

هناك جملة من الاقتراحات فى هذا المجال، نذكر منها:

- العمل على إحياء لجنة أركان الحرب.

- استخدام مجلس الأمن إلى أقصى حد ممكن لكل وسائل فحص المواقف وتقصى الحقائق وحفظ السلام وصنع السلام والآراء الاستشارية المنصوص عليها فى الميثاق.

- إجراء تعديلات بشأن نص المادة (٢٦) "رغبة فى إقامة السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح، يكون مجلس الأمن مسئولا بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها فى المادة (٤٧) عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة لوضع منهاج لتنظيم التسلح"(٢٢)

٤- إصلاح أسلوب العمل داخل المجلس :

إن أسلوب العمل داخل المجلس بحاجة إلى أن تمسه عملية الإصلاح، بحيث يكون العمل فيه أكثر شفافية والمشاركة أوسع شمولية واعتمادا على المشاورات، وألا يرتكز العمل فى يد الخمس الكبار، لكى يشمل مشاركة أوسع وأكثر فعالية لبقية أعضاء المجلس غير الدائمين، خاصة فى جلسات المشاورات غير الرسمية، التى يجب أن تكون أكثر انفتاحا وشفافية.

كما أن هناك اقتراحات تطالب بضرورة وجود رقابة تحقق التوازن بين سلطات مجلس الأمن والهيئات الأخرى، وتسمح بتصحيح الأخطاء والتجاوزات، وهى رقابة سابقة على العمل أو لاحقة عليه.

أ- الرقابة السابقة: جعل رقابة محكمة العدل الدولية، والتى بمقتضاها تستطيع أن تبدى رأيها الاستشارى حول مسألة قانونية تعرض عليها قبل صدور العمل القانونى المتصل بها، أكثر انتظاما، وأن يكون اللجوء إليها بهدف تحقيق الرقابة الوقائية الشرعية، مع ضرورة تحسين أشكال العملية للجوء إلى رأى المحكمة بالقدر الذى يسمح باتخاذ القرار بسرعة حول المسائل التى تعرض عليها(٢٣).

ب- الرقابة اللاحقة: هى الرقابة اللاحقة لقرارات مجلس الأمن. فإذا كانت هناك رقابة قضائية على قرارات مجلس الأمن، فهذا يؤدى إلى حل المشكلة الراهنة المتصلة بحق الدول فى الاعتراض على القرارات التى تعتبرها غير شرعية، وعليه يمكن تقييم الرقابة على عمل مجلس الأمن على النحو التالى:

- من أهم ما يميز الرقابة السابقة أنها تمنع انزلاق العمل القانونى فى هاوية اللاشرعية، إلا أنها تنتقص من فعالية بعض القرارات، كونها تمنع تسريع العمل العاجل. كما أن القرار لن يكون نافذا إلا بعد استفتاء الرقابة القانونية للكشف عن مدى شرعيته، الأمر الذى قد يؤدى إلى عرقلة عمل الهيئة التنفيذية، لاسيما فى الحالات التى تقتضى سرعة التنفيذ. ومع هذا، فهى تعطى القوة التنفيذية لقرارات مجلس الأمن ولو بصفة مؤقتة على الأقل.

- إن فكرة الرقابة اللاحقة تؤدى إلى احترام الشرعية الدولية بشكل أفضل وتسمح بمراجعة أعمال مجلس الأمن وتصرفاته، مما يسهم فى عزل أو إبعاد الأعمال القانونية المنوطة بالمجلس إلى حد ما عن التأثير بالمعايير السياسية، لأن معيار شرعية هذه الأعمال يتمثل فى مدى اتساقها مع بنود الميثاق وأهدافه. كما أنها توفر قدرا من الاحترام الواجب لحقوق الدول والشعوب فى المساواة. غير أنها مع ذلك لا تفى بإصلاح تجاوزات مجلس الأمن التى تنعكس فيها بوضوح هيمنة وغطرسة الدول الكبرى على المجلس وقراراته.

- ضرورة إضفاء الشفافية فى عملية اتخاذ القرارات داخل المجلس عن طريق زيادة التشاور والمشاركة الواسعة، وتدفق المعلومات فى اتجاهين بين مجلس الأمن والجمعية، كما يمكن زيادتها عن طريق وضع تنظيم ثابت للإعلان عن أعمال المجلس يقوم به الممثل الإقليمى أو الممثلون الإقليميون لصالح دول الإقليم، مع السعى للحصول على رد فعل لديها.

- كذلك من المهم زيادة التشاور بين المجلس والدول التى تسهم بقوات منها فى عمليات معينة للأمم المتحدة، أو التى لها صلة خاصة بموضوع المداولات. وكلما اتسعت قاعدة التشاور مع الأعضاء الجدد فى المجلس، زادت شفافية عمل المجلس وقويت شرعية ذلك العمل، فتزيد بذلك فعاليته.

٥- حل مشكلة التصويت داخل المجلس :

هناك العديد من الاقتراحات ومن جهات مختلفة لتفعيل المجلس وحل مشكلة التصويت بداخله، كما ذهب إلى ذلك البروفيسور "قودريش ليلاند" الذى طرح مجموعة من المقترحات فى هذا الإطار، منها: مطالبة بإصلاح العلاقات القائمة بين الدول الكبرى وضرورة احترام الاختصاصات والصلاحيات المخولة لكل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، وكذا مطالبته بتعديل سلطات المجلس وإجراءاته الانتخابية كإلغاء الفيتو من مجال التسوية السلمية، إلى إقرار المساواة فى التصويت بين كل أعضائه،

وإحلال مبدأ الاجماع المؤهل محل قاعدة الإجماع المطلق، والذى بموجبه يكفى أن توافق ثلاثة أو أربعة أصوات فقط لضمان اتخاذ القرار(٢٤).

وعلى العكس من ذلك، يذهب البعض إلى اقتراح آخر فى هذا الإطار يقضى بإلغاء الفيتو كلية والإبقاء على نظام التصويت الترجيحى، بحيث يضمن هذا النظام الحيلولة دون سيطرة أية مجموعة إقليمية أو سياسية على المجلس، وكذلك الحيلولة دون تمكين أية مجموعة منفردة من عرقلة صدور القرارات(٢٥).

وهناك اقتراح ثالث يقضى بأن الدول الخمس المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية هى وحدها التى تتمتع بالفيتو الحقيقى والطبيعى بالدرجة الأولى، وبإمكانها رفض فيتو الدول الجديدة الانضمام التى يعتبر تصويتها على القرارات بالفيتو بما يسمى "الفيتو من الدرجة الثانية"(٢٦).

وفى هذا المجال، هناك اقتراح يتضمن نوعا من التقييد لحق الفيتو، حيث يربط حصول الفيتو بتصويت دولتين من الدول الدائمة العضوية بدلا من دولة واحدة ضد مشروع القرار، وإمكانية استمرار ذلك حتى توافر الظروف الكاملة لإلغائه نهائيا.

– ومن بين المقترحات التى طرحت للحد من هذه الوسيلة الخطيرة: تحويل حق الفيتو من فردى إلى جماعى من أجل أن تكون اختصاصات المجلس مقيدة(٢٧)، وبالتالى ينحصر حق الفيتو فى قضايا معينة، وذلك يحدث أو يصح بإجماع الخمس الكبار.

٦– إصلاح نظام العقوبات :

كشفت الممارسة عن فشل نظام العقوبات والجزاءات، وهذا ما أثار مخاوف إنسانية وقانونية تدعو وتستلزم إعادة النظر باستخدام أو اعتماد أسلوب العقوبات من طرف مجلس الأمن، نظرا لكونها بدأت تفقد مبرر استمرارها واعتمادها، وهذا راجع إلى فشل الميثاق ومجلس الأمن فى إيجاد حل واقعى وعملى للمشاكل والصعوبات المختلفة، وعلى رأسها الصعوبات الاقتصادية التى تلحق بدول أخرى، لاسيما المجاورة نتيجة تطبيق قرارات العقوبات(٢٨).

ومن هذه المنطلقات، يصبح من الأهمية والضرورى أنه إذا لم تلغ مثل تلك العقوبات استنادا لعدم إنسانيتها ولعدم تحقيقها لأغراضها(٢٩)، فإنه لابد من إصلاحها قدر الإمكان أو محاولة عدم إساءة استخدامها، وذلك من خلال وضع آلية محددة وواضحة للحيلولة من خلالها دون استخدام تلك العقوبات أو اللجوء إليها قبل أن يستنفد مجلس الأمن كل السبل السلمية لإزالة حالة العدوان أو الإخلال بالسلم. وفى هذا الإطار، يمكن رصد مجموعة من الاقتراحات لتعديل وتفعيل نظام العقوبات، هى:

١– قبل فرض أى عقوبات من طرف المجلس، يجب التحقق أولا من شرعية مبررات فرضها، أى التأكد من وجود انتهاك للقانون الدولى العام يلزم المجلس باللجوء إلى هذه الاجراءات.

٢– ضرورة التحديد الدقيق للهدف من فرض العقوبات، وان ترفع هذه العقوبات بمجرد تحقق هذا الهدف، لأن عدم وضوح الأهداف قد يطيل مدة العقوبات. كما أن الدولة المعاقبة قد تجد نفسها فى كل مرة معاقبة لأهداف جديدة.

٣– يجب أن تكون العقوبات محددة بفترة زمنية معينة، حتى لا تكون بدون نهاية كما هو الشأن فى حالة العراق (١٩٩٠ - ٢٠٠٣) ومن ثم تكون هذه الأداة عرضة لاستخدامات المصالح الضيقة للدول. يجب ألا يعهد تطبيق العقوبات إلى لجنة خاصة تتصرف بمطلق الحرية وكأنها غير خاضعة لمجلس الأمن، كما يجب تعديل آلية اتخاذ القرارات فى هذه اللجنة من الإجماع إلى الأغلبية البسيطة، حتى لا يعرقل "فيتو" إحدى الدول الأعضاء عقودا أو قرارات تكتسى أهمية قصوى لحياة السكان، كما حدث سابقا فى لجنة العقوبات الخاصة بالعراق وعرقلة الفيتو الأمريكى لكثير من العقود فى إطار برنامج النفط مقابل الغذاء.

خاتمة :

إن مسألة إصلاح مجلس الأمن لن يكون بمقدورها النجاح إلا إذا كانت متزامنة مع سلسلة عمليات إصلاح أوسع، تشمل بداية ميثاق الأمم المتحدة وفلسفته التى لم تعد تواكب التطورات الحالية، إضافة إلى إصلاح هيكلى جذرى لبقية أجهزة المنظمة بما فيها الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية وغيرهما، فضلا عن ضرورة القيام بإصلاحات مالية وإدارية للنهوض بالمنظمة، التى تعانى اختناقا ماليا وبيروقراطية إدارية حالا دون قيامها بمهامها الضخمة.

أخيرا، يجب تأكيد أن مسألة إصلاح مجلس الأمن مرتبطة بضرورة الاهتمام بكيفية زيادة شرعيته أكثر مما هى مرتبطة بزيادة عدد أعضائه، لأن الشرعية تتأثر بعاملين أساسيين هما:

أ– مدى استعداد الدول الأعضاء لتحمل المسئوليات المنوطة بها وتنفيذ قرارات المجلس.

ب– درجة مشاركة المجتمع الدولى بصفة عامة فى عملية صنع القرار، أى هل تكون عملية اتخاذ القرارات مقصورة على عدد قليل من الدول فقط؟ أم يجب أن يشارك فى اتخاذها عددا أكبر من الدول؟

وهذا هو المطلوب تحقيقه من عملية إصلاح هيكل صناعة القرار لمجلس الأمن، وهو أن تتخذ القرارات بكل ديمقراطية ونزاهة وشفافية وبمشاركة عدد كبير من الدول، وليس فقط الدول الأعضاء فى المجلس "سواء كانت دائمة أو غير دائمة"، على أن يكون للدول غير دائمة العضوية كذلك إمكانية التأثير على اتخاذ القرارات داخله، ويكون ذلك –طبعا– من خلال إصلاحات قانونية معينة يجب أخذها بعين الاعتبار لتفعيل عمل مجلس الأمن وإعادة الثقة فى قراراته ومصداقية أعضائه.

المراجع :

١- فؤاد البطاينة، الأمم المتحدة . منظمة تبقى نظام يرحل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص٨٤.

٢- نفس المرجع.

٣- نفس المرجع، ص٨٩.

٤- حسن نافعة ومحمد عبدالعال شوقى، التنظيم الدولى، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢، ص١٢١.

٥- عمر صدوق، دروس فى التنظيم الدولى المعاصر، الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات، ١٩٩٦، ص٦٩.

٦- عبدالسلام صالح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، بن غازى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٣، ص١٦٤.

٧- حسن نافعة ومحمد عبدالعال شوقى، مرجع سابق، ص١٢٢-١٢٣.

٨- ليتيم فتيحة، عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية وآثارها على حقوق الانسان فى العراق، مذكرة ماجستير، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٣.

٩- عبدالكريم علوان خضير، الوسيط فى القانون الدولى العام (المنظمات الدولية)، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠٠٢، ص ص٦٠-٧٠.

١٠- ليتيم فتيحة، مرجع سابق.

١١- فؤاد البطاينة، مرجع سابق، ص٩٢.

١٢- نفس المرجع، ص١٠١.

١٣- نفس المرجع، ص١٠٦.

١٤- حسن نافعة ومحمد عبدالعال شوقى، مرجع سابق، ص٥٠٩.

١٥- نفس المرجع، ص٥٠٨.

١٦- نفس المرجع.

١٧- محمد الخضر، قراءة فى الدور السياسى للأمم المتحدة، دمشق، دار حازم للطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص ص٥٩-٦٠.

١٨- حسن نافعة، العرب وإصلاح مجلس الأمن، مجلة المستقبل العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣١٦ (٢٠٠٥)، ص ص١١٦-١١٧.

١٩- نفس المرجع، ص١١٧.

٢٠- سعيد اللاوندى، وفاة الأمم المتحدة.. أزمة المنظمات الدولية فى زمن الهيمنة الأمريكية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص٢٧١.

٢١- أحمد الرشيدى وآخرون، الأمم المتحدة.. ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص٢١٧. انظر كذلك: جرجس ديوب، إصلاح الأمم المتحدة بين النظرية والتطبيق، مجلة الشئون العربية، العدد ٢٢٧، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٥، www.an-nour.com

٢٢- سعيد اللاوندى، مرجع سابق، ص٢٧١.

٢٣- محمود صالح العلمى، الشرعية الدولية فى ظل النظام العالمى الجديد، الاسكندرية، دار الفكر الجامعى، ٢٠٠٣، ص ص٢٨-٢٩.

٢٤- مبروك غضبان، التنظيم الدولى والمنظمات الدولية، الجزائر، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤، ص١٨٥.

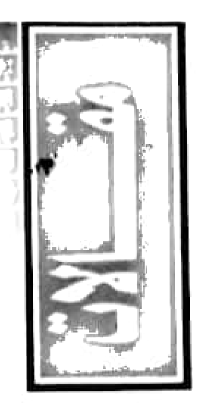
٢٥- كاظم حطيط، استعمال حق النقض فى مجلس الأمن الدولى، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٠، ص١٠٩.

٢٦- نبيل كريبش، قرارات الأمم المتحدة ومدى فعاليتها.. دراسة تحليلية تاريخية من منظور قانونى سياسى، مذكرة ماجستير، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص٢٣١.

27- Abdennor Benantar, l'ONUApres la Guerre Froide: l'imperatif de reforme, Alger, Editions, Casbah, 2002, pp97-98.

٢٨- فؤاد البطاينة، مرجع سابق، ص ص٣٤٧-٣٤٨.

٢٩- ليتيم فتيحة، مرجع سابق.



ألمانيا ٢٠٠٧ .. أجندة دولية طموح

نزيرة الأفندى *

■

كثفت المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل جهودها مع بداية عام ٢٠٠٧ لتحقيق أهدافها المعلنة، وهى تجاوز أزمة الثقة بين شاطىء الأطلنطى وإقامة منطقة تجارة حرة تجمع أوروبا والولايات المتحدة. وتأتى هذه الجهود فى إطار احتلال ألمانيا موقعا قياديا على الساحة الدولية هذا العام، حيث تترأس الاتحاد الأوروبى حتى شهر يونيو، بالإضافة إلى رئاستها مجموعة الدول الثمانى الكبرى.

■

من ناحية أخرى، عقدت فى برلين القمة الاستثنائية لدول الاتحاد الأوروبى فى مارس، حيث صدر "إعلان برلين"، موافقا مرور خمسين عاما على توقيع معاهدات روما بين الدول الست المؤسسة للاتحاد الأوروبى فى عام ١٩٥٧.

وعلى المستوى الأوروبى، احتلت قضية الدستور مركز الصدارة فى أولويات الأجندة، وقد ترجمت هذا المستشارة الألمانية بالاشارة إلى أن الفيتو الفرنسى ونظيره الهولندى، خلال عام ٢٠٠٥، لا يمكن أن يلغى موافقة ثمانى عشرة دولة عليه والتطور الإيجابى من جانب بعض الدول الأخرى. ومن هنا، كان إعلان "ميركل" عن خطة طريق لإعادة صياغة مواد الدستور مع نهاية عام ٢٠٠٨، بحيث تتفق الآراء عليه على أن يتم طرحه على البرلمانات للموافقة عليه بدلا من الاستفتاء الشعبى. لكن الانتخابات التى تدق الأبواب فى العديد من الدول الأوروبية وفى مقدمتها "فرنسا"، وما يمكن ان يتمخض عنها من نتائج، قد تجعل الوضع يقتضى المزيد من الجهد، خاصة أنه قد تم تحديد شهر يونيو القادم لموافقة رؤساء الدول الاعضاء فى الاتحاد على التعديلات المقترحة فى الدستور الأوروبى.

وتأتى قضية المناخ والطاقة النظيفة فى أولويات أجندة العمل الألمانية، وبخاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة وخفض انبعاث ثانى أكسيد الكربون. وقد بلورت المستشارة الألمانية "إنجيلا ميركل" هذه الأهمية قبل تولى بلادها رئاسة الاتحاد الأوروبى ومجموعة الدول الثمانى. فقد اشارت إلى ذلك فى مؤتمر الأمم المتحدة الذى عقد فى "بالى" نهاية عام ٢٠٠٥، ثم فى قمة "دافوس" وتوالت بعد ذلك التصريحات والمباحثات الخاصة بهذه القضية، التى يرتبط بها الاقتراح بزيادة نسبة مساهمة الطاقة المتجددة من اجمالى الطاقة المستخدمة فى الاتحاد الأوروبى إلى ٢٠٪، بالاضافة إلى التحضير لفترة ما بعد انتهاء العمل بمعاهدة "كيوتو" فى عام ٢٠١٢.

وتنصرف وجهة نظر "إنجيلا ميركل" إلى أن الخطوة التالية على الصعيد الاطلنطى ثم العالمى تأتى من خلال حث الولايات المتحدة على اتخاذ خطوات أكثر فاعلية، ثم الدخول فى مشاورات مستفيضة

(*) نائب رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادى.

مع كل من الصين والهند والمكسيك والبرازيل وجنوب افريقيا للعمل الموحد في هذا المجال. وترى المستشارة الألمانية أنه يتعين أن تشهد فترة ما بعد كيوتو اقامة مشروعات اقليمية لحماية المناخ. كما ان اصدار تراخيص خاصة بنسبة انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون سوف يؤدي بالضرورة الى خفض انبعاث الغازات الضارة واستخدام بدائل الطاقة الصديقة للبيئة.

وبالانتقال من المجال الأوروبي إلى المجال الاطلنطي، سوف نجد أن الشراكة الأوروبية - الأمريكية، من خلال اقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين، تحتل قائمة الأولويات بالنسبة للمستشارة الألمانية. وعلى الرغم من تعثر هذه المحاولة في عام ١٩٩٨ نتيجة التحفظ الفرنسي، إلا أن إنجيلا طرحت المبادرة من جديد، مستندة في ذلك إلى اتفاق طبيعة النظم الاقتصادية بين جانبي الاطلنطي من حيث الأسس والمفاهيم، وتراكم الخبرات الأوروبية في مجال التعاون ثم الوحدة، يضاف إلى ذلك اثارها الايجابية في مجال خفض تكلفة التعاملات والمعاملات التجارية وفي نطاق اسواق المال وذلك بنسبة ٦٠٪، و٩٪ على التوالي، وما سيترتب على التنسيق في مجالات براءات الاختراع ومعايير قياس الانتاج الصناعي والتشريعات الاقتصادية.

وقد بلورت الرؤية الألمانية هذه الأولوية الأولى، مستندة إلى اهمية التكامل في مجال الأبحاث والتطوير، جنبا إلى جنب مع الاتفاق المبدئي على اتفاقية السماوات المفتوحة والانفراجة التي حدثت في المفاوضات التجارية في اجتماع "لندن" الذي عقد في بداية شهر مارس ٢٠٠٧، وبما يدعم المحادثات التجارية متعددة الأطراف في اطار "جولة الدوحة". وقد حرصت "ميركل" على تأكيد أن هذه الشراكة أو منطقة التجارة الحرة الاطلنطية لا تتعارض وأحكام منظمة التجارة العالمية، وقد حددت تنفيذ هذه "الشراكة" على مرحلتين، الأولى من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٠، والأخرى من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٥.

الرياح المعاكسة :

ومع التسليم بأهمية القضايا المطروحة وأجندة العمل الألمانية ازاءها، سواء على الصعيد الأوروبي أو الاطلنطي، فإن متابعة الواقع العملي والأوضاع الراهنة على هذين الصعيدين تشير إلى أن الرياح المعاكسة اتت بما لا تشتهيه السفن الألمانية في كثير من هذه القضايا.

فاذا تركنا جانبا "عنصر الزمن"، ممثلا في فترة الاشهر الستة التي تتولى فيها المانيا رئاسة الاتحاد الأوروبي -مر منها ثلاثة أشهر حتى الآن- أي أنها فترة قصيرة في مجال التصدي لهذه القضايا الأوروبية الحساسة، وإذا أخذنا قضية "الدستور الأوروبي" -فسوف نجد ان فرنسا- الحليف الرئيسي لالمانيا - بالإضافة إلى بريطانيا سوف تواجهان تغيرا في القيادات والمجالس النيابية، ومن ثم فان القادم الجديد إلى قصر الأليزيه - سواء كان "نيكولاس ساركوزي" أو "سيجولين رويال" أو غيرهما- سوف تتباين رؤيته حول ماهية التعديلات التي يتعين إدخالها على مسودة الدستور، وهل يتم طرحه على البرلمان الفرنسي المعاد انتخابه كما يقترح "ساركوزي" أو للاستفتاء الشعبي مرة أخرى، كما تتعهد "رويال" أم لا؟

الوضع نفسه بالنسبة بريطانيا، فها هو "توني بلير" رئيس الوزراء، على وشك ترك منصبه. ومن ثم يكون التساؤل التالي: هل يستطيع خليفته المرجح "جوردن براون" ضمان نتيجة الاستفتاء الشعبي، ام ان الأمر المرجح هو تعديل الدستور بما يحصر الموافقة في البرلمان البريطاني؟

يضاف إلى ماسبق ملف "طائرات الايرباص"، حيث نجد انه على الرغم من اتفاق "إنجيلا ميركل" وجاك شيراك الرئيس الفرنسي على خفض العمالة بمقدار عشرة آلاف عامل (أربعة آلاف ونصف الف من فرنسا، وثلاثة آلاف ونصف الف من ألمانيا وباقي الرقم من بريطانيا وإسبانيا)، إلا ان مرشحة اليسار الفرنسي "رويال" اعلنت ان هذا الملف سوف يظل مفتوحا وسوف تتم إعادة النظر في الاتفاق -في حالة فوزها- حفاظا على حقوق العمال الفرنسية، الأكثر تضررا من الاتفاق الأخير.

وإذا كانت جبهة الطاقة والحفاظ على البيئة في مواجهة التغيرات المناخية والانحباس الحراري من أبرز مجالات التقارب داخل الاتحاد الأوروبي، مدعومة في ذلك بالقرارات السياسية والبرلمانية، وكذلك أحكام محكمة العدل الأوروبية، بالاضافة إلى الشروع في صياغة الرؤية المستقبلية لما بعد "معاهدة كيوتو" الموقعة في عام ١٩٩٧ وتنتهي في ٢٠١٢ -فإنه لابد من الاشارة إلى ان عبور فجوة الثقة الاطلنطية في مجال البيئة يتطلب المزيد من الجهد والوقت، خاصة في مجال التعامل مع الادارة الأمريكية الحالية برئاسة جورج بوش. فباستثناء ما اعلنه في خطاب الاتحاد في يناير ٢٠٠٧ حول زيادة كفاءة استخدام الطاقة وخفض استهلاك البنزين بنسبة ٢٠٪ على مدى السنوات العشر القادمة، نجد ان العقوبات الأوروبية في مجال جرائم البيئة، أو ما اصطلح على تسميته بالجرائم الخضراء، تتزايد كما ان "لندن" تتخذ موقفا داعما "لبرلين" ومتباعدا عن "واشنطن"، وعلى النقيض من التحالف التقليدي "الانجلو-أمريكي" ابتداء من العراق إلى المواقف المتشددة إزاء ايران. وقد اتفقت كل من المستشارة الألمانية ورئيس الوزراء البريطاني على عقد مؤتمر للتغيرات المناخية في مايو القادم بالعاصمة الألمانية، مع دعوة كل من الصين والهند لوضع اللمسات النهائية للتفاصيل التكنولوجية للحد من انبعاث الغازات الضارة، وذلك قبل القمة السياسية لمجموعة دول الثماني في شهر يونيو القادم.

وبالانتقال الى السماوات المفتوحة عبر الاطلنطي فيما بين الدول الأوروبية "الاتحاد" والولايات المتحدة، سوف نجد انه على الرغم من توصل المفاوضين إلى مسودة الاتفاق لتحرير سوق الطيران، إلا ان الشكوك تدور حول امكانية التنفيذ الفعلي في ظل الانقسام الأوروبي، نتيجة المعارضة البريطانية من جانب

وإحساس الكثير من الدول الأعضاء في الاتحاد بأن الولايات المتحدة لم تقدم تنازلات يعتد بها في مجال تخفيف القيود المفروضة على ملكية الأجانب لشركات الطيران الأمريكية.

وتنبع المعارضة البريطانية من كونها تتمتع بالفعل بوضع متميز في سوق النقل الجوي عبر الأطلنطي (٤٠٪)، مع وجود اتفاقيات قائمة بين مطار هيثرو والولايات المتحدة الأمريكية. كما أن الخطوط البريطانية وشركة فيرجينيا اتلانتك وشركتين أمريكتين لها الحق في استخدام هذا الخط، بينما نجد أن إسبانيا وايرلندا تدعمان هذا الاتفاق. كما تحول الموقف الألماني من معارض سابق إلى القبول، بالنظر إلى توليها رئاسة الاتحاد الأوروبي. وهذا يفسر أيضا الرغبة في التوصل إلى اتفاق على الصعيد الأوروبي خلال انعقاد اجتماع وزراء نقل دول الاتحاد في الثاني والعشرين من مارس ٢٠٠٧. وبحيث تشهد القمة الأوروبية - الأمريكية، المقرر عقدها في واشنطن في ٣٠ ابريل ٢٠٠٧، خطوة أخرى على طريق دعم العلاقات الاقتصادية الأوروبية - الأمريكية.

وتمثل العلاقة القوية بين "برلين" و"موسكو" مركزا آخر من مراكز هبوب الرياح المعاكسة عبر الأطلنطي. فإذا كانت المستشارة الألمانية قد أشارت بوضوح إلى أن "روسيا" تحتل المرتبة الثانية في أولويات العمل الألماني بعد مبادرة منطقة التجارة الحرة الأطلنطية، فإن "واشنطن" لا تبدو في مركز الداعم لهذا الترتيب، وقد اتضح ذلك في مناسبات متعددة، كان أبرزها:

الانتقادات الحادة التي وجهتها "واشنطن" للصفقة الألمانية - الروسية حول مد خط أنابيب الغاز عبر بحر البلطيق بتكلفة تقدر بخمسة مليارات يورو، بما يعطي انطباعات بعودة الدفء إلى العلاقات الألمانية - الروسية، ويخالف التوقعات التي صاحبت تولي "إنجيلا ميركل" منصب المستشارية.

٢- الدعوة إلى تقليل الاعتماد على البترول والغاز الروسيين، حتى لا تصبح دول الاتحاد تحت قبضة "روسيا" بالنظر إلى التجارب السابقة التي مرت بها كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء، وجورجيا. وقد استندت المصادر الأمريكية في ذلك إلى التوقعات التي تشير إلى زيادة نصيب روسيا من سوق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي من ٢٥٪ حاليا إلى ٣٧٪ في غضون عشرة أعوام.

٣- الانتقادات الأمريكية لدول الاتحاد الأوروبي، لعدم دعمها لجورجيا خلال الأزمة السياسية التي تفجرت مع روسيا، بالنسبة لدعم الثورات الملونة في كل من أوكرانيا وجورجيا.

بالإضافة إلى كل ذلك، فإن تفجر أزمة "الصواريخ والرادارات الأمريكية"، المقرر نشرها في كل من "بولندا" و"التشيك"، قد أضاف مركزا آخر لهبوب الرياح المعاكسة عبر الأطلنطي، وفرض على الاتحاد الأوروبي بذلك جهدا إضافيا لموازنة العلاقة مع الطرفين.

وقد طالبت واشنطن أوروبا بضرورة اتخاذ موقف أكثر حسما في مواجهة الانتقادات الروسية الحادة لهذه الخطوة. وقد انصبت التحركات الألمانية على محاولة تهدئة الوضع من خلال الإشارة إلى ضرورة إجراء مزيد من الاتصالات الروسية - الأمريكية حول هذه التطورات، كما طرح اقتراح من جانب وزارة الدفاع الألمانية، ينصرف إلى إدارج شبكة الصواريخ والرادار الأمريكية، في إطار منظومة الدفاع الخاصة بحلف الأطلنطي ككل.

وبينما تؤيد كل من ألمانيا وفرنسا إقامة علاقات أوثق مع "روسيا"، تؤيد بريطانيا الخطط الأمريكية لنشر صواريخ ومحطات رادار إضافية، وذهبت إلى أبعد من ذلك بالمطالبة بأن تكون هناك صواريخ على الأراضي البريطانية. وإذا أضفنا إلى ذلك تلميحات "واشنطن" إلى احتمال استخدام الأراضي الدنماركية لتطوير شبكة الرادار، بالإضافة إلى جمهورية التشيك، والتطلع إلى مساهمة بعض الدول الأوروبية في هذه الخطط، فسوف نجد أن فترة الرئاسة الألمانية "للاتحاد الأوروبي" ومجموعة "الثماني الصناعية" بمثابة اختبار شديد للإمكانيات القيادية للمستشارة "إنجيلا ميركل"، ولألمانيا بصفة عامة. ويكفي أن نشير إلى أن "بولندا" تعد طرفا مشتركا في صفقة الغاز الروسية - الألمانية من جانب، والخطط الأمريكية لنشر الصواريخ الإضافية من جانب آخر.

وتأتي "إيران" وملفها النووي لتكون -أيضا- أحد مراكز الرياح المعاكسة، حيث لا تتوافق الرؤى الأمريكية والأوروبية حول مفهوم ونطاق تطبيق العقوبات الاقتصادية على "طهران". فبينما تتفق "واشنطن" و"لندن" على فرض حظر على تقديم التسهيلات الائتمانية لدعم صادرات الشركات المتعاملة مع "طهران" -بما في ذلك فرض حظر على صادرات السلاح- نجد أن العديد من الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد -وفي مقدمتها "ألمانيا"- لا تحبذ الانسياق في هذا التيار الذي قد يكلف اقتصاداتها الكثير. وهذا يفسر التحذير الذي وجهه اتحاد الغرف التجارية والصناعية الألمانية إلى الحكومة من عواقب فرض عقوبات اقتصادية مشددة على إيران.

فإذا كانت "واشنطن" تطالب بوقف العمليات والتحويلات المصرفية وتجميد الأصول المالية لبعض الشركات والأفراد، بمن في ذلك المسئولون الإيرانيون، فإنه لا يمكن تصور وجود موقف "أوروبي موحد" إزاء هذه الإجراءات نظرا لتباين الإرادة السياسية والمصالح الاقتصادية الأوروبية -على حد تعبير أحد المسئولين الأوربيين- بالإضافة إلى عدم توافر الأدوات القانونية التي تؤهل أوروبا لاتخاذ هذه الإجراءات، بل قد تتعرض الحكومات المعنية للمسائلة القضائية، إذا اتجهت إليها الشركات والمؤسسات الخاصة الأوروبية المتضررة.

ويكفي الإشارة إلى التقديرات الأمريكية الخاصة بالائتمان الأوروبي لدعم الصادرات إلى إيران والذي بلغ ١٨ مليار دولار

خلال عام ٢٠٠٥ وبالانتقال إلى العام الماضى (٢٠٠٦)، سوف نجد أن حجم الانخفاض فى التسهيلات الائتمانية الأوروبية لإيران لن يرقى بأى حال من الأحوال إلى مستوى المطالب الأمريكية. فقد أعلنت ألمانيا، على سبيل المثال، خفض هذه التسهيلات إلى ٤٥٠ مليون دولار فى النصف الأول من عام ٢٠٠٦، مقابل ٥٦٤ مليون دولار فى الفترة نفسها من عام ٢٠٠٥.

يضاف إلى ماسبق حقيقة مؤداها أن نجاح الإجراءات المصرفية الأمريكية فى مواجهة كوريا الشمالية كان نتيجة مشاركة البنوك الصينية فيها، ومن ثم لايمكن الاعتداد بها فى مواجهة إيران إذا لم تشارك فيها روسيا أو الصين وما يعنيه ذلك بالنسبة لإمداداتها البترولية من إيران. بل إن الخطوة التى اتخذتها "واشنطن" فيما يتعلق بنشر صواريخ وقواعد رادار فى أوروبا ورد الفعل الروسى إزاءها، قد تجعل من مهمة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران أكثر صعوبة.

ويمثل التقرير الصادر عن البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج، والذى تمت الموافقة عليه بـ ٣٨٢ صوتا مقابل ٢٥٦ صوتا وتغيب ٧٤، مصدرا جديدا لتوتر العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة. وقد تضمن التقرير الصادر فى منتصف شهر فبراير ٢٠٠٧ إدانة استخدام الولايات المتحدة لأساليب غير قانونية فى حربها ضد الارهاب، وكذلك إدانة الأجهزة المعنية فى بعض الدول الأوروبية لقبولها هذه الممارسات وإغماض أعينها عنها. وقد حصر التقرير قيام ١٢٤٥ رحلة تابعة للمخابرات الأمريكية وتوقفها فى المطارات الأوروبية خلال الفترة من نهاية ٢٠٠١ وحتى نهاية ٢٠٠٥، بدون تسجيل لأوراق هذه الرحلات أو وجود رقابة عليها.

يضاف إلى ذلك الأحكام التى صدرت فى العديد من الدول الأوروبية، منها ألمانيا بالإضافة إلى ايطاليا وإسبانيا، باعتقال عدد من عملاء المخابرات المركزية الأمريكية بتهمة اختطاف مواطنين أوروبيين واعتقالهم فى سجون مختلفة، بما يتعارض وحقوق الانسان.

وقد كان رد الفعل الأمريكى عنيفا إزاء هذا التقرير بوصفه معاديا لأمريكا وغير عادل. كما أن استمرار التحقيقات الأوروبية حول نشاط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يمكن أن يضر بالتعاون فى مجال المخابرات عبر الأطلنطى.

فى اطار هذا الاستعراض للمناطق المختلفة التى هبت منها الرياح المعاكسة لجهود عبور فجوة الثقة "عبر الأطلنطية"، يكون الطرح الأخير: هل ستستطيع ألمانيا تحقيق برنامجها الطموح أم لا ؟

إن إنشاء منطقة حرة مع الولايات المتحدة يظل مؤجلا حتى قدوم إدارة أمريكية جديدة للسلطة، نظرا لاقتراب ولاية جورج بوش على الانتهاء وسيطرة الديمقراطيين على الكونجرس. وعلى المستوى الأوروبى، فإذا كانت دول الاتحاد قد أقرت فى اجتماع القمة الأخير سياسة أوروبية موحدة فى مجال خفض انبعاث الغازات الضارة بنسبة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال تزايد الاعتماد على الطاقة المتجددة، فإن الاتحاد نفسه فوجىء بقرار المجر بتوقيع اتفاق مع شركة جازبروم الروسية للمشاركة فى خط الأنابيب الذى يمتد من تركيا حتى المجر مرورا ببلغاريا ورومانيا، بما يعنى الخروج عن الاطار العام للسياسة الأوروبية، ممثلة فى تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية بل وعلى المشروع الأوروبى لمد خط أنابيب من دول وسط آسيا إلى تركيا.

يضاف إلى ما سبق الانتقادات من داخل حلف الأطلنطى، وكذلك من جانب الرئيس الفرنسى جاك شيراك للبرنامج الأمريكى الخاص بشبكة الصواريخ، وما تعنيه من تقسيم الدول الأعضاء فى الحلف إلى مجموعة (A) ومجموعة (B)، حيث توجد دول جنوب شرقى أوروبا بعيدا عن المظلة الأمريكية المقترحة، بينما هى الأقرب لمدى الصواريخ الإيرانية التى تستند إليها الولايات المتحدة فى اقامة هذه الشبكة، ناهيك عن عودة توترات الحرب الباردة، على حد تعبير الرئيس الفرنسى فى آخر قمة أوروبية له قبل الاعتزال!!.

ولهذا، قد تكون مقولة وزير الخارجية الألمانى "فرانك فالتر شتاينماير" إنه لا يمكن أن نحقق المعجزات فى فترة ستة أشهر - هى فترة رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبى- أقرب للواقع من طموحات المستشارة الألمانية "إنجيلا ميركل".

لقاء العدد



– تخصص "السياسة الدولية" جزءا كبيرا من هذا العدد لتغطية التطورات المهمة الجارية فى العالم العربى. وكجزء من هذه التغطية، رأت أسرة التحرير أن يكون "لقاء" هذا العدد مع السيد عمرو موسى، ليس فقط بصفته أمينا عاما لجامعة الدول العربية، وإنما أيضا بصفته دبلوماسيا وسياسيا عربيا محنكا، له خبرته الطويلة على الأصعدة المصرية، والعربية، والدولية.

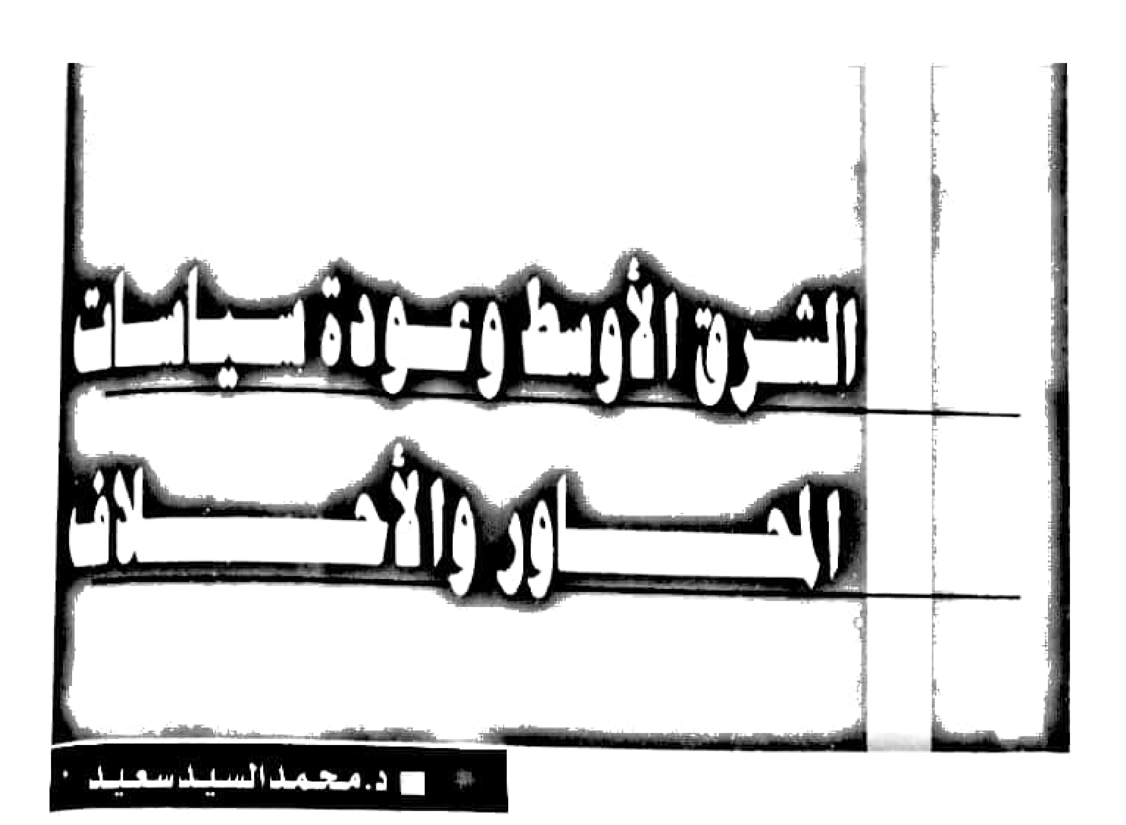
وقد انعكست رؤية الأمين العام فى العديد من التصريحات التى نبه فيها إلى أن العالم العربى يمر اليوم بمرحلة تماثل فى خطورتها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

كما نبه مبكرا إلى أن الغزو الأمريكى للعراق سوف يفتح "أبواب جهنم" على المنطقة.

وقد شرعت المجلة بالفعل فى إجراء الحوار مع السيد الأمين العام، غير أن الأحداث المتلاحقة حالت دون استكماله. لذلك، تعتذر أسرة تحرير "السياسة الدولية" عن عدم تقديم الحوار هذا العدد، على أن يتاح فور وصوله على موقع المجلة www.siyassa.org على شبكة الانترنت، وأن ينشر فى العدد القادم من المجلة فى أول يوليو ٢٠٠٧ بإذن الله.

ملف العدد

الاستقطاب الإقليمى وأزمة الدولة العربية



١

د. محمد السيد سعيد *

ما إن أعلن عن عقد اجتماع ٦ + ٢ بمدينة الكويت، حتى انتشرت نظرية "سياسات المحاور" فى السياسة العربية. ويشتمل الأمر على مفارقة تاريخانية، ذلك أن تعبير سياسة المحاور يستدعى ذاكرة "سياسات الأحلاف" التى انتشرت فى منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين. وتمثل نظرية سياسات المحاور نوعا من الإحياء للذكرى المؤلمة لأوضاع المنطقة فى ظل الحرب الباردة خلال لحظة فارقة فى بداية النصف الأول من القرن العشرين. كانت الأوضاع العربية بالفعل مؤلمة، ولكن أى شخص حسن النية سيعد هذه اللحظة سعادة كبيرة بالمقارنة بالمحنة المذهلة التى تعيشها المنطقة فى اللحظة الراهنة. ببساطة، لم تمر المنطقة فى تاريخها بمحنة أشد مما تعانيه حاليا الا أثناء الاجتياحات المغولية والتتارية والصليبية من القرن التاسع الى القرن الحادى عشر وهى بداية "العصور الوسطى العربية" الطويلة.

لا شىء اذن نفيده من مضاهاة الأوضاع العربية الراهنة بعقد الخمسينيات الذى يعد "العصر الذهبى" العربى بامتياز وبمعنى نسبى للغاية بالطبع. فالسياسة الدولية قامت على هيكلية مختلفة تماما. وبينما كانت الحرب الباردة على اشدها، فان العالم ككل شهد استقرارا خارقا لم تقطعه سوى ثورات فى بعض دول أوروبا الشرقية، وانقلابات عسكرية فى الدول العربية وبعض دول امريكا اللاتينية. ورغم الانقلابات -بل وربما لفترة بفضل الانقلابات العسكرية- فقد تعزز شعور العرب بالاستقلال السياسى فى عالم يعد بشىء من التوازن ويقبل بمبدأ حق تقرير المصير لأول مرة منذ قرنين. اما فى اللحظة الراهنة، فان التوازن مفقود ويعيش العالم تحت هيمنة الولايات المتحدة، بينما تعد حالة العالم العربى نموذجا حيا لفقدان الاستقرار، حتى إن الحديث عن سياسة المحاور بدأ عقب الحرب الهمجية التى شنتها إسرائيل على لبنان فى صيف ٢٠٠٦. ولا يمكن بحال مشابهة التحدى الايرانى للهيمنة الأمريكية بالتحدى الهائل الذى مثله الاتحاد السوفيتى السابق لها بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية عقد التسعينيات.

ومن ناحية أخرى، فان طبيعة العلاقة بين السياسات العربية والسياسات الدولية كانت مختلفة جذريا عما نعيشه اليوم. وقد طرح منظرون كثيرون فكرة مبسطة الى حد كبير تقول بامتداد الحرب الباردة على المستوى الدولى الى الساحة العربية من خلال حروب الوكالة. وتفترض هذه النظرية الجافة أن النظم العربية كانت فى ذلك الوقت تعمل لمصلحة أى من القوتين الكبيرتين. وعندما ننظر اليوم لهذه الفترة، فسيكون بوسعنا أن نرى بعض الأدلة على هذه النظرية. غير أنه تتوافر لدينا أدلة أقوى على حقيقة أن النظم العربية كانت هى التى بادرت باستثمار الحرب الباردة، باعتبارها فرصة نادرة وفريدة للحصول على الدعم من خلال التوازن الاستراتيجى الدولى والمناورة بين العملاقين. وبالمقارنة، فان الوضع العربى والاقليمى الراهن يشهد على شىء مختلف تماما، وهو محاولة الولايات المتحدة -بدءا من احتلال العراق عام ٢٠٠٣- لاستعادة النظام الاستعمارى أو السيطرة الاستعمارية المباشرة على المنطقة من خلال الحرب والتهديد بها. وأخيرا، فان الأوضاع الداخلية تشى باختلافات جوهرية. كانت هذه الأوضاع فى منتصف الخمسينيات تبدو

(*) نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

مبشرة. أما اليوم، فان هذه الأوضاع تبدو حبلى بعلامات ازمة شاملة تصيب العرب بيأس شبه كامل. ومنذ تاسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وحتى قرب نهاية السبعينيات، استمر النظام العربي في التعاطي بشيء من الفاعلية مع المشكلات التي واجهته، كما دشن العرب لأول مرة في تاريخهم "خطاب وسياسات التنمية" وحاولوا توظيف الدولة لتحقيق قوة دفع نحو النهضة الوطنية والقومية. أما اليوم، فيعاني النظام العربي من حالة تحلل مشهودة أدت الى يأس الشعوب والمجتمعات العربية منه، وانعكست الاية: حيث صار خطاب التنمية من تراث الماضي، وأخذت سياسات التبعية الاقتصادية والسياسية وفلسفة التقليد المباشرة لنماذج الاقتصاد في العالم الغربي تهيمن تماما على الادارة الاقتصادية والاجتماعية.

فاذا لم يكن من الممكن أن نضاهي بين الفترتين، فهل يعد القول بعودة سياسات المحاور زائفا كلية؟ وإن لم يكن تشكل مجموعة تضم كلا من مصر والأردن من ناحية ودول مجلس التعاون الخليجي الست من ناحية أخرى خلال شتاء ٢٠٠٧، ينطوي على "محور" سياسي جديد، فكيف نشخص هذه المجموعة العربية؟

تبدو فكرة تشكيل محور عربي محافظ معاد وموازن لايران وحلفائها الاقليميين هدفا مهما لادارة بوش، خاصة بعد نهاية الحرب الاسرائيلية الفاشلة ضد لبنان. ولكن بالمقابل، فاننا نستطيع بكل بساطة التشكيك في "عمق الالتزام" بهذا التصور الأمريكي من جانب الدول العربية المشاركة في اجتماع ٦+٢ مع وزيرة الخارجية الأمريكية في الكويت في شتاء ٢٠٠٧، بل والتشكيك في عمق الالتزام الأمريكي نفسه بهذه المجموعة.

أولا- دوافع "سياسات المحاور":

تستمد قوة الدفع نحو سياسات المحاور من ثلاثة مستويات من صنع السياسة الدولية والاقليمية.

إعادة صياغة العلاقة بين السياسات الإقليمية والدولية:

تستند سياسة المحاور على قاعدة عجز النظام الاقليمي عن توفير عوامل الاستقرار بقواه الذاتية. ويضطر المراقب لاستخدام هذا التعبير المحايد نظرا لأن هذه الدوافع تعمل على جانبي المعادلة: أي على الجانب الأمريكي من ناحية، وعلى الجانب العربي المشارك أو "الحليف" من ناحية أخرى.

ولا شك في أن أهم مشروع لاعادة صياغة العلاقة بين النظامين الاقليمي والدولي هو المشروع الأمريكي بالصياغة التي أتى بها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن.

ومن المثير أن جورج بوش الأب حاول بدوره أن ينشيء نظاما اقليميا مرتبطا بروابط تبعية اوثق واكثر سماحا بالنزعة التدخلية الامريكية. فطرح اولا مشروعا لبناء نظام عالمي "جديد" يقوم على فكرة التدخل "الانساني"، فضلا عن المسار الاعتيادي المنتظر لحركة العولمة وما يرتبط بها من منظمات اقتصادية دولية. والواقع أن ادارة جورج بوش الاب حققت أعلى مستويات النجاح الممكنة في دفع حركة العولمة التجارية. اما نجاحها في تاسيس نظام عالمي جديد من الناحية السياسية، فكان جزئيا ونسبيا للغاية، خاصة بعد فشل التدخل الامريكي والدولي الجماعي، أي من خلال الامم المتحدة في الصومال في الايام الاخيرة لادارة بوش الاب.

وبينما لم يكن للدول العربية الكبيرة وجهات نظر ثابتة فيما يتعلق بالتدخل الانساني -في حالة مثل الصومال- فانها كانت تشعر بقلق وحذر شديد حيال نية ادارة بوش الأب في تعميم هذا المبدأ. وبالمقابل، فان الموقف من العولمة التجارية تباين بين مختلف الدول العربية. فبينما تماشت بعض الدول العربية الكبيرة والفقيرة مع الموقف الامريكي من العولمة -وإن بكثير من القلق- فان دول الخليج خاصة بدت متحمسة الى حد بعيد لاعادة صياغة الاقتصاد السياسي العالمي انطلاقا من العولمة التجارية والمالية.

إن الأساس الموضوعي للتحالف السياسي بين دول الخليج العربية من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى لا يتمثل في المصالح النفطية المشتركة فحسب، بل وفي الاندماج الاقتصادي والمالي لهذه الدول في الاقتصاد المعولم وتحت اشراف الولايات المتحدة كقوة استراتيجية واقتصادية قائدة. وتسعى كافة هذه الدول لمزيد من الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الدول، خاصة في جانبه المالي، اذ تتحول الدولة العائلة ذاتها -فضلا عن قطاعات متنامية من الطبقات التجارية والمالية الحاكمة- الى أوليجاركيات مالية ذات مهارة كبيرة في ادارة تدوير الأموال والحصول من هذه الوظيفة على مكانة مهمة في النظام الدولي، لا يبرره وزنها السياسي وقدراتها العلمية والتكنولوجية ولا مستويات تطورها الاجتماعي والثقافي. ومع ذلك، فان العلاقات على مستوى الاقتصاد السياسي المعولم ليست خالية من تناقضات مهمة. فالعولمة المالية تواجه مشكلة دائمة مع الولايات المتحدة نظرا لعاداتها ولجوئها المستمر للعقوبات المالية والاقتصادية لتسوية نزاعات سياسية. وقد تبلور هذا التناقض بصورة واضحة بمناسبة تطبيق ادارة بوش الابن سياسات عقابية صارمة، سواء بمناسبة وضع نظام للحصار والتجفيف المالي "للارهاب" أو بمناسبة تطبيق هذا الحصار الصارم ضد حكومة حماس في الأرض المحتلة، الأمر الذي أوقع الدول العربية عموما في تناقض مستفحل مع الراي العام الوطني والقومي في بلادها. ولا شك في أن هذه الدول تعاني أيضا من اهتزاز الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة ولجوئها لاستغلال الفوائض المالية المتحققة لبلاد اخرى حليفة وتحقيق النمو الأمريكي على حسابها. ويتبلور الخطر الدائم لهذه الممارسة في الضعف المتواصل للدولار وتوافر فوائض دولارية كبيرة للغاية في السوق العالمية، بما يؤدي الى انكماش متواصل في قيمته ومن ثم في

قيمة الاحتياطات الدولية لدول الفائض ومنها دول الخليج.

ومع ذلك، فان غالبية دول الخليج ليست مستعدة فقط للمضى قدما فى الاندماج بالشروط الأمريكية فى النظام الاقتصادى المعولم، وانما هى تشعر أيضا بتقدير خاص لاضطلاع الولايات المتحدة بوظيفة حماية أمنها الاستراتيجي والداخلي. وهو ما ظهر واضحا فى أداء ادارة جورج بوش الأب وتم اطلاقه وتبريره باسم بناء نظام عالمي جديد.

وعلى المستوى الاقليمى العربى، حققت ادارة بوش الاب أعظم نجاحاتها على الاطلاق فى ميدان السياسة الخارجية عندما نجحت فى حشد "المجتمع الدولى" وراء مشروع تدمير العراق بعد غزوه للكويت عام ١٩٩٠، فأجبر العراق نفسه على التخلى عن جانب كبير من سيادته بالموافقة على القرار ٦٨٧ ثم بامتثاله لقرار الادارة الأمريكية بفرض منطقة حظر الطيران لحماية الكيان الكردى فى شمال العراق. وعلى الجانب الآخر، فان نجاح بوش الأب فى تكوين تحالف عربى مناهض للغزو العراقى للكويت - كجزء مهم من التحالف الدولى الذى قام بشن الحرب على العراق واجباره على سحب قواته من الكويت- ترجم لاحقا الى سلسلة من "اتفاقيات الحماية" مع أربع من الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجى وهو ما سمح للولايات المتحدة بوجود عسكرى دائم فى منطقة الخليج.

جاءت تلك الاتفاقيات تعبيرا عن طلب حقيقى للأمن من جانب دول الخليج الصغيرة التى كانت تتعاقد على هذه الخدمة من جانب الولايات المتحدة من خلال "تفاهمات" غير مكتوبة أو غير تعاهدية. فالخلل الأصيل فى توازن القوى وضخامة "الجائزة" المحتملة للسيطرة على دول الخليج الصغيرة وخفيفة السكان أنتجا ميلا تلقائيا للخوف وفقدان الأمن لدى الدولة العائلية الحاكمة التى استقلت اسميا عن الاستعمار البريطانى فى مقتبل الستينيات. وكان من الممكن تخفيف هذا الخوف فى ظل الحرب الباردة والقوة المعنوية النسبية التى تمتع بها النظام العربى منذ نشأته حتى نهاية عقد السبعينيات، ولكن تهافت هذا النظام -بعد تجميد عضوية مصر بسبب توقيعها اتفاقيات الصلح المنفرد مع اسرائيل، وبداية الضغط عليه من جانب الثورة الايرانية- أدى الى انعاش هذه المخاوف. وبالفعل سريعا ما تحققت أسوأ هذه المخاوف مع نشوب الحرب العراقية - الايرانية عام ١٩٨٠، خاصة بعد انتقال العراق من الهجوم فى الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ الى الدفاع خلال الفترة التالية ١٩٨٢-١٩٨٨.

وقد تمكنت دول الخليج جزئيا -بفضل الصمود العراقى، وجزئيا بسبب استمرار التوازن القطبى الدولى وسياسة "توريط" القوتين العظميين فى حماية أمن الخليج- من الإفلات من أسوأ النتائج المحتملة لصعود القوة الايرانية. ومن المثير ان الادارة الخليجية، لظروف عدم الأمان الناشئة عن الحرب العراقية - الايرانية، خاصة بعد بدء عمليات قصف الناقلات، بدأت برفع العلم السوفيتى على الناقلات والسفن الكويتية عام ١٩٨٦. وكان ذلك دليلا على استمرار الرغبة السوفيتية فى تأكيد [الوجود] العسكرى والسياسى فى المنطقة، وذلك بالرغم من نهاية [الحرب] الباردة الجديدة بفضل سياسات الوفاق الجديدة التى انتهجتها القيادة السوفيتية فى ذلك الوقت. ومع ذلك، فان درس الحرب العراقية - الايرانية كان واضحا فى أذهان الدولة العائلية [فى] الخليج: أى الحاجة لترتيبات أمنية صلبة لا تعتمد على [الب]نيات العربية أو الاقليمية بل تأتى من خارج الاقليم كلية. وكان من الممكن أن تصاغ عملية تدويل أمن الخليج وفقا لمعادلات القطبية الثنائية، وهو ما قامت به دول الخليج بالفعل خلال الفترة من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٠.

غير أن الوهن وعدم الاستقرار المتزايد الذى واجه الاتحاد السوفيتى السابق وسحب القوات السوفيتية من أفغانستان عام ١٩٨٩ وثورات أوروبا الشرقية، وما أدت اليه من تدمير حلف وارسو وانتقال ولاء الدول الأعضاء فيه بعيدا عن الاتحاد السوفيتى ونحو الغرب، كل ذلك أدى الى وضع نهاية حاسمة للقطبية الثنائية وانفراد الولايات المتحدة -والغرب عموما- بالنفوذ والسيطرة على النظام الدولى. وبدا من المنطقى -من منظور التعريف الصلب للأمن "الوطنى"- أن تعاد صياغة عملية تدويل أمن الخليج بعيدا عن نظام القطبية الثنائية وعبر معطيات نظام القطبية الانفرادية. وفى الحالتين، كان من الواضح تماما أن "الطلب على الأمن من خارج المنطقة" متوافر وفائض بما يعكس شدة المخاوف الخليجية من خلل توازن القوى وعدم الاستقرار الذى تشهد عليه الحرب العراقية - الايرانية ثم غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠. أما على جانب العرض، فقد كان بدوره قائما ومتوافرا بل وفائضا، ابتداء من طرح "مبدأ كارتر" عام ١٩٧٩ كاستجابة أمريكية للغزو السوفيتى لأفغانستان والحرب بالوكالة التى دبرتها الولايات المتحدة لتصفية هذا الغزو. ولم يكن هناك أدنى غموض فى أن الولايات المتحدة راغبة فى التدخل فى معادلات الأمن فى منطقة الشرق الأوسط بالاضافة إلى أفغانسان. فالتبرير الرئيسى لطرح مبدأ كارتر لم يكن يتعلق بأفغانستان ذاتها بقدر ما كان يتعلق بأمن الخليج.

وجاءت مبادرة العراق بغزو الكويت بمثابة التحدى الوحيد العلنى والصريح للقطبية الواحدية التى كانت قد ولدت للتو. ومن هذا المنظور، يمكن النظر الى التدخل الأمريكى الحاسم الذى قرره جورج بوش الأب عملا دفاعيا من الناحية الاستراتيجية، بمعنى أنه كان يدافع عن نظام الهيمنة الذى تعرض للتحدى مع ولادته. وقد يفسر هذا التحليل جزئيا الطابع والمدى الهمجى للعمليات العسكرية الامريكية ضد العراق عام ١٩٩١ ثم القسوة المفرطة فى الشروط السياسية لإنهاء الحرب. وقد اشتملت هذه الشروط على قرار بالغ التشدد ويكاد يكون غير مسبوق وهو القرار ٦٨٧ لمجلس الأمن، ونتج عن هذه الشروط أسوأ نظام للعقوبات طبق فى تاريخ العلاقات الدولية ضد العراق.

نتحدث مع ذلك عن طابع دفاعى للتدخل الذى قامت به ادارة جورج بوش -برغم هذه الوحشية- لأن الادارة الأمريكية فى ذلك

الوقت سحبت فى النهاية الجانب الأعظم من قواتها من منطقة الخليج. وكانت فى ذلك تعتمد على "الأثر الرادع" لقسوة التدخل بذاتها ونتائجه الكارثية بالنسبة للعراق: أى الطرف الذى تحدى الهيمنة الأمريكية المنفردة على الخليج فى عقد التسعينيات. وبالمقارنة، فان الغزو الذى قامت به ادارة جورج بوش الابن للعراق عام ٢٠٠٣ كان هجوميا بمعنى أنه لم يكن استجابة لاستفزاز أو تحد من جانب العراق أو أية قوة اقليمية أخرى، بل مثل عملا ابتدائيا قصد به بناء نظام اقليمى جديد أو اعادة اخضاع النظام (أو الفوضى) الاقليمى للاشراف المباشر من جانب النظام الدولى القائم على الهيمنة الانفرادية. وبتعبير اخر، عكس هذا الغزو مشروعا سياسيا كبيرا يعيد المنطقة الى نظام الاستعمار التقليدى، وامتدادا للأهداف والمحددات الأساسية للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج خصوصا. وتشتمل هذه الأهداف على أولويات محددة: حماية أمن اسرائيل وتفوقها على مجموع الدول العربية المحيطة، حماية امدادات النفط ثم الدفاع عن الدول "الحليفة" فى المنطقة. ولكن الصياغة التى أتت بها ادارة جورج بوش الابن جاءت بأكثر من هدف جديد. فأولا: لم يعد مجرد تفوق اسرائيل هو الهدف، بل صار الهدف هو دورا اسرائيليا مباشرا فى ادارة سياسات المنطقة وهو ما تم من خلال الغزو. ويرتبط بالهدف نفسه ضمان اعتراف الدول العربية الكبيرة على الأقل باسرائيل الكبرى -كما يعرفها اليمين الاسرائيلى- ربما مقابل "تنازلات" اسرائيلية بسيطة ممثلة فى الجلاء عن غزة وتشكيل كانتونات فلسطينية فى الضفة الغربية كهامش رخو على حدود اسرائيل الكبرى. ثانيا: صارت السيطرة الأمريكية المباشرة على سياسات المنطقة، خاصة الخليج، هدفا بذاته. وتم تبرير هذا الهدف بذريعة التطرف والارهاب الاسلامى وعجز النظام الاقليمى والنظم السياسية الكبرى فى المنطقة عن ضبطه وتصفيته. ثالثا: وضع الأمريكيون هدفا ثالثا هو "تغيير النظم العربية" بما فيها النظم الحليفة.

إن وضع النظام الإقليمى فى موقع التابع للارادة والادارة الأمريكية الانفرادية واجه مع ذلك عدة مشكلات وتحديات كبرى، بعضها منظور والآخر غير منظور تماما. أما الجانب المنظور والواضح بذاته، فهو -قبل كل شىء- فشل الاحتلال الأمريكى للعراق فى تثبيت دعائمه وقابليته للاستمرار بسبب المقاومة العسكرية من ناحية والفوضى السياسية فى الداخل العراقى من ناحية أخرى. ومن ناحية ثانية، فان مشروع الغزو ذاته كان يتضمن نتائج متناقضة. فبينما تضمن الغزو والاحتلال الأمريكى تأسيس حضور عسكرى مباشر فى العراق وفى الجانب العربى من الخليج، فانه تضمن أيضا "اهداء" العراق لايران بواسطة الدور القيادى للتنظيمات الشيعية العراقية التى تتبنى ايديولوجيا طائفية وخومينية. وبذلك، عزز الأمريكيون من قوة خصمهم السياسى الأكثر عنادا واقتدارا فى المنطقة كما ضربوا بقسوة وطيش عجيب التوازن النسبى للقوى فى منطقة الخليج بالذات. ووقع الأمر نفسه بالنسبة لغزو أفغانستان الذى خلص ايران من منافس عنيد هو حكم طالبان كما ضربوا توازن القوى فى منطقة جنوب اسيا بما ينعكس ايجابا على قوة ايران الاقليمية على الجانب الغربى، حيث تتفاعل ايران مع الهند وباكستان وافغانستان وبصورة غير مباشرة مع الصين ودول وسط اسيا.

ومن ناحية ثالثة، أدى الفشل الأمريكى فى ادارة الانتقال فى العراق الى تقوية التنظيمات الجهادية التى تعاديها وبصورة خاصة تنظيم القاعدة. وبذلك، ورط الأمريكيون أنفسهم فى حرب استنزاف طويلة ورفعوا من قيمة القاعدة والحركات الجهادية فى المنطقة وفى السياسة الدولية والاقليمية، وأدخلوا عنصرا مخربا للتوازنات والذهنيات السياسية.

وعلى المستوى غير المنظور، ظهرت نتائج متعددة لمحاولة تتبيع النظام الاقليمى والسيطرة المباشرة عليه من خلال الغزو الأمريكى للعراق. أولى هذه النتائج هى فضح القصور الكامن فى قدرات القوة الأمريكية على الأرض، اذ ظهر جليا أن القوة الأمريكية تستطيع تخريب وتدمير دول ولكنها لا تستطيع السيطرة عليها أو ادارتها بكفاءة. وظهر كذلك أن القوة العسكرية بالذات قاصرة بشدة، عندما يتعلق الأمر بادارة الحروب ضد تنظيمات وحركات سياسية ذات مرجعية ايمانية دينية وقادرة على شن حرب استنزاف طويلة المدى بامكانيات بسيطة للغاية: أى ظهر الفشل الأمريكى تاما وجليا فيما يتعلق بادارة الحروب غير متماثلة القوة، وفيما يتعلق بمجتمعات مختلفة ثقافيا ومن حيث تركيبها الاجتماعى والسياسى. ولا شك فى أن ما حاول اليمين الأمريكى أن يفعله قد انقلب عليه، أى بينما حاول اليمين الأمريكى أن يهمش القوى الكبرى الحليفة، فانه اضطر اضطرارا للاستعانة بها والتنازل -ولو نسبيا- أمامها. وبينما حاول أن يغير من العلاقة بين النظامين الدولى والاقليمى لصالح الأول، فان النظام (أو الفوضى) الاقليمى تمكن من اغراق الأمريكيين فى الوحل وتغيير تركيبة النظام الدولى، وبالتالى برزت حتمية الانتقال إلى نظام تعدد القوى أسرع مما كان متوقعا.

لا يرغب الأمريكيون فى الاعتراف بهذه الحقائق، وقد يسعون لمضاعفة عرض ونشر قوتهم السياسية والعسكرية لانقاذ مشروعهم فى المجال الاقليمى من الانهيار، ولكن دعوتهم لدور إقليمى أكبر فى العراق تعد نوعا من الاعتراف بالأمر الواقع. كما أن مؤتمر دول الجوار الذى دعوا له فى شهر مارس ٢٠٠٧ تجسد بصورة مثالية هذا الانقلاب فى موازين القوى بين النظامين الدولى والاقليمى.

ويهمنا فى هذا المجال أن نشير لأحد أهم جوانب هذا الانقلاب، وهو فشل المشروع الأمريكى فى تغيير النظم الحليفة. كانت الدعوة لتغيير هذه النظم قد أخذت تنمو مع الوقت، خاصة مع طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الموسع. وفى غضون عام ٢٠٠٥، كانت الدعاية الأمريكية ضد النظم العربية الحليفة -خاصة مصر والسعودية- قد وصلت الى مدى بعيد يهدد بقطيعة تامة. وقد لجأت النظم العربية الحليفة الى تكتيكين متباينين: مقاومة الدعوة الأمريكية للاصلاح السياسى ونشر الديمقراطية

بصورة علنية. وفى الوقت نفسه التماشى الظاهرى والاختيارى مع بعض المبادرات الأمريكية. ومن هذا المنطلق دخلت عدة دول عربية "منتدى المستقبل" الذى عقد ثلاثة مؤتمرات فى المغرب فى ديسمبر ٢٠٠٤ والبحرين ٢٠٠٥ والأردن ٢٠٠٦.

وفى إطار هذا السياق، يبدو الانتقال الى التحالف وبناء محور جديد فى السياسة الاقليمية أمرا مفاجئا ومبكرا الى حد بعيد، اذ بدا من غير المنطقى الانتقال بسرعة كبيرة من تهديد النظم العربية والضغط لاصلاحها من الداخل الى بناء تحالف مستقر معها بدون أدنى تغيير فى بنيتها. ومن المثير أن النظم العربية الحليفة تمكنت، ليس فقط من مقاومة الدعوة لاصلاحات كبيرة فى بنيتها، وانما أيضا من مقاومة حتى أبسط المطالب الأمريكية وأكثرها هامشية. وتعكس تفاعلات "منتدى المستقبل" هذه الحقيقة بجلاء تام.

يحتاج فشل اليمين الأمريكى فى إحداث أدنى تغيير فى بنية النظم العربية الحليفة الى تفسيرات اضافية. كما يحتاج فهم اثر هذا الفشل بالنسبة لتكوين محور مستقر تابع للأمريكيين ومعاد لايران فى المنطقة الى مزيد من التأمل.

إن جانبا من هذا التفسير يبدو واضحا، اذ ليس من المنطقى أن تقدم النظم العربية الحليفة على الانتحار ارضاء لليمين الأمريكى. وما دامت أكثر هذه النظم تستطيع البقاء، حتى فى وجه ضغوط أمريكية مكثفة لبضع سنوات، فيصير من المفهوم أن تنتظر على الأقل حتى يتم تغيير ادارة بوش فى الانتخابات المقبلة. ولكن أكثر العوامل أهمية وراء قدرة هذه النظم على مقاومة الضغوط الأمريكية للاصلاح الداخلى يتمثل فى التغيير الذى ألم بموازين القوى بين المركز المسيطر والنظم التابعة. ففشل الأمريكيين فى العراق ينطوى على حالة فوضوية فريدة ومدمرة كلية للمجتمع على المديين المباشر والوسيط. ومن المنطقى تماما أن ترفض النظم الحليفة الانجراف الى اتجاهات للتطور قد تدفعها الى المصير نفسه. كما أن الفشل الأمريكى فى العراق يعنى أيضا أن مشروع السيطرة المباشرة على السياسات الاقليمية والدول قد انهار فعليا، وهو ما يحتم على الأمريكيين العودة الى نظام العمل الاقليمى بالوكالة.

وتواجه الولايات المتحدة تحديا كبيرا فى اعادة هيكلة العلاقة مع الحلفاء الاقليميين. فمن ناحية، ترى الادارة -ويشاركها فى ذلك خصومها الديمقراطيون والليبراليون- أن النظم الاستبدادية العربية تنتج استجابات ثقافية وسياسية داخل مجتمعاتها تقود الى تبلور تيارات جهادية تتبنى "الارهاب" وتذهب به الى أبعد مدى، بما فى ذلك الهجوم على الداخل الأمريكى. ويعنى ذلك أن النتائج المنهجية لأسلوب الحكم فى الدول العربية الحليفة تنتج "تهديدا" للأمن الأمريكى ذاته. ويدفعها هذا التقدير للأمر الى محاولة استحداث اصلاحات ترى فيها النظم العربية تهديدا لأمنها، ان لم يكن وجودها. وينشأ عن هذه الضغوطات ميل قوى من جانب كل طرف لاجبار الطرف الآخر على تحمل أعباء ادارة شروط اللاأمن الناتج عن سوء أداء النظم التسلطية العربية وعن السياسات الأمريكية المتحيزة كلية لاسرائيل، وهى السياسة التى تسهم بشدة فى نمو الحركات والتيارات المتطرفة عموما والتيارات الجهادية خصوصا. ومن ناحية أخرى، فان العودة لنظام الوكلاء الاقليميين -خاصة فى مواجهة تهديدات متعددة تشمل "الارهاب" وتحدى "الدول المارقة" خاصة ايران وسوريا- صارت حتمية وهو ما يعنى ضرورة التوقف عن الضغط على هذه النظم وتركها تزاول نفس سياساتها واختياراتها التاريخية بدون قيد أو شرط. ويبدو أن المنازعة بين الجانبين قد أخذت طريقها الى حل مرض للنظم العربية الحليفة من الداخل، وان لم يكن مرضيا لها فيما يتعلق بالأداء والسياسات الأمريكية تجاه قضايا جوهرية للشعوب العربية.

ويمكن القول بوجه عام إن ثمة مجموعتين من الدوافع المتعاكسة فيما يتعلق بسياسات التحالف مع الولايات المتحدة فى المنطقة.

أشرنا بالفعل الى سوء الصياغة التى قدمتها الولايات المتحدة لهذا التحالف وترددها بين الضغط لتغيير النظم وحاجتها الموضوعية لهذه النظم فى المعترك الاقليمى أمام تحدى كل من "الدول المارقة" و"الارهاب". ولكن هناك جوانب أخرى تعيق بناء تحالف أو محور مستقر فى السياسة الاقليمية. فرغم أن أكثر النظم العربية الحليفة لها مصلحة أمنية أصيلة ومستقلة فى تحقيق توازن استراتيجى مع إيران - ولو من خلال التحالف عسكريا وسياسيا مع الولايات المتحدة - فإنها تشعر بأن هذا التحالف يجعلها تدفع الثمن الأكبر للتوترات الأمريكية مع ايران. كما أنها تشعر أيضا بأن الولايات المتحدة تريد اختطاف "أجندة التحالف" وفعالياته لصالح تسوية صراعها الخاص مع إيران. ومن ناحية ثالثة، فان أزمة الثقة المحتدمة بين الجانبين تعيق تطوير مشروع بناء محور مستقر فى مواجهة قلقة ومكلفة مع ايران والارهاب معا.

وفوق ذلك، فان السياسات الأمريكية فى المنطقة لا تتخذ ايران وحدها خصما مباشرا، بل وأيضا قوى اقليمية عربية جوهرية لاستقرار النظام الاقليمى من ناحية والاستقرار الداخلى لعدد من الدول العربية من ناحية أخرى، وبصورة خاصة سوريا وحزب الله وحركة حماس وتنظيم الجهاد الاسلامى. وتشعر النظم العربية الحليفة بأن الولايات المتحدة تريد من التحالف أن يعزز المصالح الاسرائيلية على حساب مصالحها هى.

إعادة التوازنات على المستوى الإقليمى :

ويقودنا هذا الاعتبار الأخير لتعقيدات المستوى الثانى من العلاقات العربية - الأمريكية. ويتعلق هذا المستوى بمحاولة استرداد التوازنات الاقليمية ذاتها بعد الخلل العظيم والممتد الذى وقع بها، خاصة بعد تدمير العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ بما سبب اصطفافات جديدة قد تمهد لموجة خطيرة ومختلفة نوعيا من

الصراعات الاقليمية. ويزدحم هذا المستوى بأعقد القضايا من حيث التشخيص والتحليل والتنبؤ معا بسبب الاصطفافات الأيديولوجية المعقدة فى المنطقة ككل وداخل عدد من الدول الرئيسية فى الاقليم العربى.

والواقع، أن هذا المستوى لفهم السياسات الاقليمية صار جوهريا بسبب صعوبة تأسيس أى نظام مستقر، منذ سقوط المشروع القومى الناصرى بهزيمة عام ١٩٦٧ وسقوط مشروع "الدفاع المشترك" بخروج مصر من معادلات الصراع العسكرى بين العرب واسرائيل، وأخيرا سقوط "الصمود والتصدى" المشترك بين القوى الراديكالية العربية بانفجار الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠.

غير أن فهم ديناميكية ادارة توازن القوى فى الاقليم الواسع، المعروف باسم الشرق الأوسط، يتطلب ادراك التباين الجذرى فى ادراكات التهديد والأمن لدى مختلف الدول العربية المؤثرة. فبينما يتمركز مفهوم التهديد والأمن لدى "دول القلب" - وكان مصطلحا اثيرا فى السياسة العربية أثناء المواجهة العربية - الإسرائيلية - على التهديد الاسرائيلى، فان بقية الدول العربية، خاصة العراق ودول مجلس التعاون الخليجى، كانت تشعر بالقلق وشىء من التهديد، أولا من دول عربية أخرى وثانيا من دول الجوار الاقليمى الكبير، خاصة ايران.

ومن ناحية أخرى، برز دائما - وفى كل مراحل تطور النظام العربى - خلاف جوهرى بين الادراك الأمريكى من ناحية ومجمل الدول العربية من ناحية أخرى. فالأولى لم تكن فقط "الكفيل الأكبر" لاسرائيل، بل برزت بصورة متزايدة باعتبارها "عراب" عملية ادماج اسرائيل فى النسيج الاقليمى عبر الدعوة والضغط للاعتراف بها وتطبيع العلاقات معها. وبدا للحظة أن الولايات المتحدة فى طريقها لتحقيق شىء من النجاح على هذا الطريق بعد عقد اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل عام ١٩٩٣، خاصة من خلال صيغة "المؤتمرات الاقتصادية" وبالذات مؤتمر الدار البيضاء. غير أن تشدد اليمين الاسرائيلى ورفض الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة فى عقد التسعينيات تطبيق التزاماتها - وفقا لهذا الاتفاق - ثم فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية وانفجار الانتفاضة الفلسطينية - كل ذلك أسقط هذا المشروع بدوره. ولكن هذه الحقيقة لم تنه الضغوط الأمريكية لإدماج إسرائيل فى المنطقة، بل حدث العكس تماما فى ظل ادارة جورج بوش الابن، إذ صارت اسرائيل هى الصانع الحقيقى للسياسات الأمريكية فى المنطقة، وهو ما يشهد عليه دورها فى الدفع والتخطيط لغزو العراق عام ٢٠٠٣ ثم دورها فى تسميم العلاقات الأمريكية مع النظم العربية الحليفة بذريعة الاصلاحات الديمقراطية. وسريعا ما صارت اسرائيل من الناحية الفعلية جزءا مهما من التوازنات الاقليمية عبر دورها فى تدبير انقلابات متتالية فى السياسة الأمريكية حيال عدد من الدول العربية والإقليمية المهمة، خاصة سوريا وايران.

ويلعب هذا الاعتبار تقليديا دورا مهما فى سياسات التوازن الاقليمى نظرا لارتباطه الشديد بشرعية الحكومات العربية الرئيسية وسلوكها أو مواقفها السياسية الاقليمية. فالاعتراف باسرائيل قبل إنجاز السلام العادل لصالح الشعب الفلسطينى ليس فقط من قبيل المحرمات الثقافية والدينية ومن ثم السياسية، بل يمثل أحد أبرز الدوافع لنشوء التحديات الأمنية التى تواجه نظم الحكم العربية، خاصة صعود التيار الاسلامى المتشدد. ومن هنا، ينشأ تناقض رئيسى بين النظم العربية الحليفة والولايات المتحدة، نظرا لرغبة كل طرف فى نقل عبء العامل الاسرائيلى على الطرف الآخر. فالولايات المتحدة تقول للعرب إنها لا تستطيع أن تفعل أى شىء فى اقامة السلام العادل والشامل والدائم الا بموافقة اسرائيل. وحيث إن اسرائيل لا توافق، فإنها تضغط على حلفائها العرب من أجل القيام بالمبادرات الرئيسية لحث اسرائيل على "تقديم تنازلات". أما الحلفاء العرب، فيطالبون الولايات المتحدة بتفهم العبء الأمنى والسياسى الكبير لاستمرار الصلف والتشدد الاسرائيلى فى مواجهة الحقوق الفلسطينية، وما يعنيه من جرح أو تصدع شرعياتهم السياسية. والواقع أن ادارة جورج بوش الابن بدأت انقلابا فى السياسات الأمريكية يسعى لإجبار الحكومات العربية الحليفة على فرض اسرائيل كفاعل رئيسى ومباشر واقناع هذه الحكومات بالتحالف مع اسرائيل لقاء تعميق التناقض والخصومة مع بعض الدول العربية الأخرى وايران.

ومن هنا، أخذت قضية ايران فى الصعود بشدة فى السياسات الاقليمية، ليس فقط بمناسبة اختلال التوازن لصالحها بعد الحرب الأمريكية على العراق عام ١٩٩١ واحتلاله فى ٢٠٠٣، بل وأيضا بمناسبة موضوع الملف النووى الايرانى. وبينما يمثل القلق من القوة الايرانية عاملا بالغ الأهمية فى الحسابات الأمنية والاستراتيجية لدول الخليج العربية - حتى قبل انفجار الثورة الخومينية عام ١٩٧٩ - فإن تصعيد الخصومة مع ايران بمناسبة الملف النووى يبدو مفتعلا الى حد كبير.

إن جوهر "نظرية المحاور" لا يتعلق فى الواقع بمجرد الاصطفاف وراء الولايات المتحدة فى الموقف من إيران. إن بروز محور الدول الحليفة يعنى شيئا أكبر وأهم بكثير من مجرد اجتماع قمة ٦+٢ فى الكويت عام ٢٠٠٦، أو اللقاء الرباعى بين وزيرة الخارجية الأمريكية فى ربيع ٢٠٠٧، فهو يتعلق بنبوءة تقول إن الدول العربية الحليفة تبدو مستعدة للتحالف موضوعيا مع اسرائيل ضد ايران والقوى العربية الحليفة للأخيرة.

برزت هذه النبوءة المشئومة لأول مرة أثناء الحرب الهمجية الاسرائيلية ضد لبنان وحزب الله، اذ قامت نظم عربية حليفة علنا بتحميل حزب الله مسئولية انفجار الحرب. وسريعا ما أبرز الاعلام الاسرائيلى اللقاءات التى تمت بين أمراء بارزين فى العائلة المالكة السعودية من ناحية، ورئيس الوزراء الإسرائيلى مع مسئولين اسرائيليين آخرين من ناحية أخرى بنهاية عام ٢٠٠٧. وبدا الأمر شكليا على الأقل وكأن هناك طرفا خفيا فى "محور ٦+٢" هو اسرائيل.

والواقع أن الفكرة ليست جديدة كليا، وتبدو احتمالات تبلورها من خلال أشكال مختلفة من التشاور السرى غير مستبعدة تماما. ومع ذلك، فإن هذه الاحتمالات تبدو بعيدة بسبب طبيعتها المغامرة. إذ مهما تكن قوة العوامل الموضوعية الدافعة لها فان قوة المعارضة لها وتكلفتها السياسية العالية تبدو أشد بصورة مؤكدة. ولهذا السبب، أبدت المملكة السعودية قدرا كبيرا من الحيوية الدبلوماسية فى الوساطة بين حركتى حماس وفتح، وهى الوساطة التى انتهت بعقد اتفاق مكة ثم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. وقد بدا ذلك ردا واضحا ومباشرا على الاتهامات الاعلامية بلقاء مسئولين سعوديين وإسرائيليين، كتمهيد لتحريك دبلوماسية التسوية وحلحلة الصعوبات التى تعيق تأسيس تحالف صريح أو مستتر مع اسرائيل فى مواجهة ايران.

غير أن هناك جانبا آخر للعبة التوازنات الاقليمية وهو ما يتعلق بمصير وأدوار كل من سوريا والعراق. فالواقع أن الاحتلال الأمريكى للعراق بدا لمختلف الدول العربية كتهديد خطير لأمنها الخاص بشكل مباشر وغير مباشر. فنجاح هذا الاحتلال يعنى فى الجوهر تمكين الولايات المتحدة من السيطرة المباشرة وتهديد أمن النظم الحليفة ذاتها، وهو ما لم تحاول إدارة بوش إخفاءه، بل صرحت به علنا فيما أطلق عليه "سياسة الفوضى الخلاقة". ولهذا السبب، بدا لعدد من الدول العربية أن من مصلحتها الجوهرية إفشال المشروع الأمريكى فى العراق بوسائل مختلفة. والواقع أن عدة دول عربية حليفة تقليديا للولايات المتحدة قامت بأدوار مباشرة وغير مباشرة فى دعم أو تسهيل تلقى عدة حركات مقاومة مسلحة لأشكال مختلفة من الدعم المادى والمعنوى.

ومع ذلك، فالقضية العراقية لا تبدو بأى حال بسيطة على هذا النحو، فكل الدول العربية المجاورة تشعر بقلق وتهديد أمنى متفاوت الشدة من الفوضى السياسية والأمنية فى العراق، وتحديدا من صعود قوى المقاومة المسلحة. فبعض هذه القوى - خاصة تنظيم القاعدة - خصم مباشر وتهديد خطير لأمن النظم العربية، خاصة فى الخليج، وبصورة أكثر تحديدا المملكة العربية السعودية. ومن هذا المنظور، فإن الفشل أو الانهيار التام للمشروع الأمريكى فى العراق يبدو بدوره وكأنه تهديد لأمن عدة دول عربية. وتستعمل ادارة بوش هذه الحقيقة لاقناع عدة دول عربية بالتعاون معها فى العراق. بل وثمة تهديد مستتر بسحب القوات الأمريكية من العراق أو - على الأقل - من منطقة الوسط العراقى، بما يؤدى الى اشتعال الحرب الأهلية واقترابها من الحسم، ربما لصالح قوى اسلامية وقومية متشددة ومعادية لاستقرار الدول العائلية فى الخليج العربى. وبقدر ما ترغب هذه الدول فى سقوط المشروع الاحتلالى الأمريكى فى العراق، فإنها تخشى من العواقب والنتائج الاستراتيجية المعقدة لهذا الانهيار.

ويبدو أن هذا العامل يشكل بذاته أحد الدوافع التى تقود بعض هذه الدول العربية لبحث الانضمام الى محور تابع للولايات المتحدة من أجل مواجهة إيران. فاضعاف النفوذ الإيرانى فى العراق يشكل هدفا مؤكدا لدول الخليج ومعها مصر والأردن. ولكن حسم الصراع فى العراق لصالح القوى المتشددة قد يعتبر أيضا تهديدا مهما لأمن هذه الدول. وفيما بين هذا وذلك، تبدو مواقف الدول العربية الحليفة أكثر تعقيدا وأكثر ترددا، بل وأكثر تناقضا مما يظنه أى مراقب من الخارج.

ولكن القضية أو العائق الأكثر أهمية فى المدى المباشر أمام تشكل محور عربى تابع لأمريكا فى المستوى الاقليمى يتمثل فى العاملين الفلسطينى والسورى.

تشكل سوريا تاريخيا قلب توازنات منطقة المشرق العربى، حيث يبدأ عدم الاستقرار من سوريا وينتهى من خلالها. وبدا الأمر بعد تحرير الكويت عام ١٩٩١، وخروج العراق مدمرا ونازفا ومحاصرا بصورة تامة من معادلات الأمن ومعادلات السياسة العربية، وكأن من الممكن تشكيل قيادة ثلاثية للنظام العربى تكون مرتبطة أو على الأقل غير متناقضة مع الولايات المتحدة. وتبلور هذا التحالف فى البداية فى صيغة "اعلان دمشق" عام ١٩٩١. وقد شكل التحالف الثلاثى بين مصر وسوريا والسعودية، خلال الفترة ١٩٩١- ٢٠٠٤، قاعدة مقبولة لاسترداد الانسجام المفقود والتوازن المهدر بين العرب وإسرائيل من ناحية والعرب وايران من ناحية أخرى. ولكن هنا أيضا، تدخلت السياسة الأمريكية لكسر هذا التحالف أو هذه القيادة الجماعية الجديدة من خلال سياسات العداء لسوريا، التى ربما وصلت لفترة الى حد استهداف "اسقاط النظام" السورى. ولم يكن التدخل الأمريكى الثقيل لاستبعاد سوريا هو المشكلة الوحيدة، إذ إن السياسات السورية ذاتها، خاصة الإصرار على نفوذ كبير فى لبنان، ووضع فيتو فعلى على التطور السياسى فيه، مثلت ضغطا كبيرا على نظرية القيادة الثلاثية. وتعاظم هذا الضغط بشدة مع اغتيال الرئيس رفيق الحريرى، والذى نسبته قوى كثيرة فى لبنان للسوريين، إذ بدت سياسة اليد الثقيلة السورية فى لبنان غير مقبولة من جانب الطرفين الآخرين فى التحالف، بل وبدت السياسات السورية لهذين الطرفين غير حكيمة بالنظر لما أحدثته من انقلاب فى الموقف الفرنسى، والأوروبى عموما، لصالح الولايات المتحدة. ومن جانب ثالث، فإن الأولوية التى تمنحها سوريا لتحالفها مع ايران بدا مضادا للمصالح الاستراتيجية لدول الخليج بالذات وعلى رأسها السعودية. ومع ذلك، فلم يكن من المحتمل أن يتم استبعاد سوريا من التحالف الثلاثى إلا بعد أن وصلت العلاقات بين أطرافه الى مستوى ملحوظ من التدهور. وبغض النظر عن التفاصيل الكثيرة، فان الأولويات السورية بدت حاسمة فى تفضيل التحالف مع ايران على استمرار التحالف مع كل من مصر والسعودية. كما أن هذا التحالف السورى - الإيرانى بدا وكأنه يخطو خطوات أبعد كثيرا من مجرد ادارة التوازنات مع الولايات المتحدة، ويتجه لنوع من المواجهة التى لم تقبلها مصر والمملكة السعودية. وهكذا، بدا مشروع استرداد التوازن مع إيران فى مهب الريح حتى ولو تضمن قدرة أكبر فى استرداد التوازن مع اسرائيل. وعندما قام حزب الله بعملية

الشهيرة فى الداخل الاسرائيلى، ظهر أن الهدف الإيرانى - السورى قد ذهب أبعد بكثير من مجرد استرداد التوازن مع اسرائيل والولايات المتحدة. فقد بدا الأمر وكأن هناك محاولة سورية - إيرانية لانتزاع زمام المبادرة الاقليمية ووراثة دور النظم العربية الحليفة للولايات المتحدة. وهكذا، تأزمت العلاقات بين سوريا من ناحية وكل من مصر والملكة السعودية من ناحية أخرى. وبدا بالمقابل أن اجتماع قمة ٦+٢ فى الكويت وكأنه موجه لاقصاء سوريا وحسم المنازعة حول القيادة الاقليمية لمصلحة بناء محور جديد تابع للولايات المتحدة ومعاد لايران والقوى الراديكالية العربية، بما فيها سوريا.

غير أن هذا الانطباع لا يبدو دقيقا تماما. فأولا، يجب النظر الى اجتماع قمة ٦+٢ باعتباره أقرب الى حوار بين الولايات المتحدة وحلفائها الاقليميين حول مجمل الأوضاع الإقليمية، منه الى تحالف يضع أسبقية لتهديد ولهدف امنى واستراتيجى محدد لقاء إهمال التهديدات والأهداف الاستراتيجية الأخرى. فمن الواضح أن ما تواجهه الدول العربية الحليفة والمعادية صراحة للسياسات الأمريكية فى المنطقة ليس قائمة تهديدات بسيطة، وانما مصفوفة تهديدات. ومن الواضح أيضا أن ثمة علاقات متعاكسة بين توجهات بناء الأمن فى هذه المصفوفة. فان انقلبت مصر والسعودية على سوريا بمناسبة تحالفها مع إيران، بما ينطوى عليه من تهديدات مضمرة لأمن الدول العربية فى الخليج، فإنها تخاطر بوقوع مزيد من الاختلال فى التوازن الاستراتيجى مع إسرائيل، فضلا عما يعنيه ذلك من تكلفة باهظة للمشروعية السياسية للنظم المعنية فى علاقاتها مع الرأى العام فى بلادها. وعلى العكس، فإن سلمت الدولتان بما تفعله سوريا، فإنها تخاطر أولا بصدام مع الولايات المتحدة وثانيا بإمكانية الوقوع تحت تأثير ما تراه باعتباره خطرا إيرانيا، فضلا عما يعنيه ذلك من فقدان لقياداتها ولدورها الاقليمى لصالح إيران وسوريا.

وفى جميع الأحوال، فان استرداد التوازن لا يبدو أمرا مرهونا بارادة النظم العربية الحليفة للولايات المتحدة بقدر ما يبدو مرهونا بهذه الأخيرة وسياساتها ومواقفها المكلفة سياسيا وأمنيا لهذه النظم ذاتها. ومن هنا، يتعين على هذه الدول أن تدير علاقة معقدة مع إيران وسوريا من ناحية، والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى. ولا يسمح لها ذلك بتشكيل محور مستقر مع إسرائيل، تكون مهمته الرئيسية مواجهة ايران وسوريا بما يعنيه من مصلحة مؤكدة لاسرائيل وعلى حساب هذه النظم ذاتها على المدى الطويل. تبدو المقاربة الأفضل نسبيا هى إدارة بندولية ومتغيرة لمصفوفة التهديدات والتوازنات دون أن تجور الواحدة على الأخرى بصورة دائمة او طويلة المدى.

وبهذا المعنى، تنقلب السياسات الاقليمية والدولية من البحث عن صيغة استرداد التوازن الاستراتيجى الى صيغة "إدارة الأزمات". وهو ما ينقلنا الى المستوى الثالث.

إدارة الأزمات الإقليمية المشتعلة :

صار التاريخ العربى الحديث، خاصة منذ بداية الثمانينيات، سلسلة من الأزمات المستمرة، تتولد معظمها فى بؤر صراع راكدة من الناحية السياسية ولا تجد حلولا حقيقية. وشغلت بؤرة الصراع العربى - الإسرائيلى، وبؤرة الصراع العراقى - الإيرانى، العرب، بل والعالم كله بصورة لا تكاد تنقطع. وتنتقل هذه الأزمات عبر محيط جغرافى واسع ثم تشتعل بين فاعلين جدد، ومن ثم فهى تنتج بؤرا أصغر فى اقطار عربية بعينها، خاصة لبنان وفلسطين والعراق ذاته، فضلا بالطبع عن بؤر الصراع التقليدية فى البحرين واليمن والسودان ... الخ. وفضلا عن ذلك، فإن هذه البؤر الصراعية تؤثر على بعضها بعضا بصورة قوية للغاية وتنفى الافتراضات التعسفية التى تحاول الفصل بينها او ازاحة الاهتمام ببؤرة ما لصالح التركيز على البؤر الأخرى.

غير أن اهم ملامح هذه اللوحة المعقدة من الأزمات هى أنها تفجر المجتمعات العربية من الداخل، حيث التشابك بين الأبعاد الدولية والاقليمية والمحلية. وبوجه عام، تشتعل الأزمات الداخلية تقليديا فى ارتباط حميم مع البعدين الدولى والاقليمى وبمناسبة الدفع نحو تحولات فى مسار الصراعات الدولية والاقليمية الكبيرة. وغالبا ما تستدعى هذه التحولات فى المسارات الصراعية الأبعاد المتعلقة بالهوية الداخلية، التى ترتبط بذات تعريف وبنية الدولة من الناحية الإثنية بالمعنى الواسع.

وتستند نظرية تشكل السياسات الإقليمية - فى محورين احدهما تابع، والاخر معاد للولايات المتحدة - على متغيرين بنائيين، أولهما: بروز القوة الايرانية فى السياسات الاقليمية والدولية، والآخر هو الحضور الأمريكى المباشر فى السياسات الاقليمية بعد احتلال العراق بالارتباط بدوافع اسرائيلية.

ويتمثل الدليل الرئيسى لنظرية المحاور فى الاعتقاد بشمولية التناقضات التى برزت على سطح السياسة الاقليمية والانسجام النسبى بين مواقف كل طرف من مختلف الصراعات ومن أبعاد السياسة الدولية. فايران دولة "ثورية" تطرح أيديولوجيا وخطابا سياسيا يعارض الانفراد الأمريكى بالنفوذ فى المجتمع الدولى، وتطلب اعادة توزيع الثروة والسلطة فى النظام الدولى، وتعارض وجود اسرائيل وتنزع عنه الشرعية وتساند كل صور النضال ضده، وتتحالف مع خصوم الولايات المتحدة وإسرائيل فى المستويين العالمى والإقليمى، وهى تعارض أيضا بقاء الأمر الواقع فى المستوى العربى. وبالمقابل، فان مجموعة ٦+٢ تتعايش مع القطبية الواحدية وتطرح خطابا اصلاحيا فى أحسن الأحوال حيال النظام الدولى، وتميل الى القبول بالواقع الاقتصادى السياسى الرأسمالى العالمى، وتقبل بالحل السلمى للصراع العربى - الاسرائيلى وتتعقب كل فرصة لتحريك أليات التسوية الدبلوماسية للقضية الفلسطينية. وهى فى الجوهر تدافع عن بقاء الأمر الواقع وبنية النظام العربى والأنظمة السياسية المحلية فى كل بلد عربى على حدة.

غير أنه فيما وراء هذا المستوى العام من السلوك السياسى،

فان منهجية بناء المواقف السياسية الإقليمية والدولية، ونحو بؤر الأزمات على المستوى المحلى، تتسم بقدر كبير من التعقيد بل والتخبط. وكثيرا ما تختلط المواقف والنتائج على نحو يصعب تماما معه القول بانسجام المواقف وطرق ادارة الأزمات. وعلى سبيل المثال، فإن الغزو الأمريكي للعراق أنتج موقفا أفاد بشدة القوة الايرانية بل ومنح العراق كله "هدية" لإيران، رغم كونها منذ الثورة الخومينية خصما عنيدا للولايات المتحدة. وتتحالف الولايات المتحدة فى سياق تلاعبها بالبعد الطائفى والقومى فى العراق مع أقرب حلفاء إيران وهى المنظمات الطائفية الشيعية. وفى هذا السياق، وجدت الدول العربية الأخرى نفسها تتخبط فى ادارة الأزمة الناشئة عن الاحتلال والفوضى العراقية. فسوريا طبقت سياسة معارضة الاحتلال الأمريكي للعراق بدعم القوى "السنية المتشددة" التى لا يربطها بها أى عامل أيديولوجي أو عرقى موحد، خاصة أن النظام السورى يستند على الخطاب القومى العربى وعلى حكم الأقلية العلوية. وتؤدى هذه السياسة الى اضعاف القوى الطائفية الشيعية التى ورثت حكم العراق بعد الاحتلال، رغم ما يربطها اسميا على الأقل بالأقلية العلوية فى سوريا. وتضطر الدول العربية المحافظة أيضا لتقديم دعم يصعب تقديره بالضبط للقوى السنية ذات الأيديولوجيا الاسلامية المتشددة بالرغم من كون هذه الأخيرة تمثل تهديدا لها على المدى الطويل. وبينما تمثل المنظمات الشيعية الطائفية الحليف الرئيسى لايران فى الداخل العراقى، فإن التقارير التى تؤكد تقديم إيران الدعم لبعض القوى الاسلامية السنية التى تقاتل الاحتلال الأمريكى ليست كاذبة تماما. وتزداد حدة المفارقات اذا ركزنا النظر على المشابهات والتناقضات بين البؤرة العراقية والبؤرة اللبنانية واللبنانية - الاسرائيلية. فبينما تدعم المنظمات الطائفية الشيعية الحليفة لايران الحضور العسكرى والسياسى الأمريكى فى العراق، فان حزب الله الشيعى والحليف أيضا لايران يعادى بشدة الولايات المتحدة والمشروع الأمريكى فى المنطقة عموما. وعلى الجانب الآخر، تدعم ايران حركة حماس سياسيا بالرغم من انتمائها العضوى للسنة الذين تراهم ايران اجمالا كقوة محافظة وربما كخصم واضح، بينما تنظر بقية الدول العربية لحركة حماس بقلق واضح، إن لم يكن بقدر من الخصومة. وفى المجال الأوسع للصراع العربى - الاسرائيلى، لم تتردد ايران كثيرا فى الحصول على أسلحة من اسرائيل بوساطة مسئولين أمريكيين - فيما عرف بفضيحة إيران - جيت التى تفجرت فى منتصف عقد الثمانينيات - بالرغم من عدائها الايديولوجى والسياسى لكل من الولايات المتحدة واسرائيل. وعلى الجانب الآخر، فإن تضخم البعد الدينى للصراع العربى - الاسرائيلى أدى الى ارتباك واضح للغاية فى مواقف مختلف قوى الاسلام السياسى فى المنطقة حيال البؤر الصراعية فيها. وعلى سبيل المثال، فان تنظيم القاعدة وقوى الاسلام السياسى المتشددة عموما تعادى بشدة ايران والولايات المتحدة وإسرائيل، بالرغم من الاحتمالات الكبيرة للافادة من المعارضة الايرانية للأخيرتين.

وتشتمل مناهج ادارة الأزمات فى البؤر الصراعية العربية والعربية - الاقليمية والدولية على ديناميات تنأى بها أحيانا بصورة كبيرة عن الانسجام المفترض فى نظرية المحاور بل تشتمل على "ديناميات" مثيرة وتستحق المزيد من الدراسة المتعمقة. ونحاول فيما يلى تلمس بعض هذه الديناميات. فثمة تحولات مهمة فى ترتيب الأولويات الصراعية. ونلاحظ أن الصراع العربى - الاسرائيلى صار ينال قدرا أقل كثيرا من الاهتمام بالمقارنة بالصراع الأمريكى - الايرانى أو الصراع فى العراق بل فى الداخل اللبنانى، وفى مسار العلاقات السورية - اللبنانية، وذلك رغم كونه الأصل المولد لهذه الأزمات. ومن ناحية أخرى، تختلف الدول العربية المحافظة والمرتبطة بالمشروع الامريكى من حيث تقديرها للأهمية النسبية لهذه الصراعات. فبينما ترى دول الخليج ايران كتهديد اساسى لأمنها، فإن مصر لا تتفق تماما مع هذا التقدير، وتسعى للمحافظة على أولوية الصراع العربى - الاسرائيلى. ومن ناحية ثانية، فان مضمون الموقف من مختلف البؤر الصراعية يتباين حتى بين دول مجلس التعاون الخليجى. فبينما تنتهج السعودية والبحرين والكويت - مثلا - موقفا يتسم عموما بالتشدد نحو إيران، فإن الامارات وقطر وعمان تتسم بالليونة الملحوظة فى علاقاتها بايران. وتختلط هذه المواقف المتباينة نحو ايران بهذه المواقف من الأزمات العراقية.

وتشتمل ديناميات ادارة الأزمات فى البؤر التقليدية للصراع على إشكالية لم تجد حلا فى اطار مجموعة ٦+٢ ولا فى الاطار العربى عموما، وهى اشكالية فصل مسارات الأزمات والربط بينها فى الوقت نفسه. وبينما عمل مفهوم الربط بالتالى بين أزمة احتلال العراق للكويت من ناحية، والصراع الفلسطينى - الاسرائيلى من ناحية أخرى خلال عام ١٩٩١، فإن مجموعة ٦+٢ عارضت تقليديا ارتهان القضية الفلسطينية بالصراع حول ايران والصراع على العراق. وأخيرا، فإن منهجية إدارة الأزمات العربية - الدولية والعربية - العربية شهدت تقليديا منافسات حول الأدوار السياسية. فسوريا تنظر للداخل اللبنانى باعتباره قضية مصير، بينما تسعى السعودية ومصر لتأكيد استقلالية لبنان والفصل بين مسار الصراع اللبنانى الداخلى وقضية الصراع العربى - الاسرائيلى، وهو ما يقود موضوعيا الى معارضة استمرار الارتهان اللبنانى بسوريا وبصراعها مع اسرائيل. وحتى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجى، لا يمكن الاستهانة بالصراع حول الادوار بين السعودية من ناحية وبعض الدول الأعضاء الأخرى - خاصة قطر - من ناحية أخرى. وأخيرا، فإن الادارة العربية للأزمات - خاصة من جانب مجموعة ٦+٢ - تعكس المراوحة نفسها فى العلاقات مع الولايات المتحدة. فأغلب هذه الدول تنظر نظرة مزدوجة للولايات المتحدة، خاصة فى ظل ادارة جورج بوش الابن، باعتبارها مناطا للحماية الخارجية ومصدرا لتهديد أمنها الداخلى فى وقت واحد.

وبوجه عام، يتعاظم التخبط فى سياسات ومواقف مجموعة ٦+٢ نظرا لإحلال منهج ادارة الأزمات ومنهج حل الصراعات

الكبرى على الصعيد الاقليمي بسبب ضعف التماسك والانسجام فيما بينها حيال القضايا نفسها، وعلى مستوى الرؤية الاستراتيجية الكلية مع الزمن.

وباستعراض الأدلة المتاحة، يمكننا استنتاج أن المشاهد والفصول الأساسية في الاستقطابات الاقليمية والدولية خلال الشهور الأخيرة ليست تعبيرا عن عملية متواصلة وأصيلة لبناء "محاور" أو "أحلاف" مستقرة بقدر ما هي تعبير عن تجاذبات ترتبط، وجودا وعدما، بمحاولات يائسة لادارة شبكة الأزمات الإقليمية أو - على الأقل - تسكين هذه الأزمات على مسارات مستقرة، وتوحي - ولو بأمل غامض - بـ "حلول" طويلة المدى. وبتعبير آخر، فإن المحاور التي يتنبأ البعض بتشكلها ليست سوى "فقاعات" استراتيجية وتوجهات تفتقر للصلابة والاستمرارية، وقد تتلاشى ربما قبل أن تبدأ بأي معنى مادي متماسك. وبوجه عام، لا يزال المستقبل الاستراتيجي للمنطقة مفتوحا على مختلف الاحتمالات، بما في ذلك التحلل التام.

خاتمة:

وفي هذا السياق، فان الاشكالية الرئيسية للسياسة العربية والاقليمية لا تبدو في تشكلها في أحلاف أو محاور بقدر ما تبدو في عجز القوى الاقليمية الرئيسية عن انتاج حلول اصيلة وطويلة المدى للصراعات الاقليمية بسبب افتقارها الى كل من الرؤية والقدرة اللازمة لصياغة نظام اقليمي قابل للاستمرار.

ويترتب على هذه الحقيقة أن السياسة الاقليمية سوف تستمر في انتاج "محاور" وأحلاف سياسية متغيرة ومتنقلة تبعا للقضية وللمرحلة ولعمليات التشكل المستمر والمتغير لتوجهات الفاعلين الرئيسيين والمتغيرات العاصفة التي تلم دوريا بتعريف هؤلاء الفاعلين لمصالحهم السياسية.

وفي الوقت الحالي، تتنافس صياغتان للاستراتيجيات العربية حيال قضايا الأمن الاقليمي.

ترى الأولى أن ثمة فرصة نادرة لبناء تحالف إقليمي راسخ بين الدول العربية الرئيسية وايران. يستطيع هذا التحالف نظريا أن يجيب على بعض أهم التحديات التي تواجه السياسة الاقليمية اليوم، فهو قادر من الناحية المبدئية على التشكل في "كتلة حضارية اسلامية" تواجه التطرف الديني الذي يعصف بالمنطقة وقد يدفعها الى "منطق صراع الحضارات". ولا شك ايضا في أن التحالف بين الدول العربية الرئيسية وايران يمكن أيضا أن يستعيد توازن القوى الاستراتيجي مع إسرائيل، وقد ينأى بالمنطقة عن النتائج المدمرة للهيمنة الأمريكية وللسياسات والمنافسات الدولية عموما. واذا تشكل هذا التحالف على أسس راسخة ومتوازنة، فقد يمكنه أن يستعيد الاستقلال النسبي للاقليم ويمنحه بعدا ثقافيا اصيلا ويتيح له فرصة المفاوضة الخلاقة حول الأمن وفرص التنمية والنهضة الاقتصادية والاجتماعية.

أما الثانية، فتعد استمرارا موضوعيا لبنية النظام العربي والشرق أوسطي التقليدي الذي هيمن عليه الاستعمار، ثم النظام الدولي بمنافساته وصراعاته المتغيرة وخضع تقليديا لنفوذ الدولة العظمى في المستوى الدولي وهي الولايات المتحدة في الوقت الحالي. وبينما يعتقد كثيرون أن مصالحهم تملي استمرار التحالف مع الولايات المتحدة، فإن البعض يتشكك في قيمة هذا التحالف على المديين المتوسط والبعيد مع نمو نظام دولي بديل يقوم على تعدد الأقطاب، ومع التهديد الذي تمثله الولايات المتحدة لأمن - حتى - بعض أقرب النظم العربية لها.

ووسط هذه المناظرات، ثمة مشروعات استراتيجية بديلة. فهناك أولا المشروع الاسلامي المتشدد، ويقوم على اشعال الصراع مع الولايات المتحدة وتدمير نفوذها في المنطقة واستمرار الصراع معها ومع حليفها الاسرائيلي بما يتفق مع رسالة الدعوة للإسلام، وتمكينه من قيادة العالم. وهناك أيضا المشروع القومي العربي الذي يدعو للاستقلال والوحدة العربية في مقابل ايران والقوى الاقليمية الأخرى، وفي مواجهة الاستعمار الأمريكي وإن بما يمليه المنطق الدفاعي وليس المنطق الهجومي الذي تأخذ به التنظيمات الاسلامية المتشددة. ورغم أن هذه المشروعات ليست متساوية وليست متساوقة من حيث الخطاب والنفوذ النسبي في السياسات العربية، فإنها تفسد بعضها بعضا وتقسم العالم العربي بينها على نحو يقود في النهاية الى مزيد من الاختلاط والتشوش والفشل.

وأخيرا، تبدو الأوضاع العربية أقرب كثيرا الى حالة السيولة المستدامة التي تكاد تشرف على الفوضى، منها الى أي من هذه المشروعات نظرا لافتقار العالم العربي للتماسك حول مشروع ثقافي أو سياسي جدير بالاحترام ولقيادة أو نموذج للقيادة السياسية المقتدرة على تطبيق أي مشروع منسجم.

اجتماع إسلام آباد .. مبادرة إسلامية أم تكتل سنى؟!

عقد فى الخامس والعشرين من فبراير ٢٠٠٦ اجتماع فى العاصمة الباكستانية إسلام آباد، شارك فيه وزراء خارجية سبع دول إسلامية هى باكستان، ومصر، وتركيا، والسعودية، وإندونيسيا، وماليزيا، والأردن، إضافة إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو. وقد استهدف الاجتماع استكشاف منطلقات وأفكار جديدة لإنهاء الاضطرابات فى الشرق الأوسط.

وقد عقد هذا الاجتماع بعد الجولة التى قام بها الرئيس الباكستانى برويز مشرف، خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير والأسبوع الأول من شهر فبراير ٢٠٠٦، إلى تسع دول عربية وإسلامية ضمت: مصر والسعودية والأردن والإمارات وسوريا وتركيا وإيران وماليزيا وإندونيسيا. وخلال هذه الجولة، حث مشرف زعماء تلك الدول على التعاون معا لاطلاق مبادرة جديدة فى الشرق الأوسط لوضع حد للنزاع فى الأراضى الفلسطينية ومعالجة الأوضاع الأمنية الخطيرة فى العراق، ومواجهة الاضطراب السياسى فى لبنان، والتوتر المتزايد بين الولايات المتحدة وإيران بسبب ملف الأخيرة النووى. وصرح مشرف بأنه قد حان الوقت لبلورة نهج تصالحى يؤدى إلى اطلاق مبادرة لإحلال السلام والتوافق فى المنطقة والعالم الإسلامى ككل ومواجهة التطرف والإرهاب، مشددا فى الوقت نفسه على أن الانشقاقات الحاصلة فى المنطقة بين مختلف الأطراف تهدد بامتداد العنف إلى كل دول المنطقة والعالم ما لم يتم وضع حد لها، قائلا "إن الوضع يقتضى وجود صوت تصغى إليه كل الأطراف بغية اطلاق المبادرة الجديدة المعنية باحلال التوافق فى المنطقة وكل العالم الإسلامى"، مضيفا "إن مهمتنا الحالية يجب أن تبدأ بأسلوب براجماتى وفاعل يتحلى بالمسئولية". وقد عرض الملك السعودى عبدالله بن عبدالعزيز عقد قمة إسلامية استثنائية فى مكة المكرمة للترويج لهذه المبادرة، وهو ما يعنى أن اجتماع إسلام آباد الوزارى كان جلسة استشارية، وهو ما أكدته صحيفة "أخبار" الباكستانية الناطقة بالأوردية عندما ذكرت أن الاجتماع كان استشاريا.

القضايا والمحددات:

خرج اجتماع إسلام آباد بدعوة مشتركة لوزراء الخارجية السبعة لحل الأزمة الخطيرة المتمثلة ببرنامج إيران النووى عبر الطرق الدبلوماسية وضرورة تخفيف التصعيد بدلا من تأزيم الوضع والمواجهة فى منطقة الخليج. وقد حرص الوزراء المجتمعون على تأكيد أن اجتماعهم لا يأتى فى اطار تشكيل جبهة "سنية" مناوئة للسياسات الإيرانية فى المنطقة، رغم تصريح وزير الخارجية الباكستانى خورشيد قصورى بأن الدول المشاركة فى الاجتماع "تفكر بطريقة واحدة". ورفض قصورى القول إن عدم دعوة إيران وسوريا والجانب الفلسطينى إلى اجتماع إسلام آباد قد يزيد من حال الانقسام، خصوصا مع مخاوف إيرانية من تمهيد اجتماع إسلام آباد لتشكيل تكتل إسلامى (سنى) موال للولايات المتحدة، ومناوئ للسياسة الإيرانية فى المنطقة وتنامى دور طهران فيها. وأكد وزير الخارجية الباكستانى أن دول اجتماع إسلام آباد لاتشكل محورا ولا تكتلا جديدا، لافتا إلى اتصاله بنظيريه الإيرانى منوشهر متقى، والسورى وليد المعلم، فى حين اتصل رئيس الوزراء الباكستانى شوكت عزيز بنظيره اللبنانى فؤاد السنيورة، بينما اتصل الرئيس الباكستانى برويز مشرف برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لإطلاعه على نتائج هذا الاجتماع.

وفى السياق نفسه، قال الناطق باسم رئاسة الجمهورية فى مصر، السفير سليمان عواد، إن اجتماع إسلام آباد لا يمثل حلفا سنيا ضد اتجاه آخر، مضيفا أن "ذلك غير وارد على الاطلاق، فمنظمة المؤتمر الإسلامى تعنى بدول يجمعها الإسلام، ولم تفرق فى ميثاقها التأسيسى وفى اجتماعاتها أو فى نشاطاتها خلال السنوات الماضية ما بين الإسلام السنى أو الشيعى. ولا أعتقد بأن هذا الحديث مفيد"، مؤكدا أنه "من قبيل المصادفة المحضة أن الدول الست المشاركة فى الاجتماع الوزارى فى باكستان دول سنية"، مشيرا إلى أن "الرئيس الباكستانى برويز مشرف حدد هذه الدول عندما طرح مبادرته وفكرته على الرئيس مبارك، وعلى الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال جولته فى المنطقة".

ونقلت صحيفة "النهار" اللبنانية، يوم اجتماع إسلام آباد، عن رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان قوله إن سلسلة الاجتماعات التى يعقدها الرئيس الباكستانى برويز مشرف مع زعماء الدول السنية الرئيسية "لا تهدف إلى تشكيل تحالف ضد إيران الشيعية".

الواقع، أنه لا أحد يدرى الأسس التى تم وفقها اختيار هذه الدول السبع. فبعد إندونيسيا وماليزيا عن التأثيرات المباشرة للوضع فى الشرق الأوسط يضع مشاركتهما فى الاجتماع موضع تساؤلات. وهذه الدول كلها سنية، ويتجاوز عدد سكانها ٥٠٠ مليون نسمة، وهى، باستثناء ماليزيا إلى حد ما، من أصدقاء الولايات المتحدة تقليديا. فى حين تم استبعاد إيران وسوريا من حضور الاجتماع، رغم زيارة مشرف لهما. ورغم انخراطهما المباشر وغير المباشر فى أزمات المنطقة، لكن ما يجمعهما عداء الولايات المتحدة لهما، الأمر الذى عزز الاعتقاد بأن اجتماع إسلام آباد مجرد كيد لإيران، ومشاركة فى التآمر عليها، كما وصف متحدث إيرانى الاجتماع، أو أن هدفه توفير الغطاء السياسى والأمنى للحملة الأمريكية على إيران وسوريا وتشديد الضغوط عليهما من جانب جبهات جديدة لإيران، مثل باكستان تحديدا، كما ذهبت بعض التحليلات. ورغم منطقية هذا الاعتقاد ومعقولية هذا التحليل، إلا أنهما غير مفيدين، لأن لهذه الدول العربية والإسلامية خلافاتهما المعلنة والمشروعة مع إيران فى كل القضايا المثارة، ولأن لهذه الدول مصالحها الحيوية التى ستتضرر كثيرا فى حال استمرار النزاع الإقليمى والدولى مع طهران بسبب مشروعها النووى، لاسيما إذا انفجر فى شكل صراع عسكرى. وهما أيضا غير مفيدين، لأن رفض المشاركة الإقليمية النشيطة فى جهود البحث عن حلول لمشكلات الشرق الأوسط الساخنة يفوت على جميع الأطراف -بما فى ذلك إيران نفسها- فرصة التأثير الإيجابى فى الجهود الدولية، بحيث تأتى الحلول النهائية معبرة عن المصالح المشتركة، والحساسيات الكامنة فى الإقليم ذاته، وليست حلولا إملائية مصنوعة فى الخارج، أو فى شكل صفقة إيرانية مع واشنطن، قد لا تأخذ فى حسبانها مصالح الآخرين فى المنطقة، فتضع بذورا لصراعات جديدة فى المستقبل(١). وقد أكد وزير خارجية باكستان هذا المعنى عقب الاجتماع، عندما أشار إلى أن اتصالات مكثفة ستتم بين الدول الإسلامية من أجل تقريب وجهات نظرها فى القضايا التى طرحت على الاجتماع، مشددا على أن الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى يجب أن يكون لها ثقل فيما يجرى على الساحة الدولية، وخصوصا أوضاع المنطقة ومستقبلها.

أمريكا .. "الحاضر" الغائب:

برغم أن الدول السبع المشاركة فى اجتماع إسلام أباد ترتبط بصداقة تقليدية مع الولايات المتحدة، لكنها عانت معاناة هائلة من السياسات الأمريكية فى السنوات الست الماضية. فقد سيطر على السياسات الخارجية للولايات المتحدة فى عهد إدارة بوش الحالية ملفان اثنان، هما مكافحة الإرهاب الإسلامى، ومكافحة الدول المارقة أو الفاشلة.

وكانت نتيجة ذلك فى العالمين العربى والإسلامى غزو كل من افغانستان والعراق ومحاصرة العرب والمسلمين الآخرين، إما باعتبار دولهم دولا مارقة، أو عاجزة عن التصدى للإرهاب المعشش فيها، بسبب عدم ديمقراطيتها وضرورات إرغامها على الاصلاح السياسى. وقد نجم عن استعمال

هذه الأولويات فى العالمين العربى والإسلامى بشكل عنيف انهيار الدولة العراقية والدخول فى خضم اضطراب أمنى هائل، يتخذ منذ عامين سمات طائفية، واندلاع النار الأصولية فى العالم الإسلامى والعالم الأوسع بطرائق أعنف ضد الولايات المتحدة والغرب بشكل عام، وضد الأمن فى الدول العربية والإسلامية، وتوقف أى مفاوضات حول التسوية فى فلسطين وفى النزاعات الأخرى، وظهور بؤر جديدة للتوتر والنزاع فى المنطقة، إما بسبب التدخل الأمريكى المباشر، أو بسبب استغلال إيران للمهادنة بينها وبين الولايات المتحدة، والانكماش العربى، نتيجة الحرب والحصار، لاصطناع مناطق نفوذ فى العالمين العربى والإسلامى(٢).

وهكذا، فقد جاءت قمة الدول الإسلامية السبع بإسلام آباد بعد عام ٢٠٠٦ الحافل بالأحداث والتطورات. فخلال العام الماضى، ظهر أمران بارزان، الأول تجلى الفشل الأمريكى فى العراق نتيجة المقاومة، ونتيجة الانفجار الأمنى الشامل، وانطلاق التغيير فى السياسة الخارجية الأمريكية لاستيعاب الفشل، وإعادة النظر فى الممارسات الأوحدية والحروب الاستباقية. وكان من ضمن ذلك التغيير، ذهاب المحافظين الجدد مجللين بالخيبة، واستعادة العلاقة التحالفية بالاتحاد الأوروبى، والتسليم بالشراكة لروسيا والصين، دونما عودة إلى آليات الحرب الباردة، وفك الحصار عن الأنظمة العربية والإسلامية. أما الأمر البارز الثانى، فكان اتجاه العرب والمسلمين الكبار لاستيعاب كوارث السنوات الخمس الماضية، والاتجاه لاجتراح سياسات تسد بؤر التوتر، وتعيد الأمور إلى نصابها على المستويين الإقليمى والدولى(٣).

رسالة إلى طهران :

من ناحية أخرى، فإن عقد اجتماع إسلام آباد للتباحث حول قضايا المنطقة، بدون دعوة دول مثل إيران وسوريا، يعنى أن المجتمعين، أو بعضهم على الأقل، يعتبر كلا من إيران وسوريا إحدى القضايا محل البحث أو أنهما "متورطتان" فى الأزمات موضوع بحث الاجتماع. وإذا كان هناك ثمة مشكلة مع سوريا، كما هو الحال فى لبنان، فإن هذه المشكلة عربية بحتة، ولذا، فمن المرجح أن استبعاد سوريا قصد به استبعاد مضاعف لإيران، التى يجمعها سوريا تحالف وثيق. الأكثر إثارة للاهتمام كان -بالتأكيد- الطابع السنى لاجتماع إسلام آباد، بمعنى التهديد بالورقة الطائفية. فما انتهى إليه الاجتماع لم يكن مدعاة للخلاف. فإلى جانب الخطاب المتوقع فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أعرب المجتمعون عن قلقهم من نذر الحرب التى تلوح فى أفق المنطقة على خلفية التهديدات الأمريكية للبرنامج النووى الإيرانى. ولكن ذلك لم يكن كل شىء بالتأكيد، فمثل هذا البيان لم يكن يستدعى اجتماعا حصريا تستبعد منه دول ذات شأن وذات علاقة وثيقة بكل الملفات الساخنة فى منطقة الشرق الأوسط.

وليس هناك ثمة شك فى أن دول اجتماع إسلام آباد جمعها أيضا، وربما أساسا، القلق المتزايد من السياسة الإيرانية فى العراق، ومن الوضع العراقى المتفاقم. وربما اتفقت الدول المجتمعة فى إسلام آباد على توجيه رسالة مشتركة لطهران، تحذرها من عواقب التأزم فى العراق، ومن دفع القوى الشيعية (أو بعضها على الأصح) نحو تقسيم البلاد إثنيا وطائفيا(٤).

ويبدو أن طهران، التى تستشعر منذ شهور المخاطر المحدقة بها، أدركت دلالات اجتماع إسلام آباد. فبدلا من رد الفعل التقليدى الرافض لاجتماع دول إسلامية قصد استبعاد إيران، تعامل الإيرانيون مع الاجتماع بعقلانية وحذر، وهو ما جاء بالرئيس الإيرانى إلى العاصمة السعودية. وبالرغم من كل ما يقال عن تدهور العلاقات السعودية - الإيرانية، والتحالفات المتضاربة للدولتين، فإن اللقاءات بين مسئولى البلدين لم تتوقف، بل إنها تزايدت بشكل ملحوظ فى الآونة الأخيرة. فكلتا الدولتين تدرك حجم وتأثير الدولة الأخرى. وقد برز الملف اللبنانى باعتباره أحد الملفات المهمة فى لقاءاتهما. ولكن زيارة الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد إلى الرياض فى ١٣ مارس الماضى لم تقتصر هذه المرة على الملف اللبنانى، بل تجاوزته -بالتأكيد- لتشمل العراق وفلسطين (لاسيما بعد اتفاق مكة) والمخاطر التى تحملها السياسة النووية الإيرانية واحتمالات الحرب الأمريكية على إيران.

وربما تشير تصريحات الرئيس الإيرانى المفعمة بالتفاؤل إلى تقدم فى علاقات البلدين، ليس بالضرورة فيما يتعلق بكل الملفات محل البحث. ولكن الواضح أن تصاعد التوتر الطائفى فى علاقات البلدين، على خلفية الوضع فى العراق، قد احتل مساحة ملموسة فى مباحثات الرئيس نجاد والملك عبدالله فى الرياض(٥).

والمتوقع أن ينعكس التفاهم السعودى - الإيرانى، حتى وإن كان جزئيا ومحدودا، على الساحتين العراقية واللبنانية. ومهما تكن اللغة الإيرانية فيما يتعلق بالمشروع النووى، فإن طهرن لا تحتاج إلى كبير ذكاء لتدرك أن عزلها عن محيطيها العربى والإسلامى سيكون مقدمة ضرورية للحرب الإيرانية.

والواقع أن اجتماع إسلام آباد يأتى فى سياق سلسلة من التحركات الإقليمية فى العالمين العربى والإسلامى، جعلت الأساس الأول لعملها هو رفض أى حل عسكرى لأزمة البرنامج النووى الإيرانى، وأسفرت عن مجموعة من المسارات تفضى كلها إلى إيجاد حلول سلمية لأزمات العراق ولبنان وفلسطين. وقد يكون من السابق لأوانه التكهن بنسب أو احتمالات النجاح، والمدى الزمنى المتوقع للوصول إلى هذه الحلول. ولكن هناك مؤشرات توحى بالتفاؤل، منها ما ورد على لسان بعض الزعماء اللبنانيين من أن الاتفاق تم بالفعل بين الرياض وطهران على حل للأزمة الحالية فى لبنان، وما تحدثت عنه بعض التقارير من جهد مصرى لإعادة الاتصالات رفيعة المستوى بين سوريا والسعودية، فضلا عن اتفاق مكة، والتنسيق المصرى - السعودى لقيادة جهد عربى مركز لرفع الحصار الدولى عن السلطة الوطنية الفلسطينية ابتداء من أوروبا، والتجاوب الشامل مع مشروع المؤتمر الإقليمى - الدولى حول العراق، وأخيرا اجتماع القمة العربية فى الرياض أواخر الشهر الماضى(٦).

أحمد دياب

المصادر :

١- عبدالعظيم حماد، الأهرام، ٥ مارس ٢٠٠٧

٢- د. رضوان السيد، الحياة، ٧ مارس ٢٠٠٧

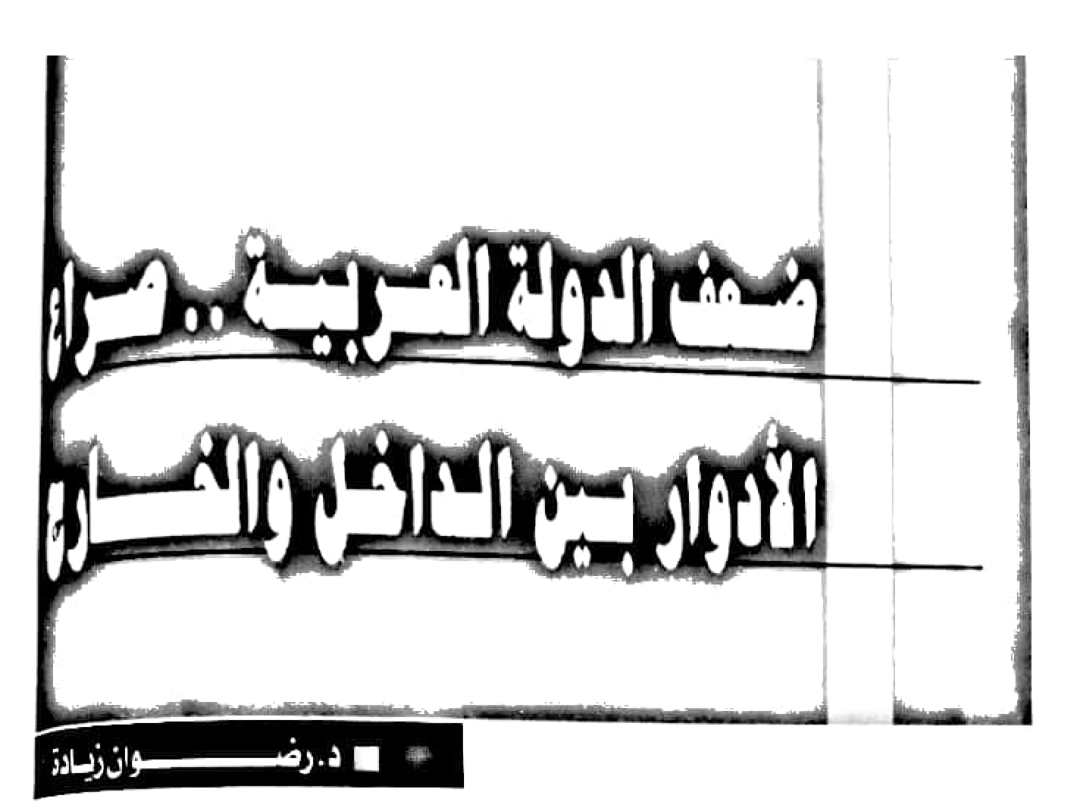
٣- المصدر نفسه

٤- د. بشير موسى نافع، القدس، ١٥ مارس ٢٠٠٧

٥- المصدر نفسه

٦- عبدالعظيم حماد، مصدر سابق





د. رضوان زيادة

تعيش المجتمعات العربية فترة من الانقسام العميق بين مكوناتها العرقية والدينية والطائفية، هذه المكونات التى تعايشت فيما بينها خلال تاريخها الطويل. لكن، تبدو المجتمعات العربية وكأنها بدأت اليوم تئن بمكوناتها تلك، وتبحث عن نوازع للتفكك والانقسام. والحال، إن هذا لا يعود إلى طبيعة هذه المكونات أو بنيتها، بقدر ما يعود إلى انهيار الرباط الذى ألف بين هذه المكونات وجمعها.

وهذا الرباط ليس إلا إطار الدولة العربية الحديثة التى تشهد أحد فصول تفسخها وانحلالها وعدم قدرتها على الصمود أمام الضغوطات الخارجية أو الانقسامات الداخلية التى لم تحسن معالجتها أو إدارتها فانفجرت فى وجهها دفعة واحدة ووضعتها أمام خيارات كلها تعلن نهايتها، وليس بالطبع أكثرها احتمالا ورواجا الآن خيار الحرب الأهلية.

وذلك يستدعى إعادة النظر فى الأسس البنيوية المبنى عليها الاجتماع السياسى العربى الراهن، لأن أزماته المتكررة فيما يتعلق بتكرار الصراعات والحروب الأهلية فى غير بلد عربى، وتأجج المسألة الطائفية، وتحول النظام السياسى إلى أشبه بالسلطة المحتكرة لكل المجالات الحيوية فى المجتمع، وتزايد الفجوة بين الدولة والمجتمع، حتى انتهت السلطة إلى عدو للمجتمع، تتورط فى عمليات المذابح والقتل العشوائى ضد مواطنيها - كل ذلك جعل النظام السياسى العربى يبدو وكأنه غير عابئ بمفهوم الشرعية الذى ينبنى عليه وجوده، إذ إن شرعيته غالبا ما يتحصلها من خلال العنف والأمن، وهكذا أصبحنا فى سؤال متكرر عن المخرج العربى من الأزمة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

ظاهرة "الاستثناء" العربى ديمقراطيا:

تعرض المشهد الدولى فى الربع الأخير من القرن العشرين إلى تحول بفعل موجة تغييرات أصابت الأنظمة السياسية شكلت ما سماه صامويل هنتنجتون "الموجة الديمقراطية الثالثة". ابتدأت هذه الموجة بالبرتغال واليونان عام ١٩٧٤ واتجهت صوب إسبانيا وأمريكا اللاتينية، ثم اكتسحت الدول الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا، ثم أثرت بشكل عميق فى شرق وجنوب أسيا مغيرة خريطة الجغرافيا السياسية للعالم.

بيد أن الدول العربية بقيت منيعة أو حصينة أمام موجة التحول الديمقراطى تلك، إذ تراوحت الدول فيها بين أشكال مختلفة من الدولة التسلطية، وصلت فى بعضها إلى نمط من الدولة الشمولية التوتاليتارية الكلانية. لقد بقيت هذه المنطقة آخر القلاع المانعة أمام الديمقراطية، كما وصفتها مجلة نيوزويك.

لقد اقترنت التغيرات السياسية التى شهدتها بعض هذه الدول العربية بحدوث نوع من التحولات السياسية والاجتماعية من داخل النظام السياسى ذاته. وهو ما دعا البعض إلى وصفها بأنها كانت مجرد إعادة هيكلة النظام السياسى بتبنيه لنموذج من الانفتاح الجزئى أو المحدود والمضبوط فى الوقت نفسه، أى ما يسمى الانفتاح من دون الدمقرطة

(Liberalization without Democraization)

(*) مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

وهو ما يعنى الانتقال من النموذج الكلى الشمولى القائم على هيمنة الدولة على كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى نموذج يظهر نوعا من التنازل عن طريق السيطرة التقليدية على قطاعات الحياة فى أفرعها المختلفة، لكن دون التخلى عنها تماما من حيث المبدأ.

وعلى ذلك، يمكن القول إن الأنظمة السياسية فى الدول العربية - وفى محاولة للتكيف مع الموجة الثالثة للديمقراطية - حاولت التكيف ولكن وفق نمطها الخاص. فعقد التسعينيات فى هذه المنطقة، رغم أنه عقد التغييرات الجوهرية فى بلدان الموجة الثالثة خاصة دول أوروبا الشرقية وبعض دول شمال المتوسط، لكنه لم يشهد التغييرات ذاتها فى دول جنوب المتوسط.

هذا العقد هو ما أدعوه بالعقد الضائع فى المنطقة العربية، حيث ترسخت هياكل الأنظمة السياسية عبر مجموعة من الإجراءات القانونية وشبه القانونية، كما فى تخليد العمل بقانون الطوارئ وتفريغ المؤسسات الدستورية والقضائية والإعلامية من أدوارها الرقابية والحمائية للمجتمع، مما أدى فى النهاية إلى تفسخ قيم الشأن العام داخل المجتمع، وأهمها الحرص على المصلحة العامة والاهتمام بالقضايا الوطنية ومركزية قيمة العمل كإنتاجية عليا، وهو بدوره ما أدى إلى انحدار المجتمع بكليته نحو القيم الفردية الخلاصية التى تحميه داخل قوقعته الخاصة، لأن ثمن غير ذلك سيكون مكلفا بل وباهظا.

وقد ارتبط ذلك بنمط من التحولات الدولية التى ساعدت وشجعت عليه. فحرب الخليج الثانية - التى كان من أهدافها إخراج القوات العراقية من الكويت - ترافقت مع تفكك متلاحق لدول المنظومة الاشتراكية السابقة فى الضفة الأوروبية. لكنها فى ضفة جنوب المتوسط، عنت شكلا جديدا من الهيمنة الدولية على القرار الوطنى المستقل عبر ما يسمى النظام العالمى الجديد، وهذا يعنى - عبر ترجمته الرسمية - تجديد القبضة على المجتمعات ومنعها من التأثر بارتداد الموجة الديمقراطية. وعلى ذلك، وجدنا فيما بعد تركيزا دوليا ورسميا على عملية السلام العربية - الإسرائيلية وتجاهلا تاما لمصالح هذه المجتمعات فى الديمقراطية وحقوق الإنسان. كان المجتمع الدولى فى حينها معنيا فقط بإنجاح السلام كسبيل لحل مشاكل المنطقة، وربما يساعد فيما بعد فى الانفتاح السياسى عبر سحب الذريعة القائمة على أن لا إصلاح سياسيا ما دامت دول المشرق فى حالة حرب مع إسرائيل، تستدعى العمل بقوانين الطوارئ وغيرها من القوانين الاستثنائية. وعلى ذلك، كانت صيحات النشطاء الديمقراطيين فى تلك الفترة تعصف بها الرياح بعيدا جدا أو ترددها فقط جدران السجون.

وصلت المجتمعات العربية فى تلك الفترة إلى حالة من الإحباط المعمم وفقدان الأمل بالتغيير، ودخلنا فى حلقة مفرغة، فلا الأنظمة السياسية ترغب بالتغيير، إن لم تكن تخاف منه، ولا المجتمعات قادرة على التغيير بحكم عقود طويلة من العطالة واللافاعلية وانعدام المبادرات الجدية للتغيير.

ومضى عقد التسعينيات الذى شهد التحولات الأعمق فى العالم سياسيا، عبر الانفتاح على أفكار المجتمع المدنى والدور الخلاق للمنظمات غير الحكومية فى زرع أو حقن المجتمعات بالأفكار الخلاقة التى تسهم باستمرار فى إضفاء الحيوية والمبادرة على المجتمع. واقتصاديا، كانت العولمة تفتح فرصا لا حدود لها للمجتمعات فى انتقال الأفكار والأموال. بيد أن المجتمعات العربية كانت تعيش حالة من الصمت بانتظار الحل البيولوجى كما سماه أحد المفكرين العرب، وهو انتظار وفاة الزعماء العرب بحكم أن معظمهم قد شارف على العقد السادس أو السابع من عمره، وانه لابد بموتهم أن يتغير الشىء الكثير. وعلى الرغم من تحقق نبوءة هذا المفكر فى وفاة عدد لا بأس به خلال نهاية عقد التسعينيات، إلا أن أيا من البلدان التى مرت بهذه التجربة لم يشهد تغيرات جوهرية، اللهم إلا المغرب الذى كان قد شهد انفتاحا جديا خلال مرحلة التناوب، والبحرين التى أعادت بعض الإصلاحات القديمة التى ترافقت مع تحول الإمارة إلى مملكة لكنها عادت ونكصت عنها. أما سوريا والأردن وغيرهما، فلم يكن نصيبها من التغيير بأفضل من نصيب تلك التى ما زالت تنتظر الحل البيولوجى.

تحطيم نظرية "الحلقة المفرغة":

مع أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، بدا أن هناك أجندة دولية جديدة ومختلفة تماما. ورغم أن بعض الدول حاولت التكيف معها فى البداية عبر وضع أولوية الأمن ومكافحة الإرهاب على الإصلاح السياسى، إلا أن وضع الديمقراطية وحقوق الإنسان على الأجندة الدولية - بشكل صريح وواضح - أحرج هذه الدول، وقد تجلى ذلك بشكل واضح فى انتقاد الولايات المتحدة ذاتها لبعض حلفائها المقربين لعدم قيامهم بالإصلاحات الضرورية.

كل ذلك دفع التفاؤل داخل المجتمعات العربية إلى حدوده القصوى، بل إن البعض وجد فى التدخل الأمريكى فى العراق بادرة على كسر "الحلقة المفرغة" التى تحدثنا عنها من انعدام قدرة التغيير من الداخل عبر شكل من أشكال التدخل العسكرى الخارجى.

لكن، ماذا كانت النتيجة؟ لقد هزمت فكرة التدخل الخارجى لإحلال الديمقراطية هزيمة منكرة، فقد أصبحت الفكرة الديمقراطية بعدها فكرة نابذة ومبعدة، بدل أن تكون جاذبة ومحرضة على التغيير، ولذلك أصبحت النتيجة أكثر مأساوية من السابق. فالفشل الأمريكى الذريع فى العراق كان وجهه "الناصع" فى تأهب البلد فى الدخول فى حرب أهلية دموية، وضع المعادلة السابقة فى شكل جديد، إذ إن التغيير لم يعد ممكنا من الداخل، وستكون النتيجة مأساوية إن أتى التغيير من الخارج. وصلنا إذن إلى حالة من "العدم المطلق" التى تحدث عنها الفيلسوف الألمانى هيدجر، وانتقلنا من الإحباط المعمم إلى انعدام الأمل.

وهذا ما يستوجب التأمل بشكل دقيق فى مآلات المنطقة

العربية، ليس على مستوى أنظمتها السياسية فحسب، وإنما على مستوى تكوين بناها الاجتماعية العميقة التى باتت ترسم مستقبلها الأبعد. وغالبا ما ترتبط هذه البنى بنمط القيم التى تحكم هذه التحولات وتدفعها قدما، وتظهرها على صعيد الفعل السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

ضمن هذا المدخل السياسى ذى الخلفيات الاجتماعية، تتم قراءة أزمة الدولة العربية الحديثة على أنها أزمة سياسية - اجتماعية تبدأ جذورها مع بداية تكون الدولة العربية ونشأتها فى مطلع القرن العشرين، وإن كان البعض يرى ضرورة العودة بذلك إلى فترة التنظيمات العثمانية التى شهدت بداية دخول الإصلاحات السياسية إلى المنطقة العربية.

أزمة الحداثة العربية :

وترتبط جذور هذه الأزمة مع بداية حركة التحديث التى انطلقت بقوة فى عهد السلطان عبد المجيد الأول، وسيكون إعلان الدستور عام ١٨٧٦ فى عهد السلطان عبدالحميد الثانى التتويج الأخير لهذه الإجراءات الإصلاحية، ثم بدأت محاكاة نموذج التحديث فى تونس وسوريا والعراق وبلغت أوجها فى مصر فى عهد محمد على باشا، الذى نجح فى جعل مصر دولة حديثة بالمعنى التقنى للكلمة، وأكثر تقدما من العديد من الدول الغربية فى تلك الحقبة. غير أن التحالف الغربى أدى إلى إجهاض المشروع التحديثى المصرى وتصفيته، والذى عنى فى النهاية إخفاق المشروع التحديثى العربى برمته، حيث بدأت الدولة العربية الحديثة تقوم بناها على أساس فكرة التنظيم والمركزية والسيطرة المطلقة والشاملة على علاقات المجتمع، مما استدعاها أيضا إلى تطوير وتحديث وسائل الحكم التقنية ونظمه الإجرائية. وترسخت فكرة التقدم فى الاجتماع السياسى العربى بوصفها الغاية الأولى التى يسعى لتحقيقها الجميع، بما يعنيه التقدم فى المفهوم الغربى من ضرورة اكتساب قدرات العصر وتقنياته ووتائر نموه ومظاهره، أى مماشاته والخروج من حالة الجمود التى يعيشها المجتمع العربى، والتى كرستها المواريث التقليدية وعصور الانحطاط المديدة التى مر بها. وهكذا، أصبحت الدولة العربية تحاكى نماذج جاهزة من التقدم الغربى وتلهث من أجل تجسيدها فى الاجتماع العربى دون الأخذ بالسياقات الخاصة والبيئة الثقافية والتربوية والدينية التى نشأ من خلالها المجتمع العربى فى تاريخه الخاص، وعندها نشأت إشكالية النخبة الحاملة لقيم التقدم والدولة الحديثة وتكرست عزلتها عن المجتمع وابتعادها عنه وابتعاده عنها. كذلك، تكرست هذه العزلة من خلال الأطروحات التحديثية التى خلقت أجواء من الانعكاسات السلبية على ثقافة المجتمع، ذلك أنها تبنت مفهوم الدولة التغييرية بوصفها المحرك الأساسى للخروج بالمجتمع العربى من التخلف والجمود إلى التقدم والحداثة، مما خلق حالا من التوتر الدائم بين أهداف الدولة والنخبة وبين خيارات المجتمع وآماله. وبالتالى، فالدولة العربية المعاصرة هى ثمرة الحداثة المزيفة أو المفسدة، بحيث إن الدولة العربية أخفقت فى إنشاء الحداثة وتحقيقها، وليس ذلك

بسبب ما يتميز به المجتمع من عناصر وقيم ونزوعات تقليدية ودينية، وإنما بسبب بنية هذه الدولة التحديثية نفسها التى لا يمكن لها أن تقود إلا إلى الحداثة المجهضة، على حد تعبير برهان غليون، الذى يرى أن الدولة التحديثية التغييرية - التى هى سمة الدولة العربية المعاصرة - عبارة عن حاصل تضافر واجتماع ثلاثة مفاهيم رئيسية، هى: مفهوم التنظيم المحكم للمجتمع من خلال تطوير القوى والمؤسسات الحديثة من إدارة وأمن وجيش ومخابرات، وجوهر هذا التنظيم هو ضمان سيطرة الدولة المباشرة على العلاقات الاجتماعية، ثم اكتشاف مفهوم التقدم التاريخى ووضع الدولة فى مركز القلب من عملية تحقيق هذا التقدم بما يعنيه من استبعاد المشاركة الشعبية الفعلية فى الحياة السياسية وتركيب علاقة وثيقة بين الطبقة الحاكمة والدولة بحيث تنشأ حالة من التماهى بين الفئة الحاكمة والسلطة، وأخيرا مفهوم الوعى التاريخى الذى يجعل من الشعب المحور المباشر للسلطة ومصدرها. وهنا، يتجلى هدف الدولة التغييرى القائم على خلق الوعى الشعبى ولكن من خلال السلطة وعن طريقها.

لقد انتهى نموذج الدولة التحديثية فى الوطن العربى إلى قطيعة لا تكف عن التفاقم بين الدولة والأمة، ونشأ صراع المصالح والأهداف المتضادة، بين طموحات الدولة فى التركز والسيطرة من أجل الإثراء المباشر من ثروات الوطن، ومصالح الأمة فى التنمية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولكن بحكم السيطرة التنفيذية للدولة التى ركزت جميع السلطات فى يدها عبر أجهزة متعددة ومتنفذة تمكنت من إخضاع المجتمع لرغباتها وغاياتها. وانتهى المجتمع العربى إلى نموذج مهزوم أو منهك يفتقر إلى أى تنظيم حقيقى، وأضاع مركز توازنه وقدرته على التوجه التاريخى بعدما انحسرت أهدافه إلى طموحات عاجلة فى ضمان الأمن الشخصى وتحقيق الاكتفاء بالعيش دون طلب الحاجة. لقد تحققت إذن القطيعة الكاملة بين النظام السياسى العربى والمجتمع العربى، بحيث تكاد تجمع التحليلات السياسية والاجتماعية جميعها، سواء تلك التى تحاول قراءة الواقع وفقا لتغييراته السياسية اللحظية اليومية، أو تلك التى تقرأ التحولات الاجتماعية طويلة الأمد فى المجتمعات العربية - على ضرورة التخلص من القراءة الأحادية للمجتمع، والتى تصر على قراءته أنثربولوجيا وفق ثقافته، أو تلك التى ترى فى سكونه دليلا على عدم قدرته على التغيير، بحيث يجب النظر إلى الأزمة وفق أطرها السياسية السلطوية التى لعبت دورا رئيسيا فى إنشائها وتشكيلها. فالقراءة البانورامية للعالم العربى تبرز بوضوح نهايات هذا العالم فى القرن الحادى والعشرين. فالجزائر والعراق - تلك الدولتان اللتان كانتا مرشحتين إلى الوصول إلى مصاف الدولة الأوروبية، حسب تقرير الأمم المتحدة فى منتصف السبعينيات، بسبب قدراتهما الذاتية الضخمة وإمكاناتهما البشرية - انتهتا إلى حرب أهلية لا تهدأ حتى تتصاعد، مما أعادهما إلى ما تحت الصفر، وهو ما حفز الولايات المتحدة بشكل رئيسى إلى احتلال إحداهما وهى العراق بحجة البحث

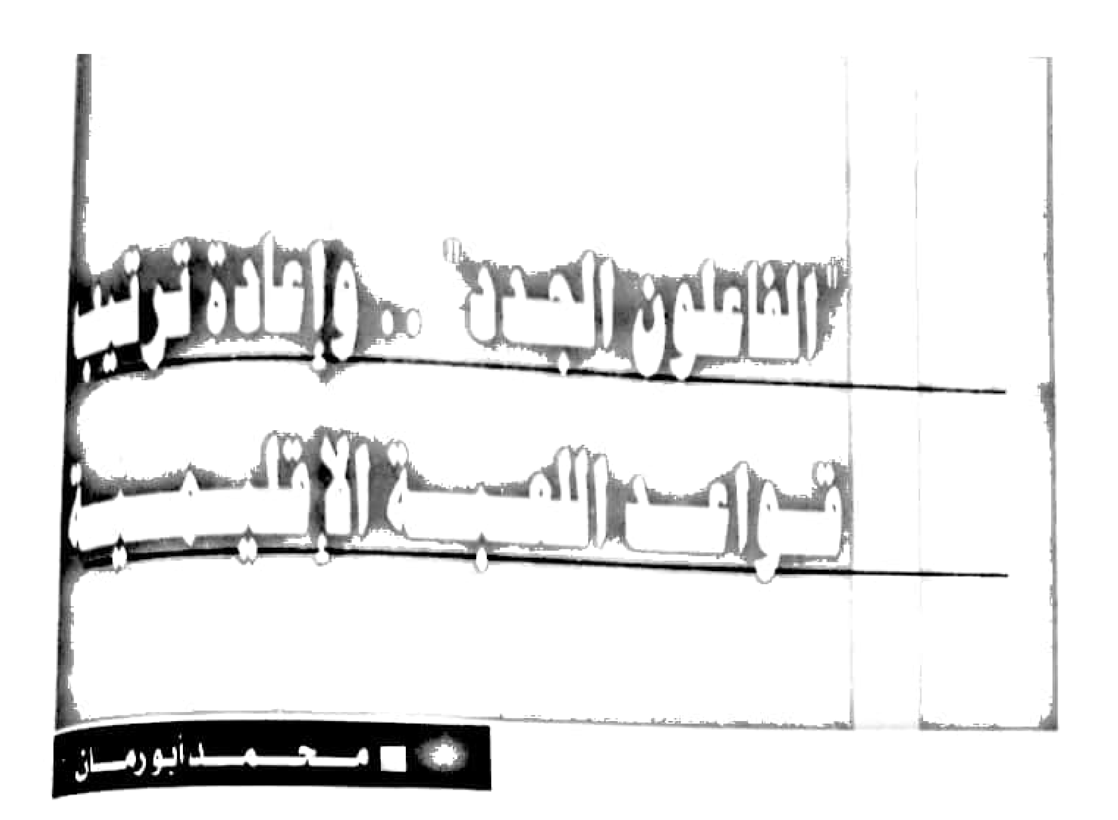
عن أسلحة الدمار الشامل، وتبددت بعيدا أحلام التنمية وأوهام التقدم، حيث أصبحت الجزائر عرضة للفساد والنزاع الأهلى بما أخذ شكله السافر فى تورط الدولة فى عمليات القتل فى أثناء صراعها مع الجماعات الإسلامية، المسلحة كما ثبت ذلك فى أكثر من دليل. أما العراق المقسم عرقيا، فقد أنهك الحصار قواه الذاتية على مدى اثنى عشر عاما، وكانت الديكتاتورية قد أنهكته أيضا على مدى أربعين عاما. أما قدراته البشرية والعلمية، فقد تبددت فى المهجر وخضع فى النهاية إلى احتلال أجنبى لا يبدو أنه سينتهى قريبا. أما الدول الأخرى التى ناضلت شعوبها فى أوائل القرن من أجل تحقيق الاستقلال وإنجاز الجمهوريات الدستورية التى تضمن المشاركة الشعبية الأوسع، فإنها عادت إلى الملكية مجددا عن طريق الجمهوريات الوراثية أو الملكية. وتبقى الحرب الأهلية المآل الكامن فى المستقبل، فالأوضاع السياسية والاجتماعية التى تعيشها البلدان العربية تؤهب يوميا للدخول فى حرب أهلية ينتظرها الجميع على خوف ووجل، فهل يكفى ذلك لقراءة النهايات السياسية للدولة العربية الحديثة؟ أم أن المستقبل القادم نفسه سيحمل من الإجابات التى لم نستطع حتى التنبؤ بها فى الوقت الحالى؟

الصورة بلا شك قاتمة وسوداء، والإحباط المجتمعى نلاحظه باستمرار فى تصاعد معدلات الهجرة إلى الخارج وازدياد معدلات الانتحار والبطالة والجريمة فى الداخل. فالسلطة العربية الحديثة - كما ثبت تاريخيا - لا تملك عقيدة ذاتية فى واقعها، لا قومية ولا تنموية ولا تحديثية ولا حتى دينية من قبل الدول التى تبنت الإسلام عقيدة أيديولوجية لها، وإنما عقيدتها الحقيقية هى

إيمانها بنفسها ووجودها وأجهزتها، أى بفعاليتها كأداة تنظيم وضبط وسيطرة. وكما لاحظ غليون - بحق - فإن النظم العربية قابلة لتغيير سياساتها من النقيض إلى النقيض، فنراها تنتقل من برامج اشتراكية إلى برامج انفتاحية ليبرالية من دون أن تشعر هذه النظم حتى بضرورة الحاجة إلى تبديل الحكومة أو الأشخاص. لقد أضحت البنية الاستبدادية كامنة وثاوية فى هذه الأنظمة، بحيث أصبحت تسأل عن استمرارها وبقائها دون السؤال عن شرعيتها وحاجتها إلى التعبير عن رغبات مجتمعها، وهذا ما جعل مستقبل البلاد العربية ينتهى إلى آفاق مسدودة، لا سيما مع غياب أفق التغيير وانعدام التطلعات إلى المستقبل فى ضوء الواقع العربى الراهن.

تبدو الديمقراطية هنا وكأنها خيار حتمى لابد من الولوج فيه، حتى تتحول الأزمة السياسية إلى جزء من النقاش العلنى والسلمى الذى يشارك فيه الجميع، ويسهم بالتالى فى تحقيق البدائل السلمية عن طريق التداول السلمى للسلطة، والتى تضمن تحقيق الرغبات المجتمعية الأغلبية وتضمن فى الوقت نفسه حقوق الأقليات وأطرها الثقافية والسياسية العامة. أما الأزمة الاجتماعية، فلا تتم معالجتها بمعزل عن ارتباطاتها السياسية، لكن التخفيف من حدتها والعمل على وضعها كإطار للمنافسة يحتمان الدخول فى الحوار بين جميع القوى السياسية والاجتماعية، بشكل يزيل حدة التوتر المتصاعد بين هذه القوى، ويمنعها من اللجوء إلى بدائل غير سلمية تدخل البلاد فى حرب أهلية تعصف بالجميع، ويخسر فيها الجميع.





تبدو صورة المشهد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، اليوم، مختلفة بدرجة كبيرة عن السنوات السابقة، وبالتحديد قبل احتلال العراق، هذا الاختلاف لا ينال فقط أدوار دول الإقليم وأوزان القوى الرئيسية (انهيار العراق، وصعود إيران، وتراجع مكانة مصر)، إنما يصل إلى مرحلة التغير البنيوي في صيغة المعادلات والتفاعلات الإقليمية، ويتجلى ذلك بوضوح في الدور الجديد للحركات السياسية (غير الحكومية)، ودخولها في إطار الحسابات الاستراتيجية.

إلا أن بروز الحركات السياسية في المنطقة لا يصب في رصيد حركة العولمة وتراجع دور الحكومات واتساع رقعة نشاط المجتمع المدني، نتيجة ثورة الانفوميديا والسياسات الليبرالية، كما هو الحال في الدول الغربية، إنما يأتي ذلك في سياق مختلف تماما وهو أزمة الشرعية التي تلقي بعبء كبير على كاهل الدول العربية في المنطقة، وهو ما يظهر بوضوح الفوضى الأمنية والسياسية في بعض الدول، أو ضعف سلطة الحكومة وسيطرتها على المجتمع في دول أخرى(١).

وإذا كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر - عالميا - تظل عنوانا رئيسيا في تاريخ العلاقات الدولية، يتمثل بولوج الحركات الإسلامية في صميم هذا الحقل، من خلال مقاربة "صدام الحضارات" أو بدرجة أدق "الحرب على الإرهاب" فإن احتلال العراق (إقليميا) هو عنوان لبروز دور "المنظمات غير الحكومية" بوضوح في اللعبة الإقليمية، في حين تبدو السمة المشتركة الرئيسية بين هذه الحركات أنها "إسلامية"، وإن اختلفت أيديولوجياتها السياسية وأدواتها العملية، وتباينت نماذجها وأدوارها السياسية في سياق المعادلة الإقليمية.

في خلفية هذا المشهد الإقليمي المعقد والمتشابك، زادت أدوار الوحدات السياسية ما دون الدولة العربية، أو ما يمكن أن يطلق عليهم "الفاعلون الجدد في المنطقة"، فالمحدد الرئيسي لهذا الدور يتمثل بالتحولات الإقليمية ذاتها، والضعف الذي أصاب بنية الدولة العربية، وقلل قيمتها كلاعب وحيد في الساحة الإقليمية.

هل ثمة حرب باردة إقليميا ؟

يرى مارتن إنديك، الخبير الأمريكي المعروف، أن الشرق الأوسط يدخل بقوة إلى حرب طائفية باردة(٢)، بدأت شرارة هذه الحرب من العراق ومن الارتفاع الملحوظ في معدلات القتل على الهوية والاحتراب الأهلي الطائفي، وما يتخلله من عمليات بشعة بحق المدنيين والأبرياء. ولا يقف الأمر عند العمليات الميدانية، ففي موازاة ذلك، هنالك خطاب طائفي تحريضي بامتياز، يستدعي كل شروط ومقومات الصراع الأهلي لتعبئة وحشد صفوف أبناء الطائفة في مواجهة الطائفة الأخرى، من خلال مخاطبة غرائز الناس، وتوظيف النص الديني في هذا السياق الاحترابي.

أحد أبرز محركات الصراع الطائفي ليس في العراق وحده، بل في دول عربية أخرى، يتمثل في صعود إيران كقوة إقليمية في المنطقة، ويتجلى ذلك بوضوح في معركة البرنامج النووي الإيراني التي تعيد ترتيب الأوراق الاستراتيجية في المنطقة من جديد، وتؤدي إلى تحول في بناء التحالفات والاستقطابات مرة أخرى،

(*) كاتب أردني.

يتوازى ذلك مع الفشل الأمريكي المعلن في العراق

يشير الصحفي الأمريكي المعروف سيمور هيرش - في مقاله الأخير بمجلة نيويورك - الأمريكية - تحول استراتيجي جديد" - إلى التطورات الجارية في المنطقة، في ضوء الإدراك الأمريكي الذي يقوم على قضايا رئيسية، الأولى " إن خطر إيران أكبر من خطر الجماعات السنية الراديكالية على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وإن تدهور الأوضاع في العراق ليس بسبب الفشل الأمريكي وإنما للدور الإيراني، وأخيرا، فإن إيران تمد المقاتلين في العراق بأسلحة، وهي مسئولة عن قتل الأمريكيين هناك.

ويكشف هيرش - من خلال رصد ولقاءات وحوارات مع عدد من المسئولين والخبراء الأمريكيين- عن التحول الكبير في الاستراتيجية الأمريكية بإعادة تشكيل الأحلاف في المنطقة على خلفية الصراع مع إيران وخطورة دورها الإقليمي واحتمال امتلاكها برنامجا نوويا وعلى أساس الاستقطاب الثنائي (ضد إيران)، تقسم إدارة بوش دول المنطقة والحركات المختلفة بين معتدلة (مع المحور الأمريكي) ومتطرفة (مع المحور الإيراني). هذا التحول هو موضع ترحيب لدى العديد من الدول العربية، بالتحديد المملكة العربية السعودية، التي تستشعر الخطر الإيراني على مصالحها وعلى الإخلال بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة. بل يذهب هيرش إلى أن التحول الاستراتيجي الأمريكي الجديد هو بمثابة نصر للجناح السعودي في واشنطن، ولجهود الأمير بندر بن سلطان على وجه الخصوص.

المفارقة المهمة، التي يلفت هيرش الانتباه إليها، هي أنه بينما تنظر الإدارة الأمريكية إلى الصراع في المنطقة بين "المعتدلين" و"المتطرفين"، فإن الدول العربية (الحليفة للولايات المتحدة) تنظر إليه على أنه صراع بين المعسكر السني والشيعي، وهو ما يشير إلى رجوع الإدارة الأمريكية في علاقتها مع النظم العربية إلى ما يمكن تسميته بـ"صفقة الحرب الباردة" التي تعني أولا التخلي عن دعوى الإصلاح والدمقرطة، والتضحية بها على مذبح الاعتبارات الأمنية الاستراتيجية الجديدة، وثانيا مقايضة العمل على استقرار النظم العربية الحليفة ودعمها، مقابل الوقوف في وجه إيران ونفوذها الإقليمي(٣)

"الفاعلون الجدد" .. التوظيف المتبادل :

بيت القصيد في سياق الاستقطاب الإقليمي الراهن هو توظيف الفاعلين الجدد، خصوصا الحركات ذات الرداءات الإسلامية، بشقيها السني والشيعي، لمصلحة هذا الطرف أو ذاك. وفي هذا السياق، يشير هيرش مثلا إلى دور السعودية من خلال نفوذها على الحركات السلفية وعلاقاتها المتينة بحركات إسلامية سنية، في مقدمتها جماعة "الإخوان المسلمون"، إلى تحريك بعض أدواتها لمواجهة المد الشيعي المتصاعد في المنطقة، وهو ما يذكر بالدور السعودي في توظيف الجماعات الإسلامية في الحرب الأفغانية في ثمانينيات العقد المنصرم(٤)

قد يستبعد بعض المتابعين قدرة السعودية والولايات المتحدة على توظيف الجماعات الإسلامية السنية ضد النفوذ الإيراني، خاصة أن هذه الحركات- في أغلبها - معادية للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن التجربة التاريخية (الأفغانية مثالا) تشير إلى إمكانية هذا التوظيف، من خلال تعبئة المشاعر الدينية (في الحالة الإيرانية الحديث عن المشاعر الطائفية) هذا أولا، وثانيا، فإن المشهد السياسي الحالي وصعود حدة الاستقطاب الطائفي (السني - الشيعي) في المنطقة - الذي وصل في العراق إلى تخوم الحرب الأهلية، وفي لبنان إلى أزمة خانقة- هو مؤشر آخر على أن احتمال التوظيف متاح. وأخيرا، فإن تحليل نصوص خطابات القوى الإسلامية السنية والشيعية في العراق - مثلا- يؤكد أن "الطائفية السياسية" تتجذر وتحتل مساحة معتبرة لدى الإسلاميين، ويمكن توظيفها بوسائل متعددة في الحرب المتبادلة بين إيران والولايات المتحدة(٥).

أولى القوى والفصائل المرشحة للتوظيف هي القوى العراقية، سواء السنية أو الشيعية. وإذا ما تدهورت الأوضاع الأمنية في العراق إلى مستوى أكبر من الفوضى وفشل العملية السياسية، فإن الساحة العراقية ستصبح ساحة لحروب بالوكالة بين إيران من جهة والنظام الرسمي العربي من جهة أخرى. وقد أشارت بعض التقارير الإعلامية إلى أن العاهل السعودي أخبر نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني -في زيارة الأخير للسعودية- أنه لن يقف مكتوف اليدين في حال انسحبت القوات الأمريكية وتركت العراق، وهو ما ينطبق على دول عربية أخرى متخوفة من النفوذ الإيراني في المنطقة. ولعل اجتماع رايس مع قادة الأجهزة الأمنية لأربع دول عربية (الأردن، مصر، السعودية، الإمارات) في عمان (٢٠ فبراير ٢٠٠٧) دلالة واضحة على الاستعدادات المتعلقة بالاستقطاب الإقليمي(٦).

على الطرف المقابل، تمتلك إيران نفوذا كبيرا في أوساط القوى السياسية الشيعية، وستسعى إلى توظيف واستثمار هذه القوى في سياق المواجهة العسكرية والأمنية والسياسية مع الولايات المتحدة. وقد زادت حدة الاحتكاك بين الإيرانيين والجيش الأمريكي في العراق في الآونة الأخيرة، من خلال الإعلان عن اعتقال إيرانيين في العراق، والاستيلاء من مقاتلين عراقيين على أسلحة قادمة من إيران

حزب الله .. حجر زاوية في اللعبة الإقليمية :

أحد عناوين الصراع المباشر بين المحور الإيراني - السوري من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى هو حزب الله. وقد سعت الإدارة الأمريكية إلى استصدار قرارات أممية (قرار مجلس الأمن ١٥٥٩) لنزع سلاح الحزب والتخلص من قوته الضاربة في الجنوب اللبناني لهدفين رئيسيين، الأول إضعاف الحزب في الحسبة السياسية اللبنانية، وبالتالي إخراجه من دائرة معادلة الصراع الإقليمي، والثاني تأمين الحدود الشمالية لإسرائيل

لقد كان العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان في يوليو ٢٠٠٦ (ردا على أسر حزب الله لجنديين إسرائيليين) نموذجا - بامتياز- لمفهوم الحرب بالوكالة في المنطقة، بين كل من إيران وسوريا (اللتين وفرتا الدعم اللوجيستي والمالي الكامل للحزب ومقاتليه) وبين إسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، بينما اتسمت مواقف الدول العربية - الحليفة للولايات المتحدة- بحالة من الحرج والاضطراب الواضح، في ظل الحالة الشعبية العربية التي ترتفع فيها نزعة معاداة الولايات المتحدة إلى درجة كبيرة(٧).

ولم يكن توقف العدوان، وبعيدا عن تقييم نتائج الحرب الاستراتيجية، نهاية للصراع بين المحورين في لبنان، فقد انعكس الصراع بدرجة عالية من الاحتقان السياسي والطائفي على المستوى الداخلي، وتجلى ذلك بين ما يسمى بقوة الموالاة (قوى الرابع عشر من آذار) التي تشكلت بعد عملية اغتيال الحريري، وبين المعارضة اللبنانية (القوى الشيعية: حزب الله وحركة أمل، والجنرال ميشيل عون، رئيس الجمهورية إميل لحود، وقوى سياسية أخرى)، إذ تعطلت المؤسسات السياسية - على خلفية قضية المحكمة الجنائية في قضية اغتيال الحريري (والمتهم فيها النظام السوري وحلفاؤه)- وانتقلت اللعبة السياسية إلى الشارع واحتقاناته، من خلال عملية حشد وتعبئة شعبية متبادلة، وكادت الأمور تفلت وتصل إلى حافة الهاوية إثر المواجهات الدامية يوم الخميس (٢٥ يناير ٢٠٠٧).

وثمة اتفاق بين أغلب المحللين والسياسيين داخل لبنان وخارجه على أن الطريق الداخلي للحل السياسي بات مغلقا، وأن الحل الوحيد للخروج من المأزق الراهن يتمثل بتسوية إقليمية بين إيران وسوريا من جهة والسعودية من جهة أخرى، وإلا فإن لبنان سيبقى ساحة خلفية للصراع بين المحورين الإقليميين، وبارومتر لاختبار القوى المتبادل.

حماس .. توظيف في إطار اللعبة الداخلية :

تمثل تجربة حماس قراءة أخرى مختلفة لطبيعة الصراع الإقليمي ومستوياته وأبعاده، وطبيعة أدوار الفاعلين الجدد في المنطقة فالحركة -التي اتخذت موقفا رافضا للتسوية السلمية، والتزمت بمبدأ المقاومة المسلحة- قامت بتحول استراتيجي بمشاركتها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (يناير ٢٠٠٦). وقد كانت صدمة الحركة بالنتائج الكبيرة التي حققتها فيها أكبر من صدمة حركة فتح، التي أمسكت بالسلطة منذ اتفاق أوسلو.

منذ اللحظات الأولى لفوز حماس، بدت ملامح الصراع بينها وبين حركة فتح (التي خسرت الحكومة، لكنها أمسكت برئاسة الجمهورية) والدول العربية التي أعلنت مبادرة للسلام مع إسرائيل (عام ٢٠٠٢) وليس من باب المبالغة أن التخوف الرسمي العربي من نجاح تجربة حماس كان أكبر من التخوف الإسرائيلي والاعتراض الأمريكي والأوروبي. فحماس بالنسبة للنظم الرسمية العربية تمثل "البديل الإسلامي" وفي حال نجاح تجربتها السياسية، وبالتحديد إذا حصل تفاهم أو حوار بينها وبين الإدارة الأمريكية، فإن هذا النجاح سيعطي الحركات الإسلامية في الدول العربية الأخرى مصداقية وشعبية أكبر، وسيجذر من أزمة النظم، وسيزيد من هاجسها بحدوث تحول في علاقة الإسلاميين بالمجتمع الغربي، سيكون بالضرورة على حساب تلك النظم.

خضعت الحالة الفلسطينية بعد تشكيل حكومة حماس للاستقطاب الإقليمي، إذ حظيت حماس بدعم كل من إيران وسوريا، بينما وقفت الدول العربية والولايات المتحدة بجانب فتح في حين يثار السؤال حاليا حول مدى قدرة اتفاق مكة (بين فتح وحماس) على الخروج من المأزق السياسي الراهن، وإن كانت أبعاد الاتفاق لم تتضح بعد، خاصة في الإجابة على المطالب الدولية، فإن من الواضح أن الاتفاق يهدف بالدرجة الرئيسية إلى منع انزلاق الحالة الفلسطينية إلى مرحلة أخطر من الصراع الدموي بعد أحداث غزة بين الحركتين، والتي راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى.

"تنظيم القاعدة" .. فاعل يخلط الأوراق:

بدا واضحا منذ احتلال العراق الغزل الأمريكي للشيعة الذين تعاون أغلبهم مع الاحتلال، وانخرطوا في العملية السياسية، في حين اتخذ أغلب السنة في البداية موقفا رافضا للمشاركة السياسية، وشعروا بأنهم الخاسر الرئيسي من الاحتلال ومخرجاته. وقد ساهمت سيطرة الشيعة على مرافق الدولة ومؤسساتها الجديدة، وبالتحديد الأمنية والعسكرية منها، في تجذير الفجوة بين السنة والاحتلال الأمريكي والعملية السياسية الجارية، وفي احتضان المجتمع السني للمقاومة العراقية، بل ولتنظيم القاعدة(٨).

لم تجد كل العمليات العسكرية والأمنية التي قام بها الأمريكيون في إضعاف المقاومة العراقية وحصار القاعدة، بل مع مرور الوقت كانت القاعدة تتجذر وتتمكن من التحول من جماعة تعتمد على الوافدين العرب المطاردين إلى العراقيين السنة الغاضبين والقلقين من التحولات والتطورات الجديدة في العراق. ولم يؤثر مقتل زعيم القاعدة العراقية الأردني "أبو مصعب الزرقاوي" على نشاطها وقوتها، بل أعلنت عن قيام "الإمارة الإسلامية" في العراق، وعن إقامة أحلاف مع عدة عشائر عراقية "حلف المطيبين"(٩).

لم يقف نشاط القاعدة عند حدود العراق، بل تمكنت الشبكة من مد قوتها ونشاطها ونفوذها إلى العديد من الدول العربية. وبدلا من جعل العراق مفتاحا ذهبيا للمشروع الديمقراطي في المنطقة، على حد مزاعم الإدارة الأمريكية، أصبح العراق حاضنا القاعدة والجماعات المرتبطة بها والعابرة للحدود، التي استطاعت تطوير أدواتها وقدرتها على التكيف مع أعقد الظروف الأمنية والعسكرية، وأن تبني لنفسها استراتيجية أمنية في المنطقة(١٠)

لقد أصبحت المجموعات "عابرة الحدود" بعد احتلال العراق ظاهرة سياسية - أمنية واضحة في المنطقة، ولم يعد مستغربا أن يقضى مطلوبون أمنيون في السعودية (كحالة عبدالله الرشود) أو اليمن أو الأردن في القتال في العراق، أو أن تجد مئات "المتطوعين" العرب في العراق. وإذا كان الجزم بوجود دعم خارجي من نظم معينة للجماعات المرتبطة بالقاعدة أمرا يصعب إثباته أو التأكد منه، فإن ما يصعب إنكاره هو وجود تساهل من قبل بعض النظم العربية في السماح بتدفق الدعم المالي والبشري للقاعدة في العراق، ويأتي هذا التساهل لأسباب معينة، منها: إن نجاح العملية السياسية الجارية واستقرار العراق في ظل الوصاية الأمريكية أمر غير مرغوب لدى نظم عربية تخشى من تداعيات ذلك على المعادلات الداخلية في دولها.

فبالنسبة لأطراف عربية رسمية، فإن دور القاعدة (ومجموعات المقاومة السنية) في الصراع العراقي بفشل المشروع الأمريكي أولا، مما ينهي قصة الإصلاح والديمقراطية في المنطقة، ويقف كذلك حائلا دون السيطرة الشيعية أو الإيرانية على العراق. لكن مشكلة الحكومات العربية هي أن دور القاعدة لا يقف عند العراق، بل أصبح العراق مركزا تنطلق منه وتأتي إليه المجموعات المؤيدة للقاعدة، وأحداث عمان (نوفمبر ٢٠٠٥) والمواجهات الأمنية مع القوات السورية واللبنانية هي أحد تجليات الدور والنشاط الجديد للقاعدة في المنطقة. وثمة مؤشرات حاليا على وجود إرهاصات لنشاط للمجموعات المؤيدة للقاعدة في كل من لبنان (عصبة أنصار السنة، فتح الإسلام) وفلسطين (جيش الإسلام).

أيا كانت القراءة السياسية لدور القاعدة، فإن تفسير صعودها وانتشارها في المنطقة، بل وامتدادها لمناطق أخرى (شمال أفريقيا)، يأتي في سياق الشروط الموضوعية التي توفر التربة الخصبة لنمو الجماعات "الراديكالية" التي تمثل جوابا مباشرا على تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية، وعجز النظام الرسمي العربي عن مواجهة التحديات الاستراتيجية، فالقاعدة هي أحد أبرز تجليات أزمة الشرعية والكفاءة في الحالة السياسية العربية الراهنة.

تبدو المفارقة اللافتة أن الإدراك الأمريكي مبني على فرضيات صحيحة تربط بين سوء الحال في العالم العربي وانتشار الراديكالية "الإسلامية" من ناحية، وعلى أهمية وحيوية الإصلاح الشامل كمدخل وحيد للحل. إلا أن مشكلة الفرضيات الأمريكية أنها تغفل دور العامل الخارجي والاحتلال الصهيوني في نمو هذه الجماعات من ناحية، وأن الإدارة الأمريكية -من ناحية أخرى- لا تمتلك مصداقية في دعوتها للإصلاح، كما أن السياسات الأمريكية -هي ذاتها- التي تدفع الشعوب نحو الراديكالية والأصولية وليس الإصلاح والليبرالية.

الإسلاميون "الساكنون" .. أدوات بانتظار التوظيف :

على الجهة المقابلة، تقف الحركات الإسلامية الأخرى في العديد من الدول العربية (الأردن، مصر، الكويت، البحرين، السعودية وغيرها). هذه الحركات وإن كانت لا تزال -إلى الآن- ذات طابع محلي ودور سياسي داخلي محدود، فإنها تمثل مؤشرا سياسيا لافتا على طبيعة الفجوة المتسعة بين النظام الرسمي العربي وموقف الشارع الذي يظهر تأييده للقوى الإسلامية في كل مرة يتاح له فيها التعبير بحرية عن مواقفه واتجاهاته السياسية.

ولم يأت الصعود الإسلامي الجديد من فراغ، فالانتخابات المحلية في العديد من الدول العربية كانت تؤكد صعود الأحزاب الإسلامية، لكن دور تلك الأحزاب بقي محدودا تاريخيا في إطار المعادلات الداخلية والعلاقة بين هذه الحركات والسلطة السياسية. ولم يتطور هذا الدور في أفضل الأحوال عن صيغة العمل السياسي المحدود المعلن المشروع قانونا (تجربة إخوان الأردن، الكويت، اليمن) أو المعلن غير المشروع قانونا (إخوان مصر، والتيار الإصلاحي السعودي)، أو المحظور قانونا ونشاطا (تونس، سوريا).

يكمن التحول الحقيقي الذي دفع بالحركات الإسلامية إلى واجهة التفاعلات الإقليمية في دور العامل الخارجي (بالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية)، إذ كانت الاستراتيجية الأمريكية تقوم في مرحلة الحرب الباردة على سياسة الاحتواء وحماية الدول الصديقة ودعم استقرارها من خلال الحفاظ على الوضع الراهن، كما جرى تطوير نظرية الاحتواء بعد الحرب الباردة على المستوى الإقليمي من خلال ما سمي بسياسة "الاحتواء المزدوج" (لكل من العراق وإيران)(١١).

إلا أن أحداث سبتمبر صدمت الأوساط السياسية الأمريكية ومراكز الأبحاث في واشنطن، ودفعت إلى مراجعات كبيرة في الإدارة الأمريكية، مما أدى في المحصلة إلى انقلاب في التفكير الاستراتيجي تجاه المنطقة. وبرزت رؤى داخل مؤسسات صنع القرار وفي صفوف المحافظين الجدد تنادي بإعادة النظر في العلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة والنظم "الاوتوقراطية العربية" الصديقة، التي تصدر أزماتها الداخلية إلى الغرب(١٢).

حجر الرحى في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي -بعد أحداث سبتمبر- يقوم على تغيير الأوضاع جذريا في منطقة الشرق الأوسط، والدفع باتجاه الإصلاح المتكامل (سياسيا، اقتصاديا، وثقافيا). وسواء أكانت دعوة الإصلاح الأمريكية صادقة أم مجرد دعاية لتخفي أهدافا أخرى تتمثل بتفتيت المنطقة وتجزئتها، فإن المحصلة العملية هي أن السياسة الأمريكية انتقلت من مبدأ الحفاظ على الواقع والإبقاء عليه إلى تحفيز التغيير(١٣).

احتلال العراق كان مفتاح التحولات البنيوية الهائلة في المنطقة. ومع أن الأمريكيين نجحوا في إسقاط الحكم العراقي عسكريا (٢٠٠٣) في قرابة الشهر، من دون معارك عسكرية معتبرة، إلا أن مشروعهم السياسي في إعادة بناء العراق فشل فشلا ذريعا. وقد ظهرت علامات المأزق الأمريكي بالتدريج منذ الأيام الأولى للاحتلال. وفي مقابل الإخفاق الأمريكي- في ظل

عدم القدرة على بناء نظام سياسي يحظى بالشرعية المبنية على الرضا العام، واستمرار المعارضة السنية وضعف المؤسسات الرسمية وغياب الدور المؤسسي للسلطة - بدأت تظهر حركات مقاومة تمتد وتتجذر مع مرور الوقت، حتى أصبحت على مستوى عال من الاحتراف والقدرات العسكرية والأمنية(١٤).

فى ذروة المراجعة الاستراتيجية الأمريكية، جرى تحول مواز فى رؤية صناع القرار ومراكز الخبرة البحثية فيما يتعلق بالسياسة الطائفية الامريكية فى المنطقة، فبدأت تتردد أفكار ورؤى انعكست بالفعل على السياسة الأمريكية فى العراق، تقوم على إعادة تشكيل التحالف مع "الشيعة المعتدلين" العرب فى مواجهة المنظمات السنية "المتطرفة"، التى أوقعت أحداث سبتمبر، وهو بمثابة تحول كبير عن مسار السياسة الأمريكية بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، التى أدت آنذاك إلى تحالف تاريخى وثيق بين الولايات المتحدة والنظم العربية السنية المحافظة(١٥).

وإذا كانت الانتخابات الفلسطينية علامة فارقة على صعود الإسلاميين، من خلال الفوز الكاسح لحماس، فإن الانتخابات البرلمانية الأردنية عام ٢٠٠٣ أثبتت أن الإخوان المسلمين هم القوة السياسية الكبرى فى البلاد - على الرغم من قانون الصوت الواحد الذى يحد من اللعبة الانتخابية- إذ حصلوا على ١٧ مقعدا (من ١١٠ مقاعد)، وكذلك الانتخابات النيابية المصرية ٢٠٠٥، على الرغم من الملاحظات الواسعة عليها، إذ حصل الإخوان على ٨٨ مقعدا من أصل ٤٥٤ مقعدا. والحال نفسه فى الانتخابات النيابية فى الكويت والبحرين، والانتخابات البلدية فى السعودية(١٦).

لكن هنالك تباينا واضحا فى مواقف الحركات الإسلامية من الصراع الإقليمى فى المنطقة، وهو ما ينطبق بالدرجة نفسها على جماعة الإخوان المسلمين ذاتها. ففى حين تقف حركة حماس وإخوان الأردن وحزب العمل اللبنانى (بقيادة فتحى يكن الزعيم السابق لإخوان لبنان) فى صف المحور الإيرانى- السورى(١٧)، يشارك إخوان العراق - فى المقابل - فى العملية السياسية، ويشترك إخوان سوريا مع عبدالحليم خدام فى تشكيل جبهة الخلاص الوطنى(١٨). وتؤيد الجماعة الإسلامية (جماعة الإخوان المسلمين) فى لبنان تيار المستقبل فى مواجهة حزب الله.

الاختلاف بين مواقف الإخوان هو دلالة واضحة على ضعف ما يسمى بالتنظيم العالمى من ناحية، وتغليب الاعتبارات المحلية فى تحديد المواقف الاستراتيجية من ناحية أخرى.

وخلاصة القول إن بروز الفاعلين الجدد، كمحدد رئيسى فى اللعبة الإقليمية، إنما يعكس حقيقة تضعضع الدولة القطرية العربية، نتيجة لحالة من الانهيار والفوضى وضعف السلطة فى عدة دول من ناحية، ولصعود مواز لظاهرة "الطائفية السياسية" من ناحية أخرى. إن كل ذلك يجعل من توظيف هذه الحركات فى معادلة الصراع المحتدم بين المحور الأمريكى والإيرانى احتمالا قائما بقوة، بل إن هنالك اتجاها واسعا من السياسيين الأمريكيين والإسرائيليين والعرب يدعو إليه(١٩). فى المقابل، فإن مستقبل الإسلاميين مرتبط بدرجة رئيسية بتطور المشهد الإقليمى بأسره، فى حال اتجه نحو صفقات أو صراعات وحروب. لكن ما هو واضح بجلاء - من خلال تجربة السنوات الأخيرة بعد احتلال العراق- أن البديل القوى والقادر على ملء الفراغ، فى حال تفكك الدول أو ضعف السلطات، هى الحركات الإسلامية.

الهوامش والمراجع :

١- انظر: د. مارينا أوتاواى، دور الأطراف غير الحكومية فى تعزيز عملية التغيير، فى: مجموعة باحثين، التحولات الراهنة ودورها المحتمل فى إحداث التغيير فى العالم العربى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبى، ط١ ٢٠٠٧، ص ص (٢٦١-٢٩٠).

٢- انظر:

- Seymour Hersh, A Strategic Shift, the New Yorker, 25-2-2007 www.newyorker.com

٣- انظر: المرجع السابق.

٤- انظر: المرجع السابق.

٥- انظر: محمد أبو رمان، معركة بغداد وويلاتها القادمة، الغد، ٧ يناير ٢٠٠٧.

٦- سيمور هيرش، مرجع سابق، انظر حول الاجتماع الأمنى صحيفة الحياة اللندنية، ٢١ فبراير ٢٠٠٧.

٧- انظر: مأمون كيوان، المواقف العربية والإسلامية، فى ملف العدوان على لبنان، مجلة شئون الأوسط، ع ١٢٣، صيف ٢٠٠٦، ص ص (٢٧-٤٧).

٨- قارن ذلك بـ نعومى كلاين، نهب العراق سعيا ليتوبيا المحافظين الجدد، المستقبل العربى، ع ٣٠٨، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ص (٢٥-٤٨)

٩- انظر مروان شحادة، القاعدة تعتبر "دولتها" فى العراق أولى من الدولة الفلسطينية، الحياة اللندنية، ١٨ فبراير ٢٠٠٧

١٠- انظر

- Who Wins in Iraq, Foreign Policy, March/ April 2007.

www.available online at foreinpolicy.org

www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id=3704

١١- انظر هنرى كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادى والعشرين، دار الكتاب العربى، بيروت، ترجمة عمر الأيوبى، ٢٠٠٢، ص ص (١٧٥-١٩٢)

١٢- انظر:

- Joseph Nye, Redefining the National Interest, Foreign Affairs, July- August, p.24

- وقارن ذلك بـ: تصريح لمارتن إنديك يقول فيه: "إن خطأ واشنطن الوحيد فى الشرق الأوسط هو دعم نظم فشلت على نحو مستمر فى تلبية الاحتياجات الاساسية لشعوبها، إن هذه النظم فضلت التعامل مع مشكلة حرية التعبير عن الرأى السياسى فى بلدانها عن طريق توجيه المعارضة ضدنا، الجزيرة نت، ١١ أكتوبر ٢٠٠١ .(www.aljazeera.net)

١٣- انظر نص الوثيقة على موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الانترنت.

١٤- انظر تقريرا لمؤسسة كارنيجى بعد اسابيع قليلة على الحرب على العراق بعنوان "من النصر إلى النجاح" يقدم تحليلا لنقاط الضعف فى الخطط الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب (نشرته مجلة Foreign Policy)، موقع مركز كارنيجى على شبكة الانترنت.

وقارن ذلك بـ:

Joseph Biden, Getting it Right in Iraq

على موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى واشنطن: www.csis.org، وقارن ذلك بـ:

Colonel Daniel Smith, The Psychological of War, Iraq and Vietnam, www.fpif.org .

١٥- قارن ذلك بـ: جوان كول: الشيعة العراقيون.. تاريخ حلفاء أمريكا المحتملين، مجلة المستقبل العربى، ع ٢٩٨، ديسمبر ٢٠٠٣، ص ص (٩٤- ١١٠). وقد صدرت مجلة نيوزويك أحد أعدادها بمانشيت رئيسى بعنوان "نهوض الشيعة" (انظر مجلة نيوزويك، النسخة العربية، ٢ مارس ٢٠٠٤)

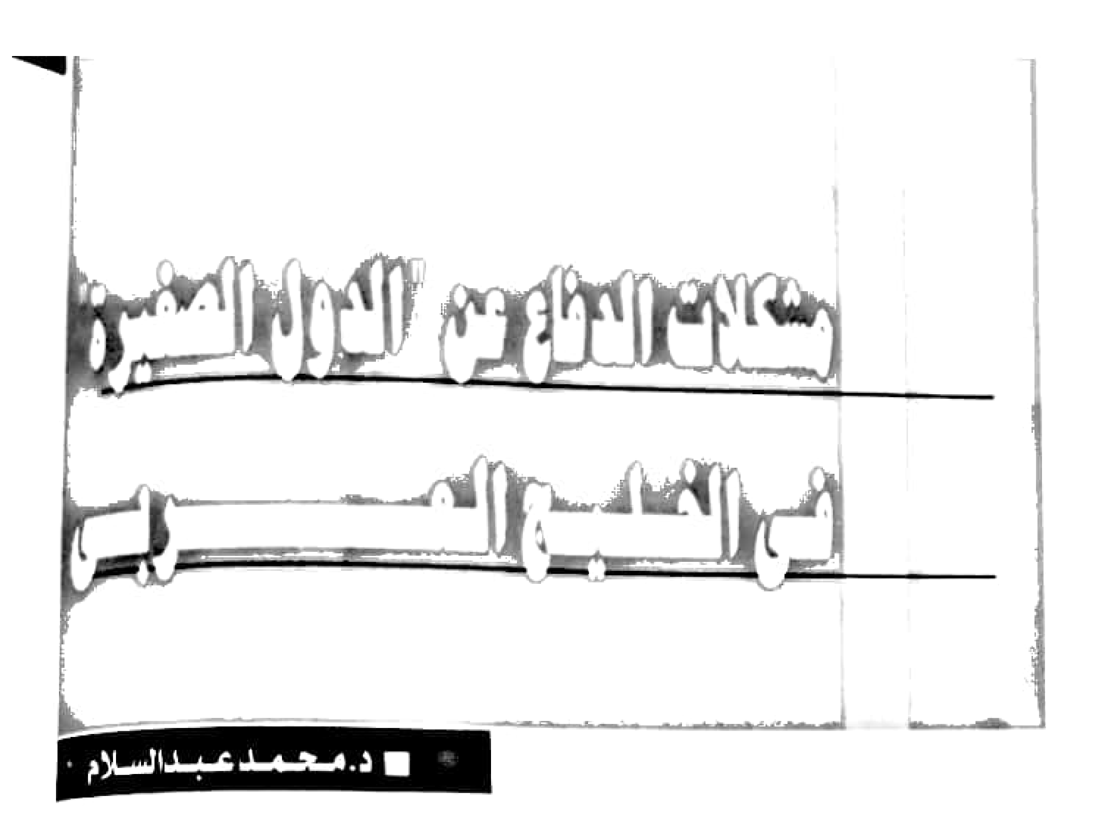
١٦- انظر سيدى أحمد ولد أحمد سالم، الإسلاميون: نتائج انتخابية، الجزيرة نت، ملفات خاصة (المد الإسلامى فى المجالس التشريعية).www.aljazeera.net

١٧- انظر محمد أبو رمان، الإخوان وإيران.. ما وراء النص، الغد الأردنية، ٤ فبراير ٢٠٠٧، www.alghad.jo

١٨- يشير هيرش فى مقاله المذكور إلى ان جنبلاط حاول إقناع نائب الرئيس تشينى بأن على الإدارة الأمريكية -إذا ارادت التحرك ضد سوريا- الحديث مع الإخوان المسلمين السوريين، وإلا فإن هذا التحرك لن يجدى. انظر سيمور هيرش، مرجع سابق

١٩- انظر سيمور هيرش، مرجع سابق

٤



■ د. محمد عبد السلام *

لم تعد هناك دولة فى العالم - أيا كان حجمها - بمنأى عن التهديدات الأمنية التى أصبحت تطول، أو يمكن أن تمس، كل الدول بدون استثناء أحد فى المرحلة الحالية، فلم يعد العامل الجيو-استراتيجى، المتعلق بمساحة الأرض وعدد السكان، يمثل محددا نهائيا أو حاسما بالنسبة لحالة التوازن الدفاعى للدولة، كما كان الأمر فى الماضى بفعل تطور نظم التسليح طويلة المدى العابرة للاقاليم، والتى يمكن أن تصل إلى أى مكان فى الدول مترامية الأطراف. كما أن مصادر التهديد الجديدة العابرة للحدود، كأعمال الإرهاب، تتسم بملامح تحيد قدرة الدول على الردع، فدولة بحجم الولايات المتحدة تواجه نفس مشكلة دولة مثل كينيا، إذ إن القدرة على ردع أعمال تلك الجماعات تتسم بالمحدودية، بفعل عدم وجود ما يمكن استهدافه لديها، سواء كان الأمر يتعلق بأرض أو شعب أو مرافق أو "طموحات مستقبلية".

من ناحية أخرى، فإن ثمة عنصرين قد ألقيا بتأثيراتهما على التوجهات التقليدية لتحليل العلاقة بين حجم الدولة وحالتها الأمنية، خاصة من الزاوية الدفاعية، كالتالى :

١- إنه إذا كان صغر المساحة الجغرافية أو قلة عدد السكان تمثل تقليديا، وفقا لمعادلات حسابات قوة الدولة، عنصر ضعف استراتيجى واضحا، فإن كون مثل تلك العوامل، فى الحالة العكسية، ممثلة لعناصر قوة، رهن بقدرة الدولة على "إدارة حجمها الكبير"، كحماية الحدود الطويلة أو توظيف قدرات السكان. فدول واسعة المساحة فى المنطقة العربية، كالسودان، تتعرض لتدخلات مباشرة من جانب معظم الدول المجاورة لها، كما أن قدرتها على السيطرة على كل فئات السكان شديدى التنوع على امتداد مساحتها تواجه مشكلة، لذا توجد بعض المناطق شبه المنفصلة داخل الدولة.

٢- إن الدول الكبرى، ذات الموارد المالية الكبيرة والمؤسسات العسكرية القوية، تواجه مشكلات أمن من نوع مختلف. فعادة ما يقال "إنه كلما زادت قوة الدولة زاد شعورها بعدم الأمن". إذ إنها تصبح مصدر جذب لنوعية خاصة من التهديدات المعقدة، فلديها الكثير من الأهداف الحيوية التى ترغب فى حمايتها، كما أن انتشار مصالحها وقواتها عبر البحار يجعلها معرضة بشدة للتهديد من جانب أطراف عديدة، ومن أكثر من اتجاه غير متوقع، لاسيما إذا تدخلت قواتها بشكل مباشر فى الصراعات الإقليمية أو الحروب الأهلية، بحيث يتطلب التعامل مع ذلك الوضع ميزانيات دفاع هائلة.

لكن رغم ذلك، تظل القاعدة التقليدية التى تشير إلى أن "الصغر خطر" قائمة ومؤثرة، فقد كانت هناك دائما مشكلة حادة تسمى "أمن الدول الصغيرة" تنطبق على بعض دول المنطقة، ومنها بعض دول الخليج العربية، يمكن تناول أهم ما يتعلق بها فى محورين، يتعلق الأول بطبيعة تلك المشكلة، ويرتبط الآخر بالاستراتيجيات السائدة للتعامل معها:

أولا- المشكلات الدفاعية للدول الصغيرة :

تواجه الدول الصغيرة مشكلة أمن تقليدية حادة، فيما يتعلق بالقدرة على الدفاع عن الدولة، بفعل حالة الانكشاف الاستراتيجية لها، وفيما يتعلق بالتعامل مع احتمالات الهجمات العسكرية الخارجية واسعة النطاق، بفعل عدة عوامل، تتعلق

(*) مدير برنامج الأمن الإقليمى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

بالخصائص القومية للدولة أو البيئة الاستراتيجية المحيطة بها، أهمها:

١- إن مساحتها الجغرافية صغيرة، ولا توجد موانع طبيعية لا يمكن اجتيازها، كما إن المسافات البرية أو البحرية قصيرة، وبالتالي فإن عمقها الاستراتيجي يتسم بالمحدودية، والنتيجة هي أن اجتياحها يبدو "نظريا" سهلا، بخلاف حالة تاريخية يتم الحديث عنها عادة في هذا الإطار، هي حالة روسيا التي كان يمكن لقواتها الانسحاب أمام القوات الألمانية، التي تكفلت بها طبيعة الدولة بعد ذلك في الحرب العالمية الثانية.

٢- إن عدد سكانها يتسم بالمحدودية أيضا، وهو ما يطرح تأثيرات معروفة تتعلق بما يسمى الوعاء الدفاعي المرتبط بعدد الأفراد القابلين للتجنيد، أو تأثيرات الكثافة السكانية على تقدم القوات المناوئة، إضافة إلى مسألة التركز السكاني، وهي مسألة تطرح في مجملها تأثيرات أمنية تتجاوز فكرة الدفاع عن الدولة خارجيا، بالنظر لعدد المقيمين من غير المواطنين في الخليج.

٣- إنها تقع في منطقة استراتيجية شديدة التعقيد، فهي محاطة بجيران من القوى الإقليمية القوية من كل جانب، والتي تجاوزت سلوكياتها الدفاعية في التعامل معها حدود النيات الخاصة بتهديد هوية الدول، أو النظر إليها باعتبارها تابعة لها، إلى العمليات الفعلية، التي ترتبط باحتلال دولة أو احتلال جزر، أو التدخل الصارخ في الشئون الداخلية، وإطلاق التهديدات طوال الوقت.

إن هذا الوضع يطرح على الدول الصغيرة تحديا دفاعيا صارخا، وغير مريح على المستوى الاستراتيجي، وهو أن مفهومها لأمنها يتقلص في الواقع ليتركز في النهاية في فكرة البقاء، وليس الأمن بأي مفهوم آخر، يعتبر في مثل تلك الأحوال ترفا استراتيجيا"، كالحديث عن سيادة الدولة. فعلى الرغم من أن مفهوم السيادة يمثل أهمية لدى دول الخليج حديثة الاستقلال نسبيا، وهو ما يتم تأكيده طوال الوقت سياسيا ورمزيا في مسميات الدول وتقاليد الحكم، فإن أهميته عمليا تتضاءل عندما يتعلق الأمر بمقتضيات الدفاع عن الدولة ضد أي ميول هجومية إقليمية، كانت مثارة طوال الوقت.

إن النتيجة الأساسية لهذا الوضع هي أن عقيدة دفاعية أو أمنية ذات طابع خاص تتشكل داخل الدوائر الرسمية، فهي لا تستطيع تجاوز أية إشارة تهديدية قادمة من المحيط الخارجي، حتى لو كان الأمر يتعلق بمجرد تصريحات سياسية غير مترافقة مع تحركات عملية، كما أنها عادة ما تفكر بأسلوب أسوأ حالة ممكنة، إذ أنها لا تمتلك ترف افتراض أن لدى الأطراف الأخرى نيات حسنة، أو أنها يمكن أن تتعامل مع الاحتمال الأقل ضراوة، كما تشير خبرة الكويت مع عراق صدام حسين قبل غزو قواته لها عام ١٩٩٠.

في بعض الأحوال، تتحول العقائد الأمنية للدول الصغيرة إلى عقد أمنية. ويشير كثير من التحليلات الدولية إلى ما يسمى "عقدة الأحجام القزمية"، التي يبدو لها كل شيء أكبر من حجمه الطبيعي في الواقع، وتميل تقديراتها إلى توقع المخاطر كإطار معتاد للتفكير، بحيث تتحول نظرية الأمن إلى "نظرية عدم أمن" في الواقع، وهو ما حدث بالنسبة لإسرائيل في مرحلة ما بعد قيام الدولة، ولا تزال تأثيراته قائمة حتى الآن. فهناك أقوال لقيادات الدولة الأوائل تشير إلى أنه ليست لدى إسرائيل سياسة خارجية، وإنما فقط سياسة أمنية، وأنه إذا تعارضت اعتبارات الأمن مع اعتبارات "السلام مع الجوار"، فإن اعتبارات الأمن هي التي سوف يتم تبنيها في النهاية.

لكن نظرية الدول الصغيرة لا تفسر أيضا كل ما يتعلق بأمن دول الخليج، فهذه الدول ليست أولا دول مدن أو "دولا ميكروسكوبية" أو دول جزر، كما هو الحال بالنسبة لموناكو أو إندورا أو ليختنشتين أوفيجي أو باليو أوسانت فينيست أو سانت لوتشيا، وعدد كبير من الدول التي لا يعرف الكثيرون مجرد اسمها في جنوب المحيط الهادي أو البحر الكاريبي، وليس لمعظمها تمثيل في الأمم المتحدة. يضاف لذلك ما يلي:

١- إن لدى معظم دول الخليج قدرات مالية كبيرة، بما يعني أن خياراتها الدفاعية أوسع كثيرا مما هو قائم في الدول الأخرى، رغم أنها قد تكون خيارات غير تقليدية أحيانا.

٢- إن دول الخليج لا تقع في الطرف البعيد من العالم، وإنما في أكثر مناطق العالم تدويلا من الناحية الأمنية والدفاعية، وبالتالي فإن المشكلة الأمنية في الخليج ليست مشكلة دول أو إقليم فقط.

٣- إن لدى دول الخليج خبرة كبيرة في إدارة التوترات الأمنية والدفاعية، فقد عاشت تلك المنطقة لما يقرب من ٣٠ سنة حتى الآن في حالة من التوتر أو الصراع أو الحرب المتواصلة.

وبالتالي، فإن المسألة أكثر تعقيدا بكثير من مجرد وجود خصائص قومية أو بيئة استراتيجية تفرض تحديات أو تطرح مخاطر تقوم الدول بالرد عليها وفق أنماط عمل دفاعية بسيطة، على نحو ما يوضحه المحور التالي.

ثانيا- السياسات الدفاعية للدول الصغيرة :

إن الجانب الآخر لشكلات أمن الدول الصغيرة هو أنها عادة ما تكون غير قادرة على الدفاع عن نفسها بقدراتها الخاصة، أو وفق أية استراتيجيات دفاعية تقليدية، بفعل الاختلالات الهيكلية الواسعة بينها وبين الدول المناوئة لها، أو التي يوجد تصور بأنها قد تستهدفها أو تبتزها بصورة ما. لكن لأن الأمن يمثل في النهاية غريزة إنسانية، فإن الدول تسعى بكل الطرق للبحث عن سبل للحفاظ عليه.

وتتيح خبرة العلاقات الدولية مجالا واسعا لتصور النماذج التي حاولت من خلالها الدول، عموما، أن تحافظ على توازن حالتها الدفاعية، وهو ما يمكن استعراضه - مع التطبيق على حالات دول الخليج العربي الصغيرة - في النقاط التالية:

١- تجييش الدولة، وهو أحد الخيارات الشهيرة التى اتبعتها دولة مثل إسرائيل فى ظل تقييم محدد لمشكلتها الأمنية، فقد كانت تتصور دوما أنها جزيرة صغيرة فى محيط معاد لها، مع عدم ثقة مزمن فى إمكانية أن تقوم أطراف أخرى بالدفاع عنها فى حالات الطوارئ القصوى، مما قاد إلى اتباع نمط تجييش الدولة كلها تقريبا، أو كل من هم فى سن يتيح المشاركة فى العملية القتالية، من خلال تشكيل جيش عامل صغير، وقوات احتياط شبه نظامية، مع نظام تعبئة فعال يتيح رفع عدد القوات من ١٥٠ ألف جندى إلى ٦٥٠ ألف جندى فى فترة زمنية قصيرة.

ولقد كانت لهذا النظام مشكلاته الحادة الخاصة بعدم قدرة اقتصاد الدولة على احتمال التعبئة العامة لفترة طويلة، وتحول الدولة نفسها إلى "معسكر كبير" تسيطر عليه الميول الأمنية، ولم يكن لهذا النظام أيضا أن يصمد دون دعم خارجى مباشر من قوة كبرى - هى الولايات المتحدة حاليا - يتيح لها التفوق التسليحى على الأطراف الأخرى، خاصة فى مجال القوات الجوية، ويتيح لها احتياطيا استراتيجيا من الأسلحة والذخائر خلال الحروب الفعلية.

ولقد كان هناك شك دائم فى صلاحية مثل هذا النمط بالنسبة لدول الخليج، فعدد السكان فى دول الخليج الصغيرة من المواطنين أقل بكثير مما هو متصور لمواجهة الجيوش العاتية الموجودة فى الجوار، حتى لو تم تجييش كل من يستطيع حمل السلاح فى الدولة، وبعض المقيمين. فقد كان لدى عراق صدام حسين - على سبيل المثال - جيش يتكون من ٦٥٠ ألف جندى على الأقل، بخلاف القوات شبه العسكرية، ولدى الحرس الثورى الإيرانى فقط ١٠٠ ألف جندى تقريبا. كما أن تركيبة السكان فى بعض الدول، والاعتبارات السياسية والأمنية الخاصة بوجود الجيوش الضخمة، كانت تحد من مثل هذه التوجهات، على الرغم من حرص تلك الدول على تسليح قواتها بشكل متطور.

٢- التحالفات الإقليمية، وهو خيار شديد الجاذبية، ويبدو مثاليا فى ظاهره، حيث يمكن أن تقوم الدول الصغيرة بتشكيل قوة دفاع مشتركة تتألف من عناصر من قوات الدول المجاورة. وهى الفكرة التى كانت قائمة منذ وقت طويل فى الخليج، وعبرت عنها قوات درع الجزيرة. لكن كل التقديرات الخليجية ذاتها تشير إلى أن ذلك الخيار لم يكتسب فعالية أبدا، ولم يتم فى إطاره سوى تشكيل قوة محدودة العدد، منفصلة فى قياداتها تقريبا، رغم وجود مشروع عمانى لمضاعفة أعداد القوات وتطوير تسليحها، وفى وقت ما كان من المتصور أن يتسع هذا الإطار ليضم دولا عربية أخرى كمصر وسوريا فى إطار ما كان معروفا باسم إعلان دمشق فى بداية التسعينيات.

إن النموذج الرئيسى القائم فى العالم بهذا الشأن هو حلف الناتو، الذى تم تشكيله لمواجهة تهديد سوفيتى لم تكن أية دولة أوروبية قادرة على مواجهته بمفردها أيا كانت عناصر قدراتها. وتشير أية مقارنة لوضع دول الخليج بوضع دول أوروبا إلى أن هذا النموذج لم يكن ليعمل ببساطة، بفعل عوامل كثيرة تتعلق بحساسية القضايا الخاصة بامتلاك واستخدام وقيادة القوات فى الخليج، وربما عدم الثقة أحيانا بين الدول فيما يتعلق بالجيوش، وهى سمة عربية عامة مارست تأثيراتها على معاهدة الدفاع العربى المشترك، وعلى مجالس التعاون العربية الفرعية كلها، وحتى على المستويات الثنائية فى حالات كانت الدول تتعرض فيها لتهديدات خارجية حقيقية.

لكن على أى حال، لا يزال هذا النموذج قيد التفاعل فى منطقة الخليج، فى ظل وجود أفكار ذات أهمية خاصة تتصل بإمكانية التعاون فى مجالات لا ترتبط بالضرورة بالقوات البرية، كتشكيل نظام جوى خليجى موحد، أو مجلس لرؤساء أركان الجيوش الخليجية، وغيرها من الأفكار "القطاعية" التى يمكن أن تسهم فى تدعيم أمن الدول، حتى لو لم يكن من الممكن أن تمثل أساسا لحل مشكلتها الأمنية.

٣- الحياد العسكرى، وهو نموذج دولى معروف اتبعته بعض الدول كسويسرا، التى كثيرا ما كانت تواجه نفس المأزق الدفاعى، فى ظل وجودها فى منطقة تحيط بها القوى الكبرى، التى خاضت حروبا عالمية فى القرن العشرين. فأحيانا ما يكون الحل هو أن تعلن الدولة أنها محايدة، وأنها لا تنوى تشكيل قوات نظامية بالمعنى المعروف، بصورة تخلق قيدا معنويا على قيام الأطراف الأخرى بمهاجمتها عسكريا.

إن مثل هذه الخيارات التى فضلتها بعض الدول الصغيرة فى العالم لم تكن مطروحة أبدا فى منطقة الخليج العربى، فقد كان الحياد السويسرى فعالا، لأن الدول المجاورة وجدت أن من مصلحتها احترامه، وأصبحت سويسرا وفقا له تتمتع بأهمية لكل الأطراف، حيث يمكن أن تكون الطرف الذى يتولى مهام إنسانية بين المتقاتلين، أو يتم من خلاله عمليات التبادل والتفاهم والاتصال، وهو أمر ليس متصورا فى منطقة كالخليج لم تحترم فيها الدول الكبيرة أبدا سيادة أو خصوصية الدول الأخرى، ولم تتشكل فيها قواعد اشتباك مستقرة، خاصة فى ظل وجود الثروة النفطية التى تغرى بالعدوان وتثير الأطماع.

لكن أيضا يمكن ملاحظة سمة خاصة فى السياسات الخارجية (والدفاعية) الخليجية، فتلك الدول تحاول قدر الإمكان أن تنأى بنفسها عن صراعات الدول الكبيرة، وأن تبدو محايدة قدر الإمكان، وألا تتخذ مواقف معلنة حتى تجاه قضايا جوهرية تخص أمنها. لكنها - على أى حال - لم تتمكن عمليا من أن تكون محايدة أبدا، ووجدت نفسها طرفا فى كل الصراعات. وفى الفترة الأخيرة، بدأت سياساتها تتحرك بشكل معلن، عندما وصلت التفاعلات الإقليمية إلى "المساحة النووية".

٤- التحالف الدولى، كان التحالف الدفاعى مع قوة خارجية كبرى يمثل أحد الخيارات الرئيسية التى سعت الدول الصغيرة، وحتى المتوسطة والكبيرة، لاتباعها بهدف الحفاظ على أمنها. ولا يتعلق الأمر هنا فقط ببعض الإمارات الأوروبية الصغيرة التى وضعت نفسها تحت حماية الدول الأوروبية المجاورة، أو دول جنوب الهادى التى اتبعت نفس النمط مع استراليا، متخلية عن

فكرة وجود سياسة دفاعية من الأساس، وإنما بدول أوروبية كبيرة انضمت إلى حلف عسكرى (الناتو) تقوده الولايات المتحدة، واعتمد بعضها على الردع النووى الممتد الأمريكى، إضافة إلى حالات مثل اليابان وكوريا الجنوبية التى توجد بها قوات أمريكية بموجب معاهدات دفاعية.

إن خبرة تلك التحالفات الدفاعية لا تشير إلى وجود مشكلات كبرى مارست تأثيرا عليها، سواء فيما يتعلق بالتدخل فى الشئون الداخلية للطرف الأصغر من الحلف، بشكل صارخ، بالصورة التى شهدتها حالات ارتبطت بالتحالفات السوفيتية مع دول أوروبا الشرقية السابقة، أو عدم ثقة بعض أطراف التحالف بأن الدولة الكبرى سوف تقدم على الدفاع عن الدولة الأصغر فى حالة تعرضها لأعمال عدوانية صارخة، كما فعلت فرنسا عندما قامت ببناء قوتها النووية المستقلة، لكن منطقة الخليج تشهد وضعا مختلفا إلى حد كبير.

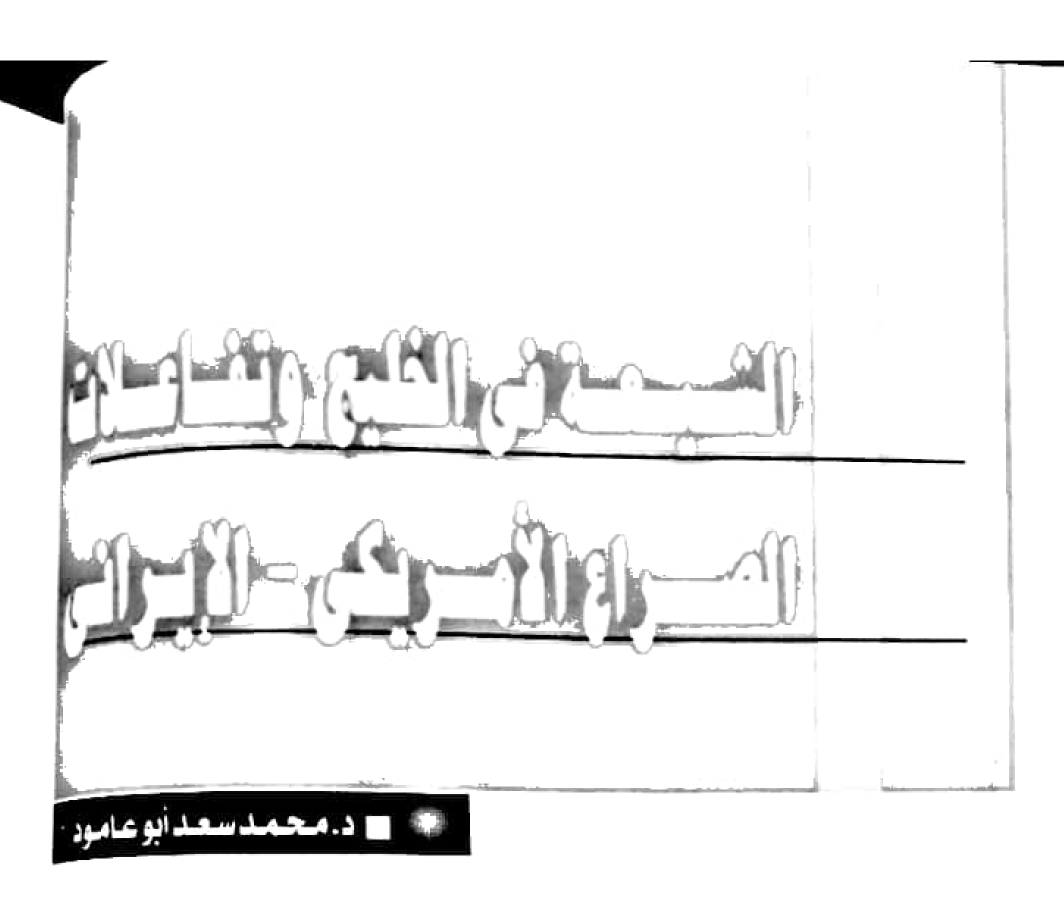
إن كل الدول الخليجية تقريبا قد لجأت إلى ذلك الخيار فى ظل اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة، تم بموجبها إقامة قواعد عسكرية رئيسية فى عدد من دول الخليج، مع تنسيق عسكرى دائم بين الجانبين، لتستقر معادلة أمن الخليج على هذا الأساس خلال الفترة الأخيرة، خاصة مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

وقد تسبب ذلك بعيدا عن الفكرة السائدة لدى التيار القومى بشأن الوجود الأجنبى فى مشكلات تتصل برفض التيارات البنية السلفية فى الداخل لوجود تلك القوات أحيانا، وشن عمليات إرهابية ضدها، مما أدى إلى تعقيدات بين الدول أحيانا. كما ظهرت مشكلة انتقاد بعض الدول المجاورة كإيران لوجود تلك القوات، واعتبارها تهديدا لأمنها. لكن الأهم هو المعضلة التى تواجه الدول المستضيفة فيما يتعلق باستخدام القوات الدولية للقواعد العسكرية الموجودة على أراضيها فى حالة نشوب حرب ضد طرف إقليمى.

لكن التقييم العام لتكلفة وعائد التحالفات الدفاعية فى الخليج لا يزال يصب فى اتجاه جدوى هذا الخيار. فرغم أنه يبدو مكلفا من زاوية السياسة الإقليمية والسياسة الداخلية، وأحيانا النفقات المالية، فإنه بدون وجود التحالف الدفاعى مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى، كبريطانيا وفرنسا، كان من الممكن أن يتعرض أمن دول الخليج لتهديدات بقاء حقيقية. فسلوك الدول المجاورة، كعراق صدام حسين أو إيران فى عهد الشاه أو الثورة الإسلامية، لم يثبت أبدا أنه يتسم بالانضباط، وكان من الممكن أن تفقد ثلاث من هذه الدول على الأقل استقلالها، لو لم تكن التحالفات الدفاعية الدولية قائمة.

وهكذا، استقرت الصيغة الخاصة بأمن الدول الصغيرة فى منطقة الخليج العربى على وجود معادلة مركبة يعتمد فيها أمن تلك الدول على مجموعة من التوجهات الدفاعية التى تتصل بكثير من الخيارات السابقة. فهناك جيوش وطنية تحاول دول الخليج تدعيمها، وحد معين من التعاون العسكرى بين دول المنطقة ذاتها، ومحاولة لعدم التورط فى صراعات القوى الإقليمية المجاورة، مع إبرام تحالفات دفاعية مع القوى الكبرى المسيطرة فى العالم، خاصة الولايات المتحدة.

ولقد كانت هناك دائما توجهات إضافية، ظهرت فى حالات الدول الصغيرة المختلفة فى العالم، وظهرت أو لم تظهر بأشكال مختلفة فى منطقة الخليج، فى وقت كان فيه خيار التعاون مع الدول العربية المجاورة استراتيجيا للخليج، مثل مصر، قائما، ولا يزال مطروحا. كما أن اتجاه التعاون مع الناتو قد تنامى فى الفترة الأخيرة. وهناك توجهات جديدة تتعلق بالقدرات النووية فى مواجهة الامتلاك الإيرانى المحتمل لأسلحة نووية، فمعضلة أمن الخليج هى أن أشكالا جديدة من التهديدات تظهر مع الوقت، على نحو يفرض إعادة التفكير فى المعادلات المرتبطة بها كل فترة، كما يحدث حاليا.



د. محمد سعد أبو عامود*

لا تختلف المجتمعات العربية، بما فيها مجتمعات منطقة الخليج، عن المجتمعات الإنسانية الأخرى من حيث تعدد دوائر الانتماء والهويات وتنوع الاتجاهات الفكرية والدينية، بما فى ذلك التنوع المذهبى فى نطاق الدين الواحد، وهى مسألة تعرفها كافة الأديان المعروفة فى العالم. ولكن هذه المجتمعات لا تزال تواجه صعوبة فى التوصل إلى النهج الملائم للتعامل مع التعددية المجتمعية بصورها ومستوياتها المختلفة، للوصول إلى صيغة ناجحة تحقق التوحد من خلال التنوع. ونستطيع أن نصف المسار الذى اتخذته النظم العربية المعاصرة فى تعاملها مع التعددية المجتمعية بخيار "الكل فى واحد"، وهو خيار يسعى إلى تجاوز الخلافات والاختلافات الناشئة عن التعددية المجتمعية، وصولا إلى الدمج الشامل فى إطار كلى واحد، وقد يكون إطارا قوميا عربيا أو إطارا أيديولوجيا ليبراليا أو ماركسيا. والملاحظ أنه فى ظل هذه الأطر الوضعية، لم تبرز قضايا الطائفية الدينية فى المجتمعات العربية كما تبرز خلال المرحلة الحالية، والتى حدث فيها تحول صوب الإطار الكلى الدينى الإسلامى. من هنا، بدأت الإشكاليات المتعلقة بسياسة "الكل فى واحد" فى الظهور، ومن بينها الخلاف الدينى، سواء فيما بين الأديان أو فى نطاق الدين الواحد. وقد ارتبطت المرحلة التى ظهرت فيها هذه الإشكاليات بظهور العديد من المتغيرات الجديدة على المستوى الداخلى والإقليمى والعالمى، التى كان لها تأثيرها الذى لا يمكن إنكاره على إذكاء حدة الخلافات الدينية فى المجتمعات العربية، سواء فيما بين الأديان المختلفة أو فى نطاق المذاهب المتعددة فى الدين الواحد، وزاد من حدتها افتقاد هذه المجتمعات ونظمها السياسية ثقافة ومهارات إدارة التنوع والاختلاف، وذلك نتيجة لعوامل كثيرة، لعل أبرزها سيطرة النمط التسلطى على الحياة السياسية العربية بدرجات ومستويات وأشكال مختلفة.

ويعتبر الشيعة جزءا من النسيج الاجتماعى فى مجتمعات الدول العربية، حيث عاشوا وتعايشوا مع أهل السنة والجماعة، وشاركوا فى حركة تطور هذه المجتمعات، مؤثرين فيها ومتأثرين بها.

وهناك اختلاف فى درجة الثقل السكانى الشيعى بين دول الخليج العربية، فثمة دول يزداد الوزن النسبى الديموجرافى للشيعة فيها، فى حين نجد دولا أخرى يقل فيها هذا الوزن بدرجة واضحة، وإن كان الملاحظ أنه فى الدول التى يعيش فيها عدد قليل من الشيعة، فإن وزنهم النسبى فى المجالات الحيوية للمجتمع يكون مرتفعا قياسا لوزنهم العددى، حيث يلعبون أدوارا مهمة خاصة فى المجال الاقتصادى والمالى والتجارى.

ويلاحظ أن الشيعة فى دول الخليج العربية ليسوا كتلة واحدة، سواء من حيث المرجعيات الدينية أو التوجهات السياسية، أو الأصول التاريخية. فعلى سبيل المثال، نجد الشيعة من أصول عربية خالصة، ونجد من الشيعة من هو ذو أصول إيرانية ويطلق عليهم العجم، كما أن هناك الشيعة من أصول أسيوية خاصة من الهند وباكستان وبنجلاديش، وهم من العمالة الوافدة للعمل فى بلدان الخليج العربية، وهؤلاء قاموا بنقل تقاليد تشيعهم المحلية إلى المجتمعات العربية فى الخليج، وإن كان تأثيرها لم يتبلور فى صورته النهائية بعد.

(*) أستاذ العلوم السياسية، جامعة حلوان.

كما أن هناك تفاوتا فى درجة الانصهار الاجتماعى بين الشيعة والسنة فى مجتمعات الخليج العربية. فقد شهدت بعض هذه المجتمعات - عبر مراحل تاريخية طويلة - مستوى مرتفعا من الانصهار والاندماج والتزاوج، متجاوزة البعد المذهبى والطائفى، فتجد بعض القبائل شيعية - سنية، أى أن بعض أبنائها يتبع المذهب الشيعى والبعض الآخر يتبع المذهب السنى. بل وهناك أعداد كبيرة من الأسر تجمع بين زوج سنى وزوجة شيعية أو العكس، ويتوزع الأبناء فى كثير من هذه الحالات بين المذهبين. إلا أن الملاحظ أن العقدين الأخيرين قد شهدا تراجعا نسبيا فى هذه الظاهرة، وهو تراجع له بعده المادى الملموس، فقد تراجع التداخل السكانى لحساب التركز السكانى، بمعنى تركز أبناء الشيعة فى مناطق معينة، وتركز أبناء السنة فى مناطق أخرى. وقد كان ذلك نتيجة لمعدلات النمو السكانى الكبيرة التى شهدتها هذه المجتمعات، خاصة بعد الطفرة النفطية الأولى، وبروز مشكلة توفير العدد الكافى من الوحدات السكنية للمواطنين.

ويأتى البعد الاقتصادى المتعلق بأنماط توزيع الدخل فى هذه المجتمعات التى نمت مواردها المالية بمستويات كبيرة بعد الطفرة النفطية، ليسهم بدوره فى التأثير على تطور القوى السياسية فى هذه المجتمعات. والملاحظ أن البعد المذهبى أو الطائفى لم يكن بعدا واضحا فى سياق أنماط توزيع الدخل التى تم تطبيقها، ومن ثم فلم يكن التفاوت فى توزيع الدخل ذا بعد مذهبى أو طائفى، إلا أن النتائج التى ترتبت على هذه الأنماط التوزيعية أفرزت نتائج أخذت أبعادا طائفية فى غياب التكوينات الاجتماعية الطبقية بالمفهوم المعاصر.

إن تحليل حركة التفاعلات السياسية فى المجتمعات العربية، بما فيها مجتمعات دول الخليج، على مدى نصف القرن الماضى توضح أن أعدادا كبيرة من الشيعة قد اندمجوا فى الأحزاب والحركات القومية واليسارية العربية خلال الفترات التاريخية التى برزت فيها هذه الحركات والأحزاب السياسية فى الحياة السياسية العربية، الأمر الذى يعنى أن هناك سوابق تاريخية لتجاوز التمايز المذهبى والطائفى الدينى فى هذه المجتمعات، ويؤكد هذا أن المملكة العربية السعودية - التى لم تعرف ثقلا للحركات القومية واليسارية العربية - هى التى شهدت أعمال عنف طائفى شيعى أكثر حدة خلال هذه الفترة.

لقد ارتبط بروز الشيعة كقوة سياسية فى هذه المجتمعات بحركة التحول نحو الإسلام السياسى فى المجتمعات العربية بعد نكسة ١٩٦٧، وتراجع التيار القومى العربى، وبحدوث الثورة الإسلامية فى إيران وقيام نظام إسلامى يعتمد على ولاية الفقيه، واتجاهه إلى ما عرف بتصدير الثورة إلى المجتمعات الأخرى، بدءا بدول الجوار العربية، خاصة بعد ما حاول النظام الإيرانى الجديد أن يمد نطاق ولايته الدينية على الشيعة فى كل أرجاء العالم الإسلامى. والواقع أن هذا الأمر لقى معارضة قوية من المراجع الشيعية ذات الأصول العربية، والتى رأت أن مرجعية النجف الأشرف - حيث العتبات المقدسة للشيعة - هى مركز الولاية الدينية للشيعة فى كل مكان، وأنه لا يحق لأحد أن يدعى بخلاف ذلك. إلا أن الاتجاه الذى ساد بعد ذلك يتمثل فى الأخذ بمفهوم تعددية المرجعيات الدينية المركزية للشيعة، فصارت قم مركزا للمرجعية الدينية للشيعة إلى جانب النجف الأشرف.

وعلى المستوى السياسى، يمكن القول إنه ليس كل الشيعة العرب من المؤيدين لنظام ولاية الفقيه فى إيران، كما أنه ليس كل الشيعة العرب يتخذون من المرجعية الدينية فى قم مرجعية دينية لهم، بل إن الأغلب الأعم يتخذ من مرجعية النجف الأشرف أساسا لتدينه وممارساته الدينية. وهناك من الشيعة العرب من يتخذ موقفا عدائيا من إيران، باعتبارها رمزا لتوجه قومى فارسى صفوى له تناقضاته التاريخية مع العرب كأصحاب قومية مختلفة، سواء كانوا شيعة أو سنة. وتشير بعض التقارير الصحفية - التى تحتاج إلى توثيق علمى - إلى أن ما يتعرض له الشيعة من غير الفرس فى إيران من تمييز ومعاناة يفوق بكل الحسابات ما يعانى منه الشيعة فى المجتمعات الأخرى. على الجانب الآخر، فثمة بعض من الشيعة العرب - ولأسباب عديدة- لهم روابطهم الدينية والسياسية والمصلحية مع طهران، ونماذجهم معروفة فى كافة مجتمعات دول الخليج العربية.

والجدير بالذكر أن تصنيف القوى السياسية على أساس مذهبى / طائفى فى هذه المجتمعات هو ظاهرة جديدة. ورغم وجود بعض العوامل الدافعة نحو هذا الاتجاه، إلا أنها كانت كامنة أو مستوعبة فى إطار آليات الضبط الاجتماعى التقليدية القائمة فيها. ولقد أدت بعض العوامل الإقليمية والدولية إلى بروز هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة، ومنها الغزو الأمريكى للعراق، والسياسات القائمة على الفرز الطائفى الواضح التى اتبعتها الولايات المتحدة هناك، والتى رأت أنها ستساعد على تحقيق مشروعها. وبينما فشلت الولايات المتحدة فى تحقيق هذا المشروع، فقد أدت سياسة الفرز الطائفى، فى ظل خلل واضح فى توازن القوى العربى - الإيرانى لصالح إيران، إلى سعى إيران نحو تعبئة شيعة العالم العربى والإسلامى من أجل الوقوف معها فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

الشيعة فى مجتمعات دول الخليج العربية :

لا توجد بيانات رسمية موثقة حول أعداد الشيعة فى دول الخليج العربية، حيث تشير بعض المصادر إلى أنهم يشكلون ١٢٪ من إجمالى عدد السكان الأصليين فى دول مجلس التعاون الخليجى الست، والذى يقدر بـ ٣٢ مليون نسمة، أى أن إجمالى السكان الشيعة فى هذه الدول يصل إلى ثلاثة ملايين وثمانمائة وأربعين ألف نسمة. إلا أن نسبتهم من إجمالى السكان فى كل من هذه الدول تختلف من دولة لدولة أخرى، فتتراوح نسبتهم ما بين ٦٠ و ٦٥٪ فى مملكة البحرين، تليها الكويت، حيث تتراوح النسبة ما بين ٢٥ و ٣٠٪. فالسعودية حيث تتراوح ما بين ١٥ و ٢٠٪، ويمثلون فى قطر ١٦٪ من إجمالى السكان الأصليين، و٦٪

فى دولة الإمارات العربية المتحدة، بينما لا توجد بيانات عن أعدادهم فى سلطنة عمان. وقد اعتمدنا على البيانات الواردة فى دراسة فتوح صادق عن التركيبة الطائفية فى دول الخليج، والتى تشير إلى أنه بالرغم من أن سمة التعايش والتسامح كانت السمة المميزة للعلاقة بين السنة والشيعة فى هذه الدول لفترات طويلة، إلا أن هذا لا يمنع من بروز بعض التوترات والخلافات التى أرجعتها إلى ثلاثة عوامل أساسية، هى:

١- الرؤى والمواقف المتشددة التى تتبناها بعض التيارات داخل إحدى الطائفتين تجاه الأخرى، والتى قد تصل فى بعض الأحيان إلى تكفير الطائفة الأخرى وعدم الاعتراف بها.

٢- شعور بعض الشيعة فى المنطقة بالاضطهاد والتمييز ضدهم، نتيجة لمعاناتهم من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، فضلا عن تجاهلهم فى الحياة السياسية فى بعض دول الخليج العربية.

٣- الدور الخارجى فى إذكاء الخلافات بين السنة والشيعة من جانب بعض القوى الدولية والإقليمية بهدف السيطرة على مقدرات المنطقة الاقتصادية والاستراتيجية.

السعودية :

يوجد الشيعة فى مناطق وأقاليم مختلفة من المملكة، وإن كانوا يتركزون فى المنطقة الشرقية التى تمتلك أكبر مخزون نفطى فى العالم. وتشير إحدى الدراسات إلى أنهم يمثلون نحو ٣٠٪ من إجمالى عدد سكان هذه المنطقة الأصليين. وتوضح دراسة أخرى أن وجودهم فى هذه المنطقة جعلهم على ارتباط بالوجود الشيعى الكثيف فى المناطق المجاورة، كالعراق وإيران والبحرين وغيرها من دول الخليج العربية. وللشيعة فى المنطقة الشرقية مساجدهم والحسينيات الخاصة بهم ومحكمة خاصة بهم وهى محكمة الأوقاف والوصايا، ويرأسها شيعى، رغم أنها تتبع وزارة العدل. كما يوجد العديد من الجمعيات الخيرية التى تتلقى الدعم والمساندة من وزارة العمل والشئون الاجتماعية. ورغم ذلك، يشكو الشيعة فى المملكة العربية السعودية مما يصفونه بسياسات الاضطهاد والتمييز التى تمارس ضدهم من قبيل منعهم من إقامة شعائرهم الدينية، وعدم السماح لهم بشغل أية مناصب سياسية، بالإضافة إلى عدم الاعتراف بشرعية مذهبهم.

ويلاحظ أن علاقة شيعة السعودية بالدولة قد تأثرت سلبا وإيجابا بالأوضاع الإقليمية والتطورات الداخلية. ففى عام ١٩٤٨، انفجرت مظاهرات واسعة فى القطيف تطالب بالانفصال، ويرجع ذلك إلى ظهور النفط فى شرق المملكة وتعاظم أهميته الاقتصادية. وفى العام التالى، اكتشفت السلطات وجود جماعة ثورية تحت اسم جمعية تعليمية بالقطيف، فقامت بحل الجمعية وإلقاء القبض على زعيمها، ووقعت مصادمات بين شيعة المنطقة الشرقية والسلطات السعودية خلال أعوام ١٩٥٣و ١٩٧٠و ١٩٧٨. ومع اندلاع الثورة الإسلامية الشيعية فى إيران، وقعت اضطرابات واسعة فى المنطقة الشرقية عام ١٩٧٩ استجابة لنداء الخمينى لشيعة السعودية بالثورة على النظام الحاكم، واستطاع الحرس الثورى السعودى السيطرة على الموقف خلال هذه الفترة، إلا أن التوتر ظل سائدا بين الشيعة والدولة حتى نهاية الحرب العراقية - الإيرانية. وشهد عقد التسعينيات تقاربا بين المملكة السعودية وإيران كان له أثره الإيجابى على علاقة الشيعة بالدولة السعودية، إذ تم الاتفاق بين الحكومة والمعارضة الشيعية فى الخارج، ومن ثم أغلقت مكاتبها وعادت إلى المملكة دون ملاحقات.

وتركز الدراسات الأمريكية، التى عنيت بدراسة التطور السياسى فى السعودية، على أن الوهابية - كحركة دينية سنية متشددة مرتبطة بالحكومة السعودية - كان لها دور مؤثر فى بروز الإسلام السياسى الشيعى.

وبعد الغزو الأمريكى للعراق، قام ٤٥٠ مثقفا شيعيا بالمملكة بصياغة وثيقة بعنوان "شركاء فى الوطن .. صورة طموحات المستقبل وضغوطات الواقع" وطالبوا فى هذه الوثيقة بنبذ كافة أشكال التمييز والإقصاء التى يرون أنها تمارس ضدهم، ودعوا الحكومة إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى الوظائف الإدارية والسياسية العليا، والسماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية دون قيد أو منع.

وقد عبرت هذه العريضة عن مختلف أطياف الشيعة فى المملكة، فلم تقتصر على رجال الدين، كما أنها شهدت مشاركة شيعة المدينة المنورة لأول مرة فى العرائض.

والملاحظ أن الحكومة السعودية اتخذت العديد من الإجراءات التى تركزت حول تنمية المنطقة الشرقية خلال السنوات الأخيرة، سواء من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية الكبيرة بالمنطقة، أو توفير مشروعات البنية الأساسية وتحسين الخدمات الإسكانية والتعليمية والصحية، ووصلت الميزانية المخصصة لمشاريع المنطقة الشرقية خلال عام ٢٠٠٦ إلى ٨ مليارات ريال سعودى وقفزت إلى ١٣.٦ مليار ريال سعودى فى عام ٢٠٠٧، وهو ما يعكس تركيزا من الحكومة السعودية على تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لأبناء هذه المنطقة.

البحرين :

يشكل شيعة البحرين ما يتراوح بين ٦٠٪ و٦٥٪ من إجمالى عدد السكان الأصليين، ويشكل الشيعة من أصول عربية ٩٥٪ من مجموع شيعة البحرين، وهم الشيعة الإمامية المعروفة بالاثنى عشرية. والملاحظ أن النشاط السياسى لشيعة البحرين كان الأبرز فى نطاق دول الخليج العربية، حيث بدأ فى نطاق الحركة الوطنية البحرينية عام ١٩٢٢ ضد ممارسة الاحتلال البريطانى، واتسع نطاق هذه الحركة فى عام ١٩٣٨ ليشمل الشيعة والسنة فى نطاق ما عرف بالحركة الإصلاحية آنذاك. ومنذ عقد الستينيات، بدأت الجماعات الشيعية المنظمة كجمعية التوعية

الإسلامية، وجمعية الإرشاد الإسلامي، والصندوق الحسيني الاجتماعي الذي شكل منبرا للأطروحات الشيعية في البرلمان البحريني بعد الاستقلال والذي تم حله عام ١٩٨٠.

لقد تأثر الموقف السياسي لشيعة البحرين بالثورة الإسلامية الإيرانية. وتذكر إحدى الدراسات أنهم انقسموا إلى تيارين، الأول يطالب ببعض الإصلاحات لتحسين أوضاع الشيعة في البحرين، والثاني طالب أنصاره بالإطاحة بالنظام واستبداله بنظام جمهوري وفقا للنموذج الإيراني. وشهد عقد الثمانينيات ظهور العديد من المنظمات الشيعية المعارضة في الداخل والخارج، ووصل بعضها في معارضته إلى التورط في محاولة انقلابية أعلنت عنها الحكومة في عام ١٩٨١. وقد شهدت العلاقة بين القوى الشيعية والسلطات درجة عالية من التوتر، والتي بلغت ذروتها عام ١٩٩٤ بانفجار أعمال العنف المنظم، واستمر التوتر حتى بداية عام ١٩٩٨، عندما بدأت هذه الموجة في التراجع. ومع تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مهام الحكم عام ١٩٩٩، شهدت العلاقة تحولا جذريا نتيجة إطلاقه المشروع الإصلاحي، الذي اتجه إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية ودور المجتمع المدني والمرأة وصيانة وتعزيز حقوق الإنسان، والأخذ بالنظام الملكي الدستوري، وبالنظام البرلماني ذي المجلسين: الشورى بالتعيين والنواب بالانتخاب المباشر. وبرزت خلال هذه الفترة الجمعيات السياسية المعبرة عن الشيعة، أهمها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وجمعية العمل الإسلامي، وجمعية الرابطة الإسلامية، وجمعية الإخاء الوطني، وجمعية الرسالة الإسلامية، وجمعية آل البيت، وقد قاطعت هذه الجمعيات الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ٢٠٠٢، وذلك لتحفظها على بعض التعديلات الدستورية التي تم إقرارها، ولجأت إلى ممارسة المعارضة من خارج الإطار القانوني المنظم للعمل السياسي في مملكة البحرين، واستخدمت في ذلك عدة أدوات تتراوح ما بين الاعتصامات والمظاهرات والإضرابات وعقد الندوات والمؤتمرات، واستخدام الصحافة على وجه الخصوص لتوجيه الانتقادات إلى السلطات، وإلى المجلس النيابي. مع الاتجاه إلى دعم المجالس البلدية التي حصدت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية ٢٢ مقعدا من مقاعدها في الانتخابات البلدية التي شاركت فيها عام ٢٠٠٢. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، حدثت تطورات مهمة في سياق حركة النشاط السياسي للشيعة في مملكة البحرين، أهمها ما يلي:

* تعزيز الاتجاه الذي بدأ عام ٢٠٠٢ من حيث التحالف مع بعض القوى السياسية الأخرى، فقد تحالفت الوفاق مع ثلاث جمعيات سياسية أخرى إحداها شيعية والأخريان قومية ويسارية لتشكيل التحالف المقاطع للانتخابات عام ٢٠٠٢، وقد استمر هذا التحالف - وإن كان قد تعرض لبعض المصاعب - نتيجة اختلاف الوزن النسبي لأطرافه، حيث مثلت جمعية الوفاق الثقل الجماهيري الأكبر.

* الاهتمام بالجوانب التنظيمية ومحاولة وضع إطار مؤسسي ينظم عمل الجمعيات السياسية الشيعية، والتركيز على تنمية المهارات السياسية لأعضائها وقياداتها، وإيجاد آليات لتنظيم العلاقة بين القيادات السياسية الشيعية والمرجعيات الدينية.

* دعوة القوى السنية إلى تنظيم نفسها سياسيا، وإيجاد مرجعية موحدة مشتركة لها ،حتى يمكن إجراء حوار سياسي شامل معها.

* الانقسام بين القوى الشيعية السياسية حول استمرار المقاطعة للانتخابات عام ٢٠٠٦، أو المشاركة فيها، وقد كانت الغلبة للتيار الراغب في المشاركة، وقد نجح جميع مرشحي الوفاق في الانتخابات النيابية وحصلت على ١٧ مقعدا من إجمالي ٤٠ مقعدا تشكل مقاعد مجلس النواب، هذا بالإضافة إلى استمرار وضعها المتميز في المجالس البلدية. وبالرغم من ازدياد ثقل التيار الإصلاحي في نطاق القوى السياسية الشيعية، إلا أن التيار الآخر الأكثر تشددا ظل قائما وممارسا للضغوط السياسية، سواء على التيار الإصلاحي أو على السلطات وذلك عبر محاولاته لتحريك الشارع السياسي. وقد استمرت المطالبة بإجراء التعديلات الدستورية والقضاء على أوجه التمييز وفقا لتصورات القوى السياسية الشيعية، ومحاربة الفساد وغيرها من المطالب التي أعلنت خلال مرحلة المقاطعة في المرحلة التالية التي شهدت مشاركتها في العمل السياسي.

تحاول القوى السياسية الشيعية، باعتبارها تمثل الرؤية الشيعية للإسلام السياسي، أن تقيم تحالفها مع قوى الإسلام السياسي السنية، وذلك على أساس وجود بعض الأسس التي لا يمكن الاختلاف بشأنها بين الجانبين.

من ناحية أخرى، يرفض تيار علماني (يضم عددا من المثقفين الشيعة) الطرح الطائفي لقوى الإسلام السياسي الشيعية المسيطرة على الساحة السياسية ويكشف عن مخاطره، كما يوجه انتقادات شديدة لإيران وسياساتها في العراق، وإلى القوى الشيعية العراقية المتحالفة معها، بالإضافة إلى نقده واعتراضه على السياسة الأمريكية في العراق. ويتعرض أنصار هذا التيار إلى انتقادات عنيفة من جانب الجمعيات السياسية الشيعية وعلماء الدين، تصل إلى توجيه تهديدات مباشرة لأفراده.

وخلاصة القول في شأن التطور السياسي لشيعة البحرين إنه وبالرغم من وجود بعض جوانب العنف في هذا النشاط وإضفائه للبعد الطائفي على العمل السياسي، إلا أنه في اتجاهه العام يسير نحو العمل السياسي القانوني المنظم، استنادا إلى إمكانية تحقيقه لأهدافه من خلال النظام وعبر آلياته السياسية، ومع احتفاظه في الوقت نفسه بوسائله وأدواته التي يحاول توظيفها في ممارسة الضغوط السياسية. إلا أنه على الجانب الآخر، والمتمثل في حكومة مملكة البحرين، فالملاحظ أن ثمة تحولا مهما قد برز منذ انطلاق المشروع الإصلاحي للملك، حيث اتجهت الحكومة إلى الالتزام بقواعد الممارسة الديمقراطية، وتحلت بدرجة

أعلى من التسامح فى التفاعل مع المعارضة السياسية بصفة عامة، بما فيها المعارضة الشيعية، هذا بالإضافة إلى ترسيخها لتقليد سابق هو دخول عدد من الوزراء من أبناء الطائفة الشيعية إلى الوزارة وتوليهم مناصب حكومية أخرى مهمة، وذلك استنادا إلى معيار الكفاءة وليس فى إطار التمثيل الطائفى. وفى التشكيل الوزارى الأخير، تم تعيين نائب لرئيس الوزراء شيعى المذهب، إضافة إلى عدد كبير من الوزراء الشيعة. وفى الإطار نفسه، يمكن أن نشير إلى الانتخابات النيابية والبلدية التى أجريت عام ٢٠٠٦، والتى التزمت الحكومة خلالها الحيدة التامة بدليل فوز كافة مرشحى جمعية الوفاق الوطنى الإسلامية، التى تعد التيار السياسى الرئيسى المعبر عن شيعة البحرين. وبالرغم من هذا، إلا أنه يلاحظ أن نتائج الانتخابات الأخيرة قد أوضحت بروز البعد الطائفى كأساس لعملية الفرز والتمثيل السياسى، كما أدت إلى سيطرة شبه تامة للإسلاميين من السنة والشيعة على مقاعد مجلس النواب، وتثير هاتان الظاهرتان العديد من التساؤلات حول الأسلوب الملائم للتعامل معهما، حيث أن المحصلة النهائية توضح غياب القوى السياسية الأخرى عن ساحة العمل السياسى الرسمى، وهى القوى التى يمكن أن تلعب دورا مهما فى الحد من ظاهرتى الاستقطاب السياسى على أساس دينى وصولا إلى الاستقطاب السياسى ذى الأساس الطائفى.

الكويت :

تبلغ نسبة الشيعة فى الكويت ما بين ٢٠ و٢٥٪ من مجموع السكان الأصليين، نصفهم من أصول عربية والآخر من أصول إيرانية وفدت إلى الكويت على مدى القرون الثلاثة الماضية. ويتمتع الشيعة فى الكويت بحرية إقامة المساجد والحسينيات حتى فى المناطق ذات الكثافة السكانية. ويتوزع الشيعة بين تيارات عديدة علمانية ودينية، وتميل القوى العلمانية غالبا إلى جانب الحكومة، وتعارض سيطرة رجال الدين على النشاط السياسى الشيعى، فى حين أن التيارات الدينية تتجه إلى معارضة التوجه الحكومى، وتطالب عادة بامتيازات وصلاحيات أكبر. وتنقسم التيارات الدينية الشيعية فى الكويت إلى ثلاثة تيارات رئيسية هى: التيار الإيرانى ويؤمن بولاية الفقيه والمرجعية الإيرانية، والتيار الشيرازى الذى يتبع المرجع محمد الشيرازى الذى أقام فى الكويت تسع سنوات خلال الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٨٠ ، ونجح فى جذب أعداد كبيرة من أبناء شيعة الكويت للالتفاف من حوله، ويتجسد هذا التيار تنظيميا فى إطار ما يعرف بتجمع الشيعة فى الكويت. أما التيار الثالث، فهو الشيخية وهى فرقة انفصلت عن التيار العام للشيعة الاثنى عشرية فى القرن التاسع عشر، وأقام أحد شيوخها فى الكويت لمدة طويلة.

وعلى مدى التاريخ السياسى المعاصر للكويت، لم يشكل الشيعة جزءا من المعارضة السياسية حتى قيام الثورة الإسلامية فى إيران، فقد ظهر تيار يطمح إلى الإطاحة بالأنظمة المحافظة واستبدالها بنظام جمهورى إسلامى على غرار النموذج الإيرانى.

كما كان قيام الحرب العراقية - الإيرانية وتأييد الكويت للعراق عاملا آخر من عوامل توتر العلاقة بين الشيعة والحكومة الكويتية. فقد شهدت الكويت خلال فترة هذه الحرب ٨٠ - ١٩٨٨ أعمال عنف سياسى لم تعرفها من قبل، وصلت إلى محاولة اغتيال أمير الكويت عام ١٩٨٦، وتفجيرات عديدة خلال عام ١٩٨٧، وكان وراء هذه العمليات منظمات إسلامية مؤيدة للنظام الإيرانى، ولكن تراجع هذا التوتر فى العلاقة بعد الغزو العراقى للكويت وما نتج عنه من توحد المشاعر الكويتية ضد الغزو وتغير النظرة الكويتية لإيران، وهو ما عزز الوفاق السنى - الشيعى فى الكويت. وتشير إحدى الدراسات إلى وجود الشيعة بفاعلية فى كافة مؤسسات الحكم فى الكويت منذ استقلالها وحتى الآن، خاصة فى مجلس الأمة الذى حرصوا على الوجود فيه منذ بداية وحتى الآن، كما دخل عدد من أبناء الطائفة الشيعية إلى الوزارة وكان ذلك فى عام ١٩٧٥ ، حيث دخل النائب عبد المطلب الكاظمى وزيرا للنفط. ومنذ ذلك الحين، جرت العادة على وجود وزير شيعى فى كل حكومة كويتية، وزاد العدد إلى وزيرين فى الحكومة التى شكلت فى يوليو ٢٠٠٦ . ويمكن القول - بشكل عام - إن الكويت نجحت فى إيجاد إطار سياسى مجتمعى متماسك، استوعبت من خلاله الطائفتين الرئيسيتين: السنة والشيعة، وإن كانت هناك بعض المخاوف من إثارة الفتنة الطائفية خلال الفترة الحالية، نتيجة للظروف القائمة فى العراق وتوتر العلاقات الأمريكية - الإيرانية، حيث إن الكويت حليف استراتيجى لولايات المتحدة، الأمر الذى جعل أمير الكويت يحذر من الفتنة الطائفية أكثر من مرة، مؤكدا اعتزازه بوطنية أبناء الطائفة الشيعية الكويتيين.

ويبقى أن نشير - بالنسبة لشيعة الكويت - إلى ظاهرتين أساسيتين، الأولى تتعلق بتركزهم فى مناطق معينة بالكويت، الأمر الذى ترجم سياسيا بالدوائر الانتخابية الشيعية، والأخرى تتمثل فى بروز المنظمات الشيعية السياسية فى واقع الحياة السياسية الكويتية بالرغم من عدم سماح القانون بالأحزاب السياسية.

وبالنسبة للشيعة فى سلطنة عمان، فلا تتجاوز نسبتهم من إجمالى عدد السكان الأصليين ٢٪، كما توجد فى قطر أقلية شيعية تمثل نحو ١٦٪ من إجمالى عدد السكان الأصليين، وإن كانوا ذى ثقل اقتصادى وتجارى مهم، وفى الإمارات، تصل نسبة الشيعة إلى ٦٪ ولا توجد أى معلومات عن حراك سياسى للشيعة فى هذه الدول حتى كتابة هذه الدراسة.

ومن هذا الاستعراض، يتضح أن للحراك الشيعى دوافعه الموضوعية على المستوى الداخلى. إلا انه على الجانب الآخر، قد ارتبط بتطور الأوضاع الإقليمية، خاصة فى إيران والعراق. كما أن هناك طابعا عنيفا للنشاط السياسى الشيعى فى الدول الخليجية، وذلك بالرغم من استجابة الحكومات إلى المطالب الشيعية بدرجات مختلفة. وتفسير ذلك أن سقف المطالب

السياسية الشيعية أعلى من مستوى الاستجابة الحكومية، ويتساوى فى ذلك الحالات ذات الاستجابة المحددة كالسعودية، والحالات الأخرى الأكثر اتساعا من حيث الاستجابة لهذه المطالب كالبحرين والكويت.

والملاحظ أن درجة الاستقطاب السياسى الطائفى فى البحرين هى الأعلى بين هذه الدول، وربما يرجع ذلك إلى الثقل السكانى الواضح للشيعة فى مملكة البحرين، مقارنة بالدول الأخرى.

المد الشيعى السياسى فى دول الخليج العربية وأثره على مواقفها تجاه الصراع الأمريكى - الإيرانى:

لاشك فى أن حركة المد الشيعى السياسية، وإن كان لها دوافعها الداخلية بحكم طبيعة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، إلا أن الملاحظ أن الدوافع الخارجية كان لها التأثير الأكبر فى تطور واتساع هذه الحركة. وهناك اتفاق عام على حدثين رئيسيين كان لهما تأثيرهما الحاسم أو الفعال فى بروز حركة المد الشيعى السياسية وهما: الثورة الإسلامية فى إيران وقيام نظام حكم ولاية الفقيه الذى يعتمد على رجال الدين الشيعى، والغزو الأمريكى للعراق والسياسة التى اتبعتها الولايات المتحدة فى العراق بعد الاحتلال، والتى أخذت بعدا طائفيا واضحا، إذ إنها قامت على تمكين الشيعة من السلطة السياسية فى العراق، باعتبارهم يمثلون أغلبية السكان فى العراق.

وتشير الدراسة، التى أجراها فالى نصر حول التداعيات الاقليمية للإحياء الشيعى فى العراق، إلى أن الثورة الإيرانية لم تمثل وصول الشيعة إلى موقع القوة السياسية فى إيران فحسب، ولكنها قدمت الدعم والمساندة المالية والمعنوية والتنظيمية لنضال الشيعة من أجل الحصول على حقوقهم وتمثيلهم فى الدول الأخرى. وتوضح الدراسة أن الشيعة بشكل عام قد انتموا إلى الأحزاب القومية واليسارية خلال عقدى الستينيات والسبعينيات وذلك لتحقيق ترابطهم مع تيار السياسة العام الذى يشملهم إلى جانب الآخرين. إلا أنه منذ الثمانينيات، بدأ الشيعة فى الانضواء فى حركات سياسية شيعية بدرجات ومستويات مختلفة. وتصل الدراسة إلى أن الثورة الإيرانية الإسلامية مثلت تهديدا لسيطرة السنة فى المنطقة، كما أنها اتجهت إلى جعل معاداة النفوذ الغربى هدفا مركزيا لها. إلا أنها فى نهاية الثمانينيات وبعد هزيمة إيران فى الحرب مع العراق، ظلت السيطرة السنية فى المنطقة تمثل تحديا للثورة الإيرانية. إلا ان الثورة الإيرانية كان لها أثرها على نظم الحكم فى دول العالم الإسلامى والعربى، والتى تعتبرها الدراسة سنية، فلم يقتصر موقف هذه النظم على انتقاد النظام الإيرانى وآية الله الخمينى، بل إنها اتجهت إلى إبراز أن هذا النظام لا يتوافق مع أصول الدين الإسلامى، كما أنها اتجهت إلى اتباع سياسات تتراوح بين المرونة والعنف لإعادة الشيعة إلى موقعهم السابق فى سياق مجتمعات هذه الدول. كما ترصد الدراسة اتجاه نظم الحكم فى المجتمعات السنية إلى اللجوء إلى الإسلام، باعتباره مصدرا مهما أو أساسيا من مصادر شرعيتها.

وتتوقف الدراسة أمام السياسة السعودية لمواجهة حركة المد الشيعى الذى حدث بفعل الثورة الإيرانية، فتذكر أنه حدث نوع من التحالف بين الحكومة السعودية والحركة الوهابية السنية المتشددة لمواجهة هذا المد فى العالم العربى والإسلامى.

فقد اتبعت السعودية سياسة احتواء الشيعة من خلال العمل بالقرب من علماء الوهابية لبناء شبكة من المنتديات والمساجد والمؤسسات التعليمية والدعاة والناشطين والكتاب والصحفيين والاكاديميين للدعوة وتأكيد الهوية السنية فى العالم العربى والإسلامى من أجل تحقيق التوازن بين الإسلامى الشيعى والإسلام السنى. وقد بدا للغرب خلال عقد الثمانينيات أن الشيعة يمثلون الخطر الاكبر على المصالح الغربية فى المنطقة، وأن الإسلام السياسى السنى أقل خطرا. إلا أن الغزو العراقى للكويت وما نتج عنه من وجود أمريكى مباشر فى المنطقة - قبل وأثناء وبعد تحرير الكويت - كان له تأثيره على حركة الإسلام السنى فى المنطقة التى رفضت الوجود الأمريكى فى الأراضى المقدسة، الأمر الذى مثل تهديدا للمصالح الغربية فى المنطقة مماثلا للتهديد الذى مثلته الثورة الإيرانية. ثم جاءت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة والتى قام بها ناشطون من السنة - وفقا للمعلومات الأمريكية - لتؤكد هذا الخطر السنى.

وعلى أية حال، ترصد هذه الدراسة ودراسات أخرى اتساع نطاق حركة الإسلام السياسى الشيعى فى العالم العربى والإسلامى، بما فيها دول الخليج العربية، والتى كان بعضها الاكثر تأثرا بالثورة الإسلامية الإيرانية بحكم الجوار الجغرافى والروابط الاجتماعية والثقافية والدينية التقليدية بين شعوب هذه المنطقة من عرب وفرس إضافة إلى أن النظام الإيرانى الإسلامى كان قد تبنى سياسة تصدير الثورة، بدءا من مناطق الجوار الجغرافى، خاصة المناطق التى توجد فيها تجمعات شيعية، وذلك باعتبارها تمثل المجال الحيوى للثورة الإيرانية.

من ناحية أخرى، فقد تعددت الدراسات والكتابات حول الغزو الأمريكى للعراق والسياسة الأمريكية فى هذا البلد ونتائجها. وقد أبرز هذه النقاط تفصيلا تقرير بيكر - هاملتون الذى صدر عام ٢٠٠٦.

أما فيما يتعلق بالأسس التى قامت عليها السياسة الأمريكية لغزو العراق وإدارته بعد الاحتلال، فيمكن القول - واستنادا إلى العديد من الدراسات والكتب الأمريكية ومن بينها دراسة جيل كيبل، "الفتنة .. حروب فى ديار المسلمين" - إن هذه السياسة قامت على أساس "ضرورة إسقاط صدام حسين" وعلى هذا النحو، ستحقق الولايات المتحدة هدفها فى تشجيع الديمقراطية باسقاط اسوأ ديكتاتور عربى. وعلى المستوى الاقليمى، فإن

إحلال حكم ديمقراطى صديق للأمريكيين فى العراق قد يتيح للأمريكيين ممارسة ضغوط لا تحتمل على النظام السعودى، الذى يعد المسئول الأول عن أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وفقا للرؤية الأمريكية. ولسوف يشكل تدفق خمسة ملايين برميل من النفط العراقى إلى السوق سببا لفقدان الرياض غطرستها لكونها المنتج المؤثر، ولن يقوى النظام السعودى- وفقا لهذه الرؤية- على الضغوط التى تحث على الإصلاح السياسى والدينى. من جهة ثانية، فإن التمثيل الصحيح للعراقيين فى قلب النظام العراقى الجديد - حيث للشيعة الأغلبية الواضحة التى تعرضت للقمع من جانب نظام صدام حسين - سوف يدفع إيران لأن تقيم صلات مع واشنطن بعد أن يتم تهميش كبار رجال الدين المتنفذين والأشد تعصبا فى النظام الإيرانى. وسوف يتيح ترميم الأماكن المقدسة الشيعية فى النجف الأشرف وكربلاء اللتين طالما أخمد صدام حسين ثورات أهليهما الإشعاع على مئات الملايين من المؤمنين بهذه الطائفة الإسلامية فى العالم والمتنامين سكانيا من حول ضفاف الخليج العربى، ولتغدو الأماكن المقدسة الشيعية قطبا دينيا عظيم الأهمية، ويحظى بالحماية والرعاية الأمريكية.

ولسوف يتيح ذلك الاستنهاض الشيعى إقامة نوع من التوازن مع سيطرة الممالك النفطية السنية - التى اشتبهت الإدارة الأمريكية بمحاباتها الإرهابيين - على أهم منابع النفط فى الكرة الأرضية. أما القومية العربية، فسوف تلقى نفسها مهمشة بعد انهيار صدام بطلها الأكبر، ولن تكون لها القوة على التعبير عن رفضها وجود إسرائيل، فى حين تندمج الدولة العبرية فى المجموع الإقليمى المنتظم على هذه الصورة وهى فى موقع القوة.

وبالطبع، لم تتحقق هذه الرؤية الأمريكية على أرض الواقع، بل لقد أفرزت السياسة الامريكية فى العراق واقعا لم يتخيله واضعوها. لقد استفادت ايران بالتخلص من عدو خطير فى جوارها المباشر، كما أن الوضع الجديد فى عراق ما بعد الغزو أتاح لها مساحة واسعة من الحركة داخل العراق بحيث تكون عاملا حاكما ومؤثرا فى رسم مستقبل هذا البلد بما يتوافق ومصالحها الاستراتيجية، وبما يمكنها من وضع تصورها الاستراتيجى للوضع فى منطقة الخليج موضع التنفيذ، خاصة فى إطار نفوذها الواضح، الدينى والسياسى، على الشيعة فى المنطقة. كما أن الاستنهاض الشيعى لم يؤد إلى تحقيق التوازن المنشود مع سيطرة الممالك السنية النفطية - وفقا للرؤية الأمريكية- بل على العكس مثل تهديدا مباشرا للمصالح الاستراتيجية الأمريكية فى هذه المنطقة المهمة من العالم، خاصة مع تنامى عناصر القوة الاستراتيجية الإيرانية فى المجال العسكرى بصفة عامة، وفى المجال النووى بصفة خاصة، وهو الأمر الذى يمثل ثقلا نسبيا واضحا فى سياق الصراع الامريكى - الإيرانى.

لقد أفرزت هذه الأوضاع موقفا صعبا ومعقدا بالنسبة لدول الخليج العربية، فهى تواجه خللا فى توازن القوى مع إيران، لا تجد سوى الولايات المتحدة لملء الفراغ الناتج عن هذا الخلل وبالنظر إلى أن هذا الوضع بقدر ما يمثل تهديدا مباشرا للأمن القومى لهذه الدول، فإنه يمثل تهديدا مباشرا للمصالح الحيوية الأمريكية فى المنطقة، فقد ظهرت مساحة واضحة من المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية فى هذا الشأن.

وبما ان هذا الوضع يتعارض بالطبع مع المصالح الاستراتيجية الإيرانية فى المنطقة، فإن إيران تسعى إلى إحداث شرخ فى بنية التحالف الخليجى - الأمريكى، من خلال أوراق عديدة للضغط، من بينها قدرتها على تحريك الداخل الشيعى فى دول الخليج العربية.

ومن الواضح أن البدائل المتاحة أمام الولايات المتحدة فى ظل المعطيات الراهنة للتعامل مع إيران تحمل الكثير من المخاطر لدول الخليج العربية. فإن كانت هذه الدول تتحفظ بشأن قيام واشنطن بعمل عسكرى ضد إيران، نظرا للمخاطر التدميرية والبيئية والاقتصادية التى ستنجم عن ذلك، فإن لها أيضا تحفظاتها بشأن التسوية السلمية لهذا الصراع، وحرصها على الا تكون على حساب مصالح هذه الدول الاستراتيجية وأمنها القومى فى منطقة الخليج.

والمعضلة التى تواجهها دول الخليج العربية هى أنها لا تمتلك أية ضمانات من جانب الولايات المتحدة، بالنسبة لترتيبات الأوضاع فى المنطقة. فبعض السيناريوهات الأمريكية المطروحة يقوم على أساس فك وإعادة تركيب دول المنطقة، أو إيجاد توازن شيعى - سنى فى المنطقة يكفل تحقيق المصالح الأمريكية النفطية على وجه الخصوص.

من ناحية أخرى، لا تستطيع دول الخليج العربية أن تتجاهل المشاعر الداخلية السلبية تجاه الولايات المتحدة وسياستها فى المنطقة، وهى مشاعر تتفق بشأنها قوى الإسلام السياسى السنى والشيعى فى المجتمعات العربية، ويضع ذلك العديد من المحددات والقيود على الموقف الرسمى لدول الخليج العربية بشأن الصراع الإيرانى - الأمريكى.

لقد أصبح للمد الشيعى- ببعديه الداخلى والخارجى - أثره الواضح على مواقف دول الخليج العربية تجاه الصراع الأمريكى- الإيرانى فى المنطقة. ويتمثل هذا الأثر فى زيادة تكلفة وأعباء، ومخاطر اتجاه هذه الدول نحو تبنى موقف مؤيد أو معارض لأى من طرفى الصراع. وبالتالى، فقد أصبحت مواقف هذه الدول غير محددة بل ومتأرجحة بين ما تراه أبعد أو أقرب إلى مصالحها فى اطروحات وأسانيد كل من الطرفين، وهذا الوضع له تكلفة وأعباء، خاصة إذا تمكن أى من الطرفين من حسم الصراع لصالحه.

المصادر :

-Angel.M.Rabaasa, Cheryl Benard And Others, The Muslim World After 11/9, The Rand Corporation, 2004, P:p: 28-24, 69-91, 99-112.

-Vali Nasr, Regional Implications Of Shia Revival In Iraq, The Washington Quarterly, Summer 2004, Pp 7-24.

- نهى على أمير، فى ضوء فوز الشيعة فى الانتخابات العراقية.. الهلال الشيعى الإقليمى وحدود التأثير على أمن الخليج العربى، مجلة شئون خليجية، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، عدد ٤١، ربيع ٢٠٠٥.

- فتوح صادق، واقع التركيبة الطائفية فى دول الخليج العربى، مجلة شئون خليجية، العدد ٤٧، خريف ٢٠٠٦، ص ٧٨-٨٨.

- أشرف العيسوى، الطائفية وتداعياتها على الأمن والاستقرار فى المنطقة، مجلة شئون خليجية، المرجع السابق، ص ٨٩-٩٤.

Elliot Hen-Tov, Understanding Iran's New Authoritarianism, The Washington Quarterly, Winter 2006-2007, Pp 163-179.

- أحمد منيسى، البحرين من الإمارة إلى المملكة.. دراسة فى التطور السياسى الديمقراطى، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣.

- هيثم الجنابى، العراق ورهان المستقبل، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

- جيل كيبيل، الفتنة .. حروب فى ديار المسلمين، ترجمة نزار أورفلى، بيروت، دار الساقى، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص٢٣٧، ص٢٣٨، ص٢٥٥، ص٢٨٤.

- كريستيان مالار، أوراق بيد إيران، أخبار الخليج، البحرين، ٢٣ مايو ٢٠٠٦.

- سمير عواد، الخليج ليس متفقا بشأن النووى الإيرانى، الوسط، البحرين، ٢٩ مايو ٢٠٠٦.

- خالد الحروب، إيران والعرب .. حتى لا يحدث الصدام، الاتحاد، الإمارات، ٢٠ فبراير ٢٠٠٦.

- د. محمد السيد سعيد، الغموض غير البناء فى الطائفية السياسية، الاتحاد، الإمارات، ١٢ أبريل ٢٠٠٦.

- د. محمد سعد أبو عامود، النظم الانتخابية.. حالة بعض دول الخليج، الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٢١، يناير ٢٠٠٦، ص ٩٩، ص١٠٦.

مؤتمر الحوار السني - الشيعي بين الدين والسياسة

عقد فى العاصمة القطرية "الدوحة" - فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ من يناير ٢٠٠٧ - مؤتمر "الحوار بين المذاهب الإسلامية" الذى نظمته اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات فى وزارة الخارجية القطرية بالتعاون والتنسيق مع جامعة قطر، وجامعة الأزهر بمصر، والمجمع العالمى للتقريب بين المذاهب الإسلامية بإيران، وشارك فيه نحو ٢٠٠ عالم ومفكر من ٤٤ دولة إسلامية، يمثلون السنة والشيعة الإمامية والزيدية والإباضية. وكان الحضور الأبرز فى المؤتمر للدكتور يوسف القرضاوى بصفته رئيسا للاتحاد العالمى لعلماء المسلمين الذى يمثل السنة، وآية الله محمد على تسخيرى، الأمين العام للمجمع العالمى للتقريب بين المذاهب فى إيران، ممثلا للشيعة. ومن بين أهم أهداف المؤتمر التقريب بين المذاهب بتفعيل الحوار والنقاش بين المفكرين من مختلف المذاهب، والتوصل إلى آليات وإجراءات عملية لترجمة فكرة التقارب، ومحاربة جميع أشكال العنف والإقصاء والتكفير، وتعزيز دور علماء الأمة الإسلامية وساستها فى التقريب، إضافة الى مقاومة كل أشكال الانقسام الطائفى والتعصب المذهبى المقيت.

وقد أصدر المؤتمر فى ختام أعماله بيانا ختاميا أكد فيه حرمة دم المسلم وعرضه، واستنكار الجرائم المرتكبة على الهوية المذهبية، ودعا إلى عدم السماح بالتبشير لمذهب التشيع فى بلاد السنة، أو التسنن فى بلاد الشيعة. كما طالب البيان بإصلاح المناهج التعليمية بما يدعم فكرة التقارب بين المذاهب، وتشكيل مجمع علمى مقره الدوحة يضم علماء السنة والسنة الإمامية والزيدية والإباضية، برصد المعوقات والخروقات ويضع لها الحلول المناسبة. كما رفض المشاركون رفضا قاطعا كل تطاول أو إساءة إلى بيت رسول الله، وناشدوا أتباع المذاهب والفرق الإسلامية احترام كل طرف.

وفى نهاية المؤتمر، أعلن د. يوسف القرضاوى ان الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين قرر ارسال وفد يمثل الاتحاد الى طهران لمحادثة المسئولين هناك.

ورغم أن التوصيات تأتى فى سياق السعى للتهدئة بين السنة والشيعة وتفعيل آليات التنسيق بينهما، إلا أن المؤتمر لم يشر إلى ضرورة وقف الخطابات التحريضية ذات الطابع الطائفى التى تنعكس سلبا، ليس على بلد بعينه، بل على صورة الاسلام وسمعته، وضرورة قيام وسائل الإعلام بتقديم صورة صحيحة عن الاختلاف، وكشف المؤامرات المحيطة به لتصحيحه، وتجنب الخلط بين البعد السياسى والبعد المذهبى فى إدارة العلاقة بين الطرفين.

جدل سنى شيعى :

وبينما عقد المؤتمر للتقريب بين المذاهب أو - بالأحرى - التقريب بين السنة والشيعة، إلا أنه شهد على مدى الأيام الثلاثة التى عقد فيها سجالات ساخنة بين الطرفين، واتضح من خلال المحاور التى ناقشها المؤتمر أن سياسة المصارحة التى اتبعها كل طرف لم تكن إلا نقدا للآخر ، دون التركيز على نقد الذات أولا، حيث وجه كل طرف اتهامات للآخر تتعلق بالتبشير الذى تقوم به الأطراف الأخرى. وقد برز ذلك عندما انتقد د. القرضاوى محاولات التشيع الإيرانية فى بلدان عربية سنية بالكامل، معتبرا أن ذلك يدفع للفتنة بين السنة والشيعة. كما انتقد قيام الشيعة بتهجير أهل السنة فى العراق ومحاولات إفراغ بغداد منهم، وقال "إن فرق الموت والميليشيات تدخل على الناس وتقتلهم فى بيوتهم، وهذا يدل على حقد أسود، ويجب أن يتبرأ الشيعة منهم". وأوضح القرضاوى أنه طلب من المراجع الشيعية والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية على خامننى "أن يقولوا كلمتهم، لإن ايران لها نفوذ فى العراق وتستطيع أن توقف الفتنة".

واللافت أن علماء السنة فى هذا المؤتمر ركزوا على البعد الداخلى فى الصراع بين السنة والشيعة، ولم ينسبوا الى طرف خارجى كونه المسبب الفعلى له. فى حين ركز ممثلو الشيعة على البعد الخارجى، باعتباره العامل الرئيس فى إذكاء الصراع، حيث لجأ محمد على تسخيرى إلى صرف الانتباه عن انتقادات د. القرضاوى، وألقى بالمسئولية عن ذلك على اسرائيل، واتهمها بأنها تقف وراء الفتن المذهبية فى لبنان والعراق، تحت ذريعة استغلالها للخلافات الطبيعية الاجتهادية بين الشيعة والسنة، وتحديدا - كما قال - العناصر التكفيرية، وكذلك المتطرفة من الجانبين.

وتجدر الإشارة الى أن موقف تسخيرى يمثل التوجه السياسى الرسمى الإيرانى. فعقب نجاح حزب الله اللبنانى فى صموده أمام اسرائيل فى حرب يوليو-أغسطس ٢٠٠٦، قال آية الله على خامننى، المرشد الأعلى للثورة الاسلامية "إن ما يجرى فى لبنان وفلسطين، وما يشهده العراق من فتن داخلية بين السنة والشيعة، يصب فى إطار المساعى الامريكية للتعويض عن الخسارة العسكرية التى أصابت جيش الكيان الصهيونى المصطنع على يد حزب الله فى لبنان، والمقاومة العراقية للاحتلال الأمريكى - البريطانى، ودعا الدول العربية والإقليمية إلى التنبه لمؤامرة أمريكية جديدة تسعى لإثارة الفتن الطائفية والقومية فى المنطقة بذريعة تخويف السنة من هلال شيعى، مقابل ترهيب شيعى من التطرف التكفيرى السنى"(الحياة، ١٤ اكتوبر ٢٠٠٦).

ويمكن إرجاع هذا السجال إلى طبيعة الاختلاف بين الأجندة التى حملها كل من السنة والشيعة. لقد ركز السنة على البعد المذهبى فى الاختلاف من حيث طبيعته وجوهره الداخليان، ولم يقحموا أطرافا خارجية فيها، معتبرين أن إيقاف التحريض الطائفى - خاصة فى العراق - يمكن أن تقوم به إيران بحكم الارتباط المذهبى بين الشيعة فى إيران والعراق. من الناحية الأخرى، حمل الشيعة معهم إلى المؤتمر أجندة سياسية، وهو ما برز خلال صرف الانتباه عن الهدف الرئيس للمؤتمر، باتجاه أزمة إيران مع المجتمع الدولى بشأن البرنامج النووى الإيرانى، فى إشارة ضمنية إلى أن مساندة ايران فى أزمتها تعنى قيام إيران بتهدئة الأزمة بين السنة والشيعة فى المنطقة.

ولم يكن هذا المؤتمر هو الاول من نوعه فى محاولات التقريب بين المذاهب الإسلامية، حيث بدأت فى العاصمة المصرية القاهرة قبل أكثر من نصف قرن، وتحديدا فى عام ١٩٤٧، حين أسس عدد من العلماء، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية فى القاهرة، وكان من أبرزهم الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر وعبدالمجيد سليم، ومحمد المدنى، والشيخ محمد تقى القمى، نائبا عن آية الله العظمى بروجردى. كما اعترف الأزهر الشريف عام ١٩٥٨ فى ظل وجود الشيخ محمود شلتوت، على رأسه، بالمذهب الاثنى عشرى مذهبا خامسا يجاور المذاهب السنية الأربعة، وصدرت مجلة باسم "رسالة الإسلام" منذ عام ١٩٤٩ وتوقفت عام ١٩٧٢. كما أدت مشاكل مختلفة إلى إغلاق دار التقريب بين المذاهب عام ١٩٧٩، بينما استمرت هذه الجهود على يد بعض العلماء، والمفكرين، فشهدت أكثر من عاصمة اسلامية مثل هذه المؤتمرات التى تدعو للوحدة والتقريب بين المذاهب.

يعود البعد السياسى للأجندة الشيعية إلى رؤية الشيعة فى العراق إلى أنهم منذ قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١ لم يتلقوا ما يستحقونه من السلطة السياسية، رغم انهم يشكلون ٦٠٪ من تعداد سكان العراق. فمن بين ٢٤ رجلا شغلوا منصب رئاسة الحكومة، خلال الفترة ما بين ١٩٢١ و٢٠٠٣، لم يكن هناك سوى سبعة رؤساء حكومات ينحدرون من الطائفة الشيعية، علما بأن مجمل فترة رئاستهم للحكومة لم تتجاوز السنوات الست.

أزمة العراق و"التسييس" الطائفى :

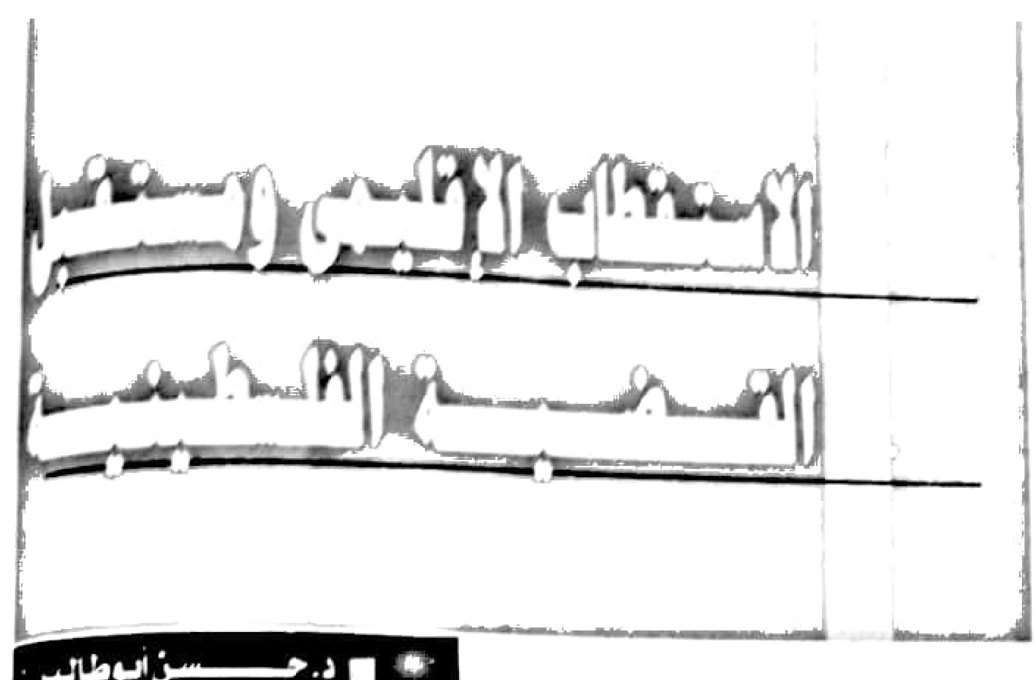
لقد أفضت التجربة الديمقراطية الهشة التى عرفها العراق بعد سقوط النظام البعثى إلى إعادة إنتاج الهوية الشيعية، بفعل إعلاء دور المؤسسة الدينية التى كانت مغيبة عن الصراع السياسى، وانهيار البنية المركزية للدولة. اعتبر الشيعة ان التعاون مع الاحتلال الامريكى فرصة لتغيير معادلة الدولة العراقية، حتى لا يتم إبعادهم كما حدث بالماضى، وقد استغل الامريكيون السخط الشيعى اداة للتعبئة ضد النظام السابق.

أما فى ايران، فقد ارتبطت الصحوة الشيعية منذ اواخر السبعينيات بالثورة الايرانية، التى حملت الى السلطة آيات الله وائمة الشيعة الكبار، ومكنتهم من إقامة نظام إسلامى شيعى يستند الى مبدأ ولاية الفقيه، ويعيد ترتيب أوضاع الدولة والمجتمع، وتلت ذلك مرحلة تصدير الثورة، حيث جرى استنهاض الجمهور الإسلامى عامة والشيعى خاصة لتشكيل حالة تصدير للواقع السياسى الجديد فى إيران. وقد لقى ذلك صدى عند الشيعة العرب الذين حاول بعضهم الاستقواء بميزان القوى الجديد، بغية تحسين شروط العيش والشراكة فى الدول التى ينتمون إليها، فنشطت على نحو لافت حركات سياسية شيعية فى مختلف دول المنطقة. واعتمدت هذه التشكيلات على الرموز الإيرانية مرجعا ومسلكا وهوية، بينما ارتاب النظام العربى السنى من نشاط تلك التشكيلات من جهة، ومن النشاط الإسلامى السنى المدعوم من إيران من جهة ثانية. وهذا ما فسر حالة العداء العربى - الإيرانى، والتى تجلت بدعم كامل للعراق فى حربه ضد إيران اولا، وبتوترات دبلوماسية ذهبت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين أكثر من دولة عربية وإيران.

ثم كان الفراغ الاستراتيجى الذى اعقب سقوط نظام صدام حسين فى عام ٢٠٠٣، فتدخلت ايران فى العراق لتعظيم مصالح ووجود الشيعة فى الساحة السياسية العراقية، لان الوجود الامريكى فى العراق يحمل تهديدات حيوية ومباشرة للأمن الايرانى. وقد سعت إيران لتوطيد مكانتها الاقليمية عن طريق الحديث عن التهديد الامريكى للمنطقة الذى يطول كل شعوبها، وعن أن القوة العسكرية الايرانية هى لحماية كل المنطقة، وأن امتلاك ايران للطاقة النووية يزيد قوة المنطقة.

والخلاصة أن الخلاف السنى - الشيعى الراهن يقع فى اطار تخوف شيعى من هيمنة سنية فى العراق، يعتبرونها مسئولة عن نكبتهم التاريخية، وخوف شيعى فى لبنان من منظومة حكم تهمش من وزنهم ولا تأخذ فى الاعتبار التبدل فى موازين القوى داخليا وإقليميا. أما الأنظمة السنية العربية، فتخشى من انهيار نفوذها السياسى التقليدى مقابل تصاعد قوة إيران الإقليمية، وبالتالى تصاعد مواليها فى المنطقة. كما يخاف السنة من اختراقات شيعية قوية داخل نسيج الاجتماع والحكم بما يهدد وحدة الجغرافيا والديموجرافيا.

علاء جمعة





د. حسن أبوطالب *

في كثير من المراحل التاريخية السابقة، تعرضت القضية الفلسطينية إلى نوع من التراجع في أولويات النظام الإقليمي العربي الرسمي، نظرا لبروز قضايا أو صراعات بدت لفترة في موقع الأولوية رقم ١ ثم مع تطور الأحداث، إما بحل هذه القضية المستجدة أو تراجع الاهتمام بها، أو اكتشاف أن جزءا مهما من حل هذه القضية المستجدة نفسها مرهون بحل القضية الأم، أي الفلسطينية، تعود الأخيرة لتحتل مكانها كرقم ١ مجددا في اهتمامات النظام العربي رسميا وشعبيا معا.

أولا- القضية الفلسطينية ودورة المحاور السياسية :

هذه الدورة ليست جديدة، وقد بدت جلية في اللحظات الكبرى التي مر بها النظام العربي، كالحرب العراقية - الإيرانية في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وغزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠، وغزو الولايات المتحدة للعراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، والعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف ٢٠٠٦ وفي كل هذه اللحظات التاريخية، كان الانقسام العربي سمة رئيسية، بين مؤيد ومعارض لسلوك بعينه يؤيد به أحد أطراف الأزمة في مواجهة الطرف الآخر، والتي ما إن تهدأ قليلا أو تجد نوعا من الحل الوسط، لا تلبث القضية الفلسطينية أن تعود إلى الواجهة لتثبت أنها القضية التي لا تتأثر إلا مرحليا، وأنها القضية التي لا تموت، مادام هناك من يقاوم من أجلها ويعمل على استعادة الحقوق المشروعة للفلسطينيين بكل السبل والطرق الممكنة، ومهما تكن الصعوبات التي تواجهه والحصار و العزل الدولي الذي يتعرض له.

لم تكن الأحداث الإقليمية الكبرى وحدها المسئولة عن حال من التذبذب في وضع القضية الفلسطينية عربيا وإقليميا، بل كانت هناك دائما عوامل دولية تتعلق بالنظام الدولي نفسه وما يعتريه من تغيرات جوهرية. فحين انتقل النظام الدولي - بعد انهيار الاتحاد السوفيتي - إلى وضعية النظام أحادي القطبية، تراجعت حظوظ القضية الفلسطينية نسبيا على الصعيد الإقليمي وحين وقعت هجمات ١١ سبتمبر على نيويورك وواشنطن ٢٠٠١، وفرضت الولايات المتحدة رؤيتها للحرب على الإرهاب الدولي على العالم بأسره، تأثرت القضية الفلسطينية - بسبب وضع فصائل المقاومة الفلسطينية على اختلاف مشاربها السياسية والفكرية - على لائحة المنظمات الإرهابية الواجب محاربتها دوليا، مما أثر نسبيا على وضع القضية الفلسطينية من التركيز على إنهاء الاحتلال إلى إثبات مشروعية المقاومة. لكن عمليا، أدى ذلك إلى زيادة حدة الضغوط على صانع القرار الفلسطيني وإلى تشتيت الجهود، وأيضا إلى إثارة الخلافات بين الفلسطينيين أنفسهم بشأن ما ينبغي عمله.

ثانيا- تأثير عامل القيادة الفلسطينية :

إن العامل المشترك بين الأحداث الكبرى - المشار إلى أمثلة صارخة منها - هو حدوث نوع من الاستقطاب العربي المشفوع أحيانا باستقطاب إقليمي وربما دولي، وهو استقطاب كان يضع القيادة الفلسطينية تحت ضغط هائل، لاسيما حين يكون الوقوف تأييدا مع طرف معين بمثابة خسارة للمساندة والدعم من طرف أو أطراف أخرى مهمة وذات ثقل عربي وإقليمي والمثل الأبرز هنا

(*) خبير الشئون العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

حين بدا موقف منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات مؤيدا للعراق في غزوه للكويت ١٩٩٠، وترتب على ذلك فقدان تأييد دول الخليج، وفي مقدمتها الكويت، للقيادة الفلسطينية آنذاك، الأمر الذي أثر سلبا لبعض الوقت في التحركات العربية والدولية.

ولما كانت القيادة الفلسطينية متوحدة في قيادة الرئيس عرفات التاريخية حتى وفاته، ونظرا لقدراته الكبرى في المناورة وتغيير الاتجاهات والجمع بين المتناقضات، فقد لعب دورا كبيرا في سرعة استعادة القضية الفلسطينية لموقعها كرقم ١ مجددا بعد احتواء الضغوط المختلفة عربيا ودوليا.

وقد بدا الأمر مختلفا جذريا مع قيادة خلفه الرئيس محمود عباس، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء عدة اعتبارات، أولها: تباين السمات القيادية بين الرجلين، بما في ذلك الأولويات التي يطرحها كل منهما وطريقة الأداء السياسي الداخلي والخارجي، فضلا عن حجم الدعم والمساندة الذي توافر لكل منهما. ثانيها: تغير الخريطة الفلسطينية نفسها شعبيا وسياسيا على نحو ما ظهر لاحقا في الانتخابات التشريعية في يناير ٢٠٠٦ والفوز الكبير الذي حققته حركة حماس، وقيادتها الحكومة الفلسطينية منفردة حتى توقيع اتفاق مكة في فبراير ٢٠٠٧، والذي فتح الباب أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية. ثالثها: تبدل الأولويات الأمريكية تجاه المنطقة بعد غزوها واحتلالها العراق، ثم تعثر وفشل مشروعها السياسي الاستراتيجي للعراق وللمنطقة ككل. رابعها: اختلال التوازن الإقليمي بعد غزو العراق لصالح إسرائيل من جانب وإيران من جانب آخر. خامسها: انكفاء النظام العربي الرسمي على ذاته بعد صدمة احتلال العراق وتزايد النفوذ الإيراني عراقيا وإقليميا، ثم النتائج المتناقضة التي حلت بأطراف العدوان الإسرائيلي على لبنان، وتحديدا إسرائيل، وما نتج عن النتائج المتواضعة عسكريا وسياسيا من ضغوط شعبية وسياسية على حكومة أولمرت.

ثالثا- عناصر البيئة الإقليمية :

لم تحدث هذه العوامل مجتمعة في فراغ، وإنما في ظل بيئة إقليمية ودولية تتسم بدورها بعدة خصائص رئيسية قادت إلى بلورة اتجاهين متضادين، الأول: اتجاه يعمل على بلورة محاور سياسية تخدم أهدافا بعينها، والثاني: بلورة تحركات منفردة وجماعية تعمل على عدم الوقوع في شرك تلك المحاور. ولعل نظرة على السمات العامة لتلك البيئة الإقليمية/ الدولية توضح حالة السيولة الإقليمية التي تعيشها المنطقة ككل، وهذه السمات على النحو التالي:

١- **ضعف النظام الإقليمي العربي وسطوة الاختراقات الخارجية**: فالمتفق عليه أن النظام العربي يعيش هذه المرحلة واحدة من أضعف مراحله. وفي حالات الضعف، يكون طبيعيا حدوث اختراقات خارجية تكشف عن مدى الضعف من جانب وتستفيد من هذه الحالة من جانب آخر. ومن ثم، تصبح قضايا النظام نفسه وأولوياته مرهونة بحكم هذا التدخل ودوافعه. وفي كثير من الأزمات التي لم ينجح فيها النظام العربي في الرد على التهديدات وصد الاختراقات الخارجية، كان يحدث رد فعل عكسي يتمثل في حد أدنى من الاستيعاب لهذه التهديدات وتعديل أداء النظام، وإن ببطء. وهو ما يمكن رصده بعد قيام الولايات المتحدة بغزو واحتلال العراق وأيضا بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان الصيف الماضي.

وفي هذا السياق، تبدو عملية تصاعد النفوذ الإيراني إقليميا على أسس مذهبية ومصلحية وعملية مسألة طبيعية. فمع حدوث فراغ قيادي في النظام العربي، بدت فرصة سانحة لإيران والتي استغلتها ببراعة فائقة، إذ تمكنت من ملء الفراغ السياسي والقومي والعروبي الذي تسبب فيه الاحتلال. كما وظفت العلاقات السابقة، المتمثلة في احتضان قوى المعارضة العراقية الشيعية لمدة قاربت العشرين عاما، في التمكن من "أعصاب" سياسية وأمنية عدة في العراق المحتل، لاسيما في الجنوب وفي المناطق التي يقطن فيها شيعة عراقيون في العاصمة بغداد. وربطت ذلك النفوذ بالمواجهة التي تخوضها مع الولايات المتحدة بشأن برنامجها النووي.

إلى جانب الحالة العراقية، وفي أقصى الجنوب تبرز الحالة الصومالية، التي بدورها تكشف عن اختراقات إثيوبية وكينية ودولية ومن قبل منظمات جهادية عابرة للحدود، وذلك طوال ١٦ عاما انهارت خلالها كل مؤسسات الدولة الصومالية، ولم يتمكن النظام العربي طوال هذه المدة من مساعدة الصوماليين على إعادة بناء دولتهم المنهارة مرة أخرى، وكان فشله في هذه المهمة مقدمة طبيعية لتزايد الاختراقات الخارجية في الشأن الصومالي الداخلي، وبما يتناقض مع الكثير من المصالح العربية الجماعية.

وما يصدق على الصومال يصدق جزئيا على السودان، الذي لم ينجح في إنهاء الحرب الأهلية في جنوبه إلا بتدخل إفريقي ودولي عريض ولمدة عدة سنوات، وهو الآن يعاني من تدخلات جديدة في إقليم دارفور من مصادر مختلفة، في الوقت الذي يعجز فيه النظام العربي عن تقديم مظلة حماية، سواء لاتفاقيات نيفاشا التي أنهت الحرب الأهلية في الجنوب، أو في مساعدة السودان على تحصين قدراته الذاتية لمواجهة الاختراقات الجديدة في دارفور.

٢- **التورط الأمريكي في العراق والنتائج المتناقضة للغزو**: لقد شكل تصاعد النفوذ الإيراني ضغطا على الاستراتيجية الأمريكية في العراق وفي منطقة الخليج بالدرجة الأولى، فضلا عما يشكله ذلك من تهديد للأمن الإسرائيلي وفق المنظور الأمريكي، وما يعنيه من ضغط وقلق متناميين لدى بلدان الخليج العربية ودول عربية كبرى مثل مصر. ويأتي هذا التصاعد في ظل تنامي القدرة العسكرية الإيرانية، حيث ارتفع التصنيع المحلي لكثير من منظومات الصواريخ متعددة المديات وأنواع متطورة من الطائرات المقاتلة وأخرى بدون طيار ومعدات بحرية متنوعة، في الوقت الذي

زاد فيه الإنفاق العسكرى نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية إلى ٦٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥، ليكشف عن مدى الطموح العسكرى الإيرانى فى منطقة الخليج وما بعدها.

فى ظل هذا التنامى للنفوذ الإيرانى إقليميا، تصاعدت المواجهة الأمريكية - الغربية - الإسرائيلية مع إيران إزاء برنامجها النووى، الذى تعتبره الولايات المتحدة وإسرائيل برنامجا عسكريا يهدف إلى تهديد أمن إسرائيل، وأنه غير مسموح لإيران بامتلاك لا أسلحة نووية ولا قدرة نووية أيا كانت. وطوال العامين الماضيين، فقد اكتسبت تفاعلات الأزمة النووية الإيرانية مسحة من السخونة بعد أن تعثرت المساعى الرامية إلى تسويتها سلميا. وبعد أن نجحت الولايات المتحدة فى إقناع الدول الكبرى بنقل الملف النووى الإيرانى من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولى مطلع عام ٢٠٠٦، وذلك تمهيدا لفرض عقوبات دولية على إيران، مع التمسك بأن كل الخيارات متاحة - على الأقل - للولايات المتحدة لوقف البرنامج النووى الإيرانى أو - على الأقل - وقف دورة الوقود النووى فيه ووضع باقى منشآته تحت الرقابة الدولية الصارمة.

٣- بروز الانقسام المذهبى - الطائفى كمحرك للعلاقات العربية - الإقليمية: لا تقف نتائج الغزو والاحتلال الأمريكى للعراق عند حد صعود الشيعة فى العراق، بل تمتد إلى إثارة النزعات الطائفية والمذهبية إلى ما وراء العراق، خاصة فى البلدان العربية الخليجية، التى توجد فيها تجمعات شيعية كبيرة نسبيا، حيث ارتفعت مطالب هؤلاء بالحصول على حقوق المواطنة كاملة، شأنهم شأن أى مواطن آخر يدين بأى مذهب آخر. ولقد شكل ذلك مصدرا للقلق لدى العديد من النخب السياسية والدينية وكذلك الأوساط الشعبية. لكن الأكثر إثارة وخطورة هنا هو ارتباط تصاعد المطالب السياسية بنزعة طائفية تقوم على تقسيم المجتمعات ما بين سنة وشيعة، وتتجاهل النظر إلى ربط هذه المطالب بإحداث انفراجات سياسية فى النظام السياسى ككل.

ولقد أدى الصعود الشيعى فى العراق إلى إثارة جدل فكرى وسياسى ودينى على نحو فريد، استعاد فيه البعض الخلافات المذهبية بين السنة والشيعة التى يعود عمرها إلى أكثر من ألف عام. وهكذا، بدت هذه الخلافات المذهبية القديمة - التى لم يستطع السابقون من المسلمين أن يحلوها - أنها تحدد مصير العلاقات بين السنة والشيعة فى العصر الحديث. بل يمكن أن تثير تداعيات مذهبية خطيرة تؤثر على وحدة المجتمعات فى العديد من البلدان العربية والإسلامية، وربما تقود إلى حالات عنف كتلك التى تجرى داخل العراق نفسه.

هذا الجدل السياسى والفكرى العام له تداعياته على المواقف السياسية العربية. وقد ظهر القلق العربى الرسمى من الصعود الشيعى المرتبط بزيادة مساحة النفوذ الإيرانى فى تصريحات قادة الأردن ومصر والسعودية، وهى الدول العربية السنية التى تقود السياسة العربية بوجه عام. وقد شملت هذه التصريحات التحذير من مغبة نشأة هلال شيعى يؤدى إلى حروب مذهبية وتوترات بين السنة و الشيعة فى العراق وفى بلدان عربية أخرى، والتحذير من تقسيم العراق، وأن يكون ولاء شيعة العراق لإيران أكثر من ولائهم لوطنهم، وكذلك التحذير من تمدد النفوذ الإيرانى على نحو يؤثر سلبا على عروبة العراق.

ووفقا لكلمات الملك عبد الله، ملك الأردن فى ديسمبر ٢٠٠٤، فإن نشأة هلال شيعى جديد، يمتد من طهران وبغداد إلى لبنان وسوريا، سيؤدى إلى خلل فى التوازن بين المجتمعين السنى والشيعى، وستكون له آثار سلبية على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فى المنطقة، وأنه فى حالة نشوء دولة إسلامية فى العراق، فعلى الجميع الاستعداد لمجموعة جديدة من المشاكل والتحديات التى لن تنحصر فى الحدود العراقية، وإنما ستمتد إلى دول الجوار، لاسيما البلدان الخليجية التى بها تجمعات شيعية. وفى هذا الإطار جاءت تصريحات وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى ٦ ديسمبر ٢٠٠٤، حيث قال "إن تقسيم العراق هو تهديد مباشر لأمننا وأمن دول الجوار"، معتبرا أن أى نظام عراقى مبنى على أسس عرقية أو مذهبية لا يساعد على استقرار البلاد ووحدتها". كما جاءت أيضا المواقف العربية التى انتقدت قيام حزب الله بأسر الجنديين الإسرائيليين، وما تلاه من عدوان إسرائيلى على لبنان، باعتباره يخدم أهدافا غير عربية ويصب فى مصلحة إيران، ولا يخدم لبنان أو استقراره.

٤- جمود عملية السلام العربية - الإسرائيلية: فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى فى سبتمبر ٢٠٠٠، تكاد تكون عملية التسوية السياسية للصراع الفلسطينى - الإسرائيلى متوقفة تماما. ورغم كل الجهود الدبلوماسية التى بذلت وشاركت فيها أطراف عربية وأوروبية ودولية ومساع لدى الإدارة الأمريكية لكى تقوم بالتزامها من أجل تسوية القضية الفلسطينية، وفقا لما يعرف برؤية الرئيس بوش القاضية بإقامة دولتين إسرائيلية وفلسطينية متجاورتين تعيشان فى سلام - فإنه لا يوجد شئ جدى يمكن اعتباره قد تم البدء فيه على هذا الصعيد. وقد تكثفت التحركات التى بدأ بها رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق شارون من أجل الانسحاب الأحادى من غزة دون تشاور مع السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبار أنها غير مؤهلة لأن تكون شريكا لإسرائيل لتضع القضية الفلسطينية برمتها على مسار جديد.

وجاءت التطورات اللاحقة لتدل على أن إسرائيل - وبمباركة من الولايات المتحدة - ليست معنية بحل سياسى للقضية الفلسطينية بقدر ما هى معنية بإنهاك الفلسطينيين وتخفيض سقف توقعاتهم الوطنية من أى حل سياسى مرتقب مستقبلا، والضغط عليهم تحت ذريعة إجراء إصلاحات جذرية فى النظام السياسى الفلسطينى، وهو الأمر الذى لم يختلف، سواء أثناء

وجود الرئيس عرفات أو بعد رحيله. كما كانت معنية أيضا بتمرير حلول فردية وليست نتيجة مفاوضات مع الطرف الفلسطيني.

وقد ساهم فوز حركة حماس بالانتخابات البرلمانية الفلسطينية وتشكيلها الحكومة، لاحقا، بعد الفشل في تشكيل حكومة وحدة وطنية، في إعادة بلورة النظام السياسي الفلسطيني، وكذلك في تغيير الأولويات الأمريكية والإسرائيلية، بحيث جاء في مقدمتها محاصرة الشعب الفلسطيني وعزله سياسيا ومعاقبته على اختياره السياسي. ومن هنا، جاءت شروط اللجنة الرباعية على السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومتها بقيادة حماس (اعتراف بإسرائيل ونبذ كل أشكال المقاومة والالتزام بالاتفاقيات السابقة بين السلطة وإسرائيل) لتشكل فرصة تاريخية لإسرائيل والولايات المتحدة للتنصل من التزاماتهما تجاه عملية التسوية السياسية. ومن ثم، تأكد جمود الجهود الدولية في هذا السياق، وتأكد الشعب الفلسطيني أن الدور الأمريكي غير معني بالمرة بأي حق مشروع له، بل كل ما يهمه هو أمن إسرائيل وهيمنتها على القضية الفلسطينية.

د- الضغوط الأمريكية على كل من سوريا وإيران وحلفائهما:
لقد ارتبط الفشل الأمريكي في العراق بتصاعد نقطة الأزمة بينها وبين إيران من جهة، وتصاعد الضغط الأمريكي على القوى التي تعد حليفة لها من ناحية أخرى. وهنا، تبرز سوريا، كما يبرز حزب الله اللبناني باعتباره قطبا شيعيا لبنانيا، ولكنه يمثل أحد وجوه النفوذ الإيراني الإقليمي، كما أن الأولى تعد أحد أهم حلفاء إيران، والمتهمة أيضا أمريكيا بأنها وراء تصاعد العنف والإرهاب في العراق من ناحية، ووراء تعثر الاستقرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة أخرى، وذلك عبر وقوفها ودعمها المنظمات الفلسطينية الجهادية التي لم تتنازل عن حقها في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

واستنادا لهذا الموقف الأمريكي والإسرائيلي العام المناهض لسوريا، كان الحديث عن عزلها إقليميا وتعرضها لعقوبات أمريكية، وربما دولية، أمرا معتادا ومتكررا، فضلا عن رفض أمريكي صارم لأية جهود أو مساع أو أفكار تطالب بإدماج سوريا في السياسات الإقليمية من خلال العودة إلى طاولة التفاوض بينها وبين إسرائيل. وفي السياق نفسه ومع تصاعد الأزمة الداخلية اللبنانية، كان الحديث عن دور سوري تخريبي أمنيا وسياسيا مدخلا رئيسيا في توجيه الاتهامات لسوريا بأنها وراء الأزمات الهيكلية التي يشهدها لبنان حتى بعد انسحابها عسكريا عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥. وقد ساعد انقسام لبنان إلى فريقين عريضين، أحدهما يناهض سوريا بكل قوة ويتهمها بأنها السبب الأساسي في أزمة لبنان، والثاني يرى أن سوريا ذات أياد بيضاء على الأمن والسيادة اللبنانية - ساعد هذا الانقسام في تحول لبنان إلى ساحة أخرى لتصفية الحسابات الإقليمية-الدولية، وهو ما أبرزته وقائع الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦ سياسيا وعسكريا.

رابعا- نحو تشكيل المحاور الإقليمية المتصادمة:

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى إعادة تركيب التحالفات والمحاور الإقليمية على نحو جذري، وحتى طريقة تفاعل الأطراف الإقليمية مع مجريات الأحداث قادت إلى نوع من السيولة والتبدل بين المواجهة والتهدئة والانفتاح والتقارب. وفي ظل هذه التطورات المتلاحقة، لاسيما ما بين صيف عام ٢٠٠٦ وحتى اجتماع بغداد الدولي الذي جرى في العاشر من مارس ٢٠٠٧، وما بينهما من تقلبات سياسية كبرى - يبدو الحديث عن استقطاب إقليمي مسألة غير دقيقة، رغم أن الولايات المتحدة، ومن ورائها إسرائيل، حاولت تقسيم المنطقة إلى محورين يضرب أحدهما الآخر، تحت عنوان تحالف المعتدلين في مواجهة المتطرفين والمتشددين. وهو الأمر الذي بدأ في الظهور إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان، حين أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس عدة مرات أن الحرب هي لحظة مخاض كبرى للشرق الأوسط، الذي لن يكون كما كان قبل العدوان الإسرائيلي، وذلك على اعتبار أن سحق حزب الله عسكريا سيؤدي إلى احتواء النفوذين الإيراني والسوري لبنانيا وإقليميا، ومن ثم يقود إلى ضعف مواقف القوى الأخرى التي تؤيدهما في فلسطين المحتلة، ومن ثم يخرج المعتدلون منتصرين ويتبلور توازن إقليمي جديد.

بعبارة أخرى، فإنه في رحم هذا العدوان الهمجي، بدت فكرة بناء تحالف يجمع بين إسرائيل وعدد من الدول التي وصفت بالاعتدال في مواجهة الدول والقوى الأخرى التي أيدت حزب الله وساندته في مقاومته الهمجية الإسرائيلية - كخيار استراتيجي أمريكي - إسرائيلي مشترك، هدفه ليس فقط تقسيم المنطقة ودفعها إلى التناحر فيما بينها، بل أيضا تشكيل مظلة حماية لإسرائيل نفسها من قوى أساسية في المنطقة في مواجهة ما تعتبره كل من تل أبيب وواشنطن قوى الشر والتطرف التي تريد تدمير إسرائيل. وبين هذين الهدفين الرئيسيين، تبرز أهداف أخرى مهمة أيضا، وإن كانت تأتي في مرتبة تالية من قبيل تخفيف الضغوط على إسرائيل فيما يتعلق بتسوية القضية الفلسطينية، والاستمرار في حصار الشعب الفلسطيني بمباركة عربية، باعتبار أن جزءا من هذا الشعب، خاصة الذين اختاروا حركة حماس المتهمة بالإرهاب والتشدد وبالعلاقة مع إيران وسوريا، قد اختاروا الانضمام إلى محور الشر والتطرف، ومن ثم تكثيف الانقسام الفلسطيني أفقيا ورأسيا وبالتالي الحيلولة دون إمكانية الخوض في عملية وفاق وطني، سواء بآليات ذاتية أو بالاستعانة بدفع خارجي. وتكمن الفكرة الجوهرية في هذا المشهد، الذي سعت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى تحقيقها، في أن يكون الانقسام الفلسطيني نفسه مرهونا بالاستقطاب الإقليمي المرغوب تكوينه. وفيه، يكون جزء من السلطة والشعب محسوبا على محور الاعتدال، ويتمثل في الرئيس وفتح وأنصارهما، وجزء

استطلاع بي بي سي:
إسرائيل وإيران.. تنافس نحو الأسوأ

اظهر استطلاع رأى اجرته محطة (بى بى سى العالمية) فى شهر مارس ٢٠٠٧ أن أكثرية الناس يعتقدون أن لإسرائيل وإيران تأثيرا سلبيا على العالم. ويظهر استطلاع الرأى ان الولايات المتحدة وكوريا الشمالية تتبعان اسرائيل وايران فى ذلك. وقد شمل الاستطلاع ٢٨ الف شخص فى ٢٧ بلدا، وجاء على شكل طلب ترتيب ١٢ دولة من الاكثر سلبية الى الاكثر ايجابية على العالم.

وتعد صورة اسرائيل هى الاسوأ فى الشرق الاوسط وفى العالم الاسلامى، كما فى أوروبا. وتعتبر إيران فى العالم الاسلامى عامة لاعبا ايجابيا.

وقد تقدمت إسرائيل على إيران فى تأثيرها السلبى على العالم، حيث حصلت على نسبة ٥٦٪ مقابل ٥٤٪ لإيران، كما حصلت أيضا على أكبر نسبة سلبية على مستوى البلدان التى غطاها الاستطلاع، وذلك بواقع ٢٣ بلدا مقابل ٢١ لإيران وذلك من أصل ٢٧ بلدا أجرى فيها الاستطلاع.

وعلى مستوى العالم الإسلامى، فقد حصلت إسرائيل على أعلى نسبة سلبية، خصوصا فى بلدان الشرق الأوسط. ففى لبنان مثلا، حصلت على ٨٥٪، وفى مصر ٧٨٪ وتركيا ٧٦٪ وفى الإمارات ٧٣٪. وفى أوروبا، حصلت على نسبة كبيرة أيضا خصوصا فى ألمانيا (٧٧٪)، واليونان (٦٨٪).

ومن المفارقة أن إسرائيل حصلت على نسبة إيجابية فى دولتين فقط هما نيجيريا (٤٥٪) والولايات المتحدة (٤١٪).

أما إيران، فقد حدث هبوط فى النظرة السلبية إليها فى معظم البلدان الغربية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة، حيث انخفضت النسبة من (٨١٪ إلى ٦١٪) فى حين زادت هذه النسبة فى فرنسا من (٦٨٪ إلى ٨٦٪). أما بقية البلدان، مثل إيطاليا وألمانيا وبريطانيا، فقد تراوحت النسبة ما بين ٧٥ و٧٨٪.

فى حين صعدت النسبة الإيجابية لرؤية إيران فى البلدان الإسلامية. ففى مصر، زادت من ٣٨٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٥١٪ حاليا، وفى إندونيسيا ارتفعت النسبة من ٣٩٪ إلى ٥٠٪ خلال عام واحد فقط.

للاطلاع على التقرير الكامل للاستطلاع، يمكن زيارة الرابط:

http://www.globescan.com/news_archives/bbccntryview/bbccntryview.pdf

أخر من السلطة والشعب محسوبا على محور التشدد، ويتمثل فى حركة حماس والفصائل المتمسكة بالمقاومة - لاسيما العسكرية - والحكومة التى تقودها حماس منفردة.

يكشف تأمل هذا المشهد عن أن من بين الأهداف الجوهرية لحالة بناء استقطاب إقليمى يقوم على التنافر والمواجهة والسير فى الركاب الأمريكية والإسرائيلية على حساب المصالح الأساسية لدول المنطقة - هدفا رئيسيا وكبيرا هو حشر القضية الفلسطينية فى ركن اللا حل واللا تسوية إلى أبعد مدى زمنى ممكن، وبما يشكل فرصة تاريخية لإسرائيل للاستمرار فى تهويد القدس ومحيطها واستقطاع المزيد من الأراضى الفلسطينية فى الضفة لغرض الاستيطان اليهودى، وتشكيل أمر واقع جديد ينهى الأمل فى بناء دولة فلسطينية مترابطة جغرافيا فى المدى الزمنى المنظور.

على الصعيد العملى، بدا الأمر - من وجهة النظر الأمريكية - أكثر إلحاحا بعد أن فشل العدوان الإسرائيلى فى تحقيق هدفه الأساسى وهو سحق حزب الله، والذى بدا رقما صعبا، سواء لبنانيا أو إقليميا، ومع حدوث قدر من الحيوية فى الشارع العربى، بعد أن توقف العدوان الإسرائيلى، وثبوت القدرة العربية على مواجهة قوة الردع الإسرائيلية العسكرية، إن توافرت لذلك الإرادة المناسبة. وهكذا، كانت المحاولات الأمريكية لبناء التحالفات المطلوبة تعويضا عن الفشل العسكرى الإسرائيلى من جانب، ولغرض تحقيق الأهداف الكبرى للحرب عبر السبل الدبلوماسية من جانب أخر، والتى تصاحبها ضغوط سياسية ودعائية مختلفة.

وفى هذا الإطار، تفهم اجتماعات ما يعرف بـ ٦ + ٢ + ١، أى الاجتماعات التى شاركت فيها دول الخليج العربية وكل من مصر

والأردن والولايات المتحدة، والتي عقدت في صيغ سياسية وأمنية مختلفة في الأردن، وتداخلت فيها قضايا الوضع الأمريكي المتعثر في العراق واستمرار الحصار على حكومة حماس والشعب الفلسطيني بأسره، وتشكيل قوة ضغط عربية في مواجهة إيران وسوريا وحلفائهما المحليين. وفي السياق ذاته، تفهم دعوة باكستان لاجتماع إسلام اباد لسبع دول إسلامية منها ثلاث دول عربية هي مصر والسعودية والأردن، وأربع إسلامية هي باكستان وتركيا وإندونيسيا وماليزيا، والذي عقد بالفعل في ٢٤ فبراير ٢٠٠٧ والمعتبر في حقيقته استكمالا لجهود بناء تحالف سني - عربي إسلامي ضد إيران والقوى المناصرة لها.

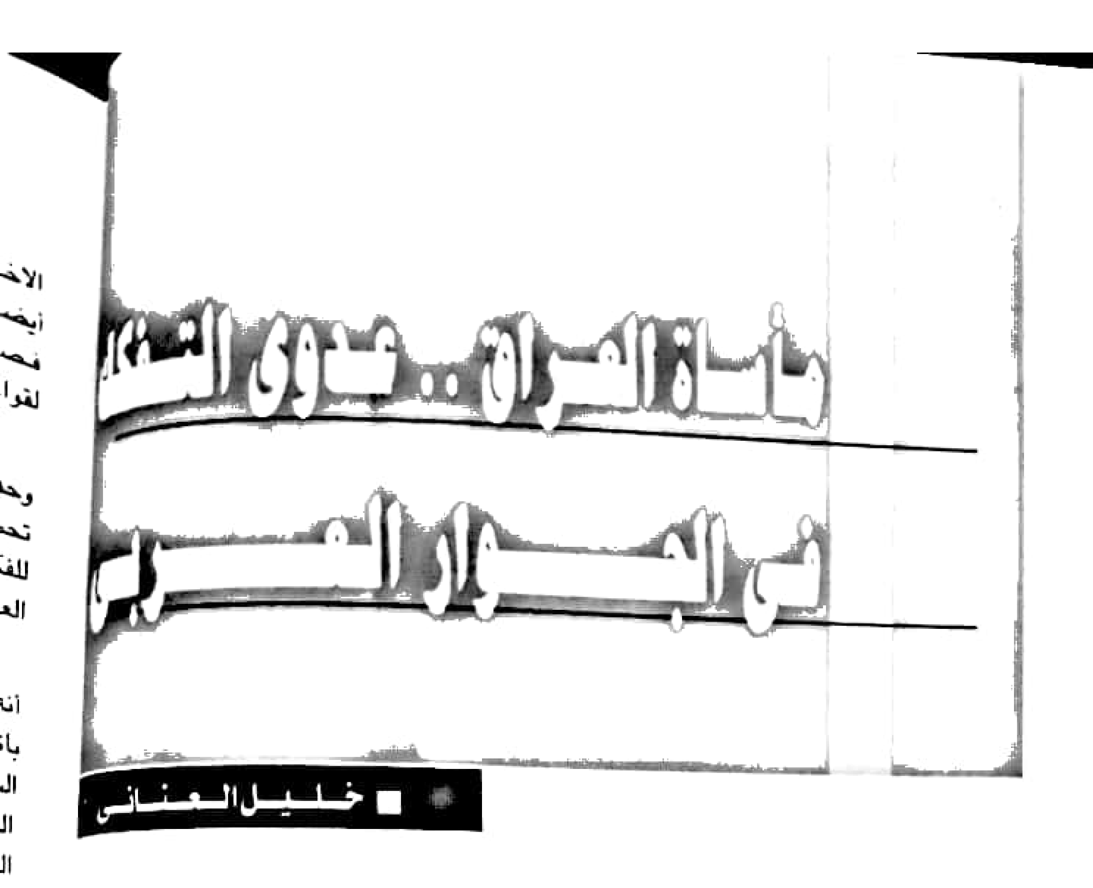
خامسا- العودة إلى حالة السيولة الإقليمية :

هذه التطورات التي توحي بالاندفاع نحو تشكيل قطب إقليمي مناهض للتمدد الإيراني ليست الوحيدة، فهناك ما هو مناقض لها تماما، ويحول دون الوقوع في شركها الضار. ونشير هنا إلى تطورين في هذا الصدد، الأول يتعلق بتوصل حركتي فتح وحماس إلى اتفاق مكة برعاية سعودية في التاسع من فبراير ٢٠٠٧، وهو الاتفاق الذي أنهى الانقسام الفلسطيني وعالج مشكلة التوافق الوطني وحكومة الوحدة الوطنية، وأعاد القضية الفلسطينية إلى رعاية النظام العربي. أما التطور الثاني، فيتعلق بزيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى الرياض في ٣ مارس ٢٠٠٧، والتي اتفق خلالها على ما سمي بوقف الفتنة في العالم الإسلامي والتصدي للمؤامرات الهادفة إلى تقسيم العالم الإسلامي حسب قول الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، الذي أشار أيضا إلى أن بلاده والمملكة العربية السعودية "واعون تماما لتهديدات أعدائنا ونحن ندينها".

وقد أطلق الحدثان معا كثيرا من التكهنات، أبرزها بشأن الاحتمالات الكبرى لعودة التفاعلات الطبيعية بين حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية والقوى الدولية المختلفة، وفتح ثغرة كبرى في سياسة الحصار التي تتمسك بها الولايات المتحدة وإسرائيل إمعانا في تخفيض سقف التوقعات الفلسطينية والعربية معا. وثانيهما حسن الإعداد لقمة الرياض العربية المقرر عقدها في نهاية مارس، وتهيئة البيئة العربية والإقليمية لإنجاح هذه القمة. وفي الإطار ذاته، بدا الانفتاح على سوريا جزءا من هذه الترتيبات، حسبما تؤكده زيارة نائب الرئيس السوري فاروق الشرع للقاهرة في ١٤ مارس ٢٠٠٧، وتهدئة الأزمة اللبنانية التي شهدت بدورها بوادر للحل حسبما توحي به لقاءات سعد الحريري رئيس كتلة المستقبل، ونبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني، وكلاهما يمثل رمزين للاستقطاب اللبناني والإقليمي على السواء، فضلا عن انفتاح الولايات المتحدة الجزئي على كل من سوريا وإيران، والذي جرت وقائعه في اجتماع بغداد الخاص بالأزمة العراقية، الذي عقد بدوره في العاشر من مارس ٢٠٠٧، وضم ١٧ مندوبا لدول ومنظمات إقليمية ودولية معنية بالوضع العراقي.

خاتمة :

على الرغم من أنه من السابق لأوانه تأكيد أن هذه المستجدات المتلاحقة تعني نهاية أو فشل المسعى الأمريكي - الإسرائيلي لبناء تحالف إقليمي مناهض لإيران وحلفائها الإقليميين، والقبول برغبة أهل المنطقة في إيجاد حلول للمشكلات التي يواجهونها وفق الأطر الدبلوماسية المختلفة، فإنها تعكس ميلا من داخل النظام العربي إلى عدم الانجرار إلى مثل هذه المحاور الإقليمية التي تجاهد واشنطن لتشكيلها، والتي من شأنها تقسيم المنطقة وجرها إلى حروب مذهبية وسياسية إلى أجل غير منظور. لكن يبقى أن القضية الفلسطينية ما زالت بحاجة إلى قدر أكبر من التحصين الذاتي، وهو ما لا يتأتى إلا بتدعيم كل أشكال الوفاق الوطني والتمسك بالمساندة العربية سياسيا واقتصاديا، وعدم الوقوع في فخ المحاور الإقليمية التي لن يأتي من ورائها إلا المزيد من الانقسام والضعف.



٧

قبل أيام قليلة، حلت الذكرى الرابعة للغزو الأمريكي للعراق (١٨مارس ٢٠٠٧)، وحلت معها تساؤلات كثيرة، منها ما يتعلق بأوضاع العراق، ومنها ما يتعلق بالعالم العربي، وثالثة تتعلق بالوضع الإقليمي الملتهب. بيد أن السؤال الأكثر حرجا وتأثيرا يتعلق بما حدث للدولة العربية منذ احتلال العراق وحتى الآن، وإلى أي مدى تأثرت بنية هذه الدولة ومؤسساتها بما حدث في العراق، ولا يزال، من تفكك وانهيار للفكرة الوطنية ووشائجها العضوية.

العراق .. نموذج للتفكك الوطني :

عشية احتلالها للعراق، بشرت الولايات المتحدة العالم بإقامة نموذج للحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط، ينطلق من أرض الرافدين ليعم بقية بلدان المنطقة. بيد أنه بعد مرور أربع سنوات على وقوع الاحتلال، بات العراق نموذجا للفوضى وانعدام الاستقرار في المنطقة بأسرها.

والأخطر من ذلك أن تفكك العراق، كدولة ومؤسسات ورابطة وطنية، بات أشبه بكرة الثلج التي تدحرجت وانتقلت إلى خارج حدوده كي تمس عددا من الدول العربية المجاورة، إن لم يكن على المستوى المؤسسي، فعلى الأقل على مستوى الرابطة السياسية داخل المجتمعات العربية.

ربما لم يكن العراق -قبل سقوط نظامه السابق- نموذجا للتماسك والترابط العرقي، بيد أنه لم يكن أيضا نموذجا لدولة ضعيفة أو فاشلة يمكنها السقوط لمجرد الضغط الخارجي على غرار ما هو حادث حاليا. فقد أصابت عدوى الانقسام الطائفي والمذهبي والعرقي العديد من المجتمعات العربية، وبات الحديث عنها من مسلمات المرحلة الراهنة.

ولم تسفر التجارب الانتخابية التي مر بها العراق عن ترسيخ تجربة ديمقراطية حقيقية، فقد توهم البعض أن العراق يمكن أن يدخل عصر الديمقراطية التوافقية، وأن عراق ما بعد صدام سوف يشهد نقلة نوعية باتجاه قيم المواطنة وقبول الآخر. بيد أن ما يحدث، منذ أكثر من أربع سنوات، يتلخص في حرب أهلية وقتال طائفي عنيف لم تنجح في وقفه أية حلول سياسية. فلا تزال الروابط "الأولية"، كالطائفة والمذهب، تتحكم بالخيارات السياسية لمختلف الأطراف، ولم تنضج بعد ثقافة "الوفاق" الأهلي.

دفعت سوداوية النموذج العراقي بالبعض كي يتساءل عن مدى قدرة واستعداد المجتمعات العربية على هضم الفكرة الديمقراطية. وإذا كان من نافلة القول إنه من الصعوبة بمكان اختزال أي عملية ديمقراطية في مجرد صناديق اقتراع، أو الاعتقاد بأن يتحول بلد ما بين عشية وضحاها إلى نموذج ديمقراطي لمجرد وجود تعددية حزبية أو سياسية، فإن التجربة الديمقراطية في العالم العربي تبدو كما لو أنها كانت "أضعف" من أن تتأسس على ما هو أدنى من ذلك، ممثلا في غياب قيمة "الوفاق الوطني" داخل الثقافة العربية، وهو ما من شأنه أن يحول أي تجربة ديمقراطية عربية إلى شكل من أشكال الديمقراطية "المعيبة"، تلك التي تراوح مكانها بين النموذجين الاوتوقراطي والديمقراطي دون القدرة على حسم خياراتها.

إن منبع "المرض" في الحال العربية ليس فقط انعدام ثقافة

(*) مساعد مدير تحرير مجلة السياسة الدولية.

الاختلاف، وعدم إنجاز الحد الأدنى من الوفاق الوطنى، وإنما بهما لسيطرة ثقافة "الهيمنة" والرغبة فى احتكار التجربة لمصلحة فصيل بعينه، دونما اكتراث للفكرة الديمقراطية، أو الاحتكام لقواعدها، وهى مأساة تتكرر فى لبنان وفلسطين.

وقد أثبت النموذج العراقى فى حالته الراهنة أن الديمقراطية وحدها ليست حلا، وأن شأفة التفكك الوطنى يصعب استئصالها تحت عباءة الديمقراطية فقط، فالأمر يتجاوز التطبيقات السياسية للفكرة الديمقراطية، كى يصل إلى مفاصل الثقافة والتراث والفكر العربى بمستوييه الشعبى والنخبوى.

وقد أضر هذا النموذج بالفكرة الديمقراطية من جانبين، الأول جعلها مرادفة للتفكك والانحلال المجتمعى، وبالتالى الدفع باتجاه عدم التفكير فيها كبديل سياسى. والثانى: تجذير السمة السلطوية للنظم العربية، وإعطاؤها مبررا فى البقاء، حتى لا يتكرر النموذج العراقى المأساوى فى البلدان العربية الأخرى. وبات العالم العربى محاصرا بفرضية سلبية تتحكم فى طرائق التفكير والممارسة تقوم على ثنائية: إما التفكك أو الاستبداد.

الدولة العربية .. عود على بدء :

لا مبالغة فى القول إن غزو العراق واحتلاله جاء وبالا على الدولة العربية، ليس فقط لحال الانكشاف والتعرى التى أصابت الدول العربية عطفا على اختلال بنيتها السياسية واعتلال بنيتها العضوية فحسب، وإنما باتت هذه الدولة على شفا العودة إلى مرحلة ما قبل "الدولة القومية" التى عرفتها المنطقة أوائل الخمسينيات من القرن المنصرم.

ولقد كشف الغزو الأمريكى للعراق عن الطبيعة الاصطناعية للدولة العربية التى نشأت نتيجة لالتقاء مشيئة القوى الأجنبية بطموحات الزعامات المحلية، فكانت بحجمها وحدودها لا تمثل حقيقة اجتماعية وثقافية حضارية لجماعة تسعى إلى تحقيق ذاتها داخل حيز جغرافى، تعتبر ما يقع خارجه هو الآخر المختلف عنها، بل كانت تمثل فقط تقاطع مصالح قوى الغرب التى تتسيد المنطقة. ولهذا، فإن الكثير من هذه الدول ظهرت كمشكلات لأسر حاكمة، وليست كتجسيد لطموحات جماعة وطنية في إقليم يحمل اسما وعلما وتاريخا يميزها عن جيرانها(١). ولم تقم هذه الدولة على الأساس القومى الذى يفترض المساواة فى الحقوق أمام القانون والحريات السياسية والديمقراطية وتداول السلطة، مثلما عليه الحال فى الدولة الوطنية فى الغرب، بل قامت الدولة القطرية على أساس عصبوى، طائفيا كان أو عشائريا، أى أن الدولة كانت أداة فى خدمة سلطة العصبة. ومن هنا، كان تسييس الطائفة والعشيرة، وبالتالى اتخذ التنافس على السلطة طابعا عصبويا، ولم يتخذ طابع التنافس بين تنظيمات سياسية ينتمى إليها الفرد نظرا لاقتناعه بأطروحاتها المتعلقة بكيفية الحكم وتسيير المجتمع.

بكلمات أخرى، لقد قامت الدولة القطرية العربية على تقطيع وتفتيت الفضاء الجيوسياسى والثقافى التاريخى للجماعة الكبرى الذى يستوعب تمايزاتها، كما أسست هذه الدولة ثقافة وطنية هشة وسلطة مستمدة من الولاء العصبوى الطائفى أو الجهوى، سرعان ما انكشفت مع الغزو الأمريكى للعراق. وهو ما يسميه برهان غليون "الخروج الكارثى للعالم العربى من الحقبة الوطنية". والغريب أنه يربط بين حتمية التجزئة العربية كشرط ضرورى لبقاء الأنظمة الحاكمة على حالها(٢).

سوءة الأمر أن ثمة ارتباطا بين الاحتلال الأمريكى للعراق وكارثة التفكك التى تصيب روابط العرى فى المجتمعات العربية، وكأنهما شرطان متلازمان. فالاحتلال الأمريكى للعراق وبقدر ما أنتج مجتمعا "عراقيا" مفككا على مختلف مستوياته: السياسية والعرقية والدينية، فإنه أيضا فكك العديد من الروابط القومية والدينية على مستوى الشارع العربى، وخلق ارتدادات سياسية تندفع باتجاه الانتماءات الأولية ما بين طائفة وقبيلة وديانة. وهى حال لم تسلم منها دولة عربية، باستثناءات قليلة. فمن أقصى المشرق العربى من العراق وفلسطين ولبنان وسوريا، إلى أقصى المغرب العربى، فضلا عن القلب والجنوب، فإن ثمة شعورا بالقطرية والفئوية يسيطر على مخيلة عدد كبير من الأحزاب والجماعات السياسية، يدعمها فى ذلك حال الضعف والتيه التى تبدو عليها الدولة العربية. وأزعم أنه لو تعرضت أية دولة عربية أخرى للاحتلال، فإن الضحية الأولى ستكون هى الرابطة الوطنية التى تجمع مكونات هذه الدولة، ولن يصمد أمامها تراث العيش المشترك، ذلك أن سياسات "الانتماء" التعسفى التى مارستها الدولة العربية باتجاه مواطنيها، كأداة لضمان الولاء، سرعان ما ستتبدد تحت وطأة التوازنات الجديدة تحت الاحتلال.

وسوءة الأمر هذه المرة أن الاستقطاب الطائفى، الذى يجرى توظيفه إعلاميا وسياسيا فى مجتمعات غير ناضجة فكريا، تجرى تعبئته على أسس تتناقض كليا مع مفهوم الدولة ذاته، بحيث يصعب لملمته بعد انتهاء موجة الاستقطاب وإعادته إلى وضعه الطبيعى. بل على العكس من ذلك، فقد جاء كى يقوض هذه الدولة باعتبارها مصدرا للفاعلية السياسية، والذى انتقل بدوره إلى جماعة أو طائفة أو وحدة سياسية أخرى أقل ارتباطا بالدولة "الأم" وما نزاعات العراق ولبنان والسودان والصومال وفلسطين سوى نموذج لهذا الارتداد، أو -على الأقل- عدم الاعتداد بالدولة كمقر للفعل السياسى.

النظام العربى .. تفكيك "إرادى" لمصلحة الآخر:

لا يرتبط غزو العراق بإحلال نظام إقليمى جديد للمنطقة محل نظامها القديم فحسب، وإنما يفترض إعادة تأسيس هذا النظام على روابط ما فوق قومية، تتعدى حدود المنطقة إلى ما دونها، فيصبح نظاما شرق أوسطى ممتدا من باكستان شرقا إلى موريتانيا غربا.

ولكن مع فشل مثل هذا الطرح، نشأ وضع مختل، يتمثل أولا فى عدم القدرة على العودة للوضع القديم للنظام الإقليمى العربى كرابطة تاريخية وقومية، حيث تحاول قوى إقليمية أخرى استغلال

أوضاع اللاجئين العراقيين

* في التاسع من يناير ٢٠٠٧، أعلنت الأمم المتحدة أن العنف في العراق أدى الى أكبر موجة نزوح في الشرق الأوسط منذ انشاء اسرائيل عام ١٩٤٨. وقالت المنظمة الدولية إن واحدا من كل ثمانية عراقيين نزح عن داره، مشيرة الى ان نصف مليون شخص تركوا منازلهم خلال الاشهر الستة الاخيرة فقط.

* بشكل عام، يعتقد ان مليوني شخص غادروا البلاد في حين نزح ١.٧ مليون شخص داخل العراق. وناشدت الامم المتحدة المجتمع الدولي التبرع بـ ٦٠ مليون دولار كمساعدات طارئة للتعامل مع الوضع. واوضحت مفوضية شئون اللاجئين التابعة للامم المتحدة ان النازحين يرزحون تحت وطأة الفقر، في حين تعاني المناطق التي تستضيفهم من ضغوط شديدة. وقد أشار رون ريدموند، الناطق باسم المفوضية، إلى أن العاملين في مفوضية اللاجئين المكلفين بمراقبة الحدود العراقية - السورية يقولون إن الفي شخص يجتازونها من العراق يوميا، أي بمعدل ٤٠ الف شهريا. كما يتصاعد باستمرار عدد العراقيين الذين ينزحون عن مناطق سكناهم، قاصدين اماكن اكثر امانا داخل العراق. وقد أخذ عدد هؤلاء يزداد بواقع ٥٠ الفا في الشهر تقريبا.

* الغالبية العظمى من العراقيين الذين يهربون الى سوريا والاردن لم يسجلوا اسماءهم لدى مفوضية اللاجئين، ولذلك تصف المفوضية النزوح العراقي بالنزوح الصامت.

* تقول المفوضية إنه اضافة الى سوريا والاردن، فإن عشرات الآلاف من العراقيين يتوجهون ايضا الى تركيا ولبنان ومصر ودول الخليج وأوروبا.

* تشير الاحصاءات الخاصة بالاشهر الستة الاولى من العام الحالي الى ان العراقيين شكلوا اكبر مجموعة من طالبي اللجوء في أوروبا، بينما ارتفع عدد العراقيين الذين يطلبون حق اللجوء في الدول الصناعية المتقدمة بنسبة ٥٠٪ عما كان عليه في عام ٢٠٠٦.

* توزيع العراقيين الفارين من ديارهم (حسب بيانات المفوضية العليا للاجئين):

- في سوريا: فوق المليون.
- في الأردن: يتجاوزون ٧٠٠ الف.
- في مصر: ٢٠ ألفا - ٨٠ الفا (تقدير أولي).
- في لبنان: يتجاوزون ٤٠ ألفا.
- المشردون داخل العراق: مليون و٧٠٠ الف.

* نقلا عن موقع "بي بي سي" العربي على الرابط:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6359000/.6359371stm#map

حال السيولة الراهنة لإقحام نفسها طرفا أصيلا في الترتيبات الجديدة للمنطقة، مثل إيران وإسرائيل وتركيا. ويتمثل ثانيا في انخراط الطرف الدولي المؤثر "الولايات المتحدة"، ليس فقط كطرف "متدخل" وفق مصالحه، وإنما كقوة مهيمنة تقود العالم العربي في أي اتجاه تريد، مثلما هو الحال في التكتل السني الذي تسعى لتدشينه لمواجهة إيران (محور الاعتدال، ولقاء إسلام آباد). الأكثر من ذلك أنه تمت تجزئة النظام العربي إلى تكتلات صغيرة، قد تتشابك في بعض الدوائر (صيغة ٦+٢) التي تضم دول الخليج الست فضلا عن مصر والأردن، وتنفصل في دوائر أخرى مثل أطروحة (الرباعية العربية) التي تضم السعودية ومصر والأردن والإمارات.

الآن، لم يعد الحديث يجري حول قدرة النظام العربي على علاج الاختلالات الوظيفية التي مني بها وشلت حركته طيلة العقود الخمسة الماضية، وإنما في قدرة هذا النظام على إعادة تأسيس ذاته مرة أخرى، ولو على أساس مصلحي "وظيفي"، يتجاوز حدود الخلافات التقليدية التي يدور في فلكها عديد من النخب العربية. ولم يكن لأحد أن يتصور تغير أولويات النظام

العربى وتبدلها على مستوى الأخطار التى تهدد مصالها، فاختل ترتيب هذه الأخطار وتراجعت إسرائيل عن مرتبة "العدو الأول"، ولو مؤقتا، كى تحل إيران محلها.

ومن المفارقة أن ثمة إصرارا "قُطريا" عربيا على تفكيك النظام العربى وتذويبه فى مستويات إقليمية وأطر دولية أخرى، كمهرب من دفع تكلفة البقاء تحت مظلة هذا النظام. لذا، يصعب الإمساك بخيوط عربية متوازية فى معالجة الملفات العربية المعلقة، بل ثمة تقاطعات تحوى بداخلها "صراعات" أفقية بين معظم الدول العربية الفاعلة من أجل إثبات الهيمنة ومحاولة قيادة دفة النظام العربى، خصوصا مع انحسار دور القوى التقليدية فى المنطقة مثل مصر وسوريا.

وقد أفضت هذه الحال إلى فراغ إقليمى عربى غير مسبوق، يغرى الأطراف الإقليمية الأخرى بالسعى لملئه وفق مصالحها ورغباتها. لذلك -وحسبما يقرر غليون- ليس هناك بديل للفراغ الإقليمى الراهن، سوى فى إقامة نظام إقليمى جديد، يتجاوز القومية، من دون أن يلغيها، لكن مع تشذيبها وتعديلها، أى إعادة تعريفها، نحو الفكرة الإقليمية، ويستبدل الاستقلال الذاتى للإقليم، من دون أن ينفى الاعتراف بمشروعية مصالح الدول الصناعية، بالوصاية الخارجية(٣).

إن إعادة التفكير "المنهجى" فى دينامية النظام العربى، ومدى كفاءة وحداته فى العمل بشكل مترابط ومتناغم، باتت أمرا ملحا وضروريا، كبديل للخروج من دائرة "الفعل" التاريخى، ذلك أن مستقبل أى نظام إقليمى يتحدد أولا بقدرته على إدارة العلاقات بين وحداته، بما يجعلها حريصة على الاستمرار فيه والارتباط به، وثانيا بقدرة مؤسساته على التكيف مع البيئة العالمية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال إيجاد التوازن بين القدرات والموارد من جهة، والتطلعات والطموحات من جهة أخرى.

ولا تنطوى إعادة التفكير هذه على مجرد نقد للبنية الرسمية العربية، سواء ما تعلق منها بالهيكل المؤسسى للنظام، ممثلا فى الجامعة العربية، أو ما يتعلق ببنية النظام السياسى العربى ذاته. فهذه ليست سوى "قشرة" خارجية لعناصر "جوانية" أكثر تأثيرا وحساسية تتعلق بحزمة الأهداف والروابط التى تجمع بين وحدات النظام، وما إذا كانت "ضفائرها" لا تزال قادرة على حقن النظام بمبررات وجوده أم لا.

بكلمات أخرى، أن يصار إلى إعادة تأسيس النظام الإقليمى العربى على أسس أكثر متانة ومصيرية، تحتل مساحة مؤثرة فى إدراكات وحدات النظام، بحيث لا يدور اهتمامها حول مصادر تهديد النظام فحسب، وإنما ترتبط أساسا بمصالح الأعضاء، وتطلعات شعوبها.

المراجع :

(١) صالح السنوسى، الهوية المأزومة بين العصبة والدولة، الجزيرة نت، على الرابط

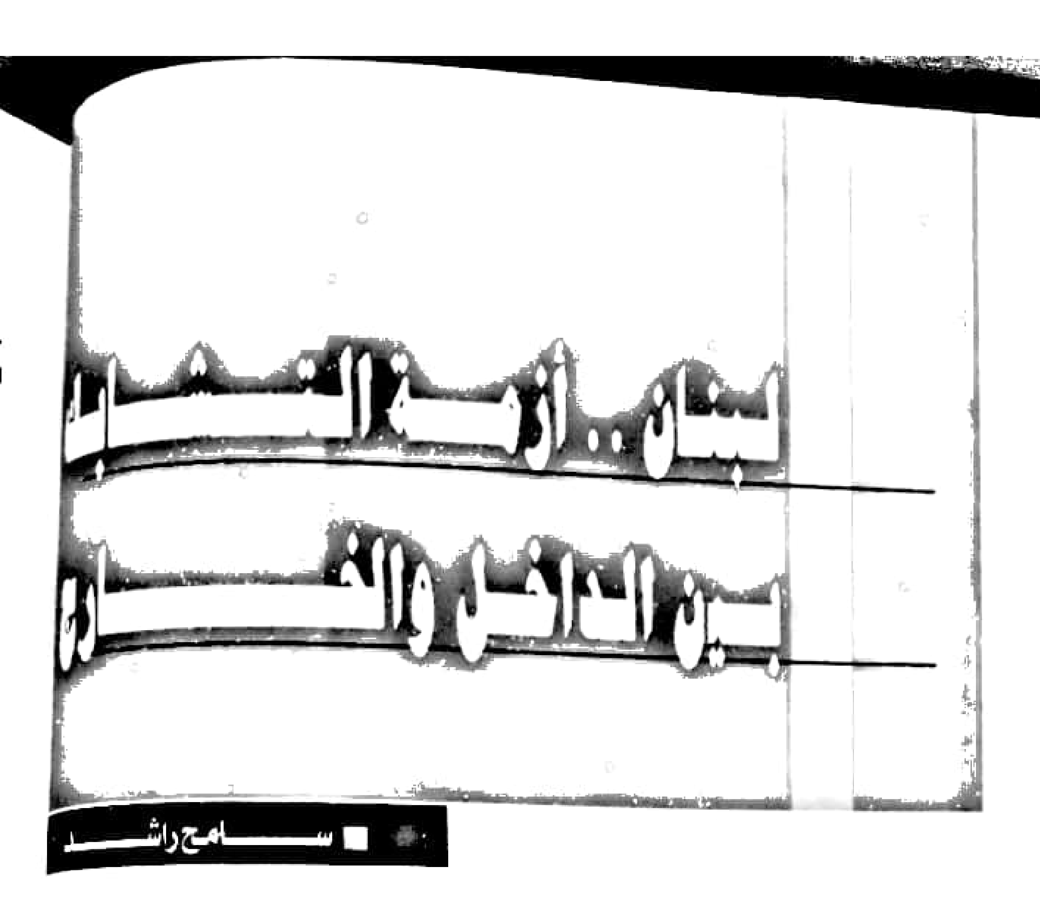
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7EAC834-7B40-4BB4-9906-866449358FE.9htm

(٢) برهان غليون، الخروج الكارثى للعالم العربى من الحقبة الوطنية، الجزيرة نت، على الرابط

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DDE4C342-6375-4973-92A0-BEE1E3CB.2594htm

(٣) برهان غليون، ما بعد القومية والاستعمار، الجزيرة نت، على الرابط

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8BAB8019-9B2A-4986-A42F-75602B0130F.4htm





سامح راشد

يمثل لبنان حالة نموذجية للدولة العربية المرتبطة عضويا بالخارج، ليس فقط فيما يتصل بسياساتها وتفاعلاتها الداخلية والخارجية، لكن أيضا بالفكرة الأساسية التى تستند عليها الدولة اللبنانية بدءا من نشأتها وحتى الآن. فقوام الدولة اللبنانية، وجوهرها ليسا سوى انعكاس لعوامل خارجية وجدت صدى قويا لها فى النسيج اللبنانى الداخلى، لدرجة أن التباينات بين القوى الخارجية المعنية بلبنان كثيرا ما تتضاءل أمام الفجوات الواسعة بين القوى اللبنانية ذاتها. ولا ترتبط هذه المشكلة بقوى لبنانية بعينها، ولا بمرحلة زمنية محددة، وإنما هى سمة ثابتة نشأت مع تكوين الدولة اللبنانية وأصبحت ملازمة لها.

وكما كان الارتباط بين الداخل والخارج سببا رئيسيا وراء الكثير من أزمات لبنان، فقد كان هو أيضا العامل الأكثر تأثيرا باتجاه بقاء الدولة اللبنانية والحفاظ عليها. ويمكن القول إن الأوقات، التى تعرضت فيها "الدولة" اللبنانية إلى خطر يهدد بقاءها، كانت هى الأوقات التى تسعى فيها بعض القوى الداخلية أو الخارجية إلى تغيير المعادلات الدقيقة الحاكمة لبقاء لبنان، إما بالعمل على إقصاء قوى وجماعات داخلية لحساب قوى أو جماعات أخرى، أو بالعمل على إخضاع لبنان لسيطرة قوى أو أطراف خارجية دون الأخرى.

وتقدم الحرب الأهلية التى نشبت عام ١٩٧٦ مثالا نموذجيا على ما ينجم عن محاولات انفراد قوة أو قوى محددة بالسلطة أو بالسيطرة على لبنان، وتداعيات عدم التوافق الخارجى وتضارب المواقف بين الأطراف الخارجية - الإقليمية والدولية - المعنية بلبنان.

وفى المقابل، يقدم اتفاق الطائف مثالا على النجاح الذى يؤدى إليه التوفيق بين المصالح الخارجية، خاصة إذا تزامن ذلك مع استشعار القوى الداخلية بضرورة العودة إلى مربع التوافق القائم على قبول الآخر.

أبعاد الأزمة الأخيرة :

إن ارتباط لبنان بالخارج هو ارتباط دولة وليس ارتباط قوة أو طرف أو تيار، والنتيجة المباشرة لذلك أن هذا "الخارج" هو بوصلة الحالة اللبنانية، سواء بالتحريك أو التهدئة أو التوقيف. وقد ارتبطت الأزمة اللبنانية الأخيرة بالتغير فى "الخارج" الذى تغيرت موازينه وتبدلت مواقع أركانه عن الوضع عند توقيع اتفاق الطائف.

وقد بدأ قطار التغيير الخارجى رحلته إلى المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث وقعت حرب أفغانستان، ثم احتلال العراق فى ٩ أبريل ٢٠٠٣. وربما كان مقررا أن تكون لبنان أو سوريا المحطة المستهدفة التالية للعراق. إلا أن مناورات دمشق السياسية مع واشنطن، خصوصا فى العراق، وتعثر الأخيرة فى تسيير عملية الاحتلال، والتطورات السلبية لعملية التسوية فى فلسطين، كلها عوامل عطلت تأثر لبنان سريعا بالتغيير الحاصل فى البيئة الخارجية. وقد جاء صدور قرار مجلس الأمن رقم

(*) باحث بمجلة السياسة الدولية.

١٥٥٩ في رد عاجل ومباشر على قرار التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود، إيذانا بأن مرحلة "لبنان السورية" قد انتهت أو يجب أن تنتهي.

من هنا، مثل خريف عام ٢٠٠٤ نقطة البداية الحقيقية للأزمة اللبنانية الأخيرة. فخلال السنوات الثلاث الأخيرة، كانت التفاعلات الداخلية اللبنانية قد تشبعت بالتغييرات الخارجية، والاستقطابات الإقليمية - التي عكست تصارع الإرادات بين القوى الدولية والإقليمية المتعارضة في أفكارها وتصوراتها إزاء طبيعة الوضع الإقليمي والأوضاع الداخلية في دول المنطقة - قد وصلت إلى ذروتها. وفي هذا الإطار، جاء اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥ بمثابة محطة مفصلية في الحياة السياسية اللبنانية، لما نجم عنه من تصدع لكثير من الترتيبات والتحالفات القائمة، واستحداث لتحالفات ومحاور ومواقف جديدة، مما زاد عملية الاستقطاب الداخلي والخارجي حدة ووضوحا.

وتبلورت عملية الفرز على المستويين الإقليمي والدولي لتشكل استقطابا ثنائيا بين قطب يضم إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، مع بعض الدول العربية، مرورا بدول أوروبية مثل فرنسا وألمانيا. في المقابل، يضم القطب الآخر مجموعة أقل عددا، لكنها أكثر راديكالية وتماسكا، وهي تبدأ من إيران وسوريا وتمر بروسيا والصين وبعض الدول الإسلامية، لتنتهي عند جماعات وقوى فاعلة غير دولية "Non State Actors" مثل حركة حماس وحزب الله.

وتأكدت هذه القطبية الثنائية (متعددة الأطراف في كل قطب) مع حرب لبنان الأخيرة في يوليو وأغسطس ٢٠٠٦. فقد كانت هذه الحرب اختبارا فعليا وحقيقيا للقوة بكل معانيها بين طرفي محور الاستقطاب في المنطقة. ولو كانت تلك الحرب قد انتهت لصالح إسرائيل عسكريا أو حتى سياسيا، لكان معنى ذلك نصرا مؤزرا لكل المجموعة المكونة للقطب الأول، ولشهدت المنطقة علوا كبيرا لما يسمى بدول الاعتدال العربية، ولفرضت واشنطن وتل أبيب إرادتيهما على الدول القوى أعضاء القطب الثاني في مختلف القضايا والموضوعات الإقليمية المتفجر بعضها والمعلق بعضها الآخر، بدءا من العراق، مرورا بسوريا ولبنان والنووي الإيراني، وانتهاء بفلسطين.

أما وقد انتهت الحرب في الاتجاه العكسي، وفي ظل اختلال موازين القوى بين القطبين لصالح القطب الثاني، فإن الأمور صارت إلى تعقيد أكثر وتأزم أشد، بل إن إخفاق تل أبيب عسكريا وواشنطن سياسيا في هذه الحرب أكد إلى حد بعيد موقع وموقف كل من القطبين وأعضائهما، حتى إنه يمكن بكثير من الثقة - بعد تلك الحرب ونتائجها وما تلاها من تطورات لما يقرب من عام حتى الآن - وصف المجموعة الأولى بأنها قطب "المهادنة"، والمجموعة الثانية بأنها قطب "الممانعة".

لقد حولت معظم القوى الإقليمية جل تركيزها إلى الساحة اللبنانية، بعضها (مثل سوريا) بسبب ضيق المجال أمامها في ساحات أخرى، وبعضها (مثل إيران) بعد أن حققت بالفعل إنجازات واختراقات في ملفات أخرى. والنتيجة في الحالين أن اتجهت الأطراف الإقليمية إلى لبنان، إما لتضيف إلى رصيدها وإنجازاتها، أو لتستدرك ما حيل بينها وبينه في سياقات مختلفة.

وقد انعكست الاستقطابات الخارجية على الوضع اللبناني الداخلي، حيث راحت كل أطراف المعادلة اللبنانية تتمسك بمواقفها وتتمترس خلف أوراقها وأدواتها، واستوت في ذلك الأطراف القوية والضعيفة، حيث أدى التكالب الخارجي بالقوى اللبنانية إلى استشعار قيمتها وأهميتها في المعادلة الداخلية.

والسؤال: كيف عكست الأزمة السياسية الأخيرة كل هذه التراكمات والتداخلات؟

الإجابة تبدأ من حقيقة أن الدولة اللبنانية قابلة للانفجار أو الانهيار في أية لحظة. فهي دولة قائمة على التوافق وتقاطع الأضداد داخليا وخارجيا.

ولم تشتعل الأزمة الأخيرة في لبنان فجأة، فالمأزق قائم والخلافات قديمة، وإن تجددت مظاهرها أو تباينت حدتها من وقت إلى آخر. وقد انقسم الداخل اللبناني في هذه الأزمة إلى فريقين، يطلق على أولهما الأكثرية أو الأغلبية أو الموالاة، بينما يطلق على الآخر الأقلية أو المعارضة. وهي تعبيرات تحمل من الدلالة العددية والكمية ما لا ينطبق بدقة على الواقع، حيث الخريطة اللبنانية متوازنة إلى حد بعيد، فلا توجد بها أغلبية أو أقلية بالمعنى الصحيح. وعلى سبيل المثال، فإن رئيس الجمهورية محسوب على فريق "الممانعة" الذي يطلق عليه مجازا المعارضة، ومعه في ذلك رئيس مجلس النواب، في حين أن رئيس الوزراء ينتمي إلى الفريق الأول، أي مجموعة "المهادنة"، أي أن أصحاب المناصب الكبرى في المؤسسات الرئيسية بالدولة منقسمون بشكل كيفي وسياسي.

يتكون فريق المهادنة من تيار المستقبل (آل الحريري)، والقوات اللبنانية (سمير جعجع)، وحزب الكتائب (آل الجميل)، والحزب التقدمي الاشتراكي (الدروز بزعامة وليد جنبلاط).

أما فريق الممانعة، فيتكون بشكل أساسي من حزب الله (بقيادة حسن نصر الله)، والتيار الوطني الحر (ممثل المسيحيين الموارنة بقيادة ميشيل عون)، وحركة أمل (الفصيل الشيعي الثاني في لبنان، بقيادة نبيه بري رئيس مجلس النواب).

ويختلف الفريقان حول القضايا التالية:

- **حكومة السنيورة:**

مثلت حكومة السنيورة موضع الخلاف الأول بين الفريقين المتصارعين في لبنان، حيث يرى فريق الممانعة أن الحكومة لم

تعد تمثل الشعب اللبناني، وأنها فقدت شرعيتها، مما يستلزم تشكيل حكومة جديدة "وطنية". وفى المقابل، يرى فريق المهادنة أن الحكومة دستورية ولا سبب لوصمها بفقدان الشرعية، وبالتالى لا مبرر للحديث عن حكومة جديدة. والخلاف حول الحكومة سببه الأساسى هو الاستحقاقات القادمة التى يفترض أن تتصدى لها الحكومة، وهى بالتحديد القضايا الخلافية الأخرى، وأهمها مسألة المحكمة الدولية فى اغتيال رفيق الحريرى، ومصير رئاسة إميل لحود، إضافة إلى مسائل أخرى مؤجلة مثل تنفيذ القرارات الدولية خصوصا القرارين ١٥٥٩ و١٧٠١.

*** محكمة اغتيال الحريرى :**

هذه القضية هى الأكثر تعقيدا وحساسية لمختلف الأطراف اللبنانية، وهى أيضا تجسد بعمق ووضوح - فى آن واحد - إلى أى مدى يصل التداخل والترابط بين الداخلى والخارجى فى لبنان، حيث إن المعضلة الكبرى فى تلك المحكمة هى ما قد يتصل فى عملها بشخصيات أو مؤسسات أو أطراف لبنانية وسورية، وهو ما يمكن تلافيه أو تجنبه بتضييق نطاق اختصاصات المحكمة وصلاحياتها وطبيعة علاقتها بالدولة اللبنانية، إلى آخر تلك الجوانب الفنية والإجرائية التى يصر فريق الممانعة على مراعاة تحفظاته بشأنها قبل إقرار المحكمة. وفى المقابل، يحاول فريق المهادنة إظهار هذه المطالب والتحفظات على أنها محاولة مكشوفة لتعطيل مباشرة المحكمة عملها، وأن الهدف هو التغطية على المتورطين فى اغتيال الحريرى.

*** رئاسة لحود :**

هذه القضية هى الأقل حظا من الخلافات والتنازع بين الجانبين، أولا لأنها ترتبط بشخص لحود تحديدا، وثانيا لعدم وجود بديل قوى واضح قابل للاتفاق عليه، وثالثا، والأهم، لأن فترة رئاسته (الممددة) ستنتهى بالفعل فى نوفمبر القادم، أى أن الخلاف إنما يتعلق ببضعة أشهر ليس أكثر.

هذه هى الخلافات اللبنانية الحالية، لكن وراء هذه القضايا الظاهرة خلافات أخرى باطنة أو كامنة، هى جوهر الأزمة الذى يعكس فعليا طبيعة أزمة الدولة فى لبنان.

وتتلخص الخلافات الكامنة فى مسألتين هما:

١- القرارات الدولية.

٢- الدولة اللبنانية.

إن الخلاف حول حكومة السنيورة، أو رئاسة لحود أو محاكمة الحريرى، هو فى حقيقته خلاف حول العرض وليس المرض. فتلك المسائل تكتيكية ومرحلية بطبيعتها، وهى ظواهر للأزمة. لذا، لم يكن مستغربا أن يبدأ الاقتراب من حلها فى منتصف مارس ٢٠٠٧، فى سياق موجة الانفراجات الإقليمية فى المنطقة التى شملت مؤتمر بغداد حول العراق، والتوصل لحكومة وحدة وطنية فى فلسطين بعد إبرام اتفاق مكة، وفتح أبو[اب] الحوار بين الولايات المتحدة فى جانب وكل من سوريا وإير[ان] فى الجانب المقابل. لذا، لم يكن من المتاح لخلافات لبنان [أن] تستمر أو أن تحتفظ بتعقيداتها دون حل. وهو ما ظهرت بوادر[ه] بالفعل فى الأسبوعين الأخيرين من شهر مارس ٢٠٠٧، رغم [أن] الحلول والأفكار القابلة للتطبيق بنجاح لتسوية هذه الخلافا[ت] قائمة ومعروفة ومتداولة منذ عدة أشهر. وهو ما يؤكد مرة أخر[ى] أن الداخل اللبنانى هو فى النهاية مرآة الخارج. ولكن مهما تبل[غ] التأزمات الداخلية اللبنانية، فإن التوافق فى نطاق التنوع يظل الخط الأحمر الذى يردع الجميع.

إن التعامل مع ظواهر المشكلة لا يعنى حل مضمونها. فالأزمة الحقيقية هى فى القرارات الدولية وفى مستقبل الدولة، وكلاهما مترابطان ووجهان لقضية واحدة. فالقرارات الدولية المقصودة تفضى -حال تنفيذها حرفيا- إلى نزع سلاح حزب الله، وتوسيع نطاق عمل قوات "يونيفيل" حتى تصل إلى الحدود اللبنانية - السورية، وأن يكون الجيش اللبنانى هو القوة العسكرية الوحيدة فى لبنان. هذه هى خلاصة القرارين ١٥٥٩ و١٧٠١. وتلك المحاور تعنى ببساطة "كسر عظام" بالنسبة لحزب الله، وتقويضا لقوته العسكرية، مما يعنى -كخطوة تالية- تقليصا لقوته السياسية، وبالتالى إعادة تشكيل ورسم الخريطة السياسية اللبنانية بعد تهميش موقع حزب الله فيها. وقد لا يعنى ذلك تهميشا أو تقليلا من الوزن النسبى للشيعة فى الحياة السياسية اللبنانية، خصوصا مع وجود حركة أمل، لكنه يعنى بالضرورة انتقاصا من الحضور الطاغى لهم فى ساحة التأثير السياسى الذى كثيرا ما يتجاوز حدود القوة المادية الفعلية التى يتمتع بها حزب الله. كما يعنى، بالتوازى مع ذلك وبالقدر ذاته، إفساح المجال أمام قوى وتيارات أخرى - قد لا تكون بالضرورة مذهبية أو دينية - للتمدد والتوسع سياسيا واقتصاديا وسلطويا.

والمغزى الأهم، هنا، أن هذه التغييرات المحتملة ستصب فى النهاية فى خانة طبيعة وشكل الدولة اللبنانية. فمن المعروف أن بعض القوى اللبنانية تتحين الفرصة لفتح ملفات تمس مباشرة جوهر النظام السياسى اللبنانى بل وطبيعة دولة وهويتها، بدءا من النظام الانتخابى، مرورا بمعايير توزيع المناصب والمؤسسات، وانتهاء بروح الدولة أو الفلسفة الحاكمة لمفهوم الدولة لدى اللبنانيين.

إن التنفيذ الحرفى للقرارات الدولية (وفق تفسير واشنطن وباريس والمجموعة المهادنة فى الداخل) سيؤدى إلى إضعاف سوريا وإيران وسحب الأرضية اللبنانية من تحت سياساتهما الإقليمية. مع ملاحظة أنه إذا كانت هناك مصلحة مفهومة وواضحة لأطراف خارجية، مثل إسرائيل أو الولايات المتحدة، فى إضعاف سوريا وإيران، فإن القوى اللبنانية الداخلية الساعية إلى الهدف نفسه تعلن أن ذلك التوجه إنما يصب فى خانة الوطنية اللبنانية، وأن الغاية هى استقلال جديد للبنان، يتخلص به من الوصاية السورية السياسية والأمنية، ويخلع عباءة طهران

الدولة المثلى فى عيون اللبنانيين

أجرى استطلاع للرأى بين ١٢٠٠ من اللبنانيين حول الدولة التى يجب على لبنان أن يتخذها نموذجا. وكانت النتائج كما يلى :

الدولة	نسبة الاختيار
فرنسا	٪٢٨,٣
الولايات المتحدة	٪٩,٢
الإمارات	٪٨,٩
سويسرا	٪٧,٣
اليابان	٪٧
إيران	٪٦,٧
لبنان (لا دول أخرى)	٪٤,٨
بريطانيا	٪٣,٣
السعودية	٪٢,٣
دول عربية أخرى	٪١,٣

المصدر :
استطلاعات مبادرة الإصلاح العربية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.
والنتائج الكاملة منشورة فى مجلة "المجلة" اللندنية، عدد ١٤١٣، ١٧ مارس ٢٠٠٧.

الضاغطة عليه مذهبيا والمقيدة له استراتيجيا. ومرة أخرى، يبرز على السطح مدى الامتزاج بين الداخل والخارج، ومدى عمق أزمة الدولة اللبنانية بما يتجاوز كثيرا حدود الخلاف على حكومة أو محاكمة أو منصب رئاسى.

بين الدينى والسياسى :

على مستوى أكثر عمقا من مستوى التفاعلات الداخلية والخارجية والموقف من إسرائيل فى جانب أو حزب الله فى الجانب الآخر، هناك زاوية أخرى للنظر إلى أزمة الدولة والاستقطاب فى لبنان، هى زاوية الاستقطاب حول الدينى والسياسى، وهى زاوية تشمل فى منظورها كلا من الداخل والخارج (بحكم التداخل)، كما أنها تتكامل فى واقع الأمر مع زاوية الاستقطاب حول الدولة اللبنانية ذاتها من جانب، والموقف من فريقى المهادنة والممانعة "فى الداخل وفى الخارج" من جانب آخر.

فمن الظواهر اللافتة، فى المشهد اللبنانى الحالى، أن فكرة الطوائف والانقسام المذهبى تشهد تراجعا ملحوظا، حتى إن هذا التراجع ذاته ربما يفسر المبالغة فى التركيز على هذا العامل ومحاولة تأجيج النزوع الطائفى والمذهبى لدى الشيعة والسنة على وجه الخصوص. ويمكن لمتابع الشأن اللبنانى فى السنوات الثلاث الأخيرة أن يلاحظ رجحان العامل السياسى على الدينى فى لبنان، وهو ما يجسده على سبيل المثال بروز مسميات وتقسيمات من شاكلة (أكثرية/ أقلية) و(الحكم/ المعارضة) مقابل توارى التوصيفات المستندة إلى محاور وأسس مذهبية ودينية مثل (الموارنة/ الشيعة/ السنة/ الدروز/....).

ومن اللافت للنظر أن كلا من المجموعتين المختلفتين تحوى داخلها توجهات وروافد عدة، ولم تعد مقصورة على مجموعة أو تيار بعينه. فمجموعة "المهادنة" - التى تطلق على نفسها الأكثرية أو الأغلبية الحاكمة - تتكون من عدة روافد فكرية ومذهبية، ويصعب تعريفها بتلك المنطلقات، بينما يتم التعرف عليها من خلال قوة (١٤ مارس) أو اللقاء الديمقراطى أو الكتائب .. وغيرها من التنظيمات "السياسية".

وفى المقابل، لم تعد المعارضة شيعية أو حتى مسلمة فحسب، إذ تضم -إضافة إلى حزب الله - التيار الوطنى الحر الذى يمثل غالبية المسيحيين الموارنة، بل إن المعارضة اللبنانية حاليا تضم عناصر من داخل تيار المستقبل الأصلى المرتبط بالحريرى الأب.

من هنا، ثمة مدخل مهم إلى فهم لب أزمة الدولة فى لبنان، هو مدخل الموقف من السياسة الصادرة من لبنان تجاه الخارج وأيضا الموجهة نحو لبنان من الخارج. فبناء على المواقف والتقييمات التى يصدرها كل طرف أو تيار، يجرى الفرز والاستقطاب فى الساحة الداخلية اللبنانية، بصرف النظر عن هوية هذا الطرف الدينية أو المذهبية أو حتى أفكاره ومنطلقاته السياسية السابقة. ومن هذا المدخل، يمكن بسهولة رصد علامات تطور وتقدم نحو "السياسى" على حساب "الطائفى" أو "الدينى".

وبينما قد لا تعكس الاتهامات المتبادلة بالعمالة أو الارتباط بالخارج العلاقة الحقيقية القائمة، فإن المشهد الراهن قد يتيح بالفعل لبعض القوى الخارجية أن تلعب الدور الأكبر، مستفيدة من غلبة السياسى على الدينى. حيث تتغير قواعد اللعبة، لأن السياسة بطبيعتها ليست لها معايير ثابتة.

وبينما تبقى كافة الاحتمالات قائمة ومفتوحة، فإن السمة الرئيسية فى "السياسة" - وهى أنها تتعامل بالممكن وما هو متاح، وليس بما يجب أن يكون- قد تكون الورقة الأخيرة التى تحكم مستقبل الدولة فى لبنان. فإذا كان اللبنانيون المتجهون عمليا إلى تسييس واقعهم يعانون مما لهذا التحول من تداعيات وسلبيات، فإنهم قادرون أيضا على إعمال الشق الإيجابى فيما وصلوا إليه من تقدم نحو التسييس.

إذن، لبنان بالفعل يعد حالة متفردة فى أزمات الدولة فى المنطقة العربية، ونموذجا غير متكرر لجهة التداخل والتمازج الشديد بين مختلف زواياه وأبعاده: الداخل/الخارج، المهادنة/الممانعة، السياسى/الدينى، الدولة المركزية/ الفاعلون غير الدول المؤسسية/ الشعبوية .. إلى آخر ما يمكن رصده من تقسيمات ومحاور تصلح جميعا للنظر إلى واقع الدولة اللبنانية وأزمتها.

والأرجح أن ذلك التداخل والتعدد فى المحاور والاستقطابات اللبنانية، كما يؤدى إلى تعقيد وتعميق أزمات لبنان ودولته، يعمل فى كثير من الأحيان على تخفيف تلك الأزمات والحيلولة دون انفجارها. فكثيرا ما يعاد فرز التحالفات وبناء المواقف للهروب من نقطة اللا عودة، ويكون ذلك بتغليب نمط من الاستقطابات على آخر. والثابت، وسط هذه التحولات والانتقالات، أن ثمة حرصا لبنانيا، يستوى فيه الفرد والدولة، على استمرار الدولة اللبنانية وبقائها، بتعدديتها، بامتداداتها، بتعقيداتها وتشعباتها، بتوازناتها الخلافية واختلالاتها المتفق عليها .. وكل هذه التعارضات والتناقضات مقبولة عند اللبنانيين، ما دامت لا تمس تماسك ووحدة الدولة، حتى وإن كانت تلك الدولة بطبيعتها وتكوينها وخصائصها هى ذاتها أزمة.

قضايا السياسة الدولية

- إيران .. آفاق المواجهة الأمريكية - الإيرانية
- العراق .. عام رابع على الاحتلال الأمريكى
- فلسطين
- إفريقيا
- فى الشأن السودانى
- أوروبا
- العالم العربى وخيارات الطاقة البديلة

[تحت الضوء]

إيــــــــران

الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية - الإيرانية

■ رياض قهـــــــوجي *

تشير التطورات المتلاحقة فى الأزمة الأمريكية - الإيرانية إلى أن إيران تبدو متمسكة بالمضى قدما فى برنامجها النووى دون مساومة على ما تعتبره حقها المشروع فى استخراج وتخصيب اليورانيوم على أراضيها، الأمر الذى ترفضه واشنطن وعواصم غالبية أعضاء الاتحاد الأوروبى، مما ينذر بمواجهة شبه حتمية. لذا، فمن الضرورى النظر فى السيناريوهات العسكرية المحتملة لتلك المواجهة، وخيارات كل من الطرفين بشأنها.

الاستراتيجية الإيرانية :

استعدادا لأى مواجهة محتملة، تعمل طهران على حشد الدعم الشعبى الايرانى والاسلامى عبر الخطابات الوطنية والدينية، وتعزيز الروابط والتحالفات مع الجماعات الشيعية والاسلامية فى دول المنطقة مثل لبنان والعراق وافغانستان والأراضى الفلسطينية المحتلة ودول الخليج العربية. كما تعمل طهران على تمتين علاقتها مع القاعدة والحركات التابعة لها، فضلا عن توثيق العلاقات مع سوريا ورفعها الى مستوى استراتيجى. وبالتوازى مع ذلك، تعمد طهران إلى استغلال وسائل الاعلام العربية لتعزيز الدعم الشعبى إقليميا عبر اثارة موضوعات حساسة مثل القضية الفلسطينية ومحرقة اليهود والسياسة الأمريكية فى المنطقة، وهو يؤدى فى الوقت ذاته إلى إضعاف الأنظمة والقيادات العربية عبر اظهارها عاجزة عن مواجهة اسرائيل واسترداد حقوق الشعب الفلسطينى وحل الأزمات الأخرى فى المنطقة.

وأخيرا، تقوم إيران بتسريع برامجها للتسلح من أجل اتمام جهوزيتها لخوض حرب استنزاف غير تقليدية طويلة ضد الولايات المتحدة.

وتتمثل أهم أهداف الاستراتيجية الإيرانية فيما يلى:

- الحصول على اعتراف واشنطن بالجمهورية الاسلامية الإيرانية.

- الحصول على دور أساسى كقوة اقليمية أساسية ومهيمنة فى منطقة الخليج العربى ضمن اطار أى نظام عالمى فى طور الظهور.

- ارغام امريكا وأوروبا على اعطائها ضمانات أمنية للمستقبل.

- الحصول على القدرات النووية دون تصنيع القنبلة النووية حاليا، أى أن طهران تريد أن تمتلك الامكانيات كافة التى

(*) مدير مركز الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكرى فى دبى.

المصدر: سامح راشد، العرب و"نووية" إيران، السياسة الدولية، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦، ص ١٢٠. نقلا عن صحيفة "لوموند" الفرنسية، ٢٠ أبريل ٢٠٠٦.

نستطيع عبرها تصنيع قنبلة نووية فى فترة زمنية قصيرة جدا، فى حال شعرت بتهديد استراتيجى من أى قوة عظمى.

لكن من أجل تحقيق هذه الاستراتيجية، فإن على ايران أن تخرج سالمة من الأزمة الدولية الحالية حول برنامجها النووى. لذلك تسعى ايران لاقناع المجتمع الدولى بأن خياراته كافة لوقف برنامجها النووى، بما فيها العسكرى، لن تنجح. وتشير تصريحات القادة الايرانيين العلنية والسرية الى أن طهران مقتنعة بأن العقوبات الاقتصادية لن تكون مجدية، لأنها لن تكون شديدة بسبب ارتفاع اسعار النفط وخشية الغرب من تفاقم الأوضاع أكثر فى حال فرض عقوبات جدية على ايران. كما يصور القادة الايرانيون برنامجهم النووى على انه كبير ومنتشر فى أرجاء الاراضى الإيرانية كافة وفى منشآت تحت الأرض وانه وصل إلى مرحلة متقدمة جدا، مما يجعل من أى عمل عسكرى غير ذى فائدة. واكد عدد من المسئولين الايرانيين أن أى ضربات أمريكية ستؤدى الى تأخير البرنامج فقط دون ايقافه والى خروج ايران من معاهدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما سيجعل برنامجها بعيدا عن مراقبة ومتابعة المجتمع الدولى، وهو ما لا تريده الدول الأوروبية.

والرسالة التى تحاول القيادة الإيرانية إرسالها للغرب هى انها لا تخشى خيار الحرب وأنها مستعدة له وواثقة من الانتصار. وبالفعل، تستعد القوات الإيرانية لحرب غير متكافئة مبنية على تكتيكات واستراتيجية حرب غير تقليدية. وتستطيع ايران فى حال المواجهة العسكرية أن تفتح خمس جبهات هى: الجبهة البحرية فى مياه الخليج العربى، جبهة الفضاء، عبر الصواريخ الباليستية، الجبهة البرية عبرحدودها مع كل من العراق وافغانستان، الجبهة الخلفية فى عمق بعض دول المنطقة والعواصم الغربية عبر تنظيمات أو خلايا استخباراتية نائمة، والجبهة الاسرائيلية بواسطة حزب الله والمنظمات الفلسطينية وسوريا.

١- الجبهة البحرية: أظهرت المناورات الأخيرة للبحرية الإيرانية فى ربيع وخريف العام الفائت أنها تستعد لحرب عصابات بحرية تعتمد على قوارب صغيرة وسريعة مسلحة بصواريخ سطح - سطح جوالة أو طوربيد أو راجمات صواريخ كاتيوشا ومدافع رشاشة من أجل شن هجمات كروفر سريعة ضد سفن حربية كبيرة (مدمرات وفرقاطات وحاملات طائرات وسفن امداد) وضد ناقلات نفط وسفن تجارية، وذلك من أجل اعاقة حركة الملاحة وانهاك القوات البحرية الأمريكية والغربية المجهزة للحروب التقليدية. كما تستطيع القوارب الإيرانية الصغيرة شن هجمات انتحارية ضد أهداف بحرية عدة. وتملك ايران أيضا صواريخ جوالة طراز سى-٨٠٢ وسيلكوورم والتى يصل مدى بعضها حتى ١٢٠كلم، مما يمكنها من تهديد منشآت استراتيجية على طول شواطئ دول الخليج العربية.

تشير بعض المصادر الأمريكية العسكرية إلى أن واشنطن أدركت ضعف قدراتها البحرية أمام الزوارق الإيرانية السريعة، وذلك خلال مناورات أجرتها عام ٢٠٠٢، لذا قامت بتزويد سفنها الحربية العاملة فى الخليج بأجهزة رادار تمكنها من رصد الأهداف الصغيرة كافة وبتسليح سفنها بمدافع سداسية وقذائف عنقودية وانشطارية للتعامل مع هجمات منسقة وكثيفة من قبل مجموعات من القوارب الإيرانية. وتعتقد المصادر بأن البحرية الأمريكية -وبعد تعيين أدميرال بحرى قائدا للقيادة الوسطى الأمريكية خلفا للجنرال جون أبى زيد- باتت أكثر استعدادا اليوم لمواجهة البحرية الإيرانية. كما أن المدمرات الأمريكية المجهزة بنظام "أيجيس" للدفاع الجوى قادرة على تأمين حماية للسواحل الخليجية ضد الصواريخ الجوالة الإيرانية (والصواريخ الباليستية أيضا). ويعتقد بعض المراقبين بأن اقدام ايران على استهداف ناقلات النفط أو اغلاق مضيق هرمز سيمكن أمريكا من تشكيل تحالف عسكرى دولى كبير يضع طهران أمام مأزق كبير يصل الى حد غزو أراضيها.

٢- جبهة الفضاء: تطور ايران الصواريخ الباليستية بمساعدة الصين وكوريا الشمالية منذ أكثر من عقدين، وهى اليوم تملك ترسانة من الصواريخ يبلغ مدى بعضها (مثل شهاب-٣) ١٣٠٠ كلم، مما يجعل دول الخليج كافة واسرائيل ضمن نيرانها. وقد أعلنت ايران مؤخرا عن تجربة ناجحة لصاروخ تدعى انه استطاع الوصول الى الفضاء الخارجى، الأمر الذى نفته مصادر عسكرية أمريكية ووضعته فى خانة الدعاية الإيرانية لرفع معنويات شعبها. الا أن الصواريخ الباليستية لا تشكل تهديدا استراتيجيا دون رؤوسها غير التقليدية. كما أن نسبة دقتها متدنية مما يفقدها دورها كصاروخ تكتيكى. وهكذا، تكون خطورة هذه الصواريخ محدودة جدا ومقتصرة على رأسها الحربى الذى لا يزيد وزنه على طن واحد من المتفجرات. فالتأثير الفعلى لهذه الصواريخ هو بالأساس تأثير سيكولوجى (حرب نفسية) لارهاب السكان فى المناطق المدنية.

فى المقابل، حققت إسرائيل فى مجال الدفاعات المضادة للصواريخ الباليستية تقدما جيدا منذ حرب الخليج، حيث طورت منظومة دفاعية متعددة الطبقات يعتقد الخبراء بأنها ستمكنها من صد القسم الأكبر من الصواريخ الباليستية الإيرانية. كما أن الولايات المتحدة تقوم منذ فترة بنشر بطاريات من صواريخ الباتريوت المعدلة والمطورة فى منطقة الخليج، مما سيقلل من خطر هجمات الصواريخ الإيرانية. ويملك عدد من دول المنطقة، مثل السعودية والامارات العربية المتحدة، صواريخ باليستية وجوالة، مما يجعلها قادرة على الرد بالمثل ضد الهجمات الإيرانية، مما قد يشكل عاملا رادعا ضد طهران.

٣- الجبهة البرية: يعتقد الخبراء بأن ايران قد تستغل تعاطف الجماعات الشيعية فى جنوب العراق لشن هجمات مباغتة هناك ضد قوات التحالف وذلك بمساعدة بعض المليشيات المحلية مثل فيلق بدر وجيش المهدى. كما تستطيع القوات الإيرانية أن تتحالف مع قبائل شيعية فى أفغانستان للهدف ذاته. ويتوقع أن تلجأ ايران الى تكتيك الأمواج البشرية للتفوق على نيران قوات التحالف. لكن افتقار القوات الإيرانية للغطاء الجوى وتكنولوجيا الحرب الحديثة سيؤدى الى خسائر كبيرة فى صفوف الايرانيين، مما سيضطرهم للانسحاب خلال أيام أو بضعة أسابيع قليلة. ويحذر المراقبون من أن أى محاولة ايرانية لغزو احدى الدول المجاورة ستؤدى الى ولادة تحالف دولى ضد طهران.

٤- الجبهة الخلفية: عمدت طهران خلال السنوات الماضية الى تمتين علاقاتها مع مجموعات مسلحة فى المنطقة، مثل حزب الله فى لبنان، وحركتى حماس والجهاد الاسلامى الفلسطينيتين، وميليشيات فيلق بدر وجيش المهدى فى العراق. كما بنت ايران علاقات جيدة مع مجموعات شيعية داخل الخليج العربى. وتعمل ايران اليوم على توطيد علاقاتها مع سوريا ورفعها الى مستوى استراتيجى. وتقوم وفود وشخصيات ايرانية بزيارات مكثفة الى دمشق من أجل اقناع المسئولين هناك بضرورة ابرام حلف استراتيجى يجمع الدولتين بالاضافة الى المجموعات المسلحة المذكورة.

وتجدر الاشارة الى أن الواقع السياسى فى المنطقة قد تغير بعض الشىء منذ الانسحاب السورى من لبنان، بحيث لم يعد لدى حزب الله والمنظمات المسلحة الفلسطينية قدرة على التحرك بسهولة كما كان عليه الحال قبل ربيع عام ٢٠٠٥. كما أن فوز حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية قد أثر سلبا على دور حماس كحليف ميدانى فعال الى جانب ايران. كما أن اتفاق مكة الأخير بين حماس وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية قلل من أهمية دور حماس العسكرى بالنسبة لإيران. وهذا الواقع الجديد فى لبنان وفلسطين قد زاد من حاجة طهران لتوسيع نطاق عملياتها عبر الانفتاح على تنظيمات أخرى. أما فى العراق، فانه من المتوقع أن تعمد تنظيمات عراقية مسلحة من الأكراد والسنة للتحالف مع أمريكا ضد الميليشيات الشيعية.

الاستراتيجية الأمريكية :

بات واضحا بعد تجاهل الرئيس بوش لتقرير لجنة بيكر - هاملتون أن الادارة الأمريكية الحالية ترفض المساومة مع طهران، وباتت تعتبر نفسها في حالة دفاع ضد التوغل الايراني في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية ومنطقة الخليج. ولذلك جاء رد واشنطن على شكل هجوم مضاد تمثل بمداهمة خلايا الاستخبارات الإيرانية والقوى التابعة لها في العراق، وبنشر قوات بحرية اضافية وعلى رأسها حاملة طائرات، وتعزيز انتشارها العسكري في منطقة الخليج. وتعمل واشنطن اليوم على تشكيل تحالف سياسي - اقتصادي - عسكري بين ما تعتبرها واشنطن قوى الاعتدال في المنطقة لمواجهة المحور السوري-الإيراني. وبينما تستمر التحضيرات لعمل عسكري محتمل، تركز أمريكا على تضييق الخناق اقتصاديا على ايران عبر العقوبات الدولية المرتبطة بملفها النووي. كما تسعى لوقف الاستثمارات الدولية في إيران، والى خفض اسعار النفط لحرمان الخزانة الإيرانية من أي ايرادات لجهودها الحربي.

كما تنسق واشنطن أمنيا وعسكريا بشكل وثيق مع اسرائيل التي تقوم بدورها باعادة تجهيز وتدريب قواتها العسكرية، بعدما أظهرت حربها في الصيف الماضي ضد حزب الله ثغرات كبيرة وخطيرة في جهوزيتها ودفاعاتها. وتقوم اسرائيل منذ شهر أغسطس ٢٠٠٦ بمناورات مكثفة بالذخيرة الحية على المواجهات البرية تحسبا أو تحضيرا لحرب أخرى على جبهتها الشمالية، قد تشمل سوريا هذه المرة وقد تتزامن مع هجوم عسكري على ايران. كما لفتت بعض الصحف الغربية الى تدريبات لسلاح الجو الاسرائيلي على غارات ضد أهداف بعيدة المدى، قد تكون على الأرجح في ايران. وتضيف مصادر عسكرية غربية أن أولوية أمريكا واسرائيل الآن هي تعزيز قدراتهما الاستخباراتية داخل ايران من أجل تحديد أهداف الغارات الجوية وشن عمليات داخلية لزعزعة الأمن واثارة الخلافات الإثنية والطائفية داخل ايران. وحسب مسئول عسكري أمريكي - رفض الكشف عن اسمه - فان ايران ليست وحدها القادرة على تهديد الجبهة الخلفية لأمريكا وحلفائها، بل أن واشنطن قادرة على الرد بالمثل.

رؤية ختامية :

ربما يقابل أي هجوم أمريكي على المنشآت الإيرانية برد ايراني قوي يتمثل برد عسكري شامل. وحتى لو لم تستخدم واشنطن قواعدها في دول الخليج العربي لمهاجمة إيران، فإن الأخيرة سترد على أهداف أمريكية داخل دول الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط (خاصة اسرائيل) وذلك بسبب محدودية مدى الأسلحة والصواريخ الإيرانية وانحسارها في المنطقة فقط. كما يختلف المراقبون حول تأثير حرب إيرانية - امريكية على الاقتصاد العالمي. ففي حين يعتقد البعض بأن الحرب ستؤدي الى انهيار الأسواق العالمية وارتفاع حاد بأسعار النفط، فإن بعض المحللين يعتقدون بأن تأثيرات الحرب على الاقتصاد العالمي ستكون قوية ولكن محدودة زمنيا وسيتم تداركها بعد أسابيع قليلة من اندلاع الحرب، خاصة في حال تسلم أمريكا والغرب زمام المبادرة بعد أن يتم تدمير القوات الجوية والبحرية الإيرانية واستنزاف ايران لخياراتها العسكرية كافة.

لكن في حال صمود ايران ونجاح قادتها في تحويل المواجهة العسكرية الى حرب استنزاف ضد الغرب، فمن المتوقع أن تعمد أمريكا الى تصعيد المواجهة العسكرية لتتضمن اجتياحا لبعض الأراضي الإيرانية، خاصة السواحل من أجل منع الزوارق البحرية الإيرانية من تهديد خطوط الملاحة البحرية وسفنها الحربية. كما يتوقع أن تستخدم أمريكا وحلفاؤها فرق القوات الخاصة في عمليات تخريبية داخل ايران، خاصة داخل الأقاليم ذات الأقليات العرقية والطائفية من أجل زعزعة النظام من الداخل. وينبغي الانتباه إلى أن هدف الادارة الأمريكية الحالية هو تغيير النظام وليس البرنامج النووي الايراني فحسب. هذه الحرب الشاملة ستؤدي الى ازدياد كبير في عدد الهجمات الارهابية للتنظيمات الأصولية حول العالم، مما سيتطلب تنسيقا رفيعا بين أجهزة الأمن والاستخبارات الدولية لمواجهتها. كما يخشى بعض المحللين من أن يشهد العالم أول استخدام لرءوس نووية تكتيكية من قبل الأمريكيين ضد اهداف ايرانية مثل منشآت نووية تحت الأرض أو ضد هجمات كبيرة من الأمواج البشرية التي قد يشنها الحرس الثوري الايراني ضد جيش أمريكي محتل. فواشنطن لن تقبل بأن تتكبد قواتها خسائر كبيرة أو أن تجد نفسها في حرب استنزاف تكلفها فقدان دعم الشارع الأمريكي.

إن افضل ما يمكن توقعه هو أن تدرك القيادة الإيرانية أن الادارة الأمريكية مصممة على المواجهة، وعليه تقوم بمراجعة مواقفها بشكل يتناسب مع قرارات مجلس الأمن بخصوص برنامجها النووي، أو يمكن أن تكتفي ايران برد محدود على أي ضربات أمريكية ضد منشآتها النووية وذلك من أجل تأمين الدعم العربي والدولي ضد واشنطن ودفع أمريكا لطاولة المفاوضات. لكن حساسية الوضع وانفتاحه على الاحتمالات كافة يتطلبان الاستعداد لأسوأ السيناريوهات. فعلى دول الخليج العربية أن تكثف جهودها الدبلوماسية والسياسية من أجل التوصل الى حل سلمي يتناسب ومصالحها في المنطقة، وفي الوقت نفسه على هذه الدول أن تستعد لاحتمالات الحرب كافة، لانها قد تجد نفسها مضطرة لدخول مواجهة عسكرية غير مرغوب فيها، خاصة في حال قيام ايران بالرد على هجوم أمريكي باستهداف قواعد أو مصالح أمريكية على أراضي دول مجلس التعاون الخليجي. وأهم ما يجب على هذه الدول حمايته هو جبهاتها الداخلية والبحرية ضد هجمات صاروخية وارهابية

الاقتصاد الإيرانى بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب

■ د. مغاوری شلبی علی *

خلاصة المشهد الراهن فى الأزمة النووية الإيرانية هى إصرار أمريكى - أوروبى - إسرائيلى على منع إيران من امتلاك سلاح نووى، مهما يكن الثمن، مقابل إصرار إيرانى على ترك القطار يصل إلى المحطة النووية بعد انطلاقه بقوة وبدون مكابح.

الأسئلة التى تطرح نفسها بقوة فى هذه المرحلة من الأزمة كثيرة، لكن أهمها يتركز حول الاقتصاد الإيرانى الذى أصبح تحت الحصار، وقد يصبح غدا تحت النيران. وأهم هذه الأسئلة: هل الاقتصاد الإيرانى قادر على تحمل العقوبات الاقتصادية؟ وهل إمكانيات إيران الاقتصادية قوية بحيث سيكون لها دور فى تقليل فاعلية العقوبات الاقتصادية وتعجيل الأخذ بالخيار العسكرى أو إسقاطه تماما فى حالة استخدام إيران لسلاح البترول؟ وما هى السيناريوهات المحتملة من منظور اقتصادى؟

أولا- قدرة الاقتصاد الإيرانى على مواجهة العقوبات :

أ- عناصر القوة فى الاقتصاد الإيرانى :

يستمد الاقتصاد الإيرانى قوته من قدرته على النمو الذاتى بمعدلات مناسبة، وعدم وجود مشاكل هيكلية قوية داخله، وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية التى قد تنتج عن تشديد العقوبات الاقتصادية أو شن حرب عليه خلال الفترة القادمة. ومن خلال استقراء هذه المؤشرات فى البيانات المتوافرة عن الاقتصاد الإيرانى، يلاحظ الآتى(١):

١- حقق الاقتصاد الايرانى معدلات نمو مرتفعة ومستمرة طوال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ فوفقا لبيانات صندوق النقد الدولى، بلغ معدل النمو المتوسط خلال هذه الفترة نحو ٦,٤٪ سنويا

٢- تبلغ نسبة الاستثمارات فى الاقتصاد الايرانى لإجمالى الناتج المحلى نحو ٣٦٪ مقارنة بنسبة ٢١٪ على المستوى العالمى، وهذا يعنى أن هناك معدلات تراكم لرأس المال والثروة فى هذا البلد مرتفعة مقارنة بالمعدلات الدولية.

٣- لا يعانى الاقتصاد الإيرانى من معدل ديون مرتفع، حيث إن الديون الإيرانية تحت السيطرة ولا تتجاوز ١٠ مليارات دولار، ويمكن للاقتصاد الإيرانى تسديدها بسهولة، ومن ثم ليس من المجدى استخدام هذه الديون لممارسة ضغوط على إيران فى إطار أزمتها مع الغرب.

٤- يتمتع الاقتصاد الإيرانى بنسبة عالية من الاحتياطيات من العملات الأجنبية التى تراكمت لديه خلال السنوات الأخيرة، بسبب زيادة عوائد النفط من العملات الأجنبية التى يتوقع أن تصل إلى نحو ٦٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.

وهذه العوامل جعلت الكثير من المحللين - حتى من الأمريكيين - يذهبون إلى أن الاقتصاد الإيرانى يستطيع تحمل العقوبات، وهو ما أيدته وكالة الاستخبارات القومية الأمريكية فى شهر يناير ٢٠٠٧، مستندة فى ذلك إلى عوائد النفط والسيطرة على الديون الخارجية(٢).

ب- الجهود الإيرانية لتقليص أثر العقوبات الاقتصادية :

إضافة إلى عناصر القوة السابق الإشارة إليها، عملت إيران مسبقا من أجل تقليص تأثرها بالعقوبات الاقتصادية، وهى لم تبدأ جهودها فى هذا الاتجاه مع قرار مجلس الأمن الأخير،

(*) خبير فى الاقتصاد السياسى

ولكنها بدأت منذ أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات على إيران في عام ١٩٩٦ بموجب قانون "داماتو"، وهو ما أكسب الاقتصاد الإيراني بعض القدرة على التأقلم مع مثل هذه العقوبات التي يستطيع في الغالب الالتفاف عليها، ومن أهم هذه الجهود والإجراءات ما يلي:

١- إبرام اتفاقيات سرية لمواجهة العقوبات الاقتصادية، وهو ما كشف عنه الرئيس الايراني أحمدي نجاد في يناير ٢٠٠٧، عندما أشار إلى أن بلاده وقعت اتفاقيات مع بعض دول أمريكا اللاتينية ودول أسيوية وإفريقية -لم يكشف عنها- لمواجهة هذه العقوبات(٣).

٢- تحويل أرصدتها المالية إلى بنوك أخرى بدلا من البنوك الغربية التي أوقفت التعامل معها، بموجب العقوبات الاقتصادية.

٣- اعتماد اليورو بدلا من الدولار الأمريكي في تعاملاتها الاقتصادية، سواء في مجال الاحتياطيات والأرصدة الخارجية، أو في مجال تسعير وبيع النفط، وفي مجال تجارتها الخارجية، وفي مجال إعداد الموازنة العامة للدولة. ولا شك في أن هذا القرار دعم القوة الاقتصادية الإيرانية في مواجهة الضغوط الأمريكية، خاصة أن هذا القرار جاء مصاحبا لتحويل بعض بلدان العالم لجزء من احتياطياتها لليورو بدلا من الدولار مثل سوريا والإمارات مثلا، وكذلك في ظل بيانات رسمية لبنك التسويات الدولي تظهر أن الدول المنتجة للنفط عملت على تقليص استخدام الدولار كوعاء ادخاري لعائداتها من البترول واستبداله باليورو والين والاسترليني، وهو ما يفرض مزيدا من الضغوط على العملة الأمريكية للتراجع أكثر أمام العملات الدولية الأخرى مثل اليورو والين، وهذا ما شهده بوضوح عام ٢٠٠٦، والربع الأول من عام ٢٠٠٧(٤).

٤- بادرت إيران إلى طرح العديد من المشروعات النفطية المغرية في الشهور الأولى من عام ٢٠٠٧ من أجل إغراء الشركات العالمية للتعاقد معها وعدم الانصياع لقرار العقوبات والضغوط الأمريكية التي تمارس عليها في هذا المجال. كما قامت بإدراج العقوبات الدولية في بند القوة القاهرة في عقودها النفطية، وجاء هذا الإجراء من جانب إيران مصاحبا لطرحها ١١ امتيازا بحريا وبريا للنفط والغاز أمام الشركات الدولية(٥).

٥- تقليل الاعتماد على عوائد النفط في موازنة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، حيث قدم الرئيس الإيراني مشروع الموازنة بزيادة نحو ٢٠٪ على أساس سعر ٣٣,٧ دولار لبرميل النفط مقابل ٤٤,١ دولار للبرميل في موازنة العام السابق. وقد بنيت الموازنة على تقليل نفقات إيران من العملة الأجنبية من ٣٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ إلى نحو ٢٩,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ وقدم الرئيس الايراني تبريره لهذه الموازنة بقوله "إنها تهدف إلى إفشال مخططات الأعداء الساعين إلى الضغط على إيران من خلال تخفيض أسعار النفط"(٦).

٦- قامت إيران بعدة محاولات لحث منظمة أوبك على خفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل بما يحافظ على أسعار النفط مرتفعة، ويحد من تأثرها بالعقوبات الاقتصادية، ويجبر الدول الغربية على إعادة النظر في هذه العقوبات، لأنها سترفع أسعار النفط بشكل كبير.

جـ- الوزن الدولي النسبي للاقتصاد الإيراني :

تتميز إيران بمركز اقتصادي دولي يجعل للعقوبات المفروضة عليها آثارا ممتدة ومتشابكة على العديد من جوانب الاقتصاد العالمي، وهو ما يعني أن لدى الاقتصاد العالمي من الروابط مع الاقتصاد الإيراني ما يجعل عزله بمثابة عقوبة على اقتصادات أخرى في العالم وربما على الاقتصاد العالمي ككل، ويرجع هذا الوضع إلى الآتي:

١- إن إيران تضخ في سوق النفط العالمية نحو ٢,٥ مليون برميل يوميا من إجمالي ٤ ملايين برميل تنتجها باعتبارها رابع منتج للنفط على مستوى العالم، أي أن صادرات النفط الايراني تشكل نحو ٨,٥٪ من إجمالي الصادرات النفطية في العالم، وهو ما يعني أن العقوبات التي قد تؤدي إلى توقف تدفق النفط الايراني سوف تؤثر على توازنات السوق، وتجعل أسعار النفط ترتفع بشكل جنوني قد يؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو العالمية(٧).

٢- إن إيران تضخ ٨٠ مليار متر مكعب من الغاز سنويا في السوق العالمية، وهو ما يمثل نحو ٣٪ من إجمالي الصادرات العالمية من الغاز، وتعتبر سادس مصدر للغاز عالميا، وهو ما يعني أن العقوبات التي توقف صادرات الغاز الإيرانية تؤثر على سوق الغاز وتؤثر على الاقتصاد العالمي، ويعزز هذا الأثر المحتمل التوجه لإنشاء منظمة دولية للغاز على غرار منظمة أوبك، وكذلك في ظل لجوء روسيا لاستخدام النفط والغاز المصدر لأوروبا لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية تعيد لها دورها في القضايا العالمية.

٣- المصالح التجارية للعديد من دول العالم مع إيران على صعيد التجارة الخارجية والاستثمارات، حيث تستورد إيران بما يتجاوز ٤٥ مليار دولار، يأتي نحو ثلثها من دول الاتحاد الأوروبي، خاصة ألمانيا التي تصدر لإيران بحوالي ٥,٤ مليار دولار. وتصدر الصين لإيران بنحو ٣,٥ مليار دولار، وكوريا الجنوبية بنحو ٣ مليارات دولار، وروسيا بنحو ٣ مليارات دولار، واليابان بنحو ملياري دولار. وسواء بسبب العقوبات الاقتصادية أو الحرب على إيران، ستتضرر مصالح هذه الدول، وهو ما كان وراء رفض الصين وروسيا وتردد الأوروبيين في فرض عقوبات اقتصادية على إيران. وكان ذلك من ضمن الأسباب التي أدت إلى عدم اتفاق الدول الكبرى بشأن تشديد العقوبات على إيران خلال الأسبوع الأول من شهر مارس ٢٠٠٧(٨).

٤- وجود إيران على الخليج العربي وقدرتها على إغلاق مضيق هرمز يجعلانها تهدد تدفق ٢٥٪ من صادرات النفط العالمي التي تمر عبر هذا المضيق، وهو ما أعلنته إيران مرارا بأنها ستغلق مضيق هرمز في وجه الملاحة العالمية عندما تتعرض مصالحها للخطر.

ثانيا- نقاط الضعف في الاقتصاد الإيراني :

أ - نقاط ضعف داخلية :

رغم عناصر القوة المشار إليها، إلا أن هذا الاقتصاد يعاني

من بعض المشاكل ولديه بعض الثغرات التي يمكن أن تجعل العقوبات الاقتصادية مؤثرة عليه، من أهمها ما يلي:

١- ارتباط الاقتصاد الإيراني - شأنه شأن كل الاقتصادات النفطية - بصادرات وأسعار النفط، حيث إن إيرادات النفط تمثل ٨٠٪ من إجمالي حصيلة إيران من النقد الأجنبي، وتمثل نحو ٥٠٪ من إيرادات الموازنة العامة للدولة. ومن ثم، فإن العقوبات الاقتصادية والحرب ضد إيران تعني إبطاء آلة الاقتصاد الإيراني، والتأثير على برامج الحكومة وحياة الأفراد.

٢- ارتفاع معدلات التضخم والبطالة في الاقتصاد الإيراني، حيث وصل معدل التضخم - وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي - إلى نحو ١٨,٥٪، ووصل معدل البطالة إلى ١٢,٣٪، ووجود تفاوت واضح في توزيع الدخل بين السكان في إيران رغم أن متوسط دخل الفرد نحو ٢٣٠٠ دولار سنويا. وهذا يعني أن العقوبات الاقتصادية على إيران في حالة تشديدها قد تؤدي إلى انفجار الأسعار وتفاقم معدلات البطالة.

٣- اعتماد إيران على استيراد ٤٠٪ من احتياجاتها من البنزين من الخارج لعدم وجود قدرات تكرير كافية لديها، وتعتبر هذه أكبر نقطة ضعف في الاقتصاد الايراني، لأن العقوبات الاقتصادية أو الحرب على إيران تعني منعها من الحصول على احتياجاتها من البنزين، مما سيخلق أزمة وقود داخل إيران.

٤- تزايد احتمالات فقدان إيران للاستثمارات الأجنبية وعزوف الشركات الأجنبية عن التعامل معها خاصة في مجال النفط، وذلك بعد تزايد الضغوط الأمريكية على الشركات في هذا المجال. فرغم عدم انصياع بعض الشركات العالمية لهذه الضغوط حتى بداية مارس، إلا أن التصعيد الأمريكي المحتمل ضد إيران سيجعل هذه الشركات تتراجع عن الاستثمار في إيران. وقد بدأت بالفعل بعض الشركات تتراجع عن مشروعات وصفقات سبق أن تقدمت بها لإيران(٩).

٥- إن تراجع الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط قد يؤدي إلى تراجع القدرات الإيرانية لتصدير النفط، خاصة أن قطاع البترول الإيراني يعاني من العديد من المشاكل، أهمها تقادم الآلات والمعدات وعدم تحديثها منذ فترة طويلة، وهذا ما جعل هناك تكهنات بتوقف الصادرات الإيرانية من النفط بحلول عام ٢٠١٥، بسبب تراجع الاستثمارات الأجنبية، وبسبب تزايد الاستهلاك الداخلي من النفط، حيث تستهلك إيران نحو ١,٥ مليون برميل يوميا(١٠).

ب - نقاط ضعف مرتبطة بالعالم الخارجي:

بالإضافة إلى نقاط الضعف الكامنة في الاقتصاد الإيراني، هناك بعض العوامل الدولية التي قد تقلل من قدرة الاقتصاد الإيراني على مواجهة العقوبات الاقتصادية، وأهم هذه العوامل ما يلي:

١- احتمالات نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع عدد متزايد من دول العالم بتبني سياسة العقوبات الإضافية التي تتجاوز قرار مجلس الأمن لعزل إيران اقتصاديا، حتى لو عجزت عن تمرير قرار جديد يشدد العقوبات على إيران.

٢- إضعاف الموقف الإيراني المراهن على استخدام سلاح النفط في معركته مع الغرب، وذلك من خلال سياسة قائمة على زيادة المعروض من النفط العالمي، وجذب عملاء إيران، لإحداث توازن في السوق ومنع ارتفاع الأسعار والتأثير على إيرادات إيران النفطية. وهو ما يرى البعض أن السعودية ستلعب فيه دورا رئيسيا. والشاهد في ذلك أن الرياض رفضت عقد اجتماع لمنظمة أوبك - دعت إليه إيران - للاتفاق على تخفيض الإنتاج. كما أن هناك آراء تذهب إلى أن السعودية لا تتقيد بمقررات منظمة أوبك وتتعاون مع الأمريكيين لضمان عرض مستقر من النفط، يجعل أسعار النفط لا تتجاوز ٥٠ دولارا، وهو ما يعني أن الاقتصاد الإيراني سيكون عرضة لصدمة بسبب تراجع حصيلته من صادرات النفط لسببين، أولهما انخفاض الأسعار، والثاني تحول عملائه إلى دول أخرى خاصة إلى السعودية.

٣- نجاح الولايات المتحدة في تكوين جبهة من دول المنطقة مؤيدة لعزل إيران سياسيا واقتصاديا، وموافقتها ضمنا على توجيه ضربة عسكرية لها. وفي الغالب، ستكون مكونة من دول الخليج ومصر والأردن، وهو ما ركزت عليه زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية لهذه الدول في نهاية شهر فبراير ٢٠٠٧.

وفي ضوء كل العوامل السابقة، تميل معظم الآراء إلى أن العقوبات الاقتصادية على إيران سوف تعطي آثارها ولو بعد حين، من الممكن أن يكون عاما أو عامين، وذلك إذا ظلت العقوبات الاقتصادية هي الخيار الوحيد أمام الولايات المتحدة. كما أن هناك توقعات بأن تؤدي هذه العقوبات إلى إجبار الحكومة الإيرانية على تعديل أولوياتها الداخلية في ظل التراجع المحتمل لإيراداتها من النفط والغاز، والتركيز على تلبية احتياجات القاعدة العريضة من السكان. كما ستزيد احتمالات حدوث أزمة طاقة داخل إيران في حالة تشديد العقوبات الاقتصادية وإقناع عدد كبير من مستهلكي النفط الإيراني بالتحول إلى دول أخرى، خاصة السعودية، وإقناع الدول المصدرة للبنزين إلى إيران بوقف إمدادها باحتياجاتها منه.

لكن هذه التوقعات لا تأخذ في اعتبارها رد فعل الجانب الإيراني في حالة تشديد العقوبات الاقتصادية، ووقف إمدادها بالبنزين، مثل احتمال قيامها باستخدام سلاح النفط، أو اللجوء إلى إغلاق مضيق هرمز، مما سيوقف تدفق نحو ٢٥٪ من صادرات النفط العالمي، التي تمر عبر هذا المضيق، وهو ما قد يخلق أزمة نفط دولية، تؤدي إلى إصابة الاقتصاد العالمي بحالة من ارتفاع الركود في ثنايا التضخم (تضخم ركودي)، ويلحق الضرر بالعديد من الاقتصادات الصناعية والنامية المعتمدة على استيراد النفط، خاصة لو لجأت إيران إلى ضرب أو تخريب منشآت النفط على سواحل الخليج العربي في الدول المجاورة، وهذا سيجعل الخيار السلمي لحل هذه الأزمة مطروحا طوال المراحل القادمة لتطورها.

والملاحظ في هذا الشأن أن إيران لا تخفي تخوفاتها من بعض نقاط الضعف التي يعاني منها اقتصادها، خاصة ما يتعلق بإيراداتها النفطية ووارداتها من البنزين. وهناك تقارير برلمانية إيرانية تنبه الحكومة لذلك(١١).

ثالثا- السيناريوهات القادمة :

يرى الكثيرون من المتابعين لتطورات الأزمة النووية الإيرانية أنها سارت حتى الآن بنفس سيناريوهات الأزمة العراقية التى انتهت بالغزو الأمريكى للعراق، وهذا أمر صحيح إلى حد كبير، لكن هذا لا يعنى أن الأزمة الإيرانية ستسير بنفس السيناريو العراقى إلى النهاية، وذلك لأن إيران ليست العراق من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، ولأن الظروف الدولية الراهنة مختلفة تماما عن تلك الظروف التى صاحبت تطورات الأزمة العراقية. كما أن الموقف الدولى من سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة والعالم أصبح مختلفا عنه أثناء الأزمة العراقية. فهناك كراهية شديدة لسياسة الولايات المتحدة فى المنطقة، وهناك تحول فى مواقف كثير من الحلفاء لدرجة تظهر اتجاه التحالف الدولى فى العراق للانهيار بعد الفشل الأمريكى هناك.

السيناريو الأول- عقوبات اقتصادية لتغيير النظام(١٢) :

بعد أن بدأ تطبيق العقوبات الاقتصادية على إيران، قد ترى الولايات المتحدة الاكتفاء بهذه العقوبات فى المرحلة الراهنة والعمل على تشديدها من خلال استصدار قرار جديد من مجلس الأمن، أو من خلال إقناع حلفائها من الأوروبيين بتبنى عقوبات مشددة خارج قرار مجلس الأمن، وذلك من أجل إحداث صدمة للاقتصاد الإيرانى من خلال تراجع عوائد إيران من النفط والغاز بشكل كبير، وإحداث أزمة داخلية للطاقة فى إيران عن طريق وقف إمدادها بالبنزين. وتراهن الولايات المتحدة على أن يؤدى ذلك إلى تردى الأوضاع الاقتصادية فى إيران وإلى زيادة المعارضة الداخلية وإسقاط النظام، أو على الأقل إجباره على تغيير مواقفه والتجاوب مع المطالب الأمريكية والعالمية.

وترجح هذا السيناريو عوامل كثيرة، من أهمها الصعوبات المحيطة بتوصل الولايات المتحدة الأمريكية لقرار دولى بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران، بسبب الظروف الدولية والداخلية، واستبعاد تورط أمريكا فى حرب مع إيران فى حين لم يستتب لها الأمر بعد فى العراق، وكذلك محاولة الولايات المتحدة تكرار تجربة العقوبات الاقتصادية مع إيران بعد أن نجحت مع كوريا الشمالية. كما يصب فى الاتجاه نفسه رغبة الرئيس الأمريكى فى إسقاط النظام الإيرانى من خلال هذا السيناريو، باعتباره سيكون نصرا بلا حرب ولا دماء، وهو ما يتضح من محاولات زعزعة النظام الإيرانى.

ولكن هناك عوامل أخرى تضعف احتمالات هذا السيناريو، وفى مقدمتها عنصر الزمن، حيث إن العقوبات الاقتصادية على إيران تتطلب وقتا حتى تؤتى نتائجها، وهو ما قد يجعل هذا السيناريو فى صالح إيران أكثر من كونه فى صالح الولايات المتحدة، إضافة إلى احتمال لجوء إيران إلى استخدام سلاح النفط من خلال إغلاق مضيق هرمز، وهو ما يجعل سيناريو تشديد العقوبات من أجل تغيير النظام الإيرانى قابلا للتطور سريعا نحو العمل العسكرى.

السيناريو الثانى- العقوبات الاقتصادية الممهدة لعمل عسكرى :

وفق هذا السيناريو، قد تعطى الولايات المتحدة مهلة قصيرة للعقوبات الاقتصادية والضغوط الدولية. وخلال هذه المهلة، تكون الترتيبات العسكرية لتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران قد اكتملت ووصلت إلى ذروتها مع وصول العقوبات الاقتصادية إلى قمة تشددها ضد إيران، فى محاولة لتغيير الموقف الإيرانى. وقد يشهد النصف الثانى من عام ٢٠٠٧ توجيه الضربة العسكرية لإيران، وذلك من خلال القوات الأمريكية المتمركزة فى الخليج، وبدعم الحلفاء الأوروبيين، خاصة بريطانيا، وبمساندة من بعض دول المنطقة.

وأهم ما يرجح هذا السيناريو هو عدم توقع حدوث تحول أو حتى مرونة فى الموقف الإيرانى، واستمرار الإصرار على مواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم، وكذلك اقتناع الأمريكيين بأن العقوبات الاقتصادية ضد إيران لن تكون مجدية فى الأجل القصير، وأن العمل العسكرى هو الأفضل فى ظل عامل الوقت الذى يعمل فى صالح إيران، وعدم إعطائها فسحة من الوقت لتحقيق تقدم نووى يغير الحقائق ويؤثر على الموقف التفاوضى لأطراف هذه الأزمة.

ومن العوامل التى قد لا تجعل الولايات المتحدة متحمسة لهذا السيناريو هو أن أى عمل عسكرى ضد إيران قد يؤدى إلى التفاف الشعب حول النظام الإيرانى ويزيد من شرعيته، وأن هذا الهجوم قد لا ينجح فى القضاء الكامل على البرنامج النووى الإيرانى، وأنه قد يؤدى إلى تعطيله بعض الوقت فقط، لأن إنهاء هذا البرنامج تماما يتطلب وصول القوات الأمريكية إلى جميع المواقع النووية الإيرانية وتدميرها أو تفكيكها، وهو ما يعنى حربا برية ضد إيران قد لا ترغب الولايات المتحدة فى خوضها فى ظل تجربتها المريرة فى العراق، وفى ظل قناعتها فى نهاية المطاف بأن وصول إيران إلى أن تكون دولة نووية مسألة وقت فقط.

ولا شك فى أن الردود المحتملة من إيران ستجعل المنطقة مسرحا واسعا للحرب، قد تتورط فيها بلدان أخرى، وهو ما سيزيد من تفاقم المشاكل فى المنطقة، لذلك سيظل هذا السيناريو متأخرا بعض الشىء، ومتوقفا على التطورات خلال الفترة القادمة.

السيناريو الثالث - الذراع الإسرائيلية الطويلة :

يعتمد هذا السيناريو على عدم تورط أمريكا مباشرة فى شن هجوم عسكرى على إيران، وإعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل للقيام بهذا العمل بدعم ومساندة أمريكية سياسيا واستخباراتيا، وبمنع الهجمات الصاروخية التى يمكن أن تقوم بها إيران ضد إسرائيل عقب الهجوم من خلال شبكة صواريخ باتريوت، وإعطاء تسهيلات لها لاستخدام الأجواء العراقية لشن هذا الهجوم. والمؤكد أن هذا السيناريو قد يكون أقل السيناريوهات احتمالا، لأنه سيعرى السياسة الأمريكية المنحازة فى المنطقة، ويفقد الموقف والسياسة الأمريكيين ما تبقى لهما من مصداقية، وهى فى الأساس مصداقية محدودة، ويجعل الولايات المتحدة تفقد المزيد من حلفائها الأوروبيين وفى المنطقة من الدول

العربية والإسلامية التي لها مواقف معتدلة من السياسة الأمريكية، وفي الوقت نفسه سيفجر الجبهة اللبنانية وربما السورية ناهيك عن أن هذا السيناريو قد يفاقم المشاكل الداخلية في إسرائيل، خاصة إذا تعرضت لهجمات صاروخية من إيران أو من حزب الله، أو إذا تعرضت لهجوم سوري. وفي حالة حدوث ذلك، قد تتورط الولايات المتحدة في عمليات عسكرية مباشرة ضد إيران، وقد تتورط بلدان أخرى من المنطقة في هذه الحرب التي ستكون حربا إقليمية.

السيناريو الرابع - الخيار العاقل :

يقوم هذا السيناريو على احتمالات إدراك الولايات المتحدة الأمريكية - بعد مرور وقت على فرض عقوبات على إيران، وصعوبة حصولها على تفويض دولي بشن هجمات على إيران، أو قيام إسرائيل بذلك - أن إيران لن تنهار بسبب العقوبات الاقتصادية، وأن النظام الإيراني يقوى ويزداد التفاف الشعب الإيراني حوله، وأن الهجوم العسكري على إيران لن يقضي على البرنامج النووي الإيراني، وإنما سيؤخره بعض الوقت فقط. وانطلاقا من ذلك، يتم إبرام صفقة مع إيران، تقوم على أساس إيجاد طريقة للتعايش مع إيران النووية واحتوائها كقوة نووية بالاتفاق على قيود لمنع استخدام قدراتها النووية في المجال العسكري، وأن يكون الوضع في العراق جزءا من هذه الصفقة.

لكن هذا السيناريو يواجه صعوبة إدراكه والقبول به، خاصة من جانب إدارة الرئيس بوش ومن جانب إسرائيل. والأهم من ذلك هو عدم رغبة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في أن يتحول الصراع في المنطقة من صراع ساخن يتفوقان فيه على كافة الأطراف إلى حرب باردة بعد تملك إيران للسلاح النووي، لأن ذلك سيغل يد الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ويؤثر على الموقف الاستراتيجي والتفاوضي لإسرائيل.

وختاما، ورغم ضرورة تغلب صوت العقل على جميع أطراف هذه الأزمة، إلا أن الواقع والتجارب السابقة مع إدارة الرئيس بوش وإسرائيل يدفعان المراقب إلى توقع الأسوأ من هذه السيناريوهات، وذلك لأن كلا منهما له حساباته ولديه من المشاكل والأهداف ما يجعل الخيار العسكري مرشحا بقوة، ولأنه من الممكن أن تكون هناك قناعة أمريكية بأن تحقيق استراتيجية الشرق الأوسط الكبير تبدأ من إيران، وهو ما يعني أن الأمر لن يتوقف بتوجيه ضربة عسكرية لإيران، وإنما ستكون هناك ترتيبات أخرى تعقب ذلك في منطقة الخليج.

الهوامش :

(1) IMF,Direction of Trade Statistics Yearbook 2005.

(٢) واشنطن: اقتصاد إيران يستطيع تحمل العقوبات، وكالات الأنباء، ١٢ يناير ٢٠٠٧.

(٣) إيران تكشف عن توقيع اتفاقيات سرية لمواجهة العقوبات، وكالات الأنباء، ٢٤ يناير ٢٠٠٧.

(٤) إيران تخفض اعتمادها على النفط للحد الأدنى، وكالات الأنباء، ١٤ يناير ٢٠٠٧.

(٥) إيران تدرج العقوبات الدولية في القوة القاهرة بالعقود النفطية، وكالات الأنباء، ٢ فبراير ٢٠٠٧.

(٦) نجاد يخفض الاعتماد علي النفط لمواجهة أعدائه، وكالات الأنباء، ٢٢ يناير ٢٠٠٧.

(٧) عاطف عبد الحميد، الحجج النفطية في برنامج إيران النووي، موقع الجزيرة نت، ٣٠ مارس ٢٠٠٦.

(8) IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook, 2005.

(٩) د. انس بن فيصل الحجي، نقطة ضعف إيران البنزين، جريدة الاقتصادية السعودية، ٢١ فبراير ٢٠٠٧.

(١٠) فقدان الاستثمارات الخارجية قد يعني وقف تصدير النفط الإيراني خلال عقد، الشرق الأوسط، ١٤ فبراير ٢٠٠٧.

(١١) عاطف عبد الحميد، الحجج النفطية في برنامج إيران النووي، موقع الجزيرة، مرجع سابق.

(١٢) توفيق المديني، من وارداتها النفطية والصناعية إلى حصارها المالي - إيران أمام استراتيجية الخنق الأمريكية، جريدة الحياة، ٢٦ يناير ٢٠٠٧.

استراتيجية أمريكية جديدة فى الشرق الأوسط

كتب الصحفى الأمريكى المشهور "سيمور هيرش" تقريرا فى مجلة "نيويوركر" الأمريكية تحت عنوان "تحويل مسار السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط"، يرى فيه أنه بعد تدهور الوضع فى العراق، بدأت الولايات المتحدة فى صياغة استراتيجية جديدة تهدف إلى مواجهة إيران وقوى الممانعة فى منطقة الشرق الأوسط، تقوم فى جزء كبير منها على العمل السرى.

بعد الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣، زاد الدور الإيرانى فى العراق، حيث سعت إيران إلى تدعيم القوى الشيعية فى المنطقة وتقديم الدعم المالى والسلاح للقوى التى تحارب الولايات المتحدة فى العراق. فضلا عن ولاء الحكومات المتعاقبة الشيعية الى إيران، بالإضافة الى التصريحات التى وجهها الرئيس الإيرانى "احمدى نجاد" ضد إسرائيل فى المنطقة، والرغبة الإيرانية فى امتلاك برنامج نووى عسكرى يهدد أمن واستقرار المنطقة.

وقد صاغت الإدارة الأمريكية استراتيجية جديدة تقوم على المواجهة الشاملة مع إيران وعدد من القوى المساندة لها (سوريا وحزب الله). وتخضع هذه الاستراتيجية لتوجيه نائب الرئيس الأمريكى "ديك تشينى"، وتتم بعلم وتأييد سعودى من خلال رئيس مجلس الأمن الوطنى السعودى "الأمير بندر بن سلطان" القريب من الإدارة الأمريكية. ولكن الاعتماد الأمريكى على المملكة العربية السعودية يواجه تحديات منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ حيث إن تنظيم القاعدة الذى قام بهذه الأحداث له علاقة بالدوائر الدينية فى المملكة. فقد قدمت المملكة فى سبعينيات القرن المنصرم كل أوجه الدعم لهذا التنظيم فى حربه ضد الاتحاد السوفيتى السابق فى أفغانستان. وتأتى السعودية ضمن الدول المعتدلة التى تعتمد عليها الولايات المتحدة فى محاربة قوى الممانعة للمصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط بجانب عدد من الدول الشرق أوسطية الأخرى (مصر والأردن).

وتقوم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على العمليات السرية ضد إيران وبدعم مالى سعودى. وفى إطار هذه الاستراتيجية، أنشأت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" لجنة للتخطيط لهجوم على إيران، يمكن تنفيذه فى غضون ٢٤ ساعة من تاريخ صدور أمر سياسى بذلك، كما ركزت مجموعة التخطيط الخاصة بإيران –التى شكلت داخل مكتب هيئة الأركان المشتركة– على تدمير المنشآت النووية الإيرانية وتغيير النظام، لكنها توجهت فى الآونة الأخيرة لضرب أهداف إيرانية فى العراق. كما زادت نشاطات فرق العمليات الخاصة داخل إيران، والتى تدخلها عن طريق العراق لجمع المعلومات الاستخباراتية وتجنيد العناصر الإيرانية.

ويدور جدل داخل الإدارة الأمريكية حول ما إذا كانت إيران تمثل الخطر الاكبر على المصالح الأمريكية فى المنطقة أم الجماعات السنية المتطرفة، ولكن هذا الجدل انتهى الى أن إيران تمثل أكبر خطر على المصالح الأمريكية فى المنطقة من الجماعات السنية المتطرفة.

وقد قربت هذه الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة المسافة بينها وبين إسرائيل والمملكة العربية السعودية. فالمملكة العربية السعودية تعارض الصعود الإيرانى على الساحة السياسية، والذى يؤدى الى الإخلال بموازين القوى فى الإقليم، فضلا عن معارضتها للدعم الإيرانى المقدم الى المنظمات الشيعية، فى وقت توجد فيه أغلبية شيعية فى المدن الشرقية للمملكة الغنية بالنفط. وترى المملكة أن إيران كانت وراء الهجمات الإرهابية التى تعرضت لها، فضلا عن رغبة المملكة فى إضعاف حزب الله وسوريا، حيث هناك خلاف سورى – سعودى بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى "رفيق الحريرى" القريب من الأسرة الحاكمة فى المملكة، ورغبة السعودية فى إحداث سلام على الساحة الفلسطينية من خلال الضغط على حركة حماس للتعامل مع حركة فتح فى الحكم ونبذ خلافاتهما، والذى ترجم فى اتفاق مكة الذى رفضته الولايات المتحدة وإسرائيل، والذى يؤدى فى نهاية الأمر الى تقليل فاعلية إيران على الساحة الشرق أوسطية وفلسطين.

وتحتاج الولايات المتحدة الى الدعم السعودى على الساحتين اللبنانية والسورية لقطع أوجه الدعم لإيران، خصوصا فى الوقت الذى زادت فيه شعبية زعيم حزب الله "حسن نصر الله" بعد حربه الأخيرة مع إسرائيل، التى استمرت لثلاثة وثلاثين يوما، والذى بدأ فى مظاهرات لإسقاط حكومة "السنيورة" المدعومة من قبل الولايات المتحدة (والذى يأتى ضمن المساعى الأمريكية لتدعيم الديمقراطية فى منطقة الشرق الأوسط) والدول الغربية الأخرى. فسوريا وإيران تريدان لبنان ساحة للنزاع وتصفية الخلافات. ولعل الزيارة الأخيرة للأمير بندر بن سلطان لإيران كان الهدف منها زيادة الخلافات والانقسامات بين طهران ودمشق، والتى ظهرت بعد الحديث عن حوار سورى – إسرائيلى لتحقيق عملية سلام بين البلدين، ولكن المحاولات السعودية فشلت.

وقد تضمن التقرير حوارا مع زعيم حزب الله اللبنانى "حسن نصر الله"، الذى بدأ فى الصعود على الساحة السياسية بعد حربه الأخيرة مع إسرائيل، والذى قال إنه لم يكن يتوقع الرد الإسرائيلى على خطف الجنديين ولم يكن يريد جر المنطقة الى حرب. واتهم الولايات المتحدة وإسرائيل بسعيهما الى تشجيع حرب طائفية فى منطقة الشرق الأوسط فى إطار السياسة الأمريكية لرسم خريطة المنطقة، ورغبتهما فى تقسيم العراق الى ثلاث مناطق (سنية وشيعية وكردية) أو إلى منطقتين سنية وشيعية. ويرى أن عمليات التقسيم لا تقتصر على العراق ولبنان وإنما تمتد الى المملكة العربية السعودية وعدد من دول شمال إفريقيا. والتى تهدف فى نهاية الأمر الى خلق دول ساكنة بجوار إسرائيل لا تستطيع منافسة إسرائيل وجعلها القوى العظمى فى المنطقة. كما يرى أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة كانت تهدف الى ضرب المناطق الشيعية. وأضاف أنه يتوقع ويستعد لحرب مع إسرائيل فى نهاية هذا العام مع أنه غير مهتم ببدء حرب أخرى مع إسرائيل. وأشار إلى انه مستعد لمحاورة الولايات المتحدة الأمريكية، إذا كانت المحادثات مفيدة ومؤثرة فى تغيير السياسة الأمريكية فى المنطقة، ولكنها تعتبر مضيعة للوقت إذا كانت تهدف الى فرض سياسة معينة.

ومن شأن هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى المنطقة تعزيز الجماعات السنية المتطرفة التى تتبنى منهجا متشددا من الإسلام، والتى تعادى الولايات المتحدة وتتعاطف مع تنظيم القاعدة. كما أن الإدارة الأمريكية لم تبلغ الكونجرس بهذه الاستراتيجية الجديدة، مما يعيد الى الأذهان فضيحة إيران كونترا. فالإدارة الأمريكية تنطلق فى تعاملها مع القضايا الخارجية من مبدأ "ثقوا بنا" فى إشارة الى صناع السياسة الخارجية وأعضاء الإدارة الأمريكية القريبين من الرئيس الأمريكى بوش الابن، والذى قد يعرض هذه الاستراتيجية الجديدة للفشل لعدم موافقة الكونجرس عليها، ولغياب المخصصات المالية التى يحددها الكونجرس، والتى تفيد فى تنفيذها.

للاطلاع على أصل المقال، يمكن زيارة الرابط: http://www.newyorker.com/reporting/070305/05/03/2007fa_fact_hersh

عمرو عبدالعاطى

الشباب الإيرانى والسياسة الخارجية .. من الثورية إلى البراجماتية

■ سمير زكى البسيونى *

احتفلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى فبراير ٢٠٠٧ بمرور سبعة وعشرين عاما على قيام الثورة الإسلامية. وبقدر ما يحمل هذا التاريخ من دلالات إيجابية بالنسبة للنظام الإيرانى، يحمل أيضا مخاطر على هذا النظام. فإذا كان النظام الإسلامى فى إيران يفخر بمرور سبعة وعشرين عاما على تأسيسه وصموده وسط كافة الضغوط والمؤثرات الإقليمية والدولية، ورغم أن هذا النظام قادر حتى الآن على إدارة معظم ملفات السياسة الخارجية بقدر معقول، فإن ثمة تحديا خطيرا يواجه هذا النظام فى الوقت الراهن، يتمثل فى تطلعات الجيل الثالث من الثورة، أى الشباب الإيرانى دون الثلاثين عاما، والذى يبدو فى تصرفاته وتوجهاته مخالفا بشكل كبير لتوجهات نظام الجمهورية الإسلامية، الأمر الذى يؤكد أن هذا النظام - وبعد مرور سبعة وعشرين عاما على تأسيسه - يواجه تحديا داخليا لا يقل فى خطورته عن التحديات الإقليمية والدولية التى تواجه إيران.

وهنا ثمة أسئلة تطرح نفسها فى هذا الإطار أهمها: ما هى درجة الاتساق أو الاختلاف داخل إيران بين الشباب والنظام؟ وكيف ينظر الشباب فى إيران للسياسة الخارجية الإيرانية؟ وهل الشباب الإيرانى بنفس درجة ثورية النظام تجاه بعض قضايا السياسة الخارجية؟ وهل لدى الشباب الإيرانى نفس القدر من الكراهية المعلنة من جانب النظام تجاه الولايات المتحدة؟ وهل ما يجرى على الساحة الإيرانية من حالات اضطراب وعدم استقرار فى أوساط الطلاب والشباب هو مؤشر لغضب هذا الجيل وعدم رضاه عن سياسات النظام فى الداخل والخارج؟ وهل لدى الشباب فى إيران القدرة على القيام بعملية تغيير داخل إيران أم لا؟

الجيل الثالث :

يطلق على الشباب فى إيران الآن الجيل الثالث للثورة وهم فئة الشباب دون الثلاثين عاما، وذلك للتمييز بينهم وبين الجيل الأول الذى قام بالثورة ووضع المبادئ الأولى لها أمثال آية الله الخمينى، وعلى خامنئى المرشد الأعلى للثورة حاليا، وبين الجيل الثانى المتمثل فى قيادات الحرس الثورى، أمثال الرئيس محمود أحمدى نجاد، وغلام على حداد عادل رئيس مجلس الشورى الحالى. ورغم حالة الثورية والتشدد التى يبدو عليها كل من الجيلين الأول والثانى، فقد بدا من الواضح أن جيل الشباب - وبعد مرور سبعة وعشرين عاما على الثورة - بدأ يفتر حماسه الثورى. ويمكن القول إن هناك سببين رئيسيين أفرزا حالة الانفصال الواضحة لدى الشباب الإيرانى عن توجهات النظام، أولهما: عدم معايشة جيل الشباب للثورة، فهذا الجيل لم يعاصر فترة تصدير الثورة أو فترة الحرب العراقية - الإيرانية، ولكنه تربى فى الجامعات الإيرانية والمعاهد التكنولوجية ومقاهى الإنترنت والقنوات الفضائية والأفكار الليبرالية، ولهذا فالشباب الإيرانى لم يعرف الثورة الإسلامية ولا أبجدياتها الأيديولوجية إلا من خلال المنشورات الموزعة مجانا والدروس الملقاة فى المؤسسات التعليمية والحصص الدعائية فى وسائل الإعلام وفى المساجد والحسينيات. ولهذا كان فهم هؤلاء الشباب للمبادئ الثورية فى إيران يعتمد بصورة أكبر على الفهم والإدراك منه على التجربة. فالشباب الإيرانى لا يتذكر الآن الفساد وعدم المساواة اللذين كانا موجودين فى عهد الشاه، مثلما حدث للجيلين السابقين، ولكنه يتذكر فقط حالة العزلة التى باتت تعيش فيها إيران بعد الثورة. ثانيهما: الأوضاع الاقتصادية السيئة، فرغم أن إيران تعد من الدول الغنية بالنفط والغاز، إلا أنها تعانى من أوضاع اقتصادية سيئة، أهم مظاهرها ارتفاع نسبة البطالة. وطبقا

(*) باحث فى العلوم السياسية

الإحصاءات الرسمية، فإن ١٥٪ من الإيرانيين يعيشون تحت خط الفقر، بينما تقدر الإحصاءات غير الرسمية هذه النسبة بـ ٤٠٪(١) المهم هنا أن هذه النسبة يتركز معظمها فى فئة الشباب. الأمر الذى يدفع إلى ظهور العديد من الظواهر السلبية بين الشباب فى إيران مثل الإدمان. ففى دراسة نشرتها وكالة "فارس" للأنباء، هناك ٧٠٪ من أعمار المدمنين فى إيران تتراوح بين الخامسة والعشرين والتاسعة والعشرين عاما(٢) أى فى فئة الشباب. كل هذا يؤكد أن هناك حالة من الانفصال بين الشباب والنظام الحاكم فى طهران.

رؤية الشباب للسياسة الخارجية الإيرانية :

منذ أن تولى أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية فى عام ٢٠٠٥، وهو يحاول العودة بالثورة الإسلامية إلى أيامها الأولى. فمن الواضح أنه خلال الفترة التى تولى فيها أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية، خطت إيران خطوات كبيرة فى طريق المواجهة والصدام مع العالم الخارجى. وعلى المستوى الداخلى، كان من المتوقع أن أحمدى نجاد - الذى فاز فى الانتخابات الرئاسية بأصوات العاطلين من الشباب والفقراء - سوف يقوم بتوجيه الاهتمام نحو حل المشكلات الاقتصادية وتنفيذ مزيد من المشروعات الشبابية. ورغم هذا وبعد مرور ما يقرب من عامين على تولى نجاد للرئاسة، يبدو أنه فشل بشكل كبير فى هذا الإطار. والدليل على هذا ما قام به الطلاب فى جامعة أمير كبير خلال زيارة أحمدى نجاد للجامعة - من حرق لصور أحمدى نجاد وترديد عبارات مناهضة له مثل "الموت للديكتاتور"(٣) وهو الأمر الذى يؤكد عدم الرضا داخل إيران، خاصة بين أوساط الشباب عن سياسة نجاد الداخلية.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية، فمن الواضح أن رؤية الشباب الإيرانى للخارج مختلفة بشكل كبير عن رؤية النظام الإيرانى. ولتوضيح هذا الاختلاف، يمكن تناول ثلاث من أهم قضايا السياسة الخارجية الإيرانية والتى يبدو من خلالها الاختلاف بين الجانبين وهى:

١- العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل :

عندما قامت الثورة الإسلامية، اعتبرت إيران الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة الشيطان الأكبر، الذى يسعى للسيطرة على العالم الإسلامى لخدمة مصالح إسرائيل التى لم تعترف بها حتى الآن. وتسعى القيادة الإيرانية دائما إلى تأكيد فكرة العداء الموجود بين إيران من ناحية والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى، وأن كلتا الدولتين تسعى بشتى السبل لإسقاط النظام الإيرانى. وتسعى إيران دائما إلى إصباغ فكرة الإجماع الشعبى على مسألة العداء للولايات المتحدة وإسرائيل. فأحمدى نجاد عندما طالب بمسح إسرائيل من على الخريطة، أكد أن كلماته هى كلمات الأمة الإيرانية"(٤) وأن الشعب الإيرانى يوافقه فى كراهيته الحادة لإسرائيل. ولكن بعد مرور ما يقرب من ثلاثة عقود على قيام الثورة، يبدو أن رؤية الشباب الإيرانى للولايات المتحدة ليست على هذا النحو. فالشباب الإيرانى الآن يرى أنه ليس هناك سبب معقول يجعل من الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى قضية الاهتمام الأساسية للمواطن الإيرانى. فإيران ليست لها نزاعات إقليمية مع إسرائيل، ولا توجد مشكلة لاجئين فلسطينيين فى إيران. وإلى يومنا هذا، يصل عدد الجالية اليهودية فى إيران إلى ٢٥ ألفا، وهو أكبر عدد لليهود فى منطقة الشرق الأوسط خارج إسرائيل(٥). صحيح أن الشباب الإيرانى - مثل غيره من الشباب فى باقى الدول العربية والإسلامية - لديه الرغبة فى الدفاع عن فلسطين، إلا أن هذا الشباب أيضا - مثل غيره فى كثير من الدول - محاصر بالبطالة والتضخم. فجيل الشباب فى إيران يرى أن مشكلات الحياة اليومية هى الأولى باهتماماتهم وأن الأفكار الأولى التى حملتها الثورة، مثل تصدير الثورة ومعاداة الصهيونية ومناهضة الاستعمار والماركسية، لم تجلب لإيران سوى العزلة السياسية والأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى سمعة دولية سيئة. ولهذا ففى العام الماضى وفى الاحتفال بمناسبة عيد العمال، هتف أعضاء النقابات "انسوا فلسطين، ماذا عنا نحن؟"(٦).

٢- دعم منظمات المقاومة (حماس وحزب الله) :

يمثل دعم إيران المستمر لحزب الله وحركة حماس إحدى نقاط النقد المهمة الموجهة للسياسة الخارجية الإيرانية، خاصة من جانب الشباب الذى يعانى من أزمات اقتصادية طاحنة الغريب هنا أنه عقب الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان، عرضت إيران المساعدة فى تمويل وإعادة بناء جنوب لبنان، الأمر الذى سبب موجة استياء كبيرة داخل إيران. وعلى الجانب الآخر، يتلقى عمال الإغاثة فى إيران العديد من الشكاوى من ضحايا الزلازل الإيرانيين الذين يؤكدون أن حكومتهم ستكون أسرع فى إرسال الدعم إذا كان الزلزال فى غزة أو جنوب لبنان. ولهذا، يرى الشباب فى إيران أنه فى ظل حاجة الداخل للأموال الإيرانية، توجه هذه الأموال إلى دعم حزب الله وحركة حماس، أو توجه إلى البرنامج النووى.

٣- البرنامج النووى الإيرانى :

الأمر نفسه يمكن ملاحظته على البرنامج النووى الإيرانى. فالنظام الإيرانى يروج دائما لفكرة أن المشروع النووى يمثل مطلبا شعبيا لجميع الإيرانيين. ورغم هذا، نجد أن هذا الإجماع غير موجود بهذا الشكل، خاصة بين فئات الشباب الذين يرون فى الاستمرار فى هذا البرنامج عقبة أمام الانفتاح على العالم الخارجى. صحيح أن الإيرانيين يبدون سعادتهم عندما تعلن الحكومة عن أى تقدم فى البرنامج النووى، ولكن هذا يجب ألا يؤخذ كدليل على مشاركة الشعب الإيرانى الحكومة وجهة نظرها، لأن الإيرانيين، خاصة الشباب، لا يرون أن القضية النووية تمثل له مسألة حيوية، لأنها لا يمكن أن تحل له مشاكله اليومية مثل البطالة. كما يبدى الشباب الإيرانى قلقه من البرنامج النووى خوفا من جر إيران إلى مواجهة عسكرية. فما زالت آثار الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) موجودة حتى الآن خاصة الآثار الاقتصادية. الأكثر من هذا أن معظم الشباب الإيرانى - حتى لو كان مؤيدا للبرنامج النووى الإيرانى بدعوى الفخر الوطنى أو تحقيق المجد للأمة الإيرانية - ليس لديه خلفية كافية عن البرنامج النووى الإيرانى من الناحية التقنية. وقد علق على هذا محمد عطرى أنفار، أحد مستشارى هاشمى رفسنجانى رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيرانى قائلا "إذا سألت إيرانيا هل تريد هذا الحق أم لا فإنه سيقول نعم، لكن إذا سألته ما الطاقة

النووية فإنه لا يكون قادرا على إخبارك ما هي"(٧).

من الواضح اختلاف رؤية الشباب في إيران للعالم الخارجي عن رؤية النظام الإيراني في الأمثلة الثلاثة السابقة، وهي الأمثلة التي تتناول أهم جوانب السياسة الخارجية الإيرانية. فرغم ما يبديه النظام الإيراني من تشدد وتمسك بمبادئ الثورة الإسلامية في السياسة الخارجية وفي العلاقات مع بعض الدول، نجد أن الشباب في إيران يميل نحو تبني أسلوب براجماتي في التعامل مع ملفات السياسة الخارجية، وعلى رأسها العلاقات مع الولايات المتحدة التي يرى فيها النموذج الديمقراطي الذي ينبغي أن تكون عليه إيران. ورغم هذا، ساهمت حرب العراق وما آلت إليه من عدم استقرار في تراجع مكانة ودور الولايات المتحدة لدى الشباب الإيراني. فبعد القضاء على نظام طالبان في أفغانستان، تعاطف بعض الإيرانيين مع فكرة التدخل الأمريكي في طهران. ولكن بعد ثلاث سنوات من الاضطرابات وعدم الاستقرار في العراق المجاور، انخفضت وتيرة الحديث عن تغيير النظام في إيران، وزادت الشكوك حول المخططات الأمريكية في المنطقة.

وما حدث في العراق جعل الإيرانيين ينظرون إلى المشروع الأمريكي في العراق على أنه لم يهدف إلى تحقيق الديمقراطية بقدر ما يسعى إلى السيطرة على النفط العراقي، ولهذا لا أحد في إيران الآن ينظر إلى العراق كنموذج للتغيير. وكما يقول أحد سكان العاصمة طهران "عندما ننظر إلى الوضع في العراق لا ننظر إليه على أنه خيار بين الديمقراطية والتسلط بقدر ما هو خيار بين الاستقرار والاضطراب، والإيرانيون سعداء ولكنهم لا يريدون أن يحدث هذا الأمر في بلدهم"(٨). فقبل حرب العراق، كان هناك أمل كبير لدى الإيرانيين في تغيير سريع وغير عنيف للنظام. ولكن ما حدث من فوضى جعل معظم الإيرانيين – حتى المعارضين للنظام – يفضلون استمرار هذا النظام بدلا من العيش في جو من عدم الاستقرار والاضطراب.

المهم هنا أن المشكلة التي يمثلها الشباب الإيراني قد تكون هي الأقوى في حدتها وتأثيرها وخطورتها على النظام الإيراني من كل الضغوط الدولية المفروضة عليه، فالنظام الإيراني نجح بشكل كبير في التصدي لسياسة الاحتواء الأمريكية وترسيخ أقدامه في العراق، الذي أصبح إحدى أهم الأوراق الرابحة الآن في يد طهران في مواجهة واشنطن. كما نجحت إيران أيضا في المضي بخطوات ثابتة نحو استكمال برنامجها النووي، وهذا ربما يعود لأن هذا النظام قادر بشكل كبير على نسج العلاقات المختلفة للهروب من الضغوط أو تفاديها، كما أنه قادر على القيام بلعبة "الصفقات"(٩) مع الأطراف المختلفة لحماية مصالحه. ورغم هذا، تبدو مشكلة الشباب الإيراني وتطلعاته أكثر خطورة، لأنها لا يمكن أن تحل من خلال نفس الأسلوب الذي تستخدمه الدبلوماسية الإيرانية عند التعاطي مع ملفات السياسة الخارجية، والقائم في كثير من الأحيان على التهدئة وكسب الوقت لإنجاز ما تريد من أهداف. ولهذا، يمكن القول إن هذا الجيل هو "قنبلة إيران الموقوتة" ليس فقط لأنه يؤثر بشدة في اتجاهات الرأي العام الشعبي الإيراني، ولكن لأنه الجيل الأبرز في إظهار أشكال الاعتراض المباشر على النظام الإيراني.

السؤال إذن: أين تقف إيران الآن؟ السؤال مهم، نظرا لوجود أوجه تقارب عديدة بين بعض المظاهر التي كانت موجودة في إيران في فترة ما قبل قيام الثورة وفترة الجمهورية الإسلامية الراهنة. ومن أهم أوجه التشابه حالة الانفصام الموجودة الآن بين المواطنين الإيرانيين والقيادة الإيرانية، وهي الحالة نفسها التي كانت عليها إيران في أواخر السبعينيات(١٠)، حيث يشعر العديد من الإيرانيين العاديين اليوم بحالة من التذمر والسخط تجاه تورط كبار المسئولين في قضايا فساد. كما أن الارتفاع في أسعار النفط لم تنعكس آثاره الإيجابية على المواطن الإيراني، وإنما اقتصر العائد على فئة محدودة من المسئولين في النظام. فهل معنى هذا أن إيران مقبلة على ثورة جديدة؟

بالرغم من حالة الانفصال بين الشباب والنظام الإيراني، وبرغم ما تمثله مشاكل هذا الجيل من تهديد للنظام، إلا أن فرص التغيير ليست كبيرة، وذلك لعدة أسباب، أهمها: أنه لا توجد قناة منظمة للتعبير عن حالة السخط الشعبي، كما أن حركة الإصلاح الموجودة في الداخل غير قادرة على القيام بخطوات جريئة، فالجميع يفضل النظام الحالي بما فيه من مساوئ، بدلا من خوض تجربة العراق الراهنة.

المراجع :

١- إيران تسمح للفقراء بتملك أسهم في الشركات الحكومية، ٣ نوفمبر ٢٠٠٥، www.bbcarabic.com

٢- صباح الموسوي، هل يحل المشروع النووي أزمات الشعوب في إيران؟، ١٤ مايو ٢٠٠٦، www.elaph.com

٣- طلاب إصلاحيون في طهران يهتفون "الموت للديكتاتور"، صحيفة الحياة، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦.

٤- سمير زكي البسيوني، كيف نفهم الشارع الإيراني؟، (دراسة مترجمة)، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٧٨، يناير ٢٠٠٧.

٥- المرجع السابق.

٦- صورة نجاد داخل إيران تختلف تماما عنها في الخارج، صحيفة الشرق الأوسط، ٤ يونيو ٢٠٠٦.

٧- سمير زكي البسيوني، مرجع سابق.

٨- المرجع السابق.

٩- يوسف شلبي، إيران في مواجهة الجيل الثالث.. الصفقة.. ودبلوماسية البازار، مجلة العصر، ١٧ يونيو ٢٠٠٦، www.alasr.ws

١٠- سمير زكي البسيوني، أنماط السخط.. هل يعيد التاريخ نفسه في إيران؟، (دراسة مترجمة)، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٦٩، ابريل ٢٠٠٦.

إيران من الداخل

يبلغ عدد السكان في إيران – وفق إحصاءات يوليو ٢٠٠٦ – نحو ٦٨،٦٨٨،٤٣٣ نسمة، وتبلغ نسبة الأفراد حتى ١٤ عاما ٢٦٪ من إجمالي عدد السكان، منهم ٩،٢٠٤ مليون نسمة من الذكور، و٨،٧٣١ من الإناث، وتبلغ نسبة الأفراد من ١٥ إلى ٦٤ عاما نحو ٦٩٪، موزعين إلى: ٢٤ مليون نسمة من الذكور، و٢٣ مليون نسمة من الإناث. ووفقا لبيانات وأرقام وزارة الخارجية الإيرانية، فإن نسبة التعليم في إيران تبلغ نحو ٧٢،١٪، حيث تبلغ نسبة تعليم الذكور في إيران ٧٨،٤٪، ونسبة تعليم الإناث ٦٥،٤٪ وتبلغ نسبة المرأة العاملة ٤٩٪، ونسبة تلميذات المدارس من إجمالي التلاميذ ٥٠٪، وفي الجامعات ٦٤٪، وعدد الطالبات الجامعيات في إيران ٤٣٥،٦٣٥ طالبة. ويبلغ عدد الموظفات في القطاع العام ٧١٠،٢٣٣ موظفة بنسبة ٢٢٪. ورغم هذا، تشكك بعض المصادر غير الرسمية في هذه البيانات الحكومية، خاصة في مجالات التعليم والصحة للنساء، حيث تؤكد هذه المصادر أن عمالة المرأة كانت قد بلغت معدلا مرتفعا بلغ ١٣،٨٪ من إجمالي عدد الأشخاص العاملين قبل قيام الثورة، إلا أنها قد تدنت بعد قيام الثورة إلى ١٢٪. ورغم أن النسبة العامة للالتحاق بالمدارس في إيران تبلغ ٩٨٪، إلا أنها تتباين بدرجة كبيرة بين المدن الإيرانية، خاصة بالنسبة للفتيات، حيث تتراوح هذه النسبة بين ٩٨٪ في طهران و٨٤٪ في سيستان وبلوشستان.

تعاني إيران من ظهور العديد من المؤشرات الاجتماعية الخطيرة في أوساط الشباب، مثل ارتفاع نسبة إدمان المخدرات والإصابة بالأمراض، حيث تعد معدلات الإدمان في إيران من أعلى معدلات الإدمان في المنطقة، حيث أصبح الإدمان عاملا أساسيا يسهم في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). وتبين الأرقام الرسمية إصابة ما مجمله ٣٦٨٠ شخصا بفيروس الإيدز، غير أن وزارة الصحة تعتقد أن الرقم الفعلي هو أعلى من ذلك بثلاث مرات على الأقل.

تعد عملية القيام بإجراء استطلاعات للرأي في إيران من أكثر الأمور صعوبة. فعلى المستوى المحلي، يتم السماح – بصورة نادرة – بإجراء استطلاعات رأي مستقلة. ففي عام ٢٠٠٣، قام عباس عبدي، وهو أحد المحسوبين على الإصلاحيين، بإجراء استطلاع مستقل، ووجد أن ٧٥٪ من الإيرانيين يفضلون وجود علاقات مع الولايات المتحدة، ولهذا تم القبض عليه وسجن لفترة وجيزة بسبب نشر هذه النتائج، ووجهت إليه السلطات الإيرانية تهمة الارتباط بالعناصر الأمريكية والمخابرات البريطانية، وهي الجهات التي ترى الحكومة الإيرانية أنها تمارس حربا نفسية تهدف إلى إسقاط النظام.

وتشير استطلاعات أخرى إلى أن هناك عدم ثقة متبادلا لدى الرأي العام في الولايات المتحدة وإيران. ورغم ذلك، فإنهما يتفقان حول سلسلة واسعة من القضايا فالأغلبية من الأمريكيين ونصف الإيرانيين يؤيدون المبادلات التجارية بين البلدين، بما في ذلك المحادثات المباشرة بين الحكومتين، فكان تأييد الإيرانيين بنسبة ٤٨٪ والأمريكيين ٧٢٪. وتؤكد باربرة سيلفان، كبير المراسلين الدبلوماسيين بصحيفة (يو إس ايه توداي)، أن الإيرانيين متلهفون جدا لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة، ولكن اليوم يبدو أن العداء الواضح بين الحكومتين غير – إلى حد ما – من مشاعر الإيرانيين وجعلهم مصممين على ألا يستجدوا العلاقات الدبلوماسية معها.

ويتم معظم استطلاعات الرأي المتعلقة برأي المواطنين في النظام السياسي عن طريق الحكومة. ففي عام ٢٠٠١، قامت وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي بإجراء استطلاع للرأي، ومن بين ١٦،٢٧٤ شخصا طلب منهم الاختيار بين "دعم الوضع الراهن أو تصحيحه أو إجراء تغيير أساسي وجذري"، صوت ١١٪ لصالح بقاء الوضع كما هو، وصوت ٦٦٪ لصالح تصحيح هذا الوضع، في حين رأى ٢٣٪ ضرورة إجراء تغيير أساسي وجذري. وبالرغم من ذلك، يجب أن تقرأ هذه النتائج في ضوء نسبة الـ ٤٨٪ التي قالت "لا" عندما سئلت "هل يمكن أن ينتقد المواطن الإيراني النظام الحالي دون الشعور بالخوف والرعب والتهديد؟" وعندما جرى استطلاع مماثل للرأي عام ٢٠٠٢، وجد أن ٧٤٪ من الإيرانيين يفضلون استئناف العلاقات بالولايات المتحدة، و٤٦٪ يرون أن السياسات الأمريكية تجاه إيران كانت "صحيحة إلى حد ما". كما أجرت بعض المراكز البحثية في لوس أنجلوس العديد من الدراسات التي تشير إلى أن نسبة الإيرانيين الذين يفضلون النظام الإيراني الحالي لا تتجاوز ٢٥٪.

المصادر:

1 - www.unicef.org/arabic

2 - www.cia.gov

3 - Karim sadjadpour, How relevant is the Iranian street? the Washington quarterly, winter 2006-2007.

4 - www.taqrir.org

الأزمة النووية الإيرانية فى ضوء التجربة الكورية

■ محمد فايز فرحات*

أدى تزامن الأزمتين النوويتين الكورية والإيرانية إلى درجة كبيرة من التداخل والتأثير المتبادل للإدارة الدولية لهاتين الأزمتين، ووجود درجة كبيرة من التشابه بين الحالتين الكورية والإيرانية. والواقع أن التشابه والتداخل بين الأزمتين يتجاوز مسألة التزامن ليأخذ أبعادا أكثر أهمية، فكلتاهما ضمن محور الشر، وضمن الدول الراعية للإرهاب. إلا أن تعدد عناصر التشابه بين الأزمتين لا ينهض أساسا للقول بإمكانية حدوث انفراجة فى الأزمة النووية الإيرانية مماثلة للانفراجة النسبية التى شهدتها الأزمة النووية الكورية خلال شهر فبراير الماضى (٢٠٠٧)، إذ تظل هناك اختلافات جوهرية بين الحالتين الكورية والإيرانية.

ولا يعنى هذا المقال بتناول القدرات الفنية لأى من البرنامجين النوويين الكورى والإيرانى، أو تعامل الإدارة الأمريكية مع هاتين الأزمتين، ولكنه يعنى بالأساس بعناصر الاختلاف الجوهرية بين طبيعة الأزمتين الكورية والإيرانية من ناحية، والوقوف على إمكانية حدوث انفراجة مماثلة فى الأزمة النووية الإيرانية على غرار تلك التى شهدتها الأزمة النووية الكورية من ناحية أخرى.

ويلاحظ أن هناك فارقا جوهريا بين الخطابين الكورى والإيرانى بشأن برنامجيهما النوويين، حيث انتقلت الدبلوماسية الكورية - بدءا من أكتوبر ٢٠٠٢- إلى الحديث عن برنامجها النووى باعتباره برنامجا عسكريا، كما اعترفت فى مرحلة لاحقة- وقبل إجراء تجربتها النووية فى أكتوبر ٢٠٠٦- بأنها أصبحت قوة فعلية، فى حين تتمسك الدبلوماسية النووية الإيرانية بأن برنامجها النووى هو برنامج سلمى يعمل فى إطار حق الدولة فى امتلاك قدرات نووية سلمية، وفى إطار الالتزام بمعاهدة حظر الانتشار النووى. إلا أن التحليل التالى ينطلق من افتراض أن الهدف الحقيقى لإيران هو تطوير برنامج نووى عسكرى، وهو افتراض يستند إلى الكثير من المبررات.

وليس من المتوقع أن تشهد الأزمة النووية الإيرانية انفراجة مماثلة لتلك التى شهدتها الأزمة النووية الكورية بعد نجاح المحادثات السداسية فى ١٣ فبراير ٢٠٠٧ فى الوصول إلى إعلان "الخطوات الأولى لتطبيق البيان المشترك" (المقصود هو بيان بكين)، كخطوة أولى لبناء الثقة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة واليابان، يتبعها التفاوض على جدول زمنى تفصيلى لتطبيق بيان بكين. وبموجب إعلان ١٣ فبراير، التزمت كوريا الشمالية والأطراف الخمسة الأخرى المعنية بالأزمة الكورية باتخاذ مجموعة من الإجراءات المتزامنة خلال ستين يوما كخطوة تمهيدية لتفكيك البرنامج النووى والمنشآت النووية الكورية، وتطبيق بيان بكين الذى تم التوصل إليه أثناء المرحلة الثانية من الجولة الرابعة من المحادثات السداسية. بل على العكس، يمكن القول إن قراءة معمقة لمسار الأزمة النووية الكورية تجعل من التأثير السلبى لهذه الانفراجة على مسار

(*) باحث متخصص فى الشئون الآسيوية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الأزمة النووية الإيرانية هو البديل الأقرب إلى الواقع لأسباب عدة، فيما يلي أهمها:

أولا- تباين الأولويات :

هناك تباين في موقع السلاح النووي بالنسبة لقائمة المصالح والأهداف الأخرى للنظامين الكوري والإيراني. وبمعنى آخر، اختلاف الهدف النهائي للبرنامج النووي في الحالتين. والملاحظة الأساسية هنا هي وجود تفاوت كبير بين الهدف النهائي للنظامين الكوري والإيراني من تطوير وامتلاك البرنامج النووي. إذ يعد البرنامج النووي بالنسبة للنظام الكوري -في التحليل الأخير- أداة لتحقيق مجموعة من الأهداف والغايات العليا تختلف جذريا عن تلك التي تسعى إيران إلى تحقيقها من برنامجها النووي. وفق كثير من التحليلات، يعد البرنامج النووي الكوري الوسيلة أو الورقة المحورية، وربما الوحيدة، لتحقيق هدف محوري هو الحفاظ على استمرار النظام وبقائه في مواجهة التهديد الخارجي، الأمريكي تحديدا. فقد تطورت لدى النظام الكوري -خلال السنوات السابقة على إجراء تجربته النووية الأولى، خاصة منذ وصول إدارة بوش إلى السلطة في سنة ٢٠٠٠- رؤية سلبية لتأثير التحولات الدولية والإقليمية والداخلية على مستقبل النظام. وقد تعمق هذا الإدراك بفعل ثلاثة عوامل رئيسية.

١- هو تطور خطاب "عدائي" أمريكي ضد كوريا الشمالية، والذي أصبح أكثر وضوحا بعدما طرح بوش في خطاب "حالة الاتحاد" في ٢٩ يناير ٢٠٠٢ مفهوم "محور الشر" الذي ضم العراق وإيران وكوريا الشمالية، والذي تبعه مباشرة قرار كوريا في أكتوبر ٢٠٠٢ تنشيط برنامج تخصيب اليورانيوم، على نحو يؤكد العلاقة القوية بين قرار امتلاك السلاح النووي والسياسة العدائية الأمريكية ضد النظام الكوري.

٢- تجربة الأزمة الأمريكية - العراقية وخبرة الخلاف بين العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي انتهت بالحرب الأمريكية على العراق واحتلالها وإسقاط نظام صدام حسين، استنادا إلى دعاوى امتلاك العراق أسلحة نووية، وهي الدعاوى التي ثبت عدم دقتها بعد انتهاء الحرب. وقد أدت تلك الخبرة إلى تطور قناعة قوية لدى النظام الكوري بأن صيغة المحادثات السداسية وإصرار الولايات المتحدة على خضوع المنشآت النووية الكورية لعمليات التفتيش إنما يهدفان - في التحليل الأخير- إلى الوقوف على حقيقة البرنامج النووي الكوري، تمهيدا لإعادة إنتاج السيناريو العراقي معها. وتطورت قناعة لدى النظام الكوري بأن بلاده ستمثل المرحلة التالية في الحرب ضد الإرهاب بعد العراق مباشرة.

٣- تدهور الأوضاع الاقتصادية الداخلية، وتدهور أداء الاقتصاد الكوري، فقد تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي الكوري من ٢٠.٥ مليار دولار في سنة ١٩٩٣ إلى ١٥.٩ مليار دولار في سنة ٢٠٠٢، بالإضافة إلى العجز الشديد في الموارد الغذائية ومصادر الطاقة، وإصرار الولايات المتحدة -رغم تلك الظروف- على فرض عقوبات اقتصادية ومالية على النظام الكوري ورفض إزالة تلك العقوبات قبل تفكيك البرنامج النووي الكوري بشكل كامل ونهائي يمكن التحقق منه.

وقد شكلت هذه العوامل الثلاثة -بالتفاعل مع عوامل أخرى- مدخلات أساسية في تعميق الإدراك السلبي للنخبة الحاكمة في كوريا لحقيقة الأهداف والنيات الأمريكية تجاه النظام. وفي هذا السياق، أضحى تطوير السلاح النووي بالنسبة للنظام الكوري هو الورقة العملية للدفاع عن وجوده، ولإدارة أزمته مع الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، ولتعظيم مكاسبه المتوقعة في أية مفاوضات معها. بل يمكن القول: إن الهدف النهائي للنظام الكوري ظل - ويظل حتى الآن - هو تطبيع علاقاته السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة واليابان، من خلال إقامة علاقات دبلوماسية وتوقيع معاهدة أمنية تضمن عدم استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها، ضد النظام الكوري، بالإضافة إلى العلاقات الدبلوماسية الكاملة.

وربما كانت الورقة النووية هي الورقة الوحيدة بالنسبة للنظام الكوري في ضوء ضعف، وربما غياب، أية أوراق أخرى يمكن الاعتماد عليها، خاصة في ضوء ضعف علاقات النظام الكوري مع العالم الخارجي وضعف قدرات كوريا الاقتصادية.

وربما يتأكد صدق هذا التحليل استنادا إلى شاهدين. الأول هو تحول النظام الكوري بدءا من أكتوبر ٢٠٠٢ إلى تبني خطاب معلن مباشر حول سعيه إلى امتلاك برنامج نووي عسكري. فقد انتقلت كوريا منذ ذلك التاريخ إلى ما أطلق عليه "الدبلوماسية النووية الثانية"، تمييزا لها عن "الدبلوماسية النووية الأولى" التي تم تطبيقها خلال النصف الأول من عقد التسعينيات. فبينما ركزت "الدبلوماسية النووية الأولى" على رفض فكرة امتلاك السلاح النووي ورفض أية اتهامات بامتلاك أو العمل على تطوير هذا السلاح، تحولت "الدبلوماسية النووية الثانية" إلى الاعتراف رسميا بالسعي إلى امتلاك سلاح نووي، ثم تأكيد هذا السعي بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي في ١٠ يناير ٢٠٠٣، ثم طرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وهكذا، يشير توقيت التحول إلى الدبلوماسية النووية الثانية، وتوقيت الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي إلى وجود علاقة قوية بين تعمق شعور النظام الكوري بالتهديد والاستهداف من جانب الولايات المتحدة ومحورية مسألة الحفاظ على بقاء النظام كمحدد رئيسي في تفسير لجوء النظام الكوري إلى تطوير البديل النووي العسكري.

الشاهد الثاني هو عدم تغير المطالب والشروط الكورية لتفكيك برنامج كوريا ومنشآتها النووية قبل إجراء التجربة النووية وبعدها. ولاتزال كوريا تعلن تمسكها بالتسوية السلمية

لأزمة برنامجها النووية، واستمرار قبولها من حيث المبدأ بتفكيك هذا البرنامج. كما ظلت الشروط الكورية لتفكيك برنامجها النووي ومنشآتها النووية دون تغيير بعد إجراء التجربة النووية بالمقارنة بمرحلة ما قبل إجراء هذه التجربة، والتي تتمثل في: تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة واليابان، والحصول على تعهدات أمنية محددة (في شكل مكتوب) من الولايات المتحدة بعدم الاعتداء على كوريا أو غزوها، والحصول على التعويضات الاقتصادية والتجارية، وتأمين مصادر بديلة للطاقة في شكل بناء مفاعلات نووية تعمل بالماء الخفيف. ويظل الخلاف الجوهري هو حول المنهج والجدول الزمني لتطبيق ولتبادل التعهدات والالتزامات بين كوريا والولايات المتحدة وباقي القوى المعنية بأزمة برنامجها النووي. وليس أدل على ذلك من استمرار قبول كوريا ببيان بكين (سبتمبر ٢٠٠٥)، الذي تم التوصل إليه قبل إجراء التجربة النووية الكورية، باعتباره المرجعية والإطار لتسوية هذه الأزمة. وقد تأكد هذا الالتزام مع صدور إعلان "الخطوات الأولى لتطبيق البيان المشترك" في ١٣ فبراير ٢٠٠٧، الذي أعاد تأكيد التزام الأطراف الستة ببيان بكين.

وهكذا، فإن استمرار التزام كوريا ببيان تم توقيعه قبل إجراء التجربة النووية، وفي ظل وضع استراتيجي محدد (أي قبل تحول كوريا إلى قوة نووية فعلية) كمرجعية للتعامل مع وضع استراتيجي جديد (تحولت فيه كوريا إلى قوة نووية فعلية) -يؤكد مدى استعداد كوريا للتنازل عن برنامجها النووي العسكري، وتعاملها مع هذا البرنامج باعتباره وسيلة لخدمة أهداف أخرى. وكان من الأولى -في حالة وجود قرار كوري بالاحتفاظ بالبرنامج النووي العسكري- أن تعلن كوريا رفضها لبيان بكين كمرجعية أساسية لتسوية أزمة برنامجها النووي أو -على الأقل- إعادة النظر فيه، غير أن هذا لم يحدث حتى الآن. وهكذا، فإن الاستقرار النسبي للمطالب الكورية، ثم استمرار التزامها ببيان بكين -كمرجعية رئيسية لتسوية أزمتها- تمثل كلها مؤشرات مهمة على أن البرنامج النووي العسكري يظل في الحالة الكورية وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، أكثر منه هدفا في حد ذاته.

ولا ينفي التحليل السابق أهمية التحليلات الأخرى التي تعتمد على خبرة النظام الكوري في إدارة أزمة برنامجه النووي للتقليل من أهمية المرونة النسبية في الموقف الكوري خلال الشهور الأخيرة. غير أنه تجدر الإشارة في الوقت ذاته إلى أن الانفراجة الأخيرة في الأزمة الكورية ترجع أيضا إلى المرونة الكبيرة التي أبدتها الولايات المتحدة في إدارة تلك الأزمة، وليس كوريا فقط.

وعلى العكس من الحالة الكورية، يصعب القول إن البرنامج النووي الإيراني يمثل وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، وذلك بالنظر إلى عاملين مهمين. الأول، وإذا جاز القول إنه لدى إيران أهداف ومصالح عليا لدى الولايات المتحدة والغرب تتمثل في ضمان دور إقليمي لإيران في الشرق الأوسط، وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة والغرب، فإن إيران تمتلك الكثير من الأوراق التي يمكن توظيفها في هذا الإطار، والتي يأتي على رأسها النفط، أو من خلال استحداث بعض الأطر الأخرى، مثلما حدث خلال سيطرة التيار الإصلاحي على السلطة بقيادة محمد خاتمي، وذلك عبر مبادرة "الحوار بين الحضارات" التي نجحت في إعادة الدفء إلى العلاقات الإيرانية - الغربية خلال تلك المرحلة. العامل الثاني: هو عدم حاجة إيران إلى المساعدات الاقتصادية والمالية الغربية، بالنظر إلى الثروات النفطية الضخمة لدى إيران والعائدات التي توفرها تلك الثروات، الأمر الذي ينتفي معه التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، باعتباره وسيلة أو أداة للمساومة يمكن التنازل عنها في مرحلة تالية أو محددة من مراحل إدارة الأزمة الإيرانية مع الولايات المتحدة والغرب. وهو ما يعني بالتالي أن البرنامج النووي الإيراني يمثل جزءا من مشروع متكامل، أو هدف أكبر (المكانة الدولية) وليس وسيلة لتحقيق أهداف محددة تنتفي أهميتها بعد إنجازها.

ثانيا- الطموحات الإقليمية :

فبالإضافة إلى التمايز السابق بين الحالتين الكورية والإيرانية، تتميز الحالة الكورية بعدم ارتباط مشروع البرنامج النووي العسكري بمشروع للطموح الإقليمي على نحو ما يميز الحالة الإيرانية، سواء بالنظر إلى الخطاب الأيديولوجي الكوري الذي يعمل في بيئة إقليمية ودولية، وربما محلية أيضا، لا تقبل باستمرار تمسك النظام السياسي بالأيديولوجية الشيوعية، وذلك على العكس من البرنامج النووي الإيراني الذي يرتبط بمشروع لدور إقليمي كبير، يستند إلى نظام إسلامي ذي توجهات محددة، وفي إطار بيئة إقليمية توفر عمقا استراتيجيا كبيرا لتوجهات هذا النظام (الأغلبيات والأقليات الشيعية في المنطقة العربية).

وعلى الرغم من الرفض الذي يواجهه البرنامجان النوويان -كل في بيئته الإقليمية- إلا أن هناك اختلافا كبيرا بين الحالتين. ففي الحالة الكورية، لم يصل هذا الرفض إلى استعداد القوى الإقليمية (روسيا، الصين، كوريا الجنوبية) بقبول البديل العسكري أو الحصار الاقتصادي، أو القبول بدفع النظام إلى الانهيار. وقد أدرك النظام الكوري تلك الحقيقة بوضوح، وأن بإمكانه القيام بتجربة صاروخية في يوليو ٢٠٠٦، ثم إجراء تجربته النووية في أكتوبر التالي له مباشرة بتكلفة سياسية واقتصادية مقبولة. كما تأكدت تلك الحقيقة أيضا بالنسبة للنظام الكوري في ظل فشل الولايات المتحدة في تعبئة القوى الإقليمية (باستثناء اليابان) لتطبيق العقوبات التجارية المفروضة على كوريا بموجب قراري مجلس الأمن ١٦٩٥ (عقب إجراء التجربة الصاروخية)، و١٧١٨ (عقب التجربة النووية). أما في الحالة

الإيرانية، فإننا نلاحظ وجود تباين نسبي محدود بين القوى الإقليمية فيما يتعلق بالبديل العسكري، يرشح أن يختفي في حالة اتخاذ الولايات المتحدة قرارا بالتصعيد العسكري ضد إيران.

ثالثا- دروس النموذج الكوري :

إذا كان هناك من درس مهم لمسار الأزمة النووية الكورية بالنسبة لإيران، فإن خلاصة هذا الدرس تقوم على أن نجاح عملية إدارة الأزمة والمساومة على والحصول على تنازلات محددة من الولايات المتحدة، رهن بتطوير القدرات النووية وليس العكس، بمعنى أن المفاوضات والمساومات الحقيقية والمرونة الأمريكية تبدأ بعد امتلاك القدرات النووية واكتمال البرنامج النووي وليس العكس، وأنه بالإمكان استكمال البرنامج النووي دون تكلفة سياسية واقتصادية كبيرة. وفي هذا الإطار، يمكن تفسير ارتفاع معدل تبادل الزيارات، كان بعضها على مستوى عال، بين كوريا الشمالية وإيران، حاولت إيران من خلالها الاستفادة من الخبرة الكورية في إجراء تجربتها النووية، وتسريع معدل عمل البرنامج النووي الإيراني.

رابعا- عسكرة الخيار النووي :

هناك بعض التحليلات ترى أن النظام الكوري كان أكثر استعدادا للتنازل عن قدراته النووية العسكرية، وذلك استنادا إلى أنه لا توجد حاجة حقيقية لهذا النظام إلى تلك القدرات. والافتراض المطروح هنا أن القدرات النووية العسكرية الكورية لن تضيف كثيرا إلى الوضع الاستراتيجي لكوريا، فميزان القوى العسكرية التقليدية في شمال شرقي آسيا يشير إلى التفوق النسبي لكوريا في الكثير من القدرات، خاصة فيما يتعلق بحجم القوات المسلحة (الجيش الكوري هو رابع أكبر جيش في العالم، وثاني أكبر جيش في شمال شرقي آسيا بعد الصين، ويبلغ حجمه ١١٩٪ من إجمالي الجيشين الياباني والكوري الجنوبي)، أو فيما يتعلق بالدبابات المقاتلة (٣٥٠٠ دبابة، مقابل ٩٨٠ لليابان، و٢٣٣٠ لكوريا الجنوبية) أو العربات المدرعة (٦٠٠٠ عربة، مقابل ١٨٨٠ لليابان، و٤٨٥٠ لكوريا الجنوبية)، أو السفن الحربية (٦٩١ سفينة، مقابل ١٣٦ لليابان، و٢٠٦ لكوريا الجنوبية). إن هذا الوضع من التوازن يضمن لها الحفاظ على وجودها كدولة دون الحاجة إلى قدرات نووية. ومن ناحية أخرى، فإن موقع كوريا الشمالية في إقليم شمال شرقي آسيا بين روسيا والصين والتحالف الأمريكي - الياباني يضع قيودا وضوابط شديدة على أية طموحات كبيرة لكوريا. وتنتهي تلك التحليلات، استنادا إلى الواقع الاستراتيجي لكوريا، إلى أنها ليست في حاجة ملحة لامتلاك سلاح نووي. وبمعنى آخر، فإن التنازل عن السلاح النووي - بعد امتلاكه - يضمن لكوريا الحصول على تنازلات وامتيازات (اقتصادية، وسياسية، وأمنية هي في أمس الحاجة إليها الآن) أكثر بكثير من تلك التي يحققها امتلاك السلاح النووي كغاية نهائية.

وهكذا، يصعب الجزم بأن الأزمة النووية الإيرانية ستتخذ مسارا مشابها لمثيلتها الكورية.

المواجهة الأمريكية - الإيرانية .. تصعيد أم تهدئة؟

■ د.أسامة مخيمر *

يتأرجح التوتر الحالى فى العلاقات الأمريكية - الإيرانية بين سياستين، الأولى: سياسة التصعيد التى قد تصل إلى حد قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية إلى المواقع النووية الإيرانية، وهو احتمال وارد ضمن الخيارات الأمريكية المعلنة. أما الأخرى، فهى سياسة التهدئة التى قد تأخذ شكل المشاركة فى مؤتمر إقليمى بمشاركة كلا الطرفين لبحث قضايا المنطقة والملف النووى الإيرانى، مع وجود سيناريوهات متعددة محتملة للتصعيد أو التهدئة.

الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة تجاه إيران:

فى العاشر من شهر يناير ٢٠٠٦، أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش فى خطابه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى العراق. فقد بات من الواضح - عقب الهزيمة التى تلقاها الحزب الجمهورى فى مجلسى الكونجرس أمام منافسه الحزب الديمقراطى (نوفمبر ٢٠٠٦) - أن هناك حاجة لاستراتيجية جديدة، وبشكل خاص فى العراق، على اعتبار أن احتلال العراق وآثاره على الولايات المتحدة داخليا كان هو الموضوع الرئيسى لانتخابات التجديد النصفى للكونجرس، والتى كان من نتائجها المباشرة إقالة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، مهندس الحرب على العراق.

وإذا كانت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة - كما أعلنها بوش تجاه العراق - لم تتضمن جديدا سوى زيادة عدد القوات الأمريكية العاملة فى العراق بمقدار واحد وعشرين ألف جندى، فإن الاستراتيجية الأهم - غير المعلنة - كانت تجاه إيران وترتبط بوصول وزير الدفاع الجديد روبرت جيتس إلى منصبه، وتعتمد على تضييق الخناق على إيران وإشعارها بالتهديد المباشر بالقوة الأمريكية، والضغط على إيران من الدول المجاورة لحدودها فى عمليات تفجير واختطاف وقتل داخل الحدود الإيرانية تستهدف قوات الحرس الثورى الإيرانى(١)، أو غيرها من عمليات ضد الدبلوماسيين الإيرانيين كما حدث فى شمال العراق مع مطلع العام الحالى. وقد اتضحت ملامح تغير الموقف الأمريكى تجاه إيران فيما يلى:

١- إرسال قوة قتال بحرية تقودها حاملة الطائرات "جون ستينيس" لتلحق بالحاملة "دويت أيزنهاور" التى سبقتها إلى منطقة الخليج العربى فى رسالة واضحة لإيران.

٢- مداهمة مكاتب البعثة الدبلوماسية الإيرانية فى العراق واحتجاز أعضائها بتهمة تسهيل عمليات عسكرية وتمرير أسلحة تستخدم ضد القوات الأمريكية فى العراق، وجاء ذلك بناء على أمر وقعه الرئيس بوش فى ٢٦ يناير ٢٠٠٦ للقوات الأمريكية بالقبض على أو قتل عملاء إيران فى العراق لتهريبهم أسلحة ومتفجرات تستخدم لقتل الجنود الأمريكيين.

٣- خلق حالة من عدم الاستقرار على حدود إيران، خاصة مع باكستان وأفغانستان حيث الطبيعة الوعرة للحدود، وهو ما حدث فى شهر يناير ٢٠٠٦، عندما تسللت مجموعة مسلحة من الجانب الباكستانى وقتلت وأسرت عددا من جنود الحرس الثورى الإيرانى، مما دفع الجنرال رحيم صفوى قائد قوات الحرس

(*) مدرس علوم سياسية بجامعة ٦ اكتوبر .

الثورى للتصريح بأن إيران لن تتردد فى مطاردة تلك المجموعات المسلحة خارج الحدود الإيرانية. وهو الأمر الذى أكده أحمد خاتمى، عضو مجلس خبراء القيادة الإيرانى، صراحة عندما اتهم باكستان بأنها معقل الإرهابيين الذين هاجموا مدينة زهدان فى جنوب شرق البلاد(٢). وقد تزامن ذلك الهجوم مع زيارة نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى إلى أفغانستان وتوقفه لفترة قصيرة فى العاصمة الباكستانية إسلام أباد، حيث التقى الرئيس الباكستانى برويز مشرف.

٤- محاولة تشديد العقوبات على طهران، خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن ١٧٣٧ الذى تضمن عقوبات على مؤسسات وأشخاص من العاملين فى برنامج إيران النووى والصاروخى معا، وعدم امتثال إيران للقرار القاضى بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم الإيرانية، مما يفتح الباب أمام إمكانية تشديد العقوبات على طهران.

بين التصعيد والتهدئة :

لا تخرج سيناريوهات المستقبل بين الولايات المتحدة وإيران عن مجموعتين، الأولى هى سياسة التصعيد التى قد تصل إلى حد توجيه ضربة عسكرية أمريكية للمنشآت النووية الإيرانية وعدة أهداف عسكرية مختارة داخل إيران، وهى سياسة لم يستبعدها أى مسئول أمريكى، بل جاء تأكيد أنها "أحد الخيارات المتاحة" والممكنة أمام الولايات المتحدة فى تعاملها مع إيران. أما السياسة الأخرى، فهى سياسة التهدئة التى لم تظهر ملامحها حتى هذه اللحظة. فالولايات المتحدة تكثف ضغوطها على إيران إقليميا ودوليا وتطالبها بالتوقف عن أنشطتها النووية (كشرط مسبق) لبدء أى حوار أو مباحثات مع إيران، وهو الأمر الذى أعلنت إيران رفضه مرارا وتكرارا، بل يمكن القول إنه يزيد الموقف الإيرانى عنادا وتصلبا لشعور المسئولين الإيرانيين بأنه ليس شرطا للتفاوض بل محاولة للتقليل من شأن إيران وإذلالها بمطالبتها بالتخلى عن حق من حقوقها الطبيعية الذى تتمتع به دول كثيرة حول العالم، وهو استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وعلى هذا، يمكن وضع سيناريوهات للتصعيد وأخرى للتهدئة فى علاقة التوتر الحالى بين الطرفين.

أولا- سيناريوهات التصعيد :

١- توجيه ضربة عسكرية لإيران :

هذا السيناريو يمكن أن يكون بدافع نفاد صبر الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل تجاه البرنامج النووى الإيرانى، وبالتالى توجيه ضربة وقائية له قبل أن يصل إلى مرحلة اللاعودة ويهدد أمن البلدين معا. وقد يأتى تنفيذ هذا السيناريو - كما يقول زبيجنيو بريجينسكى(٣)، مستشار الأمن القومى فى إدارة الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر - بدافع حدث إرهابى يقع داخل الولايات المتحدة وتلام فيه إيران وتقوم فيه الأولى - بناء عليه - بتوجيه ضربة إلى إيران تشمل أبرز مواقعها النووية والعسكرية.

وإمكانية تنفيذ السيناريو واردة، كما جاء على لسان أكثر من مسئول أمريكى كبير، أعلنوا جميعهم أن الضربة العسكرية لإيران واردة ضمن الخيارات الأخرى، وإن كانت تمثل الخيار "الأخير" مع الأخذ فى الاعتبار أن واشنطن هى التى تحدد موعد تنفيذ ذلك الخيار الذى قد يكون غدا أو بعد سنة أو قد لا يأتى أبدا، وفقا لما تراه الإدارة الأمريكية.

غير أن دراسات وتقارير وآراء لخبراء بارزين داخل الولايات المتحدة وخارجها حذرت من هذا السيناريو لسببين رئيسيين، الأول: هو أن إيران - تحسبا لذلك السيناريو (ضرب منشآتها النووية) - قامت ببناء المفاعلات والمجمعات النووية تحت الأرض على عمق ١٥ - ١٨ مترا وحصنت الموقع بطبقات من التربة والخرسانة، كما هو الحال فى مفاعل ناتانز (الذى تم فيه تخصيب اليورانيوم الإيرانى بنجاح فى أبريل ٢٠٠٦) أو أنها بعد بناء المفاعل قامت بردمه وتحصينه بالخرسانة، كما فعلت فى مفاعل أصفهان لتحصينه ضد أية ضربات جوية محتملة، مما يصعب الأمر على أية ضربات تستهدف تدمير تلك المفاعلات. علاوة على ذلك، توجد مواقع نووية إيرانية غير معروفة، قدرتها بعض الدراسات الغربية بسبعة مواقع أو أكثر، تقع على أعماق بعيدة تحت الأرض وتحتوى على مئات الممرات. كما أنشأت إيران بعض المواقع النووية الوهمية لتحويل الأنظار والأخطار عن المواقع النووية الأخرى الحقيقية(٤).

والخلاصة هنا هى أنه من الصعوبة بمكان تدمير كافة المواقع النووية الإيرانية بضربة عسكرية. وحتى فى حالة حدوث ذلك، فإن تلك المواقع يمكن أن تعاود نشاطها مرة أخرى.

السبب الثانى للتحذير من هذا السيناريو هو أن نتائجه سوف تشكل كارثة، ليس على إيران فحسب بل على كافة دول المنطقة التى ستدخل فى حالة من الفوضى وربما تدخل فى حرب إقليمية شاملة. كما أن إيران أعلنت - وبوضوح تام - أنه فى حال تعرضها لضربات عسكرية أمريكية، فإنها سوف تستهدف تدمير المصالح الأمريكية، ليس فقط فى العراق أو منطقة الخليج فحسب - بل فى كافة دول العالم فى شكل ضربات صاروخية وعمليات انتحارية ضد تلك المصالح.

من جهة أخرى، فإن ضرب إيران سوف يهدد الإمدادات النفطية للدول الصناعية الكبرى فى العالم بشكل مباشر، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. كما أن الشعوب الإسلامية ستعتبر توجيه تلك الضربة بمثابة ضربة للمسلمين لمنعهم من التطور أو الحصول على تكنولوجيا متطورة. أضف إلى ذلك أنه من الصعوبة تصور إمكانية ضرب مفاعلات ومراكز تخصيب نووية دون حدوث آثار وإشعاعات نووية ضارة بالمنطقة كلها. والحقيقة أن هذا السيناريو - إذا تحقق - سيكون الأسوأ على الإطلاق، وسيكون من الصعوبة بمكان التنبؤ أو التحكم فى مساره بعد حدوثه.

٢- تشديد العقوبات على إيران :

تشديد العقوبات على إيران هو السيناريو الحالى الذى تستخدمه وتنفذه الولايات المتحدة. فهى تحاول عزل إيران وحث الدول التى تتعامل معها تجاريا واقتصاديا على تقليص ذلك التعامل بقدر الإمكان من جانب. ومن جانب آخر، تشديد العقوبات الصادرة من مجلس الأمن ضد إيران، خاصة بعد صدور القرار

١٧٣٧ في ديسمبر ٢٠٠٦، ذلك القرار الذي تم بموجبه فرض عقوبات على ١٠ مؤسسات و١٢ شخصا من العاملين في برنامج إيران النووي وبرنامجها الصاروخي، حيث تم التركيز على أهم المؤسسات والخبراء العاملين في هذين المجالين(٥).

وبالتالي، تسعى الولايات المتحدة إلى تشديد العقوبات، خاصة بعد انقضاء مدة الستين يوما التي منحها مجلس الأمن لإيران لتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم. وتراهن الولايات المتحدة على أن تشديد العقوبات على إيران وعزلها اقتصاديا وتجاريا سوف يؤدي إلى إضعاف الموقف الإيراني وتصاعد الضغط الداخلي الشعبي على حكومة أحمدي نجاد، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تليين الموقف الإيراني، وربما تعليق أنشطة هذا البرنامج والتفاوض مع الولايات المتحدة.

من جانب آخر، هناك وفود أمريكية تجوب العالم لحث دوله على تقليص استثماراتها في إيران ومنع أية استثمارات جديدة هناك. وقد ضغط الأمريكيون على بنوك في أربعين بلدا حول العالم مبينين لها مساوئ التعامل مع إيران(٦). وقد استجابت بعض الدول بالفعل للضغوط الأمريكية، وعلى رأسها اليابان التي قلصت استثماراتها في اليابان، كما أعلنت شركات يابانية أنها ستقلل من مشتريات النفط الخام الإيراني، فأعلنت شركة شواشيل المستورد الياباني الأكبر للنفط الإيراني عن تخفيض مشترياتها من إيران وتعويض ذلك عن طريق زيادة المشتريات النفطية من المملكة العربية السعودية(٧).

كما تشير بعض التقارير إلى أن بعض رءوس الأموال غادرت إيران بسبب المناخ المتوتر هناك. وتعاني إيران من نسبة بطالة مرتفعة تصل إلى نحو ٢٠٪ في الوقت الذي يشكل فيه الشباب تحت سن ٣٠ سنة نحو ثلثي عدد السكان، مما يفاقم المشكلة ويعطي فرصة أكبر لعمل العقوبات ضد إيران. وتشير التقارير إلى أن التعامل بالدولار واستخدام "بطاقات الائتمان" للشراء - حتى على مستوى الأفراد - أصبح أمرا بالغ الصعوبة في إيران بسبب العقوبات.

غير أن ما يهون من أمر العقوبات الاقتصادية والتجارية - بشكل عام - هو أنها عادة ما تخضع لقاعدة المصالح بين الدول وليس وفقا لقاعدة المبادئ. ولعل ذلك ما يبرر ما أعلنته الدراسات الأمريكية نفسها من أن الواردات الإيرانية تضاعفت من ١٤,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٣٨,٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤، كما أن قيمة الصادرات الإيرانية قد زادت في الفترة نفسها من ٢٥ مليار دولار إلى ٤١ مليار دولار في الوقت الذي تطورت فيه العلاقات التجارية (الصادرات والواردات) بين إيران والدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن في الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت صادراتها لإيران بنسبة ١١٪، وبقيت وارداتها من إيران على النسبة نفسها. وقد احتلت الصين المكانة الأولى من حيث زيادة نسبة التعامل، حيث زادت نسبة الصادرات الصينية لإيران بنسبة ١٥٩ ٪، وزادت الواردات بنسبة ٣٨٩٪ في الفترة نفسها. وجاءت بريطانيا في المرتبة الرابعة من حيث زيادة نسبة الصادرات والواردات مع إيران، حيث بلغت نسبة الأولى ٥٧٪ والثانية ٧٦٪(٨)

ومن المعروف أن الدخل القومي في إيران يعتمد بنسبة ٨٥٪ على النفط، كما أن نسبة ٨٠٪ من الاقتصاد الإيراني تخضع لإشراف الدولة، بما يعني أن القطاع الخاص (الأكثر تأثرا في المعتاد بالعقوبات) لن يؤثر بشكل حاد في الاقتصاد الإيراني نظرا لضآلة حجمه كنسبة من إجمالي الاقتصاد الإيراني.

وخلاصة القول في هذا السيناريو هو أن العقوبات الاقتصادية على إيران مؤثرة دون شك، وتشديدها سيكون أكبر تأثيرا وهو ما تسعى إيران لتفاديه والحد من تأثيره، ولكن من غير المتوقع أن تؤدي تلك العقوبات - على الأقل في المدى المنظور - إلى انهيار إيران أو وقف برنامجها النووي، مع الأخذ في الاعتبار أن عامل الوقت يعمل لصالح إيران وليس لصالح الولايات المتحدة.

ثانيا- سيناريوهات التهدئة :

١- المباحثات الثنائية :

"الولايات المتحدة دولة لا تحترم إلا الأقوياء" هي مقولة صحيحة إلى حد بعيد بما يعني أنها تتفاوض مع الأقوياء - تحقيقا لمصالحها - وبما يعني أيضا أنها لن تتردد في استخدام القوة ضد الضعفاء، خاصة في ظل الإدارة الأمريكية الحالية(٩) والشاهد هو حالة كوريا الشمالية التي أجرت تفجيرها النووي في أكتوبر ٢٠٠٦ لتبدأ واشنطن المفاوضات معها في فبراير ٢٠٠٧ في إطار دولي سداسي الأطراف، أسفر عن تحول أمريكي ١٨٠ درجة في سياستها تجاه كوريا الشمالية، حيث تعهدت كوريا بتخليها عن برنامجها النووي مؤقتا مقابل مساعدات ومعونات اقتصادية. والأهم من ذلك سياسيا هو بدء محادثات ثنائية بين البلدين "لتطبيع العلاقات ورفع كوريا من قائمة الإرهاب"(١٠)، مع ملاحظة أن شيئا لم يتغير، فكوريا الشمالية هي نفسها التي كانت - منذ أشهر مضت - إحدى دول محور الشر، وفقا لمقولة الرئيس بوش، ولكن الجديد هو التفجير النووي لكوريا الشمالية الذي جعل واشنطن تسعى للتفاوض مع كوريا، وتصف الاتفاق معها بالنصر الدبلوماسي، بعد أن كانت تعمل بجد لحصارها وتضييق الخناق عليها. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يتكرر ذلك السيناريو مع إيران

كثيرا ما أعلنت الإدارة الأمريكية أن الملف النووي الإيراني هو (إحدى) قضايا الخلاف مع إيران، وهناك قضايا أخرى مهمة، حيث تتهم الولايات المتحدة إيران بأنها تهدد أمن جيرانها، وترعى الإرهاب، كما أنها تقف حجر عثرة أمام عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي لا تعترف بإسرائيل بل وتتمنى زوالها عن العالم في أقرب فرصة، كما تتهمها بأنها تتدخل في القضايا الإقليمية في كل من العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية بما يتعارض ويتنافر مع مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل. كما أن الولايات المتحدة ترى أن إيران دولة غير ديمقراطية ولا تحترم حقوق الإنسان، والموقف الأمريكي هو أنه ينبغي مناقشة كل تلك الموضوعات جملة واحدة. تلك القضايا إذا أمكن التفاوض ثنائيا حولها، فلربما تؤدي إلى تعديل الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني الذي يبدو كالجزء الظاهر من جبل الثلج الذي يطفو على سطح الماء.

إمكانية تنفيذ هذا السيناريو: إن تنفيذ هذا السيناريو (المفاوضات الثنائية بين البلدين) محفوف بصعوبات عديدة، منها

أنه في حالة تنفيذه سوف يقضي على الجزء المتبقي من مصداقية واشنطن في منطقة الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة عملت -ولا تزال- بجد على تحذير جيران إيران بل وكل الدول العربية من مخاطر تنامي قوة إيران العسكرية، وخطورة نيات برنامجها النووي على المنطقة، وسعيها لمد نفوذها الشيعي في المنطقة... الخ، وهو ما لا يتوافق مع عقد مفاوضات ثنائية بين الطرفين تحقق مصالحهما، متجاهلة أنها هي نفسها التي كانت تحذر من إيران وتطالب بعزلها وحصارها. كما أن أي اتفاق ثنائي بين الولايات المتحدة وإيران من دون (الدول العربية) سوف يدعم نفوذ إيران ويقوي موقفها تلقائيا في المنطقة، وهو الأمر الذي تحذر منه الولايات المتحدة نفسها.

وأخيرا، فإن هناك مجموعة من القضايا يعلم كلا الطرفين مسبقا صعوبة الالتقاء عندها، مثل الموقف المتناقض بين البلدين من إسرائيل ودعم إيران لحزب الله وحركة حماس.

٢- مؤتمر دولي :

هذا السيناريو يبدو أنه أكثر السيناريوهات واقعية، رغم أن الولايات المتحدة، هي العقبة الرئيسية التي تقف أمام تنفيذه بإصرارها على عدم اللقاء أو التفاوض مع إيران وسوريا- كما فعلت في أوج الحرب الإسرائيلية على لبنان (يوليو ٢٠٠٦) - برفضها دعوة إيران وسوريا لحضور مؤتمر لمناقشة إيجاد حل للنزاع هناك.

إلا أن الولايات المتحدة اضطرت -مؤخرا- إلى حضور مؤتمر دول جيران العراق بمشاركة ممثلين عن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى دول الجوار. وهو ما يبدو تغيرا إيجابيا في الموقف الأمريكي ومخرجا من المواجهة المتصاعدة مع إيران، كما يمكن اعتباره إعادة تفكير في سياسة "العصا بلا جزرة" التي تتبعها الإدارة الأمريكية تجاه إيران، والتي لم تسفر حتى الآن سوى عن المزيد من التصلب والعناد والإصرار الإيراني على السير قدما في برنامجها النووي.

إن عقد مؤتمر بغداد في ١٠ مارس ٢٠٠٧، والاتفاق مبدئيا على مؤتمر آخر في شهر أبريل ٢٠٠٧ - ربما تحضره كونداليزا رايس - إنما يمثل ترجيحا عمليا لهذا السيناريو، وقبولا بأهم التوصيات التي خلص إليها تقرير بيكر- هاملتون حول العراق، بما يعني الاعتراف ضمنيا بتأثير إيران وسوريا في العراق كما أنه سيكون المدخل المناسب لفتح حوار مع إيران حول القضايا الأخرى بما فيها الملف النووي.

سيناريو المؤتمر الدولي نصحت به شخصيات أمريكية بارزة، مثل هنري كيسنجر، وزبيجنيو بريجينسكي، اللذين أكدا الحاجة إلى حوار إقليمي - أمني، وإلى استراتيجية تنهي احتلال العراق. فقد أكد كيسنجر أهمية سوريا وإيران كجزء من الحل قائلا "سوريا وإيران دولتان ضعيفتان تجدان نفسيهما في موقف قوي مؤقت، وتبقى الولايات المتحدة قوة عظمى على الرغم من أنها وضعت نفسها في موقف في غاية التعقيد"(١١). ويرى كيسنجر أنه لا يمكن حل مشكلة طموحات إيران النووية إلا في إطار متعدد أو بديل يشمل القوى النووية الأخرى، وإلا فسوف يتكرر سيناريو إيران مع كل دولة لها طموحات نووية(١٢).

الهوامش :

١- أمير طاهري، إيران بين طوق العزلة .. ودبلوماسية الشغب"، الشرق الأوسط، ٢ مارس ٢٠٠٧.

٢- مسئول إيراني يتهم دولا إسلامية بالتواطؤ مع واشنطن (www.aljazeera.net)، ٢ مارس ٢٠٠٧.

٣- زبيجنيو بريجينسكي، خريطة طريق للخروج من العراق، الشرق الأوسط، ١٣ فبراير ٢٠٠٧.

4- "A countdown to confrontation", The Economist, 10th - 16th February 2007.

٥- محمد السعيد عبد المؤمن، إيران والمقاطعة الدولية، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد ٧٩، فبراير ٢٠٠٧، ص٣٧.

٦- توفيق المديني، إيران أمام استراتيجية الخنق الأمريكية، الحياة، ٢٦ فبراير ٢٠٠٧.

٧- طاقة إيران في مهب الريح رؤية إسرائيلية، مختارات إيرانية، السنة السادسة، العدد ٧٩، فبراير ٢٠٠٧، ص٢٣.

8- Anthony H. Cordesman, Khalid R. AL- Rodhan, Iranian Nuclear Weapons? Options for Sanctions and Military Strikes (Washington: Center for Strategic and International studies, August 2006) pp. 15-16.

٩- حسن نافعة، فرصة أمام العرب قبل أن تغرق السفينة، الحياة، ٧ فبراير ٢٠٠٧.

١٠- عبدالله الأشعل، خيبة أمل إيرانية من الحل الكوري، الحياة، ٢٥ فبراير ٢٠٠٧.

١١- هنري كيسنجر، العراق ما يمكن أن يقدمه مؤتمر دولي للمأزق، الشرق الأوسط، ٢ مارس ٢٠٠٧.

١٢- هنري كيسنجر، الخطوة القادمة مع إيران، الشرق الأوسط، ٣ أغسطس ٢٠٠٦.

مؤتمر "بغداد" .. اختبار للنيات دون حسم!!

■ صـــلاح النصـــراوى *

التأم المؤتمر الإقليمى-الدولى حول العراق فى العاشر من مارس ٢٠٠٧، وهو المؤتمر الذى سعت الحكومة العراقية إلى عقده بعد شهور من المحاولات المضنية، التى جوبهت بفتور من بعض دول الجوار التى رأت أن الوقت لم يحن بعد لمثل هذه الخطوة التى هدفت من خلالها حكومة رئيس الوزراء نورى المالكى، ذات الأغلبية الشيعية - الكردية، إلى المجىء بهذه الدول إلى بغداد وإظهار دعمها، أولا :لجهودها فى إحلال الأمن والاستقرار فى ربوع العراق، وثانيا : لمساعيها الرامية لتحقيق المصالحة والوفاق الوطنى، والتى ظلت متعثرة بسبب استمرار رفض أغلبية الأطراف العراقية السنية العربية للتسويات السياسية المعروضة للأزمة الطاحنة التى تضرب بالبلد الذى تمزقه الحرب الطائفية الأهلية.

وكانت القيادات السياسية العراقية الشيعية والكردية قد رفضت منذ الغزو الامريكى للعراق ربيع عام ٢٠٠٣ أية فكرة لعقد مؤتمر إقليمى أو دولى بشأن العراق، متحججة فى ذلك بذرائع شتى، ومصرة على ضرورة قيام دول الجوار والمجتمع الدولى باظهار الدعم اللازم للعملية السياسية التى رعتها الولايات المتحدة الامريكية فقط، دون التدخل فى مجراها. غير أنها اضطرت اخيرا الى اتخاذ موقف مغاير بسبب استمرار التدهور الامنى ووصول العملية السياسية تلك الى نهاية مغلقة، اضافة الى فشل مؤتمرات وزراء خارجية وداخلية دول الجوار فى توفير الدعم المطلوب، بل وإظهار هذه الدول عدم رضاها، واحيانا معارضتها الواضحة للعملية السياسية التى اعتبرتها غير مكتملة فى تمثيلها، خاصة للمكون السنى العربى أو لاسباب اخرى.

مخاض انعقاد المؤتمر :

فى الاجتماع التاسع لوزراء خارجية الجوار العراقى - الذى عقد فى طهران فى شهر يونيو ٢٠٠٦ - طلب وزير الخارجية العراقى هوشيار زيبارى رسميا عقد الاجتماع العاشر للمجموعة فى بغداد، الأمر الذى ترددت دول كثيرة فى قبوله بذريعة استمرار حالة التدهور الأمنى، مما حدا بمصر عرض استضافة الاجتماع فى القاهرة.

بيد أن الحكومة العراقية رفضت ذلك. ومع استمرار التمنع العربى- التركى لعقد الاجتماع فى بغداد، طرحت الحكومة العراقية فى شهر فبراير ٢٠٠٧ فكرة أخرى تتمثل فى عقد مؤتمر دولى وإقليمى موسع فى بغداد، باشتراك الولايات المتحدة والدول دائمة العضوية فى مجلس الامن الدولى كوسيلة لتفادى فيتو التعطيل العربى - التركى الذى رأت أنه يتحجج بالأوضاع الأمنية، ولكنه يخفى موقفا سياسيا مما آلت إليه الأوضاع فى العراق.

غير ان الحكومة العراقية، وعلى الرغم من الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة على الدول المدعوة، لم تفلح فى عقد الاجتماع فى بغداد على مستوى وزراء الخارجية، كما كانت

(*) كاتب عراقى.

ترغب، بسبب استمرار رفض معظم دول الجوار، وتردد بعض الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، مما أدى عقد الاجتماع على مستوى كبار المسئولين فى وزارات خارجية الدول المشاركة، وهى خطوة تجاوزت فى هدفها البعد الرمزى فى تقديم الدعم لها، الى محاولة جس النبض لمعرفة المواقف المستجدة لهذه الدول على خلفية بدء العملية الامنية الجديدة فى بغداد، وامكانية التحول الى آلية جديدة للعلاقات بين العراق ودول الجوار. وقد كانت رغبة الحكومة العراقية قائمة على أساس خروج الاجتماع بأرضية تمهد إلى التعرف على القواسم المشتركة التى سيجرى الاتفاق عليها فى اجتماعات لاحقة على مستوى وزراء الخارجية، تعقد فى القاهرة واسطنبول فى وقت لاحق.

وضع رئيس الوزراء نورى المالكى الذى افتتح المؤتمر الخطوط العامة التى تسعى حكومته الى خروج المجتمعين بها، والتى لخصها فى ضرورة دعم الدول المشاركة لحكومته فى مساعيها الهادفة لتحقيق الاستقرار من خلال ما سماه مكافحة الإرهاب، ودفع العملية السياسية إلى الأمام وفى جهودها فى التنمية والإعمار. وفى لهجة لم تخل من ايحاءات لافتة، خاطب المالكى المشاركين بأنه يضع الجميع أمام مسئولياتهم الأخلاقية فى اتخاذ موقف واضح وقوى ضد الإرهاب فى العراق، وأنه يتوقع تعاونا فى مجال تجفيف منابعه وأصوله.

غير أن الرسالة الأكثر وضوحا، والتى حملتها كلمة المالكى، كانت تلك التى شدد فيها على تمسك حكومته بالعملية السياسية الجارية والانجازات التى رأى أنها تحققت من خلال تأكيد ما سماه بالشرعية الدستورية والشعبية التى تقوم عليها، والتى أشار إلى أنها مازالت تحظى بدعم الملايين من العراقيين، مضيفا أن لا أحد يمتلك حق التنازل عنها تحت أية حجة، أو إرضاء لأى طرف كما طالب المجتمع الدولى بحماية ما سماه بالإنجاز الديمقراطى، ودعمه بمختلف أشكال الدعم والحماية والإسناد.

موقف المالكى كان واضحا وجاء ردا على تصريحات ادلى بها الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى، والموقف الواضح الذى خرج به اجتماع وزراء الخارجية العرب يوم ٤ مارس ٢٠٠٧ والذين أوصوا بجملة من المواقف بدت وكأنها اشتراطات تضعها المجموعة العربية على الحكومة العراقية للمشاركة فى الاجتماع وإنجاحه. فقد نص القرار الذى اتخذه الوزراء العرب على أن التصور العربى للحل السياسى والأمنى فى العراق يستند إلى العناصر التالية:

* احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته العربية والإسلامية، ورفض اى دعوى لتقسيمه مع تأكيد عدم التدخل فى شئونه الداخلية.

* إن تحقيق الاستقرار فى العراق وتجاوز الازمة الراهنة يتطلب حلا امنيا وسياسيا متوازيا يعالج اسباب الازمة ويقتلع جذور الفتنة الطائفية والارهاب.

* تأكيد أن تكون الحكومة العراقية حكومة وطنية لكل العراقيين، حكومة وحدة وطنية حقيقية، واحترام إرادة الشعب العراقى بكافة مكوناته فى تقرير مستقبله السياسى، وأن حل الازمة العراقية يقع فى المقام الاول على الحكومة العراقية والقيادات السياسية، ودعم وتعاون الدول العربية ودول الجوار فى تفعيل جهود المصالحة الوطنية لتحقيق الاهداف التالية:

* العمل على توسيع العملية السياسية بما يحقق مشاركة أوسع لمختلف مكونات الشعب العراقى.

* مواجهة النعرات الطائفية والعمل على ازالتها نهائيا ونبذ الفئات التى تسعى لاشعال الفتنة والتصدى لها وعقد مؤتمر الوفاق الشامل فى اقرب وقت ممكن ومناسب.

* الإسراع فى إجراء المراجعة الدستورية للمواد الخلافية فى الدستور، وبما يحقق الوفاق الوطنى وفق الآليات المقررة والمتفق عليها.

* مراجعة قانون اجتثاث البعث حتى لا يكون آلية للانتقام السياسى.

* تأكيد المواطنة والمساواة فيها كأساس لبناء العراق الجديد.

* الحرص على توزيع ثروة العراق بصورة عادلة على كل مناطق العراق وفئات الشعب العراقى كافة.

* قيام الحكومة بحل مختلف المليشيات فى العراق والعمل على إنهاء المظاهر المسلحة العدوانية.

* تسريع بناء وتأهيل القوات المسلحة والامنية العراقية على اسس وطنية ومهنية، وصولا الى خروج القوات الاجنبية كافة من العراق.

وعلى الرغم من أن بعض هذه التوصيات هى مبادئ عامة التزمت بها الحكومة العراقية فعليا أو انها خطوات قامت بها اساسا، أو هى بصدد القيام بها، إلا أنها لقيت ردود افعال سلبية من قبل قيادات الائتلاف العراقى الشيعى التى نددت بها، باعتبارها تدخلا سافرا فى الشأن العراقى، خاصة التصريحات التى أدلى بها موسى، والتى نوه بها إلى إمكانية طلب إعادة القضية العراقية إلى مجلس الامن، وهو الموقف الذى رفضه كذلك وزير الخارجية زيبارى، باعتباره تهديدا بالمحاولة لتدويل الازمة العراقية. كانت ردود الافعال العنيفة من القيادات الشيعية تجاه موقف الجامعة العربية رسالة مضادة فى رفض اى محاولة لاستغلال المؤتمر الاقليمى والدولى لوضع خطة طريق جديدة للعراق تعيد العملية السياسية إلى المربع رقم واحد، ورأوا فيها انتقاصا من الإنجازات والمكاسب التى حققوها منذ اسقاط نظام صدام حسين.

الولايات المتحدة .. ممانعة استراتيجية :

لم يكن موقف الولايات المتحدة من فكرة عقد مؤتمر دولى حول العراق مرحبا به منذ بداية احتلالها للعراق، حيث رفضت أى نوع من التدخل الدولى فى العراق، سواء كان المساعدة فى الإدارة أو الإشراف أو تسهيل عملية الانتقال، وغير ذلك من مهام إعادة بناء الدولة المدمرة، وأصرت دائما على أن يترك لها وحدها حرية التصرف والعمل فى البلد الذى احتلته.وواجهت إدارة الرئيس بوش بالرفض الحازم توصيات لجنة بيكر- هاملتون التى صدرت فى شهر ديسمبر ٢٠٠٦، والتى دعت الى عقد مثل هذا الاجتماع والى فتح حوار مع كل من إيران وسوريا حول العراق، مثلما رفضت دعوات أخرى منذ مؤتمر شرم الشيخ فى نوفمبر عام ٢٠٠٤، الذى أرادته ديكورا دوليا لإسناد جهودها فى العراق دون دور فاعل وحقيقى للمجموعة الدولية.

وكان لافتا الاعلان السريع من وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس بقبول الدعوة للمؤتمر بعد ساعات قليلة من

على هامش مؤتمر بغداد

جرت أعمال المؤتمر بمشاركة وكلاء وزارات ودبلوماسيي الدول الممثلة فيه حسب الترتيب التالي:

الدول دائمة العضوية في مجلس الامن :

- الولايات المتحدة، ممثلة بمساعد وزيرة الخارجية لشئون العراق ديفيد ساترفيلد، وسفيرها في بغداد زلماي خليل زاد.
- روسيا، ممثلة بسفيرها لدى العراق فلاديمير شاموف.
- الصين، ممثلة بسفيرها لدى العراق شين شاودونج.
- فرنسا، ممثلة بسفيرها لدى العراق جان فرنسوا جيرو.
- بريطانيا، ممثلة بسفيرها لدى العراق دومينيك اسكويث.

دول الجوار العراقي :

- ايران، ممثلة بعباس اركنشي، نائب وزير الخارجية للشئون القانونية والدولية.
- الاردن، ممثلا بالأمين العام لوزارة الخارجية خلدون التلهوني.
- سوريا، ممثلة بنائب وزير الخارجية احمد عرنوس.
- تركيا، ممثلة بسفيرها الخاص لشئون العراق أحمد جيليكول.

السعودية، ممثلة بالامير تركي بن محمد وكيل وزارة الخارجية السعودية.

- الكويت، ممثلة بالمسئول في وزارة الخارجية منصور العوضي.

دول عربية اخرى :

- مصر، ممثلة بمساعد وزير الخارجية للشئون العربية ومندوبها لدى جامعة الدول العربية هاني خلاف.
- البحرين، ممثلة بسفيرها لدى العراق منديل زهير.

المنظمات الدولية :

- الامم المتحدة، ممثلة بالممثل الخاص لأمينها العام في العراق أشرف قاضي.
- منظمة المؤتمر الاسلامي مثلها محمد المهدي فتح الله المدير العام للشئون السياسية.
- جامعة الدول العربية مثلها احمد بن حلي الامين العام المساعد للشئون السياسية.

تصريحات أدلى بها زيباري بشأن المؤتمر، وهي التي كانت من أكثر المتحمسين مع الرئيس بوش لرفض مثل هذا المؤتمر وأي إمكانية للحوار مع إيران وسوريا - خصميها اللدودين في المنطقة. ولم يكن الموقف الأمريكي تكتيكيا وعابرا بقدر ما بدا وكأنه تحول استراتيجي في أسلوب ادارة الادارة الامريكية، ليس لأزمتها في العراق فحسب، ولكن في إدارة مجمل أزمات المنطقة التي تتقاسم هي وإيران وسوريا معظم ملفاتها الساخنة. ما يساعد على التوصل إلى مثل هذا الاستنتاج هو ربما رغبة البعض في الإدارة الأمريكية - خاصة رايس - في اتباع منهج جديد مع إيران على ضوء النتائج الايجابية التي تحققت في الملف النووي لكوريا الشمالية، وإمكانية التوصل مع طهران إلى صفقة قد لا تكون شبيهة مع تلك التي توصلت اليها مع بيونج يانج، ولكنها تفتح بابا من الأمل لتفادي حرب يدفع بها الاتجاه المتشدد الذي يمثله نائب الرئيس ديك تشيني.

وعلى نطاق أوسع، فقد بدا الإعلان الأمريكي بمثابة رغبة من واشنطن لاختبار مسار جديد لعلاج أزمات المنطقة، وبدا منسجما مع التقارير المتواترة عن الجهود السعودية - الإيرانية في التعامل مع تلك الأزمات، التي بدأت مع الملفين اللبناني والفلسطيني كمقدمة للتعامل مع الملفين الرئيسيين الآخرين، وهما الوضع في العراق، والبرنامج النووي الإيراني. وهي الجهود التي سميت بـ "منهج بندر" - إشارة الى الامير بندر بن سلطان سكرتير مجلس الامن الوطني السعودي - الذي اكدت تقارير عديدة أنه يرعى الجهود السعودية - الإيرانية بعلم الإدارة الامريكية واطلاعها.

وما أكد التحليل هو التصريحات المتكررة لزيباري عشية المؤتمر، الذي وصفه فيها بانه فرصة لكسر الجليد بين الأطراف المشاركة فيه، والذي كان يقصد بها الطرفين الإيراني والأمريكي اللذين صدرت عنهما تصريحات ايجابية بشأن اللقاء ونتائجه.

موقف عربي متردد .. واستثمار إيراني :

أما الدول العربية المشاركة، فبعد أن تحدت الضغوط لدفعها للاشتراك في مؤتمر بغداد الوزاري، فلم تعلن موافقتها بسرعة، بل ترددت قليلا حتى حددت موقفها العام من خلال قرار وزراء الخارجية العرب. فقد بدت وكأنها ترسم فعليا الخطوط العامة لاستراتيجيتها المقبلة في العراق وفي المؤتمر الاقليمي والدولي الموسع على اساس رفضها للعملية الجارية والنتائج التي ترتبت عليها واصرارها على عملية جديدة تتيح نتيجتها للسنة العرب مشاركة أوسع في السلطة والثروة. وبالرغم من ان هذا الموقف تقليدي، ويمثل السياسة الحقيقية للدول العربية منذ اسقاط نظام صدام، إلا أن تأكيده كان يهدف إلى أكثر من إرسال رسالة لحكومة المالكي، بل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مفادها أنها لا يمكن أن تقبل بتسوية للملف العراقي كي تكسب منه إيران على حساب مصالحها ومصالح السنة العرب العراقيين، أو أن ينتج عن كل ذلك صفقات أمريكية - إيرانية تشمل مجمل مستقبل المنطقة.

وشذت سوريا عن التلكؤ العربي بإعلانها مباشرة وفور توجيه الدعوة للمؤتمر قبولها لها، لاسباب واضحة، على رأسها مشاركة الولايات المتحدة فيه، وهي التي سبق أن رفضت مرارا أي دعوة

الحوار مع دمشق التى اتهمتها بأنها وإيران تقفان وراء التدهور فى العراق، إضافة إلى مواقفها من الأزمة اللبنانية، واتهامات واشنطن لها بدعم حماس وعرقلة جهود تسوية الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى. كما لجأ المسئولون السوريون ووسائل الاعلام الرسمية إلى تأكيد أن دعوة سوريا للمؤتمر هى تأكيد دورها فى إحلال الأمن فى العراق. غير أن الموقف الحقيقى لسوريا كان يتعلق بالفرصة التى يتيحها لها الحوار مع الإدارة الأمريكية لكسر طوق العزلة من حولها، والمفروض منذ عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الاسبق رفيق الحريرى فى فبراير ٢٠٠٥.

فبالنسبة لدمشق، فقد كان عقد الاجتماع والتوقعات عما سينتج عنه من آليات عمل ومؤتمرات لاحقة، فرصة لعقد الصفقة التى كثيرا ما انتظرتها فى مقايضة الأوراق التى تمتلكها فى لبنان وفلسطين مقابل تعاونها فى العراق، وهى الصفقة التى كثيرا ما نأت عنها واشنطن، باعتبارها ليست فقط البوابة التى تفلت منها دمشق من الضغوط الأمريكية عليها، ولكنها ايضا الضربة التى ستقوض مصداقية مجمل سياساتها فى المنطقة. لكن تبقى هناك قضية أساسية هى أنه من الصعوبة على دمشق أن تمضى لوحدها فى هذا الاتجاه، أو من خلال تفاهمات مع طهران، دون تنسيق مع باقى الأطراف العربية وتركيا التى تمتلك هى أيضا الكثير من الاوراق التى بإمكانها أن تستخدمها لتعطيل أية صفقة ترنو إليها سوريا مع الادارة الامريكية، دون مباركة من هذه الاطراف، وهو الامر الذى يضعف من الدور السورى اذا ما سارت دمشق فى طريق المقايضات الثنائية.

ولم يكن موقف طهران مختلفا كثيرا عن موقف دمشق، على الرغم من إنها تمنعت لفترة عن إعلان مشاركتها فى المؤتمر، كى لا تبدو متلهفة للقاء المسئولين الأمريكيين، رغم أن كل التحليلات - خاصة الامريكية التى رافقت الاعلان عن المؤتمر - ركزت على أهمية الحدث من زاوية جمعه لطهران وواشنطن على مائدة واحدة، وكمؤشر على التغير الكبير الذى حصل فى سياسة إدارة بوش تجاه إيران.

لكن طهران التى تدير أوراقها الخاصة بالملفات الرئيسية للمنطقة ببراعة، على الأقل حتى الآن، على غرار استغلالها للوضع العراقى، لابد انها أدركت مدى أهمية الفرصة التى سيتيحها المؤتمر لتعزيز مكاسبها. فركزت منذ البداية على ضرورة خروج المؤتمر بموقف داعم للحكومة العراقية وجهودها فى بسط الامن وفى العملية السياسية، مدركة أن هذه هى ورقتها للمساومة مع الأطراف الباقية، حين يأتى وقت المساومات على باقى ملفات المنطقة.

وفى الوقت الذى ظلت فيه بريطانيا حليفة أساسية للموقف الأمريكى، لم تبد الدول دائمة العضوية فى مجلس الامن الاخرى التى شاركت فى المؤتمر أية مواقف بارزة غير دعمها لجهود إعادة الأمن والاستقرار فى العراق، منتظرة - فيما يبدو - الخطوات الاخرى اللاحقة التى ستبلور على ضوئها افكارها النهائية عن مستقبل العراق والمنطقة وعلاقاتها مع الولايات المتحدة.

توصيات لا ترقى للمامول :

على خلفية هذه المواقف المتضاربة، عقد الاجتماع فى ظروف أمنية شديدة الصعوبة وتحت دوى التفجيرات وقذائف الهاون التى تساقط بعضها بالقرب من مقر الاجتماع فى وزارة الخارجية العراقية. وإذا كانت الحكومة العراقية قد نجحت فعلا فى جذب اهتمام الدول المشاركة لقضيتها، التى طرحها كل من المالكى وزيبارى أمام المشاركين، فإن حصاد الاجتماع ذاته من القرارات والنتائج بقى متواضعا قياسا بالآمال التى عقدتها عليه. فلم يصدر عن الاجتماع أى بيان ختامى يوضح موقف الدول المشاركة من القضايا المطروحة، وهو مؤشر على أن امام التوصل الى مثل هذا الموقف أشواطا أخرى ربما بعيدة من المفاوضات وربما الصفقات.

عمليا، توصل المؤتمر الى تشكيل ثلاث لجان. الأولى أمنية للتنسيق بين الدول المشاركة وتفعيل مقررات المؤتمرات السابقة من أجل مكافحة الإرهاب ومنع تسلل الإرهابيين إلى العراق. أما الثانية، فهى لجنة اللاجئين والنازحين إلى دول الجوار من أجل متابعة شئونهم وقضاياهم، والثالثة، ستختص بتوريدات الطاقة والوقود إلى العراق لمعالجة المشاكل الفنية والروتينية التى تعيق اكتفاء العراق من الطاقة. عدا ذلك، فقد خول المشاركون زيبارى باجراء مشاورات مع الدول الاعضاء لتحديد مكان وزمان انعقاد المؤتمر الموسع المقبل، وهو المؤتمر الذى يتوقع أن يكون على مستوى وزراء الخارجية، والذى ربما سيكون المنصة التى ينطلق منها البحث الجدى عن حزمة الحلول للمعضلة العراقية وربما باقى مشاكل المنطقة.

خارج هذه النتائج وبعيدا عن المعانى الايجابية للجلوس على طاولة واحدة وتبادل بعض العبارات الودية، يبقى السؤال: كم من الجليد استطاع اجتماع بغداد أن يكسره لتمهيد الطريق أمام كل القوى الاقليمية والدولية المتصارعة فى المنطقة؟ من المبكر الإجابة على هذا السؤال، وقبل اتضاح الخطوات التى سيتخذها كل طرف من الاطراف المشاركة التى تتنازعها مصالح واهواء واهداف شتى ومتناقضة. إن أية نتائج لمؤتمر دولى وإقليمى موسع ستعتمد بالدرجة الأولى على قدرة ورغبة العراقيين أنفسهم فى التوصل الى تسويات تفاوضية للمأزق الوطنى الذى تمر به بلادهم. إلا أن الرغبة التى تبديها الجماعات السنية العربية بإعادة كامل العملية السياسية إلى المربع الأول، والتى تحظى بدعم من بعض الأطراف العربية - كما الحت توصيات وزراء الخارجية العرب - ربما ستجعل من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - الوصول إلى مثل هذه التسويات والحلول الوسط.

وإذا كان الهدف من خلال آليات المؤتمر هو التوصل إلى صفقات إقليمية تمهد الطريق الى مثل هذه النتيجة فى العراق، فالمؤكد أن ترفض الجماعات الشيعية والكردية أية صفقات تقلل من الانجاز الرئيسى الذى حققته خلال هذه الفترة، وهو مبدأ الانتخابات على أساس "صوت واحد لرجل واحد" الذى أتاح لها - وفق قواعد ديمقراطية - السيطرة على السلطة والثروة، مما يستدعى افكارا خلاقة أخرى خارج مبدأ الصفقات. لا يبدو أنها متوافرة فى هذه المرحلة. المطلوب من أى مؤتمر أن يسعى الى تفكيك القضية العراقية عن باقى قضايا المنطقة. أما الإصرار على منطق الربط التعسفى بينها وبين الصفقات، فانه سيضعضع فكرة المؤتمر والتسويات المتوقعة منه، ويبقى أبواب الأزمة العراقية مشرعة على أكثر الاحتمالات سوءا، ويجعل من فكرة المؤتمر مجرد محاولة أخيرة من جميع الأطراف لرفع العتب قبل ولوج الأزمة الحقيقية، والتحول نحو تحقيق السيناريوهات الكابوسية.

تقييم الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة فى العراق

■ العميد/ صفوت الزيات *

يثير خطاب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، الذى أعلن فيه استراتيجية "أمنية جديدة فى العراق" فى العاشر من يناير ٢٠٠٧، عددا من الملاحظات الأساسية :

الأولى: الاعتراف الصريح بالفشل والإخفاق فى انجاز الغاية التى شنت من أجلها الحرب على العراق حتى الآن، والمتمثلة فى انتاج عراق ديمقراطى ليبرالى طيع للنفوذ الأمريكى وحليف معتمد، وقاعدة للمبادرات والعمليات العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط.

الثانية: التخلى عن الاستراتيجية الأمنية القائمة فى العراق، والتى أسس لها وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد وكل من الجنرالين "جون أبى زيد" قائد القيادة المركزية، و"جورج كيسى" قائد القوات الأمريكية فى العراق، والتى عرفت باستراتيجية الاستنزاف ونقل المسئولية، أى الاستنزاف البشرى والمادى لحركات التمرد إلى مستوى يمكن التعامل معه من قبل قوات الأمن العراقية التى يجرى تدريبها وتجهيزها على التوازى مع عمليات الاستنزاف التى تنفذها القوات الأمريكية فى صورة هجمات انتقائية ضد معاقل حركات التمرد. وهى الاستراتيجية التى عبر عنها رامسفيلد بقوله "عند نقطة معينة، المتمردون العراقيون سوف يرهقون من حصيلة القتل فى صفوفهم، وسوف تكون لدينا قوات أمن عراقية كافية ومدربة تمكن العراقيين من تولى مسئولية إدارة شئون بلدهم. وعندئذ، سنكون قادرين على خفض قوات التحالف". ومن المؤكد أن التخلى عن هذه الاستراتيجية التى كثيرا ما دعمها الرئيس بوش وروج لها جاء حصيلة نتائج ميدانية لم تؤشر يوما إلى بصيص أمل فى نجاح ما، حيث بدت قدرة التمرد -كحركة اجتماعية- على تجنيد مقاتلين جدد أكبر من قدرة التحالف على القتل أو الأسر. كما وضح فهم التمرد واستغلاله لطبيعة الانقسامات القبلية والعشائرية والطائفية والإثنية فى المجتمع العراقى، وإدراكه العميق لطبيعة الحروب غير المتماثلة Asymmetic Warfarc ، باعتباره الطرف الأضعف فى مواجهة خصم أقوى لن يمكن هزيمته عسكريا بل سياسيا عبر ثلاثية العمق (الايديولوجى- الاسلامى)، والمساحة (النقص العددى لقوات الخصم مقارنة بمساحة منطقة العمليات)، والسكان (اكتساب وإدامة الولاء السكانى للتمرد وحرمان الخصم من ذلك).

الثالثة: الاحتفاظ بالتسطيح والتبسيط الدعائى للتحديات التى تواجهها الولايات المتحدة فى العراق، حيث مازال التمسك بتعريف المهمة هناك بأنها "كفاح ضار من أجل الحفاظ والدفاع عن ديمقراطية غضة نامية، فى وجه أعدائها من الراديكاليين المتطرفين، إضافة إلى كونها جهدا يهدف إلى حماية المجتمع الأمريكى من خطر الإرهابيين وشرهم". إن الرد على هذا التصور المخل فى تعريف المهمة قد لا يحتاج سوى مراجعة لتقرير مجلس الاستخبارات القومية الأمريكى الصادر فى الأول من فبراير ٢٠٠٧ بعنوان "تقديرات الاستخبارات القومية حول مستقبل العراق" والذى تناول ليس فقط توصيف الوضع الحالى القائم فى العراق، وإنما التصورات الاستخباراتية لتطور تلك الأوضاع فى الـ ١٨ شهرا القادمة، حيث خلص التقرير إلى أن التحديات المروعة التى تدفع التطورات المأساوية فى العراق فى مسارها الحالى تشمل :

- انعدام ثقة الشيعة القائمين على السلطة فى العراق فى الجهود الأمريكية للمصالحة الطائفية وعدم رغبتهم فى إشراك السنة فى مشكلات هيكلة النظام الفيدرالى، وكبح الميليشيات الشيعية، وتخفيف أنشطة اجتثاث البعث.

- اعتقاد غالبية العرب السنة بعدم شرعية الحكومة المركزية وبأن الهيمنة الشيعية ستزيد النفوذ الايرانى بالشكل الذى تتآكل فيه الهوية العربية للدولة ويتفاقم فيه الظلم ضدهم.

- ينشط الاكراد بشكل حثيث لزيادة سيطرتهم على كركوك والعمل على إلحاقها كلها أو معظمها بحكومة إقليم كردستان فور

(*) خبير استراتيجى.

الاستفتاء المقرر دستوريا قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ . وفي المقابل، فإن الجماعات العربية في كركوك مستمرة في المقاومة العنيفة لما تراه انتهاكات كردية.

- من الصعب تحميل قوات الأمن العراقية مسئوليات أمنية متزايدة خلال الـ (١٢-١٨) شهرا القادمة خاصة العمل مستقلة ضد ميليشيات شيعية بفعل الانقسامات الطائفية ورفض العديد من الوحدات العمل خارج مناطق تجنيدها، إضافة إلى النقص في الأفراد والمعدات.

- يستمر المتطرفون - خاصة جماعة تنظيم القاعدة في العراق وجيش المهدي- في العمل كمسرعين Accelerators لما أصبح صراعا طائفيا مستمرا بشكل ذاتي من الشيعة والسنة.

- يشير الترحيل السكاني الكبير، سواء داخل العراق أو إلى الدول المجاورة خارجه، إلى تعزيز الانقسامات الإثنية - الطائفية ويقلص الطبقات المهنية والاقتصادية في هذا البلد، ويجهد القدرات الاستيعابية للدول المضيفة.

- الصراع الدائر في العراق معقد ويتضمن أربع حروب متزامنة:

- الحرب الطائفية الشيعية - السنة في بغداد وامتداداتها في محافظات ديالي والموصل وصلاح الدين وبابل وكركوك والبصرة.

- الحرب الشيعية - الشيعية في مناطق الجنوب بين القبائل العربية والتنظيمات الموالية لإيران.

- حرب التمرد السني ضد قوات التحالف.

- حرب تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية الدائرة في فلكها ضد قوات التحالف في العراق.

- قدرات التحالف من حيث مستويات القوة والموارد والعمليات تظل "عنصر استقرار أساسيا في العراق"، وان انسحابا شرعيا لقوات التحالف خلال الـ (١٨) شهرا القادمة سيؤدي إلى نتائج عكسية وخيمة، منها:

- انهيار قوات الأمن العراقية كمؤسسة وطنية غير طائفية.

- تدخل الدول المجاورة، سواء بدعوة من الجماعات العراقية المتنازعة أو بصورة منفردة، في الصراع الأهلي الدائر.

- تفاقم التهجير القسري للسكان وتصاعد الخسائر البشرية

- ستحاول القاعدة استخدام اجزاء من العراق -خاصة الأنبار- للتخطيط لهجمات متصاعدة داخل وخارج العراق.

- الحرب الأهلية الدائرة وتحرك الاكراد للسيطرة على كركوك وتعزيز الحكم الذاتي، كل ذلك قد يدفع تركيا لإطلاق حملة عسكرية إلى داخل العراق.

يمكن القول إن التقرير على قدر ما صور، بلغة واضحة وصريحة، العراق كبلد تتدهور أوضاعه الأمنية وتتردى بشكل مريع، رغم أربع سنوات من الجهود الأمريكية فيه. فإن التقرير أشار إلى أن الولايات المتحدة تواجه قرارا صعبا يتمثل في أن انسحابا سريعا للقوات الأمريكية من العراق لن يعمل إلا على الدفع باتجاه انهيار العراق. كما أن حظوظ نجاح العراق في إخماد العنف والتغلب على الانقسامات الطائفية ضعيفة وضئيلة بغض النظر عن عدد القوات الأمريكية المتمركزة فيه.

"ديفيد بتراوس" الجنرال الجديد وأولويات مغايرة" :

كان من الواضح أن أصداء دموية الحرب الجارية في العراق واستمرار النزيف الأمريكي بشريا وماديا ومعنويا هناك، على خلفية عجز الإدارة الأمريكية الواضح عن تبرير هذا التردي أو الاستمرار في ترديد ادعاءاتها بإحراز تقدم في العراق، ونجاح الديمقراطيين في توظيف العراق في حملتهم الانتخابية الناجحة التي قادتهم إلى كونجرس ديمقراطي في انتخابات التجديد النصفي في مطلع نوفمبر ٢٠٠٦ - هي عوامل دفعت البيت الأبيض ليس فقط إلى التخلي عن الرعاة الثلاثة الكبار للاستراتيجية الأمنية الجارية في العراق "الاستنزاف ونقل المسئولية" وهم وزير الدفاع رامسفيلد، الذي أعلن استقالته في ٨ نوفمبر ٢٠٠٦، والجنرال أبي زيد الذي أعلن رغبته في التقاعد، والجنرال "أكيس" الذي تم تعيينه رئيسا لأركان الجيش، مفسحا الطريق أمام الجنرال "ديفيد بتراوس" لتولي قيادة القوات الأمريكية في العراق، والذي يعد في مقدمة المدافعين عن اعطاء الأولوية لمهمة حماية المدنيين العراقيين، وفرض الأمن من خلال زيادة في القوات الأمريكية العاملة هناك، باعتبار ذلك شرطا مسبقا لتحقيق الاستقرار والتمهيد لتسوية سياسية في الداخل العراقي، على عكس ما تسعى اليه الاستراتيجية الأمنية الجارية التي تسعى إلى التخفيف من آثار بصمة الجنود الأمريكيين على الأرض في العراق، وإجبار العراقيين على تحمل أعباء الحراسة والحماية لأمنهم، أي إعطاء الأولوية لنقل مسئولية الأمن إلى العراقيين، وليس لتوفير الأمن للمدنيين العراقيين بقوات أمريكية.

ثلاث استراتيجيات أمنية مقترحة وجدل عنيف :

قبل إعلان الرئيس الأمريكي عن الملامح الأساسية لاستراتيجيته الأمنية الجديدة، وعلى خلفية الوضع المتدهور في العراق وإرهاصات نجاح قادم شبه مؤكد للديمقراطيين، وضح أن هناك جدلا صاخبا في واشنطن حول ثلاث وجهات نظر متباينة في شأن التعامل مع "المعضلة" الأمريكية القائمة في العراق

الأولى: وتروج لها مجموعة المحافظين الجدد المتمركزين في الادارة الأمريكية وبعض مراكز الأبحاث الشهيرة، ومعهم السيناتور الجمهوري جون ماكين، المرشح الرئاسي الأبرز في سباق البيت الأبيض العام القادم ٢٠٠٨ . وتتلخص وجهة النظر هذه في التحول عن استراتيجية فاشلة تعتمد تهيئة العراقيين لتولي شئون أمنهم بأنفسهم، إلى استراتيجية "واعدة" تتولى فيها القوات الأمريكية تحقيق الأمن بنفسها من خلال زيادة كبيرة في الحجم، تصل إلى ٥٠ الف جندي مقاتل والتركيز على العاصمة بغداد، ثم الانطلاق منها فور تحقيق الأمن بها إلى باقي مناطق التوتر في المثلث السني

الثانية: كانت مضمون تقرير لجنة بيكر- هاملتون الصادر فى ٦ ديسمبر ٢٠٠٦، الذى اعترف بسوء الوضع فى العراق والنتائج الوخيمة لما تم القيام به حتى الآن، وطرح ٧٩ توصية لعلاج الأمر، تضمنت اقتراحين أساسيين لخروج أمريكى مشرف من العراق، الأول: تكثيف الجهود الدبلوماسية مع إيران وسوريا للوصول إلى حل سياسى داخل العراق، والآخر: تحويل مهمة الجيش الأمريكى من القتال إلى أنشطة التدريب والدعم للقوات العراقية، مع سحب كافة القوات الأمريكية المقاتلة من العراق فى وقت مبكر من عام ٢٠٠٨، عدا تلك الملحقة بقوات عراقية لأغراض التدريب والحماية.

الثالثة: كانت توصيات المؤسسة العسكرية الأمريكية - البنتاجون- التى طرحتها لجنة شكلها رئيس الأركان الأمريكى الجنرال "بيتر باس"، والتى تسربت إلى الصحافة الأمريكية فى ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦، حيث عرضت اللجنة ثلاثة خيارات لمواجهة الوضع العراقى، يقترح الأول إضافة زيادة كبيرة فى القوات الأمريكية هناك تزيد على ١٠٠ ألف جندى وإدارة حملة كلاسيكية ضد التمرد القائم هناك لكسر دورة العنف الطائفى وحركات التمرد بقوة أمريكية تتجاوز ربع مليون جندى. ويقترح الخيار الثانى تقليص القوات الأمريكية فى العراق إلى مستوى ١٠٠ ألف جندى فقط - وهو ما يمكن تحمله كمستوى نشر دائم- والوجود فى العراق لفترة زمنية مطولة. ويقترح الثالث انسحابا سريعا للقوات الأمريكية من العراق خلال فترة لا تتجاوز ٦ أشهر. وقد خلصت اللجنة إلى التوصية بخيار هجين بين الخيارين الأول والثانى، حيث تطرح زيادة بمقدار (٢٠ - ٣٠ ألف) جندى لفترة قصيرة بهدف وقف التدهور الأمنى والعنف الطائفى فى العراق، يعقبها تقليص تدريجى للقوات الامريكية إلى مستوى ١٠٠ ألف جندى فقط يمكنهم البقاء هناك لمدة (٥-٧) سنوات ويتم التركيز فى المهمة على التدريب والاستشارة على حساب الأدوار القتالية.

أمام هذه الأطروحات الثلاث التى احتد الجدل حولها تأييدا ونقدا، وبفعل وقع تباينات سياسية عاتية وحادة فى الداخل، وحقائق فشل واستنزاف واضح على الأرض فى العراق، لم يكن أمام الرئيس الأمريكى ومعاونيه فى البيت الأبيض وفى الخارجية الأمريكية إلا "تغيير النهج" والابتعاد عما دأب على الاصرار عليه "استمرار النهج" فى العراق.

العناصر الأساسية للاستراتيجية الأمنية الجديدة :

يمكن تحديد العناصر الأساسية للاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة فى العراق على النحو التالى:

- تغيير المهمة العسكرية للقوات الأمريكية فى العراق من ناحية الطبيعة لتكون تنفيذ عمليات مقاومة التمرد Counterinsurgency واستقرارا بدلا من عمليات استنزاف انتقائية ضد التمرد. ومن ناحية الأولوية لتكون توفير الأمن للسكان المدنيين العراقيين لتقليص اعتمادهم على الميليشيات الطائفية وعناصر التمرد بدلا من نقل المسئولية الأمنية للقوات العراقية.

- زيادة القوات الأمريكية بـ ٢١,٥٠٠ جندى مقاتل، يخصص الجزء الأكبر منها - نحو ١٧,٥٠٠ جندى- لمضاعفة القوات الأمريكية فى العاصمة بغداد (نحو ٣٣ ألف جندى مقاتل تشملهم ١٠ ألوية قتال).

- اعتبار العاصمة بغداد مركز الثقل الرئيسى فى توفير الأمن والاستقرار، وذلك بتكثيف القوات العسكرية الأمريكية (٣٣ ألف جندى مقاتل) والقوات العراقية المطالبة بتوفير مايعادل (١٨) لواء من الجيش والشرطة الوطنية (نحو ٣١ ألف جندى) وقوات الشرطة المحلية (نحو ٢٢ ألف شرطى) ليصبح اجمالى القوات الأمريكية والعراقية العاملة فى اطار الخطة الأمنية الجديدة نحو (٨٦ ألف) جندى وشرطى.

- تنفيذ عمليات مقاومة تمرد كلاسيكية تشمل "التطهير - البقاء- إعادة الإعمار" فى العاصمة من خلال:

- تقسيم العاصمة إلى (٩) مناطق رئيسية تتحرك إلى داخلها القوات الأمريكية والعراقية.

- خلق مجتمعات مبوبة Gated Communities داخل هذه المناطق فى الأحياء السنية، والأحياء السنية - الشيعية المختلطة بهدف تحويلها إلى جيوب أمنية مستقلة من خلال عزلها بحواجز صناعية وطبيعية والتحكم فى منافذ الدخول والخروج، ثم تنفيذ عمليات مسح وتطهير لها من المتمردين والميليشيات والأسلحة، مع البقاء داخلها فى قواعد صغيرة أو مراكز قتالية لتوفير الحماية على مدى الساعة وعمل دوريات مستمرة لمنع العنف. على التوازى، تجرى عمليات احصاء وبناء قواعد بيانات سكانية للاستفادة منها فى تطوير استخبارات فعالة عن عناصر الميليشيات والمتمردين.

- فور حدوث مؤشرات على خفض مستويات العنف، يتم الشروع فى ضخ أموال لخلق مشروعات أشغال عامة وتوفير الخدمات البلدية الأساسية بهدف توفير وظائف وفرص عمل لسكان هذه الأحياء.

- تتحرك القوات الأمريكية والعراقية، عند استقرار الأوضاع الأمنية والمعيشية، إلى أحياء أخرى مجاورة على شكل بقعة الحبر Ink Blot لتوسيع منطقة الأمن.

- تعزيز الجهد العسكرى بتنفيذ خطة تنمية اقتصادية تستهدف خلق وظائف وتوفير الخدمات الأساسية ومشروعات إعادة إعمار خصص لها الرئيس الأمريكى، على نحو عاجل مليار دولار، مع مضاعفة لعدد مجموعات إعادة الإعمار الإقليمية، واتاحة مرونة أكبر فى إنفاق القادة العسكريين لبرامج الاستجابة الطارئة للخدمات العامة فى مناطق انتشارهم، هذا فضلا عن مطالبة الحكومة العراقية بانفاق ١٠ مليارات دولار على مشروعات إعادة الإعمار والبنية الأساسية لخلق وظائف جديدة.

- تشرع الحكومة العراقية على التوازى باتخاذ خطوات عملية لتقليل حدة الانقسام الطائفى والاثنى فى البلاد، تمهيدا لخلق ظروف أكثر ملاءمة للمصالحة الوطنية والوصول إلى صيغة توافقية لاسلوب واليات الحكم. ومن أبرز هذه الخطوات إصدار تشريعات حول اقتسام الثروة النفطية على أساس ديموجرافى، والعمل على تغيير بعض مواد الدستور الحالى، والتخفيف من

إجراءات اجتثاث البعث، والعمل على إصلاح الخلل فى التركيبة الطائفية والإثنية لقوات الأمن العراقية.

حقائق أساسية حول الاستراتيجية الأمنية الجديدة:

تشير الملامح الأساسية للاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة فى العراق إلى حقيقتين أساسيتين:

الأولى: إنها جاءت متوافقة مع رؤية القائد العسكرى للقوات الأمريكية الجنرال ديفيد بتراوس، والتى طرحها بقوة فى الدليل الجديد للجيش الأمريكى لمحاربة التمرد، الذى أمضى الجزء الأكبر من العام الماضى فى إعادة تحريره، والذى يتبنى مفهومين رئيسيين، أحدهما التخلى عن تركيز الجيش على "حماية القوات" بإبقائها بعيدا عن مناطق الخطر، حيث يرى أن ذلك يعنى مكوث القوات العسكرية فى قواعدها وفقدها الاتصال بالسكان وتركها المبادرة للمتمردين، ومن ثم على الجنود الأمريكيين الانتشار فى مناطق الخطر، رغم ما ينطوى عليه ذلك من مخاطر كبرى. والثانى: إن هناك حدا أدنى لكثافة القوات من أجل نجاح عمليات محاربة التمرد (٢٠ جنديا لكل ألف نسمة فى السكان)، وهو الأمر الذى من المؤكد أنه لن يتوافر لهذا الجنرال فى معركة بغداد، وسلسلة المعارك القادمة الأخرى!.

الثانية: إنها محاولة لتكرار النجاح الأمريكى فى مدينة "تلعفر" ومدن صغيرة أخرى، كما أنها نموذج مطور لفكرة القرى الصغيرة الاستراتيجية Strategic Hamlet التى نفذتها العسكرية الأمريكية فى فيتنام، إبان حربها هناك فى عقد الستينيات، عندما قامت بإنشاء قرى جديدة - يمكنهم حمايتها والدفاع عنها - حركت إليها السكان القرويين بغية عزلهم عن المتمردين، وانتهى الأمر إلى وجود هؤلاء مع السكان فى هذه القرى ونجحوا فى تجنيد المزيد منهم لصالح التمرد الشيوعى فى الجنوب، وهو ما أدى إلى فشل هذه الاستراتيجية بصورة دراماتيكية.

معضلات تواجه الاستراتيجية الأمنية الجديدة :

استنادا إلى المتابعات المستمرة للمؤشرات القياسية الرئيسية لنتائج أعمال القتال على مدى السنوات الأربع الماضية - هى عمر التورط العسكرى الأمريكى فى العراق - وتأسيسا على قراءة متأنية لما تضمنه الدليل الميدانى الأحدث لعمليات محاربة التمرد الصادر عن الجيش الأمريكى، إضافة إلى ما تطرحه مراكز البحوث والدراسات الدولية وتقارير الأجهزة الاستخباراتية المختلفة بشأن أطراف الصراع الدائر فى العراق - يمكن رصد عدد من أبرز المعضلات التى تواجه الجنرال "بتراوس" فى تنفيذه للاستراتيجية الأمنية الجديدة، التى تمثل أصعب مهمة يتولاها جنرال أمريكى منذ الحرب الفيتنامية، وهى:

- الزيادة الهامشية فى القوات المقاتلة الأمريكية فى العراق، والتى لن تكفى لفرض الأمن وتحقيق الاستقرار فى العاصمة بغداد ذات التعداد السكانى (٦ ملايين نسمة)، والذى يتطلب - وفقا لمعايير حروب التمرد - ١٢٠ ألف جندى مقاتل، بينما لا يتوافر إجمالا سوى (٨٦ ألف) جندى أمريكى وعراقى، منهم (٣٣ ألف) جندى مقاتل أمريكى فقط.

- الاعتماد الكبير على قوات الأمن العراقية (٥٣ ألف جندى وشرطى، والتى تتشكل من قوات الجيش (١٥ ألفا) والشرطة الوطنية (١٣ ألفا)، والشرطة المحلية العاملة فى مراكز الشرطة (٢٥ ألفا)، والتى تعانى ليس فقط من تدهور الفعالية القتالية فى وحداتها، كما فى حالة الجيش، ولكن من التركيبة الطائفية والإثنية الغالبة للشيعة والأكراد، والروابط الوثيقة مع الميليشيات الشيعية وفرق الموت، كما فى حالة الشرطة الوطنية، ومعدلات الهروب والغياب التى بلغت ما بين (٢٥-٥٠٪) كما فى حالة الشرطة المحلية.

- صعوبة، إن لم يكن استحالة، تكرار النجاح فى مدينة مثل "تلعفر" الصغيرة ذات التعداد السكانى الذى لايتجاوز الـ (٦٠ ألف) نسمة، فى مدينة بحجم بغداد ذات الـ (٦) ملايين نسمة، حيث لا يتصور منع المتمردين من التسلل إلى خارج المدينة والضرب بقوة فى أماكن أخرى على غرار ما حدث إبان الهجوم الأمريكى على الفالوجا فى نوفمبر ٢٠٠٤.

- إن عناصر التمرد السنى، وحتى الميليشيات الشيعية، هى جزء من النسيج الاجتماعى والجغرافى للمجتمعات المبوبة والمناطق الرئيسية المقسمة إليها العاصمة، ومن ثم فهى ليست عناصر خارجية جهادية يسهل فرزها ومطاردتها.

- قدرة التكيف العالية التى أظهرها التمرد فى مواقف مشابهة سابقة، حيث الانكماش والترقب وتهدئة العمليات العسكرية حتى مغادرة قوات الخصم للمنطقة أو تقليص حجمه (حتى فى حالة مدينة تلعفر التى يشير إليها الأمريكيون كنموذج ناجح لمحاربة التمرد، فقد عاود المتمردون نشاطهم فور مغادرة فوج الفرسان المدرع الثالث الأمريكى المدينة إلى مهام أخرى !).

- إن هذه الاستراتيجية الأمنية بتفاصيلها وملامحها كان من الممكن نجاحها فى عام ٢٠٠٣، عندما كان تأييد الشعب العراقى لسلطة الائتلاف المؤقتة يصل إلى نحو ٧٠٪، وعندما لم يكن التورط الأمريكى فى عمليات القتل والقتل المضاد قد أخذ مداه بعد. إلا أن السياق الاجتماعى الحالى - باعتبار تعاظم راديكالية وعنف المجتمع وبارتداد أفراد الشعب إلى ولاءاتهم الطائفية، وبحجم الخسائر البشرية المدنية الناجمة عن أعمال العنف، وبرؤية الغالبية العظمى من العراقيين لقوات التحالف على أنها قوة احتلال وتأييدهم لمهاجمتها - يشير إلى أن الولايات المتحدة قد خسرت معركة كسب عقول وقلوب الشعب العراقى، وهى المعركة الأهم فى حرب التمرد.

فى الطريق إلى بغداد منذ أربع سنوات، طرح الجنرال "ديفيد بتراوس" - الذى كان يقود آنذاك الفرقة ١٠١ المحمولة جوا الأمريكية - سؤالا متكررا على واحد من الصحفيين المرافقين لفرقته "أخبرنى كيف سينتهى ذلك الأمر؟" تعبيرا عن معضلة كان - آنذاك - يستشرف ملامحها، وهو الآن الرجل نفسه الذى اختاره الرئيس ليحل المعضلة ذاتها.

لكن الجنرال، الذى يذهب إلى بغداد حاملا معه مؤلفه الشهير عن قواعد ومبادئ حروب التمرد، يدرك تماما أن المعضلة تفاقمت، وأن ما فى يده من موارد لا يكفى، والأهم أن صبر الداخل الأمريكى قد نفد!.

الجذور التاريخية لامتيازات النفط العراقى

■ د. إسماعيل نورى الربيعى *

على مدى سنوات موغلة فى القدم، عرف العراقيون النفط، وتوسعوا فى استخداماته، لكن هذا الاستخدام لم يخرج عن سد الحاجات المباشرة والبسيطة. وخلال الرحلات الاستكشافية والاستطلاعية التى قام بها الأوروبيون فى بلدان الشرق الأوسط، تنبه هؤلاء إلى وجود النفط فى مناطق عديدة من العراق، واستغرقوا يصفون المنابع النفطية فى كركوك، تحت تاثير الدهشة والعجب. فقد وصف الرحالة الإنجليزى جيمس بكنجهام منطقة بابا كركر بانها "أرض ينبعث اللهب من باطنها"(١).

شهد عام ١٨٧١ بداية الاهتمام الجدى بالنفط العراقى. فبعد أن كان مورد رزق للحرفيين وصغار الصناعيين، اتجه الوالى مدحت باشا نحو استثمار النفط الموجود فى منطقة خانقين ومندلى، وجلب إليها الأدوات والخبراء الفنيين من ألمانيا بغية إتمام المشروع، لكن عزله عن الولاية فى عام ١٨٧٢ حال دون إنجازه، حتى إن الأدوات تلفت نتيجة الإهمال فى العراق(٢). كما ظهرت محاولات قام بها الخبراء الفرنسيون فى أواخر القرن التاسع عشر لتحسين الإنتاج وزيادته فى مناطق القيارة وطوز خورماتو وبابا كركر(٣).

كانت المنطقة تستعر بأوار التنافس الأوروبى الذى بلغ حده الأقصى. فالألمان وبعد إعلان وحدة بلادهم عام ١٨٧١، أضحى شغلهم الشاغل الحصول على المستعمرات وتوسيع مناطق النفوذ، وقد وجدوا ضالتهم فى الدولة العثمانية، التى كانت تعانى من الاضطراب والتخلف فى أطرافها المترامية، وانعدام الثقة مع فرنسا وبريطانيا، اللتين جهدتا فى اقتطاع الغنائم والامتيازات منها، لذا سارعت إلى استثمار الرأسمال الألمانى فيها. فبعد أن كانت امتيازات سكك الحديد فى الدولة العثمانية تحت النفوذ البريطانى والفرنسى فقط، استطاع الرأسمال الألمانى، ومنذ عام ١٧٨٨، التغلغل فى هذا المجال، والحصول على امتياز سكة حديد سيكتورى ازمير، والبالغ طولها ٩١كم، وسكة حديد ارمسيت - قونية، والبالغ طولها ٤٧٨كم. ولتوطيد العلاقات السياسية والاقتصادية، قام الإمبراطور وليم الثانى بزيارة استنبول عام ١٨٨٩(٤). وكان للزيارة الثانية التى قام بها الإمبراطور الألمانى إلى استنبول عام ١٨٩٨، اثرها البالغ فى حصول الألمان على امتياز سكة حديد قونية - بغداد - الخليج العربى عام ١٨٩٩، بعد أن انشغلت بريطانيا فى حرب البوير(٥).

وعلى الرغم من الحظوة التى كان يتمتع بها الألمان فى تلك الحقبة لدى الحكومة العثمانية، إلا أن التقارير السرية - التى وصلت إلى السلطان العثمانى من الموصل، وكشفت عن حقيقة مهمة البعثة الآثارية التى تتركز فى البحث عن النفط - أثارت حفيظته، وجعلته ساخطا عليهم، إلا انه من جانب آخر، وبحذقه السياسى، التزم جانب الصمت، وفضل الانتظار، فالبحوث هذه لابد لها أن تصب فى مصلحة الدولة العثمانية، خصوصا انه لم يقدم اى تعهدات لألمانيا حول هذا الموضوع(٦).

كان لإدراك السلطان عبد الحميد الثانى الاهمية البالغة التى ينطوى عليها النفط العامل الرئيسى فى إصداره فرمان عام ١٨٨٩ والمتعلق بربط الاراضى النفطية فى ولاية الموصل بإدارة الأملاك السنية الخاصة بالسلطان. وقد ادعى السلطان أنه

(*) جامعة البحرين، كلية الآداب، قسم العلوم الاجتماعية.

بفرمانه هذا إنما يحاول حماية حقول النفط من أطماع الاستثمارات الأجنبية، وإبقاءها في خدمة مصالح الدولة العثمانية، مع تأكيد واضح لمصلحة شخصية تتمثل في استيعاب السلطان للأرباح المالية التي يمكن جنيها من النفط، خصوصا أنه يراقب من موقع المسئولية التنافس الألماني - البريطاني عليها(٧). وكان لهذه السياسة أثرها السلبي على الصناعة النفطية في ولاية الموصل، إذ توقفت مشاريع الإنشاءات النفطية في المنطقة، ولم يدخل عليها أي تطوير من شأنه الارتقاء بها والحصول على المنافع المجدية منها(٨).

انتصرت جهود الدولة العثمانية على النشاط الذي بذله السلطان عبدالحميد في استقطاب "كالوست كولبنكيان"(*) لوضع دراسة ميدانية وافية عن منابع النفط في العراق، وجدواها الاقتصادية، وبالفعل كان لتقاريره بالغ الأثر في صدور فرمان عبد الحميد الثاني عام ١٨٩٩، والمتضمن حصر حقوق البحث والتنقيب عن النفط بالخاصة السلطانية(٩).

كانت ألمانيا تحاول التشبث بأي شيء للحصول على موطئ قدم في مجال حقوق التنقيب عن المعادن، وقد اعتمدت كثيرا على الوعد الشفهي الذي أطلقه الباب العالي العثماني للألمان، بعد أن حصلت إدارة البنك العثماني على امتياز سكة حديد الأناضول عام ١٨٩٠. واستمر الألمان يبذلون الجهود المتواصلة حتى تحقق مسعاهم عام ١٩٠٣، بعد توقيع امتياز سكة الحديد، قونية - بغداد - البصرة، والحصول على حق استغلال المعادن على جانبي السكة لمسافة عشرين كيلو مترا. وفي ضوء هذا الامتياز، استطاعت ألمانيا توقيع عقد مع إدارة الأملاك الخاصة عام ١٩٠٤ لمدة سنة واحدة، تقوم فيه بأعمال التنقيب في حقول ولايتي الموصل وبغداد(١٠).

ولم يرق هذا الامتياز للجهات البريطانية، الذي اعتبرته تهديدا مباشرا لمصالحها في المنطقة، فنشطت هي الأخرى للحصول على امتياز من السلطان يخولها التنقيب في العراق. إلا أن هذا النشاط أظهر جانبا آخر، تمثل في إبطال مفعول الامتياز الألماني بسبب عدم البدء بالتنفيذ. وعليه، طالب الألمان بمبلغ عشرين ألف باون كتعويض عن المبالغ التي صرفوها على أعمال التنقيب. وبما أن الخزانة العثمانية قد عجزت عن دفع المبلغ لخوانها، فإن الألمان اعتبروا الامتياز قائما(١١).

بقيت أوضاع امتيازات النفط العراقي غير واضحة، حتى إن الوضع الداخلي في الدولة العثمانية ازداد تعقيدا، وذلك بسيطرة الاتحاديين على الحكم سنة ١٩٠٨، حيث شهدت هذه المرحلة تقاربا عثمانيا - بريطانيا، أسفر عنه تأسيس البنك الوطني التركي عام ١٩١٠، والحصول على أفضلية في مجال التنافس الاقتصادي والامتيازات. ولقد وعى البريطانيون، ممثلين بأرنست كاسل وكولبنكيان الذي حصل على منصب إداري في مجلس إدارة البنك، ضرورة التعاون مع الجانب الألماني، لتسهيل مهمة الجانب العثماني في إعطاء الامتياز أولا، والوقوف في وجه التنافس الأمريكي الذي بدأ يظهر في الدولة العثمانية، ممثلا في امتياز جستر، الذي بات يمثل منافسا خطيرا لصالحهما ثانيا. وبالفعل، تم تأسيس شركة النفط التركية عام ١٩١٢ بأسهم ٣٥٪ للبنك الأهلي البريطاني، و١٥٪ لكولبنكيان و٢٥٪ للبنك الألماني و٢٥٪ لشركة شل الهولندية. إلا أن هذا التقسيم لم يرق لشركة النفط الأنجلو - فارسية، التي قدمت احتجاجا إلى الحكومة البريطانية، ضمنته جهودها والمبالغ التي أنفقتها في المنطقة، وطالبت بالحصول على أسهم في الشركة، كبديل للبنك البريطاني وكولبنكيان. وكان لها ما أرادت، إذ أصبحت الحصص عام ١٩١٤ على المنوال التالي: ٥٠٪ لشركة النفط الأنجلو - فارسية، و٢٢,٥٪ للبنك الألماني و٢٢,٥٪ لشركة شل و٥٪ لكولبنكيان. وبذلك، ضمنت بريطانيا أكثر من نصف أسهم الشركة، إذا ما أخذ في الاعتبار أن كولبنكيان كان حاصلا على الجنسية البريطانية. ولم تمض فترة بضعة أسابيع من توقيع الامتياز، حتى كان إعلان نشوب الحرب العالمية الأولى، مما عرض أعمال الامتياز إلى التوقف(١٢).

أفرزت الحرب العالمية الأولى قوى جديدة في مجال التنافس للسيطرة على مناطق النفوذ السياسي والاقتصادي. وخلال سني الحرب، تم الاتفاق بين البريطانيين والفرنسيين على اقتسام بقايا المستعمرات الشرقية للدولة العثمانية "معاهدة سايكس - بيكو السرية ١٩١٦" سيئة الصيت. وكان أحد أهداف الفرنسيين الحصول على حصة ألمانيا في شركة النفط التركية، وقد أخذ هذا الهدف شكله الرسمي بعد توقيع معاهدة سان ريمو في ٢٥ أبريل ١٩٢٠. ولم تعتقد الولايات المتحدة بعدالة القسمة التي خرجت بها معاهدة سان ريمو، خصوصا أنها كانت لها محاولاتها المتواصلة للحصول على بعض الامتيازات في الدولة العثمانية. وعليه، احتجت الولايات المتحدة لدى بريطانيا، مطالبة إياها باتباع سياسة "الباب المفتوح"، وفتح الفرص أمام الرأسمال الأمريكي للمشاركة في حصص شركة النفط التركية. وقد أجابت الحكومة البريطانية بأن الامتياز المعطى من قبل الحكومة العثمانية عام ١٩١٤ لم يعط حقوقها للجانب الأمريكي، فاعترض الأمريكيون على روح الامتياز وشككوا في صحته وطالبوا بعرض الأمر على لجنة خاصة للتحكيم في الموضوع، فما كان من بريطانيا إلا أن وافقت على مساهمة الرأسمال الأمريكي في الشركة. وعليه، أسست المصالح الأمريكية "شركة إنماء موارد الشرق الأدنى" كممثل عن الجانب الأمريكي في الشركة(١٣).

جهدت بريطانيا في حث إمكاناتها للسيطرة التامة على نفط العراق، والمتتبع لمسيرة المفاوضات بين الجانب العراقي بعد تأسيس الحكومة الوطنية وشركة النفط التركية، يجد بوضوح إمكان بريطانيا الحصول على الامتياز بأي وقت تشاء، خصوصا أن أدوات الضغط في يديها. إلا أن القرار تأثر بوجهات نظر متباينة داخل الحكومة البريطانية ذاتها، فكانت

(*) كولبنكيان: كالوست كولبنكيان، ولد عام ١٨٦٩، أرمني من رعايا الدولة العثمانية، وكانت أسرته تعمل في تجارة النفط الروسي داخل الدولة العثمانية، درس الهندسة في إنجلترا، توفي في لشبونة في ٢٠ تموز ١٩٥٥، ويعرف بلقب مستر ٥٪.

لمزيد من التفاصيل، انظر: العلوجي واللامي، المصدر السابق، ص ص ٨٦-٩٠.

وزارة المستعمرات والمندوب السامي يريان ضرورة عقد الاتفاق بسرعة، في حين أن وزارة الخارجية البريطانية كانت ترى إرجاء عقد الاتفاق لحين إنهاء مشكلة الموصل، وتنظيم حصص شركة النفط التركية التي عانت من مطالبات جهات عديدة للمشاركة فيها، مثل أمريكا وفرنسا وإيطاليا وتركيا(١٤).

وفي الوقت الذي كان فيه مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ يبحث في قضية الموصل، كانت العديد من الدول تحث جهودها لاستغلال المشكلة في نوع من الابتزاز، فتركيا كانت تارة تلوح بأنها ستقدم التسهيلات لكل الأطراف، وتارة أخرى تغازل الجانب البريطاني للحصول على أسهم في الشركة في حالة تسوية مشكلة الموصل لصالح العراق. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت تربط القضية بـ"الباب المفتوح"(١٥).

بدأت مفاوضات شركة النفط التركية مع الحكومة العراقية منذ كانون الثاني ١٩٢٣، وكانت القناعة لدى الجانب البريطاني أن الامتياز العثماني الممنوح عام ١٩١٤ لا يمثل قاعدة شرعية، فكان جواب مجلس الوزراء في ١٣ أغسطس ١٩٢٣، بعدم الاعتراف بالامتياز السابق وتفويض ساسون حسقيل لإتمام المفاوضات في لندن(١٦). في سبتمبر من العام نفسه، تألفت لجنة للنظر في مسودة الاتفاق، وأقرت سريان الامتياز في منطقتي الموصل وبغداد، مع استثناء الأراضي المحولة "النفط خانة" لمنع التداخل مع أعمال امتياز شركة النفط الأنجلو - فارسية. وبعد مناورات سياسية من قبل الطرفين، ومحاولات مستميتة من الجانب البريطاني لتوقيع الامتياز، بأسرع وقت، كان أن وقف الملك فيصل الأول مع ضرورة الإسراع، لأنه كان يرى بوضوح التهديد والضغط الذي كانت تلوح به الحكومة البريطانية بين تسوية قضية الموصل وتوقيع مسودة امتياز النفط. وبعد تصديق الملك على قرار مجلس الوزراء، وقع مزاحم أمين الباجه جي اتفاقية امتياز شركة النفط التركية في ١٤ مارس ١٩٢٥(١٧).

تعرض الامتياز للعديد من الانتقادات، فقد حملت الحكومة العراقية عليه، واعتبرته غبنا لحقوق العراق الشرعية في أرضه ومواده، كما قدم وزيران استقالتيهما احتجاجا عليه، وهما الشيخ محمد رضا الشبيبي وزير المعارف، ورشيد عالي الكيلاني وزير العدلية، وقيل إن مزاحم الباجه جي قدم استقالته في ١٨ فبراير عام ١٩٢٥، أي قبل التوقيع، إلا أنه تراجع عنها، تماشيا مع وجهة نظر ياسين الهاشمي(١٨)، والتي تتلخص في ضرورة الاعتماد على إسناد شركة النفط التركية ذات المركز القوي في بريطانيا، لضمان وقوفها مع الحكومة العراقية من أجل ضم الموصل إليها(١٩).

بدأت الشركة أعمالها في مناطق عديدة، منها جبال حمرين وطوز خورماتو وبابا وخانوجا والقيارة، كذلك قامت بالأعمال التكميلية من مد الطرق وخطوط الأنابيب، وبناء دور الاستراحة ومقار العاملين، وإتمام مستلزمات العمل(٢٠).

وفي ديسمبر ١٩٢٧، تفجر النفط من حقل بابا كركر بالقرب من كركوك ليعلن عن إمكانية الإنتاج التجاري للنفط في العراق(٢١).

وفي ٣١ يوليو ١٩٢٨، وقعت الشركات المنضوية تحت لواء شركة النفط التركية اتفاقية الخط الأحمر، والتي بضوئها تقرر حصص الامتياز، فأعطت ٢٣.٧٥٪ بريطانيا ومثلها لفرنسا وما يساويها لأمريكا، بينما أعطيت نسبة ٥٪ لكولبنكيان، كما فرض على الحكومة العراقية أن تدفع ١٠٪ من عائداتها التي تحصل عليها من الامتياز كتعويض عن تنازل تركيا في الموصل(٢٢)، كذلك حصلت الشركة على مركز خاص تمثل في أحقيتها في الامتيازات النفطية في منطقة الشرق الأوسط المحددة بالخط الأحمر باستثناء مصر والكويت، كما منحت هذه الاتفاقية مركزا قويا للتفاوض داخل المنطقة(٢٣). وفي ٨ يونيو ١٩٢٩، بدلت الشركة اسمها وجعلته شركة نفط العراق(٢٤).

ونتيجة للتنافس القائم بين الجهات المساهمة في الشركة والحكومة البريطانية والمحاولات للحصول على شروط امتياز أفضل، عملت شركة نفط العراق على تعديل الامتياز السابق الموقع في عام ١٩٢٥، وحصلت في ضوء الاتفاقية الجديدة، التي وقعت في ٢٤ مارس ١٩٣١، على حقوق الاستغلال الكامل في جميع الأراضي الواقعة في ولايتي بغداد والموصل التي تحدها الضفة الشرقية لنهر دجلة، بمساحة ٣٢ ألف ميل مربع، وجعل الحد الأدنى للرسوم السنوية، على النفط المستخرج ٤٠٠ ألف باون ذهبي، بقيمة أربعة شلنات ذهبية للطن الواحد(٢٥)، وإبدال ضريبة الدخل المفروضة على الشركة بمبلغ مقطوع تدفعه الشركة سنويا إلى الحكومة العراقية(٢٦).

وواجهت الاتفاقية الجديدة موجة من الانتقادات والسخط العميق لدى الأوساط الشعبية والحزبية، واعتبرتها غبنا يصيب حقوق العراق، معتبرة أن بريطانيا قد أجبرت العراق على توقيعها، وطالبت بتقديم القضية على التحكيم، مركزة على مسألة إبدال الضريبة الثابتة بالمبلغ السنوي المقطوع، الذي نصت عليه الاتفاقية، وانتقد الحزب الوطني العراقي وحزب الإخاء الوطني منح الشركة مساحات جديدة لاستثمارها(٢٧).

المراجع :

١- عبدالحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراق، ج١، بغداد، ١٩٧٣، ص٦٦.

٢- محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص١٤٦.

٣- د. نوري عبدالحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط العراقي، بيروت، ١٩٨٠، ص١٩.

٤- فواز مطر نصيف الدليمي، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ص ١٥١-١٥٣.

٥- المصدر نفسه، ص ص ١٥٨-١٥٩.

٦- اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد، الرمادي، ١٩٨٧، ص٢٣٦.

٧- العلوجي واللامي، المصدر السابق، ص ص ٨١-٨٢.

٨- حكمت سامي سليمان، نفط العراق، ط٣، بغداد، ١٩٧٩، ص٧٣.

٩- العلوجي واللامي، المصدر السابق، ص٨٦.

١٠- د. نوري عبدالحميد خليل، النفط ١٩١٤ - ١٩٥٨، موسوعة حضارة العراق، ج١٢، بغداد، ١٩٨٥، ص٩٥.

١١- العلوجي واللامي، المصدر السابق، ص.١٢٠.

١٢- د. عبدالوهاب عزت، تاريخ النفط في العراق، مجلة المؤرخون العرب، العدد ١٥، السنة ١٩٨٨، ص٣١.

١٣- دافيد هـ. فيني، بترول الصحراء، ترجمة إسماعيل الناظر، بيروت، ١٩٦٠، ص ص ٤٨-٤٩.

١٤- د. نوري عبدالحميد خليل، التاريخ السياسي، المصدر السابق، ص٧٧.

١٥- د. فاضل حسين، مشكلة الموصل، بغداد، ١٩٧٧، ص ص ٣١٠-٣١١.

١٦- عبدالرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط٣، بغداد، ١٩٦٧، ص١٦٩.

١٧- هنري فوستر، تكوين العراق الحديث، ج ١٣، ترجمة عبد المسيح جويد، بغداد ١٩٣٩، ص ٤٥٩. انظر أيضا: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، بغداد، ١٩٨٨، ص ص ٢٨٥-٢٨٨.

١٨- عبدالرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ص ٢٨٧-٢٨٩.

١٩- جريدة الاستقلال، ٩ آذار، ١٩٢٥.

٢٠- التقرير البريطاني عام ١٩٢٧ المرفوع إلى عصبة الأمم، ترجمة جريدة العالم العربي، ص١٤٧.

٢١- د. محمود محمد الحبيب، اقتصادات العراق، البصرة، ١٩٦٩، ص٢٠٣.

٢٢- شارلس عيساوي ومحمد يغانة، نفط الشرق الأوسط، ترجمة حسن أحمد السلمان، بغداد، ١٩٦٦، ص ص ٥٢-٥٣.

٢٣- هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلالية، بغداد، ١٩٧٧، ص٢٢١.

24- Centeral office of information, Britain and Middle East. Development. London .1956 P.23.

25- F. o371. E 2831 / 2831 / .93 Annual Report 1931.

محفوظات مركز دراسات الخليج العربي، البصرة.

٢٦- مير بصري، النفط .. تاريخ وأسطورة .. النفط في العراق، ج٥، مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد الأول، السنة الرابعة، كانون الثاني، ١٩٤١، ص ص ١٠-١١.

٢٧- عبدالرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى ١٩٣٢، بغداد، ١٩٨٨، ص٢٥٧.

قانون النفط العراقى .. خطوات واسعة نحو الفساد

■ محمد صادق إسماعيل *

فى السابع والعشرين من فبراير ٢٠٠٧، أقر مجلس الوزراء العراقى مسودة مشروع "قانون النفط" الذى يضمن تقاسم الثروة بين مناطق البلاد كافة، ويضمن كذلك السيطرة على الإيرادات النفطية عبر خزانة المجلس الوطنى للنفط ، ومن ثم توزع على نسبة السكان مع مراعاة المناطق المحرومة. وأحالت رئاسة مجلس الوزراء مشروع القانون إلى مجلس النواب للتصديق عليه بعد انتهاء عطلة الفصل التشريعى، وطالب رئيس الوزراء نورى المالكى مجلس النواب بأن يسرع فى التصديق على هذا المشروع الذى سيساعد على الازدهار والتنمية، ويسهم فى تعزيز وحدة العراقيين على حد قوله(١).

انقسامات حول مشروع القانون :

يلاحظ أن مشروع قانون النفط العراقى قد أحدث انقساما حادا داخل الأوساط العراقية ما بين مؤيد ورافض حيث أكد مسئولون عراقيون أن مشروع القانون توزيع الموارد النفطية يعد عاملا حاسما فى تجاوز الخلافات السياسية، ونزع فتيل "قنبلة موقوتة" تهدد بتأجيج الانقسامات الطائفية والإثنية فى وقت ظلت فيه واشنطن تضعه شرطا أساسيا لضخ المساعدات العسكرية والفنية للحكومة العراقية.

على الجانب الآخر، هناك فئات عديدة تعارض مشروع القانون، مؤكدة إن هذا القانون ما هو إلا ذريعة للولايات المتحدة الامريكية للتدخل فى الشأن العراقى والاستيلاء على قدر كبير من ثرواته النفطية، حيث يرى هذا الفريق أن فترة وجود الاحتلال الامريكى بالعراق مرحلة مظلمة فى تاريخ الصناعة النفطية العراقية، وما كان استمرارها إلا نتيجة التراكم الهائل الذى ساد عملياتها فى سبعينيات القرن الماضى، حيث استهدفت هذه الفترة الإنتاج بأقصى الطاقات الممكن تصديرها، وبأى ثمن. ومع ذلك تقتضى الضرورة الانتباه إلى المفارقة التى ولدها الاحتلال. ففى عام ٢٠٠٢، كان العراق يصدر ما لا يقل عن ٢,٥ مليون برميل يوميا ويعالج نحو خمسة ملايين طن مكافىء/ السنة من الغاز الجاف، ومكتفيا ذاتيا بجميع المشتقات النفطية مع وجود فائض كبير للتصدير أو التهريب. أما بعد الاحتلال ورغم الملايين التى قيلت إنها تصرف لاستعادة عافية صناعة النفط العراقية، فقد بقيت الصادرات النفطية دون مستواها لما قبل الاحتلال، وتحول العراق إلى حالة عجز يستورد نصف احتياجاته من المنتجات النفطية جميعا ما عدا زيت الوقود، مع تدن فاضح فى مستوى الخدمات لمواطنيه وارتفاع كبير فى أسعار السوق السوداء. هذا بالرغم من أن طاقة إنتاج المحروقات النفطية للاستهلاك المحلى تزيد على ٧٠٠ ألف برميل يوميا وتمثل ضعف معدلات الاستهلاك المحلى(٢).

من جانبها، قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بإيقاف إرسال المعدات والأدوات الاحتياطية، وأضعفت البرامج النفطية على نحو فعال وجعلت قطاع النفط غير قادر على زيادة طاقته الإنتاجية. فلم تتجاوز العقود العراقية التى سمح لها بالتنفيذ ٣٠٪ من مجمل العقود التى أبرمتها الحكومة العراقية فى ظل البرنامج المذكور.

وعلاوة على حرمان القطاع النفطى العراقى من مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية، ساهمت الحرب وأعمال التخريب التى أعقبتها فى إحداث خسائر إضافية. وإلى جانب أضرار القصف المباشر أثناء الحرب للأنبوب الاستراتيجى لمحطة ضخ K3، عانت المختبرات المركزية فى بغداد من النهب وفقدان الكثير من البيانات والمعلومات الاستكشافية التى كانت تضم السجلات الجيولوجية، وشكلت حصيلة ثمانين سنة من الجهد المتراكم وكلفت مليارات الدولارات، كما سرقت الإدارة الرئيسية لشركة الحفر، وهوجمت مختلف الأجهزة والمعدات فى الجنوب، ونهبت الإدارة الرئيسية لشركة نفط البصرة مع سجلاتها. وشملت هذه الممارسات أيضا استمرار سرقة النفط من أنابيب الجنوب. وامعانا فى استشراء الفساد فى قطاع النفط العراقى، كشف عضو الكونجرس الديمقراطى لولاية كاليفورنيا عن فضيحة منح مقاولة بمبلغ سبعة مليارات دولار لإعادة بناء تجهيزات للصناعة

(*) باحث فى الاقتصاد السياسى.

النفطية العراقية قبل أن تطأ القوات الأمريكية أرض العراق، حيث منحت المقاولة لشركة هاليبرتون (Halliburton) الأمريكية التي دفعت ٣٦ مليون دولار مكافأة نهاية الخدمة إلى رئيسها ديك تشيني (نائب الرئيس الأمريكي)، وهي متورطة في أعمال حسابية وتلاعب بالأسهم. وقد منحت المقاولة للشركة في شكل عطاء مغلق، ومن دون أن تخضع أعمالها لمراقبة الجهات العراقية(٣)

يمكن القول إن السبب الأساسي لاحتلال الولايات المتحدة للعراق هو الهيمنة على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، وذلك لقرب نفاد النفط في الحقول الامريكية، اذ توقفت أخر الحفارات في تكساس في مارس ٢٠٠٦، حيث ان عصب الحياة في الولايات المتحدة هو النفط.

إن هذا الموقف يعزز الرأى الذى يشير الى أن ستراتيجية الحروب الامريكية من أجل الطاقة هي لضمان مايسميه الخبراء الامريكيون بـ (الضم الاستراتيجي للطاقة).

وهذا ما يؤكده خبراء الطاقة، حيث يعتقدون أنه بعد ثماني سنوات من العام الحالى ٢٠٠٧ لن تكون هناك نشاطات نفطية داخل الولايات، وسينفد الاحتياطي الامريكي بكامله، علما بانها تستهلك (٢٦ مليون برميل /يوميا). ولذلك، فإن (قانون الاستثمار النفطي) قد تم اعداده متضمنا (عقود المشاركة فى الانتاج (PSAS) والذى يمنح للشركة الاجنبية فرصة لايجاد صيغ قانونية ومالية معقدة يسطرها قانونيون مختصون بهذا الشأن، يمكن تأويلها لصالح الشركات متعددة الجنسيات، وتربط الحكومة (أو بالأصح الشعب العراقي) بشروط اقتصادية لايمكن تغييرها طوال عقود مقبلة، خاصة أن العراق يخضع لاحتلال القوات الاجنبية. وهناك مستشارون امريكيون وبريطانيون في الوزارات العراقية، خاصة في وزارة النفط، يمكن أن يتلمس المختص وجود أصابع لهم في صياغة القوانين الخاصة بالنفط والميزانية(٤).

مضمون القانون الجديد :

بالنظر الى القانون الجديد للمنتجات النفطية، يلاحظ أنه قد أقر بملكية النفط والغاز لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات، وأن القانون يطبق على العمليات النفطية في جميع مناطق العراق، بما في ذلك الأرض وما تحتها على اليابسة وكذلك في المياه الداخلية والمياه الإقليمية.

واستثنى مشروع القانون من نطاقه مجالات تكرير البترول وتصنيع الغاز واستخداماتهما الصناعية، وكذلك تخزين ونقل وتوزيع المنتجات النفطية(٥).

وعزع مشروع القانون الصلاحيات الخاصة بالغاز والنفط، حيث أعطى صلاحية تشريع جميع القوانين الاتحادية للعمليات المرتبطة بقطاع النفط والغاز لمجلس النواب العراقي، كما منحه صلاحية التصديق على جميع الاتفاقيات النفطية الدولية المعدة وذات الاتصال بالعمليات في قطاع النفط والغاز، والتي تبرمها جمهورية العراق مع الدول الأخرى. اما السياسة الاتحادية النفطية، فهي من مسئوليات مجلس الوزراء.

وقد منح المشروع مجلس الوزراء صلاحيات التوصية لمجلس النواب فيما يخص مشروعات القوانين المقترحة الخاصة بتطوير مصادر العراق النفطية والغازية.

واعتبر مشروع القانون مجلس الوزراء السلطة صاحبة الاختصاص لإقرار السياسة الاتحادية النفطية، والإشراف على تطبيق تلك السياسة، كما أنه يتولى الإشراف على إجمالي العمليات النفطية، بما في ذلك إقرار السياسة الاتحادية المنظمة لجميع الامور التي يحكمها هذا القانون، ومن ضمنها التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق واقتراح الأدوات التشريعية في قطاع النفط، والتصديق على الأنظمة اللازمة للأمور الواردة سابقا من وقت لآخر.

كما وضع مشروع القانون أسس تشكيل المجلس الاتحادي للنفط والغاز من أجل تيسير مهام مجلس الوزراء، فيما يتعلق باقرار السياسة البترولية والخطط المترتبة عليها، والتي يتم تحضيرها من قبل الوزارة بالتنسيق والتشاور مع الأقاليم والمحافظات المنتجة. ولوضع التعليمات اللازمة لإبرام عقود التنقيب والإنتاج، يؤسس مجلس الوزراء هيئة تسمى (المجلس الاتحادي للنفط والغاز)، ويقوم رئيس الوزراء، أو من ينيبه برئاسته، ويضم في عضويته ممثلين عن وزارات النفط والمالية والتخطيط والتعاون الانمائي في الحكومة الاتحادية، ومحافظ البنك المركزي العراقي، وممثلا عن كل اقليم بدرجة وزير، إضافة الى ممثل عن كل محافظة منتجة غير منتظمة في اقليم، والرؤساء التنفيذيين لأهم المؤسسات النفطية ذات العلاقة، والتي من بينها شركة النفط الوطنية العراقية، وشركة تسويق النفط، ويضم كذلك خبراء مختصين بشئون النفط والغاز والمال والاقتصاد لايزيد عددهم على ثلاثة يتم تعيينهم لمدة أقصاها خمس سنوات بقرار من مجلس الوزراء(٦).

ويتولى المجلس مسئولية وضع السياسات النفطية الاتحادية وخطط التنقيب وتطوير الحقول وخطط مسار الأنابيب الرئيسية داخل الأراضي العراقية، كما له الحق في الموافقة على أي تعديل جوهري لتلك الخطط.

ويتولى المجلس النظر في عقود التنقيب والإنتاج التي تمنح التراخيص للقيام بعمليات في القطاع النفطي، وتعديلها وفقا "للآليات الواردة في المادة رقم ٩ من هذا القانون"، كل ذلك فيما يتعلق بجمهورية العراق.

كما يقوم بإقرار نماذج عقود التطوير والانتاج واختيار نموذج العقد الملائم لطبيعة الحقل أو منطقة الاستكشاف أو الفرصة التي يتم عرضها.

كما أن المجلس يضع التعليمات الخاصة بالتفاوض لمنح التراخيص أو عقود التطوير والانتاج ووضع معايير أهلية الشركات. ويعتبر الجهة المخولة في إقرار تحويل حصص الحقوق فيما بين الحاملين لتراخيص التنقيب والإنتاج وما يلحقها من تعديلات للعقود، شريطة ألا يؤثر ما ذكر سابقا عكسيا على درجة ونوعية المشاركة الوطنية، بما في ذلك النسبة المئوية للحصص الوطنية في المشروع. كما وضع القانون صلاحيات ومهام وزارة النفط، بحيث تعتبر الوزارة الجهة صاحبة الصلاحية لاقتراح السياسة والقوانين والخطط الاتحادية النفطية.

كما تتولى الوزارة اعداد الانظمة والتوجيهات والتعليمات لتنفيذ السياسات والخطط الاتحادية.

وللوزارة القيام بأعمال الرقابة والاشراف على العمليات النفطية بالتنسيق مع الهيئات الاقليمية والمحافظات المنتجة لضمان التنفيذ الموحد والتطبيق المتجانس في جميع أنحاء العراق.

وتعتبر الوزارة الجهة المخولة بتمثيل جمهورية العراق في

المنتديات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بأمور النفط والغاز. وتمنح الوزارة صلاحية التفاوض على الاتفاقيات الدولية والثنائية مع الدول والمنظمات الاخرى المتعلقة بالنفط والغاز، على أن تخضع للموافقة وفقا لأحكام الدستور. وتتحمل الوزارة مسئولية مراقبة العمليات النفطية من أجل ضمان انسجامها مع القوانين والأنظمة والشروط التعاقدية.

كما أن على الوزارة إجراء التحرى والتدقيق الفنى والأساليب الأخرى للتحقق من الانسجام مع القوانين والأنظمة والشروط التعاقدية والممارسات الدولية المعتمدة. وتتشاور الوزارة مع حكومة الاقليم والمحافظات المنتجة لاستحداث تشكيلات مختصة للقيام بهذه المهام نيابة عن الوزارة.

كما اعطى مشروع القانون لشركة النفط الوطنية العراقية صلاحية المساهمة فى عمليات التنقيب والإنتاج داخل العراق نيابة عن الحكومة. وتلتزم الشركة ببيع حصتها من النفط الخام الى شركة تسويق النفط بسعر التسليم الذى يغطى التكلفة، بالإضافة الى ربح معقول يمكن الشركة من التطور بصورة حيوية فى مجالى التنقيب والإنتاج.

وتشرف على ادارة شركة النفط الوطنية العراقية والشركات التابعة لها مجالس ادارات تمثل فيها الجهات ذات العلاقة المباشرة فى الحكومة الاتحادية : الاقاليم والمحافظات المنتجة وفقا لقانون شركة النفط الوطنية العراقية.

القانون بين المركز والأطراف :

حول صلاحيات هيئة الاقليم، فقد أعطاها مشروع القانون مهمة تولى التحضيرات اللازمة من أجل اقتراح النشاطات والخطط للسلطات الاتحادية نيابة عن الإقليم، لكى يتم تضمين تلك الخطط والنشاطات فى الخطط الاتحادية للعمليات النفطية. كما أن عليها أن تساعد السلطات الاتحادية فى المداولات التى تقود إلى إتمام الخطط الاتحادية وذلك وفقا للمتطلبات.

كما تقوم بإجراءات التراخيص المتعلقة بالنشاطات فى الإقليم فى مجال التنقيب وتطوير الحقول المكتشفة غير المطورة، وباعتماد النماذج التعاقدية المعدة من قبل المجلس الاتحادى للنفط والغاز، بناء على التعليمات الصادرة من المجلس الاتحادى للنفط والغاز، ومع الشركات النفطية العالمية المؤهلة وفق الاسس التى يضعها المجلس الاتحادى للنفط والغاز.

وقد منح مشروع القانون وزارة النفط او شركة النفط الوطنية او الهيئة الاقليمية - كل حسب اختصاصه ومسئوليته، وبعد استكمال الاجراءات الاولية للتراخيص - التوقيع الاولى على عقد التنقيب والانتاج مع المقاول المختار.

وأوجب مشروع القانون ان يكون العقد نافذا ما لم يرفضه المجلس الاتحادى للنفط والغاز، حيث تجب احالة العقد الاولى الى المجلس الاتحادى للنفط والغاز خلال ٣٠ يوما من التوقيع الاولى عليه، والا يعتبر ملغى.

وبالنسبة لصندوق الموارد النفطية، فمن مسئوليات مجلس الوزراء، تقديم مسودة قانون اتحادى الى مجلس النواب، ينظم توزيع واردات مبيعات النفط، يراعى ان تتضمن الواردات النفطية المبالغ المتحصلة من مبيعات النفط والغاز والعائدة للدولة، والريع، ومكافآت التوقيع ومكافآت الانتاج عن العقود النفطية مع الشركات الاجنبية والمحلية، وان تودع الواردات فى حساب يسمى "صندوق الموارد النفطية" يفتح باسم البنك المركزى العراقى، ويخصص لهذا الغرض ويدار من قبل مجلس الوزراء ووزارة المالية.

ويشرف على ادارة الصندوق هيئة مستقلة يرأسها موظف بدرجة وزير، وعضوية ممثلين عن الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات وعدد من المستشارين المستقلين وترتبط بمجلس الوزراء. وتوزع الواردات العامة للدولة بما فيها الواردات النفطية بموجب الميزانية الاتحادية للدولة بما يضمن توزيعا عادلا وفقا لأحكام الدستور.

كما يؤسس صندوق باسم "صندوق المستقبل" تودع فيه نسبة من الموارد النفطية، وينظم ذلك بقانون.

ملاحظات على مشروع القانون :

من خلال التعرض السريع لبعض النصوص الواردة بمشروع قانون المنتجات النفطية، يمكن إبداء بعض الملاحظات الأولية :

١- فى النص الخاص بهيئة النفط الاتحادية فى الفقرة (د) يسميها القانون (لجنة)، ثم يعود ويسميها هيئة فى الصفحة نفسها، مما يشير إلى العجالة فى كتابة النص. ان هيكلية (الهيئة) لا تمثل العدالة التى تجسد أهمية المحافظة والشركة المنتجة الرئيسة فى البلاد، إذ ينص مشروع القانون، على أن يكون هناك ممثل عن كل اقليم بدرجة وزير (يعنى منطقة كردستان) وممثل عن كل محافظة منتجة غير منتظمة فى اقليم ويعنى هذا:

- ان صلاحيات الوزير هى أكثر وأعمق من صلاحيات غير الوزير.

- اذا كانت البصرة بصورة خاصة، والجنوب بصورة عامة، المنتج الاعظم للنفط فى العراق والممول الرئيسى للميزانية الحكومية، فكيف يمثلها ممثل واحد لا يمتلك من الصلاحيات التى يمتلكها ممثل الاقليم؟ لذلك، ينبغى أن تمثل البصرة بثلاثة اعضاء، أحدهم فنى خبير من شركة نفط الجنوب، وأكاديمى مختص بشئون النفط، وممثل عن نقابة القطاع النفطى.

٢- جاء فى النص - ضمن تشكيل هيئة النفط الاتحادية - وجود مستشارين مختصين بشئون النفط أو المال والاقتصاد. ويكون التساؤل الرئيسى هو : من أية جهة سيكون هؤلاء المستشارون؟ وبناء على ذلك، يجب أن تحدد الجهات التى ينتمى اليها هؤلاء المستشارون، وأن يكون بعضهم من الخبراء الفنيين فى شركة نفط الجنوب، والاكاديميين المختصين بشئون النفط من جامعة البصرة تحقيقا لقاعدة المشاركة الجماهيرية فى اتخاذ القرار وعدم تهميش الاكاديميين ذوى الاختصاص، باعتبار أن البصرة هى المنتج الاكبر للنفط فى العراق وتضم أكبر احتياطى نفطى فى البلاد، ولا ينبغى أن يستحوذ المركز على هيكلية المستشارين.

٣- فيما يتعلق بالنص الخاص بمجلس النفط الاستشارى، يجب أن يكون من ضمن اعضاء هذا المجلس خبراء من شركة نفط الجنوب، وأكاديميون مختصون بشئون النفط من جامعة البصرة ونقابة منتسبى القطاع النفطى فى الجنوب، ومن ثم فإن هذا المجلس لا يمكن أن ينجح فى اتخاذ القرارات الاساسية الخاصة بالسياسة النفطية لتحقيق المصالح العليا الوطنية للعراق، ما دام المركز مستحوذا على هذا المجلس.

٤- بالنسبة لصلاحيات وزارة النفط، والمخول اليها اقتراح السياسات والقوانين النفطية الفيدرالية ورفعها الى هيئة النفط

والغاز. يلاحظ أنها لم تتضمن التشاور مع شركات النفط، سواء في شمال العراق أو جنوبه، مما يعني أنها ستتخذ القرارات بصورة انفرادية، ومن ثم يجب إضافة فقرة "بعد التشاور والاتفاق مع شركة نفط الجنوب أو الشمال".

٥- ورد في المادة "أولاً" في الفقرة رقم (٤) من النص الخاص بصلاحيات شركة النفط الوطنية العراقية، ان "أي نشاط استكشافي داخل العراق تحصل عليه بالتنافس".

وهذا النص يتيح للشركات الأجنبية ذات الخبرة الواسعة في العمليات النفطية وامتلاكها للتقنيات الجديدة المتطورة في الاستكشاف، الحصول على عقود الاستكشاف أمام شركات النفط العراقية التي تمتلك مستلزمات استكشاف قديمة. وكثيرا ما تخفي الشركات الأجنبية حقيقة الاحتياطيات ونوعية الموائع والصخور والحركات التكوينية وغيرها تحقيقا لمصالحها الخاصة.

٦- ورد في المادة "ثانيا": أ- من النص الخاص بصلاحيات شركة النفط الوطنية العراقية، والخاص بعقود الاستكشاف: البديل الاول ب- "تتولى هيئة النفط والغاز تشكيل لجان تفاوضية بكوادر من وزارة النفط وشركة النفط الوطنية من فنيين مستقلين مع ممثلين من اقليم أو المحافظة المنتجة ذات العلاقة بالعقد. الا انه يجب أن تضم هيكلية (الفنيون المستقلون) (أكاديميين من المحافظة المنتجة مختصين بشئون النفط) تضاف هذه العبارة الى النص، اذ لا معنى لحضور شخص من مجلس المحافظة مثلا غير مختص بالنفط وشئونه وخفاياه وتقلبات الاسواق العالمية، الى غير ذلك.

٧- في الفقرة "ت" من النص الخاص بصلاحيات شركة النفط الوطنية العراقية، يلاحظ أنه يجب أن تضاف عبارة "بعد التشاور والاتفاق مع شركة النفط الوطنية المنتجة للنفط في المحافظة" منعا للفساد الاداري والمالي.

٨- في الفقرة الخاصة بالحقول المكتشفة، والتي تؤكد أن يعطى مشروع القانون حق التفاوض والتعاقد لإقليم كردستان على حقول واقعة في كردستان. بينما يسلب هذا الحق من المحافظة المنتجة للنفط ويحصر حق التفاوض بهيئة النفط والغاز وتقوم الوزارة بالتعاقد مع الشركات المقاولة - يلاحظ أن هناك تفرقة واضحة بين اقليم كردستان وباقي الاقاليم والمحافظات الاخرى.

٩- النصوص الواردة في مشروع القانون والخاصة باجراءات الترخيص ورد من بينها نص "من الممكن أن يتركز العقد النموذجي على ما يلي":

عقد الخدمة "وقد ورد فيه عدة انواع من العقود منها بعض العقود والتي اورد النص بها مزايا ممنوحة للشركات الاجنبية على حساب النفط العراقي ومنها:

عقد الشراء، وهو (Buyback) نوع من اتفاقيات الاستشارة الفنية، وقد استخدم هذا النوع من العقود في بعض الحقول الايرانية. وتقوم الشركة الاجنبية بموجب تقديم رأس المال اللازم للاستثمار في المشروع وتتقاضى لقاء خدماتها معدل عائد متفق عليه في نص العقد. ويحق للشركة الاجنبية هنا شراء النفط أو الغاز المستخرج، مما يمثل سيطرة الشركات على النفط سيطرة مباشرة.

عقد المشاركة في الانتاج وهو اخطر اجراء تتخذه الوزارة. لان هذا النوع من العقود يعني امتيازا جديدا يعطي للشركات الاجنبية للاستثمار لمدة (٣٠-٤٠) سنة وهو نظام معقد. وبحسب هذا الالتزام، فإن الدولة المضيفة نظريا لها حق سيطرتها على النفط، بينما يقتصر دور الشركة الاجنبية على استخراج النفط. ولكن عمليا، فإن هذه العقود تقيد تصرفات الحكومة في فخ نصوص قانونية معقدة يصوغها خبراء الشركة الاجنبية، والقائمون على تأويل تلك النصوص، وهو أمر يرفضه الشعب العراقي.

١٠- النص الخاص "باستحصال الواردات النفطية" ورد به بعض العبارات غير المفهومة ومنها كلمة "الواردات النفطية" بمعنى الايرادات، ومن ثم يجب تصحيح كلمة الواردات الى ايرادات أو عائدات، لأن الواردات تعني استيراد السلع بينما الايرادات تعني اثمان بيع النفط. وتعبر هذه الكلمة عن عدم الدقة في استخدام المصطلحات من جانب المشرع، الذي لا يمكنه التفرقة بين كل من الواردات والعائدات في قانون مصيري.

١١- بالنسبة لصلاحيات مجلس الوزراء، يلاحظ أن القانون الجديد قد منحه كافة الصلاحيات فيما يتعلق بالشراء والبيع لعوائد المنتجات النفطية. ومن هنا، فيجب أن يكون مجلس الوزراء ممثلا لكافة طبقات المجتمع العراقي ومستقلا تماما عن سلطة الاحتلال الامريكي.

١٢- بالنسبة للفقرة الخاصة بتشكيل صندوق الموارد النفطية، يلاحظ أنه يتضمن بعض المستشارين الاجانب وهذا يعد تدخلا صارخا في الشأن العراقي، فكيف يقوم مستشارون من خارج البلاد بتوزيع عائدات النفط العراقي؟

واخيرا، فإن قانون المنتجات النفطية يمثل إحدى المعضلات الكبرى التي تؤدي الى مزيد من التدخل الاجنبي في الشأن العراقي، بل تمنحه مزايا مقننة لم يتمتع بها من قبل ولهذا كان لزاما اعادة النظر في هذا القانون، حتى لا يصبح مجرد قانون لتسهيل سرقة المنتجات النفطية العراقية.

الهوامش :

١- جريدة الاتحاد الاماراتية، ٢٦ فبراير ٢٠٠٧

٢- د. عبدالوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص ص٢٠٦-٢٠٨

٣- جريدة العربي القاهرية، ٢٤ ابريل ٢٠٠٦

٤- جعفر ضياء جعفر وآخرون، برنامج لمستقبل العراق بعد الاحتلال، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص ص١١٠-١١٤

٥- جريدة الصباح الجديد العراقية، ٢٣ فبراير ٢٠٠٧

٦- نص مشروع قانون النفط والغاز العراقي، شبكة المعلومات العراقية www.iraq.net.com، ٢ مارس ٢٠٠٧

فلسطين

اتفاق مكة.. قراءة فى التداعيات السياسية وحدود الشراكة

■ محمد جمعة*

تتمثل أهمية اتفاق مكة، الذى أبرم بين حركتى "حماس" و"فتح" فى الثامن من فبراير ٢٠٠٧، فى نجاحه - ولو مؤقتا - فى قطع الطريق على الحرب الأهلية، التى لم تتجمع نذرها، وتتأكد احتمالاتها فى أى مرحلة سابقة، كما تجمعت وتأكدت قبيل توقيع الاتفاق، لاسيما بعد أحداث الأسبوع الدامى الممتد من أواخر يناير وبداية فبراير ٢٠٠٧، والتى أوقعت سبعين قتيلا فلسطينيا ومئات الجرحى الآخرين.

بهذا المستوى، لا يمكن التقليل من المردودات الايجابية للاتفاق، خاصة إذا صارت الامور فى اتجاه ضبط الصراع الداخلى وتسوية الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية على قاعدة الحوار، والابتعاد عن كل الوسائل الاخرى التى من شأنها تعريض النسيج الوطنى الفلسطينى لحالة من التأزم الشديد، والذى يخشى عليه فيها من ملامسة وضعية التفتت والتآكل الداخلى.

بيد أن هذه المقاربة لا تصادر على المقاربات الأخرى التى تتأسس على فحص الاتفاق، واستشراف أفاقه ومآلاته من منظور الحسابات الموضوعية، والمعطيات الواقعية للشأن الفلسطينى ببعديه الداخلى والخارجى، والتى تشى بأن "صيغة مكة" هى نتاج إدارة أزمة، وجاءت كمحصلة مخاوف أكثر منه نتيجة توافق على التقدم للامام، وصلت إليها كل الأطراف. وملخصها، أن الصراع على الأرض الفلسطينية لن تأتى نتائجه لمصلحة أى طرف، مهما تكن نتائجه على الطرف الأخر، وهذا يعنى أن الاتفاق لم يكن أكثر من "ممر إجبارى" جاء بعد الفشل فى تحقيق الأجندات الفصائلية عبر استخدام العنف. ومؤدى ذلك، فى التحليل الاخير، أن المشهد الفلسطينى - بعد اتفاق مكة - هو فى حقيقة الامر مشهد مشوش نسبيا، لا يستقر على وجهة معينة، يميل إلى اللون الرمادى، بما يفضى إلى اعتبار الاتفاق "مرحلة" قد تكون محدودة وقد تطول، قد يستقر فيها الحال ويستمر وقد ينتكس، وقد يؤدى إلى تراجع حدة الاستقطاب السياسى وازدواجية السلطة، وقد يشكل مدخلا لتعدد السلطات بحيث نكون امام رئاسة وحكومتين، بدلا من رئاسة وحكومة كما هو الوضع قبل الاتفاق.

"صيغة مكة" وحدود الشراكة :

يؤكد المدى الزمنى القصير نسبيا (٤٨ ساعة) الذى خرجت بعده صيغة مكة إلى العلن أن لقاء مكة لم ينطلق من نقطة الصفر، وإنما من النقطة التى توقفت عندها الحوارات السابقة التى امتدت من غزة إلى دمشق مرورا بالقاهرة، والتى راكمت نجاحات وانجازات جزئية تم تجميعها ووضع الاطار المناسب لها فى "الجو المثالى" الذى توافر فى مكة، والذى ساهمت فى صنعه جملة من الظروف الموضوعية: فلسطينيا وعربيا واقليميا ودوليا، جعلت من اتفاق مكة ممكنا، من دون أن يقلل ذلك من أهمية الجهد السعودى.

(*) باحث متخصص فى الشئون الفلسطينية.

ولا شك في أن تعدد الأطراف الفاعلة، سواء الفلسطينية أو العربية أو الدولية، انعكس على صيغة الاتفاق ذاته، إذ اعتمد "وثيقة الوفاق الوطني" وقرارات القمم العربية بتضارباتها، واحترام الاتفاقيات الدولية لمنظمة التحرير (دون نص على التقيد بها)، بما حفظ ماء الوجه للجميع، واعطى الاطراف جميعها حرية الحركة وهامشا كبيرا للمناورة، خاصة انه موضع استكمال، إذ هو مازال طريقا لا وصولا لمحطة نهائية.

ومن زاوية أخرى، فإن حسابات الداخل الفلسطيني وحصيلة التوازن بين "حماس" و"فتح" لم تكن تسمح بصياغة قواعد اللعبة إلا على اساس اعتماد عنوان عريض يتمثل في صيغة "لا غالب ولا مغلوب".

فمن جانبها، تنازلت حركة حماس عن سيطرتها الانفرادية على الحكومة، خاصة الوزارات التي تسمى سيادية، حيث وافقت على تولي "زياد ابو عمرو" حقيبة الخارجية تحت مسمى "مستقل"، مع العلم بأنه من رجال الرئيس أبو مازن، وكان ضمن وفده في حوارات القاهرة ٢٠٠٥، الأمر الذي ينطبق ايضا على تسمية سلام فياض وزيرا للمالية، تحت مسمى "الكتل البرلمانية - كتلة الطريق الثالث"، بينما هو من رجال رئيس السلطة أيضا، مع الموافقة كذلك على مستقل لوزارة الداخلية تسميه "حماس" ويشترط موافقة "أبو مازن" عليه.

ولا شك في أنها بتسليمها حقيبتي الخارجية والمالية بين قوسين لـ "مستقلين" مع منح "أبو مازن" حق النقض على حقيبة الداخلية، تكون حماس قد قدمت فعليا كل التنازلات اللازمة لتمرير صيغة حكومة الوحدة الوطنية، حتى على صعيد توزيع الاختصاصات والنفوذ. وهي فعلت ذلك من دون ضمانة حقيقية لتطبيق حركة فتح لإصلاح منظمة التحرير، ولا لإصلاح الاجهزة الامنية، ولا لإصلاح الكادر الوظيفي، ولا حتى لتطبيق اسس الشراكة على صعيد السفارات والمراسيم والمحافظين.

لكنها بالمقابل -أي حركة حماس- أصرت في خطاب التكليف على رفض الاعتراف صراحة بشرعية الاحتلال، ولهذا جاء النص على "احترام" وليس "التزام" قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، وهي صيغة تسمح لـ "حماس" بالقول إنها لم تعترف بإسرائيل، ولم تلتزم بالاتفاقيات المعقودة معها.

اما حركة فتح، فقد وافقت على تولي حماس رئاسة الحكومة وتسع حقائب وزارية أخرى، بما يعكس الاغلبية التي حصلت عليها في المجلس التشريعي.

كما وافقت ايضا على صيغة "احترام" الاتفاقيات التي وقعتها المنظمة، وهي صيغة اقل من الالتزام بتلك الاتفاقيات، كما سبقت الاشارة.

ولم يخرج البند الخاص بمنظمة التحرير الفلسطينية عن صيغة التوازن هذه، ولهذا جاءت الاشارة إلى ضرورة المضي قدما في اجراءات اصلاح وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، استنادا إلى تفاهمات القاهرة ودمشق. وهذه المصطلحات جاءت كحل وسط بين المصطلح الحمساوي "اعادة بناء منظمة التحرير"، والمصطلح الفتحاوي القائل بـ "تفعيل منظمة التحرير".

كذلك جرى التأكيد في البند اللاحق على مبدأ الشراكة السياسية المعمول بها في السلطة، وفق التعددية السياسية، أي أن الشراكة ستبدأ عبر وجود فتح في رئاسة السلطة، وحماس في رئاسة الحكومة، والحركتين معا في الحكومة والمجلس التشريعي، على أن تنقلا أو تترجما تلك الشراكة إلى منظمة التحرير الفلسطينية في فلسطين والشتات.

ولم تنس "صيغة مكة" القوى الفلسطينية الأخرى، فهي وإن أكدت ثنائية "حماس - فتح" وقيادتيهما للحل الوطني الفلسطيني، فإن الحركتين معا لن تحظيا سوى بـ ١٥ مقعدا فقط من مقاعد الحكومة الـ ٢٤، بينما يمثل المستقلون والفصائل الأخرى تسعة مقاعد أخرى، على الرغم من أن الانتخابات التشريعية الأخيرة - وفق النظام النسبي (نظام القوائم) وليس النظام الجغرافي (نظام الدوائر) - أعطت "حماس" و"فتح" معا ٨٥,٤٪ من اصوات الناخبين الفلسطينيين.

بهذه الصيغة، يمكن القول إن "مأثرة" اتفاق مكة تتلخص في التعريف بالحدود التي يمكن لـ "فتح" و"حماس" ان تذهبا اليها سياسيا وامنيا. فلم تعد حركة فتح اتجاها مركزيا مقررا، ولم تتمكن حركة حماس من التحول إلى اتجاه مركزي مقرر، ولا يوجد قطب ثالث يستطيع ترجيح كفة طرف بمستوى مؤثر وراسخ.

والأهم من ذلك أن استمرار الشعب الفلسطيني في طور حركة تحرر وطني يستدعي توحيد الشعب والحركة الوطنية بكل اتجاهاتها في اطار واحد، وعلى هدف مركزي ينهي الاحتلال ويقيم الدولة المستقلة.

بعبارة أخرى، مثلما نجح اتفاق مكة في ضبط التوازن الداخلي ونزع فتيل الانفجار، فقد نجح كذلك في تعريف "حماس" بحدود مخالفة "الشرعيات" من موقعها في السلطة لا في المعارضة، وفي تأكيد استحالة الجمع بين السلطة والمقاومة في تجربتي "فتح" و"حماس" على حد سواء.

الانعكاسات الاستراتيجية لصيغة مكة :

لا تقتصر أهمية اتفاق مكة على نجاحه في نزع فتيل الانفجار الداخلي فقط، إذ إن أهميته غير المباشرة وطويلة الامد هي أبعد من ذلك بكثير، وتتمثل فيما يلي:

اولا- تكريس التغيير في النظام السياسي الفلسطيني :

فمن زاوية أولى، يعد اتفاق مكة بمثابة اعلان إقليمي ودولي عن قبول فعلي للنتائج التي تمخضت عن الانتخابات الفلسطينية

التى جرت عام ٢٠٠٦، ووصول "حماس" إلى سدة القيادة الفلسطينية.

وهذا يعنى أن حركة فتح ودول الجوار العربى ودول العالم احتاجت جميعها إلى عام كامل ملئ بالتوتر والمعاناة الفلسطينية الشعبية، ومختلف انواع الضغوطات والتمنيات بفشل حكومة تقودها "حماس" كى تستوعب عمق التغيير الذى حدث فى النظام السياسى الفلسطينى ومدى جذريته. إذ لأول مرة فى تاريخ النضال الفلسطينى ومنذ أكثر من أربعين عاما، يتم وقف استئثار "فتح" بقيادة دفة القرار الفلسطينى، الامر الذى تمتعت به بشكل شبه حصرى، حتى اصبح من مسلمات السياسة الفلسطينية.

يكرس اتفاق مكة هذه التنحية، ويفرض على "فتح" مفهوم الشراكة فى القيادة مع أهم منافس لها فى الساحة المحلية، وينهى التعلق بوهم العودة إلى مرحلة ما قبل الانتخابات، واستئناف مسيرة الاستئثار بالسلطة والقرار الفلسطينى.

باختصار، ما يقوله اتفاق مكة هو أن حماس - أيدها من أيدها، وعارضها من عارضها - أصبحت جزءا لا يتجزأ من القيادة الفلسطينية وصناعة القرار الفلسطينى، وليس فقط جزءا من المشهد الفلسطينى.

فلسطينيا أيضا، يدخل اتفاق مكة "التسييس" الفلسطينى فى مرحلة أكثر نضجا، حيث يفرض على حماس وفتح منافسة فى البرامج، على قاعدة تحقيق المصالح الوطنية الفلسطينية، بحيث تصبح الكفاءة السياسية عنصرا أكثر وضوحا واعتبارا عند الناخب الفلسطينى، فى ضوء الخفوت المأمول للمشادات الفتحاوية - الحمساوية، التى لم تتح للفلسطينيين إمكانية الحكم موضوعيا على أداء "حماس" تحديدا.

ثانيا- "حماس" كلاعب إقليمى بعد الاعتراف العربى:

نجح اتفاق مكة فى انفتاح كل الوضع الفلسطينى - ولو بتفاوت بين الفصيلين الكبيرين - على العلاقات العربية، كخطوة لا بد منها لدخول بوابة العلاقات الدولية. ولا شك فى ان الاهم الآن من الاتفاق ونصوصه عند "حماس" هو انها نجحت بعد عام من المقاطعة والتحفظ العربى فى التعامل معها، سواء لحسابات عربية خاصة او لحسابات دولية، فى الحصول على الشرعية العربية الكاملة طبعا شرعية الأنظمة - وهذه خطوة مهمة - لها لتصبح لاعبا إقليميا مهما.

وفى الحسابات العربية، فإن ذلك هو خطوة لإبعاد حماس عن إيران ومحورها فى المنطقة، ويصب هذا أيضا فى خدمة المشروع الغربى، خاصة الأمريكى فى المنطقة.

وعند حركة فتح، يمثل خطوة لاقتراب حماس من الفكر السياسى لمنظمة التحرير.

تحاول حماس من جهتها، وعبر لعبة اللغة والصياغة الإيحاء بأنها لم تدفع ثمنا مقابل هذا الحصول على الشرعية العربية. ولكن عودة نحو الوراء لعام مضى تمكن من ملاحظة - وبسهولة - انها تغيرت على الصعيدين المادى (الفعل المقاوم) والسياسى نحو اسرائيل، ونحو ما يسمى بالشرعية العربية والدولية. وهذا التغيير مؤشر على أن "الضغط" على حماس سيتواصل وفق منطق "العصا والجزرة"، وهو منطق الاشياء الذى لا يمكن أن يغيب.

ولعل المهمة الأساسية - بعد حصولها على الشرعية العربية عبر اتفاق حكومة الوحدة الوطنية - هى تسويقها على الصعيد العالمى، خاصة الأوروبى والأمريكى، وهذه تبدو "المهمة الأصعب"، لاسيما وأن حماس وحكومتها حاولت تسويق نفسها بنفسها على مدى عام، كما دلت حوارات ومفاوضات المستشار السياسى لرئيس الوزراء د. أحمد يوسف ولكن دون فائدة!!.

ولا شك فى أن التراجع التدريجى الذى أبدته حماس طوال العام الماضى يشكل عامل اغراء لمزيد من الضغط للتراجع نحو الخلف، وصولا للانسجام الكامل مع ثقافة فرض الامر الواقع والاستجداء. ومكمن الخطورة فى هذا السياق يتمثل فى ان ينعكس هذا الضغط مرة ثانية على الساحة الفلسطينية سلبيا فى العودة نحو صراع السلطة الدموى، وهذا يتوقف على التيارات المستفيدة والمتضررة داخل حركتى حماس وفتح، وعلى المدى الذى سيضغط عليه الخارج العربى والدولى. ولعل فى الحديث عن التعاطى بمنطق انتقائى مع الحكومة القادمة ما يدل على ان المهمة صعبة، وعليه فإن الفلسطينيين يدخلون فى تجربة جديدة ليست سهلة، لا على صعيد العلاقات الداخلية ولا الخارجية.

المواقف الدولية والعربية واحتمالات فك الحصار:

تتبدى أهمية اتفاق مكة على الصعيد الدولى فى كونه يقدم حل "حفظ ماء الوجه" للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والرباعية الدولية، إذ إن السقف العالى الذى اشترطته هذه الأطراف على حكومة حماس - نظير الاعتراف بها والتعامل معها - يصعب - إن لم يكن مستحيلا - تحقيقه من جانب حماس، كما يصعب النزول عنه من جانب تلك الأطراف. لذلك، فإن التوافق على حكومة وحدة وطنية - برنامجها يعيد تغليف اجندة حماس لكن بخطاب معتدل - سوف يساعد على الوصول إلى صيغة انفتاح على الحكومة من قبل المجتمع الدولى، وان اتفاق مكة - برعايته السعودية - هو بمثابة الضوء الأخضر لكسر الحصار عن الحكومة الفلسطينية، عربيا وإسلاميا، وربما اوروبيا على اقل تقدير.

اولا- الموقفان العربى والاوروبى:

عربيا، حظى الاتفاق بقبول واسع، مما يعنى أن هذه

الحكومة بمختلف أطرافها، خصوصا حركة حماس، قد دخلت بيت الشرعية العربية وحظيت بمباركتها. وفى هذا السياق، قررت السعودية مسبقا تقديم مليار دولار، فى حين لوحظ وجود وفد مصرى رفيع المستوى فى واشنطن، خلال وجود القيادات الفلسطينية فى مكة، مما يعنى أن مصر تكرس دورها وجهدها أيضا لضمان تسويق الاتفاق وإنجاحه.

على الصعيد الدولى، يمكن القول إن اتفاق مكة حقق اختراقات جيدة على مستوى الموقفين الروسى والفرنسى بدرجة واضحة.

حاول الموقف الأوروبى أيضا أن يتميز عن الموقف الأمريكى والاسرائيلى برؤية التقدم الذى أحرز فى مكة، فهو يرى فى حكومة الوحدة خطوة إلى الأمام، ويرى فى اتفاق مكة اقترابا مهما من شروط الرباعية، ويراهن على تطوير وتوضيح مواقف الحكومة فى الممارسة العملية، كى يتمكن الاتحاد الأوروبى من تطوير موقفه، وكى يؤثر فى المواقف الأخرى، ولهذا نصح الأوروبيون بوقف إطلاق الصواريخ وتبادل الأسرى وإعطاء فرصة للمفاوضات.

ما يمكن أن يقال بشكل عام على الصعيدين العربى والأوروبى إن الحصار لم يعد كما كان فى بدايته، فهناك اختراقات كبيرة قد حدثت بالفعل، بدليل أن الأموال العربية التى تلقتها السلطة فى عام ٢٠٠٦ تقارب ضعف الأموال التى تلقتها فى عام ٢٠٠٥، والأموال التى تلقتها السلطة من المجتمع الدولى(الأوروبى خاصة) عام ٢٠٠٦ أكثر بنسبة ٣٠٪ من عام ٢٠٠٥، وهذا الأمر هو الذى سمح للحكومة والرئاسة الفلسطينية بتسديد نسبة من الرواتب تصل فى محصلتها إلى أكثر من ٥٠٪ من مجموع فاتورة الرواتب. والنقص الحادث يعود أساسا إلى مصادرة الأموال الفلسطينية المحصلة من الجمارك فى إسرائيل، والتى وصلت إلى ٦٠٠ مليون دولار.

على صعيد الرباعية الدولية، لم تنجح الولايات المتحدة - حتى الآن على الأقل- فى فرض منطقها على الشركاء الآخرين، ولهذا كان هذا التفاوت الواضح فى مواقف الرباعية الدولية إزاء كيفية النظر والتعامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة.

ثانيا- الموقف الأمريكى والإسرائيلى :

على الصعيدين الأمريكى والإسرائيلى، يمكن استنتاج أن تحفظ الإدارة الأمريكية، والرفض الإسرائيلى "المائع"، يعدان دليلا على تراجعهما وقبولهما بغموض اتفاق مكة دون توافقه صراحة مع شروط الرباعية. ويرجع ذلك بالطبع إلى ضعف كل من بوش وأولمرت وتراجعهما فى استطلاعات الرأى الداخلية، والأهم حاجة الاثنين إلى خلق اصطفاف عربى ضد "إيران النووية". لكن هذا لا يعنى التوهم - ولو للحظة - بأن إسرائيل والولايات المتحدة قد سلمتا بشرعية حماس، فإسرائيل والولايات المتحدة تحاولان تمرير اتفاق مكة مؤقتا لحين الانتهاء من الملف الإيرانى. وخلال ذلك، ستبقى إسرائيل تحرض الأطراف الفلسطينية بعضها على بعض، وتعلن تبرمها من الاتفاق، وأثناء ذلك قد تقدم على اقتحام غزة لأغراض إضعاف شرعية حكومة الوحدة الوطنية التى تقودها "حماس"، لاسيما إذا ما جرى الإفراج عن الجندى "شاليت" بصفقة مهينة لإسرائيل.

حدود التحفظات "الأمريكية - الإسرائيلية" إذن واضحة وانتهازية إلى أبعد الحدود، فهى تدرك صعوبة قولها "لا" قاطعة ضد اتفاق مكة، حتى لا تتسبب فى تأزيم الموقف العربى الرسمى بشكل يصعب احتماله، وتدرك فى الوقت نفسه صعوبة التغلب على حماس أو إسقاطها. وضمن هذا التوازن، تريد الولايات المتحدة السير. فمن ناحية، ستعمل ليل نهار على فك التحالف ما بين فتح وحماس. ومن ناحية أخرى وفى الوقت نفسه، ستطالب علانية حكومة الوحدة بالإيفاء بالتزاماتها السياسية والأمنية ضد المقاومة، وربما ستمارس لعبة المقاطعة ضد حماس والمعانقة مع فتح، حتى تزيد الشرخ وتؤلب حماس على فتح والعكس صحيح. وما ينطبق على العلاقة السياسية سينعكس على العلاقة الاقتصادية، حيث سيجرى السماح بلقاءات وآفاق سياسية ومالية لوزارات، وسيرفض التعاطى مع وزارات أخرى. وهذا اختبار كبير لحماس وفتح، وسيكون مطلوبا من فتح - تحديدا - تأكيد أصول الشراكة السياسية فى بقية الصلاحيات. (السفارات، والمحافظين، ومراكز التوظيف)، وأن يجرى المضى فى إصلاح الأجهزة الأمنية. والأهم أن تُسمع حركة فتح الإدارة الأمريكية لغة واضحة تجاه أساليب "الفتنة الأمريكية"، وأن ترفض عمليا أى علاقات لا تحترم رئيس وزرائها أو الأغلبية الحاكمة فى "التشريعى"، لأن "الإغراء" الأمريكى شرك كبير، إن وقعت فيه حركة فتح، فلن تلتزم حركة حماس إزاءه الصمت، وستعتبر ذلك خرقا واضحا لروح ومنطق اتفاق مكة، وساعتها ستعود أجواء التخوين والقصف الإعلامى المتبادل الذى سرعان ما ستصل أصداؤه إلى الشارع الفلسطينى ليترجم عمليا فى صدامات دموية من جديد.

الخلاصة إذن بشأن الموقف الأمريكى، أن الرغبة الأمريكية الأكيدة فى قطع الطريق على استحقاقات اتفاق مكة لا تعنى بالضرورة أن المقاطعة والحصار لا يزالان هما "الآلية المفضلة" أمريكيا لترجمة تلك الرغبة، لأن الحديث عن "تنشيط" المفاوضات والعمل على "إحيائها"، والحديث حول "أولوية" إنهاء الصراع فى الشرق الأوسط بهدف التأثير المباشر على حل قضايا المنطقة الأخرى أو التصدى لها، بما فى ذلك الصراع على مكانة ودور إيران، والحلول الممكنة بشأن العراق، والعلاقات المستقبلية مع سوريا، والتوتر القائم فى لبنان - الحديث عن كل هذا لم يعد يستقيم - ولا بأى صورة من الصور - مع مقاطعة حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومحاصرة الشعب الفلسطينى، ولا يستقيم مع الحديث المطول عن معسكر "الاعتدال" العربى، وعن "دعم" الرئيس "أبو مازن"، ولا يستقيم مع ادعاءات واشنطن حول العلاقات الخاصة مع الرياض ودول الخليج.

لقد نشأ موضوعيا فى ضوء نتائج مكة تناقض صارخ بين متطلبات "الحديث" عن عملية سياسية نشيطة مرتقبة حول أزمة الشرق الأوسط، والأدوات التى استخدمتها واشنطن لمقاطعة الشعب الفلسطينى أو محاصرته تحت ذريعة الالتزام بشروط الرباعية الدولية.

إن هذا التناقض - مهما يكن مستترا ومهما يكن متواريا وراء الكواليس والنقاشات السياسية التى تدور فى الأوساط العربية والإقليمية والدولية، بما فى ذلك كواليس العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية، والأمريكية - العربية، والأمريكية - الأوروبية - هو المؤشر الأهم على حجم الاختراق الذى أحدثه اتفاق مكة، والتصدع الذى بدأ فى جدار المواقف الأمريكية حيال الحصار والمقاطعة، دون أن ينفى ذلك فى الوقت نفسه قدرة واشنطن على "ترشيد" وتيرة رفع الحصار، بأن يجيء تدريجيا، وبشكل فردي، وعلى قاعدة الفصل بين المال والسياسة، حتى تبقى الجانب الفلسطينى تحت الضغط، وتبقى بعض الأوراق الضاغطة عليه فى يدها، لضبط العملية التفاوضية، خاصة فى ظل ضعف الحكومة الإسرائيلية التى تبدو غير جاهزة للذهاب بعيدا على طريق الحل.

الخيارات الفلسطينية بعد اتفاق مكة :

قبيل اتفاق مكة، لم يكن أمام القيادات السياسية الفلسطينية سوى خيارين: الحرب الأهلية أو الوفاق. وقد اختارت الاتفاق والوفاق، لكنها وجدت نفسها بعد ذلك أمام مقتربين سياسيين: إما أن تتعامل وكأنها مضطرة للوفاق ولكنها "تشتهى" العودة مرة أخرى إلى "الحضن الأمريكى"، أو ترى فى الوحدة تحت الاحتلال هدفا.

فاتفاق مكة وإن نجح فى وقف الاقتتال الداخلى، فإنه لم يحقق الوحدة الوطنية الفلسطينية، لأن تحقيق الوحدة يلزمه أكثر من مجرد التوصل إلى اتفاق "كتخريجة" تجنب الاقتتال، وتمكن من إقامة حكومة وحدة وطنية. إذ يلزمها أولا تنفيذ الاتفاق، وثانيا تحويله إلى حجر قاعدة انطلاق مشروع وطنى فلسطينى مشترك تقوم عليه السلطة ومنظمة التحرير بعد إعادة بنائها.

أما المنطق الذى يحاول إقناع إسرائيل والولايات المتحدة حاليا بأن هذا أفضل ما كان بالإمكان التوصل إليه، ومن ثم فلينتظروا قليلا ريثما يكون ممكنا تحصيل شروط الرباعية من الحكومة (الرئيس أبو مازن على وجبة الغداء للوفود بعد لقائه مع أولمرت وكوندوليزا رايس بحسب هارتس فى ٢٠ فبراير الماضى) - فهو ليس منطق بناء مشروع وحدة وطنية، لأنه - وببساطة - لا ينطلق من أن الوحدة الوطنية فى ظروف الاحتلال هى هدف قائم بذاته.

المقصد إذن أن اتفاق مكة -عندما يطابق ما فى النفوس ما فى النصوص- يقدم فرصة كبرى لتسييس موقف حماس "بمفهوم العلاقات الدولية" من جهة، ولتثبيت ثوابت ممثلى حركة فتح التفاوضية من جهة أخرى، لكيلا تتآكل بمبدأ "التفاوض من أجل التفاوض" ودون مرجعية إلا مرجعية "ما يتم الاتفاق عليه".

أولا- خيار بناء مشروع وحدة وطنية :

ويتأسس هذا التقدير لإمكانية مشروع وحدة وطنية من اتفاق مكة على فرضية أنه بفعل الاحتراب الداخلى، وردود الأفعال عليه، والضغط الشعبى والعربى، حدث تغير لدى القوى المتنافسة، فانقلب مزاجها السياسى فعلا.

ويفتح هذا الموقف مجالا لاستراتيجية موحدة تشمل إعادة بناء منظمة التحرير، كما تشمل وضع العرب أمام مسئوليتهم بالنسبة لرفع الحصار، وقرارات محكمة لاهاى التى توجهوا إليها جماعات، وكجامعة، وكدول منفصلة ضد الجدار، وترويج مبادرة السلام العربية، وأخيرا اتفاق مكة، مع التشديد على أوروبا وروسيا والشرق الأقصى، والتوقف عن التفاوض على شروط التفاوض. بمعنى أنه إذا كانت لدى إسرائيل مصلحة بالتفاوض، فلتقدم اقتراحات، وإذا لم تكن لديها مصلحة، فيجب العمل والبناء فلسطينيا، وترتيب إيقاع المقاومة، والعمل دوليا ضد "الأبارتهايد" الإسرائيلى والجدار وغيرها، وشن حملة دولية لفرض المقاطعة على إسرائيل، وغيرها من الحملات المضادة للحصار والممارسات الإسرائيلية الأخرى.

إذا طبق هذا الخيار، فأمام الفلسطينيين طريقان :

أ- الوحدة الوطنية التى تتضمن إدارة وبناء المجتمع الفلسطينى وإعادة بناء منظمة التحرير، والمقاومة والعمل السياسى فى الخارج، ووقف التفاوض على شروط التفاوض.

ب- لعبة جديدة تمارسها(حماس الحكومة) مع المفاوض الفلسطينى الحالى، تشبه ما كان يمارسه ياسر عرفات مع الوفد الفلسطينى فى مدريد، إذ كان يسمح له بالتفاوض ولكنه يعرقل المفاوضات .. لماذا؟ لكى يعترف به فيفاوض هو. والنتيجة أن مجرد الاعتراف به أصبح جزءا من المفاوضات، ويعتبر تنازلا إسرائيليا يقابل بحد ذاته بتنازلات، فيدفع الشعب الفلسطينى ثمن هذا الاعتراف به قبل بدء المفاوضات. وقد كان "الانجاز" الوحيد من الانتقال من "صيغة مدريد" إلى "صيغة أوسلو" هو الاعتراف الإسرائيلى بمنظمة التحرير، وهو الاعتراف نفسه الذى قضى على المنظمة وفككها وأفرغها من مضمونها.

حتى الآن، لا توجد مؤشرات على أن هذا السيناريو واقعى، وأن حركة حماس وارد أن تلعب هذه اللعبة، لأنها لا تطالب باعتراف إسرائيلى، بل هى متهمة بأن تمسكها بموقفها من الاعتراف بإسرائيل هو عائق أمام السلام.

ثانيا- خيار الهدنة المؤقتة :

أما الخيار الثانى بعد اتفاق مكة، فيتلخص باعتباره "هدنة مؤقتة" تشمل مشاركة فى الوزارات، واعتبار موقف "حماس"

السياسى تنازلا باتجاه "صحيح" يقبل بتنازلات جديدة. وهنا يقدر مؤيدو التسوية الفلسطينيون أن "اتفاق مكة" هو عملية احتواء لـ "حماس"، وأنه ما دامت "حماس" اتفقت على المبدأ، فإن الباقى هو الثمن فقط، وهو محل مساومة تدريجية عبر الانتقال من أزمة إلى أخرى من خلال الشراكة ذاتها. وبموازاة ذلك، تفتح مفاوضات وقنوات تفاوضية توصل إلى أفكار حول الحل الدائم، تلزمها مناقشات فى الحكومة، أو إعادة بحث شروط الرباعية كمدخل لمفاوضات أخرى، وغير ذلك. وفى هذه الحالة، ستكون أمام النخب السياسية الفلسطينية إمكانيتان:

أ- الانتقال من أزمة إلى أخرى، وإقناع العالم بأن يرفع الحصار ويتم التمويل بواسطة الرئاسة الفلسطينية، وأن تستغل المرحلة لتقوية الرئاسة والأجهزة الأمنية والعلاقة بينهما سياسيا، تحضيرا للانتخابات القادمة.

وفى الوقت نفسه، لا يحصل تقدم سياسى ولا حرب أهلية فلسطينية، بالتوازى مع تقييد أيدى "حماس" فى المقاومة، كى يسهل الادعاء بعد ذلك بأنها فقدت تميزها السياسى، فى حين ترد كل التسهيلات والمساعدات الحقيقية من جانب الرئاسة الفلسطينية، التى تعززها بعد الاتفاق وزارات مهمة (سيادية).

وبالتوازى مع كل ما سبق، تجرى من آن لآخر عملية "صيانة" مستمرة لعملية التفاوض، لكيلا يدفع الشعب الفلسطينى كله نحو المواجهة. وربما هذا هو المنطق الذى بموجبه، تم عقد اجتماعين فى أقل من شهر واحد بعد اتفاق مكة بين "أبو مازن" وأولمرت، أحدهما بحضور كوندوليزا رايس. إذ بنظر واشنطن، فإن مقاطعة الرئاسة الفلسطينية هى "الوصفة الأسهل" لإضعافها، وللدفع بحركة فتح إلى أحضان حكومة الوحدة سياسيا.

وفى أثناء ذلك، لا بأس من إجراء مشاورات "نظرية" - كما سماها اولمرت - حول الحل الدائم، يجرى تهيئة الجماهير خلالها لأفكار معينة مثل: التنازل "نظريا"، عن حق العودة، وعن القدس كعاصمة فلسطينية. وما دام التنازل "نظريا" فبالإمكان الحفاظ على حكومة وحدة وطنية تشمل مثل هذه الأفكار -حتى وإن كانت تضم حماس- إلى أن تصبح شرعية بل عادية تماما.

ب- العودة إلى هذه الحكومة المراوحة فى مكانها من ازمة إلى أخرى، بأفكار توتر الوضع من جديد، خاصة إذا فشلت فى كسر الحصار. ومن ضمنها: الضغط على الحكومة لقبول شروط الرباعية، وذلك بتخريجة من نوع "حماس" غير مضطرة لقبولها كحركة بل كحكومة فقط، وغيرها من التخريجات، وهذه وصفة لعودة التوتر من جديد.

جملة القول إذن: إن اتفاق مكة - وبغض النظر عن الدوافع التى ساقت إليه - يشكل، بالحد الأدنى، هدنة تحقق السلام الداخلى الفلسطينى، ولو مؤقتا. وفى الحد الأقصى، يمكن أن يشكل بداية مرحلة جديدة تبدأ باعتراف متبادل بين القوتين الرئيسيتين فى الساحة الفلسطينية بقناعة متزايدة بأن أيا من حركتى حماس وفتح لا يستطيع أن يلغى الطرف الآخر، ولا ينتهى بإعادة صياغة النظام السياسى الفلسطينى بمختلف مكوناته، بما فيه المنظمة والسلطة، على أسس جديدة تأخذ الخريطة الجديدة فى الحسبان.

والرهان فى هذا وذاك معقود على رفع سقف التوقعات من حركة فتح كما من حركة حماس. إذ كلما طال مذاق الوحدة الوطنية فى الفم، فسيكون من الصعب التخلى عنه.

استهداف الأقصى .. استكمال حلقات تهويد القدس

■ دعاء حسين علام *

يعد التوسع فى مخططات تهويد القدس هدفا متجددا، يصعد ويهبط، يتجلى بقوة فى أحيان عديدة، ويتوارى فى أحايين أخرى، يتبدل اللاعبون، وتتباين المعطيات. غير أنه يظل هدفا راسخا لا يمكن الحياد عنه. وفى القلب من تلك المخططات، يكمن استهداف المسجد الأقصى الذى كان - ولا يزال - عنوان الصراع مع اليهود، ومقياس التهدئة والتصعيد للأحداث.

بيد أن أهم مخطط يستهدف مدينة القدس هو ما يمارس الآن، حيث الأخطار التى تحدق بالمسجد الأقصى ومحاولة السيطرة علية. وهو الأمر الذى اكتسب زخمه مما أقدمت عليه سلطات الاحتلال الإسرائيلى مؤخرا من أعمال حفر فى باب المغاربة فى محيط الحرم القدسى الشريف خلال شهر فبراير ٢٠٠٧، لتهويد ما تبقى من القدس، وتغيير طابعها السكانى، والحضارى والتاريخى، والبحث عن بقايا الهيكل الثانى تحت المسجد الأقصى

وعلى الرغم من أن الاعتداءات التى تستهدف الأقصى ظلت قائمة طوال الوقت، إلا أن ما يكسب الاعتداءات الأخيرة أهميتها يتأتى من اعتبارات عدة، فى مقدمتها خصوصية التوقيت، ودلالات التصعيد، والإصرار على تأكيد المنطلقات العقائدية لها، الأمر الذى ينذر بإرهاصات مرحلة مختلفة من الصراع تستدعى الاشتباك مع احتمالاتها

التوسع فى أعمال التهويد .. دلالات التوقيت :

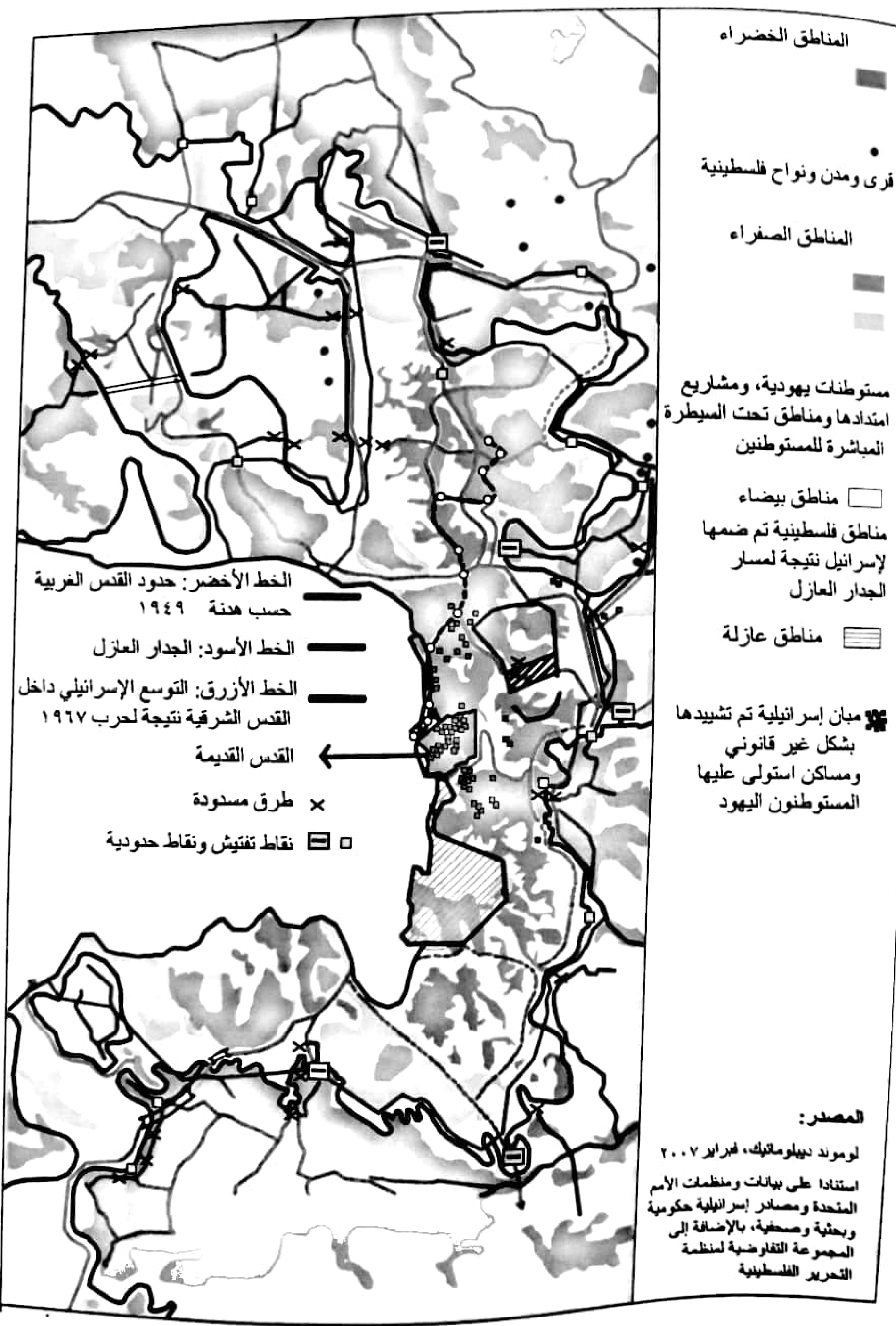
لم تكن الظروف الفلسطينية، فضلا عن الظروف العربية والدولية، أكثر ملاءمة مما هى عليه اليوم لاستكمال أصعب مراحل التهويد، أى تهويد القدس العربية بالكامل، سكانا وأحياء ومواقع مقدسة، إسلامية ومسيحية، مع التركيز على المسجد الأقصى وحائط البراق

فانشغال العرب بمشاكلهم الداخلية واستغراقهم فى الصراعات السياسية والأمنية فى العراق وفلسطين ولبنان وغيرها، قد أوجد الفرصة السانحة لتشجيع قوات الاحتلال الاسرائيلى على تصعيد استهدافها للمسجد الأقصى والأهم فى

هذا السياق هى الفتنة التى ألمت بالشعب الفلسطينى، إذ إن عمليات الهدم والتنقيب بجوار حائط البراق بالمسجد الأقصى كانت تتواصل، بينما الفلسطينيون منهمكون فى الاقتتال الداخلى وتداعياته، مما حدا بالمراقبين إلى تأكيد أن العام المنصرم ٢٠٠٦، ومطلع العام الحالى كانا الأكثر إنجازا فى مسلسل التهويد. ففضلا عن الحفريات موضع التناول، تم افتتاح كنيس لصلاة اليهود أسفل وجوار المسجد الأقصى، ودشنت المتاحف، وتم توسيع ساحة البراق، واعتماد إنشاءات جديدة، وكأن السلطات الإسرائيلية فى سباق مع الزمن لسلب المسجد الأقصى وتهويده.

وعلى صعيد آخر، يتواكب التوقيت، الذى اختاره رئيس الوزراء الإسرائيلى ايهود اولمرت لإعادة توظيف ورقة الإنشاءات حول البوابة المغاربية فى سور المسجد الأقصى، مع الضعف الظاهر لحكومته، لاسيما عقب بزوغ بوادر أعطت انطباعا بحدوث انفراجة فى العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية، وما تردد من أجواء تشى باحتمالات تسخين الملف الفلسطينى - الإسرائيلى، عقب التوجه الأمريكى لاجتذاب مواقف الدول العربية التى سمتها المعتدلة بغية تطويق المد الإيرانى الشيعى. ومن هنا، سادت قناعة لدى غالبية المحللين بأن لقاء ٦+٢+١ - الذى جمع بين وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، وكل من وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى ومصر والأردن- كان يبتغى فى محصلته النهائية ربط احتواء المد الإيرانى فى المنطقة العربية، بتحريك الملف الفلسطينى كنقطة بداية، تعقبه تحركات أمريكية تهدف إلى لحلحة القضية ثم جاءت الخطوة المهمة،التى تصدت لها المملكة العربية السعودية، بدعوة الفصائل الفلسطينية المتناحرة

(*) باحثة فى العلوم السياسية



خريطة القدس الشرقية

إلى لقاء مكة لبحث سبل إنهاء الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية، وحقن الدماء، للتفرغ لإجراء مفاوضات متوازنة مع الجانب الإسرائيلى. ومع النتائج الإيجابية التى أسفر عنها الاتفاق، استشعر اولمرت بأن الحلقة تضيق حوله، لاسيما أن الدول الغربية والمجتمع الدولى قد رحبا باتفاق مكة، مما يعنى أن إسرائيل ستواجه موقفا دوليا ضاغطا لتحريك الموقف الفلسطينى - الإسرائيلى، ومن ثم لم يكن أمامه سوى ورقة الأقصى فى هذا التوقيت.

خصوصية الأقصى فى إجراءات تهويد القدس :

بدأت السياسة الإسرائيلية، منذ الساعات الأولى لاحتلال القدس فى عام ١٩٦٧، رسم مخططات التهويد، والعمل على إيجاد أوضاع جيوسياسية يصعب على السياسى أو الجغرافى إعادة تقسيمها مرة أخرى. فتنافست الحكومات الإسرائيلية لجعل التهويد أمرا واقعا، بحيث لا يتبقى ما يمكن التفاوض عليه بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن القدس.

وقد تم انتهاج الكثير من الوسائل، وتطبيق العديد من الإجراءات ضد المدينة وسكانها من خلال الاستيطان ومصادرة الأراضى، وتهجير الفلسطينيين وسحب الهويات منهم، وأخيرا إصدار القوانين، التى كانت أحد الأساليب المبتكرة لسلطات الاحتلال من أجل تهويد المدينة، بإصدار ما يسمى قانون التنظيم والتخطيط الذى انبثقت عنه مجموعة من الخطوات الإدارية والقانونية المعقدة والتعجيزية فى مجالات الترخيص والبناء، أدت إلى تحويل ما يزيد على ٤٠٪ من مساحة القدس إلى مناطق خضراء يمنع البناء عليها للفلسطينيين، الأمر الذى ترتب عليه هجرة سكانية عربية من القدس إلى الأحياء المحيطة بالمدينة نظرا لسهولة البناء والتكاليف.

وكان من أهم مرتكزات عملية التهويد تزوير التراث الحضارى والإنسانى فى القدس من خلال تزوير أسماء المدن والقرى العربية، بترجمة الاسم إلى العبرية (العبرنة)، وإزالة وطمس آثار القرى العربية، واستخدام حجارتها فى بناء المستوطنات اليهودية، وإطلاق العنان للتجار اليهود لممارسة أبشع أشكال التجارة والسرقة غير المشروعة للمعالم الثرية، وطمس وتهويد المقدسات، وفى مقدمتها المسجد الأقصى.

يتأتى استهداف الأقصى فى إطار محاولات حثيثة ومتعاقبة لتهويد البلدة القديمة فى القدس، التى تعد آخر ما تبقى من التاريخ العربى والإسلامى فى المدينة، وهو الهدف المحورى منذ تأسيس الحركة الصهيونية عام ١٨٩٧، حيث أجمع قادتها صراحة على هدمه، وإقامة الهيكل المزعوم مكانه، يؤكد ذلك شهاداتهم التالية:

- يؤكد دافيد بن جوريون انه لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل.

- ويصرح ايهود باراك، أثناء مفاوضات كامب ديفيد الثانية، بأن هيكل سليمان يوجد تحت المسجد الأقصى، ولذلك فإن إسرائيل لن تتنازل للفلسطينيين عن السيادة عليه.

أما أرييل شارون، فقد ذكر غداة دخوله المسجد الأقصى أن هذا هو أهم مكان لليهود، ونحن ليست عندنا مكة ولا مدينة ولا الفاتيكان، بل يوجد عندنا هيكل سليمان واحد، ولن نسمح لأحد بأن يقرر متى ندخله وكيف.

وأخيرا، يؤكد ايهود أولمرت: لن نتنازل عن جبل الهيكل -أى الجبل الذى يقوم عليه المسجد الأقصى- بأى شكل من أشكال التفاوض مع الفلسطينيين.

فالنيات حيال المسجد الأقصى، باعتباره رمزا للهوية العربية الإسلامية للقدس، مبيتة من قبل، والجهود الرامية لتهويده ليست خافية على أحد، ومحاولات الاعتداء عليه وانتهاك مكانته لم تتوقف منذ عام ١٩٦٧، حين احتل الجيش الإسرائيلى شرقى القدس والبلدة القديمة والمسجد الأقصى وحتى يومنا هذا، مرورا بالأفكار والمشاريع التى عرضها ايهود باراك فى قمة كامب ديفيد الثانية صيف عام ٢٠٠٠. بل إن ممارسات استهداف الأقصى قد استبقت الاحتلال، منذ عام ١٩٢٩، حيث قام اليهود فى ذلك العام باغتصاب الحائط الغربى للحرم القدسى الشريف، أى ما يسمونه "حائط المبكى"، فاندلعت انتفاضة البراق التى استدعت تشكيل لجنة دولية أقرت بحق المسلمين وحدهم فى ملكية الحائط.

أخذت إجراءات استهداف الأقصى على أرض الواقع صورا عدة، كمحاولات إحراقه، حيث لم يغب عن الذاكرة - بأية حال - الحريق الهائل الذى تعرض له فى عام ١٩٦٩، والذى أضرمه اليهودى الاسترالى مايكل روهان، فى الجزء الجنوبى الشرقى لمبنى المسجد، فأتت نيرانه على المنبر التاريخى للقائد صلاح الدين الأيوبى، كما دمرت آثار عمرانية وتاريخية، فضلا عن تهويد حائط البراق، والمحاولات المستمرة لاقتحامه من قبل المستعمرين، وتحويله لثكنة لجنود الاحتلال، وارتكاب المجازر وافتعال المواجهات فى باحاته، ومنع الصلاة فيه عبر الحواجز، وسلسلة طويلة من الإجراءات المنهجة التى تتبناها وتدعم تنفيذها جماعات يهودية متطرفة، تتحرك بغطاء سياسى ومادى من قبل الحكومة الإسرائيلية، وتؤمن بضرورة بناء الهيكل الثالث على أنقاض المسجد الأقصى، ومن ثم الدأب على حفر الأنفاق تحته، وإزالته لتستكمل تهويد مدينة القدس بعد استكمال تهجير أهلها من العرب بهدف جعلها عاصمة لإسرائيل. ومن هنا، تتأتى خطورة الحفريات التى تتصاعد فى محيط الأقصى.

الحفريات والتهويد .. باب المغاربة نموذجا :

تعطى سلطات الاحتلال أهمية قصوى للحفريات التى تمارس داخل المدينة المقدسة، خاصة فى محيط المسجد الأقصى المبارك، والتى تكمن خطورتها فى كونها حلقة مركزية فى مخططات تهويد القدس، وإقامة الهيكل المزعوم، فثمة أهداف محددة لتلك الحفريات تتلخص فى:

أولا: محاولة الكشف الأثرى عن الحائطين الجنوبى والغربى للحرم الشريف، وعلى امتداد طوله ٤٨٥ مترا توطئة لكشف ما يسمونه بحائط المبكى.

ثانيا: العمل على هدم وإزالة جميع المبانى الإسلامية الملاصقة من معاهد ومساجد وأسواق ومساكن قائمة فوق منطقة الحفريات، وملاصقة أو مجاورة لهذا الحائط وعلى طول امتداده.

ثالثا: إضعاف البنية التحتية للأبنية والمساكن والمقدسات الإسلامية، والتى أصيب الكثير منها بالفعل بتصدعات خطيرة.

دعاء حسين علام



رسم تاريخى للحرم الشريف

ومن أهم الحفريات التى أنجزت خلال العقود المنصرمة:

١- حفريات جنوب المسجد الأقصى: بدأت فى أواخر سنة ١٩٦٧، وتمت سنة ١٩٦٨ على امتداد سبعين مترا أسفل الحائط الجنوبى للحرم القدسى، بلغ عمقها ١٤ مترا، وتشكل خطرا يهدد بتصدع الجدار الجنوبى ومبنى المسجد الأقصى الملاصق له.

٢- حفريات جنوب غرب الأقصى: تمت سنه ١٩٦٩، وعلى امتداد ثمانين مترا، مبتدئة من حيث انتهى الجزء الأول، ومتجهة شمالا حتى وصلت إلى باب المغاربة، مارة تحت مجموعة من الأبنية الإسلامية التابعة للزاوية الفخرية، الأمر الذى ترتب عليه تصدع هذه الأبنية جميعا.

٣- حفريات جنوب شرق الأقصى: بدأت فى سنه ١٩٧٣، واستمرت حتى عام ١٩٧٤، وامتدت على مسافة ثمانين مترا للشرق، واخترقت الحائط الجنوبى للحرم القدسى الشريف، ودخلت إلى الأروقة السفلية للمسجد وقد وصلت أعماق هذه الحفريات إلى أكثر من ١٣ مترا، وأصبحت تعرض جدار الأقصى المبارك الجنوبى لخطر التصدع والانهيار.

٤- حفريات النفق الغربى: بدأت عام ١٩٧٠، وتوقفت عام ١٩٧٤، ثم استؤنفت ثانية عام ١٩٧٥، واستمرت حتى أواخر عام ١٩٨٨، ووصلت إلى عمق يتراوح بين ١١ و١٤ مترا تحت منسوب الأرض، وطول نحو ٤٥٠ مترا، وارتفاع مترين ونصف متر، ونتج عنها تصدع عدد من الأبنية

٥- حفريات أسفل حفريات الكولونيل وارين: بدأت عام ١٩٨١، حيث أعادت السلطات الإسرائيلية فتح النفق الذى اكتشفه الكولونيل وارين سنة ١٨٦٧، ونتج عن فتح هذا النفق تشققات فى الرواق الغربى للحرم الشريف فوق باب النفق

٦- حفريات باب الأسود(باب الأسباط): أصرت إسرائيل عام ١٩٨٣ على إجراء حفريات فيه بحجة وجود بركة إسرائيل فى ذلك الموقع، وانتهت الحفريات فى عام ١٩٨٦

وفى الإطار السابق، تكمن خطورة وأهمية عمليات الحفر والتجريف فى باب المغاربة ومحيط المسجد الأقصى التى تمت مؤخرا. وقد أوجز الهدف منها تقرير صحفى أعده ميرون ربابورت، نشر فى صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٠٧، ومؤداه أن المعركة ليست على جسر باب المغاربة، بقدر ما هى حلقة فى سياق مخططات السيطرة على البلدة القديمة عموما وعلى المسجد الأقصى (جبل الهيكل) تحديدا.

وتجدر الإشارة إلى أن التلة الترابية المؤدية إلى باب المغاربة هى ما تبقى من أنقاض حى المغاربة الذى دمره الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٦٧ . فقد كان أول عمل قام به اليهود بعد احتلالهم القدس هو الاستيلاء على حائط البراق، وتدمير حارة المغاربة، وتسويتها بالأرض بعد أربعة أيام من احتلال القدس، وتشريد سكانها المسلمين، وأطلق اليهود عليها بعد ذلك ساحة المبكى، بعد أن دفنوا تاريخ حارة وقفية إسلامية. واليوم وتحت ذريعة ترميم الطريق المؤدى لباب المغاربة، شرعت بلدية القدس، منذ مطلع فبراير ٢٠٠٧، فى أعمال حفر وهدم قرب حائط البراق بالمسجد الأقصى لإقامة جسر يربط باحة المسجد بالأحياء الاستيطانية فى البلدة القديمة، وهدم الطريق التاريخى المؤدى إلى باب المغاربة، مما يهدد الحائط الغربى للمسجد الأقصى بالانهيار وتواصلت أعمال الحفر بدعوى إقامة دعامات خرسانية للجسر الأثرى القديم الواصل إلى باب المغاربة والواقع فوق التلة. فى حين أكدت إدارة الوقف الإسلامى بالقدس أن هناك قاعتين تابعتين للمسجد الأقصى تحت الأرض تقعان أسفل التلة الترابية، وأن الحفر فى التلة الواقع فوقها الجسر سيترتب عليه هدم هاتين القاعتين، مما يهدد بالتالى أساسات الأقصى

ولذا فإن فاكبر المخاطر التى تهدد الحرم القدسى الشريف هى شبكة الأنفاق التى يستمر حفرها تحت أساسه بالإضافة إلى الاستمرار فى عمليات الحفر والهدم التى جعلت الحرم القدسى أقرب إلى أن يكون معلقا فى الهواء.

ورغم أن كل ما تم العثور عليه جراء تلك الحفريات يدل على وجود آثار إسلامية، وبعضها من العهد البيزنطى والرومانى، فإن إسرائيل تواصل اعتداءاتها بالهدم والحفر والبحث والتنقيب فى محيط المسجد الأقصى، ضاربة بعرض الحائط الشرعية الدولية والقرارات ذات الصلة بالأراضى المحتلة، لاسيما قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى ينص على أن القدس الشرقية والضفة الغربية والقطاع ضمن الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧، فضلا عن القرار رقم ٤٦٥ فى عام ١٩٥٤، الذى يحظر التعرض أو ارتكاب أى أعمال عدوانية ضد أماكن العبادة التى تشكل التراث الروحى للشعوب، وما نصت عليه اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩ وبروتوكولاتها، التى حظرت الأعمال العدائية الموجهة ضد أماكن العبادة التى تشكل التراث الثقافى والروحى للشعوب، وقرارات اليونسكو التى اعتبرت القدس مدينة عربية، وصنفت ضمن لائحة التراث العالمى المهدد بالخطر منذ عام ١٩٨٣.

حفريات الأقصى .. إشكالات تديين الصراع :

لا خلاف بشأن أن هذا الإصرار على اغتصاب الحرم القدسى بالذات له ما يبرره من دوافع ذات أبعاد متشعبة ومتداخلة. فهناك البعد السياسى، ويتمحور بإيجاز حول جعل القدس القديمة، بموقعها المتميز وتاريخها الممتد، عاصمة لإسرائيل. وهناك البعد الاقتصادى الرامى إلى جعل الحرم مقصد السائحين الأكثر مردودا فى التاريخ، لأن الطرف الإسرائيلى - بمحاولة فرض سيادته على الحرم القدسى والقدس القديمة - إنما يريد أن يتحكم ويسيطر على الحج المسيحى إليها، وعلى زيارة المسلمين لتقديس حجهم، وهو ما يعنى ثروات طائلة تأتى من أتباع الدين المسيحى، والدين الإسلامى فضلا عن السياحة العالمية وغيرها من الأبعاد الثقافية، والتاريخية. بيد أن ما نود إعطاء الزخم له فى هذا السياق - ولاسيما فى هذا التوقيت - ما يتصل بتداعيات ومخاطر قصر الصراع على أحد أبعاده فقط ألا وهو البعد الدينى، الذى لوحظ إفراد الأولوية له فى سياق التصعيد الأخير ضد القدس.

وما ينبغى تأكيده مقدما فى هذا السياق هو أن المكانة الدينية لمدينة القدس الشريف، وما تمثله من قدسية لكافة الديانات السماوية، هى من قبيل المسلمات، ولا خلاف حولها. غير أن ما تعنيه القدس من مكانة فى الفهم والمعتقد الدينى والأيديولوجى الصهيونى قد تلازم مع سياساتها الهادفة إلى اقتلاع الجذور الإسلامية والعربية من بيت المقدس، وإلباس جرائمها ثوبا دينيا، فهى تقوم بتعبئة اليهود داخل إسرائيل، وفى مختلف أماكن وجودهم ليلتفوا حول شعار إعادة بناء هيكل سليمان. ويُعبأ مع اليهود أتباع كنائس مسيحية - صهيونية منتشرة فى الغرب، وخصوصا فى الولايات المتحدة، حيث صادفت هذه الأهداف توافقا مع أفكار بعض الأوساط المسيحية الغربية التى تعتبر بناء الهيكل خطوة ضرورية تستبق عودة المسيح. مثل أعضاء طائفة "القلقون" الأمريكية الذين يؤمنون بأن الانتحار فوق جبل الهيكل (الحرم الشريف)، وتفجيره سيقود لمولد يسوع المسيح من جديد، وعلى الرغم من أن ذلك يتنافى وصلب العقيدة اليهودية التى مازال أهلها ينتظرون مجىء المسيح المخلص، ولا يعترفون بعيسى بن مريم نبيا، فإنهم لا يرون غضاضة فى الاستفادة من الدعم المادى الذى توفره لهم هذه الجماعات والمنظمات فى صراعهم على القدس.

وإمعانا فى تديين الصراع، فإن بعض الكتاب الإسرائيليين قد عمدوا إلى تأكيد تلك الصبغة باعتبار أن قضية القدس ذات أبعاد دينية وتاريخية بالأساس، وأنه من الطبيعى بعد ٤٠ عاما من احتلال إسرائيل للقدس الشرقية عام ١٩٦٧ أن يكون (جبل الهيكل) "الحرم القدسى" تحت السيطرة الإسرائيلية - اليهودية التامة". وهو ما أثار حفيظة المسئولين الفلسطينيين، وفى مقدمتهم رجال الدين، وانعكس مباشرة على العالمين العربى والإسلامى، مهددا باشتعال انتفاضة ثالثة مرتكزة على أساس دينى بحت، فضلا عن الإثارة لنعرات الصراع الدينى القومى بين العرب واليهود.

ومن ثم، فإن التحركات التى أقدمت عليها إسرائيل، فجر يوم ٦ فبراير ٢٠٠٧، على أبواب المسجد الأقصى والمناطق المحيطة، لها تداعياتها التى يمكن أن تفجر صراعا جديدا "دينى" الطابع يضاف إلى الصراعات ذات الطابع المناظر، وتهدد استقرار المنطقة،لاسيما فى العراق التى فقد الصراع بشأنها صبغته السياسية الأمنية ليتحول إلى صراع طائفى دينى الأبعاد، فضلا عن تجدد روح الانقسام الطائفى الدينى على المستوى اللبنانى، الأمر الذى ينذر بسقوط الشرق الأوسط فى هوة الحروب الدينية، وما يستتبع ذلك من تفتت للمنطقة، وهو ما أدرك خطورته "عوفير شيف" المحاضر فى قسم "التاريخ " بجامعة "بن جوريون" - فى مقالة بصحيفة يديعوت أحرونوت يوم ١٤ فبراير - حين أكد إن إسرائيل ستدفع ثمنا باهظا للغاية إذا استغلت عنصر التعصب الدينى كأداة للضغط على العالم العربى، إذ إن المس بمشاعر المسلمين الدينية من شأنه أن يقود ذلك إلى إعلان ما يسمى عند المسلمين بـ "الحرب المقدسة" على اليهود الذين يعبثون بمقدساتهم، وبالتالى فسيكون من الصعب للغاية التغلب على تداعيات الصراع العربى - الإسرائيلى، الذى سيتحول من صراع سياسى يتصل بقضايا آنية، إلى صراع دينى - استراتيجى يرتبط بقضايا تاريخية ومستقبلية.

وفى مقابل الإيمان المطلق بأن الصراع دينى بالأساس، ثمة فريق آخر يبلور وجهة نظر مفادها أنه مادامت القدس الشرقية محتلة، فالأقصى هو قضية سياسية أولا، وأن حصر هذا المعلم الحضارى التاريخى فى هذه الحال، ضمن إطار الشعائر الدينية فقط، ستكون له تداعيات سلبية. ويتم التدليل على وجهة النظر تلك بأنه من الأفضل لإسرائيل حصر الجدل، فيما يتعلق بالأقصى والمقدسات عموما، ضمن إطار وحيد هو الشعائر الدينية، وحسمه فى هذا الإطار وليس عبر مفاوضات سياسية مع قيادة الشعب الفلسطينى، لأن التساؤل الذى يطرح نفسه فى هذا السياق هو: هل إذا قررت المؤسسة العسكرية عدم الاقتراب من تلك المقدسات، لكنها فى الوقت نفسه أبقت القدس الشرقية تحت الاحتلال العسكرى، فهل سينهى هذا الأمر مس تلك المقدسات؟ باعتبار أن مس حرمة الأقصى حقيقة تكمن فى مواصلة إسرائيل ضرب

حرية العبادة، ومنع شريحة واسعة من المصلين من الوصول إليه بدعوات الاحتلال) وهو يؤكد أن القضية سياسية أولا. وأن التركيز على البعد الديني يقلل عمليا من الشأن السياسي الكامن في قضية الأقصى. لأن من يقول إن الصراع ديني بالأساس يقر عمليا إن التوجه الإسرائيلي ليس احتلالا توسعيا، بل دينيا يتماهى مع التوجه الأمريكي بأنه صراع أديان وثقافات لا توجد معايير لحسمه، وليس صراعا بين قامعين استعماريين، ومقهورين مقاومين وطنيين.

وبناء على تلك الرؤية، يبقى على الوطنيين الفلسطينيين العلمانيين عدم ترك الخطاب الإسرائيلي المتأمرك يبتلع القضية، وكأنها تفصيل آخر في صراع أديان وثقافات، وعلى المتدينين الفلسطينيين الحذر من الوقوع – دون قصد – في فخ هذا الخطاب. لأن القضية الفلسطينية كانت – ولا تزال – مسألة تحرر وطني قبل كل شيء، باعتبارها ليست شعائر فقط، بل منهج حياة وحضارة وثقافة، لا يمكن أن تمارس إلا على أرضية من الحرية والسيادة الوطنية وضمان حرمة الأديان في القدس الشرقية مشروط بضمان التحرر الوطني الفلسطيني بما يشمل القدس الشرقية. لاشك في أن وجهة النظر المذكورة لها وجاهتها ومنطقيتها. فإسرائيل توظف البعد الديني في القضية لخدمة أهداف سياسية في المقام الأول. وصحيح أنه لا نقاش حول مكانة الأقصى الدينية بالنسبة إلى كل أصحاب الإيمان الديني. غير أن التركيز على البعد العقائدي فقط، أو استبعاده تماما، لا يصب في صالح القضية بأية حال، لأن الصراع ضد القدس والأقصى هو صراع معقد متشابك تتداخل فيه الأبعاد السياسية، والدينية، والحضارية، والأثرية، والجغرافية، والاجتماعية، والأخلاقية، وبالأحرى هو صراع أعقد من أن يتم قصره على بعد دون غيره.

دفع الخطر عن الأقصى .. واستحقاقات الدور المفقود:

في كل اعتداء يقدم عليه الاحتلال في سيرورة التهويد من مصادرة أراض أو عقارات، أو تدنيس واعتداء على المقدسات الإسلامية، عادة ما يكون السيناريو الذي يعقبه كالتالي: تقوم المظاهرات وتنطلق الاحتجاجات وبيانات الاستنكار والتنديد، سواء على المستوى الفلسطيني الداخلي، أو العربي والإسلامي لفترة تتراوح من ثلاثة أيام إلى أسبوع من الاحتجاجات ثم تهدأ الأمور، وتنسى القضية، لنستيقظ على دوي اعتداء جديد.

ولم تكن ردود الفعل التي أعقبت حفريات باب المغاربة، وعلى مختلف الصعد والمستويات، بمعزل عن تلك السيناريو المتوقع، حيث السيطرة لمشهد دولي يخيم عليه صمت مخز مريب يشي بالتواطؤ، وتباعد فواصل الخلاف مع الممارسات الإسرائيلية، وردة فعل باهتة من قبل معظم العرب والمسلمين، بلغت ذروتها باجتماع طارئ للجنة التنفيذية الموسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أفرد الأولوية لـ "الخيار الدبلوماسي"، والابتعاد عن كل الإجراءات غير الدبلوماسية، بما فيها اقتراح إعلان الاعتماد على "سلاح المقاطعة الاقتصادية"، ومطالبة اللجنة الرباعية بالضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها، والتعاون مع مجلس الأمن، واليونسكو، ومحكمة العدل الدولية، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، لوقف هذه الاعتداءات. وهو ما كاد يتطابق مع ما أورده البيان الصادر عن الجامعة العربية في السياق ذاته، وبعض التحركات التي لم ترق إلى مستوى الإجراء العملي من هذه الدولة أو تلك.

ولعل من أهم معالم المشهد المذكور الموقف المتخاذل لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وتقاعسها عن اتخاذ إجراءات فورية لوقف أعمال الحفريات، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وحماية حقوقه الثقافية، ومقدساته، كونها تشكل جزءا من التراث الإنساني العالمي، لاسيما وأن سلطات الاحتلال تزعم أنها قد نسقت هذه الإجراءات مع الجهات ذات العلاقة، بما فيها المنظمة المذكورة.

والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو: هل سيقتصر دورنا، كعرب ومسلمين، على الطلب من الغير دائما الإقدام على اتخاذ القرار المناسب، وهو ما يسفر في معظم الأحايين عن المزيد من تجاهل العالم لقضايانا، وتكريس عزل وتهويد القدس؟

فالقدس، وفي القلب منها الأقصى، هي الحلقة الأخطر في الصراع. وبناء عليه، فإن الحكومات العربية والإسلامية مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى العمل ضمن استراتيجية واضحة ومحددة لمواجهة المخاطر التي تتهددهما، قوامها:

– تنسيق خطط العمل، وبلورة مشروع فلسطيني عربي – إسلامي تشترك فيه الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني معا، وتفعيل دور الأخيرة في العالمين العربي والإسلامي بالاحتجاج بشتى الوسائل ضد الاعتداءات الإسرائيلية على الحرم القدسي، وحث حكوماتها على التحرك.

– توظيف العلاقات العربية والإسلامية لتشكيل ضغط على الكيان الإسرائيلي لإجباره على التراجع عن غطرسته، والتلويح بـ أو استخدام أسلحة الضغط الفعالة كمقاطعة البضائع القادمة من الدول الداعمة له.

– عقد مؤتمر دولي حول القدس، باعتبار أن القدس ليست قضية عربية فقط، وإنما هي قضية إسلامية ومسيحية أيضا، ومن ثم فهي قضية عالمية ينبغي إشراك العالم كله فيها.

– ممارسة الضغوط على الأمم المتحدة، ومطالبة جميع هيئاتها وفعاليتها بالتدخل الفوري لوقف الحفريات والهدم في محيط الأقصى. فقضية الأقصى ليست قضية فلسطينية بحتة، والكل يتحمل المسئولية فيها، لاسيما مجلس الأمن المطالب بتحمل كافة المسئوليات التي تقع على عاتقه، ومطالبة اليونسكو بالاضطلاع بدورها، واتخاذ الإجراءات التي يتطلبها الحفاظ على الإرث الإنساني والحضاري لمدينة القدس، بما في ذلك تشكيل لجنة للتحقيق فيما تقوم إسرائيل بارتكابه من اعتداءات ضد المسجد الأقصى المبارك، ومنعها من العبث بالطابع التاريخي للمدينة المقدسة وهويتها العربية.

فالمحاولات الإسرائيلية للمساس بالمسجد الأقصى قديمة – حديثة، ليست وليدة الساعة، ولن تنتهي قريبا، ومن غير المتوقع توقفها في المستقبل دون التوقف عن الاستعداد عن التخلي عن حقوق ثابتة، لا نملك حق التفريط فيها.

أهم الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى

قنبلة.
• ١٦ يوليو ١٩٤٨: قصفت القوات الإسرائيلية المسجد الأقصى وساحاته بخمس وخمسين
• ٢١ أغسطس ١٩٦٩: أقدم اليهودي الاسترالي مايكل روهان على إضرام النار في الجزء الجنوبي الشرقي للمسجد، الأمر الذى أسفر عن إحراق منبر صلاح الدين
وجزء كبير من المسجد الأقصى.
• ٧ يونيو ١٩٦٧: صادرت السلطات الإسرائيلية، إثر احتلالها الجزء الشرقي من القدس عام ١٩٦٧، مفاتيح باب المغاربة ولم تعدها حتى الآن.
• ١٩ يونيو ١٩٦٩: استولت القوات الإسرائيلية على الزاوية الفخرية التي تقع في الجهة الجنوبية الغربية من ساحة المسجد.
• ٢٨ يناير ١٩٧٦: قررت القاضية "دوث اود" من المحكمة المركزية الإسرائيلية أن لليهود الحق في الصلاة داخل الحرم.
• ١١ نوفمبر ١٩٧٩: أطلقت الشرطة الإسرائيلية وابلا كثيفا من الرصاص على المصلين المسلمين، مما أدى إلى إصابة العشرات منهم بجروح.
• ٢٨ أغسطس ١٩٨١: الإعلان عن اكتشاف نفق يمتد من أسفل الحرم القدسي يبدأ من حائط البراق.
• ٣١ أغسطس ١٩٨١: استمرار الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك، مما أدى إلى تصدع خطير في الأبنية الإسلامية الملاصقة للسور الغربي.
• ٢ أبريل ١٩٨٢: اعتداء اثم على المسجد الأقصى المبارك يقوم به أحد الجنود الإسرائيليين ويدعى "هارى جولدمان"، إذ قام الجندي المذكور باقتحام المسجد الأقصى
وأخذ يطلق النيران بشكل عشوائي، مما أدى إلى استشهاد مواطنين وجرح أكثر من ستين آخرين.
• ١٢ مارس ١٩٨٣: اكتشاف عدة فتحات جديدة تحت الحائط الجنوبي للمسجد الأقصى، يعتقد أن المتطرفين اليهود قاموا بحفرها أثناء محاولتهم اقتحام الحرم الشريف.
• ٢٩ مارس ١٩٨٤: انهيار الدرج المؤدى إلى مدخل المجلس الإسلامي الأعلى، حيث اكتشفت ثغرة طولها ثلاثة أمتار وعرضها متران وعمقها أكثر من عشرة أمتار،
تؤدى إلى نفق طويل شقته دائرة الآثار الإسرائيلية بمحاذاة السور الغربي الخارجي للمسجد الأقصى، وتمتد من باب المغاربة حتى باب المجلس الذي يضم مكاتب
دائرة الأوقاف العامة، مما هدد عمارة المجلس الإسلامي الأعلى بالسقوط.
• ٩ أغسطس ١٩٨٩: سمحت الشرطة الإسرائيلية بإقامة صلوات للمتدينين اليهود على أبواب الحرم القدسي الشريف وذلك للمرة الأولى رسميا.
• ٧ يوليو ١٩٩٦: حفريات إسرائيلية خطيرة تؤدى إلى اهتزازات في الحائط الجنوبي الغربي للمسجد الأقصى.
• ١٤ سبتمبر ١٩٩٦: فتح نفق تحت السور الغربي للأقصى.
• ٤ أكتوبر ١٩٩٦: وضع الحواجز العسكرية على مداخل الأقصى، ومنع الشبان الذين تقل أعمارهم عن (٣٥) سنة من الوصول للصلاة في المسجد الأقصى.
• ٢٨ يناير ١٩٩٧: استمرار الحفريات الإسرائيلية من الجنوب للمسجد الأقصى باتجاه الغرب بارتفاع ٦-٩ أمتار.
• ٦ مايو ١٩٩٧: نشر مخطط إسرائيلي لتوسيع ساحة "البراق الصغير" في حي الواد الذى يحاذى الحائط الغربي للمسجد الأقصى وسط حي عربي.
• ٢٤ ديسمبر ١٩٩٧: محاولة مجموعتين من المتطرفين اليهود لاقتحام المسجد الأقصى عبر بوابتي السلسلة والأسباط.
• ٢ أغسطس ١٩٩٨: محاولتان للمتطرفين اليهود لاقتحام المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة وباب القطانين لأداء الطقوس الدينية
• ٣ أكتوبر ١٩٩٩: قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك بافتتاح مدرج في الجهة الجنوبية للمسجد الأقصى المبارك بهدف قيام المتطرفين اليهود بأداء الطقوس
الدينية الخاصة في هذا المكان.
• ٢٨ فبراير ٢٠٠٠ في تحد سافر لمشاعر المسلمين، قام شارون بتدنيس المسجد الأقصى فثار أهل فلسطين في انتفاضة شاملة ما زالت مشتعلة حتى اليوم سقط
فيها آلاف الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى.
• ٩ فبراير ٢٠٠٤: قامت جمعية "العاد" الاستيطانية بالاستيلاء بالقوة على ١٦ منزلا في قرية سلوان، المحاذية للمسجد الأقصى المبارك في حملة لتهويد محيطه.
• ١٥ فبراير ٢٠٠٤: انهيار جزء بمساحة ١٠٠ متر من الطريق المؤدى إلى باب المغاربة، أحد الأبواب الرئيسية للمسجد الأقصى.
• ١٨ مارس ٢٠٠٤: قامت سلطة الحدائق الإسرائيلية بهدم جزء من سور مقبرة الرحمة المحاذية للمسجد الأقصى، والتي تحوى قبورا للصحابة الكرام والتابعين
والعلماء المشهورين من السلف الصالح.
• وفي ٤ يوليو ٢٠٠٤: انبعث من مسجد البراق دخان في ساحات الأقصى ناتج عن حريق متعمد في الأنفاق التي تم حفرها أسفله.
• ٢٤ مارس ٢٠٠٥: مجموعة مسيحية متطرفة - تؤمن بأن نزول السيد المسيح لن يكون إلا بعد بناء الهيكل المزعوم - تضع صليبا على باب قبة الصخرة في المسجد
الأقصى وتسكب الخمر على الصليب، وتؤدى شعائر مشبوهة أمامه.
• ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥: أهالي مدينة القدس يكتشفون أنفاقا جديدة متشعبة يستخدمها المستوطنون اليهود، توصل إلى أسفل باحات المسجد الأقصى.
• ١١ ديسمبر ٢٠٠٥: حكومة الاحتلال تقر ميزانية تقدر بـ ٦٨ مليون شيكل (نحو ١٥ مليون دولار) لترميم وتطوير ساحة المبكى (البراق) وتشمل خطة التطوير
الجديدة، التي تمتد لخمس سنوات، إقامة مركز ضخم للزوار، ونقطة شرطة جديدة ومركز استخباري، وتأتي هذه الخطة في ظل ارتفاع عدد الزائرين لحائط المبكى
(البراق) والذى بلغ في عام ٢٠٠٥ وحده خمسة ملايين زائر.
• ١٣ مارس ٢٠٠٦: موشيه كاتساف يطالب بتنفيذ حفريات أسفل حائط البراق بهدف ربط جزءى الطريق الهيروديانى -حسب قولهم- الممتد أسفل حائط البراق،
متخطيا الجدار الجنوبي للمسجد الأقصى، وصولا إلى القصور الأموية، ومنطقة سلوان جنوبي المسجد الأقصى.
• ١٨ يونيو ٢٠٠٦: بعد ١٨ عاما من الحفريات الأثرية غرب حائط البراق، يدشن الاحتلال مركزا جديدا لليهود الزائرين في حائط البراق تحت اسم سلسلة الأجيال،
ومدخل هذا المركز قريب من مدخل نفق السور الغربي من القدس، ويعطى الزائرين انطباعا عن علاقة الأجيال اليهودية بالقدس منذ زمن النبي إبراهيم عليه السلام
وحتى يومنا هذا.
• ١٣ أغسطس ٢٠٠٦: السلطات الإسرائيلية تطرح مناقصة لهدم طريق باب المغاربة الملاصق للجدار الغربي للمسجد الأقصى، والمفضى إلى باب المغاربة، الذى يعتبر
جزءا لا يتجزأ من المسجد.

المصدر :

التاريخ الكامل للاعتداءات موثق على الصفحات التالية:
- من يدفع عن الأقصى خطر التهويد alhourriah.org.www
- الاعتداءات على الأقصى في ٢٠٠٤ www.islamway.com
- أهم الاعتداءات الصهيونية ضد الأقصى خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ www.ouraqsa.com

المصادر:

- محمد سليم العوا، خرافة حائط المبكى عند اليهود، المركز الفلسطيني للإعلام، ٥ مارس ٢٠٠٥

www.palestine-info.info

- هشام نفاع، الأقصى صخرة وطنية، شبكة الانترنت للإعلام العربي، ١٥ فبراير ٢٠٠٧

www.amin.org/look/amin/article

- سري القدوة، تهويد القدس .. النكبة الكبرى للشعب الفلسطيني، صحيفة الحقائق، ١ مارس ٢٠٠٧

www.alhaqaeq.net

- عيسى القدومي، حفريات تهويد القدس تطلق الإنذار الأخير، مجلة الفرقان، ١ مارس ٢٠٠٧

www.al-forqan.net

- زياد اللهالية، نحن مسئولون عن تهويد الأقصى، الحوار المتمدن، ١٢ فبراير ٢٠٠٥

www.rezgar.com

- الياس سحاب، تهويد القدس في ظل الانقسام الفلسطيني، موقع جريدة الشعب، ١٠ فبراير ٢٠٠٧

www.alshaab.com

- أحمد صلاح بهنسي، كتاب إسرائيليون: إسرائيل تعيد تديين الصراع من جديد، ١٨ فبراير ٢٠٠٧

www.islamonline.net

- كارثة جديدة تهدد أولى القبلتين، ٦ فبراير ٢٠٠٧

www.islamonline.net

- دراسة أكاديمية تحذر من خطر التزوير الحضاري والتاريخي الصهيوني في القدس، ١٥ مارس ٢٠٠٧

www.palestine-info.info

- الحفريات الإسرائيلية في القدس: تهويد برسم اختلاق التاريخ، ١١ ديسمبر ٢٠٠٥

www.sawt-alhaq.com/ar

- حفريات باب المغاربة .. الهدف طمس الحقائق وتزوير التاريخ، ٨ فبراير ٢٠٠٧

www.paltoday.com

- مجلة الحياة الجديدة، ٢ فبراير ٢٠٠٧

www.alhayat-j.com/details

- جريدة الحياة، ١٧ فبراير ٢٠٠٧
- جريدة الحياة، ٢٣ فبراير ٢٠٠٧
- جريدة الأهرام، ١٨ فبراير ٢٠٠٧

الأبعاد الإقليمية لحرب الصومال

د. أحمد إبراهيم محمود *

تدلل الحرب الصومالية، التى وقعت بين القوات الحكومية المدعومة من إثيوبيا وقوات اتحاد المحاكم الإسلامية، على عمق التداخل العضوى الكثيف بين الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية لهذا الصراع، بحيث لم يكن بروز اتحاد المحاكم الإسلامية، كقوة رئيسية مهيمنة فى مقديشو ومناطق وسط وجنوب الصومال، مجرد تطور داخلى محدود فى مسار الصراع الصومالى، وإنما كان تحولا استراتيجيا فى ميزان القوى بين أطراف الصراع، على نحو أثار اهتماما غير مسبوق بهذا الصراع من جانب أطراف دولية وإقليمية عديدة، لاسيما الولايات المتحدة وإثيوبيا، والتى شعرت بتهديد جسيم من هذا التطور على خلفية الحرب على الإرهاب، وهو ما استتبع تدخلا عسكريا واسع النطاق من إثيوبيا المدعومة من الولايات المتحدة لتدمير القدرة العسكرية للمحاكم الإسلامية وإخراجها من الساحة السياسية الصومالية.

وكان من نتيجة هذا التداخل الشديد للتداعيات الداخلية والخارجية التى نجمت عن بروز المحاكم الإسلامية أن ازدادت كثافة الدور الدولى والإقليمى فى الصراع الصومالى، خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٦، للمرة الأولى من نوعها منذ تجربة التدخل الدولى الفاشلة فى الصومال خلال الفترة ما بين ١٩٩٢ - ١٩٩٤، بل ربما كان التدخل الدولى والإقليمى فى الصومال فى عام ٢٠٠٦ يفوق نظيره سالف الذكر من حيث حدته والتداعيات الناجمة عنه.

ويتطلب فهم الأبعاد الإقليمية والدولية للحرب الصومالية التعرف بصورة سريعة على طبيعة التطورات الرئيسية على الساحة الصومالية، بدءا من سيطرة المحاكم الإسلامية على العاصمة مقديشو فى يونيو ٢٠٠٦، وما نتج عن ذلك من تحولات فى الديناميات الداخلية للصراع، وما أفرزه ذلك أيضا من تحولات فى مواقف القوى الدولية والإقليمية المعنية بالمسألة الصومالية، وطبيعة مدركات التهديد التى بلورتها فى ظل هذا التطور، ثم المسارات التى اتخذها الدور الدولى إزاء الصومال، وصولا إلى اندلاع الحرب ذاتها، مع رصد وتحليل التحولات التى أفرزتها هذه الحرب، والتركيز بشكل خاص على الفرص والقيود أمام عملية المصالحة الوطنية الصومالية فى مرحلة ما بعد الحرب.

١- مدركات التهديد الدولية والإقليمية إزاء المحاكم:

يتمثل المفتاح الرئيسى للتحولات الرئيسية فى المسألة الصومالية، خلال عام ٢٠٠٦، فى الظهور المفاجئ لاتحاد المحاكم الإسلامية كقوة رئيسية مهيمنة على الساحة الصومالية، وهو تطور يبدو أنه لم يكن مخططا بشكل كامل من جانب المحاكم، وإنما جاء نتاجا لتطورات الصراع بينها وبين قادة الفصائل المسلحة. فقد كانت المحاكم الإسلامية قد ظهرت فى مقديشو

(*) رئيس تحرير سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

...محمود عقب فترة قصيرة من الإطاحة بنظام سياد برى فى ١٩٩١، وما أعقب ذلك من انهيار الدولة وغياب حكومة مركزية قادرة على حفظ الأمن والنظام، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين. وعلى الرغم من النكسات العديدة التى مرت بها المحاكم، فإنها ظلت تتطور بصورة تدريجية، عبر قيام كل عشيرة بإنشاء محكمة شرعية خاصة بها، بحيث وصل عددها إلى نحو ١١ محكمة، لكل منها هيئة قضائية وميليشيا مسلحة ونظام العمل الخاص بها.

وبعدما كانت كل محكمة تعمل بشكل منفصل عن غيرها، فقد جرى فى عام ٢٠٠٤ توحيدها معا من خلال ما عرف بـ "اتحاد المحاكم الشرعية"، وهو ما زاد بقوة من قوة ونفوذ هذه المحاكم، وجعلها فاعلا رئيسيا على الساحة الصومالية. وعلى الرغم من أن المحاكم لم تتجه منذ ذلك الحين نحو توسيع نفوذها أو الدخول فى صراع مع قادة الفصائل المسلحة فى دوائر نفوذهم المختلفة فى مقديشو، فإن قادة الفصائل هم الذين شعروا بالتهديد من بروز المحاكم، بعدما اتهموها بأنها تسعى إلى إقامة دولة إسلامية فى الصومال، وترتبط بعلاقات مع تنظيم القاعدة. وأقام قادة الفصائل تحالفا مع الولايات المتحدة لمواجهة المحاكم، من خلال ما عرف بـ "تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب" الذى تأسس فى فبراير ٢٠٠٦.

وقد تفاقم الصراع بين المحاكم الإسلامية وقادة التحالف المذكور، بعدما بدأ الأخير فى اغتيال أو اختطاف إسلاميين تابعين للمحاكم، وتسليمهم لدول مجاورة. إلا أن المحاكم الإسلامية تمكنت عقب ثمانية اشتباكات رئيسية من إلحاق الهزيمة بقادة الفصائل، وتمكنت المحاكم من السيطرة على العاصمة مقديشو، وطردت منها الميليشيات المسلحة، وتمكنت من توحيدها للمرة الأولى منذ عام ١٩٩١، وهو التطور الذى دشن المحاكم كقوة رئيسية على الساحة الصومالية، إن لم تكن القوة الأكثر عددا ونفوذا وتسليحا من بين كافة أطراف الصراع، كما نجحت فى أن تكتسب شعبية واسعة عبر نجاحها فى إعادة الأمن والاستقرار والخدمات العامة إلى العاصمة مقديشو.

هذا التطور أثار شعورا بالتهديد من جانب العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، لاسيما الحكومة الاتحادية الانتقالية وإثيوبيا والولايات المتحدة. فقد شعرت الحكومة الانتقالية بالتهديد، لأن المحاكم باتت قوة رئيسية قادرة على أن تفرض نفوذها -إذا أرادت- على كافة أرجاء الصومال، بينما كانت الحكومة تعانى من الضعف والعزلة. إذ كانت هذه الحكومة قد تشكلت بموجب اتفاق نيروبى للمصالحة الوطنية الصومالية لعام ٢٠٠٤، والذى أفرز توافقا عشائريا واسعا، جرى بموجبه اختيار عبد الله يوسف رئيسا انتقاليا للبلاد، ثم تشكيل حكومة انتقالية برئاسة على محمد جيدى. ومع أن الرئيس والحكومة يتمتعان بالشرعية، وحصلا على الاعتراف الدولى، فإنهما عانا من الضعف، لدرجة أنهما عجزا عن الانتقال إلى العاصمة مقديشو، بسبب حالة انعدام الأمن، وأقامت المؤسسات الانتقالية ككل فى عاصمة مؤقتة فى مدينة بيداوة الواقعة جنوب غرب الصومال، على مقربة من الحدود مع إثيوبيا. كما تحولت الحكومة خلال الفترة ما بين أكتوبر ٢٠٠٤ ويونيو ٢٠٠٦ إلى مجرد طرف ضعيف وهامشى على الساحة الصومالية.

وكان الشعور بالتهديد من جانب الحكومة إزاء المحاكم عائدا إلى أربعة متغيرات رئيسية هى: الخشية من توسيع المحاكم لنفوذها على حساب الحكومة، والعداء الأيديولوجى والاتهامات الموجهة للمحاكم بالارتباط بتنظيم القاعدة، ورفض قادة الحكومة تقاسم السلطة مع المحاكم، والتحريض الإثيوبى للحكومة ضد المحاكم.

لقد تضافرت هذه المتغيرات الأربعة من أجل توتير العلاقات بين الحكومة والمحاكم بصورة تدريجية، مع تضاؤل فرص الحوار والمصالحة بينهما لصالح تصاعد احتمالات المواجهة والصراع المسلح. ويأتى فى مقدمة هذه المتغيرات إدراك قادة الحكومة أن بروز المحاكم قد أحدث خللا جسيما فى ميزان القوى الداخلية لصالح المحاكم، بحيث باتت لدى المحاكم القوة التى تمكنها من توسيع نفوذها لمناطق أوسع فى البلاد، بما فى ذلك إمكانية قيامها بالسيطرة على العاصمة المؤقتة والإطاحة بالحكومة الانتقالية، ومن ثم السيطرة على الحكم فى البلاد.

أضف إلى ذلك أن المشروع الأيديولوجى والسياسى الذى تتبناه المحاكم كان يواجه برفض شديد من جانب الحكومة الانتقالية، إذ يقوم هذا المشروع على تأكيد محورية تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة الدولة الإسلامية فى الصومال، وهو ما كان يلقى رفضا شديدا من جانب الكثير من الفعاليات السياسية الأخرى فى الصومال، والتى زادت من جانبها اتهامات للمحاكم بأنها تتبنى النموذج الطالبانى لتطبيق الشريعة الإسلامية، وبأنها ترتبط بعلاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة، وبأنها تعتزم تحويل الصومال لبؤرة جديدة للإرهاب، مع الاستناد فى تلك المزاعم على أن عددا من قادة المحاكم هم من الإسلاميين المتطرفين.

وكان من نتيجة ذلك أن بات من الصعب إدماج المحاكم الإسلامية ضمن هيكلية المؤسسات الاتحادية الانتقالية، بسبب الاختلافات الحادة فى الرؤية والتوجه السياسى. إذ على الرغم من أن تلك المؤسسات تضم ممثلين لكافة العشائر الصومالية فى إطار التوافق المجتمعى الذى نشأ من خلال اتفاق نيروبى، فإن المحاكم الإسلامية لم تكن مشاركة فيها، لأنها لم تكن موجودة ككيان سياسى موحد وقت إبرام ذلك الاتفاق، ثم بات من الصعب إدماج المحاكم ضمن تلك المؤسسات، لأنها تتبنى مشروعا أيديولوجيا يتناقض إلى حد كبير مع طبيعة العملية السياسية الانتقالية التى تجرى فى الصومال.

ومما زاد من صعوبات الإدماج أن تعقيدات عديدة أحاطت بمسألة تقاسم السلطة بين المحاكم والحكومة الانتقالية، لعل أبرزها أن عملية تقاسم السلطة كانت سوف تنطوى، إذا نفذت بالفعل، على تنحية بعض كبار مسئولى الحكومة، من أجل إعطاء مناصبهم لممثلى المحاكم، بما فى ذلك منصب رئيس الحكومة، وهو ما أدى بالتالى إلى حرص أولئك الذين سوف يفقدون مناصبهم على إفشال محادثات الخرطوم. وعلى الرغم من أن الرئيس عبد الله يوسف كان قد أبدى استعداده فى الجولة الثانية من مباحثات الخرطوم للقبول بمطالب المحاكم بشأن تقاسم السلطة، فإن بحث هذه المسألة جرى تأجيله إلى الجولة الثالثة التى كان مقررا لها

أواخر أكتوبر ٢٠٠٦، ولكنها لم تعقد أصلا بسبب تفاقم الخلافات بين الجانبين، مما حال دون اختبار مدى جدية موقف الرئيس والحكومة بشأن مسألة تقاسم السلطة.

والعامل الأخير وراء شعور الحكومة الانتقالية بالتهديد من المحاكم الإسلامية يتعلق بالتحريض الإثيوبي للحكومة ضد المحاكم. فإثيوبيا شعرت بتهديد جسيم من بروز المحاكم الإسلامية كقوة رئيسية مهيمنة في الصومال، بسبب العداء التقليدي بين إثيوبيا وتيار الإسلام السياسي في الصومال عموما، وخشية إثيوبيا بالتالي من أن المحاكم قد تقوض الترتيبات السياسية القائمة في الصومال، بما يترتب على ذلك من الإطاحة بحلفائها وأصدقائها الموجودين في السلطة الانتقالية، وإقامة دولة إسلامية تناصب إثيوبيا العداء، وإعادة فتح ملف إقليم الأوجادين الذي تحتله إثيوبيا وتعتبره جزءا من أراضيها. كما تخشى إثيوبيا من أن بروز المحاكم وانتعاش تيار الإسلام السياسي في الصومال ربما يترك انعكاسات سلبية على سلوك وتوجهات القوميات الإسلامية داخل إثيوبيا ذاتها.

وبالمثل، كان بروز المحاكم الإسلامية على الساحة الصومالية بمثابة انتكاسة للسياسة الأمريكية، لأن الولايات المتحدة كانت - كما ذكرنا- تدعم أمراء الحرب المنضوين في إطار تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب، لأنها كانت تتهم قادة المحاكم بالضلوع في أنشطة تنظيم القاعدة المضادة للولايات المتحدة، لاسيما تفجيرات سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام في عام ١٩٩٨، وبأن المحاكم تؤوي ثلاثة من عناصر القاعدة الذين صدرت بحقهم مذكرات اعتقال دولية من السلطات القضائية الأمريكية لمشاركتهم في التفجيرات المذكورة، وهم: أبو طلحة السوداني، وفضل عبد الله محمد، وصالح نبهان. ولذلك، فقد وقفت إدارة جورج بوش وراء إنشاء التحالف المذكور، ثم كانت هزيمة هذا التحالف هزيمة للإدارة الأمريكية ذاتها، وهو ما وضع الاستخبارات المركزية الأمريكية في حرج شديد، لأن حلفاءها الرئيسيين الذين راهنت عليهم في الصومال قد هزموا هزيمة منكرة، بل بدا واضحا وقتذاك أن السياسة الأمريكية أدت إلى عكس المستهدف منها تماما.

وعلى الرغم من الإحباط الذي عانت منه السياسة الأمريكية عقب سيطرة المحاكم على مقديشو، فإنها واصلت توجيه الاتهامات للمحاكم بأنها تؤوي عددا من المتطرفين الأجانب في الصومال. وكان مسئولو الإدارة الأمريكية يعتبرون أن وجود هؤلاء المتطرفين في الصومال يمثل تهديدا فعليا للمصالح الأمريكية والدولية، ليس فقط في الصومال، ولكن على امتداد منطقة القرن الإفريقي، فضلا عن اتهامهم للشيخ طاهر حسن عويس، رئيس مجلس شورى المحاكم الإسلامية، بأنه رجل القاعدة في الصومال.

وفي مواجهة مدركات التهديد هذه، فإن المحاكم بدورها كانت تشعر بالتهديد من جانب تلك الأطراف. إذ كانت تشعر بالتهديد من الولايات المتحدة، لأنها كانت قد دعمت بالفعل خصومها من أمراء الحرب. كما كانت تشعر بالتهديد من إثيوبيا، لأنه كانت هناك في السابق صراعات دامية بين إثيوبيا وما كان يعرف بـ "جماعة الاتحاد الإسلامي"، التي تعتبر الجماعة الأم للمحاكم الإسلامية. كما شعرت بالتهديد من الحكومة الانتقالية [...] اتجهت للاستقواء بإثيوبيا ضد المحاكم، علاوة على أن [...] مسئولي الحكومة تبنوا منذ البداية خطابا شديد اللهجة [...] المحاكم الإسلامية، يقوم على أن توسيع نفوذ المحاكم الإسلامية يمثل خطرا داهما على أمن الصومال واستقراره، مع اتهامها بالتطرف والارتباط بتنظيمات الإرهاب الدولي، لاسيما تنظيم القاعدة.

هذه المدركات سالفة الذكر شكلت أساس الحركة التي قامت بها تلك الأطراف طيلة النصف الثاني من عام ٢٠٠٦. وكان [...] شأن التهديدات المتبادلة - سالفة الذكر - أن نشأت تناقضات ضخمة بصورة أفرزت أزمة ثقة حقيقية فيما بين تلك الأطراف مما أضاف تعقيدات إضافية أمام الجهود التي حاولت تقريب المواقف فيما بين الحكومة الانتقالية والمحاكم الإسلامية، وهو ما أدى إلى حدوث تداخل شديد بين التحركات السياسية والعسكرية العديدة التي جرت على هامش الصراع، الأمر الذي يمكن [...] يتضح بدرجة أكبر لدى رصد وتحليل مسارات الحركة المختلفة التي تطورت من خلالها تفاعلات المسألة الصومالية.

٢- مسارات الدور الإقليمي إزاء الصومال:

تنوعت مسارات تطور المسألة الصومالية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ بين مسار التسوية والمصالحة الوطنية التي جرت من خلال مفاوضات الخرطوم برعاية جامعة الدول العربية، وبين استعدادات عسكرية متنوعة، سواء تلك المتعلقة بترتيبات نشر قوات حفظ السلام الإفريقية في الصومال أو المتعلقة بتدفق قوات إثيوبية إلى العاصمة المؤقتة بيداوة لحماية الحكومة الانتقالية.

وكانت الظاهرة اللافتة للانتباه تتمثل في أن هذه المسارات كانت تتحرك بالتزامن مع بعضها بعضا، بحيث بدا كما لو أن هناك سباقا غريبا بين من يسعون للإسراع بتحقيق مصالحة وطنية تضمن تسوية الخلافات القائمة بين الحكومة، ومن يسعون لإشعال الموقف عبر تأجيج الصراع وتغليب خيار التصعيد العسكري على خيار المصالحة. وكانت تطورات الأوضاع خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ تشير إلى أن الخط العام للأحداث يسير إجمالا نحو التصعيد المستمر، وإن كان هذا التصعيد يسير أحيانا ببطء، بينما تتسارع حدته في أحيان أخرى، وهو ما أسفر في نهاية المطاف عن اندلاع المواجهة العسكرية بين الحكومة الانتقالية المدعومة من إثيوبيا والمحاكم الإسلامية.

لقد كان المسار الأول للأدوار الإقليمية في الصومال يتمثل في تسريع عملية نشر قوات حفظ سلام إفريقية في الصومال. ومع أن هذه المسألة كانت مطروحة بقوة منذ إبرام اتفاق نيروبي لعام ٢٠٠٤، إلا أنها كانت قد تعثرت بشدة نتيجة للانقسامات التي برزت بشأنها في البرلمان الانتقالي في عام ٢٠٠٥، مما أدى لتجميدها تماما في ذلك الحين. وعقب سيطرة المحاكم على مقديشو في يونيو ٢٠٠٦، سارعت الحكومة الانتقالية إلى تقديم مشروع قانون الأمن الوطني الصومالي إلى البرلمان الانتقالي، ويتضمن الموافقة على نشر قوات حفظ سلام إفريقية في الصومال، من دون مشاركة دول جوار الصومال فيها.

وكان الواضح تماما أن الغرض من هذه الخطوة من جانب

للحكومة يتمثل في الاستقواء بقوات حفظ السلام الإفريقية لتصحيح ميزان القوى الداخلي في الصومال، ولتحييد التفوق الذي تمكنت المحاكم من تحقيقه عقب نجاحها في القضاء على قوة قادة الفصائل المسلحة، وبروزها كقوة رئيسية مهيمنة في مناطق جنوب ووسط الصومال.

وقد سارعت الحكومة إلى نقل ملف قوات حفظ السلام الإفريقية إلى جماعة الإيجاد، بدءا من اجتماع لوزراء خارجية الإيجاد في ١٣ يونيو ٢٠٠٦، حيث جرت الموافقة في هذا الاجتماع على طلب الرئيس عبد الله يوسف إرسال قوات حفظ سلام من دول المنطقة للصومال لمساعدة الحكومة في إعادة السلام والاستقرار. ثم شرعت جماعة الإيجاد عقب ذلك في إجراء مشاورات مكثفة مع الاتحاد الإفريقي بشأن الأوضاع في الصومال، ركزت على بحث الإمكانيات المتاحة لنشر قوات إفريقية لدعم السلام في الصومال، وجرى الاتفاق خلالها على إرسال بعثة خاصة إلى الصومال مكونة من الاتحاد الإفريقي وجماعة الإيجاد والشركاء للاطلاع على التطورات في الساحة الصومالية.

وقد أدت مسارعة الحكومة الانتقالية لتحريك مسألة نشر قوات حفظ السلام الإفريقية إلى إثارة أزمة عنيفة بينها وبين اتحاد المحاكم الإسلامية، إذ أدانت المحاكم هذا الموقف، ورفضت بكل قوة فكرة نشر القوات المذكورة في الصومال، وهددت بأنها سوف تتصدى بكل قوتها لهذه القوات إذا وصلت إلى الصومال، وإنها سوف تعتبرها طرفا في الصراع. وكان ما سبق سببا في انهيار جولة حوار أولية كانت قد جرت بين الحكومة والمحاكم في ١١ يونيو ٢٠٠٦، كما تسببت هذه المسألة في تأجيج الحملات الدعائية المتبادلة بينهما.

ومن أجل احتواء هذا الموقف المتوتر، سارع اليمن إلى الوساطة بين الحكومة والمحاكم لتهدئة الأجواء، وساعد ذلك بالفعل على تخفيف حدة التوتر بينهما، وعلى إدراك أهمية الحاجة لحوار معمق وتفصيلي بينهما لتسوية خلافاتهما. وهنا، نشأ مسار ثان للتفاعلات بشأن المسألة الصومالية، وهو مسار محادثات المصالحة الوطنية الصومالية التي جرت في الخرطوم برعاية الجامعة العربية، وهي المحادثات التي كانت جهود اليمن قد ساعدت في التحضير لها، ثم دخلت الجامعة العربية على الخط بعد ذلك، بالتعاون مع الحكومة السودانية.

وقد بدأت محادثات المصالحة الصومالية في الخرطوم منذ منتصف يونيو ٢٠٠٦، برعاية الجامعة العربية، وبمشاركة العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، مثل الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيجاد، والعديد من الدول العربية والإفريقية. وفي ٢٢ يونيو ٢٠٠٦، جرى التوصل من خلال هذه المحادثات إلى اتفاق بين الحكومة والمحاكم، يتألف من ٧ بنود، أبرزها: الاعتراف المتبادل بين الجانبين، ووقف الحملات العدائية بينهما، مع الاتفاق على مواصلة الحوار من خلال جولات لاحقة يتم خلالها تناول القضايا السياسية والأمنية الحيوية على الساحة الصومالية.

ولكن اتفاق الجولة الأولى من محادثات الخرطوم لم يمنع استمرار التوتر بين الحكومة والمحاكم، لاسيما مع نشوء تطور جديد على الساحة الصومالية منذ منتصف يوليو ٢٠٠٦، يتمثل في بدء تدفق قوات إثيوبية إلى العاصمة المؤقتة بيداوة، فيما يمثل المسار الثالث الرئيسي للأدوار الإقليمية في المسألة الصومالية، وهو مسار تحيط به درجة عالية من الغموض، لأن الحكومة الانتقالية والحكومة الإثيوبية دأبتا دوما على نفي وجود قوات إثيوبية في الصومال، برغم تأكيدات مراسلي الصحافة الأجنبية وشهود العيان المحليين.

لقد جرت مسألة دخول القوات الإثيوبية إلى الصومال بصورة متدرجة، إذ اهتمت حكومة أديس أبابا في بادئ الأمر بتأمين حدودها مع الصومال عبر نشر ٢٠ ألف جندي إثيوبي على الحدود الإثيوبية - الصومالية، عقب سيطرة قوات المحاكم على مقديشو، تحسبا لأي تطور في الموقف السياسي - العسكري في الصومال. وفي مرحلة تالية مباشرة، قامت بإرسال قواتها إلى العاصمة المؤقتة بيداوة، وفي بعض مناطق جنوب غرب الصومال، لدرجة أن بعض التقارير تحدثت منذ أواخر يوليو ٢٠٠٦ عن أن القوات الإثيوبية احتلت مدينة واجد الصومالية، وبدأت منذ ذلك الحين في استخدام المطار الموجود بها لنقل المزيد من قواتها إلى الصومال.

والأمر المهم للغاية هنا هو ذلك المتعلق بالدافع وراء نشر قوات إثيوبية في بيداوة ومحيطها، في الوقت الذي كانت تجري فيه عملية تفاوضية بين الحكومة والمحاكم. والواضح هنا أن بعض كبار مسئولي الحكومة الانتقالية، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة علي محمد جيدي، كانوا قلقين للغاية من الخلل الشديد في ميزان القوى الداخلية، لصالح المحاكم الإسلامية، التي كان يمكنها أن تقوم في أي لحظة بالتحرك من أجل الإطاحة بالحكومة والسيطرة على الحكم، بحكم أنه لم يكن هناك داخل الصومال من يستطيع أن يتصدى للمحاكم، إذا قررت ذلك، ناهيك عن أن هذا الوضع كان يعطي للمحاكم قوة تفاوضية كبيرة في محادثات الخرطوم، مما قد يشجعها على التمادي في فرض شروطها في تلك المحادثات، الأمر الذي خلق أمام كبار مسئولي الحكومة الانتقالية معضلة سياسية وأمنية خطيرة كان من المتعين البحث عن حل لها.

ولم يكن من الممكن للحكومة الانتقالية انتظار قدوم قوات حفظ السلام الإفريقية، لأن ذلك يحتاج لترتيبات معقدة ومشاورات طويلة، مما يستغرق وقتا ثمينا لا تستطيع الحكومة أن تضيعه. ولذلك، جرى التفكير في الاستعانة بقوات تدخل إثيوبية لحماية الحكومة الانتقالية، ولتحييد التفوق العسكري للمحاكم. بل ومن غير المستبعد هنا أن تكون إثيوبيا هي التي اقترحت على حلفائها في الحكومة الانتقالية تزويدهم بقواتها لحل المعضلة الأمنية التي كانوا يواجهونها، لاسيما وأن ذلك كان يتطابق تماما مع موقف إثيوبيا التي كانت تسعى إلى تقوية خط التشدد ضد المحاكم، وإلى إفشال جهود التسوية والمصالحة الوطنية.

ولكن الثابت مع ذلك أن مسألة استقدام قوات إثيوبية لبيداوة لم تكن تحظى بإجماع داخل بنية السلطة الاتحادية الانتقالية، إذ بدأت هذه المسألة بمبادرة من رئيس الحكومة علي محمد جيدي في يوليو ٢٠٠٦، ومن دون استئذان أو مشاورة الرئيس عبد الله يوسف الذي كان غائبا في جولة خارجية، والذي فوجئ عقب عودته بوجود القوات الإثيوبية في بيداوة، مما تسبب في حدوث

مشادة عنيفة بينه وبين رئيس وزرائه حول هذه المسألة. وتسببت هذه المسألة أيضا في نشوء انقسامات عنيفة داخل السلطة الانتقالية، إذ كانت أحد أسباب استقالة عدد كبير من أعضاء الحكومة الانتقالية في أغسطس ٢٠٠٦. ومع أن هذه الاستقالات كان الغرض منها خلق حالة فراغ سياسي ودستوري لإحراج رئيس الحكومة على محمد جيدي، فإن ما حدث كان العكس تماما، إذ وجد جيدي في ذلك فرصة مثالية لتشكيل حكومة جديدة تضم وزراء أغلبهم من أصدقاء إثيوبيا، ومن المؤيدين تماما لخط التشدد ضد المحاكم الإسلامية.

ومنذ ذلك الحين، تداخلت المسارات الثلاثة سالفة الذكر معا بصورة معقدة للغاية، بحيث كان كل منها يتأثر ويؤثر في غيره بصورة دينامية، وبصورة أدت تدريجيا إلى ازدياد حدة التصعيد في التفاعلات الجارية بين الحكومة والمحاكم، وهو ما برز واضحا في ثلاثة تطورات رئيسية على النحو التالي:

الأول: يتمثل في نشوء تعقيدات شديدة أمام محادثات الخرطوم، إذ بدأت مسألة نشر القوات الإثيوبية في الصومال تلقي بظلالها الكثيفة على محادثات الخرطوم، مما تسبب في تعطيل انعقاد الجولة الثانية التي كان مقررا لها ١٥ يوليو ٢٠٠٦، بسبب الشروط المتبادلة التي وضعها طرفا الصراع، لاسيما المحاكم، التي أصرت على انسحاب القوات الإثيوبية كشرط لاستئناف المفاوضات، لأن سماح الحكومة لهذه القوات بدخول الأراضي الصومالية يعتبر من وجهة نظرها تجاوزا لكل الخطوط الحمراء.

وقد بذل مسئولو الجامعة العربية والوسطاء العرب والأفارقة جهودا مكثفة لإعادة الطرفين إلى مائدة المحادثات، مما أدى لاستئناف المفاوضات في ٣ سبتمبر ٢٠٠٦، وجرى خلالها الاتفاق على ترتيبات أمنية بالغة الأهمية، تشتمل على: إنشاء قوات مسلحة مشتركة، مثل قوات الجيش والشرطة، بحيث تتضمن قوات من المحاكم الإسلامية والحكومة والميليشيات الأخرى في البلاد، وعدم تكديس الأسلحة، واحترام مبادئ التعايش ورفض التدخل من جانب أية دولة مجاورة، والاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة مع الجامعة العربية ومراقبين سودانيين لمراقبة تنفيذ الاتفاق، والاتفاق على استئناف الحوار في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ للتباحث بشأن اقتسام السلطة.

وعلى الرغم من أن اتفاق الترتيبات الأمنية كان يمثل اختراقا حقيقيا وتقدما جوهريا على صعيد تسوية الخلافات بين الحكومة والمحاكم، إلا أن التطورات التي جرت على الأرض بين الجانبين تسببت في الحيلولة دون تنفيذه، لاسيما المتعلقة باستمرار تدفق القوات الإثيوبية إلى الصومال، مع بدء الترتيبات العملية لنشر قوات حفظ السلام الإفريقية في الصومال، وهما تطوران سعى اتحاد المحاكم الإسلامية إلى التحسب لتداعياتهما من خلال توسيع نطاق نفوذه عبر السيطرة على مدينة كيسمايو الاستراتيجية ومناطق واسعة في جنوب البلاد في أواخر سبتمبر ٢٠٠٦، ثم قيامه بدفع عناصر صغيرة من قواته باتجاه العاصمة المؤقتة بيداوة في أواخر أكتوبر التالي.

وقد خلقت هذه التطورات أجواء غير مواتية لاستئناف محادثات الخرطوم، بسبب الشروط التي وضعها كل طرف للمشاركة في الجولة الثالثة من المفاوضات، حيث اشترطت المحاكم خروج القوات الإثيوبية من الصومال وعدم مشاركة كينيا في رئاسة محادثات الخرطوم، بينما اشترطت الحكومة انسحاب قوات المحاكم من المناطق التي سيطرت عليها بعد إبرام اتفاق الترتيبات الأمنية في الجولة الثانية من المحادثات، الأمر الذي أدى إلى عدم انعقاد هذه الجولة أصلا، برغم الجهود الضخمة التي بذلها الوسطاء العرب والأفارقة لذلك.

الثاني: يتمثل في استمرار تدفق القوات الإثيوبية للصومال، حيث أعلنت الحكومة الإثيوبية منذ أواخر يوليو ٢٠٠٦ التزامها بحماية الحكومة الانتقالية في الصومال، وتبنت موقفا يقوم على أنها لن تسمح لميليشيات المحاكم الإسلامية بالسيطرة على العاصمة المؤقتة، بيداوة، أو تهديد السلطة الاتحادية الانتقالية، واعتبرت ذلك خطا أحمر بالنسبة لها، وأنها سوف تبادر -في حالة حدوث ذلك- إلى إدخال قواتها المسلحة إلى الصومال، من أجل "سحق" تلك الميليشيات.

ومع استمرار التوتر بين الحكومة والمحاكم، لاسيما مع قيام المحاكم بتوسيع سيطرتها على العديد من المناطق في جنوب ووسط البلاد في شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٦، أعلن رئيس الحكومة الإثيوبية ميليس زيناوي للمرة الأولى في أواخر أكتوبر أن بلاده أرسلت بضع مئات من قواتها للصومال لدعم الرئيس عبد الله يوسف في مواجهة المحاكم الإسلامية، وإن كان قد شدد على أن دور تلك القوات يقتصر على المهام التدريبية، وبرر إرسال هذه القوات بأنه جاء ردا على إعلان المحاكم الجهاد ضد إثيوبيا. ثم أعلن زيناوي في فترة لاحقة أن المحاكم الإسلامية تشكل خطرا واضحا وداهما على إثيوبيا، وحصل من برلمان بلاده على الموافقة على خطته لمواجهة ما وصفه بالخطر الداهم والمحقق للإسلاميين الصوماليين على الأمن القومي الإثيوبي.

ولكن هذا التدخل العسكري الإثيوبي في المسألة الصومالية تسبب في إسراع إريتريا بدورها للتدخل على نطاق محدود في الصراع الصومالي لصالح المحاكم الإسلامية، وذلك في ظل العداء المستحكم بين إثيوبيا وإريتريا على خلفية النزاع على إقليم بادمي الحدودي بينهما. وتحدثت التقارير الصحفية منذ أواخر يوليو ٢٠٠٦ عن أن إريتريا أقامت جسرا جويا بين أسمرة ومقديشو، وأرسلت أطنانا من الأسلحة والذخائر للمحاكم. وقد ازدادت وتيرة التدخل العسكري الإريتري في الصومال في الفترة اللاحقة، حيث تردد أن إريتريا أرسلت أعدادا غير محددة من جنودها للقتال إلى جانب المحاكم الإسلامية، إلا أن التدخل الإريتري يظل أقل بكثير من حيث كثافته ونوعيته من التدخل الإثيوبي.

الثالث: بطء عملية نشر قوات حفظ السلام الإفريقية، حيث استغرقت هذه المسألة وقتا طويلا، واحتاجت لمداولات مكثفة بين جماعة الإيجاد والاتحاد الإفريقي، للتباحث بشأن أعداد هذه القوات والترتيبات المالية واللوجيستية والعملياتية .. وغيرها. ومع أن الاتحاد الإفريقي والإيجاد انتهيا منذ أغسطس ٢٠٠٦ من إعداد خطط نشر قوات إفريقية لحفظ السلام في الصومال، فإن ذلك لم يسفر عن خطوات عملية ملموسة، ناهيك عن أن هذه المسألة شهدت تباينا في المواقف بين دول الإيجاد بين فريقين،

الأول: مؤيد بشدة لإرسال القوات للصومال، ويتألف من إثيوبيا وكينيا وأوغندا، والثاني: معارض لإرسال هذه القوات من دون أن يكون ذلك متزامنا مع تسوية سياسية بين الحكومة الانتقالية والمحاكم الإسلامية. وطالب هذا الفريق المؤلف من جيبوتي وإريتريا بعدم تورط دول جوار الصومال في الصراع بين الحكومة والمحاكم.

ولكن مسألة نشر قوات حفظ السلام الإفريقية في الصومال شهدت قدرا أكبر من قوة الدفع مع دخول الولايات المتحدة بقوة على خط الأزمة منذ أواخر نوفمبر ٢٠٠٦، نتيجة لقلق الإدارة الأمريكية الشديد من قيام المحاكم الإسلامية بتوسيع سيطرتها في مناطق بلاد بونت، مما دفعها للضغط من أجل إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٥ في ٦ ديسمبر ٢٠٠٦، الذي نص على إنشاء بعثة حماية وتدريب في الصومال. وحدد القرار تفويض هذه البعثة في تدريب قوات الأمن التابعة للسلطة الانتقالية والمساعدة في إعادة إنشاء قوات الأمن الوطني الصومالية، مع استبعاد الدول التي تربطها حدود مشتركة مع الصومال من المشاركة في هذه البعثة. كما نص القرار على قيام البعثة بمراقبة تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها من خلال محادثات الخرطوم.

وكان من نتيجة هذه التطورات أن تراجعت احتمالات التسوية والمصالحة الوطنية، مع تصاعد احتمالات التصعيد والمواجهة المسلحة، حيث عكست هذه الحالة ذاتها على التطورات الجارية على الأرض عقب فشل انعقاد الجولة الثالثة من محادثات الخرطوم، حيث ازدادت وتيرة الحشد العسكري على الجانبين، سواء في صورة تسريع عملية تدفق القوات الإثيوبية إلى الصومال أو في اتجاه المحاكم الإسلامية نحو دفع قواتها باتجاه العاصمة المؤقتة بيداوة منذ أواخر نوفمبر ٢٠٠٦، مع ازدياد حدة الخطاب السياسي بين الجانبين، الأمر الذي كان بمثابة مقدمة للتصعيد العسكري الواسع النطاق بين المحاكم الإسلامية والحكومة الانتقالية المدعومة من إثيوبيا.

٣- الحرب وتحولات ما بعد الحرب:

بدأت نذر الحرب المفتوحة في الازدياد منذ أوائل ديسمبر ٢٠٠٦، مع بدء اشتباكات عنيفة بين قوات المحاكم والقوات الحكومية - الإثيوبية المشتركة حول مدينة دينسور القريبة من العاصمة المؤقتة بيداوة، فضلا عن قيام قوات المحاكم بالبدء في فرض حصار على بيداوة من خلال وقف الشاحنات المحملة بالوقود والغذاء المتجهة إليها. ثم تطورت المواجهة العسكرية بعد ذلك إلى مواجهة مفتوحة وواسعة النطاق بين القوات الحكومية - الإثيوبية وقوات المحاكم الإسلامية، لقيت خلالها قوات المحاكم الإسلامية هزيمة عسكرية سريعة على أيدي قوات التدخل الإثيوبية والقوات الحكومية.

لقد بدا نطاق المعارك في الاتساع عقب سيطرة قوات المحاكم على مدينة دينسور في ٨ ديسمبر ٢٠٠٦، حيث قامت القوات الحكومية - الإثيوبية بشن هجوم مضاد على المحاكم لاستعادة المدينة، ثم وسعت القوات الحكومية - الإثيوبية هجومها لطرد ميليشيات المحاكم من محيط بيداوة والمناطق القريبة منها منذ يوم ١٩ ديسمبر، ووقعت معارك دامية بين الجانبين على امتداد مناطق غرب ووسط الصومال، شارك فيها الطيران الحربي الإثيوبي، منذ يوم ٢٤ ديسمبر، بتنفيذ عمليات قصف كثيفة لقوات المحاكم في المدن القريبة من بيداوة، ثم ركزت القوات الحكومية - الإثيوبية بعد ذلك على طرد قوات المحاكم الإسلامية من مناطق وسط الصومال منذ يوم ٢٥ ديسمبر، وتمكنت من السيطرة على مدن بلدوين وبولا بردى وبنديرادلي وجالينسور.

وكان الهجوم الإثيوبي على قوات المحاكم عنيفا لدرجة أن قيادتها قررت الانسحاب من مدن وبلدات وسط الصومال، مع الاستعداد لمعركة فاصلة في مقديشو، إلا أن قوات المحاكم لم تستطع الصمود أمام القوات الحكومية - الإثيوبية عندما امتد القتال إلى مقديشو، وقررت الانسحاب منها في ٢٧ ديسمبر، بسبب كثافة عمليات القصف الجوي الإثيوبي ضد قوات المحاكم، كما لم تستطع قوات المحاكم للسبب نفسه الصمود في مدينة كيسمايو الاستراتيجية في الجنوب، وتفككت المحاكم بعد ذلك، وفر الباقون من أفرادها إلى المناطق الجبلية الوعرة في جنوب البلاد، ولكنهم تعرضوا للملاحقة من جانب القوات الحكومية - الإثيوبية. كما تدخلت الولايات المتحدة في الصراع في ١٠ يناير ٢٠٠٧، بشن غارات جوية على موقع في جنوب الصومال، لاستهداف عناصر تنتمي إلى تنظيم القاعدة، إلا أنه تبين لاحقا أن الهجوم لم يفلح في تحقيق أهدافه.

كان الانهيار السريع لقوات المحاكم الإسلامية مفاجئا للجميع، حتى بما في ذلك الحكومة الانتقالية وإثيوبيا، وهو أمر لا يمكن تفسيره إلا من خلال الوقوف أمام متغيرات محددة لعبت دورا رئيسيا في حدوث هذا الحسم السريع للعمليات العسكرية في حرب الصومال، تتمثل تحديدا في ثلاثة متغيرات رئيسية هي:

أ- الفارق الهائل في ميزان القوى العسكرية، إذ كانت القوات الحكومية - الإثيوبية تتمتع بتفوق كاسح على ميليشيات المحاكم الإسلامية في كافة مؤشرات القوة العسكرية، لاسيما عدد القوات والخبرة القتالية والمهارات القيادية وعدد الأسلحة وقدراتها النوعية، بل إن إثيوبيا كانت تتفوق بشكل مطلق في الدبابات والمدفعية الثقيلة وطائرات القتال. وعلى الرغم من أن إثيوبيا لم تعلن بدقة حجم القوات التي دفعت بها للصومال، فقد كان من الواضح إجمالا أنها أكبر بكثير من ميليشيات المحاكم، علاوة على تمتعها بتفوق نيراني وتسليحي كبير للغاية على المحاكم، علاوة على أن القوات الحكومية - الإثيوبية نجحت في امتلاك زمام المبادأة في العمليات العسكرية، بحيث باتت المحاكم محصورة في إطار رد الفعل، وعاجزة عن التصدي للمبادرات العسكرية للطرف الآخر.

ب- الأخطاء السياسية والعسكرية التي وقعت فيها المحاكم، حيث وقعت المحاكم في سلسلة من الأخطاء الفادحة التي كان لها دور كبير في الهزيمة السريعة، يأتي في مقدمتها قيام المحاكم منذ أوائل ديسمبر ٢٠٠٦ بدفع عناصر من ميليشياتها نحو العاصمة المؤقتة بيداوة، بصورة بدا واضحا معها أنها هي التي بدأت بالهجوم على الحكومة، سعيا للإطاحة بها والسيطرة على الحكم، وهو ما تم استغلاله من جانب إثيوبيا والحكومة للزعم بأن المحاكم هي المسئولة عن بدء القتال.



ولكن الخطأ الأشد فداحة من جانب المحاكم يتمثل فى عدم وجود قيادة عسكرية موحدة لإدارة العمليات القتالية، بل كان المقاتلون الشبان فى الميدان لا يكترثون بتوجيهات كبار القادة السياسيين والعسكريين للمحاكم. وقد تسبب هذا الوضع بدوره فى العديد من الأخطاء الأخرى التى يأتى فى مقدمتها غياب استراتيجية واضحة، بل كانت أعمال القتال من جانب المحاكم فى بادئ الأمر عبارة عن مبادرات ارتجالية مندفعة، ووصل الأمر بأحد القادة الميدانيين الشبان من المحاكم للقول فى بداية الحرب إن هدف المحاكم هو الوصول للعاصمة أديس أبابا.

وعندما تحولت دفة القتال لغير صالح المحاكم، باتت عملياتها مجرد ردود أفعال غير مدروسة، علاوة على أن المحاكم عجزت منذ البداية عن إدراك الفارق الهائل فى ميزان القوى العسكرية بينهما وبين القوات الحكومية - الإثيوبية، واندفاعها بالتالى إلى مواجهة غير محسوبة ضدهما. وعلى الرغم من أن المحاكم أعلنت تبنيها استراتيجية حرب عصابات عقب احتشادها داخل مقديشو، فإن تطبيقها لهذه الاستراتيجية كان خاطئا نتيجة لتمسكها الزائد بالأرض، وعجزها عن تنفيذ عمليات كر وفر سريعة ضد الخصم.

ج - الدعم السياسى والعسكرى الأمريكى للحكومة الانتقالية وإثيوبيا، إذ إن كثيرا من التقارير الغربية تشير إلى أن التدخل العسكرى الإثيوبى فى الصومال، والحرب التى شنتها إثيوبيا ضد المحاكم، كانا تطبيقا لخطة عسكرية محكمة كانت موضوعة منذ فترة ليست بالقصيرة، بمشاركة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وإثيوبيا والحكومة الانتقالية، بل وتأكيد أن عملية الإعداد لهذه الحرب استغرقت شهورا طويلة من جانب تلك الأطراف.

وقد قدمت إدارة جورج بوش دعما استخباريا ومساندة سياسية للحكومة الانتقالية وإثيوبيا أثناء عملياتهما العسكرية ضد المحاكم، حيث كانت طائرات الاستطلاع الأمريكية توفر لهما معلومات استخبارية دقيقة ومستمرة عن مناطق تمركز أفراد المحاكم، وتساعد فى توجيه عمليات القصف الجوى والمدفعى التى تقوم بها القوات الإثيوبية ضد مواقع المحاكم. أما على الصعيد السياسى، فقد منعت إدارة بوش مجلس الأمن من إصدار قرار لإدانة التدخل العسكرى الإثيوبى فى الصومال، أو حتى قرار يدعو لوقف إطلاق النار، وبررت ذلك بأن إثيوبيا لها الحق فى أن تدافع عن نفسها ضد تهديدات المحاكم.

وكان ما سبق السبب الرئيسى وراء الهزيمة السريعة للمحاكم الإسلامية، إلا أنها حاولت التعويض عن ذلك فى المرحلة اللاحقة عبر إعلانها تبنى استراتيجية حرب عصابات واسعة النطاق ضد القوات الحكومية والإثيوبية، بهدف طرد "قوات الاحتلال الإثيوبى من الصومال". وشرعت بقايا المحاكم بالفعل - عقب فترة قصيرة من سقوط مقديشو - فى بدء عمليات مقاومة مسلحة ضد عناصر القوات الحكومية والإثيوبية، ثم ظلت هذه العمليات تتصاعد تدريجيا من حيث العدد والكثافة خلال الفترة التالية.

٤- الفرص والقيود أمام المصالحة الوطنية:

تحيط تعقيدات عديدة بعملية المصالحة الوطنية الصومالية، فعلى الرغم من أن الهزيمة العسكرية السريعة التى لحقت بقوات المحاكم الإسلامية قد أتاحت للحكومة الانتقالية أن تعزز وجودها السياسى والأمنى فى البلاد بصورة غير مسبوقة منذ تشكيلها، كما نجحت للمرة الأولى فى دخول العاصمة مقديشو، وبدأت فى عملية موسعة لنزع السلاح فى العاصمة، وشرعت أيضا فى تأسيس قوات أمنية وعسكرية جديدة - إلا أن ذلك كله لا ينفى استمرار وجود تحديات جدية لعملية المصالحة الوطنية فى الصومال، بما يعنى أن هناك فرصا وقيودا متناقضة أمام تحقيق السلام والاستقرار فى الصومال.

وإذا بدأنا بتحليل الفرص المتاحة أمام تحقيق المصالحة الوطنية فى الصومال، فيمكن القول إن الحرب - بغض النظر عن مدى قانونية التدخل الإثيوبى- قد خلقت واقعا سياسيا جديدا فى الصومال يتسم ببروز الحكومة الانتقالية كفاعل رئيسى على الساحة الصومالية، بل إنها أصبحت مركز القوة الرئيسى فى البلاد للمرة الأولى منذ انهيار الدولة، حتى وإن كان ذلك قد تحقق بمساندة عسكرية ضخمة من إثيوبيا. وكان من شأن هذا الواقع الجديد أن انتهت تماما حالة التقسيم الواقعى التى كانت قائمة فى العاصمة مقديشو ومناطق جنوب الصومال لسنوات طويلة. ومع أن المحاكم الإسلامية كانت قد قطعت شوطا طويلا على طريق إنهاء ذلك التقسيم المشار إليه، فإن الفارق فى فترة ما بعد الحرب يتمثل فى أن الطرف الذى برز كقوة مهيمنة هو الحكومة الانتقالية التى يفترض أنها السلطة الشرعية المعترف بها فى البلاد، من دون وجود منازع حقيقى لسلطتها.

ويعنى ما سبق أنه لم يعد هناك ما يمنع الحكومة الانتقالية من أن تشرع فى تنفيذ برنامجها لإعادة بناء مؤسسات الدولة ونزع السلاح ومعالجة المشكلات الإنسانية الموروثة من حقبة الحرب الأهلية، وهو البرنامج الذى كانت قد فشلت فى تنفيذه على مدى أكثر من عامين منذ تشكيلها. ويصبح المحك الرئيسى هنا متعلقا بمدى مهارة الحكومة الانتقالية فى استغلال الفرصة المتاحة، وفى بناء التوافق الداخلى اللازم فيما بين فعاليات المجتمع الصومالى، وفى حشد المساندة الدولية لدعم برنامجها السياسى والاقتصادى.

ويرتبط بما سبق أيضا أن كثيرا من القادة السياسيين فى الصومال، من زعماء العشائر وأعضاء البرلمان وناشطى المجتمع المدنى .. وغيرهم، أظهروا قدرا من البراجماتية السياسية فى التعامل مع الغزو الإثيوبى للصومال والتداعيات التى نتجت عنه، إذ لم يتوقفوا كثيرا أمام مدى قانونية وأخلاقية موقف الحكومة الانتقالية فى الحرب ضد المحاكم، بل أعلنوا تأييدهم للحكومة الانتقالية، وهو موقف يساعد إجمالا على التطلع للأمام، وينطوى على إمكانية للالتفات إلى المشكلات الحقيقية التى تواجه الدولة الصومالية المنهارة.

وربما ما يساعد كثيرا فى هذا السياق أن الحكومة قبلت - بعد ممانعة طويلة- تنفيذ مؤتمر مصالحة وطنية موسع، يضم كافة الفعاليات السياسية فى الصومال، بما فى ذلك العناصر المعتدلة

من المحاكم الإسلامية. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة جاءت بالأساس استجابة لضغوط الاتحاد الأوروبي، وأيضا على الرغم من التحفظات المثارة بشأن مدى قدرة هذا المؤتمر على أن يفرز ترتيبات سياسية فاعلة على طريق إنهاء حالة الفوضى والانهيار في الصومال، فإن هذا المؤتمر يمكن أن يشكل خطوة مهمة في تجاوز حالة الصراع المسلح بين الحكومة والمحاكم، لاسيما إذا أسفر عن تقاسم حقيقي للسلطة بين الفعاليات الرئيسية في البلاد.

ولكن هناك على الجانب الآخر قيودا عديدة تواجه جهود تحقيق الاستقرار والمصالحة في الصومال، لعل في مقدمتها وجود منهجية إقصائية في تعامل الحكومة وأطراف دولية وإقليمية إزاء المحاكم الإسلامية، بصورة تدعو للاعتقاد بأنه من غير الممكن لتلك الأطراف أن تقبل بإشراك المحاكم في السلطة أو حتى ببقائها ككيان سياسي على الساحة الصومالية، باعتبار أن ذلك كان الدافع الرئيسي من الأصل وراء اندلاع الحرب. ويصبح من غير المنطقي هنا الاعتقاد بأن تلك الأطراف يمكن أن تعطي مكاسب سياسية للمحاكم، بعدما كانت قد حاربتها لمنعها من الحصول على تلك المكاسب.

ويمثل ما سبق الدافع الرئيسي وراء الاعتقاد باحتمالات تصعيد المقاومة المسلحة التي بدأت ضد القوات الحكومية والإثيوبية عقب الحرب مباشرة، ثم استهدفت بعد ذلك طلائع قوات حفظ السلام الإفريقية التي بدأت تتدفق على مقديشو منذ بداية مارس ٢٠٠٧. وتقف بقايا قوات المحاكم الإسلامية وراء نسبة مهمة من عمليات المقاومة المسلحة التي تجري في مقديشو. ويبدو من المؤكد أن تتصاعد عمليات المقاومة إذا أخفقت جهود المصالحة، أو إذا ظلت المحاكم خارجها. كما يمكن أن تتأجج المقاومة إذا نجحت جماعات أجنبية متطرفة في التسلل إلى الصومال للمشاركة في عمليات المقاومة.

والمتصور هنا أن المحاكم الإسلامية باتت أكثر خطورة في فترة ما بعد الحرب، لأن تدمير البنية القيادية والتنظيمية للمحاكم قد جعل من بقايا المحاكم أشبه بجسد بلا رأس، بحيث يمكن أن تجري عمليات المقاومة المسلحة بشكل منفلت، ومن دون تخطيط مركزي، بحيث يصعب إيقافها أو التحكم فيها، حتى لو قرر قادة المحاكم المنفيون ذلك. ناهيك عن أن كثيرا من المؤشرات تدفع للاعتقاد بأن القادة الأكثر تطرفا في المحاكم أصبحوا أصحاب اليد العليا داخلها عقب الحرب، بدلا من القادة المعتدلين. وأصبح المتطرفون هم الذين يقودون عمليات المقاومة المتصاعدة في مقديشو. ويبدو من الصعب عليهم القبول بأي تسوية سياسية مع الحكومة الانتقالية، حتى لو قبلت الأخيرة ذلك.

إشكالية أخرى تتعلق بأن قوات حفظ السلام الإفريقية التي تعول عليها الحكومة الانتقالية كثيرا لكي تحل محل القوات الإثيوبية، ولكي تساعد في تحقيق الاستقرار في البلاد، تواجه بدورها إشكاليات عديدة. فبالإضافة إلى أن مسألة نشر قوات حفظ السلام الإفريقية تفتقر إلى القبول من جانب كافة الفعاليات السياسية الصومالية، بما يمكن أن يجعلها طرفا في الصراع، ويعرضها لهجمات مسلحة، لاسيما من جانب بقايا المحاكم الإسلامية، فإن الاتحاد الإفريقي ذاته كان لا يزال عاجزا - وقت إعداد هذا التقرير- عن توفير العدد المطلوب من القوات الإفريقية المتمثل في ٨ آلاف جندي، حيث يقتصر عدد القوات التي التزمت بعض الدول بتوفيرها على نحو ٤ آلاف جندي، من أوغندا ونيجيريا وبوروندي ومالاوي، كما تواجه تلك القوات مشكلات تتعلق بالتمويل والدعم اللوجيستي .. وغير ذلك. والأكثر من ذلك أن سمعة الاتحاد الإفريقي في إدارة عمليات حفظ السلام باتت سيئة للغاية عقب الفشل في أزمة دارفور، والتي بدا واضحا فيها النقص الشديد في الخبرة والفساد المالي ونقص الموارد. وإذا كان ذلك هو أداء الاتحاد الإفريقي في حالة دارفور، فكيف يكون الحال في حالة الصومال التي هي أشد تعقيدا بكثير؟ ومع أن الاتحاد الإفريقي يعتزم نقل ولاية التدخل إلى الأمم المتحدة بعد ستة أشهر، فإن المتصور أن هذا النقل لن يحل كثيرا من عناصر هذه المشكلة، ما لم يتوافر أولا المناخ السياسي الداخلي الذي يسمح للقوات الإفريقية -أو الدولية - بالعمل في الصومال.

وأخيرا، فإن انعدام أو ضعف المساعدات الدولية للحكومة الانتقالية يمثل قيدا شديد الخطورة على قدرتها على تنفيذ برنامجها. وكان ذلك أيضا القيد الذي واجه حكومة الرئيس الانتقالي السابق عبد القاسم صلاد حسن. كما تعاني حكومة عبد الله يوسف أيضا من هذه المشكلة منذ تشكيلها في أواخر عام ٢٠٠٤. وتقتصر المساعدات الدولية للصومال على تمويل العديد من الأنشطة الإنسانية، بالإضافة إلى مشاركة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في تمويل جزء من تكلفة نشر قوات حفظ السلام الإفريقية، بينما لم تتوافر التزامات دولية وإقليمية كافية بمساعدة الحكومة في أنشطتها المتعلقة بإعادة بناء مؤسسات الدولة ونزع السلاح المنتشر بكثافة لدى العشائر والأفراد، وهما عمليتان ضروريتان للغاية من أجل إنهاء حالة الانهيار في الصومال.

ونخلص مما سبق إلى أن الحرب التي شنتها القوات الإثيوبية والحكومية ضد المحاكم الإسلامية لم تحسن المناخ السياسي والأمني في الصومال، بل ربما تكون قد زادته سوءا، وخلقت قيودا أشد أمام عملية المصالحة الوطنية، لاسيما من حيث تصاعد عمليات المقاومة المسلحة. ويبدو من غير الممكن إخراج الصومال من هوة الفوضى والانهيار من دون تنفيذ عملية مصالحة وطنية حقيقية تشارك فيها كافة الفعاليات السياسية في البلاد، بما في ذلك المحاكم الإسلامية، مع ضرورة أن تعلن الأخيرة تحديدا التزامها بمبدأ حسن الجوار، وعدم تهديد أمن الدول المجاورة، لإلغاء الدافع الذي يستغل دائما للتدخل في الشئون الصومالية. وأخيرا، يعتبر الدور الدولي محوريا للغاية لمساعدة الصومال في تنفيذ المهام الحيوية اللازمة لإنهاء غياب السلطة المركزية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، باعتبار أن قدرات الصومال المحلية لا تكفي بحد ذاتها لتوفير التكاليف التي تتطلبها هذه المهام، وهي مسألة يتعين على العالم العربي أن يقوم بدور رئيسي فيها، باعتبار الصومال دولة عضوا في الجامعة العربية، ويتطلع شعبها لدور عربي فاعل في مساعدته على الخروج من حالة الفوضى والصراع التي عاني منها طويلا

الخلفيات التاريخية للدور الإثيوبى فى الصومال

■ خلود محمد خميس *



تعد قضية الحدود من القضايا الإشكالية فى السياسات الخارجية لكثير من الدول حديثة الاستقلال، فالدول الاستعمارية السابقة هى التى رسمت الحدود السياسية بما يتفق ومصالحها. وفيما يخص القارة الإفريقية، فإنه يمكن القول إنه برغم تبنى ميثاق المنظمة فى ميثاقها (مبدأ احترام الحدود التى رسمتها الدول السابقة)، فإن ذلك لم يمنع من تفجر الكثير من منازعات الحدود بين الدول الإفريقية حديثة الاستقلال.

ويرجع تقسيم الحدود الإثيوبية - الصومالية الى حقبة انعقاد مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥، فقد حصلت بريطانيا على مستعمراتها (الصومال الجنوبى) عن طريق إغراء رؤساء القبائل فى تلك المناطق ماديا، لتوقيع اتفاقيات مع الحكومة البريطانية.أما بالنسبة لحاكم الحبشة (منليك الثانى) - الذى شارك فى المؤتمر الى جانب الدول الأوروبية - فكان هدفه الاساسى هو توسيع امبراطوريته. وقد سمحت علاقاته مع الدول الأوروبية حينها بفتح المجال لتوسيع امبراطوريته، حيث بدأ بضم امارة هرر الصومالية فى ٢٦ يوليو ١٨٨٧ بمساعدة الإيطاليين. وعندما قدم المساعدة للبريطانيين فى قمع الثورة المهدية، تنازلت له بريطانيا عن إقليم أوجادين بموجب معاهدة ٤ مايو ١٨٩٧. وبعدها، عقدت الحكومة الإثيوبية اتفاقية مع الحكومة الإيطالية بتاريخ ١٦ مايو ١٩٠٨ لترسيم الحدود بين الإمبراطورية الإثيوبية من جهة والصومال الشمالى من جهة أخرى.

وقد ادى هذا التوسع لضم شعوب ذات هوية مختلفة عن شعب إثيوبيا (الحبشة) ذى القومية الامهرية والديانة الأرثوذكسية. ولقد ادى هذا التباين بمرور الزمن الى خلافات قبلية تحولت الى نزاعات حدودية بين الحكومة الإثيوبية المعاصرة وحكومة جمهورية الصومال بعد نيله لاستقلاله عام ١٩٦٠. ومن الجدير بالذكر ان هذا النزاع الحدودى الإثيوبى - الصومالى أثر بشكل كبير على سياسة إثيوبيا الخارجية تجاه الصومال، وعبر ثلاثة أنظمة سياسية:

حقبة حكم الإمبراطور (هيلا سيلاسى) :

تمسك الإمبراطور هيلا سيلاسى بالمناطق التى الحقت بالإمبراطورية الإثيوبية أثناء حكم سلفه منليك ولاسيما إقليم أوجادين. ووضع الاقليم تحت الوصاية الايطالية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية -بحسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢ يناير ١٩٥٠- لمدة عشر سنوات لحين منحه الاستقلال، ولكن حكومة إثيوبيا رفضت التعاون مع الحكومة الإيطالية لتخطيط الحدود الإثيوبية - الصومالية لرغبتها فى اعادة ضم اقليم أوجادين للاراضى الإثيوبية، كما ضمت إقليم إريتريا باتحاد فيدرالى. وبالفعل، نجح الإمبراطور - بالاتفاق مع بريطانيا - فى رسم خط الحدود بين الصومال وإثيوبيا بشكل ادخل أوجادين ضمن السيادة الإثيوبية، وسماه الخط الإدارى المؤقت، والذى يلتقى بحدود الصومال الشمالى سابقا عند خط طول ٤٨ شرقا وخط عرض ٨ شمالا وعلى بعد ١٨٠ ميلا نحو الداخل من المحيط الهندى. وقد حاولت حكومة

(*) باحثة بمركز الدراسات الدولية، قسم الدراسات الإفريقية، جامعة بغداد.

هيلا سيلاسى حسم القضية لصالحها بطرح القضية امام العديد من المؤتمرات، ومنها مؤتمر الشعوب الإفريقية فى اكرا عاصمة غانا عام ١٩٥٨، والمؤتمر الاول لمنظمة الوحدة الإفريقية فى أديس ابابا بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٦٣. وقد اصدر الأخير قرارا ينص على الابقاء على الحدود السياسية الموروثة فى القارة الإفريقية منذ عهد الاستعمار، مما أحبط آمال الصوماليين فى استرجاع الاقليم. وقد وقع أول نزاع حدودى بين الدولتين حول الاقليم فى اول يناير ١٩٦٤، فطرح أمام مؤتمر السلام لوزراء خارجية الدول الإفريقية فى فبراير ١٩٦٤، الذى اصدر قرارا تضمن، دعوة الحكومتين للدخول فى مفاوضات لايجاد تسوية للنزاع بالاضافة إلى دعوة الحكومتين لاصدار كل منهما الأوامر بوقف إطلاق النار.

حقبة حكم منجيستو هيلاميريام :

لقد فتح الانقلاب العسكرى فى إثيوبيا عام ١٩٧٤ المجال امام الحكومة الصومالية لكى تطرق آفاقا جديدة حول إمكانية تسوية النزاع مع إثيوبيا بالوسائل السلمية. ولكن الظروف التى احاطت بالانقلاب لم توفر الامكانية لمساعدة الحكومة الصومالية، بل تولدت فيما بعد العديد من الدوافع والمتغيرات التى ادت الى ازدياد تأزم الوضع الإقليمى، ومن ثم حدوث حرب عام ١٩٧٨بين إثيوبيا والصومال حول الاقليم. وكانت أهم هذه المتغيرات هى:

- تمسك الحكومة الإثيوبية بالابقاءعلى الحدود القائمة دون المساس بها.

- تفاقم الازمة الداخلية لإثيوبيا نتيجة ازدياد حدة المعارك بين الثوار الإريتريين والجيش الإثيوبى، ومن ثم الحاق الخسائرالمتتالية بالقوات العسكرية الإثيوبية.

- تأثير القوى الدولية، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية، التى أرادت أن تقلل من قوة الصومال العسكرية التى تنامت بعد عام ١٩٦٩بمساعدة الاتحاد السوفيتى من جهة، وان تحافظ على وحدة الاراضى الإثيوبية من جهة اخرى لاسباب تتعلق بتأمين المصالح الامريكية فى إثيوبيا والبحر الاحمر.

ولقد سعى الزعيم الإثيوبى الجديد منجيستو إلى تقوية علاقاته بالاتحاد السوفيتى، حيث أصبح الاتحاد السوفيتى الممول الرئيسى لإثيوبيا بالاسلحة. فقد كانت إثيوبيا وقتها تحارب على جبهتين، الاولى فى إريتريا، والاخرى فى أوجادين. وكان شعب أوجادين يشكل هاجس خطر بالنسبة لحكومة منجيستو لارتباطه الدينى والعرقى والثقافى بشعب الجالا (الاورومو) وكانت تصريحات المسئولين الصوماليين بوجود تعاون بين جبهة تحرير الصومال الغربى فى أوجادين وجبهة تحريرالاورومو تثير مخاوف إثيوبيا

وقد سمحت الصومال بافتتاح مكتب لجبهة تحرير الاورومو فى مقديشو، كما قامت الحكومة الصومالية بتقديم الدعم السياسى والعسكرى للحزب الشيوعى الإثيوبى المناهض لحكومة (منجيستو) العسكرية.

وقد أثار ذلك ردود فعل سلبية لدى صانع القرار الإثيوبى تجاه الصومال، وادى الى زيادة تمسك حكومة إثيوبيا بتنفيذ سياستها الخارجية التوسعية تجاه الصومال والقرن الإفريقى عن طريق التعاون مع القوى الغربية صاحبة المصلحة فى المنطقة.

وقد رجحت كفة إثيوبيا على حساب الصومال فى تلك الحقبة لعدة أسباب، منها:

- تعاطف الدول الأوروبية مع حكومة منجيستو لاسباب دينية وسياسية.

- الدعم الإسرائيلى لإثيوبيا بصفتها هدفا استراتيجيا للتحرك الصهيونى، لكونها إحدى دول الطوق الجغرافى للوطن العربى، فضلا عن احتضانها لمنبع حوض النيل الذى يغذى كلا من السودان ومصر.

- الدعم السوفيتى غير المحدود، لأهمية موقع إثيوبيا فى تحقيق الاستراتيجية السوفيتية فى منطقة البحر الأحمر.

توقيع اتفاقية الحدود الإثيوبية - الصومالية ١٩٨٨ :

عقب انتهاء حرب أوجادين، ساد الهدوء النسبى على جانبى الحدود الإثيوبية - الصومالية، ومرت العلاقات بينهما، منذ نهاية الحرب وحتى توقيع اتفاقية الحدود الإثيوبية الصومالية عام ١٩٨٨، بثلاث مراحل، هى:

المرحلة الاولى: ويمكن تسميتها بمرحلة الحوار تحت فوهات البنادق، واستمرت من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٦، إذ خرجت إثيوبيا عن صمتها فى أبريل ١٩٧٨ بمشروع مشترك مع كينيا، متضمنا شروطا لاقرار السلام فى المنطقة، هى:

- تخلى الصومال عن مطالبها الاقليمية فى إثيوبيا وكينيا وجيبوتى.

- اعلان الصومال قبولها لمبادىء منظمة الوحدة الإفريقية والامم المتحدة والتزامها مبدأ عدم التدخل.

- الالتزام بدفع خسائر الحرب التى تحملتها إثيوبيا.

كان موقف الحكومة الصومالية ضعيفا بسبب عدم مقدرتها العسكرية، مما ادى الى دخولها فى تسوية مع الحكومة الإثيوبية، حيث طلب سياد برى من الرئيس السودانى الأسبق جعفر النميرى التوسط. كما قبل الصومال قرار منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٧٨، الذى تضمن وقف اطلاق النار وانسحاب الجيوش بعمق خمسة كيلومترات خلف الحدود لكلا البلدين، مع استمرار لجنة الوساطة بالقيام بعملها. وقد أصدرت منظمة الوحدة الإفريقية من جانبها قرارا نهائيا عام ١٩٨٠، عدت فيه إقليم أوجادين جزءا من الاراضى الإثيوبية، ولكن ذلك لم يضع

نهاية للصراع الإثيوبى - الصومالى. وقد استمر الصراع فى السنوات التالية، حتى أعلن الصومال عن استعداده للتفاوض عام ١٩٨٤ تحت شروط انسحاب القوات الإثيوبية من قريتين داخل حدود الصومال، كانت القوات الإثيوبية قد احتلتهما عام ١٩٨٢.

المرحلة الثانية: بدأت عام ١٩٨٦، حيث تم اللقاء الاول بين منجيستو وسياد برى فى قصر الشعب فى جيبوتى فى ختام اجتماعات هيئة مكافحة الجفاف والتنمية شرق إفريقيا (إيجاد). وعلى أثر ذلك، بدأ تطبيع العلاقات بين الجانبين الإثيوبى والصومالى. وقد وضع الجانب الصومالى فى نهاية عام ١٩٨٧ شروطا لاحلال السلام وافقت عليها الحكومة الإثيوبية، مقابل الاعتراف بالحدود الحالية لإثيوبيا. ومن اهم الشروط الصومالية:

تبادل اسرى الحرب بين البلدين، وتبادل التمثيل الدبلوماسى، ووقف الدعاية الاعلامية بين البلدين، وتوفير جو سلام وثقة.

وكان السبب وراء توصل الحكومتين الإثيوبية والصومالية لهذا الاتفاق هو وجود الاضطرابات فى كلا البلدين. وكان احد محاور إدارة الصراع بين البلدين تشجيع كل منهما للقوى المعارضة للنظام الآخر. فقد تمثلت معارضة الحكومة الإثيوبية بثوار اريتريا من جهة والجبهة الشعبية لتحرير التيجراى من جهة أخرى. اما معارضة الحكومة الصومالية، فتمثلت بجبهة الانقاذ الصومالية وكذلك الحركة الوطنية التى كانت تدعمها عشائر اسحاق فى شمال غرب الصومال. كما كانت قضية اللاجئين تشكل عامل ضغط للحكومتين، ولاسيما الحكومة الإثيوبية. وقد قدر عدد اللاجئين الإثيوبيين من مسلمى هرر وأوجادين حينها بنحو ٤٤٥ الف لاجىء. وحين خيروا، اختار معظمهم البقاء فى الصومال والاندماج بالمجتمع الصومالى.

المرحلة الثالثة: تم عقد اتفاق مشترك لوقف اطلاق النار وانسحاب قوات الطرفين تدريجيا فى اثناء شهر واحد، هو ابريل ١٩٨٨. وبموجب هذا الاتفاق، ساد الهدوء النسبى بين الطرفين ولكن المشاكل الداخلية ظلت تلقى بظلالها. وقد أدى ذلك إلى قيام الرئيس الصومالى سياد برى باتهام الحكومة الإثيوبية بدعم المتمردين، اى المعارضين الصوماليين، لكن الحكومة الإثيوبية التزمت الصمت كوسيلة لعدم اثارة نزاع خارجى. هذا، ولم تنفذ بنود الاتفاق الإثيوبى - الصومالى إلا بتاريخ ١٨ اكتوبر ١٩٩٠، وتزامن ذلك مع سقوط النظام السياسى الإثيوبى.

- حقبة حكم ميليس زيناوى :

كانت إثيوبيا اكثر الاطراف استفادة من المتغيرات التى عصفت بالصومال بعد انهيار حكومة سياد برى وانفصال الشمال عن الجنوب. حيث لعبت حكومة زيناوى الجديدة - التى جاءت إثر التحولات، التى يقال إنها ديمقراطية - دورا متميزا فى إثيوبيا بدعم بعض القبائل الصومالية وتأليبها ضد بعضها الآخر، حيث سعت لإبقاء الصومال ضعيفا وعدم عودته من جديد للمطالبة بإعادة إقليم أوجادين إلى أحضان الصومال الأم. لكن لم يغب عن بال الحكومة الإثيوبية الجديدة تحسين صورتها أمام جارتها الصومال ودول الجوار الاقليمى، حيث اعربت حكومة ميليس زيناوى مرارا عن استعدادها للقيام بمبادرة للمصالحة بين الفصائل الصومالية، وقد حصلت على تفويض بذلك فى عام ١٩٩٢.

اجتمع زيناوى بقادة الفصائل الصومالية فى مارس ١٩٩٣ لإيجاد وسيلة لتحقيق التصالح بين هذه الفصائل. وقد انتهت هذه المبادرة بانسحابه المفاجىء، مبررا ذلك برفض الفصائل لمقترحاته. وتضمنت المقترحات التفكير فى إجراء اتفاقيات السلام التى تم التوصل اليها فى اجتماع أديس أبابا فى مارس ١٩٩٣ وتأييد مطالب محمد حسين عيديد -أبن الراحل فرح عيديد- بأن تفرج الأمم المتحدة عن ثمانية من كبار معاونيه ويعتقد أن رفض الفصيل الآخر لهذه المطالب هو الذى عجل بانسحاب إثيوبيا وعدم استمرارها فى دور الوسيط.

وفى عام ١٩٧٧، تم عقد اتفاقية "سودرى" فى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا لتحريك الجهود الإقليمية من أجل التوصل لحل بين الفصائل الصومالية، وأدى ذلك الى تشكيل مجلس الانقاذ الصومالى برئاسة خماسية تكون مهمتها الاعداد لمؤتمر السلام فى بوصاصو لإعلان شكل الحكومة الانتقالية. لكن اعترض تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع عدم موافقة كل من حسين عيديد وإبراهيم عقال، رئيس جمهورية أرض الصومال، على مقررات سودرى، فكانا من جديد السبب فى إفشال المصالحة الصومالية.

ثم جاءت محاولة إثيوبية بعقد مؤتمر أديس أبابا للفصائل الصومالية عام ١٩٩٨.

وقد جاء المؤتمر نتيجة لرغبة إثيوبيا فى تأمين حدودها مع الصومال، والتى يبلغ طولها (٣٠٠٠) كيلو متر. وعبرت الحكومة الإثيوبية الجديدة عن خشيتها من أن يتيح ضعف النظام الصومالى الفرصة لحركة الاتحاد الإسلامى - الذى يعتبر من أهم الأحزاب الإسلامية الصومالية المسلحة والذى نشأ فى مطلع التسعينيات - لدعمه فى إقليم أوجادين. كما اعتقدت الحكومة الإثيوبية أن تولى على مهدى الحكم فى الصومال سوف يوجد نظاما صديقا له ليغلق ملف إقليم أوجادين المحتل. وقد كان هذا السبب فى رفض حسين عيديد حضور أى مؤتمر للمصالحة الوطنية فى اديس ابابا، على اعتبار ان إثيوبيا طرف غير محايد.

ويمكن القول إن الحكومة الإثيوبية واصلت محاولة إيجاد الثغرات والمبررات للتدخل فى شئون الصومال الداخلية، وهذا ما دعاها للمشاركة فى مؤتمر (عرتة) فى جيبوتى عام ٢٠٠٠ للمصالحة الصومالية بين الفصائل المتصارعة على السلطة.

استغلت الحكومة الإثيوبية شعار الحرب على الإرهاب بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لتبرير ممارساتها تجاه الصومال، والتى وصلت الى حد التدخل العسكرى المباشر فى بعض المناطق الحدودية خلال عام ٢٠٠٢ . وعندما تقدمت الحكومة الصومالية المؤقتة بشكوى الى المنظمات الدولية والاقليمية ضد التدخلات الإثيوبية فى شئونها الداخلية ودعمها لقوى المعارضة، ردت الحكومة الإثيوبية بأن هذا التدخل يأتى فى إطار الحفاظ على مصالحها وأمنها.

من ناحية أخرى، واصلت الحكومة الإثيوبية اتهاماتها للحكومة الصومالية بدعم الإرهاب وضم عناصر كثيرة من المحاكم الإسلامية – المنتمية الى تنظيم الاتحاد الإسلامى – إلى قوات شرطتها.

وحاولت الحكومة الإثيوبية اضفاء صفة وسيط السلام على سلوكها تجاه القضية الصومالية من خلال إعلانها مرارا باحتفاظها بعلاقات جيدة وايجابية مع حكومة أرض الصومال، ورئيسها طاهر ريالى، بعدما زار إثيوبيا منتصف عام ٢٠٠٢، حيث طلب من حكومة مليس زيناوى تقديم المساعدات الاقتصادية لبلاده. كما اعلنت حكومة إثيوبيا أنها تحتفظ بعلاقات مع إقليم بونت لاند وصومال لاند، اللذين وقعا معها اتفاقيات تعاون تجارية وأمنية فى فبراير ٢٠٠٢، على الرغم من إعلان إثيوبيا أنها لن تعترف بجمهورية أرض الصومال، لأن ذلك من شأن الصوماليين.

وشاركت إثيوبيا فى مؤتمر الخرطوم الذى رعته منظمة الإيجاد، على الرغم من انفرادها بمعارضة تمثيل (عبد القاسم صلاد حسن) وحكومته الانتقالية فى المؤتمر الذى عقد فى يناير ٢٠٠٢.

كما كانت حكومة إثيوبيا من المشاركين الرئيسيين فى مؤتمر المصالحة الذى عقد فى مدينة دوريت الكينية فى ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢ والثانية فى فبراير ٢٠٠٣ . لكن عبد القاسم صلاد حسن هاجم الدور الإثيوبى، مؤكدا ان إثيوبيا اصرت على صياغة اجندة المؤتمر بما يتفق وسياستها الرامية الى الهيمنة على مستقبل الصومال.

لكن هذه الاتهامات لم تثن الحكومة الإثيوبية عن مواصلتها الحضور فى معظم محادثات المصالحة التى تمت فى العاصمة الكينية نيروبى، وخصوصا تلك التى تمت فى ١٣ مارس ٢٠٠٤، حيث تم انتخاب عبدالله يوسف أحمد رئيسا، وتم اختيار على جيدى رئيسا للوزراء.

دوافع التدخل الإثيوبى فى الصومال :

تنتاب الحكومة الإثيوبية مخاوف من احتمال تقوية أواصر الارتباط بين مسلمى إثيوبيا عبر إقليم أوجادين ومسلمى الصومال، الأمر الذى يحمل فى طياته مخاطرة على وحدة الشعب الإثيوبى.

ويأتى تمسك إثيوبيا بإقليم أوجادين بسبب الأهمية الاقتصادية لأرض الإقليم، حيث تتوافر الأراضى السهلية والأنهار التى يمكن استغلالها للزراعة، خاصة أن معظم الأراضى الإثيوبية ذات طبيعة صخرية. كما تتخوف من إمكانية قيام جبهات معارضة فى إقليم أوجادين بتعبئة الصوماليين الموجودين داخل إطار الإقليم ودعمهم بالسلاح لأجل تحقيق أهداف المعاودة بمطالب انفصال الإقليم وعودته إلى الوطن الأم، أى أنها تخشى امتداد القومية الصومالية إلى داخل أوجادين حيث يقدر عدد المسلمين من قومية الاورومو الصوماليين بنحو ٥١٪ من الصوماليين داخل الاقليم.

وتسعى إثيوبيا من تدخلها فى مشاكل الصومال إلى إثبات دورها كمركز ثقل إقليمى، بالإضافة إلى حاجتها للاستفادة من موانئ الصومال بعد أن أصبحت دولة مغلقة منذ حصول إريتريا على الاستقلال.

وأخيرا يمكن القول إنه من مصلحة إثيوبيا أن يبقى الصومال دولة ضعيفة ومفككة، حيث إن ظهور دولة صومالية قوية قد يعيد ترتيب الخريطة السياسية فى المنطقة، ويهدد المصالح الإثيوبية والكينية والجيبوتية فى الوقت نفسه، لأن الصومال سوف يطالب بأقاليمه المسلوبة من تلك الدول الثلاث.

تحديات الدور الإغاثى العربى فى إفريقيا

■ خــــالد حنفى على *

يمثل العمل الإغاثى فى مناطق الحروب والكوارث إحدى أهم أدوات الدول لتكريس مصالحها الخارجية، فلم يعد تقليل المعاناة للبشر عبر المساعدات الإغاثية والتنموية (غذاء، أغطية، دواء، مشروعات ... الخ) مجردا من الأغراض السياسية والاقتصادية، بل يمكن القول إن العمليات الإغاثية ترسم مناطق النفوذ السياسى للقوى الكبرى والإقليمية التى استفادت من تراجع مفهوم سيادة الدولة لصالح أمن الفرد فى ظل مناخ العولمة.

والمتابع للمساعدات الإنسانية الغربية يجد أنها تتدفق فى إطار العمل السياسى عند الاستجابة للنزاعات أو الكوارث، وهو ما انعكس على تقدير الاحتياجات الإغاثية. فعلى سبيل المثال، تعهدت الدول المانحة بتوفير مبلغ ٢٠٧ دولارات أمريكية لكل شخص فى كوسوفا عام ١٩٩٩، فى حين أنفقت ١٦ دولارا أمريكيا فقط للشخص فى سيراليون فى العام نفسه، رغم أن الاحتياجات الموضوعية للأخيرة ربما فاقت الأولى بكثير باعتراف المنظمات الإنسانية نفسها.

فى المقابل، فإن البلدان العربية تأخرت كثيرا فى دمج مساعداتها الاغاثية لتحقيق مصالحها السياسية. فرغم الأهمية الاستراتيجية التى تمثلها منطقة جنوب السودان لمصر، إلا أن التحرك للوجود الإغاثى بها تأخر للغاية، حيث أرسلت مصر معونات محدودة فى الثمانينيات، ثم عادت مصر لترسل مرة أخرى معونات أسقطتها جوا عام ١٩٩٨ لمواجهة المجاعة فى الجنوب فى إطار برنامج الأمم المتحدة الذى بدأ عام ١٩٨٩، ويسمى بشريان الحياة، وهيمنت عليه منظمات أجنبية غير حكومية، مدعومة أمريكيا وأوروبيا.

ولو أن مصر وباقى الدول العربية لعبت دورا إنسانيا فعالا منذ بدء مأساة جنوب السودان، لأمكنها الوجود فى منطقة الجنوب لتعرف: ماذا يمكن أن تسفر عنه فترة السنوات الست القادمة، وهى المرحلة الانتقالية التى نصت عليها اتفاقيات السلام المبرمة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان مع الحكومة فى يناير ٢٠٠٥.

ولأن قارة إفريقيا تعج بالمجاعات والنزاعات المسلحة التى خلفت وراءها لاجئين وفقراء تنقصهم الخدمات الأساسية للحياة من دواء وكساء وغذاء، لذا فثمة أهمية للدور العربى فى تخفيف هذه المشكلات عبر تكثيف مساعداته الاغاثية، وذلك لحماية مصالحه فى القارة الإفريقية، خاصة ذات الطبيعة الاستراتيجية الأمنية، حيث تأمين تدفق مياه نهر النيل وحماية أمن البحر الأحمر بالنسبة لدول كمصر والسعودية وغيرهما، فضلا عن مصالح اقتصادية وارتباطات تاريخية وثقافية ومجتمعية.

ورغم أن ثمة وعيا ملحوظا لدى الجهات العربية -خاصة الرسمية- بأهمية لعب دور إغاثى فى إفريقيا، إلا أنه لم يرق من حيث التأثير والفعالية بعد لحجم المصالح العربية فى هذه القارة، أو حتى المنافسة فى هذا المجال، سواء من قبل القوى الدولية أو الإقليمية التى تهيمن على الدعم المقدم للمنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية العاملة فى مجال الإغاثة فى القارة. بيد أن هناك مشكلات تحجم الدور الإنسانى العربى فى إفريقيا ومردوداته، لا يمكن تحديدها إلا من خلال فهم خريطة العون الإنسانى العربى للقارة السمراء، غير أنه قبل ذلك لابد من تحديد مفهوم الدور الاغاثى وتطوراته من حيث اصطباغه بالأهداف السياسية.

(*) باحث فى الشئون الإفريقية.

أولا- الدور الإغاثى .. المفهوم والتطورات :

يعرف الباحثون معنى العمل الإغاثى بأنه قيام شخص أو مؤسسة أو دولة ما بتقديم معونة مادية أو معنوية إلى شخص أو أشخاص آخرين نزلت بهم شدة، بدافع إنسانى أو دينى أو وطنى أو حتى براجماتى، لأن التضامن يكفل بقاء البشرية. أما الأشكال والقوالب التى يوضع فيها العمل الاغاثى أو العطاء الذى يبذله الإنسان تجاه الآخرين، فهى إما تقوم به مؤسسات رسمية أو منظمات غير حكومية أهلية ودولية عابرة للقومية، أو تجمعات تعبر عن انتماءات أولية، كنظام الأسرة الكبيرة أو القبيلة وغيرها.

وتشير المراجعات التاريخية والدينية إلى أن العمل الاغاثى بمعانيه ومبانيه متغلغل فى الثقافة العربية، بفعل مصادر الدين الإسلامى أو المسيحى أو حتى الثقافة الشعبية التى تحض جميعها على المساعدة المادية والمعنوية لذوى القربى، والأرملة واليتيم وعابر السبيل، ونجدة ضحايا الكوارث والنزاعات، والعناية بالمريض والمحتاج.

ويمكن القول إن ثمة تطورات، سواء على الصعيد العربى أو العالمى، نقلت العمل الاغاثى من معناه الانسانى المجرد إلى الاندماج فى العمل السياسى، منها :

١- إنه مع ظهور الدولة القومية فى الغرب فى القرن السادس عشر، بدأت تبرز الاتفاقيات الثنائية بين المتحاربين من الدول لتبادل الأسرى ومعالجة الجرحى فى أوروبا، كما حدث فى حرب الخلافة على العرش فى النمسا التى اندلعت عام ١٧٤٣، وبعد ذلك بـ ١٦ عاما حين قامت حرب السبعة أعوام، وقعت الجيوش الفرنسية والإنجليزية معاهدة قضت بنودها باعتبار المستشفيات لها نفس حرمة أماكن العبادة. وجاءت الثورة الفرنسية فى القرن الثامن عشر لتضع مفهوم الأخوة ومساعدة الآخر موضع الاهتمام ونص دستور الثورة على "لا تقترف بحق الآخر مالا تريد أن يفعله أحد بحقك، واعمل الخير على الدوام، مثلما تريد أن تتلقى الخير بالمقابل".

ورغم التجريد المفاهيمى للعون الإنسانى فى الثورة الفرنسية، إلا أنه اصطبغ بالسياسة، حينما تمكن نابليون الثالث فى عام ١٨٥٩ من الحصول على تفويض القوى الأوروبية لإرسال حملة عسكرية وصلت إلى لبنان بعد انقضاء مجزرة الدروز المدعومة عثمانيا آنذاك ضد المسيحيين، حيث جرى استقبال اللاجئين وقدمت لهم المساعدات الإنسانية لإعادة بناء قراهم، واستطاعت فرنسا بهذه العملية العسكرية الإنسانية الحصول على مكانتها الاستراتيجية فى مناطق النزاع.

كما أن المشروع الاستعمارى الغربى فى العالم، ومنها إفريقيا، انطلق على الأقل من أغراض معلنة هى تمدين القارة السوداء، ومساعدتها انسانيا، ولكنه حمل اجندة سياسية تقضى بالهيمنة واستنزاف موارد المناطق المستعمرة. وجاء إنشاء اللجنة الدولية للصليب الاحمر عام ١٨٦٣، الذى اصبح مفوضا من قبل الأسرة الدولية فى العمليات الإنسانية، ليشير إلى مأسسة العمل الاغاثى من قبل المجتمع المدنى الغربى، حيث لعبت دورا فى الحرب الفرنسية - الألمانية فى عام ١٨٧٠، وحرب البلقان فى عام ١٩١٢.

٢- تعمقت فكرة الإغاثة الإنسانية مع الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفرض الصليب الأحمر خلالهما وجوده بقوة، وبدأ دوره يتمدد من مساعدة جرحى العمليات الحربية إلى الدفاع عن مفاهيم حقوق الإنسان. وبعد انتهاء الحرب الثانية، ظهرت اليونيسيف ومفوضية العون الإنسانى للأمم المتحدة لتعبرا عن اهتمام عالمى بقضايا انسانية، ثم اتخذت الإغاثة فى ظل الحرب الباردة منحى سياسيا، حيث أصبحت تتدفق بمعيار التحالف مع أى من المعسكرين الغربى أو الشرقى.

ومع بداية السبعينيات، تأسست مجموعة من المؤسسات العربية والإسلامية الاغاثية فى ليبيا (جمعية الدعوة الاسلامية العالمية) والسعودية (هيئة الاغاثة الاسلامية العالمية) والكويت (جمعية العون المباشر) وغيرها. ومن هنا، بدأ العمل الاغاثى العربى يدخل خريطة العالم، وبدا واضحا آنذاك فى الأزمة الأفغانية ومناطق أخرى فى إفريقيا، وحملت هذه المنظمات أفكارا تدعو لمواجهة التنصير فى القارة الإفريقية، وشاب أداءها تحيز لصالح المسلمين، كما اتخذت مشاريعها الاغاثية مسحة دينية عبر التركيز على بناء المساجد جنبا إلى جنب مع تقديم الطعام.

٣- مع انتهاء الحرب الباردة، ظهرت نظريات تسعى إلى أنسنة السياسة عبر فهمها فى سياقها المجتمعى لا السلطوى، وكذا فهم العلاقات الدولية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عبر إعادة الاهتمام للإنسان لا سيادة الدولة، كما تمت إعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية ليعنى أن تحمى الدولة المواطنين، وإذا فشلت فيتم ذلك بواسطة الآخرين فى إطار ما يسمى بالتدخل الإنسانى الذى استخدم كمسوغ للعمليات العسكرية التى أطلقت ما بعد الحرب الباردة فى كردستان ١٩٩١، والصومال ١٩٩٢، ورواندا ١٩٩٤، والبوسنة ١٩٩٥. ومع وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، دخل العمل الاغاثى العربى والاسلامى دائرة الضوء عبر اتهام واشنطن لبعض الجمعيات الاغاثية بتمويل منظمات ارهابية، وأعقب ذلك تجميد أرصدة منظمات خيرية بدعوى ارتباطها بمنظمات معادية للولايات المتحدة.

إن هذه التطورات نقلت العمل الاغاثى إلى خريطة السياسة ومصالحها، حتى إنه بدأ الحديث عن جوانب سلبية للاغاثة، مثل أن تسهم فى إطالة أمد الصراعات واعطاء شرعية للتمرد عبر تقديم المساعدة لمناطق المقاتلين والتفاوض معهم. ولعل النموذج الذى يرد ذكره فى هذا السياق هو ما حدث فى عملية المساعدات لمخيمات اللاجئين الروانديين فى الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) عام ١٩٩٤، إذ شارك كثير من اللاجئين فى الإبادة الجماعية للروانديين، وعملت مخيماتهم أيضا كملاجئ، ومراكز تدريب وتجنيد للمتطرفين من ميليشيات الهوتو الذين واصلوا القتل والنهب فى رواندا، وشعرت المنظمات الإنسانية بهذه المسئولية الأخلاقية، وقرر بعضهم الانسحاب مثل "أطباء بلا حدود".

ثانيا - خريطة العون الإنسانى العربى بإفريقيا :

تضم خريطة العون الإنسانى العربى فى إفريقيا اتجاهات

متعددة، أولها الاتجاه الرسمى، حيث تقوم حكومات عربية بتقديم دعم اغاثى للدول الإفريقية، سواء فى أوقات الأزمات الطارئة أو مساعدات ذات طبيعة تنموية أو تبرعات للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، التى تعمل فى مناطق الكوارث فى إفريقيا، مثل برنامج الأغذية العالمى.

أما الاتجاه الثانى، فهو المجتمع المدنى العربى الذى يضم منظمات غير حكومية تعمل على تقديم عون إنسانى إلى القارة السوداء، غير أن بعض هذه المنظمات تتلقى دعما حكوميا يساعدها فى عملها، وثالث الاتجاهات هو التبرعات التى تقدمها شخصيات أو رجال أعمال إلى القارة أو تبرعات أخرى غير منظورة مثل الزكوات والصدقات.

ولعلنا نواجه بصعوبة فى عقد مقارنات بين حجم المساعدات الاغاثية والتنموية التى تقدمها الدول العربية، خاصة أن البعض يسهم بتبرعات فردية لمنظمات خيرية غير تابعة للأمم المتحدة، دون ذكر أسمائها، أو يقومون بإعطاء التبرعات مباشرة إلى الدول الفقيرة بدلا من التبرع بها لمنظمة الأمم المتحدة. كما تواجهنا مشكلة تقدير الحجم الكلى للإغاثة، خاصة أنها متناثرة فى ظل القصور المعلوماتى عن هذا القطاع فى الدول العربية.

إلا أنه بشكل عام، يمكن تحديد أبرز الفاعلين العرب فى مجال الإغاثة فى القارة الإفريقية. وفى هذا السياق، فإننا أمام دول بارزة مثل مصر والسعودية والكويت والإمارات، وهنالك دول أخرى تقدم مساعدات محدودة مثل الأردن وقطر والجزائر. ويمكن تفصيل ذلك فيما يلى :

أ- مصر : تقدم مساعدات إنسانية إلى إفريقيا من خلال جهات حكومية، أهمها: وزارات الدفاع والخارجية والصحة والتموين. فعلى سبيل المثال، ساهمت وزارة الدفاع فى الإغاثة الطبية والغذائية فى أزمة الصومال عام ١٩٩٣، كما مدت جسرا جويا فى أغسطس ٢٠٠٤ لإغاثة المنكوبين فى دارفور، وحفرت لهم آبارا لحل أزمة المياه، كما سيرت قوافل طبية فى عام ٢٠٠٥. كما يقدم الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا التابع لوزارة الخارجية مساعدات إنسانية لغالبية دول القارة ضمن التعاون الفنى مع معظم دول القارة، وأحيانا ما تكون القوافل الإغاثية عملية مشتركة تسهم فيها عدة وزارات.

وبالنسبة للمجتمع المدنى المصرى، فهناك منظمات غير حكومية فاعلة فى مجال إغاثة إفريقيا، من أبرزها لجنة الإغاثة الإنسانية بنقابة أطباء مصر، وجمعية الهلال الأحمر المصرى، فقد سيرت نقابة الأطباء قوافل إغاثية للسودان تتضمن مساعدات طبية وغذائية فى أعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وفى عام ٢٠٠٤، سيرت أيضا قافلتين إحداهما إلى جنوب السودان، والأخرى إلى دارفور، وشاركت النقابة فى إرسال معونات طبية إلى الصومال وجيبوتى عام ١٩٩٤، ودعمت منكوبى حرب إريتريا وإثيوبيا عام ٢٠٠٠ بإرسال أدوية للمهاجرين الذين وصلوا إلى السودان فرارا من الحرب الدائرة.

الهلال الأحمر المصرى بدوره يعتبر إفريقيا مجالا مهما للعون الإنسانى. ومن خلال قراءة تقرير أنشطته فى السنوات العشر من ١٩٩٥ الى ٢٠٠٤، نجد أن الدول الإفريقية تنال ما يقرب من ٤٠٪ من معوناته الإغاثية الخارجية. ولوحظ اهتمام الجمعية بلعب دور إنسانى فى السودان خلال السنوات الثلاث الماضية، خاصة فى دارفور بالتنسيق مع القوات المسلحة المصرية. كما نشطت أزمة دارفور من الدور الإغاثى لجمعيات مصرية تهتم بالشأن الإفريقى، خاصة السودانى مثل جمعية أسرة وادى النيل التى أرسلت ثلاث قوافل إغاثة فى عام ٢٠٠٤ إلى بورسودان وكسلا وولاية النيل الأبيض.

ب- السعودية : من أهم الدول العربية التى تلعب دورا فى المساعدات الاغاثية على مستوى العالم. ففى عام ٢٠٠٦ تخطت التبرعات التى تقدمها السعودية لبرنامج الغذاء العالمى والتى تبلغ ١٥ مليون دولار، المساعدات التى تقدمها كل من فرنسا واستراليا، والبالغة ١٢ مليون دولار، كما أنها تقترب من حجم التبرعات التى تقدمها اليابان، والبالغة ٢١ مليون دولار.

كما تشير بيانات صادرة من وزارة المالية السعودية إلى أن المملكة تعد الدولة الأولى فى العالم من حيث نسبة ما تقدمه من مساعدات خارجية إلى إجمالى الناتج القومى الوطنى. ففى حين أوصت الأمم المتحدة الدول المانحة للمساعدات بألا تقل نسبة ما تقدمه من مساعدات عن ٠,٧٪ من ناتجها القومى، فإن السعودية قدمت من عام ١٩٧٣ إلى عام ٢٠٠٠ نحو ٢٨٣ مليار ريال سعودى، أى ما نسبته ٤٪ من المتوسط السنوى الإجمالى للناتج القومى فى تلك الفترة، واستفادت من هذه المساعدات ٧٢ دولة، منها ٤١ دولة فى إفريقيا.

وأطلقت المملكة فى ٢٠٠٦ برنامجا اغاثيا تحت شعار "السعودية مملكة الإنسانية" وحظيت إفريقيا فى إطاره باهتمام كبير، حيث تم التبرع بمبلغ ٣٧,٥ مليون ريال (١٠ملايين دولار) كمساعدات إغاثية لثمانى دول فى غرب إفريقيا فى عام ٢٠٠٦ إثر تضررها من كارثة الجفاف وهى: السنغال، وموريتانيا، والنيجر، ومالى، وغانا، وغينيا بيساو، وسيراليون، وليبيريا. وسبق ذلك فى العام نفسه التبرع بقيمة ٧٥ مليون ريال لإغاثة ٦ دول فى القرن الإفريقى إثر تضررها من كارثة الجفاف، وذلك عن طريق برنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة.

ومن هنا، فإفريقيا تحظى بأهمية فى أجندة العون الإنسانى للسعودية، ويساند ذلك دعمها ماديا لما يزيد على ٨٧٥ جمعية إسلامية فى مختلف أنحاء العالم ومنها إفريقيا. ومن أبرز هذه المنظمات هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية ومقرها جدة وأنشئت عام ١٩٧٨ كمكتب من مكاتب رابطة العالم الإسلامى، ثم تحولت فى النصف الثانى من الثمانينيات إلى هيئة عالمية كبيرة انتشرت فى جميع أنحاء العالم ومنها إفريقيا، كما تقوم المملكة بتقديم الإغاثة عبر جمعية الهلال السعودى وجمعيات أخرى عديدة.

ج- دول أخرى : ومنها الإمارات التى يصل حجم المساعدات الخارجية المقدمة منها إلى ٢٩,٢ مليار دولار، اغلبها منح تذهب إلى ٥٦ دولة نامية فى إفريقيا وآسيا. وعلى صعيد المجتمع المدنى، هنالك مؤسسة زايد للأعمال الخيرية التى برز اسمها فى إفريقيا، حيث نشطت فى ٢٢ دولة بالقارة، فقد بنيت مساجد فى "أديس أبابا" ودول غرب ووسط إفريقيا، وأقيمت

مستشفيات فى "تنزانيا" و"أوغندا" و"كينيا"، كما نالت العديد من الجامعات الإسلامية فى أوغندا والنيجر وغيرها معونات مباشرة.

وتلعب ليبيا أيضا دورا إغاثيا وتنمويا من خلال مؤسسات أهلية مثل مؤسسة القذافى العالمية للجمعيات الخيرية، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية التى انطلقت فى عام ١٩٧٢ لتسهم فى تحقيق هدف دعم الوجود الإسلامى فى القارة الإفريقية عبر مساعداتها الاغاثية والتنموية.

وهنالك الكويت التى تضم قطاعا خيريا فاعلا يلعب دورا إغاثيا فى إفريقيا، ومن أبرزها لجنة مسلمى إفريقيا التى أنشئت فى السبعينيات وتحولت لجمعية العون المباشر التى يرأسها عبد الرحمن السميط، وقدمت المساعدات الغذائية وإعانات لبناء المساجد، وقامت بتنفيذ عدد من السدود المائية فى مناطق الجفاف. كما أن الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، ومقرها الكويت وأنشئت عام ١٩٨٤، لها انتشار عالمى وتسعى إلى تخفيف معاناة المحتاجين من خلال الأعمال الوقفية الاستثمارية.

ثالثا - الأداء الإغاثى العربى فى دارفور والنيجر :

كشفت أزمة دارفور غرب السودان بشكل عملى عن إمكانية مساهمة العمل الاغاثى فى تحقيق المصالح العربية فى القارة، ومن ثم ضرورة الاهتمام بسد كل العوائق التى تعترضه، خاصة أن الوفود الإنسانية العربية التى ذهبت للمنطقة خرجت بنتائج مختلفة كان لها مردودات سياسية.

فقد نشطت الإغاثة العربية فى دارفور فى أعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦، حيث أرسلت مصر والسعودية والإمارات والهيئة الخيرية القطرية وصندوق العون الكويتى والهيئة الخيرية الهاشمية الأردنية مساعدات عاجلة عبر إقامة جسور جوية لنقل الأغذية والخيام والأدوية. كما نشطت المساعدات التنموية عبر قيام مصر - من خلال وزارة الدفاع - بإقامة آبار ومستشفيات متنقلة، حيث توجد مراكز صحية تشرف عليها منظمات الهلال الأحمر فى مصر و هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية فى السعودية ومؤسسة الزبير الخيرية.

وحتى بعض الجمعيات التى ينحصر اهتمامها بالداخل فى مصر، فقد استجابت وقتيا للإغاثة بإفريقيا، فالجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة قدمت تبرعا لدارفور بمبلغ يقدر بـ ٨٠ ألف دولار إلى الحساب الخاص لدارفور بالجامعة العربية، كما أسهم أيضا بعض رجال الأعمال بأدوية وملابس جاهزة فى عمليات الإغاثة المصرية فى إفريقيا

واطلعت الوفود الإغاثية العربية على حقيقة الأوضاع فى دارفور، وهو ما أدى لتخفيف وطأة تهويل الإعلام الغربى بأن هناك إبادة جماعية فى هذا الإقليم. كما ساعدت هذه الوفود من خلال تغذيتها لتقارير اعلامية عربية على محو الصورة التى يراد ترسيخها عن هذا الصراع فى هذا الإقليم بين قبائل عربية وأخرى من أصل إفريقى، حيث كانت المساعدات تذهب للافارقة والعرب على حد سواء. من جهة أخرى، فان الوجود الإنسانى العربى فى دارفور يسمح بالاطلاع على المخططات الرامية لتأجيج الصراع، سواء من بعض المنظمات الإغاثية الغربية - بحسب ما يقوله البعض - أو حتى رصد التحركات الإسرائيلية والأمريكية الإغاثية فى معسكرات اللاجئين، سواء فى دارفور أو تشاد.

كما أصبحت الاغاثة العربية فى دارفور أكثر أهمية فى ظل الأزمة بين الحكومة السودانية والمنظمات الاغاثية الغربية، حيث اتهمت السلطات فى الخرطوم منظمتى العون الكنسى والعون الشعبى النرويجيتين بتشجيع النازحين على عدم العودة لمناطقهم واعطاء معلومات كاذبة، فضلا عن اتهام منظمة التآخى الفرنسية FSO بنقل براميل نفط للمتمردين.

أما النيجر، فقد عانت من مأساة إنسانية فى عام ٢٠٠٥ ، حيث ضربت المجاعة حوالى ٣ آلاف قرية يسكنها قرابة ٤ ملايين نسمة. وفى هذا السياق، تحركت منظمات عربية وإسلامية، مثل لجنة الأمير سلطان بن عبد العزيز الخاصة للإغاثة، وقد كانت بداية نشاطها فى دولة النيجر، وامتد إلى دول أخرى (مالى، تشاد، إثيوبيا، ملاوى، جيبوتى) فى سبتمبر ٢٠٠٥، كما كونت مشروع "باذلى الخير" عبر توزيع المساعدات الغذائية والدوائية وحفر آبار مياه الشرب وإقامة المخيمات الطبية.

كما تبرعت الحكومة المصرية فى يوليو ٢٠٠٦ لبرنامج الأغذية العالمى للأمم المتحدة بنحو ١١٥ طنا من الأرز بتكلفة تصل إلى ٢٩ ألف دولار. كما ساهمت ليبيا بمساعدات عبر مؤسسة القذافى للجمعيات الخيرية، و"منظمة بوربانك" الإغاثية الإسلامية ومقرها فى كاليفورنيا، وجمعية العون المباشر التى يرأسها عبد الرحمن السميط صاحب الخبرة الطويلة فى العمل الاغاثى الإفريقى.

غير أن هذه التحركات المحدودة لا تقارن بحجم التدفق الاغاثى الغربى، عبر منظمة أوكسفام البريطانية، ومنظمة أطباء بلا حدود. وحسب إفادة رئيس الوزراء فى النيجر، فلم تسهم الدول العربية والإسلامية إلا بـ ١٢٠٠ طن، أى ما يعادل ٢٪ من المساعدات، بينما أسهم الغرب بـ ٩٨٪.

رابعا - مشكلات الدور الإغاثى العربى :

ورغم اتساع خريطة العون الإنسانى العربى إلى إفريقيا، إلا أنه يعتريها عوامل ضعف عديدة، يمكن رصدها فى التالى:

١- غياب المظلة التنسيقية بين مؤسسات العون الإنسانى، فلا توجد هيئة تنسيقية تنضوى تحتها كل هذه المؤسسات، بما يعصم العمليات الاغاثية من الازدواجية، أو على الأقل تحديد أية المناطق والأزمات لها أولوية فى إطار المصالح العربية، كما تساعد على عدم حدوث أزمات بين الدول العربية نفسها. فعلى سبيل المثال، سمحت ليبيا للقوافل الأمريكية بفتح ممرات إغاثة لمرور القوافل "الإنسانية" الأمريكية من أراضيها صوب إقليم دارفور فى فبراير ٢٠٠٥، لكن تم ذلك دون التشاور مع الحكومة السودانية. وكان مبعث القلق السودانى أن عمليات توزيع الإغاثة من قبل المنظمات الغربية تتخذ طابعا سياسيا انتقائيا، وذلك عبر التركيز على معسكرات النازحين الذين ينتمون لقبائل المتمردين على حساب المعسكرات الحكومية، فى محاولة لتقوية موقف

المتمردين المناوئ للحكومة فى إقليم دارفور.

٢- ضعف الموارد المخصصة للعون الإنسانى العربى إلى إفريقيا. فمثلا، قراءة تقرير الصندوق الفنى للتعاون مع إفريقيا خلال السنوات العشر الماضية تشير إلى انتشار مساعداته الإنسانية فى ٤٤ دولة إفريقية، إلا أن هذا الانتشار يصاحبه ضعف فى كم ونوعية المعونات، وهو ما لا يعطى فرصة للتأثير فى المناطق ذات الأهمية القصوى لمصر. ولنأخذ مثلا على ضعف المساعدات، فقد قدم الصندوق مساعدات إنسانية لإثيوبيا ذات الأهمية الاستراتيجية القصوى للمصالح المصرية المائية تمثلت فى أدوية عام ١٩٩٦، ثم كتب ومراجع سياسية وقانونية فى أعوام ١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠٢.

٣- إن الإغاثة العربية تتسم غالبيتها بكونها وقتية ومجرد رد فعل للأزمة ومتقطعة وغير مستمرة فى التواصل مع المنطقة المنكوبة، وهو أمر يقلل من فاعلية وتأثير الإغاثة ومردوداتها. فمثلا، كانت الإغاثة العربية للصومال أو حتى السودان أو إريتريا متقطعة، رغم أن الأزمات الانسانية فى هذه البلدان لم تنته.

٤- ضعف العمل الأهلى العربى ومحدوديته فى العون الإنسانى. فكان يفترض أن تلعب المنظمات غير الحكومية دورا ملحوظا فى الإغاثة الإنسانية فى إفريقيا، غير أن قضايا القارة يبدو أنها غائبة عن أجندتها، لاسيما أن معظم المنظمات العربية تعمل فى مجالات داخلية ويرتبط بعضها بأجندة المولين، والتى بالطبع ليس من بينها إفريقيا. وحتى المنظمات الخيرية المهتمة بالقارة واجهت قيودا غير مسبوقة على أنشطتها وتمويلها بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

٥- غياب ما يسمى بالكفاءة الإغاثية، فلا يكفى إرسال مساعدات إنسانية للمنطقة المنكوبة، فعملية الإرسال تسبقها عمليات أخرى تبدو غائبة عن العمل الاغاثى العربى بوجه عام من قبيل التأهب للإغاثة، أى توفير المؤن وتدريب أعضاء الفريق، ورصد مناطق الأزمات ومعرفة الاحتياجات المتوقعة للمنكوبين، ثم الاستجابة للإغاثة، أى السرعة فى الإرسال، ثم مرحلة ما بعد الإغاثة وهى مرحلة جنى الثمار واستمرار التواصل.

٦- إن الشأن الإفريقى لا يزال فى الدرجة الثانية من حيث الاهتمام الاغاثى العربى، وهو ما يعكس الأزمة العربية الإدراكية فى التعامل مع القارة. فمثلا يأتى، ترتيب الدول الإفريقية، ومنها السودان، فى المرتبة الرابعة لدى الإغاثة الإنسانية بنقابة الأطباء المصرية من حيث حجم المساعدات الإنسانية. ففى عام ٢٠٠٣، حظيت فلسطين بأربعة ملايين جنيه، والعراق بمليون و٢٠٠ الف جنيه، وكوسوفا بمليونى جنيه، بينما حظيت السودان بنصف مليون جنيه تقريبا. أما إجمالى ما قدم للشعب السودانى فى النصف الأول عام ٢٠٠٤، فقد بلغ ٢١٥ ألف جنيه وهو يقل تماما عن المبلغ الذى وجه للعراق وإيران فى الفترة نفسها، وبلغ مليونى جنيه للدولتين.

٧- تأثر الإغاثة وتسييرها فى إفريقيا بالعلاقات السياسية بين الدول العربية، فضعف الدور الاغاثى العربى فى جنوب السودان، خلال فترة التسعينيات، يعود أحد أسبابه للتوتر الذى شهدته العلاقات بين السودان وبعض الدول كمصر وليبيا فى بعض الفترات، وهو أمر لا يحدث فى تعامل الدول الغربية بصفة عامة مع مساعدات العون الإنسانى. فرغم حالة العداء بين واشنطن والخرطوم، فقد أسهمت الولايات المتحدة بتمويل ٦٨٪ من برنامج شريان الحياة الذى يعتبر أكبر عون إنسانى لمنطقة جنوب السودان فى الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠١.

٨- إشكالية التحيز والحياد بالنسبة للمنظمات الإسلامية. فرغم أن الحياد هو أداة ميدانية للمنظمات ليمكنها من التعامل مع كل أطراف الصراع، إلا أنه لا يزال من المألوف تماما لهذه المنظمات، خاصة الدينية، تقديم المساعدة الإنسانية للأشخاص من الديانة ذاتها، الأمر الذى يؤثر على دورها وعلاقتها بمختلف أطراف الصراع أو من يعانون منه.

وفى مواجهة هذه المشكلات، فهنالك مقترحات يمكن طرحها، ومنها تطوير مفهوم العمل الإنسانى العربى تجاه إفريقيا من مجرد رد الفعل الوقتى إلى التواصل التنموى المستديم. ومن المهم أن نشير فى هذا الصدد إلى تجربة صندوق التعاون الفنى المصرى مع إفريقيا، الذى نجح رغم محدودية دوره الإغاثى فى تطوير معوناته الإنسانية من الأدوية والمواد الغذائية إلى تقديم أجهزة الكمبيوتر أو البذور، كما تم الاتجاه إلى شراء بعض المساعدات من الأسواق المحلية للدول المتلقية للمعونات توفيرا للنفقات وللاستجابة السريعة، غير أن ذلك يستلزم قواعد معلوماتية دقيقة عن مناطق الكوارث والمجاعات والصراعات فى إفريقيا.

ويمكن للهلال الأحمر فى كل دولة عربية أن يكون المظلة التنسيقية بين المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة فى هذا المجال، كما يحدد المناطق الإفريقية التى تكتسب أولوية فى العمل الإغاثى، إضافة للإشراف على عمليات التأهب والاستجابة، وما بعد الإغاثة.

وبالإضافة لذلك، ينبغى أن توفر الدولة تسهيلات للعمل الأهلى، وإعطاء مزايا لمن يعمل فى إفريقيا، كما يمكن أن يسهم القطاع الخاص العربى الذى يملك استثمارات فى إفريقيا فى حل أزمة محدودية موارد العون الإنسانى، حيث إن ذلك سيعود بشكل غير مباشر على توفير بيئة تمكن رجال الأعمال من دفع علاقاتهم التجارية مع القارة.

المراجع :

- رونى برومان، العمل الإنسانى (ابوظبى : منظمة اطباء بلا حدود، ٢٠٠٥).
- فابريس ويسمان (تحرير)، فى ظل حروب عادلة العنف والسياسة والعمل الإنسانى (ابوظبى، مركز الامارات

للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٦).

- Richard A. Sollom and Darren Kew, 'Humanitarian Assistance and Conflict Prevention in Burundi, 'in Robert I. Rotberg, ed., Vigilance and Vengeance: NGOs Preventing Ethnic Conflict in Divided Societies (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 1996), pp. 253252.

- د. محمد سعدى، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى انسنة الحضارة وثقافة السلام (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

- محمد يعقوب عبد الرحمن،التدخل الإنسانى فى العلاقات الدولية (أبو ظبى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤).

- موقع وزارة المالية السعودية على الانترنت http://www.mof.gov.sa/ar/default.asp

- وزارة الخارجية المصرية - الصندوق المصرى الفنى للتعاون مع إفريقيا .. نموذج للتعاون جنوب فى عشرين عام (القاهرة - وزارة الخارجية المصرية، ٢٠٠٤) .

- الأنشطة الإغاثية للهلال الأحمر المصرى فى ١٩٩٣ - ٢٠٠٣ فى : الهلال الأحمر المصرى .. قوة الإنسانية (القاهرة ، الهلال الأحمر المصرى، ٢٠٠٤).

- للمزيد من المعلومات حول جمعية العون المباشر (الكويت)، انظر الموقع: http://www.labaik-africa.org/

- فرانسواز بوشيه، القاموس العملى للقانون الإنسانى (بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠٠٥).

- د. محمد الزيادى، العمل العربى والإسلامى فى إفريقيا .. جمعية الدعوة الإسلامية العالمية (نموذجا)، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ٢٠٠٣.

الاستراتيجية الأمريكية لـ "قيادة إفريقيا" العسكرية

لواء د. محمود خلف*

فى السابع من فبراير ٢٠٠٧، أعلن الرئيس الأمريكى بوش قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة جديدة للقارة الإفريقية، وحدد فى إعلانه الملامح العامة للأهداف الاستراتيجية المراد تنفيذها بواسطة تلك القيادة، وأوضح أنها تستهدف تقوية روابط التعاون والأمن مع الدول الإفريقية، كما تخلق فرصا جديدة للشراكة مع تلك الدول لتحقيق السلام والأمن لشعوب إفريقيا، بالإضافة إلى نشر الديمقراطية فى إفريقيا وتنميتها اقتصاديا واحترام حقوق الإنسان، وزيادة قدرة الحكومات الإفريقية فى الحرب ضد الإرهاب.

وأصدر أمرا لوزارة الدفاع الأمريكية بأن تكون هذه القيادة الجديدة، US Africa Command (AFRICOM) جاهزة للعمل ابتداء من أكتوبر ٢٠٠٨.

ولكى يمكن فهم أسباب ودوافع إنشاء قيادة إفريقيا الجديدة والأهداف الاستراتيجية الأمريكية المراد تحقيقها، فعلينا استعراض الخطوط العامة لاستراتيجية القيادات العسكرية الموحدة الثلاث الموجودة حاليا، والتى تغطى تقريبا كل سطح الكرة الأرضية، بالاضافة لقيادتين أخريين (قيادة شمال أمريكا) و(قيادة جنوب أمريكا).

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، تمت إعادة تقسيم العالم - من وجهة النظر الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى- إلى مناطق نفوذ سياسية مدعومة بالقوة العسكرية اللازمة لفرض الأمر الواقع بالقوة. ولذلك، اعتمدت الولايات المتحدة فكرة الوجود العسكرى المسبق بتلك المناطق التى تشكل مجالا للتنافس الاستراتيجى المحتدم بين القوتين العظميين. وقامت بنشر قواتها المسلحة فى شكل قيادات عسكرية لديها إمكانيات قتالية متفوقة (بحرية وجوية وبرية) فى شكل وجود مستقر، وبالتنسيق مع حكومات دول تلك المناطق، وذلك لحماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وإرسال إشارات قوية تدعم بها الدبلوماسية فى الوقت نفسه.

وانطلاقا من تلك الاستراتيجية، شكلت الولايات المتحدة عددا من القيادات، نتناول منها القيادات العسكرية الموحدة التى كانت مسئولة عن إفريقيا وهى:

١- قيادة أوروبا.

٢- قيادة الباسيفيك.

٣- القيادة الوسطى (المركزية).

ويمكن القول إنه لا توجد أى خطوط مواصلات جوية أو بحرية استراتيجية فى العالم لا تقع تحت سيطرة تلك القيادات، المدعمة بأحجام ضخمة من القوات، بكفاءة نوعية متقدمة، بالاضافة إلى الدعم المباشر بنظم الأقمار الاصطناعية.

ويمكن استعراض الحدود الجغرافية لتلك القيادات ومسئولياتها، لإيضاح دور قيادة إفريقيا الجديدة وتكاملها مع تلك المنظومة العسكرية الهائلة.

١- قيادة أوروبا :

US European Command (US EUCOM)

ويمتد النطاق الجغرافى لتلك القيادة من السواحل الشرقية للولايات المتحدة وعبر الأطلنطى، مرورا بالجزيرة البريطانية وحتى شرق أوروبا (الحدود الروسية) وحوض البحر الأبيض المتوسط وهى مدعومة بالأسطول السادس.

ويقع فى نطاقها ٩٠ دولة منها ٤١ دولة إفريقية بالاضافة لإسرائيل. وتتحدد مسئولية تلك القيادة فى الآتى:

- العمل بالتعاون مع حكومات الدول الواقعة فى النطاق الجغرافى لتلك القيادة على دعم الأمن الأوروبى عبر الأطلنطى، وحلف الناتو.

- تطوير نظام الأمن الاقليمى بما فى ذلك دولة إسرائيل.

- الحماية المسبقة لمصالح الولايات المتحدة، وذلك بالوجود العسكرى الفعال (البرى والبحرى والجوى) فى قطاع المسئولية.

والملاحظ أن هذه المهام كانت مصممة أساسا فى زمن الحرب الباردة، وأن جهود هذه القيادة كانت مركزة أساسا تجاه الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية.

كما لم تكن هناك قواعد جوية وبحرية وبرية فى جنوب ووسط إفريقيا، فكان التركيز على شمال وغرب إفريقيا فقط.

ومع بروز أهمية إفريقيا، تقلصت فاعلية تلك القيادة فى أداء

(*) مستشار المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط.

الدور المطلوب فى هذه القارة.

٢- قيادة الباسيفيك :

U.S Pecific Command (US PACOM)

تعتبر أكبر وأهم قيادة موحدة أمريكية على الاطلاق، إذ يمتد نطاع مسئوليتها الجغرافى من السواحل الغربية للولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية حتى السواحل الشرقية لقارة إفريقيا، أى ما يعادل نصف سطح الكرة الأرضية تقريبا.

ويقع فى نطاق المسئولية الجغرافية لتلك القيادة ٤٦ دولة، منها الصين واليابان والكوريتان وروسيا واستراليا ومعظم دول شمال شرق وجنوب آسيا، بالاضافة لكافة الجزر البحرية فى هذا النطاق الهائل.

وتضطلع تلك القيادة بمهمة الوجود البحرى والجوى والبرى الدائم، للحماية المسبقة للمصالح الأمريكية، بالاضافة للسيطرة التامة على كافة الممرات البحرية العالمية فى تلك المناطق، وذلك بالتعاون والتنسيق مع حكومات دول المنطقة. كما تُدعم تلك القيادة بالأسطول السابع بما يحتويه من أعداد متنوعة من حاملات الطائرات.

والجدير بالذكر أن قائد هذه القيادة، الادميرال وليم فالون، قد عين قائدا للقوات المركزية، مما يعد أمرا لافتا للنظر وقد طرحت تساؤلات كثيرة فى اثناء استجوابه أمام لجنة القوات المسلحة بالكونجرس حول تعيين قائد بحرى لقيادة قوات برية، مما دفعه لطلب الاجابة عليها فى جلسة سرية وقد استجيب لطلبه.

وقد كلفت قيادة الباسيفيك بإرسال حاملتى طائرات للخليج، كما كلفت بمهام فى إفريقيا، مثل الوجود البحرى فى ميناء جيبوتى والسيطرة على منطقة القرن الإفريقى. وقد شكل ذلك عبئا جديدا عليها، مما دعم الاتجاه لإنشاء قيادة لإفريقيا فى ضوء المعطيات الاستراتيجية المستجدة على الساحة الإفريقية.

٣- القيادة (الوسطى) المركزية :

US Central Command (US CENTCOM)

وتقع حدود قطاع المسئولية الجغرافية لتلك القيادة فى المسطح الجغرافى الممتد بين كل من القيادتين السابقتين، بحيث يمكنها تحقيق الاتصال الجغرافى بينهما.

وقد تبلورت فكرة إنشائها فى عهد الرئيس الأمريكى (ريجان) بإنشاء قوات الانتشار السريع لتأمين منابع البترول فى الخليج، ثم تطورت بعد ذلك إلى تكوينها كقيادة موحدة، وقد ظهر دورها واضحا فى حرب تحرير الكويت (١٩٩١).

وتمتد الحدود الجغرافية لتلك القيادة من شرق إفريقيا وحتى الحدود الغربية للصين.

وتشمل هذه المنطقة دولا فى إفريقيا هى: مصر، السودان، إثيوبيا، إريتريا، الصومال، جيبوتى، وليبيا.

كما تشمل الدول العربية فى آسيا: لبنان، سوريا، الأردن، العراق، السعودية، اليمن، الكويت، الإمارات، عمان، وقطر.

بالاضافة إلى عدد من الدول الآسيوية: باكستان، افغانستان، إيران، كازاخستان، اوزبكستان، طاجيكستان، تركمنستان، قيرغيزستان، وإندونيسيا.

والملاحظ انه بذلك أصبحت القارة الإفريقية موزعة بين ثلاث قيادات عسكرية، بما يخلق صعوبات متعددة، خاصة مع تركيز بؤر الصراع الحالية فى الشرق الأوسط وإفريقيا فى نطاق مسئولية قيادة واحدة.

ولكل هذه الأسباب، ظهرت ضرورة لإنشاء القيادة الإفريقية الجديدة، وتعديل النطاق الجغرافى للقيادة المركزية لينتهى عند السواحل الشرقية للبحر الأحمر. وستقع كل الدول الإفريقية فى نطاق القيادة الجديدة عدا مصر، باعتبارها دولة محورية فى الشرق الأوسط وانتماءاتها للصراعات الموجودة فى المنطقة أكثر من انتماءاتها الإفريقية، بحسب وجهة النظر الأمريكية.

ويعكس إنشاء هذه القيادة الجديدة إعطاء القارة الإفريقية الأسبقية الأولى فى المصالح الأمريكية، ورغبة الولايات المتحدة فى تحجيم أى دور مستقبلى لأية قوة عالمية أو إقليمية فى القارة الإفريقية.

كما يعكس الرغبة الأمريكية فى الانفراد التام بالترتيبات الأمنية وبالتالى السياسية والاقتصادية والسيطرة على البترول الإفريقى.

مهام قيادة إفريقيا الجديدة :

يمكن استنتاج الكثير من المهام وفق المعطيات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية، وعلى رأسها بطبيعة الحال تقليل الاعتماد المطلق على بترول الخليج كمصدر أساسى للطاقة والاستفادة من البترول الإفريقى عن طريق السيطرة على منابعه والموانىء الإفريقية التى تصدره للخارج.

فسوف توفر القيادة الإفريقية الجديدة بطبيعة الحال الاقتراب الأكثر عمقا من إفريقيا، كما تقوى العلاقات العسكرية مع معظم دول الاقليم.

وقد أعلن الرئيس الأمريكى بوش المهام الرسمية المحددة فى أوامره التنفيذية لإنشاء قيادة إفريقيا فى خطابه يوم ٧ فبراير ٢٠٠٧، وهى:

- بناء امكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية.
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية فى تنفيذ سياسات الأمن.
- إدارة أنشطة الأمن والتعاون فى المسرح الإفريقى.
- زيادة مهارات الشركاء فى الحرب ضد الإرهاب.
- دعم المساعدات الإنسانية، والتخفيف من آثار الكوارث.
- احترام حقوق الإنسان.
- دعم المنظمات الإفريقية
- إدارة العمليات العسكرية فى المسرح الإفريقى.

وبطبيعة الحال، فلم يتم الإعلان عن الأهداف أو المهام الحقيقية من وراء إنشاء تلك القيادة، ولا حجم ونوعيات القوات التى توجد بها، ولا أماكن تمركزها، وطبقا لما هو معلن حتى الآن، فإن إثيوبيا هى الدولة المرشحة ليكون بها مقر القيادة الرئيسى. وسوف يتم إنشاء قواعد بحرية فى معظم الموانىء الإفريقية، خصوصا فى مناطق الساحل الغربى المصدرة للبترول والمواجهة مباشرة للساحل الشرقى للولايات المتحدة. كما سيكون هناك انتشار مكثف للقواعد الجوية والعسكرية فى كل أركان القارة الإفريقية.

وقد أعلن البنتاجون أن المشاورات بين حكومات بعض الدول الإفريقية تتم فى الوقت الحالى لتنسيق امكانيات الاستجابة للمطالب الأمريكية، بالاضافة للتنسيق مع بعض الدول الأوروبية، وبصفة خاصة فرنسا، التى لها أيضا قواعد عسكرية فى إفريقيا.

جيبوتى تعرض استضافة القيادة الأمريكية الخاصة بإفريقيا

قال رئيس وزراء جيبوتى ديليتا محمد ديليتا إن بلاده على استعداد لاستضافة القيادة الخاصة بإفريقيا، التى أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية إنشاءها.

وقال ديليتا إن "جمهورية جيبوتى سترحب بكل طلب من واشنطن لاستضافة مركز القيادة الأمريكية لإفريقيا على الأراضى الجيبوتية".

وتقيم الولايات المتحدة قاعدتها الوحيدة بإفريقيا فى جيبوتى التى اختيرت لموقعها الاستراتيجى فى القرن الإفريقى على حدود الصومال حيث قصفت الطائرات الأمريكية فى يناير ٢٠٠٦ ما قالت واشنطن إنها أهداف لتنظيم القاعدة.

وتحتل جيبوتى موقعا استراتيجيا على مدخل البحر الأحمر وخليج عدن بين القارة الإفريقية وشبه الجزيرة العربية.

وإلى جانب القاعدة الأمريكية، توجد فى جيبوتى أكبر قاعدة فرنسية فى الخارج.

المصدر: www.aljazaara.net/NR/exeres/E5421BF5-EED4-4C3E-8DD8-C4B00AF7FF

الإدارة الأمريكية تخطط لإنشاء قيادة عسكرية لإفريقيا :

قال وزير الدفاع الأمريكى روبرت جيتس إن إدارة الرئيس جورج بوش تعتزم إنشاء قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا.

وجاء إعلان جيتس خلال شهادته أمام لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ حول موازنة البنتاجون.

وأشار إلى ذلك قائلا "قرر الرئيس إنشاء قيادة قتالية موحدة تحت مسمى "قيادة إفريقيا".

وستضطلع القيادة العسكرية الجديدة بمهام الإشراف على بناء التنسيق الأمنى و"قدرات الشراكة" ودعم المهام غير العسكرية، والقيام بعمليات عسكرية، عند الطلب، وفق جيتس. وأوضح وزير الدفاع الأمريكى أن القيادة الجديدة "ستتيح لنا المزيد من التمازج على نحو أكثر فعالية من الترتيبات الراهنة، التى تقسم مسئوليات إفريقيا بين القيادة الأوروبية والقيادة الوسطى".

وأوضح جيتس أن تلك الترتيبات، التى تعود إلى حقبة الحرب الباردة، أصبحت عقيمة.

المصدر: www.arabic.cnn.com/2007/world/2/6africa.command/index.html

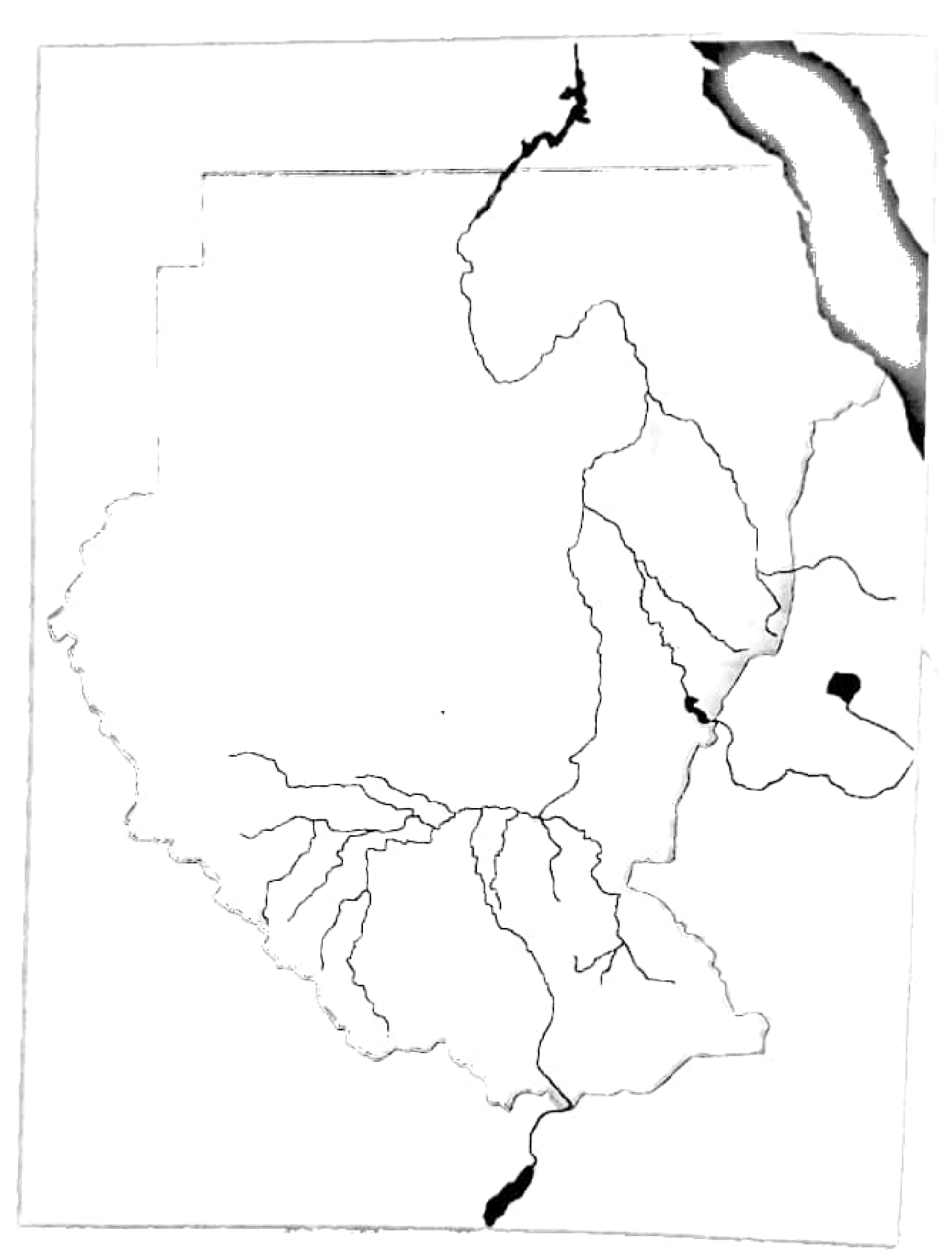
أمريكا تخطط للتدخل العسكرى فى إفريقيا انطلاقا من شتوتجارت :

بوش كلف وزير دفاعه بإنشاء مقر قيادة عسكرية لإفريقيا :

نشرت صحيفة (شتوتجارتر تسايتونج) أن وزارة الدفاع الأمريكية تخطط لإنشاء قيادة إقليمية لإفريقيا. الجدير بالذكر أن مركز قيادة القوات الأمريكية فى أوروبا يقع فى مدينة شتوتجارت. ويكشف المشروع العسكرى الجديد عن أن واشنطن لا تزال تعول كثيرا على سياسة التدخل العسكرى وتسعى الآن لتقوية نفوذها فى إفريقيا والاستعداد للقيام بنشاطات عسكرية حين تتطلب ذلك مصالحها الخاصة. منذ سنوات، يخطط الاستراتيجيون فى واشنطن لنشر النفوذ الأمريكى فى إفريقيا بعد أن تجاهلتها الولايات المتحدة عقودا طويلة وتركت بلجيكا وفرنسا وبريطانيا تنهب ثروات دولها وشعوبها وتستعمرها وتؤيد القادة المستبدين فيها، ما داموا يساعدون المستعمرين، مما حرم شعوب إفريقيا من أبسط حقوق الإنسان على وجه البسيطة، ثم تركت كلا منها لتنفجر فيها أزمات وصراعات وحروب أهلية فضلا عن المجاعة والفقر، رغم أن ثروات الدول الإفريقية تكفى لتوفير حياة رغيدة لشعوبها. وكانت زيارة وزير الخارجية الأمريكى السابق كولين باول إلى دول إفريقية قبل سنوات ذات مدلول رمزى، إذ كانت واشنطن قبل سنوات قد قررت مد الجسور إلى إفريقيا وأرسلت وزير خارجيتها الداكن البشرة وينحدر –مثل الزنوج الأمريكيين– من أصول إفريقية لتأكيد ذلك. غير أن الاهتمام الأمريكى كان مؤقتا، إذ إن بوش ركز اهتمامه بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ على أفغانستان ثم العراق. والآن، أصبحت منطقة الشرق الأوسط تتخبط بالأزمات من العراق مرورا بالمناطق الفلسطينية واستمرار الاحتلال الإسرائيلى، ثم الوضع المتأزم فى لبنان وإيران والنزاع التركى – الكردى. جورج دبليو بوش، الذى يعتقد أن الله أرسله فى مهمة تبشيرية للعالم، يريد الآن التركيز أيضا على إفريقيا. وقال عن مشروع شتوتجارت الجديد إن مقر قيادة إفريقيا سوف يعزز جهودنا لمساعدة الشعوب فى إفريقيا للحصول على السلام والأمن وتحقيق أهدافنا المشتركة فى النمو وبناء أنظمة الصحة والتعليم والديمقراطية ودفع القوة الاقتصادية فى إفريقيا. ثم كشف بوش عن أنه كلف وزير الدفاع الأمريكى روبرت جيتس بإنشاء مقر قيادة عسكرية لإفريقيا (أفريكوم) Africom يباشر مهام عمله بدءا من سبتمبر عام ٢٠٠٨. وأضاف بوش أن إدارته سوف تسعى لزيادة مشاوراتها مع القيادات السياسية الإفريقية. وتريد واشنطن توسيع نفوذها فى إفريقيا بحجة منع تنظيم (القاعدة) من استخدام دول فى إفريقيا لتوسيع نشاطاتها، ومنع (القاعدة) من السيطرة على السلطة فى دول إفريقية. لكن هذه الخطوة قد تكون أكبر من هذا الهدف بكثير وتأتى تحقيقا لاستراتيجية وضعها الأمريكيون للتوسع والسيطرة على العالم. من وجهة نظر إدارة بوش، فإن إفريقيا مهمة جدا. بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، راحت واشنطن تكثف تحركاتها بحثا عن مصادر جديدة للطاقة فى غرب إفريقيا وتقول إن هذه القارة أصبحت تلعب دورا مهما فيما يسمى الحرب المناهضة للإرهاب التى أعلنها بوش بعد هجمات ١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١. ويواجه بوش منذ وقت اتهامات بأنه يستغل هذه الحرب لتوسيع النفوذ العسكرى الأمريكى فى العالم. ويحتاج الرئيس بوش لتأييد داخل بلده لما يعده من خطط فى إفريقيا، لذلك فهو يتحدث عن خطر (القاعدة). حسبما تقول الولايات المتحدة، فإن (القاعدة) تمارس نشاطات فى عدد كبير من الدول الإفريقية وتريد واشنطن منع (القاعدة) من توسيع نفوذها، كما فعلت فى أفغانستان، حيث حصلت على موطئ قدم.

المصدر: ...=www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=224112&version

في الشأن السوداني



1 المواقف الدولية من أزمة دارفور

2 مصر وأزمة دارفور بين الوساطة والحياد

3 الخريطة الديموجرافية لإقليم دارفور

إشراف : هاني رسلان

المواقف الدولية من أزمة دارفور

■ السفير/أحمد حجاج *

إذا كان هناك موضوع يستثير الرأى العالمى بالنسبة لقضية دارفور، فهو ما تنقله وسائل الإعلام فى العالم حول المأساة الإنسانية التى تعرض لها سكان الإقليم، سواء من جراء هجرة مئات الآلاف من منازلهم بالقوة بسبب المعارك وتحولهم إلى لاجئين فى تشاد، أو نزوح مئات آلاف آخرين إلى معسكرات داخل دارفور. ولا يمر يوم إلا وتتحدث وسائل الإعلام عن اغتصاب فتيات وسيدات على أيدى الميليشيات المسلحة وهدم بيوت على أصحابها أو إحراق قرى بأكملها فى النزاع بين القبائل المختلفة أو بين حركات التمرد وقوات الحكومة.

وتشكلت فى أنحاء كثيرة من العالم، خاصة فى الولايات المتحدة والدول الغربية، جماعات تطلق على نفسها "المدافعون عن حقوق سكان دارفور" واستغلت القضية فى واشنطن، خاصة من جانب الأمريكيين السود، سواء فى الكونجرس أو خارجه على أساس أنها قضية عرقية تقوم فيها القبائل العربية "بإبادة" القبائل الإفريقية بدوافع "عنصرية"، الأمر الذى شكل ضغطا على الإدارة الأمريكية لدفع السودان إلى قبول القوات الدولية أو التهديد بتقديم عدد من المسئولين السودانيين إلى المحكمة الجنائية الدولية.

يركز جزء كبير من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن على المأساة الإنسانية فى دارفور، والخطر الذى يواجه عمال الإغاثة الدوليين. وهناك تقارير دولية أخرى تركز أيضا على الوضع الإنسانى، مثل تقرير المفوض السامى لحقوق الإنسان، وبرنامج الغذاء العالمى الذى يحذر دائما من انخفاض مخزون الغذاء، وضرورة توافر مئات الملايين من الدولارات لتوفير الغذاء الكافى. وقد دفعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لإثارة هذه القضية، ووجه كوفى أنان السكرتير العام السابق رسالة قوية إلى المجتمع الدولى بأنه لا يصح السكوت عن الجرائم التى تنتهك ضد سكان دارفور ... الخ.

وفى هذا الاطار، فقد أصبح موضوع تشكيل قوة دولية لحفظ السلام فى دارفور الشغل الشاغل للقوى الكبرى والاتحاد الأوروبى ومجلس الأمن والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى والقوى الإقليمية، بالطبع حكومة السودان. المدافعون عن ضرورة وجود قوة دولية مدربة تحت إشراف الأمم المتحدة يقولون إنها الحل الوحيد لحماية السكان المدنيين وإقرار الأمن فى المنطقة، وذلك طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦. أما الحكومة السودانية فترفض ذلك رفضا باتا وتعتبره نوعا من عودة الاستعمار، وخرقا للسيادة السودانية، وأعلن الرئيس البشير أنه سيقاتل وجود أى قوة دولية على أرض دارفور.

مواقف الدول الكبرى :

تأتى الولايات المتحدة على رأس القوى الدولية المهتمة بمشكلة دارفور، وقد جاء هذا الاهتمام متأخرا بعض الشىء، حيث ركزت الولايات المتحدة جهودها فى السنوات الماضية للتوصل إلى حل لمشكلة جنوب السودان. وكانت مدفوعة فى ذلك بضغوط الامريكيين السود فى ذلك، بالإضافة إلى نوع من التنافس مع الصين التى بدأت تحركاتها فى السودان عبر اتفاقيات لاستخراج البترول السودانى. وقد اعتبرت الولايات المتحدة ذلك بمثابة "استيلاء" على ما كشفت عنه شركات أمريكية منذ عقود (شركة

(*) أمين عام الجمعية الإفريقية .

شيفرون للنفط) وتخلت عنه بسبب تداعيات القتال في الجنوب.

لم تكن دارفور من أولويات السياسة الأمريكية نحوالسودان. وقد ظنت حكومة السودان أن توقيع اتفاقيات نيفاشا الخاصة بمشكلة الجنوب سيشكل نهاية للضغوط الأمريكية عليها بل وبدء صفحة جديدة من التعاون مع واشنطن ورفع اسم السودان من قائمة واشنطن للدول الراعية للإرهاب. ولكن سرعان ما استحوذت مشكلة دارفور والبعد الإنساني لها على اهتمام المنظمات الإنسانية الأمريكية والمهتمة بحقوق الإنسان، بالاضافة إلى اللوبي القوى لأعضاء الكونجرس من السود الأمريكيين الذين تحالف معهم لأغراض انتهازية أعضاء اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

وقد شاركت الولايات المتحدة بقوة في كل مراحل مفاوضات دارفور، سواء في أبوجا أو تلك التي عقدت في نيروبي أو تشاد، وأنشأت علاقات قوية مع حركات التمرد. ويقال إن تلك الحركات حصلت على دعم مادي بل و"عسكري" من واشنطن، وسمحت لقادة هذه الحركات بزيارات متعددة لواشنطن للدعاية لمطالبهم. وعين الرئيس بوش السفير "زوليك" وكيل الخارجية الأمريكية ممثلا له في مفاوضات دارفور، وقد استخدم كل أساليب التهديد والوعيد والإغراء حتى تم توقيع اتفاق سلام دارفور. وكان الوفد الأمريكي يضم خبراء عسكريين لبحث الجوانب الأمنية في المفاوضات إلى جانب خبراء في موضوعات تقاسم الثروة والسلطة.

استقال زوليك من منصبه بعد توقيع اتفاق أبوجا، وعين الرئيس بوش أندروناسيوس، وهو سفير أمريكي كان في وقت من الأوقات رئيسا لهيئة المعونة الأمريكية الخارجية. استخدم هذا الأخير أيضا لغة الترغيب والتهديد بفرض عقوبات سياسية واقتصادية على السودان وكبار المسئولين فيه إذا لم يقبلوا بوجود القوات الدولية في دارفور.

صارت مشكلة دارفور جزءا من الحملات الانتخابية لمنصب الرئاسة في الولايات المتحدة، خاصة من جانب المرشحين الديمقراطيين لجذب أصوات الأمريكيين السود الذين يشكلون نسبة لا بأس بها من أعضاء هذا الحزب. وعلى سبيل المثال، فقد زار بيل ريتشاردسون -حاكم ولاية تكساس ومندوب أمريكا السابق في الأمم المتحدة- الخرطوم على رأس وفد كبير لمحاولة إقناع المسئولين السودانيين بقبول القوات الدولية وقابل سكرتير عام الأمم المتحدة في فبراير ٢٠٠٦. كما أن باراك أوباما، النجم الديمقراطي الساطع عضو مجلس الشيوخ والذي أصبح مرشحا ديمقراطيا لانتخابات الرئاسة، قام بجولة في عدد من الدول الإفريقية، خصص جزءا كبيرا منها لموضوع دارفور، وكان من المفترض أن يزور الخرطوم ولكن يبدو أن الأخيرة رفضت استقباله بسبب دعاياته ضدها فاكتفى بزيارة تشاد. وقد كون أوباما مجموعة من أعضاء الكونجرس لموضوع دارفور وأنشأ موقعا الكترونيا للتعبير عن موقفه من مشكلة دارفور.

وقد استغلت هيلاري كلينتون -زوجة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون والمرشحة أيضا للرئاسة- موضوع دارفور في نطاق حملتها الانتخابية، وقدمت طلبا إلى وزير الدفاع الأمريكي للنظر في إمكانية تدخل الولايات المتحدة عسكريا في دارفور وفرض حظر جوى على الطائرات السودانية في الإقليم وحصار بحرى على ميناء بور سودان الذي يصدر منه النفط السوداني. لكن مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشئون الإفريقية صرحت بأن واشنطن لا تعتزم التدخل عسكريا، وإنما ستركز على الإجراءات الدبلوماسية، ولا يوجد تحمس كبير بين الشعب الأمريكي لقيام بلاده بالتدخل العسكري في دارفور. كما قام الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر بزيارة السودان في فبراير ٢٠٠٧، وأعلن عقب لقائه مع الرئيس البشير أن "حل أزمة دارفور يجب أن يكون عبر الطرق السلمية والسياسية وليس الوسائل العسكرية". وذكر الرئيس البشير أنه أبلغ كارتر بأن فصائل مشتركة من القوات الحكومية والحركات الموقعة على اتفاق السلام ستشكل خلال ستة أشهر في إطار تنفيذ الاتفاق.

ويستغل الحزب الجمهوري الحاكم أيضا هذا الموضوع، ويعد الرئيس بوش توقيع اتفاق سلام دارفور في أبوجا نجاحا لإدارته. وعندما لم يستتب السلام، صعد من لهجة التهديد لحكومة الخرطوم، وإن أبقى على بعض الاتصالات مع الرئيس البشير، فبعث إليه بعدة رسائل. كما أرسل جنداي فريزر، مساعدة وزير الخارجية للشئون الإفريقية، إلى الخرطوم عدة مرات، وقادت هي حملة الضغط على الدول الإفريقية لعدم الموافقة على تولى السودان رئاسة الاتحاد الإفريقي مرتين، الأولى عندما عقدت القمة الإفريقية في الخرطوم، والأخرى في أديس أبابا في يناير ٢٠٠٦.

وقادت الولايات المتحدة في مجلس الأمن المناقشات والقرارات التي صدرت منتقدة حكومة السودان، خاصة القرار الشهير رقم ١٧٠٦ الذي يدعو إلى وجود قوات دولية كبيرة في دارفور. وقامت الطائرات الأمريكية وتلك التابعة لحلف الأطلنطي بنقل القوات الإفريقية المشاركة في قوة الاتحاد الإفريقي من بلادها إلى دارفور. وفي المقابل، يذكر للولايات المتحدة في الوقت نفسه أنها من أكبر المساهمين الماليين في ميزانية تمويل القوات الإفريقية في تقديم الدعم الإنساني من أغذية ومعدات أخرى، سواء مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية.

وتركز واشنطن الآن على ما تسميه الخطة "B" للضغط على حكومة السودان، التي تشمل فرض عقوبات اقتصادية وسياسية. ونشر في واشنطن أن هذه الخطة التي أعدتها وزارة المالية الأمريكية ترتكز على تجميد التعاملات التجارية المصرفية الأمريكية مع السودان، خاصة بالنسبة للعوائد النفطية التي تمثل المورد الرئيسي للسودان. وتشمل الخطة أيضا حظرا على الشركات والدول التي تتعامل مع السودان، وإرسال مراقبين عسكريين أمريكيين إلى حدود تشاد مع السودان، حيث إن هناك تعاطفا أمريكيا مع الحكومة تشادية وموقفها من السودان. كما أن ولايات ومؤسسات أمريكية عديدة أعلنت أنها ستسحب أي استثمارات لها في السودان أو في شركات تستثمر في السودان وحتى شركات ناقلات النفط السوداني، وهذا الموقف شبيه بالحملة التي سادت الولايات المتحدة ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. وقد أدان السودان العقوبات الأمريكية، وقال إنها تثبت أن الولايات المتحدة تتبع سياسة المواجهة مع السودان. وقد دعا أمريكا والمجتمع الدولي لإقناع الفصائل التي لم تنضم إلى اتفاق دارفور بالانضمام إليه والجلوس على مائدة المفاوضات بدلا من اتباع السياسات الهدامة.

وقد صرح ناسيوس -أمام اجتماع لجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب الأمريكي (فبراير ٢٠٠٧)- بأن الولايات المتحدة جعلت من حل مشكلة دارفور عن طريق التفاوض أولوية لها، وأوضح انه لا يوجد تأييد كبير في الولايات المتحدة لاتباع حلول عسكرية مثل فرض حظر جوى فوق دارفور، أو حصار بحرى على بورسودان، وهو أمر تدركه الحكومة السودانية التي تحاول عدم

قطع الاتصالات مع الإدارة الأمريكية واستقبال مبعوثيها، مع التمسك بموقفها بعدم قبول القوات الدولية فى الوقت نفسه.

كما تبدى بريطانيا اهتماما متزايدا بدارفور، حيث عينت ممثلا لها لمتابعة أوضاع دارفور، وشاركت بوفد كبير فى كل مراحل المفاوضات، وكان يضم خبراء فى موضوعات تقاسم السلطة والثروة والأمن. واستخدمت بريطانيا نفوذها داخل الاتحاد الأوروبى، لكى يقوم بدور نشيط فى مسألة دارفور، حيث عين ممثلا دائما له (وزير فنلندى سابق له مستشارون سياسيون وعسكريون وإعلاميون) وأصبح من أكبر الممولين لعمليات القوات الإفريقية فى دارفور. كما قام ممثلو الاتحاد ومسئولون أوروبيون بالضغط على الدول الإفريقية فى قمة أديس أبابا الأخيرة لعدم قبول تولى السودان رئاسة القمة. وطالب أعضاء فى البرلمان الأوروبى الأمم المتحدة بإرسال قواتها إلى دارفور حتى دون موافقة الحكومة السودانية من أجل إنشاء ما سمى بالممر الإنسانى لضمان وصول المساعدات الإنسانية لأهالى دارفور، ووصفوا ما يحدث هناك بأنه يمثل أكبر كارثة إنسانية خلال السنوات العشر الأخيرة. ولا يزال موقف الاتحاد الأوروبى بصفة عامة أقل حدة من موقف الولايات المتحدة، وإن كان يلاحظ زيادة دور منظمات المجتمع المدنى فى أوروبا فى إدانة سوء الأوضاع الإنسانية فى دارفور، خاصة طرد السلطات السودانية لعدد من الجمعيات الأوروبية للإغاثة الإنسانية. وقد صرح لوى ميشيل، المفوض الأوروبى للمسائل الإنسانية (ووزير خارجية بلجيكا السابق) بأنه لا يتوقع أى تقدم فى موقف الرئيس البشير بالنسبة للقوة المختلطة (تصريح فى ١٣ فبراير ٢٠٠٧). وانتقد الوزراء الأوروبيون السودان لعدم منح تأشيرات دخول لبعثة مجلس حقوق الإنسان. وقد اصدر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى فى اجتماعهم فى بروكسل بيانا منفصلا فى ١٢ فبراير ٢٠٠٧ حول دارفور، أشار إلى ما يلى:

١- إن الاتحاد الأوروبى منزعج من زيادة تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية وحقوق الإنسان فى دارفور، ويدين مقتل أحد جنود القوة الإفريقية فى الأول من فبراير ٢٠٠٧، واعتقال وإساءة معاملة بعض العاملين فى مؤسسات الإغاثة الدولية من قبل الشرطة السودانية.

٢- يلاحظ الاتحاد الانسحاب الكامل لأول مرة لعدة منظمات إغاثة من دارفور لأسباب أمنية. ويدعو الاتحاد كل الأطراف لعدم التعرض للمدنيين أو المنظمات الإنسانية واحترام التزاماتها طبقا لاتفاق وقف إطلاق النار، ويعيد إلى الأذهان قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩١ لسنة ٢٠٠٥، الذى تضمن أن الذين يعيقون تقدم العملية السلمية سيعدون مسئولين عن ذلك وسيحاسبون.

٣- إدانة خرق وقف إطلاق النار من كل الأطراف، خاصة قصف الطائرات السودانية لمناطق فى غرب دارفور، وهو الأمر الذى صعب اجتماع للقادة الميدانيين لحركة تحرير السودان بالرغم من موافقة الحكومة السودانية المسبقة على عقد هذا الاجتماع.

٤- الاتحاد منزعج مما ذكره الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال فى النزاعات المسلحة بشأن تدهور الأوضاع فى دارفور، ويطالب الحكومة السودانية بالسماح لبقية أعضاء مجلس حقوق الإنسان بتقصى الحقائق فى دارفور.

٥- تأييد المبادرة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى ومباحثاتهما حول تفاصيل إرسال المعدات الثقيلة إلى القوات الإفريقية ودعوة الحكومة السودانية للتعاون الكامل فى هذا الشأن، والاتحاد على استعداد لاتخاذ إجراءات إضافية، خاصة فى نطاق الأمم المتحدة ضد أى طرف يعرقل ذلك، فى الوقت الذى لا يزال يؤيد فيه القوة المختلطة.

وقد صرح الوزير البريطانى المكلف بالشئون الإفريقية اللورد ترايسمان بأن "العالم لن يمكنه الوقوف مكتوف اليدين أمام ما يجرى من انتهاكات فى دارفور، ولا يمكن السماح بتكرار وقوع أحداث شبيهة بمجازر رواندا حين عجز المجتمع الدولى عن التدخل لوقف عمليات الإبادة". كما رفض استبعاد التدخل العسكرى المباشر ضد الخرطوم، إلا انه قال إن أى تحرك يقتضى الحصول على موافقة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى.

الدولة الثالثة الكبرى المهتمة بموضوع دارفور هى الصين التى عمقت من علاقاتها، خاصة الاقتصادية مع السودان. وكانت الصين من أولى الدول التى انتهزت فرصة عزوف شركات البترول الدولية عن الاستثمار فى النفط السودانى، فقامت بعقد اتفاقية مع الحكومة السودانية، بحيث أصبح السودان من كبرى الدول الإفريقية تزويدا للصين بالنفط. ويعزى إلى الصين أنها وقفت فى مجلس الأمن ضد أى مشروع قرار بفرض عقوبات اقتصادية قوية ضد السودان.

وقد عبرت الحكومة الأمريكية عن استيائها من موقف الصين، حيث اعتبرت أن بيد الأخيرة مفتاح الضغط على الحكومة السودانية لتغيير موقفها بالنسبة لموضوع القوة الدولية. وأوفدت واشنطن -ناسيوس- مبعوثها فى السودان الى بكين، وقد أبدى تفاؤلا، بعد مباحثات مطولة مع المسئولين الصينيين، بأن بكين قد تغير موقفها. وأثناء زيارة الرئيس الصينى هوجينتاو للخرطوم مؤخرا (فبراير٢٠٠٧)، تم عقد اتفاقيات تعاون عديدة مع الحكومة السودانية، ولكن يبدو أن بكين -لإبراء ذمتها أمام المجتمع الدولى- قامت بحث الخرطوم على التعاون مع الأمم المتحدة، حيث لا تستطيع الصين أن تبقى منعزلة داخل مجلس الأمن. ولا يتوقع أن تنضم الصين إلى السياسة الأمريكية - البريطانية التى تحبذ اتخاذ إجراءات شديدة ضد الخرطوم. وقد أشار ذلك وزارة الخارجية الأمريكية التى ذكر متحدث باسمها أن الصين ترسل إشارات متناقضة حول استعدادها للضغط على السودان. ففى الوقت الذى ذكر فيه الرئيس الصينى للمسئولين السودانيين - خلال زيارته للخرطوم- ضرورة الإسراع بحل مشكلة دارفور، فإن الصين قامت فى الوقت نفسه بتدعيم علاقاتها الاقتصادية مع السودان وخفض الرسوم الجمركية على وارداتها من السودان، بل وقدمت إليها قروضا ومنحا مالية عديدة. ومن جانبه، أكد الرئيس البشير أن الرئيس الصينى لم يمارس أى ضغوط على السودان وانما اكتفى بحثه على تطبيق اتفاق سلام دارفور الذى وقع فى ابوجا. ونفى أن السودان يتلقى أسلحة من الصين أو يرتبط باتفاقيات عسكرية معها. كما أكد متحدث بلسان الخارجية الصينية رفض بلاده القاطع لتفعيل خيار العقوبات ضد السودان، إذ إن ذلك يزيد القضية تعقيدا، ولن يساهم فى حلها. وأكد أن مسألة إحلال قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تبقى مرهونة بموافقة الحكومة السودانية، مع الأخذ فى الاعتبار كل ما تبديه الخرطوم من اهتمامات ومخاوف.

أما روسيا، فلا تضع هذه المشكلة فى أولوياتها، وإن كانت تشارك فى المناقشات التى تحدث داخل مجلس الأمن وامتنعت عن التصويت على القرار ١٧٠٦ بإرسال قوات دولية. ينسجم ذلك مع انحسار الاهتمام الروسى بالشئون الإفريقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى القديم الذى كان يولى إفريقيا اهتماما كبيرا.

ولكن يلاحظ بوادر بعض الاهتمام من جانب روسيا بمشكلة دارفور، حين ذكر وزير الخارجية الروسى أن بلاده قد ترسل قوات حفظ سلام إلى دارفور، وأن ذلك محتمل، خاصة أنه ليست هناك عملية حفظ سلام فى إفريقيا لم تشارك موسكو فيها، وستكون المساهمة بأفراد الشرطة ومدنيين وإداريين. وتدرس موسكو ما إذا كانت الأمم المتحدة ستوافق على إرسال روسيا طائرات هليوكبتر ضمن مجموعة من الإجراءات الأخرى أم لا. ومن المعروف أن القوات الإفريقية فى أمس الحاجة إلى طائرات هليوكبتر، حيث تعتبر وسيلة الانتقال الرئيسية فى دارفور.

وإذا كان يمكن لنا أن نعد الأمم المتحدة -كمنظمة دولية- ضمن القوى الفاعلة فى السودان، فلم تكن علاقاتها طيبة مع الحكومة السودانية -التى اعتبرتها تتدخل فى شئون السودان الداخلية بصورة كبيرة، خاصة بالنسبة لمشكلة دارفور- ولذلك طلبت إبعاد ممثلها السابق يان برونك، السياسى الهولندى، الذى عينه كوفى أنان ممثلا عنه، والذى كان معروفا عنه صراحته الزائدة التى أثارت الخرطوم. وقد انتقد الأمين العام بشدة موقف السودان بعدم منح تأشيرات دخول لأعضاء لجنة تقصى الحقائق التى عينها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وقد تم تعيين يان الياسون الدبلوماسى السويدى المخضرم - الذى عمل لفترة وزيرا لخارجية بلاده ورئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة- ممثلا جديدا للأمين العام فى السودان. ويعد الياسون أكثر إدراكا بمشاكل العالم النامى، خاصة إفريقيا، عن سلفه، وهو يحبذ سياسة الدبلوماسية الهادئة. ويقال انه عرض على الخرطوم حزمة من الأفكار تتضمن جدولا زمنيا لتنشيط سلام دارفور عبر وقف إطلاق النار، وعقد لقاء يضم الأمم المتحدة وحركات التمرد بمشاركة الاتحاد الإفريقى، تمهيدا لعقد مفاوضات بين هذه الحركات والحكومة السودانية تكون استكمالا لاتفاق سلام دارفور الذى ابرم فى مايو ٢٠٠٦، على أن تجرى هذه المفاوضات فى مقر الاتحاد الإفريقى بدلا من أسمرا عاصمة إريتريا.

وقد طلبت الحكومة السودانية من مبعوثى الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى إلى دارفور التدخل لدى المتمردين لخفض سقف مطالبهم فيما يتعلق بموضوعات انقسام السلطة والثروة قبل إجراء مباحثات مباشرة معهم لتسوية الأزمة. وصرح سالم أحمد سالم، مبعوث الاتحاد الإفريقى، بأنه ابلغ المسئولين السودانيين بالمشاورات التى أجراها مع حركات التمرد ومع الجهات الإقليمية والدولية المعنية بقضية دارفور.

وتتجه الأنظار إلى الاتحاد الإفريقى لقيادة العمل الإفريقى فى دارفور والتنسيق مع الأمم المتحدة، بل وإرسال مبعوثى الأمم المتحدة (يان الياسون) والاتحاد الإفريقى (سالم أحمد سالم) فى مهمة مشتركة إلى السودان. ويلعب مجلس الأمن والسلم الإفريقى دورا مهما فى هذه المسألة، ليس فقط بالنسبة لزيادة القوات الإفريقية وإنما لموضوع علاقات السودان المتوترة مع كل من تشاد وإفريقيا الوسطى.

وقد دعمت فرنسا عسكريا حكومتى تشاد وإفريقيا الوسطى عندما تعرضتا لتداعيات الوضع فى دارفور نظرا لعلاقتها الوطيدة بهما. وانتقد الوفد الفرنسى فى جنيف بشدة منع الحكومة السودانية زيارة وفد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من زيارة دارفور. وجعل الرئيس شيراك من دارفور قضية رئيسية فى قمة فرنسا - إفريقيا التى عقدت فى كان فى فبراير ٢٠٠٧، وطالب السودان بقبول القوة الدولية

ودعى الرئيس شيراك أثناء قمة فرنسا - إفريقيا فى كان (فبراير ٢٠٠٧) قمة ثلاثية بين السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى، حضرها الرئيس مبارك ورئيس غانا -باعتبارها الرئيس الحالى للاتحاد الإفريقى. وصدر بعد هذه القمة ما يسمى ببيان "كان"، الذى ينص على تعهد كل دولة بعدم السماح للمعارضين فى أى منها بالعمل من أراضيها، وتعهدها أيضا بعدم السماح بمرور أسلحة إلى المتمردين فى أى دولة من الدول الثلاث. وفى الوقت الذى دعا فيه شيراك خلال القمة السودان إلى القبول بالقوة المختلطة، أعلن الرئيس البشير إصراره على وجود القوات الإفريقية فقط، على أن تكون مدعومة بمساعدات فنية ولوجيستية من الأمم المتحدة، كما قبل بوجود القوات الإفريقية فقط على الحدود مع تشاد وإفريقيا الوسطى لمراقبة الحدود. وشبه البشير أى قوة دولية بالقوة المتعددة الجنسيات الموجودة فى العراق، واتهم بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى بالسعى لقلب نظام الحكم فى السودان.

وتمول كندا القوة الإفريقية بمبالغ كبيرة، كما أرسلت بعض المعدات العسكرية إلى القوات الإفريقية (عربات مصفحة).

وللنرويج نشاط ضخم فى جنوب السودان منذ مدة طويلة، وتنشط الكنائس النرويجية هناك، وساهمت حكومة النرويج فى مفاوضات أبوجا ولكن بدور مؤيد فقط للمواقف الغربية.

هل من أمل؟

لا تزال أزمة دارفور مستمرة، ولا يتوقع حل هذه الأزمة فى المستقبل القريب. فالولايات المتحدة لا تزال تتربص بالنظام السودانى، وإن كان المتحدث بلسان البيت الأبيض قد ذكر أن بلاده ستنتظر فى مدى تنفيذ السودان لتعهداته بالتعاون مع الأمم المتحدة، وقبول مكون دولى فى القوات الإفريقية المرابطة فى دارفور. وفى إطار الضغوط على السودان، زار الخرطوم بيل ريتشاردسون، سفير الولايات المتحدة السابق فى الأمم المتحدة وحاكم ولاية نيومكسيكو الحالى، على رأس وفد كبير من منظمات الإغاثة، وأعلن فى نهاية الزيارة عن اتفاق الرئيس البشير على إعلان هدنة مدتها ستون يوما فى دارفور. كما وافق السودان على السماح للصحفيين الأجانب بزيارة دارفور بعد أن كان قد وضع قيودا على مثل هذه الزيارات.

وفى هذا الإطار، يصبح موقف الأمم المتحدة مهما، خاصة بعد تولى أمين عام جديد لهذه المنظمة الدولية. ويسعى الأمين العام الجديد، بان كى مون، إلى التعاون الوثيق مع الاتحاد الإفريقى لإدراكه تصميم السودان والعديد من دول القارة على ضرورة الإبقاء على الطابع الإفريقى للقوات فى دارفور، وأيضا عدم تحمس عدد كبير من الدول غير الإفريقية لإرسال جنودها إلى هذه المنطقة المضطربة. وفى الوقت نفسه، فإن الأمم المتحدة لها ما يقرب من مائة ألف جندى فى عمليات حفظ السلام فى مختلف أنحاء العالم، وهو رقم غير مسبوق فى تاريخ الأمم المتحدة. وقد شارك الأمين العام الجديد، بان كى مون، فى قمة الاتحاد الإفريقى الأخير فى أديس أبابا، وعقد لقاء مطولا مع الرئيس البشير. وبينما أعلن الأمين العام عن تفاؤله، إلا أنه تحفظ بعد ذلك فى اجتماع مغلق لمجلس الأمن، وذكر انه لا يزال فى انتظار رد الرئيس السودانى على رسالة منه حول تنفيذ خطة ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦ بين الأمم المتحدة والسودان. وقد وجه مون انتقادات شديدة لموقف الخرطوم أمام القمة الإفريقية، مشيرا إلى انه لا يوجد أى وقت يمكن إضاعته، فالوضع فى دارفور غير مقبول وهو يمثل أكبر كارثة إنسانية يشهدها العالم.

مصر وأزمة دارفور بين الوساطة والحياد

■ سامى صبرى عبدالقوى *

اتسم الموقف المصرى العام حيال أزمة دارفور منذ اندلاعها بنوع من الحيادية والارتكان إلى لعب دور توفيقى، وتجنب الولوج كوسيط مباشر بين أطراف الأزمة. إلا أن تطور تفاعلات الأزمة فى الآونة الأخيرة دفع بالموقف المصرى إلى التحرك بإيجابية أكبر عن طريق طرح رؤى وأفكار لتسوية الأزمة.

ويمكن القول إن الموقف المصرى تجاه الأزمة تبلور على أساس منطلقات حاكمة، تمثلت فى:

١- الوقوف ضد أى مسعى لتدويل الأزمة، وضرورة التزام كافة الجهود الدولية خطا ثابتا يحترم سيادة السودان ووحدة أراضيه.

٢- الحرص على معالجة الأزمة تحت مظلة الاتحاد الإفريقى وفى إطار إفريقى - عربى.

٣- عدم اللجوء إلى استخدام القوة ورفض الالتجاء إلى تطبيق عقوبات دولية على الحكومة السودانية كآلية لحل الأزمة أو تحسين الأوضاع الإنسانية للمتضررين من السكان، لما لذلك من آثار خطيرة على الوضع فى السودان.

٤- ضرورة التوصل إلى اتفاق سلام شامل بين الحكومة السودانية والحركات المتمردة التى تحمل السلاح فى دارفور، حتى يعم السلام كافة أرجاء الإقليم، وتمارس قوات حفظ السلام مهامها الحقيقية.

المساعدات الإغاثية المصرية لدارفور وأهميتها :

اتجه الموقف المصرى، فى بداية اندلاع التمرد فى فبراير ٢٠٠٣، إلى النظر إلى الأزمة بوصفها مشكلة داخلية بين الحكومة المركزية وإقليم دارفور. واكتفت مصر بحث الحكومة السودانية على سرعة التوصل إلى حل، ووضع حد لمعاناة أهل دارفور فى إطار داخلى بعيدا عن أى تدخل للقوى الخارجية. كما تركت مصر مسئولية الوساطة إلى الاتحاد الإفريقى. وللرئيس التشادى إدريس، ديبى من منظور أن لبلاده مصلحة مباشرة فى التوصل إلى سلام فى هذا الاقليم. فدارفور - من وجهة النظر التشادية - هى الفناء الخلفى للصراعات التى تدار على الاراضى التشادية، وبالتالى فإن التوصل إلى اتفاق سلام فى دافور سينعكس بدوره على الأوضاع فى تشاد سياسيا وعسكريا. لذلك، رعت تشاد المراحل الأولى من المفاوضات بين متمردى دارفور والحكومة السودانية فى إبشى ثم فى العاصمة نجامينا. وقد شهدت بعض هذه الجولات مشاركة كل من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى والاتحاد الإفريقى، فى حين لم تشهد أى حضور مصرى، وآثرت القاهرة انتظار ما ستفضى إليه هذه المفاوضات من نتائج.

وقد تركز الجهد المصرى وقتذاك فى عمليات المساعدات الإغاثية، التى بدأ إرسالها منذ بداية ٢٠٠٤، حيث قامت القوات المسلحة المصرية بإرسال عدة قوافل علاجية وإنشاء جسر جوى لنقل المواد الغذائية والمعونات للمتضررين من السكان، بالإضافة إلى المساعدات الإغاثية التى شارك فيها العديد من جهات المجتمع المدنى المصرى، وعلى رأسها نقابة الأطباء التى أرسلت قافلة طبية فى عدة تخصصات مختلفة(١).

وقد أظهرت المساعدات الإغاثية المصرية صورة مختلفة عن السائدة اعلاميا، مفادها أن هناك مأساة إنسانية ولكن لا توجد أعمال إبادة أو ما يدل عليها.

كما أسهمت هذه المساعدات فى محو الصورة التى سعت المنظمات الإغاثية الإمريكية -خاصة اليهودية منها - إلى ترويجها عن صراع عرقى بين القبائل العربية والأخرى الإفريقية، حيث كانت المساعدات المصرية تقدم لجميع سكان دافور دون تمييز. من جهة أخرى، فإن الوجود المصرى بالإقليم على المستوى الإغاثى كشف المخططات الرامية إلى تأجيج حدة الأزمة ورصد التحركات الإسرائيلية المتسترة فى العمليات الإغاثية فى معسكر اللاجئين السودانيين فى تشاد(٢).

تغير الموقف المصرى تجاه الأزمة :

بدأت ملامح تغير الموقف المصرى من الأزمة فى تحرك القاهرة فى خط مواز للتحركات الإفريقية والعربية، وقد ظهر ذلك جليا فى الدور الذى لعبته مصر بالتعاون مع نيجيريا وجنوب إفريقيا، فى إسناد الجزء الاكبر من تسوية الأزمة فى دارفور إلى الاتحاد الإفريقى فى مارس ٢٠٠٤. كما ساعدت مصر -

(*) باحث فى الشئون السودانية.

بالمشاركة - بقوات عسكرية محدودة بلغت نحو مائة جندى للعمل فى إطار قوات حفظ السلام والأمن التابعة للاتحاد الإفريقى كمراقبين، لمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار الذى وقع فى العاصمة التشادية نجامينا فى ٨ أبريل ٢٠٠٤ بين القوات المتمردة والحكومة السودانية.

وقامت القاهرة ببذل مساعيها لدى الإدارة الأمريكية لإقناعها بتجنب خيار التدخل العسكرى أو فرض عقوبات على السودان، كما كثفت جهودها بالتعاون مع الجزائر فى مراجعة مشروع قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ الصادر فى ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ ، وإقناع ٧ دول من أعضاء المجلس بتأييد منهج رفض العقوبات على السودان والذى قد يتلوه تدخل عسكرى، وهو ما حال فى نهاية الأمر دون صدور قرار ينص على "فرض عقوبات" واكتفى بالتهديد بفرضها خلال ثلاثين يوما "إن لم تسرع حكومة الخرطوم بإنهاء حالة العنف والانتهاكات فى الإقليم ونزع سلاح جماعات الجنجويد واعتقال قادتهم الذين قاموا بالتحريض على ارتكاب انتهاكات وتقديمهم للعدالة". وعقب هذا القرار الذى صدر فى إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قامت القاهرة بالتحرك لاحتواءآثاره السلبية. فمن ناحية، حثت القاهرة حكومة الخرطوم على قبول القرار لتلافى حدوث مواجهة بين السودان والمجتمع الدولى، وجاء ذلك من خلال زيارة عاجلة لوزير الخارجية المصرية للخرطوم. ومن ناحية أخرى واصلت القاهرة جهودها لدى مجلس الأمن لتمديد سقف فترة الهدنة، على اعتبار أن مدة الثلاثين يوما غير كافية وتمثل شرطا تعجيزيا فى ضوء اتساع مساحة الإقليم.

وقد انطلق موقف مصر من مفهوم أن مبدأ العقوبات والتهديد بها يعقد المشكلة وينعكس سلبيا عليها. وقد حرصت القاهرة على إيصال هذه الرؤية للإدارة الأمريكية خلال زيارة وزير الخارجية السابق كولن بأول للقاهرة فى نهاية يوليو ٢٠٠٤ . واتساقا مع هذه المساعى، قامت مصر بدعم الجهود الإفريقية الرامية لمعالجة الأزمة وكتلت جهودها وراء هذا الاتجاه. وقد شاركت القاهرة فى قمة سرت الخماسية فى أكتوبر ٢٠٠٤، والتى جمعت بين رؤساء مصر وليبيا والسودان وتشاد ونيجيريا، حيث أكد القادة ولاية الاتحاد الإفريقى على حل أزمة دافور، أى ضرورة معالجة الأزمة فى إطار إفريقى ورفض مبدأ تدويلها، خاصة أن القمة جاءت عقب قرار الأمين العام للامم المتحدة، تشكيل لجنة تحقيق دولية بشأن تردى الأوضاع والانتهاكات الإنسانية فى دارفور، وهى اللجنة التى شارك بها عضو مصرى.

تركز الجهد المصرى - إلى حد كبير - على تخفيف الضغوط الدولية والامريكية وتلافى فرض عقوبات دولية على الخرطوم. كما أثرت القاهرة استخدام دبلوماسية القمة على المستوى الثنائى بين الرئيسين مبارك والبشير. وفى الفترة ما بين يوليو ٢٠٠٤ حتى سبتمبر ٢٠٠٦ ، عقدت خمس قمم ثنائية ، جاء معظمها كرد فعل للضغوط الدولية. فقد جاءت القمة الأولى، التى عقدت فى يوليو ٢٠٠٤، عقب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤، الذى لوح بفرض عقوبات على الخرطوم، فى أجواء قرار الكونجرس فى الشهر ذاته، باعتبار ما يجرى فى دارفور "إبادة جماعية". وجاءت القمة الثانية فى النصف الثانى فى ديسمبر ٢٠٠٤، فى أجواء قرار الكونجرس حث الإدارة الإمريكية على توقيع عقوبات على السودان. كما شاركت مصر فى عدد من القمم الإفريقية المصغرة، فى إطار مظلة الاتحاد الإفريقى، وذلك دون إقدام القاهرة على القيام بأى وساطة مباشرة بين طرفى الأزمة، والتى تركتها لنيجيريا بعد فشل الوساطة التشادية فى الوصول إلى صيغة توافقية بين طرفى الأزمة(٣).

وربما يرجع عدم إقدام القاهرة على تلك الخطوة، خاصة خلال العامين الأولين من الأزمة، إلى عاملين:

١- إن القاهرة كرست جل جهودها خلال تلك الفترة على متابعة الملف الجنوبى وما كان يجرى بشأنه من مفاوضات نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان- والتى نتج عنها توقيع اتفاق نيفاشا فى ٩ يناير ٢٠٠٥ - نظرا لما لهذا الملف من تأثير مباشر على الأمن القومى المصرى. وكانت الرؤية المصرية - حينئذ - تتبنى وجهة نظر الحكومة السودانية فى أن تصاعد الضغوط الدولية حيال الخرطوم فيما يتعلق بأزمة دارفور يهدف إلى دفعها إلى تقديم تنازلات والإسراع بتوقيع اتفاق مع الحركة الشعبية. وبناء على هذا التصور، كان من المتوقع أن تزول هذه الضغوط فور توقيع اتفاق نيفاشا. إلا أن ما حدث هو زيادة وطأة هذه الضغوط.

٢- تركيز الجهود المصرية على ملف الشمال، حيث قامت القاهرة برعاية المفاوضات بين المعارضة الشمالية، المنضوية فى إطار التجمع الوطنى الديمقراطى، والحكومة السودانية، وأثمرت جهودها توقيع أتفاق المصالحة فى القاهرة بين طرفى المشكلة فى ١٨ يونيو ٢٠٠٥ . وقد أفسح ذلك الطريق أمام عودة المعارضة الشمالية فى الخارج إلى الخرطوم والتئام البيت الشمالى . وبعد انتهاء الملفين الجنوبى والشمالى، أصبح ملف دارفور هو الأبرز على الساحة السودانية، وفى مقدمة الاهتمامات المصرية تجاه السودان. وبدأت القاهرة التحرك بزخم تجاه تهدئة الأوضاع وتجنيب السودان ويلات تدويل الأزمة وإخراجها عن الإطار للإفريقى، وقد تجلى هذا التحرك فى مختلف الصعد، بدءا بالقيادة السياسية، ومن ذلك:

- اجتماع الرئيس مبارك بالمجموعة السياسية فى الحكومة المصرية فى ٢٠ فبراير ٢٠٠٦ لمناقشة الوضع فى إقليم دارفور، والذى أكد فيه حرص مصر على نجاح عملية حفظ السلام تحت مظلة الاتحاد الإفريقى، وأنه لابد من مراعاة أن تظل لإفريقيا الكلمة العليا فيما يتعلق بتشكيل قوات حفظ السلام ومن يقودها وقواعد الإسناد(٤).

- إرسال القاهرة وفدا مصريا إلى الولايات المتحدة برئاسة مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية، فى نهاية شهر فبراير لشرح وجهة نظر مصر فى الأزمة، والذى أكد ضرورة تحديد طبيعة الدور الذى ستقوم به القوات الدولية، وتحت أى بند من ميثاق الأمم المتحدة سيصدر قرار تشكيلها عن مجلس الأمن، وإيجاد آلية للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى فى دارفور(٥).

- مشاركة مصر بممثل عنها فى اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقى فى ١٠ مارس ٢٠٠٦ بصفة مراقب. وقد صدر عن هذا الاجتماع قرار نص على موافقة المجلس - من حيث المبدأ - على إمكان نقل مهام حفظ السلام فى دارفور من يد الاتحاد الإفريقى إلى قوات دولية تابعة للأمم المتحدة، وذلك بعد فترة انتقالية مدتها ستة أشهر، شريطة التشاور بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية من ناحية، وبين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى من ناحية أخرى. وقد اعتبرت مصر القرار إيجابيا لانه

اشترط موافقة الحكومة السودانية على دخول قوات دولية لدارفور، وهو ما شكل دعما لموقفها (٦).

وفى إطار هذا الدعم، نجحت القاهرة فى تكتيل الدول العربية خلال القمة العربية الثامنة عشرة التى عقدت فى الخرطوم فى نهاية مارس ٢٠٠٦، خلف دعم الحكومة السودانية والتضامن معها وتبنى موقفها إزاء مسألة نشر أى قوات دولية فى الأقليم.

ومن الملاحظ أن هذه التحركات قد عكست قلقا مصريا تجاه الضغوط الدولية التى تمارس على الخرطوم، وبدا واضحا أن القاهرة أصبحت على قناعة بأن السودان يواجه عمليا أخطارا محدقة من الممكن أن تؤثر على استقراره وسيادته وربما وحدته.

مصر واتفاق أبوجا :

شاركت مصر فى مفاوضات ابوجا، التى أقيمت تحت رعاية الاتحاد الإفريقى، بمبعوث خاص عن القيادة السياسية المصرية بصفة مراقب، كما شاركت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية. وقد جاءت هذه المشاركة لتعبر عن المبدأ الذى التزمت به القاهرة منذ اندلاع الأزمة، الا وهو تفويض الاتحاد الإفريقى فى معالجة الأزمة من خلال اتفاق سلام ينهى الصراع ويسمح للنازحين بالعودة إلى ديارهم.

وكانت الرؤية المطروحة من جانب القاهرة فى هذه المفاوضات ترتكز على ضرورة أن تتم أى تسوية للأزمة فى إطار وحدة أراضى السودان، خاصة بعد أن هددت بعض حركات التمرد بدارفور بأنها قد تلجأ للتلويح بالانفصال(٧)، ويمثل الانفصال خطا أحمر فى الاستراتيجية المصرية تجاه السودان والتى ترتكز على بقاء "السودان، موحدا"، وأن التلويح به تهديد مباشر لوحدة السودان، خاصة فى ضوء حصول الجنوب على حق تقرير المصير فى اتفاق ماشاكوس عبر استفتاء سيجرى فى ٢٠١١ للاختيار بين الإنفصال أو الوحدة. إن اتجاه أى من الحركات المسلحة فى دارفور إلى التلويح بهذا المطلب سيعنى دخول السودان مرحلة التفتيت، وهو ما يشكل خطرا مباشرا على الأمن القومى المصرى.

بذلت القاهرة جهودا حثيثة خلال هذه المفاوضات للتقريب بين وجهتى نظر أطراف الأزمة، بحيادية تامة ودبلوماسية شديدة، خشية أن تتهم بالانحياز لأى من طرفى الأزمة. وبعدما تم التوصل إلى اتفاق ابوجا للسلام فى دارفور فى الخامس من مايو ٢٠٠٦ - بحضور مجموعة الوسطاء الإقليميين والدوليين، وقعت مصر على وثيقة الاتفاق "كشاهد". وصرح المبعوث الشخصى للرئيس مبارك بان الاتفاق يلبى غالبية مطالب المفاوضين من منظور انه لا يمكن لأى طرف أن يحصل على كافة مطالبه، وانه يمثل انتصارا لشعب السودان نفسه وليس لطرف على آخر. وفى الوقت نفسه، حثت مصر حركتى المعارضة اللتين رفضتا توقيع الاتفاق - وهما حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان جناح عبد الواحد نور، على الانضمام للاتفاق وتوقيعه. (٨) ومن الملاحظ ان الموقف المصرى حيال الاتفاق قد تأسس على الموازنة بين هدف دعم اتفاق السلام وتشجيع كافة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها، والتركيز على إقامة حوار للترويج لإتفاق السلام بين سكان الإقليم، وبين هدف استعادة الأمن والاستقرار وعودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم، حتى يتسنى استئناف الحياة الطبيعية والشروع فى عمليات التنمية والإعمار بالإقليم. وفى هذا الإطار تم دعوة مصر للمشاركة فى المؤتمر الدولى للدولة المانحة للمساهمة فى عمليات إعمار دارفور كجزء من تنفيذ اتفاق أبوجا الذى الزم المجموعة الدولية بعقد هذا المؤتمر لإنشاء صناديق إضافية من أجل دارفور. وقامت وزارة الخارجية المصرية بعقد اجتماع فى ٢٠ يونيو ٢٠٠٦ لدعم وتنفيذ اتفاق السلام وإعادة الإعمار والتوعية بمجالات الاستثمار المتاحة بالإقليم وتنمية الموارد الموجودة به(٩).

موقف مصر من القرار ١٧٠٦ :

عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ فى ٣١ اغسطس ٢٠٠٦ - بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - القاضى بنشر قوات دولية باقليم دارفور ونقل مهام الاتحاد الإفريقى بالاقليم إلى الأمم المتحدة، أعلنت الحكومة السودانية رفضها لهذا القرار، واعتبر الرئيس البشير أنه "يحول السودان إلى عراق آخر ويضعه تحت الوصاية الدولية"(١٠).

جاء الموقف المصرى من القرار متوافقا إلى حد كبير مع موقف الحكومة السودانية وداعما له. فقد أكدت القاهرة ضرورة الحصول على موافقة مسبقة من السودان على نشر اى قوات دولية من منظور أن دخولها قسرا يمثل انتهاكا صريحا لسيادته. وقد حمل لقاء القمة بين الرئيسين مبارك والبشير فى ٢١ سبتمبر ٢٠٠٦ مؤشرا قويا على موقف القاهرة الداعم للخرطوم فى مواجهة الضغوط الدولية المتزايدة عليها، خاصة من جانب الولايات المتحدة. وسعت مصر من خلال قنواتها المختلفة إلى نزع فتيل الأزمة من خلال اقتراح حل توفيقى بين السودان والأمم المتحدة، يسمح بالخروج من الأزمة المحتدمة بينهما ويحول دون حدوث فراغ أمنى فى الاقليم فى حالة انسحاب قوات مجلس السلم والأمن الإفريقى منه، مما قد يزيد من تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية. وفى هذا السياق قامت القاهرة بتحركات محددة تمثلت فى:

- إقناع مجلس السلم والأمن الإفريقى بأن يبقى على قواته حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٦، كما كان لها دور فى مدها مرة أخرى لمدة ستة أشهر حتى يونيو ٢٠٠٧ خلال اجتماع المجلس فى ديسمبر ٢٠٠٦، وقد حال ذلك دون حدوث فراغ أمنى بالاقليم، وفى الوقت ذاته أعطى فرصة للحوار للوصول إلى حل توفيقى بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية.

- إقناع الخرطوم بإمكانية الاستعانة بقوات من دول صديقة إسلامية وأسيوية، تثق الحكومة السودانية فى توجهاتها ومواقفها فى إطار الحفاظ على الأمن والسلم بالإقليم، على أن تضاف هذه القوات إلى جانب القوات الإفريقية الموجودة بالفعل فى دارفور. وكان هذا الطرح بمثابة حل توفيقى يهدف إلى إزالة هواجس ومخاوف الحكومة السودانية بالدرجة الأولى إزاء نشر قوات دولية، وبالتالى الخروج من الأزمة والوصول إلى تسوية مع الأمم المتحدة، وفى الوقت ذاته يمثل امتثالا وتنفيذا لقرارات الشرعية الدولية.

ورغم أن الولايات المتحدة أبدت عدم ممانعتها فى أن تكون القوات الجديدة بهذه الهوية والتشكيلة، إلا أن الحكومة السودانية تحفظت على هذا الطرح(١١)، وربما يرجع هذا إلى أن الخرطوم اعتبرت أن موافقة الولايات المتحدة تهدف إلى استدراجها للقبول بالقرار، ثم فى مرحلة تالية تعيد تشكيل هذه القوات كيفما شاءت بشكل قد يضر بسيادة السودان.

دارفور وخريطة الطريق المصرية :

أعلنت القاهرة -حسبما أعلنه مدير إدارة السودان بوزارة

الخارجية خلال مؤتمر التكامل المصرى السودانى – عن طرح خريطة طريق مصرية لحل أزمة دارفور، تعتمد على إجراء حوار بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة بدارفور الرافضة لاتفاق أبوجا، وقد تم عرضها على أطراف الأزمة فى نهاية أكتوبر ٢٠٠٦ لدراستها وإبداء موقفهم تجاهها(١٢).

وتشير هذه الخطوة إلى أن ملف الأزمة بدأ يأخذ مكانه الصحيح على أجندة الاهتمامات المصرية، وأن تلعب القاهرة دورا أكثر فعالية بناء على علاقاتها الطيبة والمفتوحة مع كافة اطراف الازمة. وتشتد الحاجة الى هذا الدور فى الوقت الذى أصبحت فيه علاقات الخرطوم مع بعض دول الجوار تتسم بالفتور وعدم الثقة فهناك الاتهامات المتبادلة بين حين وآخر بين السودان وتشاد بشأن دعم كل منهما لأطراف المعارضة فى البلد الآخر، وينطبق ذلك أيضا على علاقات السودان بإفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى الفتور بين السودان وليبيا. (١٣).

وقد توافد على القاهرة فى الآونة الأخيرة عدد كبير من زعماء الحركات والفصائل المسلحة بدارفور، منهم "أحمد إبراهيم دريج، رئيس التحالف الفيدرالى السودانى، وأحد أقطاب جبهة الخلاص، وأحمد عبد الشافع الذى يقود إحدى مجموعات حركات التمرد، بالإضافة إلى ممثلى منبر دارفور للنقاش السلمى. إلا أن الزيارة الأكثر أهمية جاءت من جانب الدكتور خليل إبراهيم، رئيس حركة العدل والمساواة الرافضة لاتفاق أبوجا، والذى إلتقى بالوزير عمر سليمان، مدير المخابرات العامة، فى ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦ . وقد طرح خليل إبراهيم رؤية حركته وجبهة الخلاص الوطنى فيما يتعلق بإيجاد آلية للوساطة والإجراءات التفاوضية مع الحكومة السودانية، وطالب بتدخل مصر بشكل مباشر من أجل حل سياسى شامل وعادل لأزمة دارفور(١٤).

ومما زاد من أهمية زيارة خليل إبراهيم اجتماعه بسيلفا كير، النائب الأول للرئيس السودانى، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، الذى كان يزور القاهرة فى التوقيت نفسه. وقد فسر البعض إجراء هذا الاجتماع فى إطار العلاقات الجيدة التى تربط الحركة الشعبية بالحركات الرافضة لاتفاق أبوجا، وسعى القاهرة إلى استثمار هذه العلاقات لصالح تسوية الأزمة(١٥).

ومن الملاحظ أن حالة من الصمت سادت بعد هذه السلسلة من الاجتماعات، مما أعطى مؤشرا على أن ما طرحته القاهرة من رؤى لم يلق القبول الكافى من جانب هذه الحركات.

وفى خطوة اعتبرت امتدادا للجهد المصرى واعادة بلورة لأفكار مصرية، أعلن محمد عثمان الميرغنى- رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى ورئيس التجمع الوطنى السودان المعارض – فى منتصف ديسمبر ٢٠٠٦ عن مبادرتين تتعلق الأولى بتوحيد الحركات والفصائل المتمردة بدارفور، والأخرى لجمع الصف الوطنى السودانى وترسيخ دعائم السلام فيه. وقد أعطى الميرغنى الأولوية للبدء بالمبادرة الخاصة بدارفور عبر مائدة حوار تعقد فى القاهرة(١٦). وقد رحب حزب المؤتمر الوطنى الحاكم فى السودان بذلك من الناحية المبدئية، وشاركه فى هذا بعض حركات التمرد، وعلى رأسها حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان – جناح أركو مناوى، فى حين تحفظ عليها جناح عبد الواحد نور(١٧).

الهوامش :

١- هانىء رسلان، تفاعلات ما قبل اتفاق السلام فى السودان بين ارهاصات التحول الديمقراطى وانفجار الاوضاع فى دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٥، يناير ٢٠٠٤، ص٣١.

- www.Islamonline.Net/Arabic/Politics05/2004article03f.Html

٢- التقرير الاستراتيجى الإفريقى، الاصدار الثالث ٢٠٠٤-٢٠٠٥، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٤٨٨.

٣- التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٤-٢٠٠٥، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بجريدة الأهرام، ٢٠٠٥، ص٤٦٠-٤٦١.

٤- الأهرام، ٢١ فبراير ٢٠٠٦.

5- www.smc.sd/dr/artopic.as

٦- بدر حسن شافعى، ازمة دارفور بين الأفرقة والتدويل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، ص١٨٢.

٧- الشرق الأوسط، ١ ابريل ٢٠٠٦.

٨- احمد حجاج، مصر شاهد على اتفاق سلام دارفور، الاهرام، ١٦ مايو ٢٠٠٦.

٩- الاهرام، ٢٠ يونيو ٢٠٠٦.

١٠- الشرق الاوسط ١٦ فبراير ٢٠٠٧.

١١- الأهرام، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٦.

- الشرق الاوسط ٦ اكتوبر ٢٠٠٦.

١٢- جريدة الجمهورية، ٣٠ اكتوبر، ٢٠٠٦

١٣- اسماء الحسينى، دارفور تعقيدات الازمة وافاق الحل، الاهرام، ١٠ فبراير ٢٠٠٧.

١٤- انظر بخصوص هذه النقطة موقع هيئة الاستعلامات المصرية على النت

- www.sis5.ov.eg/functions/s.print.asp?artId

١٥- بخصوص هذه النقطة، انظر المركز السودانى للخدمات الصحفية بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦، على الرابط

- www smc.sd/ar/artopic.asp? art id = 21896 & gck = as

١٦- هانىء رسلان، ازمة دارفور والتحرك المصرى تجاه السودان، الاهرام، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٦

- الشرق الاوسط، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٦.

١٧- الشرق الاوسط، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦

الخريطة الديموجرافية لإقليم دارفور

■ سناء حمد العوض *

برغم الاهتمام الكبير الذى نالته أزمة دارفور منذ عام ٢٠٠٣، إلا أن الجانب الديمو جرافى لم ينل حظه الوافى من الدراسة. ويسعى هذا المقال إلى تناول خريطة إقليم دارفور من ناحية السكان وارتباطهم بجغرافيا الإقليم، فى محاولة لإلقاء الضوء على التلازم القائم بين الجغرافيا وأنماط النشاط الاقتصادى من جانب، وتوزيع القبائل والإثنيات فى دارفور من جانب آخر.

يمتد إقليم دارفور الواقع فى أقصى غربى السودان من خطى عرض ٩-٢٠ درجة شمالا وخطى طول ١٦-٢٧,٣٠ درجة شرقا، ليكون مثلثا تمتد مساحته إلى ٤٥٠ ميلا طولا و٣٥٠ ميلا عرضا فى أوسع حدوده السياسية، يشتمل على ١٩٦,٤٠٤ ميل مربع بما يعادل خمس مساحة السودان، وما يزيد قليلا على نصف مساحة مصر، أو ما يعادل مساحة فرنسا.

وحدود إقليم دارفور واضحة المعالم، حيث الصحراء الليبية فى الشمال، بينما يمتد حزام رملى عريض فى جهة الشرق بشكل فاصلا بين دارفور والولايه الشمالية وشمال كردفان. وفى الغرب، تقع جمهورية تشاد، وفى الجنوب الغربى جمهورية إفريقيا الوسطى. ويشكل بحر العرب الحدود الجنوبية حيث تقع ولايتا شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال.

وقد قسم الإقليم إداريا فى نهاية القرن الماضى إلى ثلاث ولايات هى شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، وولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة، وأخيرا ولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا.

اتصلت دارفور تاريخيا بالعالم الخارجى عبر طريقين رئيسيين كانا مدخلا لحركة الهجرة والتجارة والتأثير الثقافى والدينى من شمال إفريقيا ومكناها من تنشيط حركة التجارة التبادلية وهما:

- درب الأربعين بين أسيوط فى مصر وكوبى العاصمة التجارية القديمة لدارفور، والتى تقع غرب الفاشر (ينسب اليها الزغاوة الكوبى)

- طريق من طرابلس عن طريق جالو والكفرة إلى واينى، حيث يتفرع لفرعين: الغربى إلى وداى فى تشاد، والشرقى لدارفور(١).

ويمكن أن نقسم إقليم دارفور إلى أربع مناطق رئيسية بارزة، هى المنطقة الشمالية شبه الصحراوية، وأرض القوز فى الوسط الشرقى، والسهول الطينية الجنوبية، وجبل مرة

أ- المنطقة الشمالية: إن معدل هطول الأمطار فى هذه المنطقة هو ١٠ بوصات فى العام، وهو معدل يكفى للمراعى وليس للزراعة. وفى شمال شرق المنطقة، يقع جبل ميدوب الذى يبلغ ارتفاعه ٦٠٠٠ قدم، وسط سلسلة تلال بركانية تشقها العديد من الوديان الصغيرة. وسكان المنطقة بدو أو شبه بدو يطلق عليهم اسم الإبالة - أى رعاة الإبل - يرتحلون بها جنوبا حتى الوديان العظيمة غربى دارفور، مثل وادى أزوم ووادى بارى، حيث تتوافر المياه فى موسم الجفاف، ويرتحلون شمالا إلى حيث ينمو نبات الجزو بعد سقوط الأمطار فى تلك المناطق ذات التربة الرملية، ونبات الجزو هو عشب مفيد يخضر حتى بدايات فصل الجفاف ويختزن المياه وتستغنى به الإبل عن الماء، ولهذا تصبح المنطقة من أفضل المواقع لرعاية الإبل دون الحاجة لمياه إضافية(٢).

ب- المنطقة الوسطى: تقع بين خطى ١٤,٣٠ و١٢ درجة شمالا، ويقسمها جبل مرة لشطرين، والجبل هو المنطقة المركزية فيها، وتتكون الأراضى الواقعة شرق الجبل من القيزان والرمال القارية، وتهطل الأمطار بمعدل ١٢ بوصة فى العام. ويمارس

(*) باحثة سودانية.

السكان هنا نمط الزراعة المستقرة، إما غربي جبل مرة فهناك مجموعة من الأودية التي توفر مصادر دائمة للمياه، وقد أسس مشروع مياه جبل مرة على هذه الأودية. ويعد هذا الجزء هو منطقة الاستقرار الرئيسية لقبائل الفور الذين تنتشر قراهم على سفح الجبل ومنحدراته وعلى جوانب الأودية، حيث يعد وادي أزوم - الذي ذكرناه سابقا - أبرز تلك الوديان وتغذيه عدة خيران - جمع خور - بالقرب من مدينة زالنجي التي تبعد غربي جبل مرة بنحو خمسين ميلا، بعدها ينضم وادي أزوم إلى وادي مورني معا ليصبا في بحيرة تشاد في نهاية المطاف. ورغم أن وادي أزوم هو واد موسمي يبلغ ذروته في شهري أبريل وسبتمبر، ويحول بعدها إلى برك صغيرة تجف تماما بحلول شهر يناير، إلا أنه يمكن الحصول على الماء وعلى مسار الوادي في عمق لا يتجاوز ثلاث أقدام(٣).

ج- المنطقة الجنوبية لدارفور: تمتد من خط عرض ١٢ درجة جنوبا إلى الحدود الجنوبية على امتداد بحر العرب وتتجه في الشمال والجنوب إلى خط العرض ١٠ درجات، وهذه المنطقة عبارة عن سهل طيني ممتد غني بالشجيرات الكثيفة ويبلغ معدل الأمطار ٢٥ - ٣٥ بوصة في العام. تتحرك في هذه المنطقة قبائل البقارة - رعاة الأبقار- حيث يقضون الشتاء وفصل الجفاف على جانبي بحر العرب، منتشرين في جنوب دارفور وجنوب كردفان على حد سواء وفي فصل الخريف، حيث تكثر الأمطار وتظهر ذبابة التسي تسي، يرتحلون شمالا لمنطة القوز الرمال القارية، حيث يوجد نبات الجزو.

د- منطقة جبل مرة: حيث تظهر السلسلة الممتدة شرق خط الطول ٢٤ درجة، ويبلغ طولها ٤٠ ميلا وعرضها ٣٥ ميلا، وكأنها تقسم الإقليم لشطرين شبه متساويين. وتشكل هذه السلسلة مجمعا للمياه بين حوض النيل وحوض بحيرة تشاد، تبلغ مساحته ٧٠ ميلا عرضا(٤).

النشاط الاقتصادي :

يعتبر التنوع في المناخ والبيئات المصاحبة له من السمات البارزة في السودان ككل، حيث يبدأ في الشمال الأعلى مناخ صحراوي قاحل يتدرج إلى شبه صحراوي حتى يتحول إلى استوائي غني في جنوبه الأدنى. وإقليم دارفور لمساحته الشاسعة، يظهر فيه هذا التنوع، فالمناخ صحراوي وشبه صحراوي في الشمال. وفي الوسط، نجد السافنا الفقيرة، بينما تسود السافنا الغنية في اجزائه الجنوبية(٥). ويشكل جبل مرة - رغم موقعه في وسط الإقليم تقريبا - مناخا قائما بذاته، حيث نجد مناخ البحر الابيض المتوسط، وكذلك يوجد غطاء نباتي وانتاجي بستاني يتناسب مع هذا المناخ.

ويتناسب نشاط الإقليم مع المناخ والبيئة المتنوعة. ففي المنطقة شبه الصحراوية والسافنا الفقيرة في الشمال والشمال الشرقي - حيث يصل متوسط هطول الأمطار إلى ١٠ بوصات في السنة - نجد الرعي هو الحرفة الرئيسية، خاصة رعي الإبل والضأن والماعز وقليل من الابقار، مع وجود تجارة محدودة للملح من جبل ميدوب(٦). وفي منطقة جبل مرة المرتفعة - حيث يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط - ازدهرت زراعة المحصولات البستانية كالموالح، خاصة البرتقال والليمون واللارنج وكذلك التفاح بجانب العديد من الخضراوات أبرزها الطماطم والبامية. أما في السهول الوسطى، حيث الوديان والسهول الخصبة، تنتشر زراعة الذرة والذرة الشامية وبعض المحاصيل النقدية كالكركدي والسمسم.

وقد يتأثر النمط الاقتصادي بعادات وقيم لا علاقة لها بالمناخ، حيث يحتقر الميدوب العمل بالزراعة مهما تكن ظروفهم ويفضلون الرعي، بينما يميل جيرانهم من البرتي للزراعة(٧).

وتوجد بالإقليم حركة تجارة نشيطة وقديمة، ازدادت في العقدين الأخيرين بفعل الجفاف والتصحر والأوضاع في دول الجوار(٨). ومع تعدد النشاط الاقتصادي لكل جماعة ومنطقة، ابتكر المجتمع ما عرف بالمرحال والمسار لتنظيم العلاقة بين اهل الزراعة وأهل الرعي. فالمراحيل ومفردها (مرحال) هي مساحات من الاراضي تخصص كمسالك لسير ورعي المواشي والإبل عبر المناطق الزراعية، بحيث لا تتضرر المزروعات او المحاصيل منها. ويراعى هذا النظام حاجة الرعاة للحركة الموسمية التي تتم عبر المرحال من جنوب الإقليم في فصل الخريف إلى الشمال، ومن الشمال إلى الجنوب في فصل الصيف.

وقد بدأ تنظيم المراحيل بواسطة الإدارة الأهلية من جميع الأطراف، وظلت المسارات والمراحيل تؤمن حركة الرحل المتعارف عليها بصورة طبيعية وسلسة إلا من نزاعات محدودة بين المزارعين والرعاة تنشب أحيانا، وكانت تحل بواسطة الإدارات الأهلية المهابة والقوية.

أما المسار، فهو المناطق التي يحظر التوقف فيها للرعي أو لأي سبب آخر.

وهناك مناطق رعوية بين المزارع في حدود ٤-٥ كلم٢ تخصص لري الحيوانات وراحتها كل يوم أو بضع ساعات قبل مواصلتها لسيرها، ويطلق عليها "الصينية". بالإضافة إلى المنزلة، وهي منطقة رعوية بين المزارع في حدود ١٥ - ٢٠ كلم ٢، يقضي بها الرعاة الرحل وقتا بحسب ما تتطلبه حالة المرعى ثم يتحركون إلى منطقة أخرى.

وقد عرفت دارفور أحد عشر مرحالا منذ الخمسينيات من القرن الماضي تمتد من شمال الإقليم حتى جنوبه، وتتفاوت أطوال المراحيل ما بين ٢٥٠ كلم، و٦٠٠ كلم. وأطولها مرحال الوخايم في شمال دارفور إلى أم دافوق في جنوب دارفور، وطوله ٦٠٦ كلم. وأقصرها مرحال خزان من شمال الفاشر الى دار الرزيقات في الجنوب.

وتبلغ مساحة هذه المراحيل ٢,٣٤٠٠٠ كلم ٢، وبعض هذه المراحيل للبقارة (مسار أبقار) وبعضها الآخر للإبالة (مسار إبل). ولكن نظرا للتدهور البيئي الذي بدأ مع عقد الثمانينيات واستفحل في نصفها الثاني(٩)، فإن مراحيل البقارة قد تلاشت اليوم أمام التوسع الزراعي الذي طغى على تلك المراحيل التي تتوافر بها آبار المياه، واضطر معظم البقارة للنزوح جنوب وجنوب غرب إقليم دارفور.

وهناك عرف آخر معين على تنظيم الحياة بين المزارعين

والرعاة، يسمى "الطليق" بمعنى إطلاق المواشى أو الإبل على الأراضى الزراعية التى تم حصادها من قبل المزارعين، وهذا أمر يتم بالتراضى بين الجانبين. ولعملية الطليق تاريخ محدد، حسب نوع الزراعة ومواعيد حصادها، بحيث تكون فترة تسمح للمزارع بأن يحصد على الوجه الذى يرغب، وتسمح للرعى بأن يطلق. وهناك قوانين عرفية تطبق على الطرفين فى حالة التجاوز تكون مرضية ومنصفة للجميع(١٠).

وقد دفعت ظروف الجفاف أعدادا كبيرة من السكان للنزوح نحو مواقع الآبار(١١)، والحفائر، حيث تتوافر المياه فى المناطق المخصصة لمسارات الرعاة. وقد ساهم ذلك فى ظهور خروقات وتغييرات فى تواريخ الطليق، مما سبب الاقتتال بين المزارعين والرعاة. كما أن ظهور مصدر دخل جديد، هو الزرائب التى تجمع فيها حيوانات الصادر -٨٠٪ من صادرات اللحوم السودانية من دارفور(١٢) - والرشاوى التى يدفعها الرعاة للإدارات الاهلية للسماح بالطليق فى غير أوانه دون مراعاة لحق المزارع فى استكمال حصاده بحرية مطلقة - زاد من حدة الصراعات بين المزارعين والرعاة. وقد ساهم فى ذلك أن الإدارات الاهلية(١٣)، بعد حلها من قبل حكومة الرئيس النميرى فى السبعينيات ثم إعادة تشكيلها، لم تعد إلى ما كانت عليه من حيث سلطاتها أو سلطانها.

السكان والإثنيات :

تتعدد الأعراق والإثنيات والقبائل واللغات (١٤ لغة) فى دارفور. وفى اعتقاد عدد من المؤرخين - أبرزهم براون (١٧٩٣) الرحالة الإنجليزى، والألمانى ناختقال (١٨٧٤)، والعربى محمد عمر التونسى (١٨٠٣) - فإن الإقليم كان موطنا للعديد من القبائل الافريقية. إلا أنه وبمرور الزمن، استقرت به مجموعات من الساميين والحاميين عبر فترات مختلفة، جاءوا من الشمال والشرق والغرب بحثا عن الأمن والاستقرار السياسى النسبى وسعيا خلف المراعى لقطعانهم(١٤). واستمرت الهجرات حتى القرن الثالث عشر، وكان النازحون من العرب والبربر المتهودين الذين انتشروا فى الإقليم العريض جنوب تونس، والموصول بالشمال عبر طريق القوافل المتجهة نحو الإقليم الواقع بين بحيرة تشاد ونهر النيجر، وطريق أخر من الشرق من طرابلس ومصر.

وعقب فتح مصر (٦٤٩-٦٤٢)، اندفع العرب والمسلمون نحو الإقليم واستقر نحو ربع مليون منهم فيه - حسب تقديرات المؤرخين - وتصاهروا مع البربر والسكان الموجودين(١٥). ولم يكن السكان الجدد مجرد تجار أو رعاة كسابقيهم ولكنهم أصحاب حضارة وعقيدة(١٦)، فأثروا فى ثقافة الإقليم وفى دين الأغلبية. وكان من ابرز القبائل التى استقرت وانتشرت فى ذلك الإقليم، بنو هلال وبنو حسين، وذلك فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر الميلاديين(١٧). وشهدت دارفور حالة من الاستقرار السياسى والتصالح الاجتماعى منذ عهد مبكر، فكان ذلك عامل جذب للهجرات وسببا فى انتعاش التجارة.

وقد حكمت أسرة الكيرا القوية الإقليم أكثر من ٤٤٣ عاما(١٨)، وكان أخر حكامها السلطان على دينار الذى ساند المهدى فى ثورته وكان احد قادته، كما ناصر خليفته عبدالله التعايشى. وبعد هزيمة الأخير ومقتله فى معركة ام دبيكرات التاريخية، لاذ على دينار بعاصمة ملك اسلافه واعلن دولته المستقلة. وظل هناك حتى قتل فى عام ١٩١٦، وهو العام الذى خضعت فيه دارفور لسلطات الحكم الثنائى الإنجليزى المصرى على عهد ونجت باشا حاكم عام السودان.

وكان سلاطين الكيرا قد اهتموا بالعلماء والفقهاء، واغروهم بالامتيازات والملكيات الخاصة والإعفاءات الضريبية، ومنحوهم حقوق المواطنة لتشجيعهم على القدوم لدارفور. وبالفعل، جاءهم العلماء، من كل حدب وصوب، خاصة من منطقة النيل - دار صباح - وكذلك مصر وشمال إفريقيا، واختلطوا بقبائل دارفورعبر التزاوج والتصاهر. كما أن الحجاج - خاصة العلماء وطلاب العلم - من غرب إفريقيا كانوا يستقرون فى الإقليم، فى طريق عودتهم من الحج، طلبا للاستزادة فى العلم وحفظ القران الكريم، الأمر الذى اشتهر به الإقليم حتى اليوم(١٩).

كما أن درب الأربعين بين أسيوط ودارفور وحركة التجارة الواسعة عبره قادا عددا كبيرا من سكان صعيد مصر للاستقرار فى الإقليم، ويعرفون باسم الريافة، وأحياؤهم مشهورة فى المدن الكبرى بدارفور حتى اليوم(٢٠).

يبلغ عدد السكان فى الإقليم نحو أربعة ملايين و ٧٤٦ الفا و ٤٥٦ نسمة، حسب تعداد السكان الأخير فى عام ١٩٩٣. وترجح بعض التقديرات أن تعداد السكان اليوم بلغ قرابة الملايين الستة، هم خليط من الافارقة والبربر والعرب، تعايش وتصاهر لما يزيد على ألف وثمانمائة وخمسين عاما(٢١). وينتمى سكان الإقليم إلى ٨٦ قبيلة، منها الفور وبنو هلبة والتنجر والبرتى والزغاوة والهبانية والمساليت، والرزيقات، والتعايشة، والقمر، والزيادية، والبرقد، والميدوب، وبنو حسين، والتاما، والمحاميد والعطيفات الداجو، والعريقات، والفلاتة، وبنو منصور، والمعاليا، والصليحات، والترجم، والماريت، والميما، والجوامعة، والهوارة. بصورة عامة، نستطيع شرح التركيبة الإثنية فى دارفور عبر تصنيفها فى ثلاث مجموعات رئيسية، رغم أنها فى كثير من الأحيان يوجد بينها تداخل.

١- المجموعات الإثنية ذات النمط الحياتى المستقر مثل الفور، والمساليت مع وجود الداجو، والتنجور والمعاليا وبنى فضل وهى فى غالبها ذات اصول غير عربية.

٢- المجموعات الإثنية ذات النمط الحياتى البدوى وشبه البدوى مثل الزغاوة، والميدوب، والقريات والمسيرية.

٣- المجموعات الإثنية ذات الحياة المعتمدة على الرعى وأغلبيتها ذات أصول عربية وتنقسم إلى قسمين(٢٢):

أ- المجموعات المعتمدة على رعى الإبل (الإبالة) ومنهم الزيادية والعريقات والماهرية.

ب- المجموعات المعتمدة على رعى الابقار (البقارة) ومنهم الرزيقات، والمسيرية، والهبانة، والتعايشة وبنو هلبة.

وسنستعرض هنا أبرز هذه القبائل واكثرها تاثيرا فى

الإقليم. وينبغى أن نلاحظ أن القبائل تمتد عبر أكثر من منطقة، فبينما تمثل قبيلة ما ثقلا فى منطقة محددة - لأسباب تتعلق بأبعاد عددية أو تاريخية أو اقتصادية - فقد لا تتوافر لها العناصر نفسها فى منطقة أخرى. وعلى سبيل المثال، المسيرية قبيلة شديدة الأثر فى إقليم كردفان خاصة جنوبه، بينما أثرها محدود فى إقليم دارفور المجاور. وفى الإقليم نفسه، يتفاوت أثرها فى غرب الإقليم وجنوبه عنه فى الشمال

الفور :

هى قبيلة تعيش على طول سلسلة جبل مرة فى وسط الإقليم، وهى أكثر القبائل المنفردة عددا. للفور تسعة وتسعون فرعا يمثل الكيرا والكنجارا أكبر هذه الفروع وأشهرها، وكانا على مر التاريخ حليفين وحاكمين(٢٣). وقد عرف الإقليم باسمهما، ولايزال الجدل دائرا حول أصولهما. وللفور لغة قائمة بذاتها، وهى لغة غنية بالمفردات والتراكيب، كما أن نمط معيشهم كذلك يتسم بالثراء. وقد وصف تبتون السكان بأنهم متمركزون فى القرى المكونة من أكواخ مستديرة من القش وذات سقوف مخروطية. ومن عاداتهم أنهم حينما يتزوج الشاب فإنه يقوم ببناء كوخه بجوار كوخ والدى العروس، ثم يقوم ببناء كوخ أكبر عندما يكبر الطفل الأول وأكواخ أخرى حينما يكبر بقية الأطفال. وعندما تتزوج البنت، يبنى زوجها قرب أهلها، وهكذا تنمو مجموعة من الأكواخ لمختلف اعضاء الأسرة الواحدة كلهم داخل الحوش نفسه(٢٤). وهكذا، تتمدد مسافة هذا الحوش تبعا لحاجة الأسرة والزيادة التى تطرأ عليها، وقد تشكل اسرة واحدة ما يشبه القرية المحدودة.

يمارس الفور الزراعة كحرفة رئيسية، ويزرعون الذرة والذرة الشامية والدخن الذى يعد غذاء رئيسيا لهم، بينما تعطى الذرة محصولا أوفر ومردودا اقتصاديا أفضل. وللفور زراعة مطرية للاغراض التجارية، مثل الفول السودانى والشطة(الفلفل الأحمر) والسمسم والبطيخ والقرع والطماطم(٢٥)، والكركدى والبصل الذى يزرع فى الشتاء فى وادى ازوم. كما يوجد فى محيط جبل مرة، حيث مناخ البحر الأبيض المتوسط، بساتين نادرة على مستوى السودان، حيث يزرع الفور البرتقال واللارنج، والتفاح، كما يزرعون مجموعة من الخضراوات كالبامية والبطاطا والباذنجان. وفى كل مناطق الفور، تنتشر زراعة القطن للاستهلاك المنزلى والمحلى على مستوى الصناعات التقليدية داخل القرى. وتنتشر فى مناطقهم قطعان الماعز والضأن والأبقار وهى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ولكنها محدودة و بتناسب وجودها واعدادها مع النمط الزراعى السائد وحرفة السكان

وللمراة عند الفور مكانة مميزة فهى غير مقيدة وتشكل جزءا نشيطا من القبيلة. ولها شخصية اقتصادية مستقلة، حيث تتمتع بحقوق الملكية، وإن كان بصورة اقل من الرجال. الفور جميعهم مسلمون واشتهروا بحفظ القرآن ومدارس تحفيظه التقليدية الخلاوى

المساليت يقطنون المنطقة الغربية من دارفور بين خطى عرض ٥٠.٥، ١٤و١٢ درجة، يحدهم من الغرب وادى سونجا ووادى كاجى ومن الشرق وادى ازوم. تمتد منطقتهم نحو ١٤٠ ميلا من الشمال إلى الجنوب، وتتركز الكثافة السكانية فى جنوب المنطقة التى يتكون وسطها من تلال رملية متدرجة وصغيرة، يتخللها وادى بارى ووادى ازوم. وكلما اتجهنا نحو الأجزاء الداخلية للمنطقة بعيدا عن الأودية، ازداد عمق ابار المياه، ولذلك تتركز غالبية قرى المساليت فى أحواض تلك الوديان. والمساليت مزارعون يزرعون الدخن للاستهلاك ولعائده الاقتصادى. وتعرف منطقتهم (بدار مساليت) ويرجع استقرارهم بها لعام ١٨٧٠(٢٦). وينتشر فى المنطقة معدن الحديد الذى يقوم عليه عدد من الصناعات التقليدية التى عرفوا بها.

يقول المساليت إن اصولهم عربية وإنهم جاءوا قديما من الحجاز، ونشأت لهم لغة خاصة نتيجة لتداخلهم مع السكان الأصليين. واللغة العربية معروفة فى كل دار مساليت. كما لاحظ علماء الأنثروبولوجيا أن فى المساليت دماء عربية أتت من التصاهر والتزاوج

المساليت محاربون أشداء(٢٧)، وهم جميعا مسلمون عرفوا بحفظ القرآن وتربية أبنائهم بصورة صارمة على العناية به

الداجو والتنجر :

هما قبيلتان متداخلتان، توجدان فى منطقة دار مساليت ودار سيلا وتتركزان حول مدينة نيالا فى ولاية جنوب دارفور، كما توجدان فى كردفان وفى دولة تشاد. ولقد ذكر ماكمايكل فى مذكراته أن الداجو هاجرو قديما من النيل ثم استوطنوا جنوب دارفور حيث اختلطوا بالسكان المحليين(٢٨). والثابت أنهم من أقدم القبائل فى دارفور وأصحاب اقدم ممالكها المعروفة، وسلطنة الداجو التى أرخ لها فى نهاية القرن الحادى عشر الميلادى استمرت لأربعة قرون(٢٩). يشتغل الداجو بالزراعة وتربية المواشى معا. أما التنجر، فالرواية أنهم سلالة متفوقة أزاحت الداجو وهم يتحدثون اللغة العربية فقط. ويرى البعض أثارا واضحة للدم العربى بينهم(٣٠)

الزغاوة :

كبرى القبائل التى تعيش فى شمال دارفور وغربها، تنتشر من الحدود الغربية إلى الشرق حتى خط طول ٢٥ درجة. وهم إثنية قائمة بذاتها لغة وثقافة. ويرجع البعض أصولهم إلى البربر وانهم قبائل ليبية، والبعض يرجع بهم إلى الجزيرة العربية، وآخرون إلى منطقة الشام(٣١). ويتركز الزغاوة فى السودان، مع وجود مؤثر فى تشاد وكذلك ليبيا

وينقسم الزغاوة إلى ثلاثة اقسام كبيرة هى

١- الويقى (مقسمون لسبعة أفرع أبرزها التوار)

٢- النويا. (وهم البديات ولهم فروع كثيرة)

٣- الكوبارا. (هما زغاوة الكوبى وكذلك فروعهم كثيره)

الزغاوة يربون الإبل والضأن والماعز وبعض الابقار. عرف الزغاوة بخبراتهم فى التجارة ويسيطرون على جانب مؤثر فى حركة الأموال والتجارة فى السودان. وهم من أكثر قبائل الإقليم اهتماما بالتعليم وعناية به. كما عرف عنهم الشراسة وشدة البأس(٣٢)

الميدوب :

يعيشون فى جبال الميدوب فى شمال شرق دارفور، وهى منطقة قاحلة إلا من بعض الأعشاب القليلة، وترجع جذورهم إلى خليط من النوبيين والبجة(٣٣). ولم تكن للميدوب علاقات بالخارج إلا بعض الزيارات للقبائل الكبابيش مع قطعانهم أو بعض التجار الراعين فى تجارة الملح المتوافر فى مناطق الميدوب بكميات اقتصادية.

وقد بنت القبيلة مواقعها على المنحدرات السفلى للتلال والسهول، حيث تتوافر مصادر من المياه لا تنضب. ويوصف الميدوب بأنهم شبه بدو ويربون قطعان الضأن والأغنام وقليلا من الإبل والأبقار.

وقلما يغادر الميدوب جبالهم إلا أحيانا فى موسم الأمطار، حيث يتحركون حتى وادى الملك شرقا وعبر شمال كردفان وصولا لشمال السودان.ويعتبر الميدوب اليوم أكثر ما يكونون انعزالا عن القبائل المجاورة لهم ويعيشون فى بيئة قاسية(٣٤).

* المجموعات الإثنية ذات الأصول العربية المعتمدة على الرعى :

الزيادية :

أبرز هذه المجموعات هى قبيلة الزيادية المتمركزة فى شمال دارفور، وهم أكبر مجموعات الإبالة عددا، وينسبون إلى قبائل فزارة وفرعهم الآخر هو قبيلة دار حامد فى إقليم كردفان. وفى عهد السلطان على دينار، كانوا يسيطرون على مساحة واسعة شمال شرق دارفور بين مناطق الميدوب والبرتى.

يعتمد الزيادية أثناء أشهر الجفاف على الآبار فى مراحيل تمتد إلى خمسين ميلا. وفى فصل الخريف، يتجهون جنوبا ولكن لا يتجاوزن خط عرض ١٣ درجة خوفا من ذبابة التسى تسى. وفى موسم الشتاء، تستغنى قطعان الابل عن الماء مكتفية بنبات الجزو والماء الذى يحتوى عليه(٣٥).

لقد تأثر الزيادية، كالبرتى والميدوب من سكان المنطقة الشمالية، بالجفاف والتصحر(٣٦)، وتأثر مرحالهم بفترة الجفاف التى بدأت عام ١٩٨٥ . ولذلك، فقد اتجهوا بقطعانهم نحو الأودية المخضرة كوادى أزوم. ورغم أنهم معروفون بأنهم قبائل بدوية ومقاتلة، إلا أن هجراتهم لم ينجم عنها صراعات تذكر، فيماعدا فرع الزيادية المقيمة فى غرب دارفور، والذين اشتركوا ضمن مجموعة القبائل العربية التى حاربت قبيلة المساليت فى عام ١٩٩٦.

ويتركز الزيادية بصورة اساسية فى الكومة ومليط شمال الفاشر(٣٧).

* المجموعات المستقرة من اصول عربية :

بنو فضل :

كانت من القبائل القوية إبان الحكم التركى - المصرى، واستقرت فى شرق دارفور. تراجعت مكانتهم خلال الفترة المهدية بعد اختلافهم مع السلطان على دينار، فهاجر نحو نصفهم باتجاه إقليم كردفان المجاور واستقروا شرق النهود. بينما حصرت البقية وجودها فى وسط إقليم غرب دارفور عند منطقة صغيرة على الحدود القريبة مع كردفان.

المسيرية :

كان وجودهم الأول فى دارفور. ولكن وفى عام ١١٧٠ وصل قسم منهم لكردفان. جبل كرو هو المقر الرئيسى للمسيرية بدارفور. اشتهرت فى مناطقهم عدة أودية كوادى نتيقة ووادى البان جديد. ويربو تعداد المسيرية على المائتى الف نسمة. ورغم استقرار البعض منهم، إلا أن المسيرية فى الأصل رحل. ومن أبرز مراحيل المسيرية مرحال يبدأ من منطقة أم دافوق إلى منطقة دقريس. وعموما يتركز المسيرية بغرب دارفور فى أربع عموديات رئيسية(٣٨).

الماهرية :

قبيلة موجودة فى دارفور وكردفان. عاش غالبيتهم فى دارفور قبل المهدية التى ساندوها وزحفوا نحو أم درمان مقاتلين ضمن جيوش الإمام محمد أحمد المهدى. وقد اختلفوا مع على دينار الذى هاجمهم وحاربهم بصورة زادت من وتيرة هجراتهم نحو كردفان. ولكن مع نهاية عهده، بدأوا رحلة العودة لمواقعهم فى مناطق الشمال الغربى(٣٩).

البدو البقارة :

يعيش رعاة الابقار بين خطى عرض ١٣ و ١٠ درجات وتمتد منطقتهم فى مدينة الابيض فى شمال كردفان حتى بحيرة تشاد وهم فى دارفور قبائل عديدة من أشهرها :

الرزيقات :

أقوى وأغنى قبائل الإقليم، تبلغ مساحة منطقتهم ١٢ الف ميل مربع شمال شرق دارفور، منطقتهم غنية بالشجيرات الكثيفة، وبعضهم يزرع الدخن والذرة الشامية. ورغم أن الرزيقات قبيلة بدوية شرسة ومقاتلة واشتهرت بحروبها مع قبائل الدينكا فى جنوب السودان، إلا أنه لم يعرف لهم تاريخ للصراع مع القبائل فى دارفور ما عدا احتكاكات محدودة مع بعض القبائل العربية الأخرى، مثل صراعهم الشهير مع الزغاوة بسبب سيطرتهم على ٦٥٪ من التجارة.

التعايشة :

يعيشون فى دارفور، وكانوا من أقوى القبائل فى دارفور واكثرها عددا. وقد انخرطوا فى جيش المهدى بأعداد كبيرة مناصرة له، ولخليفته عبد الله التعايش المنتمى للقبيلة. وعقب هزيمة الخليفة عبدالله، تراجع أثر القبيلة ونفوذها بصورة كبيرة وقلت اعدادهم فى مناطقهم التاريخية.

المراجع :

1- Lampen, C.D: "History of Darfur. Sudan notes and records vol. 31: 177.

2- Barbour K.M "The Wadi azum from zaling to tlurni. Sudan notes and records vol. 6 : 111.

- Barbour -111.

٣- التجانى مصطفى محمد صالح، الصراع القبلى فى دارفور .. أسبابه وتداعياته وعلاجه، ١٩٩٩ص٢٩.

٤- المصدر السابق.

٥- المصدر السابق.

٦- المصدر السابق.

٧- المصدر السابق.

٨- يوسف تكنة، تدهور الموارد الطبيعية واثره على النشاط الرعوى بدارفور، تقرير لجمعية حماية البيئة السودانية، الخرطوم، ١٩٩٧، ص٤١.

٩- أحمد السيوفى، دارفور ومؤامرة تقسيم السودان، ٢٠٠٤، ص٤٧.

١٠- على أحمد حقار، البعد السياسى للصراع القبلى فى دارفور، ٢٠٠٣، ص١٧٣.

١١- المصدر السابق، ص١٥٠.

١٢- السيوفى، مصدر سابق.

١٣- د. التجانى مصطفى، مصدر سابق، ص٢٧.

١٤- بازل دافيدسون، إفريقيا.. أضواء جديدة، ترجمة جمال محمد احمد، دار الثقافة، بيروت.

١٥- يوسف فضل حسن، مقدمة فى تاريخ الممالك السودانية فى السودان الشرقى، ص١-٢.

١٦- المصدر السابق.

١٧- يوسف فضل، مصدر سابق.

١٨- عبدالغفار محمد أحمد، الوحدة فى التنوع، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩٢.

١٩- د. التجانى مصطفى، مصدر سابق، ص٣٧.

٢٠- أحمد السيوفى، دارفور ومؤامرة تقسيم السودان، ٢٠٠٤، ص١٦.

٢١- دافيدسون، مصدر سابق.

٢٢- أحمد عبدالله آدم، قبائل السودان .. التمازج والتعايش، ١٩٩٧، ص٦١.

٢٣- تعرف هذه المبانى بالقطاقى ومفردها قطية.

٢٤- رجب محمد عبد الرحيم، العروبة والسلام فى دارفور، ص٢٣.

٢٥- أحمد عبدالله آدم، مصدر سابق، ص٣١٦.

٢٦- أحمد عبدالله آدم، مصدر سابق، ص٢٧٤.

27- Mac Michail 1926- VOL-1= 48.

٢٨- أحمد عبدالله، مصدر سابق، ص١٢٥.

٢٩- المصدر السابق

٣٠- صديق الباوى، القبائل السودانية والتمازج القومى، شركة دار البلد للطباعة والنشر الخرطوم، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥، ص١٢٨-١٢٩

٣١- على أحمد حقار، مصدر سابق، ص١٧٥.

٣٢- على حسن عبدالله، الحكم والإدارة فى السودان، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٧٦، ص١٢١.

٣٣- عبدالحميد محمد، الشعر والمجتمع فى السودان، دار الوعى، ص٣٦.

٣٤- أحمد عبدالله حقار، المصدر السابق، ص١٧٤

٣٥- المصدر السابق

٣٦- المصدر السابق

٣٧- احمد عبدالله ادم، مصدر سابق، ص١٠٥-١٥١

38- MacMichiael - Ibid - 43

٣٩- على احمد حقار، مصدر سابق، ص١٤١

صربيا ومحكمة العدل الدولية .. عدالة استباقية أم تسوية جائرة؟!

■ د.أيمن عبدالعزيزسلامة *

أصدرت محكمة العدل الدولية فى الثانى والعشرين من فبراير هذا العام حكمها القاضى بتبرئة ساحة جمهورية صربيا من تهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية خلال حرب البوسنة والهرسك فى التسعينيات من القرن المنصرم. لكن المحكمة اعتبرت أن صربيا انتهكت قواعد القانون الدولى لعدم تحركها بهدف تفادى وقوع مجزرة سريبرينيتشا، والتى وصفتها بالإبادة الجماعية، حيث أقرت بأن صربيا لم تتحرك بتاتا لتفادى وقوع جريمة الإبادة فى سريبرينيتشا ومعاقبة مرتكبيها. وبالرغم من ذلك، فإن المحكمة اعتبرت أنه لا يمكن تحميل صربيا المسئولية المباشرة عن هذه الجريمة.

وكانت جمهورية البوسنة قد رفعت قضية أمام المحكمة الدولية تتهم فيها يوجوسلافيا السابقة بارتكاب جرائم الابادة الجماعية، ومطالبة المحكمة باقرار مسئولية دولة يوجوسلافيا الاتحادية، وبالتالى الزامها بدفع التعويضات المناسبة حيال ذلك.

ونظرا لما صاحب هذا الحكم من ردود أفعال متباينة، وتداعيات متفاوتة لدى الكثيرين، بين مؤيد ومعارض، ومستهجن ... الخ، وجدنا أن الامر يستحق منا وقفة لبيان الحيثيات التى توافرت لدى المحكمة الدولية، والتى أسست من خلالها حكمها الآنف الذكر، ثم نعبقه برؤيتنا - القانونية البحتة - لهذا القرار التاريخى الاول فى مجال اقرار مسئولية الدول عن ارتكاب جرائم الابادة الجماعية، وذلك من قبل محكمة العدل الدولية

مسئولية دولة صربيا عن الاشتراك فى جريمة الإبادة الجماعية فى جمهورية البوسنة:

يكتسب اقرار قواعد المسئولية الدولية عن ارتكاب جريمة الابادة الجماعية أهمية خاصة فى ظل مجتمع دولى يصبو إلى إرساء تلك القواعد فى اطار العلاقات الدولية، ازاء ما تقوم به النظم المستبدة من ارتكاب مثل هذه الجريمة الدولية الفظيعة، التى وصفت بأنها جريمة الجرائم(١).

فالدول يجب أن تحترم قواعد القانون الدولى، حتى اذا كان عدم احترامها له لا يلحق ضررا بالمصالح المحددة لدولة أخرى(٢).

وترتكب الدولة فعلا غير مشروع دوليا إذا كان التصرف المتمثل فى عمل أو امتناع عن عمل ينسب الى الدولة، ويشكل اخلالا بالتزام دولى على عاتق الدولة(٣).

وفى تطبيقنا للمبدأ القانونى، المشار اليه، على ما قررته محكمة العدل الدولية بشأن عدم اقرار المسئولية المباشرة لدولة صربيا عن ارتكاب جريمة الابادة فى مدينة سريبرينيتشا، نشير الى أنه اذا كانت الافعال الايجابية تؤدى لإحداث النتيجة الإبادية، والتى حددتها اتفاقية الامم المتحدة لمنع والعقاب على جريمة الإبادة الجماعية(٤)، فانه يمكن أن ترتكب الجريمة أيضا عن طريق الامتناع المتعمد لمنع ارتكابها، وهذا ما اكده القاضى الدولى انطونيوكاسيس حين ذكر "أن الفرد يمكن أن يدان لاشتراكه فى

(*) خبير القانون الدولى الإنسانى، المستشار القانونى السابق لقوات حفظ السلام المصرية فى جمهورية البوسنة والهرسك.

جريمة الإبادة الجماعية، وذلك لكونه لم يوقفها، بالرغم من استطاعته أن يفعل ذلك، ولانتهاكه الواجب الدولي الملقى عليه للتدخل لوقف الجريمة. وحين لا يتصرف الفرد هكذا، فإنه يسهم في خلق الظروف التي تجعل الجريمة تحدث"(٥).

إسناد جرائم جيش صرب البوسنة إلى دولة صربيا:

بالنظر للأحداث التي وقعت فيها الانتهاكات الجسيمة لقواعد ومبادئ وأعراف القانون الدولي الإنساني في جمهورية البوسنة والهرسك، يمكن اعتبار قوات جيش صرب البوسنة والميليشيات العسكرية وشبه العسكرية التي ارتكبت جريمة الابادة في مدينة سريبرينيتشا أنها جماعة مسلحة تحارب ضد القوات المسلحة الحكومية البوسنية، وأنها عميل بحكم الواقع لدولة أجنبية هي دولة يوجوسلافيا السابقة في هذه الحالة(٦).

ويشير مشروع مواد مسئولية الدول في المادة رقم ٨ إلى أنه: "يعتبر سلوك شخص ما أو مجموعة من الأشخاص عملا من أعمال الدولة بموجب القانون الدولي، إذا عمل هذا الشخص أو هذه المجموعة في الواقع بناء على تعليمات من تلك الدولة أو تحت اشرافها عند تنفيذ هذا العمل".

وقد سبق لهيئة استئناف المحكمة الجنائية الدولية ليوجوسلافيا السابقة أن قررت انه: "عندما تكون المسئولية عن منظمة عسكرية محل شك، فان السيطرة الكلية التي تمارسها دولة أجنبية على تلك المنظمة تكون كافية لوضع مسئولية الأفعال التي ترتكبها تلك المنظمة على كاهل تلك الدولة الأجنبية". وينطبق ذلك في هذه الحالة على يوجوسلافيا السابقة، وبالتالي يصبح القانون الدولي الإنساني منطبقا. واستطردت المحكمة، فأشارت إلى "أن الجرائم التي ارتكبها المتهم الصربي تاديتش، والتي كانت السبب في إقرار مسئوليته الجنائية الدولية الفردية من جانب محكمة يوجوسلافيا السابقة، هي جرائم نتجت عن أفعال ارتكبت لا يمكن اعتبارها من الناحية القانونية الا أفعال دولة أخرى، وتحديدا جمهورية يوجوسلافيا الاتحادية السابقة"(٧). لقد أثبت دفاع جمهورية البوسنة والهرسك لعدالة محكمة العدل الدولية بالأدلة الجازمة دعم الرئيس الصربي السابق ميلوسوفيتش المالي واللوجيستي لقوات صرب البوسنة. وتمثلت تلك الدلائل في شهادات العديد من الضحايا الناجين من مذبحة سريبرينيتشا، وشهادة الجنرال البريطاني ريتشارد دامات، الذي عمل ضمن قوات حفظ السلام في جمهورية البوسنة والهرسك أنذاك، اضافة الى العديد من الأدلة الأخرى المعضدة. وسنوجز أهم هذه الأدلة الثبوتية فيما يلي:

أولا- الدعم المالي واللوجيستي والعسكري من قبل صربيا لجيش صرب البوسنة اثناء الحرب البوسنية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥، وهي الفترة التي تخللتها الأحداث الابادية الشهيرة.

ثانيا- ان الجيش اليوجوسلافي الشعبي كان مسيطرا على جيش صرب البوسنة، وكان يتم تجنيد وتدريب وترقية العديد من ضباط صرب البوسنة في الجيش اليوجوسلافي الشعبي.

ثالثا- الأوامر العملياتية الصادرة من "ميلوسوفيتش" الى وحدات وعناصر وزارة الداخلية اليوجوسلافية بالاشتراك في القتال الدائر في مدينة سريبرينيتشا، التي حدثت فيها الابادة الجماعية.

رابعا- تسجيلات وقرارات مجلس الدفاع الأعلى ليوجوسلافيا السابقة، وهو أعلى مجلس لاتخاذ القرارات في هذه الدولة، وأيضا مضابط اجتماعات برلمان صرب البوسنة، وتصريحات رئيسه "كرازنيك"، التي أفصحت عن خطة الابادة الجماعية لجميع العرقيات والطوائف السكانية في جمهورية البوسنة من غير الصرب.

خامسا- شريط الفيديو الشهير الذي شاهده العالم بأسره عام ٢٠٠٦، والذي يظهر ستة جنود من وحدات الشرطة الخاصة اليوجوسلافية وهم يقومون بإعدام العديد من الرجال والأطفال، وأيديهم مكبلة بالأصفاد من الخلف، وبعد ذلك أطلق الجنود النار على رءوسهم من الخلف، ويعد هذا دليلا دامغا على وجود واشتراك القوات المسلحة والشرطة اليوجوسلافيتين في مسرح الجريمة في مدينة سريبرينيتشا.

سادسا- اقرار مجلس الوزراء الصربي في بيان رسمي بالذنب، وذلك جراء ما وقع في مدينة سريبرينيتشا بعد عرض شريط الفيديو المشار اليه.

سابعا- الاتفاق الخبيث الذي دبر بليل ما بين المحكمة الجنائية الدولية ليوجوسلافيا وحكومة صربيا، حيث تسلمت بمقتضاه حكومة صربيا الوثائق الدالة على اشتراك الجيش والشرطة اليوجوسلافيين في مسرح الجريمة في مدينة سريبرينيتشا، شريطة ألا تستخدم هذه الأدلة ضد صربيا، وذلك في الدعوة المرفوعة من جمهورية البوسنة والهرسك أمام محكمة العدل الدولية(٨).

هذا، وقد حرم بالتأكيد فريق دفاع جمهورية البوسنة من الادلة الدامغة المباشرة، التي كانت محكمة العدل الدولية قد طلبتها في القضية المذكورة، وذلك لاقرار مساهمة صربيا في ارتكاب جريمة الابادة الجماعية في جمهورية البوسنة والهرسك.

رفض المحكمة إقرار مسئولية صربيا عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في البوسنة:

رفضت محكمة العدل الدولية الطلب البوسني باقرار مسئولية دولة صربيا عن الاشتراك في جريمة الإبادة الجماعية في مدينة سريبرينيتشا، على الرغم مما قررته المحكمة الجنائية الدولية ليوجوسلافيا السابقة، وأيضا محكمة العدل الدولية من وصف هذه الجريمة بأنها جريمة إبادة جماعية. فقد قررت المحكمة بانه لإقرار مسئولية الدولة عن الانتهاكات المرتكبة من قبل أشخاص أو مجموعات ليست من أجهزتها، يجب أن يكون هؤلاء الاشخاص والمجموعات يعملون في الواقع بناء على تعليمات تلك الدولة، أو تحت اشرافها، أو سيطرتها(٩). وأشارت المحكمة إلى أن كيان صرب البوسنة وجيش صرب البوسنة ليسا أجهزة، من حيث القانون، تابعة لدولة يوجوسلافيا الاتحادية السابقة. واضافت المحكمة انه مع قناعة المحكمة، التي لا تحتمل أي شك، بان يوجوسلافيا الاتحادية السابقة كانت تمول وتساعد كيان صرب البوسنة بالمال والعتاد، وحتى بدفع رواتب بعض ضباط جيش صرب البوسنة، فإن المحكمة لا تعتبر ذلك كله يمثل تبعية كيان وجيش البوسنة لدولة يوجوسلافيا الاتحادية.

كما قررت المحكمة ايضا أن الجانب البوسني لم يقدم للمحكمة دليلا دامغا لا يدع مجالا للشك، يثبت بجلاء وجود تعليمات مباشرة من دولة يوجوسلافيا الاتحادية الى الكيان الصربي في البوسنة وجيشه بارتكاب جريمة الابادة في مدينة سريبرينيتشا.

وقد أكدت المحكمة أيضا أنه لا يوجد دليل يظهر أن جيش صربيا شارك فى المذابح التى وقعت فى مدينة سريبرينيتشا. ولم يكن ثمة دور للقيادة السياسية الصربية فى التحضير أوالتخطيط أو فى تنفيذ الجريمة وسلمت المحكمة بأن جيش صربيا شارك مع جيش صرب البوسنة فى العمليات العسكرية التى وقعت فى البوسنة والهرسك فى الاعوام التى سبقت احداث سريبرينيتشا. أما بالنسبة لاشتراك الميليشيات ووحدات الشرطة الخاصة التابعة لوزارة الداخلية الصربية، والمسماة بالعقارب السوداء. فقد أشارت المحكمة الى أنها لم تتوصل الى أنه أثناء أحداث سريبرينيتشا كانت هذه الوحدات من بين الأجهزة التابعة قانونا لدولة صربيا.

وجدير بالذكر أن محكمة العدل الدولية كانت قد برأت صربيا من المسئولية عن الاشتراك فى جريمة الابادة الجماعية التى ارتكبتها قوات ووحدات من جيش وميليشيات صرب البوسنة فى مدينة سريبرينيتشا، وذلك بأغلبية ١١ صوتا من بينها رئيسة المحكمة القاضية (هيجنز) ضد ٤ أصوات.

وقد أسست المحكمة حكمها المشار اليه بناء على جملة أمور جعلتها تقر بعدم مسئولية صربيا عن الاشتراك فى جريمة الابادة الجماعية (الفقرات ٣٣١ - ٤١٥)، وتعللت بأن المحكمة لم يقدم إليها أية أدلة جازمة من قبل المدعى (جمهورية البوسنة) تثبت بما لا يدع أدنى مجال للشك أن قرار التصفية الجسدية للرجال البالغين من السكان المسلمين فى سريبرينيتشا كانت بلجراد على علم به وقت اتخاذه.

أيضا، قررت المحكمة أنها لم تتوصل الى حقيقة أن المدعى عليه (جمهورية صربيا) حين كانت تقدم الدعم أو المساعدة لجيش صرب البوسنة - وهم فى هذه الحالة مرتكبو الجريمة - فانها كانت تتصرف بعلم وبإدراك، أو كان من المفترض أن تدرك، القصد الخاص لارتكاب جريمة الابادة الجماعية، وذلك من قبل الفاعل الأصلى، وهم صرب البوسنة.

كما أكدت المحكمة أيضا (الفقرات ٤٢٨- ٤٣٨) أن صربيا لم تكن لتعلم أو تتوقع أن احتلال جيش صرب البوسنة للجيب الآمن (مدينة سريبرينيتشا) يمكن أن يفضى الى ارتكاب جريمة الابادة من قبل صرب البوسنة.

وبالنسبة لاقرار وندم مجلس الوزراء الصربى بخصوص الأحداث التى وقعت فى سريبرينيتشا، فقد اعتبرت المحكمة أن ذلك لا يعدو كونه بيانا سياسيا صدر عن مجلس الوزراء، لا يمكن تكييفه ووصفه بأنه إقرار بالمسئولية الدولية لدولة صربيا نتيجة الانتهاكات الجسيمة التى وقعت فى جمهورية البوسنة والهرسك، وتحديدا مدينة سريبرينيتشا، وبالتالى، فذلك البيان - وفقا لقضاء المحكمة - لا يستوجب التعويض المالى تجاه صربيا، وذلك لصالح الضحايا البوسنيين.

وتبعا لكل ماتقدم، لم تقر المحكمة بمسئولية دولة صربيا عن الاشتراك فى جريمة الابادة الجماعية فى جمهورية البوسنة والهرسك، حيث إن دفاع جمهورية البوسنة والهرسك - وفقا لقضاء المحكمة - لم يستطع أن يولد يقينا جازما لدى المحكمة بانه كانت هناك علاقة قوامها السيطرة والاشراف من جانب صربيا، والتنفيذ من جانب صرب البوسنة، وذلك باعتبارهم تابعين مرءوسين للدولة المدعى عليها بالاشتراك فى جريمة الابادة الجماعية، وهى دولة صربيا فى هذه الحالة.

تعقيبنا الخاص على حكم محكمة العدل الدولية فى جريمة الإبادة الجماعية:

بادئ ذى بدء، نود أن نقرر - وبحق - أننا لا نشك فى مصداقية المحكمة وعدالتها ونزاهتها بشكل عام، حيث إن المحكمة هى الجهاز القضائى الرئيسى لمنظمة الأمم المتحدة، ويمثل قضاتها قمة النظم والمدارس القانونية والفقهية فى العالم بأسره.

ونقرر فى السياق نفسه أن هذه هى أول قضية تعرض على عدالة المحكمة للنظر فى اتهام دولة بارتكاب جريمة الابادة الجماعية، وذلك منذ صدوراتفاقية الأمم المتحدة للابادة الجماعية عام ١٩٤٨. بيد أن المحكمة الموقرة، فى قناعتنا الشخصية، لم تعر الاهتمام المتوقع لقضايا قانونية محددة راسخة، وأدلة واضحة جازمة حاسمة، قدمها فريق الدفاع عن جمهورية البوسنة والهرسك، بقدر ما أولت اهتمامها لعقيدة مسبقة، هى استحالة اسناد مسئولية دولة صربيا عن جريمة الابادة الجماعية التى وقعت فى مدينة سريبرينيتشا. ونرى أن ذلك الحكم لم يقم تأسيسا على أسس قانونية، بل سياسية فى المقام الأول.

لذا، سنقوم بتفنيد أهم المسائل القانونية المرتبطة بالقضية وبحكم المحكمة:

١- أمرت المحكمة الدولية جمهورية يوجوسلافيا الاتحادية السابقة فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بأن تتخذ كافة الاجراءات التى فى وسعها من أجل التأكد من أن كل التنظيمات والأفراد، الذين يمكن أن يكون لها نفوذ وتأثير عليهم، لم يرتكبوا أية أعمال من أعمال الإبادة الجماعية فى جمهورية البوسنة والهرسك (١٠)، ثم عادت المحكمة واكدت ذلك الأمر فى ١١ يوليو عام ١٩٩٦(١١).

٢- جعلت المحكمة مهمة الفريق البوسنى فى كشف الأدلة اليقينية - التى أكدت المحكمة أنه لا غناء عنها لاقرار مسئولية صربيا - مستحيلة، حيث لم تحاول المحكمة استجلاء الحقائق الثابتة والأدلة الدامغة والمستندات الوافية، والمتوافرة فى حوزة محكمة يوجوسلافيا السابقة، والتى تدلل يقينا على اشتراك صربيا وجيشها وشرطتها، وبأوامر مباشرة صريحة من ميلوسوفيتش فى جريمة الابادة فى مدينة سريبرينيتشا.

٣- كيف تقرر المحكمة أنه قد ثبت لديها اشتراك صربيا ودعمها لصرب البوسنة على مدى ثلاث سنوات من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥ أثناء الحرب البوسنية، ثم تأتى لتصف مذبحة واحدة من بين كل هذه المذابح، وهى مذبحة مدينة سريبرينيتشا، بأنها جريمة إبادة جماعية، وتقرر أنه لم يثبت للمحكمة تورط صربيا فى هذه الجريمة، وذلك لكون الجريمة إبادة جماعية بما يستتبعها من آثار قانونية وسياسية وأخلاقية واجتماعية هى كارثية بالنسبة لدولة صربيا، وكأن المحكمة قد ارادت من البداية أن تطفئ شمس الحقيقة وهى ماثلة أمامها؟

٤- مع تسليمنا بأن المحكمة تختص فى هذه القضية باقرار المسئولية الدولية للدول لا الافراد، وأن اسناد المسئولية الجنائية للافراد متروك للقضاء الجنائى الدولى، وهو فى هذه الحالة (المحكمة الجنائية الدولية ليوجوسلافيا السابقة)، التى كانت قد قررت المسئولية الجنائية الدولية الفردية "لرادوفان كرازادايتش" الزعيم السياسى والرئيس السابق لجمهورية صرب البوسنة، والجنرال "راتكو ميلاديتش" القائد العسكرى لجيش صرب البوسنة، وذلك لارتكابهما جرائم دولية جسيمة فى جمهورية البوسنة والهرسك - فان السياق السياسى العام، والدعاية التحريضية البغيضة ضد البوسنيين قبل وأثناء الحرب البوسنية من جانب الصرب، فضلا عن كل الأحداث والانتهاكات التى تمت

على أرض الواقع، وهروب المتهمين الرئيسيين: "كرازاديتش وميلاديتش" الى بلجرا د، وامتناع الأخيرة عن القبض عليهما وتسليمهما للمثول أمام العدالة - كل هذه ليست إلا براهين دامغة تؤكد مسئولية الدولة الصربية عن الأجهزة غير الوطنية، سواء كانت سياسية أو عسكرية، فى صرب البوسنة، والأفعال والجرائم التى ارتكبتها هذه الاجهزة، والتى تستوجب إقرار المسئولية الدولية المدنية التعويضية لدولة صربيا عما وقع فى مدينة سريبرنيتشا من جريمة إبادة جماعية.

٥- لماذا لم تعر عدالة المحكمة اهتماما واجبا بمسألة قانونية فى غاية الأهمية والخطورة هى امتناع صربيا عن القبض على المجرمين من شرطتها الخاصة، والذين شاركوا فى جريمة الابادة الجماعية التى وقعت فى مدينة سريبرنيتشا، حيث لم تبدأ فى محاكمتهم الا منذ أشهر قليلة، وظل هؤلاء الجناة أحرارا منعمين مكرمين من دولتهم صربيا، بل ان منهم من تمت ترقيته مكافأة على ارتكابه هذه الفعلة النكراء؟

هل يعنى هذا - كما تزعم المحكمة - أن صربيا لم تكن على علم كامل بما حدث، وأنها أيضا لم تصدر الأوامر بارتكاب هذه الجرائم؟ إننى أجزم بأن تلك المسألة لم تكن إلا مجرد إهمال متعمد، وانكار للعدالة، وإجحاف مستنكر بحقوق الضحايا غير مبرر ولا مقبول من هذه الهيئة القضائية الدولية القائمة على إقرار قانون المجتمع الدولى وإنفاذ عدالة الإرادة العالمية.

٦- لقد تبنت القاضية (هينجز) رئيسة المحكمة المذهب نفسه، الذى اعتنقته لجنة القانون الدولى، بشأن مشروع مواد مسئولية الدول(١٢)، وذلك حين قررت سابقا "أن مسئولية الدولة حين تنكل فى الوفاء بالالتزام بقواعد القانون الدولى لحقوق الانسان، أو القانون الدولى الإنسانى، توصف بأنها مسئولية مدنية، تأسيسا على وجوب قيام الدولة بالوفاء بالجبر لضحايا الجريمة الدولية(١٣).

٧- لقد أقر القضاء الهولندى فى عام ٢٠٠٦ بمسئولية وزارة الدفاع الهولندية عن عدم الوفاء بالتزاماتها الدولية بحماية البوسنيين المدنيين الابرياء العزل فى مدينة سريبرنيتشا، حيث كانت المدينة إحدى المدن الآمنة والخاضعة لحماية القوة الهولندية المشاركة ضمن قوة الحماية للأمم المتحدة فى يوجوسلافيا السابقة(١٤). ولقد أقر القضاء الهولندى هذه المسئولية على الرغم من علمه وقناعته بضعف هذه القوة عددا وعدة أمام جحافل جيوش الجريمة من صرب البوسنة ويوجوسلافيا. ويعد هذا الحكم إقرارا صريحا ومباشرا بمسئولية وزارة الدفاع الهولندية، وهى أحد الأجهزة الحكومية للدولة.

فكيف تبرئ المحكمة وتعفى دولة صربيا من مسئولية الاشتراك فى الجريمة، بالرغم من اقرار المحكمة ذاتها فى الفقرة ٤٢٢ من الحكم بقولها (حين كانت هذه السلطات "تعلم بوضوح" أن جريمة الإبادة فى سريبرنيتشا على وشك الحدوث، ولم تقم بالتدخل لمنع الجريمة)؟ وهل أرادت المحكمة أيضا من الدولة البوسنية أن ترجع على دولة هولندا بالتعويض بدلا من دولة صربيا، والتى أقرت المحكمة فى مواضع مختلفة من الحكم بمسئوليتها عن ارتكاب العديد من الجرائم الدولية، منذ اندلاع النزاع المسلح فى البوسنة منذ عام ١٩٩٢؟ ثم نتساءل: هل غفلت المحكمة أن جريمة الابادة الجماعية التى أقرت بحصولها فى مدينة سريبرنيتشا قد استمرت لمدة اسبوع كامل، ورافقته الأفعال الإجرامية، كما استخدمت العديد من وسائل القتل لارتكاب الجريمة، تحت أعين ومباركة بل ومشاركة صربيا، وهو ما أفصح عنه شريط الفيديو الشهير، السابق الإشارة إليه؟ إن ذلك التغافل المتعمد، على ما يبدو، لهذه الادلة اليقينية البارزة كالشمس فى كبد السماء، التى تجزم باشتراك صربيا فى جريمة الإبادة الجماعية، ليؤكد بما لا يدع أى مجال للشك أو الريبة أن المحكمة قد بيتت النية، ونحت منحى استباقيا كرسته لتبنى عقيدة معينة، هى نفى اشتراك جمهورية صربيا فى جريمة الابادة الجماعية.

الهوامش :

(١) د. أيمن سلامة، المسئولية الدولية عن ارتكاب جريمة الابادة الجماعية، دار العلوم للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦ .

(٢) تقرير لجنة القانون الدولى عن أعمال دورتها الخمسين، ٢٧ يوليو الى ١٤ أغسطس ١٩٩٨، فقرة ٢٨٣، النسخة العربية.

(٣) المادة الثانية من مشاريع المواد المتعلقة بمسئولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، الصادرة عام ٢٠٠١ عن لجنة القانون الدولى.

(٤) المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمنع والعقاب على جريمة الابادة الجماعية الصادرة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨.

(5) http://Srebrenica - Genocide .Blogspot.com/02/2007/ICJ-Ruling - Bosnia v Serbia dangerous.html.

(٦) ماركوساسولى، مسئولية الدولة عن انتهاكات القانون الدولى الانسانى، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد ٢٠٠٢، ص٢٠٤.

(٧) ماركو ساسولى، المرجع السابق، ص٢٤٢.

(8) www. Bosnia.org / uk / news / news.

(٩) م ٨ من مشاريع المواد المتعلقة بمسئولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا

(10) I.C.J Bosnia .v. Yugoslavia (Order of 13 Sept. 1993).

(11) I.C.J Bosnia .v. Yugoslavia (Preliminary Objections) Judgment of 11 July, 1996.

(12) A/CN4. / L . 602/ Rev. 1&9,2 Aug. 2001

(13) Roslyn Higgins, Problems and Process : International Law and How We Use It.. 1994, P. 162.

(١٤) علق الأمين العام السابق للامم المتحدة على هذا بقوله (ان شبح سريبرنيتشا سيظل يطارد المنظمة الدولية الى الابد)

مستقبل كوسوفو بين الرغبات الصربية والمتناقضات الدولية

■ محمد عبد الرحمن الجوهرى *

بعد أن أصدر أمارتى أهتسارى، مبعوث الأمم المتحدة إلى إقليم كوسوفو، تقريره النهائى حول مستقبل الإقليم فى الثانى من فبراير ٢٠٠٧، يسود الإقليم فى الوقت الحالى حالة من الشد والجذب، فيما يتعلق بسيناريوهات المستقبل، وذلك بين اتجاه رافض لاستقلال الإقليم تمثله الحكومة الصربية - والدافعة بقوة نحو ضرورة بقاء الإقليم تحت سيادتها بأى وسيلة- واتجاه مطالب باستقلال الإقليم وإعطائه السيادة التامة فى إدارة شئونه بعيدا عن أى تدخل صربى، وتمثله الأغلبية الألبانية داخل الإقليم.

فى خضم هذا التناقض والتباعد فى المواقف، تبدو المحددات الدولية عنصرا رئيسيا فى تحديد مستقبل الإقليم.

فبعد حملة القصف الجوى التى قادها حلف الناتو ضد الرئيس ميلوسوفيتش فى عام ١٩٩٩، أصدر مجلس الأمن القرار ١٢٤٤(١)، الذى وضع الإقليم تحت الإدارة من خلال بعثة الأمم المتحدة للإقليم الـ (UNMIK)، على أن يتولى حلف الناتو المهام الأمنية فى الإقليم. وقد عين مجلس الأمن الرئيس الفنلندى السابق "أمارتى اهتسارى" ممثلا خاصا للامين العام للأمم المتحدة فى الإقليم، وأعد اهتسارى تقريرا(٢) حول الوضع النهائى لكوسوفو، وقد تم تسليم هذا التقرير إلى أطراف النزاع (الصرب والألبان) فى يوم ٢ فبراير ٢٠٠٧، وبدأت مناقشة الوضع النهائى فى فيينا فى ٢١ فبراير ٢٠٠٧. هذا التقرير وضع الملامح الأساسية لمستقبل الإقليم، وقد حمل فى جنباته خطوات جادة نحو استقلال الإقليم عن السيادة الصربية دون ذكر صريح لعبارة "استقلال"، وفى الوقت نفسه، أعطى ضمانات هائلة للأقلية الصربية داخل الإقليم (الذين يمثلون نحو ٥٪ من السكان). ويتضمن التقرير حق كوسوفو فى أن تضع لنفسها دستورا جديدا، وأن تكون لها رموزها الوطنية الخاصة من علم ونشيد قومى، كما يعطى للإقليم الحق فى الانضمام إلى المنظمات الدولية. ولكن الخطة فى الوقت نفسه تضع مجموعة من الاشتراطات التى لا يمكن لحكام الإقليم تجاوزها، ومن هذه الاشتراطات:

* أن تكون كوسوفو دولة متعددة القوميات وليست دولة للألبان فقط.
* أن تكون دولة تقوم على المساواة التامة بين كل المواطنين.
* أن يكون الإقليم محايدا فيما يتعلق بالعقائد الدينية، وألا يكون له دين رسمى.
* أن تكون اللغة الألبانية واللغة الصربية هما اللغتين الرسميتين للإقليم.
* أن تضمن الدولة الجديدة عودة اللاجئين الصرب إلى ديارهم مرة أخرى.
* أن ينص الدستور الجديد للإقليم بوضوح على انه ليست هناك اى مطامع إقليمية فى الدول المجاورة أو نية فى الاتحاد مع أى منها.
* ضمان حماية التراث الثقافى للأقلية الصربية فى الإقليم، بما فيه من كنائس وأماكن ثقافية، وضمان تمثيلهم فى البرلمان والشرطة وأجهزة الخدمة المدنية.

إن الصراع الدائر الآن حول مستقبل كوسوفو بين الحكومة الصربية من جهة، والأغلبية الألبانية داخل الإقليم (التى تمثل نحو ٩٠٪ من سكان الإقليم) من جهة أخرى هو نتيجة لتراكمات تاريخية عبر الزمن. لقد كانت السياسة الصربية، ممثلة فى سياسات الرئيس الصربى السابق سلوبودان ميلوسوفيتش سببا مباشرا فى اشتعال الصراع حول مستقبل الإقليم(٣). ففى إطار سعيه لتنفيذ رؤيته لوضع كوسوفو، قام ميلوسوفيتش بإلغاء وضعية الحكم الذاتى التى كانت قد أعطيت لبعض أقاليم يوجوسلافيا مثل كوسوفو وإقليم فوفودينا، وبدأ ميلوسوفيتش

(*) باحث فى العلوم السياسية.

عملية صربنة (أى إضفاء الطابع الصربى) لإقليم كوسوفو، وتدخلت السلطات الصربية فى كافة أشكال الحياة داخل الإقليم، ومنها منع وسائل الإعلام الألبانية من العمل داخل الإقليم، ومصادرة حق التعليم باللغة الألبانية واستبداله باللغة الصربية، وتم إغلاق المدارس الثانوية والجامعات، وتغيير المناهج التعليمية، وتم حل البرلمان المنتخب وعزل القضاة الألبان، فضلا عن انتهاك الحقوق المدنية والإنسانية للألبان على نطاق واسع(٤).

ويتشابك مع الوضع الداخلى المعقد للإقليم، مواقف الدول المعنية بمستقبله، التى تتباين فيما بينها على النحو التالى :

الدول الرافضة لاستقلال الإقليم :

أولى هذه الدول هى صربيا التى ترفض أى وضعية للإقليم خارج السيادة الصربية، وتدفع نحو صيغة تعطيه "وضعا أقل من الاستقلال وأكثر من الحكم الذاتى". وتتضمن هذه الصيغة تقديم بعض التنازلات لسكان الإقليم، من قبيل السماح بأن يكون للإقليم رئيس وحكومة وبرلمان، ولكن دون أن يكون للإقليم سلطة مركزية(٥). ومن الشواهد الدالة على تمسك صربيا بكوسوفو أن الدستور الجديد الذى أقره الشعب الصربى فى عام ٢٠٠٦ تضمن نصا يؤكد "أن إقليم كوسوفو هو جزء لا يتجزأ من الأراضى الصربية". وبناء على هذه الرؤية، طالبت الحكومة الصربية البرلمان الصربى الجديد برفض تقرير أهتسارى، لأن ما جاء فيه ينتهك وحدة الأراضى الصربية(٦).

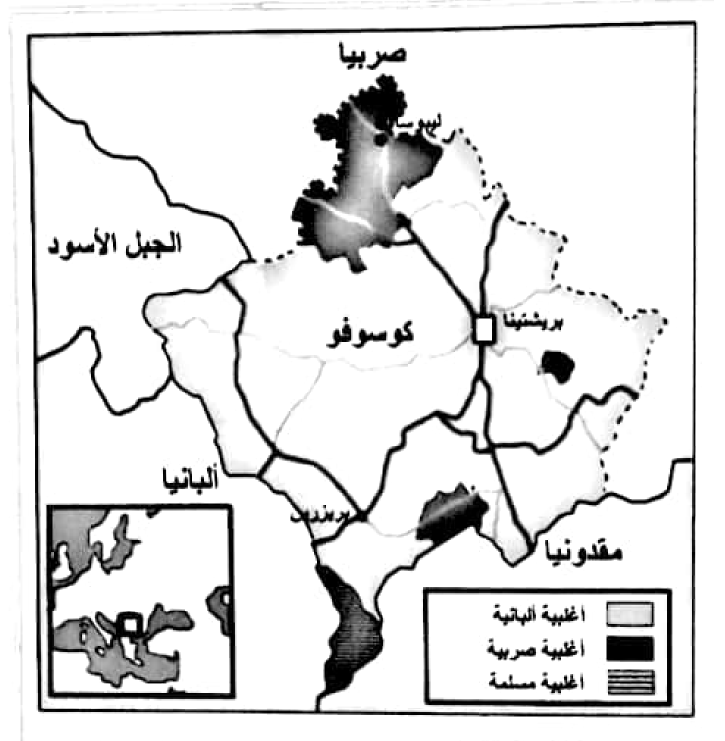
روسيا هى الأخرى ترفض استقلال الإقليم، وأشارت أكثر من مرة إلى أنها سوف تستخدم حق النقض "الفيتو" لعرقلة أى مشروع قرار فى مجلس الأمن يتضمن إعطاء الإقليم حق الاستقلال(٧). ويمكن وضع الموقف الروسى الرافض لاستقلال الإقليم فى إطار سعى موسكو لاستعادة نفوذها وتأثيرها فى منطقة البلقان، وخوفها من التداعيات الإقليمية السلبية لهذا الانفصال، خصوصا فيما يتعلق بقضية الشيشان. ورغم أن صربيا تعول كثيرا على هذا الموقف الروسى، إلا أن المراقبين يعتقدون أن روسيا ستلجأ إلى التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الاتفاق على قضايا أخرى مختلف عليها(٨).

أما الصين، فقد كانت قبل شهور متقبلة لفكرة انفصال الإقليم، على أساس أن حالة كوسوفو هى حالة فريدة لا يمكن أن تتكرر فى أقاليم أخرى، ولكن الرؤية التى طرحتها روسيا فى هذا الشأن جعلت القيادة الصينية تميل إلى حد ما إلى جانب الموقف الروسى(٩).

أيضا هناك عدد من الدول الأوروبية (مثل إسبانيا واليونان وقبرص ورومانيا وتركيا) تميل إلى اتخاذ موقف الحكومة الصربية فيما يتعلق بمستقبل الإقليم، مستندة فى ذلك إلى ضرورة الحفاظ على الحدود القائمة داخل أوروبا، وضرورة تفادى التداعيات الإقليمية السلبية التى قد يحدثها هذا الاستقلال(١٠).

الدول المؤيدة لاستقلال الإقليم :

يقع على رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وغالبية الدول داخل الاتحاد الأوروبى. وتستند رؤية هذه الأطراف إلى أن مزيدا من التأخير فى منح كوسوفو الاستقلال سوف يكون له



العديد من الآثار السلبية، خصوصا فيما يتعلق باستقرار منطقة البلقان والوضع الداخلى فى الإقليم، كما أن أحدا لن يستطيع منع برلمان كوسوفو من إعلان الاستقلال منفردا أو منع الدول من الاعتراف بهذا الاستقلال(١١).

سيناريوهات المستقبل :

من المتوقع بحلول مايو ٢٠٠٧ أن يصدر مجلس الأمن قراره النهائى بخصوص مستقبل إقليم كوسوفو، وشواهد الواقع تؤكد أن مستقبل الإقليم سيتحدد فى أحد سيناريوهين، كل واحد منهما تواجهه مجموعة من الصعوبات فى الواقع العملى.

السيناريو الأول- استقلال إقليم كوسوفو :

وهو السيناريو الأقرب للحدوث، ولكنه يواجه ببعض الصعوبات، من أهمها الانتخابات التشريعية التى جرت فى صربيا فى ٢١ يناير ٢٠٠٧، والتى تمخض عنها حصول "حزب صربيا الراديكالى" على المركز الأول، وحصوله على ٨٠ مقعدا من مقاعد البرلمان الصربى الـ ٢٥٠. إن البرنامج السياسى لهذا الحزب قائم على ضرورة استخدام القوة إذا لزم الأمر لمنع استقلال كوسوفو، والابتعاد عن أى محاولات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، وإقامة علاقات قوية مع روسيا. ورغم عدم قدرة الحزب على تشكيل الحكومة الصربية بمفرده، إلا أن هناك احتمالا لأن يستطيع ضم حزب رئيس الوزراء، كوستينيتشا "حزب صربيا الديمقراطى" -الذى جاء فى المركز الثالث- وتشكيل ائتلاف حكومى معه، خصوصا فى ظل الصراع بين حزب كوستينيتشا وحزب الرئيس الصربى بوريس تادتش "الحزب الديمقراطى" -الذى جاء فى المركز الثانى- حول منصب رئيس الوزراء، حيث يصر كل طرف على أن يستأثر بالمنصب لنفسه(١٢).

هناك أيضا حالة التقديس التى أضفاها الصرب على الإقليم، والمكانة الدينية التى يحتلها فى العقل الجمعى للصرب، الأمر الذى يجعل من الصعب أن تتنازل صربيا بسهولة عن الإقليم.

من ناحية أخرى، على المستوى الداخلي، يعاني إقليم كوسوفو من انقسامات حادة بين الأحزاب الألبانية، كما ان القادة السياسيين مازالت تنقصهم الرؤية الواضحة، والمؤسسات السياسية لم تنضج بعد، فضلا عن أن الإقليم مازال يعتمد بصور كبيرة على الدعم الخارجي(١٣).

فعلى الصعيد الاقتصادي، مازال الإقليم يعيش على المساعدات الدولية، ويعتمد بصورة كبيرة على الأموال التى يرسلها أهالى الإقليم فى الخارج(١٤).

السيناريو الثانى- استمرار الإقليم تحت السيادة الصربية :

هذا السيناريو احتمالات حدوثه ضعيفة للغاية، فكل من الصرب والألبان فى كوسوفو يحمل رؤية لمستقبل الإقليم تكاد تتناقض مع رؤية الطرف الآخر، هذا التباعد فى المواقف وصل إلى حد مسمى الإقليم ذاته. ففى حين يتمسك الصرب بصيغة "كوسوفو" كمسمى للإقليم، يتمسك الألبان بمسمى "كوسوفا"(١٥). إن ترسخ الشعور بالظلم فى نفوس الألبانيين فى الإقليم، نتيجة لعمليات القمع التى تعرضوا لها على مدى الأعوام الماضية، جعلهم يتمسكون أكثر بقوميتهم وبضرورة الحصول على الاستقلال(١٦). كما أن الأطراف الدولية، خصوصا الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، تسعى لتنفيذ المبادئ التى وضعتها مجموعة الاتصال الدولى المعنية بالإقليم، وذلك خوفا من حالة عدم الاستقرار السياسى والأمنى التى سوف تصيب منطقة البلقان فى حالة عدم حصول إقليم كوسوفو على الاستقلال.

الهوامش :

(١) أعطى القرار الـ UNIMIK سلطات كبيرة فى إدارة الإقليم، كما أكد القرار ضرورة قيام البعثة بإنشاء مؤسسات انتقالية تتولى إدارة الإقليم بعيدا عن السيادة الصربية، ووضع الإطار الدستورى الذى يمكن هذه المؤسسات من القيام بمهامها. وابتداء من عام ٢٠٠١، بدأت الـ UNMIK فى إعطاء مزيد من الصلاحيات لهذه المؤسسات. لقراءة النص الكامل للقرار، انظر الرابط التالى:

http://daccessdds.un.org/doc/undoc/gen/n89/172/99/pdf/n.9917289pdf?openelement

(٢) لمزيد من التفاصيل عن التقرير الذى وضعه أهتسارى حول مستقبل الإقليم، انظر:

http://estatico.elmundo.es/documentos/2007/02/02/kosovo

(٣) محمد الارناءوطى، كوسوفو / كوسوفا .. بؤرة النزاع الألبانى - الصربى فى القرن العشرين، (القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٨)، ص٣٠.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول عملية الصربنة التى تعرض لها إقليم كوسوفو فى هذا الوقت، انظر:

- هدى ميتكيس، المسلمون فى يوجوسلافيا سابقا بين جدلية الإثنى والدينى، سلسلة بحوث سياسية (٧٠)، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، أكتوبر ١٩٩٣)، ص١٩.

(5) http://www.aljazeera.net/channel/archive/arche?ArchiveId=327229

(٦) الأهرام، ١٥ فبراير ٢٠٠٧.

(7) International crisis group, "Kosovo status: delay is risky", policy briefing, 10 November .2006

(٨) محمد الارناءوطى، كوسوفو .. الضوء الأخضر للاستقلال، الغد، ٨ فبراير ٢٠٠٧، من خلال الرابط الآتى:

http://www.alghad.jo/print.html

(9) International crisis group, "Kosovo's status: difficult months ahead", policy briefing, 20 December, 2006.

(10) Ibid.

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر محمد الارناءوطى، مرجع سبق ذكره، و

- International crisis group, "Kosovo status: delay is risky", Op, Cit.

(12) Karpat, Can, "Kosovo: Anew state or new bone of contention in the Balkan?" through:-http://www.axisglobe.com/article.asp?article=495

(13) Serwer, Daniel, "Briefing and congressional testimony. Through:

http://www.usip.org/congress/testimony/052/2003_serwer.html

(14) http://www.aljazeera.net/channel/archive/arche?ArchiveId=10212

(١٥) محمد الارناءوطى، كوسوفو / كوسوفا بؤرة النزاع الألبانى الصربى فى القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص١٨-١٧.

(16) International crisis group, "Kosovo's status: difficult months ahead", Op .Cit.

تأكيد مستقبل البوسنة..
نحو استراتيجية جديدة للتدخل الدولى

تحت هذا العنوان، أصدرت مجموعة الأزمة الدولية ICG تقريرا حول الوضع فى البوسنة، فى ظل سياق داخلى وإقليمى ودولى مختلف إلى حد كبير عن مثيله وقت توقيع اتفاقية دايتون للسلام فى البوسنة والهرسك.

ويبدأ التقرير باستعراض الأسباب الدافعة نحو ضرورة صياغة استراتيجية جديدة للتدخل الدولى فى البوسنة، حيث يؤكد التقرير ظهور بوادر حالة من حالات عدم الاستقرار السياسى والأمنى فى منطقة البلقان بصفة عامة، وفى البوسنة بصفة خاصة، وتتجلى أهم ملامح هذه الحالة فى:

- عودة المشاعر القومية والإثنية بين سكان البوسنة إلى سطح الأحداث مرة أخرى، مهددة بحالة اضطراب داخلى فى المجتمع البوسنى.
- الآثار السلبية التى قد يحدثها استقلال إقليم كوسوفو عن السيادة الصربية، وظهور دولة جديدة فى البلقان.
- إعلان ميلوراد دوديك Milorad Dodik رئيس وزراء إقليم سربسكا Republika Srpska الإقليم -الذى تقطنه الأغلبية الصربية الموجودة فى البوسنة- انه سوف يدعو إلى استفتاء فى الإقليم حول بقاء الإقليم تحت السيادة البوسنية أم إعلان استقلاله هو الآخر وإقامة الدولة، فى حالة حصول إقليم كوسوفو على حقه فى الاستقلال وإعلان الدولة.

هذا السياق المضطرب وغير المستقر داخل الإقليم نتج عنه توجيه العديد من الانتقادات إلى الممثل الدولى الأعلى -المسئول عن مراقبة تنفيذ اتفاقية دايتون فى الإقليم- لسوء أدائه خلال المرحلة الماضية، بالرغم من الصلاحيات والسلطات الكبيرة التى يمتلكها، الأمر الذى دفعه إلى إعلان أنه سيترك منصبه بحلول منتصف العام الحالى.

نحو دور أكبر للاتحاد الأوروبى :

يؤكد التقرير الدور الكبير الذى يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبى -بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية - فى تهدئة الصراعات القومية والإثنية فى الإقليم من خلال الموفد الخاص للاتحاد الأوروبى إلى البوسنة.

فالبوسنة -وطبقا لاتفاقية دايتون- مازال مطلوبا منها العديد من الإصلاحات الدستورية وإصلاحات فى جهاز الشرطة والجيش وإصلاحات فى السلطة القضائية وأجهزة الإعلام البوسنية والنظام التعليمى وغيرها من إجراءات بناء الدولة، لأن ما تم إقراره من إصلاحات وتغيرات مازال غير كاف ولم يتم تنفيذه بصورة كاملة. إن التلويح بإمكانية نجاح البوسنة فى الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبى يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتجاوز حالة الاستقطاب الإثنى والقومى التى يعشيها المجتمع البوسنى، ويمكن للاتحاد الأوروبى أن يلعب هذا الدور من خلال عدد من الآليات التى يمتلكها من قبيل:

- البعثة العسكرية للاتحاد فى البوسنة EUFOR.
- بعثة قوات الأمن والشرطة التابعة للاتحاد.
- التمويل الذى يقدمه مدعوما بالمساعدات الثنائية التى تقدمها بعض الدول.
- دور الولايات المتحدة.

ثم يقدم التقرير عددا من التوصيات للجهات والهيئات المعنية باستقرار الأمر داخل البوسنة.

توصيات لمجلس تنفيذ السلام Peace Implementation Council (PIC)

- إغلاق مكتب الممثل الدولى الأعلى فى الإقليم، ونقل جميع صلاحياته إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبى، والاتفاق مع الأطراف البوسنية على استكمال مجموعة الإصلاحات والتغيرات المطلوبة لاستكمال إجراءات بناء الدولة فى البوسنة.
- أن يقدم المانحون المزيد من الدعم لجهود التنمية الاقتصادية فى البوسنة، وإتاحة المزيد من فرص العمل وتحسين البنية التحتية.
- الضغط على صربيا من اجل أن تتخلى عن أى مطالب إقليمية لها فى البوسنة.

توصيات لمجلس الشئون العامة والعلاقات الخارجية فى الاتحاد الأوروبى:

- تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبى يتميز بالخبرة والكفاءة التى تمكنه من أداء مهامه على اكمل وجه.
- تزويد الممثل الخاص بالصلاحيات والسلطات الكافية، والتى تمكنه من:

متابعة تنفيذ اتفاقية دايتون والتقدم بالبوسنة نحو الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبى والاندماج فيه.

تنسيق أنشطة المنظمات والوكالات المدنية العاملة فى البوسنة.

الحفاظ على اتصالات دائمة ومستمرة مع الحكومة الصربية والأطراف المنخرطة فى العملية السياسية الداخلية من اجل مواجهة أى صعوبة قد تعترض تطبيق اتفاقية دايتون.

متابعة مدى التقدم الحادث فى تطبيق مبادئ حكم القانون وتبادل المعلومات مع كافة الأجهزة المعنية بهذا الأمر.

تقديم التقارير الدورية وإسداء النصائح إلى الجهات المعنية باستقرار البوسنة، مثل الاتحاد الأوروبى ومجلس الأمن والبعثة العسكرية والأمنية الدولية الموجودة داخل الإقليم.

أن يقوم الممثل الخاص بإنشاء مكتب يضم خبرات وطنية ودولية على غرار مكتب الممثل الدولى الأعلى فى الإقليم.

بدء التخطيط لإيفاد بعثة الاتحاد الأوروبى الخاصة بمبادئ حكم القانون.

توصيات للمفوضية الأوروبية وسلطات الميزانية فى الاتحاد الأوروبى:

- مضاعفة المساعدات المالية المخصصة للبوسنة
- تقديم مساعدات وحوافز إلى صربيا، ولكن بشرط تعاونها فى تنفيذ الاستراتيجية الجديدة فى البوسنة.

توصيات للاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات التمويل الدولية:

- استمرار التدخل الدولى النشيط فى البوسنة تحت الإشراف السياسى للممثل الخاص للاتحاد الأوروبى.
- زيادة المساعدات المادية والفنية للبوسنة.

للاطلاع على النص الأصلى للتقرير، راجع الرابط

ttp://www.crisisgroup.org/library/documents/europe/balkans/180_ensuring_bosnias_future.pdf

مؤتمر ميونيخ .. وشبح الحرب الباردة الجديدة

■ بشير عبد الفتاح *

ربما كانت أبرز معالم الدورة الثالثة والأربعين لمؤتمر ميونيخ الأمني -التي عقدت يومي ٩ و١٠ فبراير ٢٠٠٧ بحضور نحو ٢٧٠ مسئولا سياسيا وعسكريا وأمنيا من نحو ٤٠ دولة، من بينهم أكثر من ٤٠ وزير دفاع وخارجية -أن خيم على العالم مجددا شبح الحرب الباردة، إذ لم تفلح دعوة المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل لكل من موسكو وواشنطن -خلال الكلمة الافتتاحية للمؤتمر بالجلوس معا لحل المشاكل المعلقة بينهما وفي مقدمتها أزمة الدرع الصاروخية الأمريكية - في الحيلولة دون اندلاع الحرب الكلامية بين الجانبين خلال المؤتمر، والتي أججها سيل الانتقادات الروسية لنزوع واشنطن المستمر باتجاه الهيمنة المنفردة على العالم، على نحو وصف بأنه الأشد لهجة منذ تولى بوتين رئاسة روسيا قبل سبع سنوات.

فقد شن فلاديمير بوتين -وهو أول رئيس روسي يشارك في المؤتمر منذ تأسيسه عام ١٩٦٠ وانعقاده للمرة الأولى في عام ١٩٦٢ليكون ملتقى سنويا لزعماء العالم يبحثون خلاله أكثر القضايا العالمية إلحاحا- هجوما شديد اللهجة على الولايات المتحدة في خطابه أمام المؤتمر بجريرة نهجها الأحادي وسياستها الرامية إلى تكريس هيمنتها على العالم، وتجاهلها روسيا والقوى الناشئة الأخرى. ودعا بوتين واشنطن، التي اتهمها بالسعي إلى فرض نظامها وأجندتها على العالم، إلى العودة إلى التحرك المتعدد الأطراف، مشيرا إلى أن الازدراء الأمريكي المتزايد للمبادئ الرئيسة للقانون الدولي من شأنه أن يزيد التسابق على زيادة التسلح كما فند مثالب القطبية الأحادية الأمريكية وآثارها الوخيمة على العالم، حيث اندلعت منذ نهاية الحرب الباردة نزاعات مسلحة في العالم أكثر من ذي قبل ذهب ضحيتها عدد أكبر من الناس، كما أن إصرار واشنطن على الانفراد بالتعاطي مع كافة القضايا الدولية وتقديم الخيارات العسكرية التي تفتقد الشرعية الدولية، لم يفض إلا إلى مزيد من الكوارث والنكبات والمآسي الإنسانية في العالم. وبعد أن اتهم بوتين الولايات المتحدة بإثارة سباق التسلح النووي بتطويرها للدرع الصاروخية والعمل على نشر قواعد لها في دول أوروبية، شكك بوتين في حسن نية الولايات المتحدة بشأن نزع السلاح النووي، مؤكدا أن بلاده لا تزال تلتزم باتفاق تدمير آلاف الصواريخ الاستراتيجية الحاملة للسلاح النووي حتى نهاية عام ٢٠١٢، متمنيا أن تكون واشنطن شفافة في هذا الموضوع، مثل موسكو، وألا تعمل على الاحتفاظ بمئات من الرؤوس النووية للأيام السيئة. وحذر بوتين من تسليح الفضاء، وأعلن أنه سيقدم قريبا مشروع معاهدة دولية لتحييد الفضاء من التسلح.

وفي أول رد أمريكي رسمي -خلال المؤتمر- على اتهامات بوتين، أعلن السيناتور الجمهوري جون ماكين أن عالم اليوم هو عالم متعدد الأقطاب، لأن الولايات المتحدة لم تكسب الحرب الباردة وحدها، وعلى روسيا أن تتفهم جيدا أن لا مكان في هذا العالم للمواجهات غير المجدية، متهما موسكو باستخدام مواردها من الطاقة للابتزاز والتخويف. كما أعربت واشنطن عن دهشتها وخيبة أملها تجاه خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووصف المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي جوردون جوندرو اتهامات الرئيس الروسي لبلاده بأنها خاطئة. وأضاف -في مؤتمر صحفي- أن واشنطن تتوقع مواصلة التعاون مع روسيا في مجالات مهمة للمجتمع الدولي مثل مكافحة الإرهاب وتقليص انتشار أسلحة الدمار الشامل وخطرها. واعتبر عضو مجلس الشيوخ الأمريكي جوزيف ليبرمان -المشارك في مؤتمر ميونيخ- أن خطاب بوتين استفزازي وينطوي على لهجة تشبه فترة الحرب الباردة

غير أن الرد الأمريكي الأكثر حدة جاء من قبل وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس، الذي شجب اتهامات بوتين ووصفها بأنها كلام فظ من جاسوس قديم، إشارة إلى رئاسة بوتين السابقة للمخابرات السوفيتية. وأعلن جيتس مدير المخابرات المركزية الأمريكية السابق، الذي تخصص في دراسة تاريخ الاتحاد السوفيتي، أن العالم يواجه العديد من المشكلات والتحديات

(*) سكرتير تحرير مجلة الديمقراطية بالأهرام

مواقع محتملة لإنشاء الدرع الصاروخية الأمريكية في أوروبا

المشتركة التي يجب التصدي لها بالاشتراك مع دول أخرى، بما في ذلك روسيا، مشيرا إلى أن حربا باردة واحدة كافية تماما. وأثار جيتس بواعث القلق بشأن مبيعات الأسلحة الروسية، ومحاولات موسكو استخدام موارد الطاقة في الإجبار السياسي وهي سياسات ارتأى أن من شأنها أن تهدد الاستقرار العالمي.

تفهم ألماني لانتقادات بوتين :

كان من بين مفاجآت المؤتمر ما بدا من تفهم ألماني رسمي لما ورد في خطاب بوتين من انتقادات لمساعي الهيمنة الأمريكية على العالم، لاسيما ذلك المسعى المتعلق بنشر قواعد للدرع الصاروخية الأمريكية في دول أوروبية. وفي كلمتها، أمام المؤتمر، شددت المستشارة ميركل على العلاقات المستقبلية المميزة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا و الناتو، مشيرة إلى أنها ستؤدى إلى انعكاسات حاسمة على الاستقرار والأمن في أوروبا والعالم. وحذت ميركل حذو بوتين في انتقاد الأحادية القطبية الأمريكية، عندما أعلنت أنه يستحيل على أية قوة في العالم أن تملك ما يكفي من السلطة والتأثير والمصداقية ما يمكنها من مواجهة التحديات الدولية بمفردها والاستئثار بقمة النظام الدولي على طول المدى. ودعت الدول الكبرى إلى عقد شراكة أمنية جديدة فيما بينها، وإلا فلن يتمكن المجتمع الدولي من وقف التصعيد الحاصل في النزاعات الدولية، من الشرق الأوسط إلى أفريقيا وآسيا.

وقد أعلنت الحكومة الألمانية أنه رغم عدم اتفاقها مع بعض النقاط التي طرحها الرئيس الروسي، فإنها تجد أن المؤتمر هو المكان الصحيح الذي يمكن فيه طرح مثل هذه الأفكار والهواجس، مجددة استعدادها لمواصلة المحادثات مع موسكو في شأن مختلف النقاط التي طرحها بوتين. وكشف الناطق الرسمي باسم الحكومة الألمانية أولريش فيلهلم عن أن المستشارة انجيلا ميركل عقدت مع بوتين، بعد إلقاء خطابه، اجتماعا منفردا أكدت خلاله استعدادها لفتح حوار مفتوح لمعالجة مختلف القضايا ومناقشة طروحات بوتين. وأكد وزير الدولة في وزارة الخارجية الألمانية جيرنوت إرلر، من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، أن روسيا تسير في نظر ألمانيا على طريق الشراكة الاستراتيجية التي يتطلع إليها الألمان كصيغة ملائمة للتعاون الروسي - الأوروبي مستقبلا. وأضاف أن الجانبين في حاجة إلى بعضهما، سواء في الاقتصاد أو في الطاقة، محذرا من الوقوع مجددا في حرب باردة لا تفيد أحدا.

ومن جهته، وجه وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير - بعد انقضاء المؤتمر- انتقادات شديدة إلى خطط واشنطن بشأن نشر نظام الدرع الصاروخية الأمريكية قرب الحدود الروسية من دون التفاهم مع موسكو. وعاود الوزير تأكيد موقفه هذا في باكو عاصمة أذربيجان -التي كان يزورها وفي النصف الثاني من شهر فبراير ٢٠٠٧- مبديا تفهمه لقول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن نشر الصواريخ الأمريكية في أوروبا يعد استفزازا واضحا لبلاده، مؤكدا أنه كان من الأفضل لواشنطن التعامل بشفافية والدخول في مفاوضات مع الأطراف المعنية -خاصة موسكو- قبل نشر قواعد النظام الصاروخي نظرا للطبيعة الاستراتيجية للمشروع. وفي حديثه لصحيفة هاندلسبلات الألمانية، شكك شتاينماير في قدرة الصواريخ الإيرانية على تهديد واشنطن أو حلفائها الأوروبيين بسبب تواضع مستوى التسلح التكنولوجي الإيراني. ولم يفت الوزير الألماني شتاينماير أن يسجل ثناءه على مواقف الرئيس بوتين حيال مختلف القضايا الدولية، التي لم يتغير موقفه الثابت والحكيم منها، بالرغم من انتقاداته اللاذعة لواشنطن والناتو.



وبدوره، سارع حزب الخضر إلى مطالبة الحكومة الألمانية بإبلاغ وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بأن خطط واشنطن بشأن الدرع الصاروخية تثير القلق والانتقادات في أوروبا. ورأى مراقبون أن المستشارة إنجيلا ميركل غير بعيدة عن موقف وزير خارجيتها وبعض القوى السياسية الألمانية الرافضة لمساعي الهيمنة الأمريكية على العالم ولنشر قواعد الدرع الصاروخية، لكنها تفضل عدم الإفصاح عن رأيها، مراعاة لعلاقات بلادها مع الرئيس جورج بوش. كذلك، أعرب كل من نائب رئيس الكتلة النيابية للحزب الديمقراطي المسيحي، منسق العلاقات مع روسيا، أندرياس شوكنهوفو، وخبير شئون الدفاع في الحزب الاشتراكي الديموقراطي راينر آرنولد، عن تفهمهما لانزعاج روسيا من نشر صواريخ أمريكية وجنود أمريكيين على مقربة منها.

شبح الحرب الباردة :

ربما كان من الطبيعي أن تفضي الحرب الكلامية بين الرئيس بوتين وعدد من كبار المسئولين الأمريكيين -إبان مؤتمر ميونيخ- إلى أن يذهب بعض المراقبين إلى الزعم بأن حربا باردة باتت تلوح في أفق العلاقات الأمريكية - الروسية مجددا، ويستند أنصار هذا الزعم إلى معطيات شتى تمثل أهمها في اشتداد وطأة الخلاف الروسي - الأمريكي في التعاطي مع عدد من القضايا الدولية، حيث ظهرت المواجهة بين موسكو وواشنطن في شكلها الجديد بقوة منذ مطلع عام ٢٠٠٦، عندما أعلنت طهران عن استئناف بحوثها النووية، وعرقلت موسكو طوال شهور المساعي الأمريكية لنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ثم اتخاذ إجراءات عقابية ضد طهران. وزادت حدة المواجهة بعدما استقبل الروس قادة حركة حماس في مارس ٢٠٠٦، رغم المعارضة الغربية القوية، كما ظهرت عناصر الخلاف بين موسكو وواشنطن في العراق وأفغانستان والبلقان وأمريكا اللاتينية وشبه الجزيرة الكورية وخلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان. وما إن طلبت واشنطن رسميا من جمهوريتي التشيك وبولندا بدء مفاوضات مفصلة قد تستمر لعدة أشهر حول استضافة البلدين جزءا من النظام الصاروخي الدفاعي الأمريكي، حيث يجرى في بولندا نشر قاعدة صواريخ تحت الأرض، بينما يتم في جمهورية التشيك تثبيت نظام الرادار بدءا من يناير ٢٠٠٧- حتى احتجت موسكو على الفور وبدأت في تصعيد حربها الكلامية ضد واشنطن.

وبالرغم من تأكيد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية شون ماكورماك أن هذا المشروع لا يستهدف روسيا، بل الدول غير المسئولة التي يمكن أن تمتلك تكنولوجيا تهدد الولايات المتحدة وأصدقاءها وحلفاءها ووقايتها من أية هجمات محتملة من إيران أو كوريا الشمالية أو أي دولة أخرى، إلا أن موسكو ترى أن نشر رادارات ومعدات اعتراضية إضافية في أوروبا بحلول ٢٠١١ - كما أعلن قائد القوات الفضائية الروسية الجنرال فلاديمير بوبوفكين- سيشكل تهديدا أكيدا لأمن روسيا ومصالحها، خاصة أن اقامة قاعدة رادارات في التشيك ستسمح بمراقبة نشاطات منشآت الصواريخ في وسط روسيا أو أسطول الشمال الروسي، وهو الأمر الذي يسبب انكشافا استراتيجيا لروسيا ومن جانبه، فند بوتين المزاعم الأمريكية بأن نشر مظلات صاروخية في أوروبا الشرقية إنما يستهدف التصدي لأية هجمات من قبل إيران أو كوريا الشمالية، مؤكدا أن تلك حجج واهية وباطلة وغير مقنعة، لأن إيران لا تملك صواريخ بعيدة المدى بمقدورها الوصول إلى أوروبا أو أمريكا، الأمر الذي دفع بوتين للتهديد بامتلاك أنظمة قادرة على تجاوز الدرع الصاروخية الأمريكية المضادة للصواريخ.

وفي السياق نفسه، كان بوتين قد استبق مشاركته في مؤتمر ميونيخ الأمني بجولة شرق أوسطية، عمد من خلالها إلى إحياء الوجود الروسي في تلك المنطقة الحيوية من العالم واستعادة روسيا بعضا من دورها المتآكل في الشرق الأوسط، وفي مسعى منه لترميم علاقات بلاده مع دول المنطقة، حرص بوتين على إعلان مواقف موسكو الإيجابية والموضوعية حيال قضاياها، حيث أكد الرئيس الروسي التقارب في المواقف السياسية والاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأبرم معها اتفاقيات اقتصادية ونفطية، كما أكد تفهم بلاده ودعمها لحق إيران ودول مجلس التعاون في امتلاك تقنيات نووية سلمية، مؤيدا اقتراح مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي باعتماد التعليق المتزامن لبرنامج تخصيب اليورانيوم، مع تخفيض العقوبات التي أقرها مجلس الأمن ضد طهران. وعمد بوتين إلى توصيل رسالة لدول الخليج مفادها أن اتجاه السياسة الروسية في المنطقة يميل إلى إلغاء التصعيد العسكري، واعتماد الدبلوماسية الوقائية، واحترام قرارات الأمم المتحدة، والمشاركة في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بشكل عادل ونهائي. هذا مع إشارة ذكية من بوتين الى أن بلاده لا تنوى الدخول في تنافس مع أي طرف على النفوذ في الشرق الأوسط.

من ناحية أخرى، يمكن القول إن الحرب الكلامية بين موسكو وواشنطن كانت قد بدأت قبل عقد مؤتمر ميونيخ بأيام قليلة، من خلال خطاب ألقاه وزير الدفاع الأمريكي يوم ٨ فبراير ٢٠٠٧، ذهب فيه إلى أن الولايات المتحدة بحاجة إلى كل أصناف الوسائل العسكرية من أقلها إلى أكثرها تطورا من أجل ضمان أمنها الحيوي، مشيرا إلى قلق واشنطن من دول مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران وغيرها. ومن هنا، جاء رد الرئيس الروسي، في خطابه أمام مؤتمر ميونخ، الذي ذهب فيه إلى حد نعت السياسة الخارجية الأمريكية بالأحادية والإغراق في التسلط والهيمنة والإقصاء. وقد اعتبرت إحدى الصحف الروسية الرئيسية "أجندلي جورنال" أن الرئيس بوتين أصبح يعتقد أن على بلاده مراجعة رؤيتها الاستراتيجية من منظور العودة لمعايير المنظومة الأمنية للحرب الباردة.

ويستند أصحاب فكرة تجدد الحرب الباردة أيضا على منطق مؤداه أن نجاح الرئيس بوتين منذ عام ٢٠٠١ في تحقيق حزمة من الإنجازات على كافة الأصعدة كان من شأنه أن ينعش آمال الدب الروسي في الاستيقاظ من سباته ومعاودة البحث عن دوره العالمي البائد مجددا. وفي مؤتمر صحفي ضخم -عقد مطلع عام ٢٠٠٧ بحضور ١٢٥٠ صحفيا- استعرض بوتين إنجازاته على الصعيدين الداخلي والخارجي على نحو يعكس إرادة روسيا في الجمع بين التمسك بوحدتها وشخصيتها القومية، وتعظيم قدراتها ونفوذها الإقليمي والدولي. وكان من أبرز تلك الإنجازات:

- نجاح الرئيس الروسي في تحقيق إنجازات اقتصادية، بعد أن ورث أزمة اقتصادية طاحنة تمثلت في وصول معدلات التضخم إلى ٣٧٪، وارتفاع الديون الخارجية إلى ١٦٥ مليار دولار أمريكي، فضلا عن اتساع دائرة الفقر، وانتشار الفساد المالي والإداري على كافة المستويات. غير أن بوتين تصدى لتلك الأزمات، ونجح في تحقيق خطوات وثابة ناجحة كتراجع معدلات التضخم إلى ٩٪ فقط، وزيادة مستوى الدخل القومي في العام الماضي بنسبة ١٣٪، وتحقيق معدل نمو إجمالي بلغ ٧٪، وتسديد

كافة الديون الخارجية لبلاده، وامتلاك روسيا لاحتياطي من الذهب تقدر قيمته بـ ٣٠٣ مليارات دولار، وزيادة حجم صندوق الاستقرار المالي ليبلغ ٨٨ مليار دولار.وبذلك خرجت روسيا من الأزمة الخانقة الذى دخلته منذ تفكك الدولة السوفيتية. الاقتصاد الروسى تعافى تدريجيا ووصل لوضع مقبول، بحيث الدخل القومى رجع للمستوى الذى كان عليه عام ١٩٩٠، كما المنشآت الصناعية تحسنت نوعيا وتعززت قدرتها الإنتاجية التصديرية، وبدأت المنتجات الروسية تستعيد مكانتها فى الأسواق العالمية

- عودة روسيا بقوة إلى سوق السلاح العالمية، حيث أعلنت موسكو -عقب مؤتمر ميونيخ مباشرة- أنها ستزيد مبيعاتها من السلاح إلى مستوى قياسى يبلغ ٧,٥ مليار دولار العام الحالى ٢٠٠٧ بعد أن كانت ٦,٤ فى عام ٢٠٠٦، وذلك من خلال اقتحامها أسواقا جديدة فى المجال العسكرى فى آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وبلدان الشرق الأوسط. وظهرت تفاصيل اتفاق سلاح بمليارات الدولارات مع فنزويلا بعد زيارة الرئيس هوجو شافيز إلى موسكو الصيف الماضى ٢٠٠٦. كما باعت روسيا معدات عسكرية إلى سوريا وميانمار والسودان وإيران. وتحقق مبيعات السلاح الروسية إيرادات بمليارات الدولارات لقطاع السلاح، الذى يهيمن عليه مسئولون أمنيون سابقون يشكلون عصرا رئيسيا فى القاعدة التى يستند إليها بوتين فى حكمه، حيث يشرف سيرجى إيفانوف -الذى كان يشغل منصب وزير الدفاع ثم رقاه بوتين عقب مؤتمر ميونيخ الى نائب رئيس الوزراء- حاليا على مبيعات السلاح والسياسات الصناعية والنقل والاتصالات فى توسيع كبير لاختصاصاته. وجددت ترقية إيفانوف تكهنات بأنه سيكون أحد المرشحين الرئيسيين لتولى الرئاسة خلفا لبوتين، الذى يقول إنه سيترك منصبه عام ٢٠٠٨. كما يرأس شركة "روسبورون اكسبورت" الحكومية لصناعة السلاح سيرجى تشيميزوف، وهو زميل قديم لبوتين فى جهاز المخابرات السوفيتى السابق "كى.جى.بى"، وقد تزايد نفوذ الشركة فى عهد بوتين، اذ استحوذت على شركات معادن وسيارات كبيرة.

- حققت البلاد فى عهد بوتين استقرارا سياسيا ملحوظا، عززته الخطوات الإصلاحية المتتالية التى هدفت إلى انتشال الإدارة من الفساد، والارتفاع بالمستوى المعيشى للمواطنين، وإنقاذ النظام التربوى المتآكل. وتفيد استطلاعات الرأى الأخيرة أن شعبية الرئيس بوتين تتزايد بصفة ملحوظة، وقد أصبح ينظر اليه الشارع الروسى بأنه المنقذ والمخلص الذى بإمكانه أن يعيد لروسيا سابق أمجادها

مثل هذه النقلة النوعية على الصعيد الداخلى الروسى كان من شأنها أن تعزز من السياسة الخارجية الهادفة إلى تعضيد موقع روسيا فى الساحة الدولية، رغم توسع حلف شمال الأطلسى نحو الحدود الروسية فى الأورال، واستيعاب دول أوروبا الشرقية التى كانت -حتى الأمس القريب- تحت المظلة السوفيتية. فالرئيس الروسى لم يستسلم للضغط الأمريكى، ومحاولات تحجيم الدور الروسى بعد انضمامه إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى الثمانى (G8)، وإبرام اتفاقات أمنية وتجارية مع دول الاتحاد الأوروبى. ورغم مشكلات جورجيا، وأوكرانيا، والشيشان، وتأثيراتها المباشرة فى الأمن الروسى القومى، استطاع بوتين الحفاظ على وحدة الاتحاد الروسى، وأخذ زمام المبادرة السياسية لمعالجة جوانب مختلفة لهذه المشكلات الإقليمية، مع إدراكه للدور الأمريكى المستمر فى الضغط عليه من الداخل (الشيشان)، أو من الجوار الإقليمى (أوكرانيا وجورجيا)، بالإضافة إلى المحاولات الأمريكية لتطويع سياسة بوتين، والتمهيد لوصول رئيس جديد لروسيا أكثر تجاوبا وتماشيا مع التوجهات الأمريكية، كما ألمحت وسائل إعلام عالمية، وبينها وسائل إعلام أمريكية.

ويرى محللون روس أن عودة أجواء الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن مردها إصرار واشنطن على عدم الاعتراف بضخامة التحولات التى شهدتها روسيا خلال العقد الأخير، ومواصلة التعامل مع موسكو بمنطق الغالب والمغلوب بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، رغم أن روسيا ٢٠٠٧ ليست روسيا ١٩٩٤، التى كانت تستجدى المعونات من صندوق النقد الدولى، ومستعدة لتقديم تنازلات استراتيجية فى مناطق مختلفة من العالم، مقابل دعم اقتصادها الوليد من قبل القطب الأمريكى المنتصر والمهيمن. كما أن الإخفاقات الأمريكية المتتالية فى إدارة قضايا دولية عديدة -على نحو آثار التمرد العالمى على الهيمنة الأمريكية- كان من شأنها أن تحرك مشاعر ورغبات الروس من أجل استعادة أمجادهم كقوة عظمى ولعب دور محورى فى ساحة عالمية باتت متعطشة أكثر من أى وقت مضى للتعددية القطبية.

من ناحية أخرى، يرى تيار آخر من المراقبين أن استخدام عبارة "حرب باردة" فى وصف الأزمة التى تشهدها حاليا العلاقات الأمريكية - الروسية لا يبدو مسلكا دقيقا فى قراءة الوضع الاستراتيجى الجديد وموقع روسيا الفاعل فيه. فإن ما ميز الحرب الباردة عن الحروب التقليدية المعروفة هو أنها صدام بين منظومتين عقديتين ومرجعيتين أيديولوجيتين، كما أنها صراع جذرى بين معسكرين يتقاسمان النفوذ والهيمنة على العالم. ومن الواضح أن هذه المعادلة القطبية الثنائية قد انحسرت، ولم يعد بالتالى مفهوم الحرب الباردة قادرا على تفسير وقراءة الوضع الدولى الجديد.

والخلاصة هى أن ما تشهده العلاقات الروسية - الأمريكية من تلاسن وحروب كلامية فى الآونة الأخيرة، إنما هو أقرب إلى ما يكون إلى تعبير روسى رسمى عن رغبة ملحة فى معاودة القيام بدور محورى فى الخريطة الجيوسياسية العالمية، ليس من منظور قومى تقليدى، ولا من موقع أيديولوجى كما كان الحال أيام الحرب الباردة، وإنما من منطلق رؤية واقعية لمصالحها الحيوية، خاصة تأمين دور فاعل وحضور قوى فى الفضاء الأورو-أسيوى الذى تشكل قوة توازن محورية فيه.

وبينما يسعى بوتين إلى حمل واشنطن على تغيير نظرتها الدونية لروسيا، فإنه لا يسعى للدخول فى أتون المواجهات أو المصادمات غير مضمونة العواقب مع القطب الأمريكى، أو الانحدار إلى غياهب حرب باردة جديدة، ربما تستنزف الدولة الروسية مجددا وتتقهقر بها عقودا أخرى إلى الوراء. وقد تجلى ذلك بوضوح فى تأكيد بوتين -خلال كلمته أمام مؤتمر ميونيخ- أن بلاده لا تتطلع إلى الاصطدام مع واشنطن، لكنها على العكس تتعاون معها فى مجالات شتى، كما أنه شخصيا تجمعه بالرئيس بوش الابن تفاهمات واتفاقات عديدة حول قضايا دولية شتى، مما يؤكد أن تحركات بوتين وهجومه على واشنطن إنما هما مساع محسوبة، يدرك القائمون عليها حدودها، فما هى إلا رسالة إلى القطب الأوحد مؤداها أن الدب الروسى قد يستسلم مؤقتا للمرض أو يستبد به الخمول، لكنه لن يقبل بأى حال أن يخضع أو يرضخ لمن يمعن فى إذلاله أو يبالغ فى إقصائه حتى ولو كان القطب الأمريكى الأوحد

أوروبا وأزمة المعتقلات السرية الأمريكية

■ وليد الشيخ*

يتوقع الخبراء أن تؤثر قضية المعتقلات الأمريكية السرية فى أوروبا، وعمليات خطف المشتبه بهم على أراض أوروبية ثم ترحيلهم لدول تمارس التعذيب، سلبا على العلاقة بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة وعلى علاقات الدول داخل الاتحاد الأوروبى نفسه. وقد أكدت المفوضية الأوروبية رفضها الصارم لهذه الإجراءات لمخالفتها لميثاق حقوق الإنسان، كما طالب البعض "بعدم رحمة أى عضو فى الاتحاد الأوروبى متورط فى هذه القضية، لأن الأمر يتعلق بانتهاك القوانين الأخلاقية للاتحاد"(١).

وقد بدأت القضية بتقرير نشرته صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية فى ٢ ديسمبر ٢٠٠٥، أكدت فيه أن "وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قامت بخطف واعتقال من تشتبه فى انتمائهم لتنظيم القاعدة، وأرسلتهم إلى مجموعة معتقلات سرية لا تخضع لأى قانون أو إجراءات قضائية. وذلك فى ثمانى دول بينها تايلاند وأفغانستان ودول فى أوروبا الشرقية، بالإضافة لمعتقل جوانتانامو". وقال التقرير إن ذلك يتم بالتعاون مع عدد من أجهزة الاستخبارات الأجنبية كما تم تسليم بعضهم إلى أجهزة مخابرات أجنبية لديها خبرات طويلة فى استخلاص الاعترافات تحت وطأة التعذيب(٢).

وقد أكدت منظمة "هيومان رايتس ووتش" الأمريكية أن المعنيين فى أوروبا الشرقية هما بولندا ورومانيا. وهو أيضا ما أكدته منظمة العفو الدولية التى وصفت ما سمته بـ "أرخبيل السجون" بأنه "جولاج العصر الحديث" فى إشارة الى معسكرات الاعتقال السياسى فى الاتحاد السوفيتى السابق. الأمر الذى أحدث انزعاجا كبيرا فى الولايات المتحدة، رغم نفى الدول المعنية لذلك.

وقد أثارت هذه القضية زوبعة كبيرة فى أوروبا، خصوصا من قبل القانونيين ومنظمات حقوق الإنسان الأوروبية، ذلك أن القضية لم تقتصر فقط على وجود معتقلات سرية على الأراضى الأوروبية، بل إن الأمر تجاوز ذلك إلى مرور طائرات الاستخبارات الأمريكية فى الأجواء الأوروبية وهبوطها فى مطارات أوروبية بهؤلاء "المختطفين"، وحدوث عمليات خطف للمشتبه بهم بالإرهاب من فوق الأراضى الأوروبية، الأمر الذى يعد انتهاكا صارخا للقوانين الدولية والأوروبية لحقوق الإنسان، ويعد أيضا انتهاكا لسيادة الدول الأوروبية على أراضيها.

وهذا ما أجبر المفوضية الأوروبية على التعهد الفورى بالتحقيق فى هذه الاتهامات، مع تأكيد "فرانكو فراتينى" مفوض العدل والشئون الداخلية فى الاتحاد الأوروبى أن هناك "عقوبات سياسية خطيرة ستتعرض لها بولندا ورومانيا أو أى دولة عضو فى الاتحاد الأوروبى فى حالة ثبوت هذه الاتهامات التى تمثل انتهاكا خطيرا لقيم الاتحاد الأوروبى وقواعده"(٣).

وقد قام المجلس الأوروبى الذى يمثل أعلى هيئة تهتم بحقوق الإنسان فى أوروبا بإنشاء لجنة للتحقيق فى الأمر يترأسها

(*) صحفى مصرى مقيم فى ألمانيا

السياسى السويسرى "ديك مارتى". والجدير بالذكر أن المجلس الأوروبى كان قد اتهم الحكومة الأمريكية قبلها بأشهر بأنها تمارس التعذيب المنهجى ضد معتقلى جوانتانامو، وطالبها بإنهاء هذا الوضع وبمحاكمة المسئولين عن ذلك أيا كانت مناصبهم. وطالب أعضاء الاتحاد الأوروبى بعدم تسليم أى مطلوبين إلى الولايات المتحدة فى حالة وجود خطر من نقلهم لهذه المعسكرات(٤).

وقد بدأت المعلومات تتكشف رويدا رويدا، لتثبت فعلا وجود اثنين من المعتقلات السرية فى بولندا ورومانيا، وهو ما تأكد مع نشر صحيفة "زونتاج بليك" السويسرية - فى ٨ يناير ٢٠٠٦ - تقريرا عرضت فيه لوثيقة سرية بعنوان "المصريون يملكون الأدلة على وجود معتقلات سرية أمريكية" وصفتها بأنها "الدليل القاطع" على وجود هذه المعتقلات فى أوروبا. والوثيقة التى عرضتها الصحيفة عبارة عن ترجمة فرنسية لفاكس مرسل من وزارة الخارجية المصرية إلى السفارة المصرية فى لندن، كانت المخابرات السويسرية قد التقطتها فى ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥، جاء فيه أن إحدى السفارات المصرية فى الخارج علمت من مصادرها الخاصة بوجود ٢٣ سجينا عراقيا وأفغانيا يتم التحقيق معهم فى قاعدة "ميخائيل كوجلنيشنو" بالقرب من مدينة "كونستانسا" الرومانية، وأن هناك معتقلات مشابهة فى كل من أوكرانيا وكوسوفو ومقدونيا وبلغاريا. وقد اعتبر ديك مارتى هذه الوثيقة ذات أهمية خاصة لأنها تأتى من مصدر مختلف وفى الوقت نفسه تؤكد ما لديه من معطيات أتت كلها من مصادر امريكية(٥).

كما صرح مارتى بأن الحكومات الأوروبية تعاملت مع هذا الملف بسلبية مثيرة للدهشة والصدمة، وأن سياستها تتسم بالنفاق، بل وجه اتهاما صريحا لأجهزة استخباراتها، قائلا إن "أجهزة مخابرات الدول الأوروبية إما ان تكون على دراية بكل ما حدث، أو أنها تعاونت مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى كل شىء..... ذلك أمر يدعو للقلق لأنها تكون حينئذ غير جديرة بالثقة"(٦).

وقد ازدادت حالة الاستياء العام فى أوروبا مع إعلان "منظمة العفو الدولية" أنها تملك الدليل على أن نحو ٨٠٠ رحلة سرية لوكالة المخابرات المركزية الامريكية عبرت أوروبا، ناقلة سجناء مسلمين إلى كافة أنحاء العالم لاستجوابهم.

وقد انعكس ذلك فى تغطية الصحف الأوروبية لهذه القضية، فكان العنوان الرئيسى لصحيفة "دى تاجيس تسايتونج الألمانية" - أثناء جلسات الاستماع التى اجراها البرلمان حول هذا الملف - هو "إرهاب الـ "سى آى إيه" فى البوندستاج"، بينما كان العنوان الذى وضعته مجلة "دير شبيجل" هو "كحروب الغابة".

وبعد اشهر، تكشفت - لدى لجنة التحقيق التابعة للمجلس الأوروبى - حقائق اثارت صدمة الكثيرين، حيث أصدر المجلس تقريرا من ٦٧ صفحة، وجه فيه اتهامات لست عشرة دولة اوروبية وست دول أخرى بأنها كانت على علم بما يجرى، بل وتواطأت مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية فيما سماه التقرير "مد شبكة عنكبوتية" دولية شملت اعتقالات غير مشروعة وانتهاكات مروعة لحقوق الإنسان. وقد وجه التقرير الاتهام لكل من ألمانيا وإيطاليا والسويد وإسبانيا والبرتغال وبريطانيا وأيرلندا واليونان وقبرص ويوجوسلافيا والبوسنة ومقدونيا وتركيا ورومانيا وبولندا، هذا إلى جانب دول أخرى هى أفغانستان والعراق ومصر والمغرب والجزائر. وقد تراوحت الاتهامات ما بين المشاركة فى ارتكاب "انتهاكات للحقوق الفردية" من خلال المساعدة فى عمليات خطف ونقل غير شرعية وتسليم آخرين لدول تمارس التعذيب أو الاستخدام كمحطات إعداد أو توقف.

وقد أعلن رئيس اللجنة ديك مارتى أن ذلك يعد أمرا "غير مقبول"، وأن الموقف السلبى الأوروبى إرضاء لواشنطن "غير مشرف". كما وجه انتقادات حادة للولايات المتحدة، مشيرا إلى ان شبكة السجون هذه ما هى إلا شكل من أشكال الفصل العنصرى الذى يحرم غير الأمريكيين من مظلة الحماية القانونية العادية(٧).

التعاطى الأوروبى مع قضية المعتقلات السرية :

فى ١٤ فبراير ٢٠٠٦، صدق البرلمان الأوروبى على تقرير حول ملف المعتقلات السرية بكل أبعاده. وقد تم تخفيف حدة لغة التقرير بعد ضغوط الجناح المحافظ فى البرلمان الأوروبى بموافقة ٣٨٢ نائبا ومعارضة ٢٥٦ وامتناع ٧٤ عن التصويت. وجاء ذلك تتويجا لتحقيق استمر لمدة عام من قبل لجنة المجلس الأوروبى، توصلت من خلالها إلى أن أكثر من ١٢٠٠ طائرة حلقت فى المجال الجوى الأوروبى أو توقفت فى مطارات فى أوروبا بعد هجمات ١١ سبتمبر. وقد أدان التقرير ١٣ دولة أوروبية من دول الاتحاد الأوروبى، من بينها بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وبولندا بتهمة المعرفة والمساعدة فى هذه الانتهاكات. واعتبرت منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولى أن تخفيف التقرير "سياسة كيل بمكيالين" من قبل البرلمان الأوروبى، بينما أكدت منظمة هيومان رايتس ووتش أن "هذا التقرير الضعيف يوضح أن الاتحاد الأوروبى يسارع فى انتقاد انتهاكات حقوق الإنسان فى السودان أو الصين، لكنه لا يفعل الشىء نفسه عندما يتعلق الأمر بانتهاكات من هذا القبيل داخل أوروبا" (٨).

وعلى عكس ما كان متوقعا، لم تقم المفوضية الأوروبية بمعاقبة بولندا ورومانيا أو أى دولة فى الاتحاد انتهكت قوانينه الأخلاقية، خاصة بعد أن ثبت أن الغالبية العظمى من دوله متورطة، بما فيها معظم دول أوروبا الغربية ربما باستثناء فرنسا، وليس فقط مجرد بلدين صغيرين فقيرين من شرق أوروبا كما كان يعتقد فى البداية. كما لم تتخذ المفوضية موقفا حاسما تجاه الولايات المتحدة رغم كل انتهاكاتها للقانون الدولى ولحقوق الإنسان ولسيادة دول الاتحاد الأوروبى وقوانينه ومواثيقه. وليس من المتوقع أن يؤدى إصدار إيطاليا مذكرة توقيف تجاه ٢٦ شخصا من العاملين فى وكالة المخابرات

المركزية الأمريكية لدورهم فى خطف الإمام المصرى "أبو عمر المصرى" من إيطاليا، أو إصدار ألمانيا مذكرة توقيف تجاه ١٣ شخصا من العاملين فى الوكالة نفسها لدورهم فى خطف المواطن الألمانى من أصل لبنانى "خالد المصرى" - إلى توتير علاقات البلدين مع الولايات المتحدة. فمن المعروف أن الولايات المتحدة لن تسلم أيا من مواطنيها لمحاكمته فى أى دولة فى العالم، بل إن البعض ذهب إلى احتمال أن كل ذلك تم بالتنسيق مع الولايات المتحدة لامتصاص الضغوط السياسية والقانونية والشعبية ضد هذه الانتهاكات.

تعد ألمانيا أكثر المتضررين من هذه القضية، إلى درجة أن بقاء وزير الخارجية الألمانى الحالى "فرانك فالتر شتاينماير" - الذى كان يتولى منصب مسئول شئون الاستخبارات فى مكتب المستشارية (رئاسة الوزراء) أثناء حكم شرودر- فى منصبه بات على المحك بسبب هذا الملف، سواء للتورط المباشر به، أو لدراية الاستخبارات الألمانية بالرحلات غير الشرعية لنقل المخطوفين إلى المعتقلات السرية عبر الأراضى والمطارات الألمانية.

وتشير تطورات القضية إلى أن شتاينماير تورط فى حالتين، الأولى هى حالة "خالد المصرى" الذى اختطفته المخابرات الأمريكية من مقدونيا، فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ على الحدود مع صربيا ومقدونيا، ثم تم ترحيله إلى معتقل بأفغانستان يوم ٢٣ يناير، حيث اعتقل لخمسة أشهر خضع خلالها للاستجواب والتعذيب بحجة علاقاته المفترضة مع إسلاميين، ثم أطلق سراحه بحجة أنه قبض عليه عن طريق الخطأ، أى تحت بند "تشابه الأسماء". وهناك شكوك قوية بأن الحكومة الألمانية تغاضت عن المطالبة بإطلاق سراحه مع علمها بخطفه بعدها بأيام قليلة عن طريق السفارة الألمانية فى مقدونيا، مما دعا لتشكيل لجنة برلمانية لتقصى الحقائق وللبحث فى تأكيد المصرى أن هناك ضباطا ألمانا حققوا معه وأساءوا معاملته فى المعتقل الأمريكى فى أفغانستان.

أما الحالة الثانية، فهى حالة المواطن الألمانى من أصل تركى "مراد كورناز" الذى اعتقلته السلطات الباكستانية فى ديسمبر ٢٠٠١ وسلمته للقوات الأمريكية. وقد تم نقله إلى جوانتانامو ليبقى هناك أربع سنوات تعرض فيها للتعذيب، رغم تأكد الولايات المتحدة وألمانيا من أنه لا يمثل أى تهديد ولا صلة له بأى منظمة إسلامية. وأكد "كورناز" أن أحد رجال الأمن الألمان حقق معه فى مسجد فى باكستان قبل نقله إلى جوانتانامو، وأن جنديين ألمانيين بالزى العسكرى الألمانى تحدثا معه بالألمانية قائلين له إنهما "جنديان ألمانيان" وجذباه من شعره وضربا رأسه فى الأرض أمام جنود أمريكيين فى أفغانستان. وقد ثبت أن أجهزة الأمن الأمريكية نفسها - وبعد التأكد من براءته - عرضت تسليمه لألمانيا التى رفضت ذلك لدرجة احتجاج مدير أجهزة الأمن الأمريكية فى ميونيخ على هذا التصرف (٩).

ومما زاد من حدة ردود الفعل الغاضبة من قبل العديد من السياسيين الألمان تقرير نشرته صحيفة "برلينر تسايتونج" يؤكد أن جهاز الاستخبارات الألمانية قام بإخفاء مستندات تؤكد براءة "كورناز" من جميع الاتهامات الموجهة إليه، وتم تبرير اختفائها بانتقال مقر المخابرات الألمانية من ميونيخ إلى برلين. وفى أثناء ذلك، تم إعدام الكثير من المستندات، وربما يكون ملف استجواب كورناز من قبل المخابرات الأمريكية هو أحد الملفات التى تم إعدامها (١٠).

وقد طالبت أحزاب المعارضة "شتاينماير" بتفسير واضح لذلك، كما أكد موقع إذاعة "صوت ألمانيا" التابع للدولة الألمانية أنه إذا لم يتمكن الوزير شتاينماير من تقديم معلومات إضافية وجديدة تشرح الأسباب التى أدت إلى تعامل برلين بهذا الشكل مع موضوع الشاب كورناز، فانه قد يصبح مرغما على تقديم استقالته(١١).

وقد اعتبر عديد من المحللين الأوروبيين التصرفات الأمريكية فى هذا الصدد نوعا من الغطرسة غير المقبولة التى تعبر عنها وبكل وضوح عبارة صريحة "لمايكل شوير" الرئيس السابق لقسم مكافحة الإرهاب فى السى آى إيه فى مقابلة مع صحيفة "دى تسايت" الألمانية ختم فيها قائلا "إننا إذا كنا نفعل ذلك بالاتفاق مع الأنظمة المحلية، فإن المخابرات الأمريكية لديها الحق فى كسر أى قانون فى العالم"(١٢).

كما تساءل بعضهم عن كون جميع من تم اختطافهم وتعذيبهم وبلا استثناء هم مسلمون أم لا، وهل كان موقف الحكومات سيتغير لو كانوا أوروبيين مسيحيين؟ لدرجة أن عالم الاجتماع الألمانى "يان فيليب ريمتزما" مؤلف كتاب "تعذيب فى دولة القانون" رفض اتهام الإسلاميين بالبربرية، بل جعل عنوان مقالة له وضعته صحيفة "دى تاجيس تسايتونج" الألمانى فى يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥ عنوانا رئيسيا على صدر صفحتها الأولى "هل نحن أم هم البرابرة الجدد؟ !"(١٣).

الهوامش :

(1) http://www.alarabiya.net/articles/04/11/2005/.18290htm

(2) http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/01/11/2005/AR.2005110101644html

(3) http://www.dwweblog.com/dw/article/1785357,2144,0,.00html

(4) http://www.dwweblog.com/dw/article/1565405,2144,0,.00html

(5) http://www.blick.ch/sonntagsblick/aktuell/artikel30413

(6) http://www.2swissinfo.org/sar/
swissinfo.html?siteSect=151&sid=6382514&cKey=1137400713000

(7) http://www.dw-world.de/dw article/2046203,2144,0,.00html

(8) http://www.dw-world.de/dw/article/2348270,2144,0,.00html

(9) http://www.dw-world.de/dw/article/2319623,2144,0,.00html

(10) http://www.berlinonline.de/berliner-zeitung/archiv/.bin/dump.fcgi/0220/2007/
politik/0028/index.html?

(11) http://www.dw-world.de/dw/article/2324351,2144,0,.00html

(12) http://www.elosboa.com/elosboa/issues/458/.0603asp

(13) http://www.elosboa.com/elosboa/issues/458/.0603asp

حتمية خيار الطاقة النووية

■ د. يســــرى أبو شــــادى *

بدأت البشرية بداية سيئة فى استخدام الطاقة النووية، حيث اكتسبت شهرتها الأولى عقب إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتى هيروشيما وناجازاكى على اليابان عام ١٩٤٥، مما أعطى انطباعا سلبيا، بل ومخيفا، لدى الكثيرين عن الطاقة النووية فى استخداماتها العسكرية والسلمية.

ولكن بعد أقل من عشر سنوات من هذه البداية السيئة، بدأ الاستخدام السلمى الفعال فى توليد الكهرباء من المحطات النووية على نطاق واسع وعلى مدى ما يقرب من نصف القرن، تم بناء وتشغيل أكثر من خمسمائة مفاعل نووى لتوليد الطاقة فى ٣٥ دولة أغلبها دول متقدمة عسكريا وصناعيا، مع قلة محدودة من الدول النامية.

ووصلت نسبة مشاركة الطاقة النووية للطاقة الكلية المنتجة من مصادر أخرى الى مستوى يتخطى الـ ٧٠٪ فى بعض الدول مثل فرنسا. كما أن بعض الدول النامية مثل الهند وباكستان قد استطاعت تطوير برامجها النووية وبناء مفاعلاتها الذاتية دون معاونة خارجية. واستطاعت كوريا الشمالية - وهى دولة محدودة الامكانيات - ان تبنى وتشغل مفاعلا نوويا لأغراض الكهرباء. وانتاج البلوتونيوم باستخدام وقودها الذاتى وكذا بناء مفاعلين آخرين تحت الإنشاء دون معاونة خارجية.

وباستثناء عدد محدود من مفاعلات الماء الثقيل (على سبيل المثال فى كندا والهند والأرجنتين ورومانيا) ومفاعلات الغازى الجرافيتى (مثلا فى بريطانيا وكوريا الشمالية) ومفاعلات المائى الجرافيتى (مثل تشيرنوبيل فى اوكرانيا ومفاعلات فى روسيا وليتوانيا)، فإن الغالبية العظمى (٧٥٪) من المفاعلات من نوع المائى المضغوط. ولقد تطلعت مصر منذ بداية الستينات للاستفادة من الطاقة النووية ومحاولة بناء مفاعلات نووية، ولم تنجح هذه المحاولات حتى اليوم.

وبإلقاء نظرة سريعة على أهمية المحطات النووية- مقارنة بمحطات الطاقة الأخرى - خاصة التى تعمل بالبترول أو الغاز أو الفحم أو الطاقة المائية أو الشمسية أو طاقة الرياح.. الخ، وبدون الدخول فى تفاصيل دقيقة، نجد أن الطاقة النووية تقدم طاقة رخيصة نسبيا على المدى الطويل (عمر المحطة النووية يصل حاليا إلى ٤٠ عاما) وأن المصادر الحالية من الطاقة - خاصة البترول والغاز والفحم- يتعرض مخزونها الى نقص حاد وخطير قد يؤدى الى نضوبها فى المستقبل، كما يؤثر بشدة على استخداماتها الأخرى فى مجالات غير توليد الكهرباء، وهو أمر به تجن على الأجيال القادمة.

نأتى الآن للموضوع الذى أود مناقشته ببعض التفصيل، وهو تأثير مصادر الطاقة المختلفة، خاصة النووية، فى مجال تلوث البيئة.

(*) كبير مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تعد الطاقة النووية من مصادر الطاقة النظيفة . فأثناء عمل المفاعلات الروتيني، فإن نسبة الإشعاعات التي تصدر عنها تصل الى حد منخفض للغاية، ولا يشكل في الدول المتقدمة سنويا أكثر من نسبة واحد الى ألف من الإشعاعات الكلية التي يتعرض لها الإنسان . فالمفاعل النووي يعمل وهو مغلف بعديد من حاويات الأمان تجعل تسرب الإشعاعات أو المواد المشعة أمرا غاية في الصعوبة .

أما في حالة الحوادث – بالرغم من ندرتها بالمقارنة بعدد المفاعلات – فإن أشهر حادثتين نوويتين لم تسبب الأولى منهما – ثري مايل أيلاند بالولايات المتحدة – أي تسرب عالي للإشعاعات. أما الحادثة الثانية – تشيرنوبيل – فإن التسرب في البداية كان مرتفعا ولكن أمكن السيطرة عليه بعد فترة محدودة علما بأن هذا النوع من المفاعلات أوشك على الانقراض بسبب مخالفتها لمتطلبات الأمان المرتفعة.

تبقى مشكلة التخلص من فضلات الوقود النووي المستهلك وهي تمثل المشكلة الحقيقية للمفاعلات في تأثيرها على البيئة .

والحقيقة أن حجم هذه الفضلات النووية أقل بمراحل من الفضلات الناتجة من محطات البترول أو الفحم. فإذا قارنا الفضلات من محطات مختلفة تنتج نفس القدرة الكهربائية، فإن الفضلات النووية تصل لأقل من ١ إلى مليون وزنا، مقارنة بمحطات الفحم أو البترول .

وهناك طرق متعددة للتخلص من الفضلات النووية، أهمها معالجة الوقود لفصل البلوتونيوم، واليورانيوم وما يتبقى من الفضلات عالية الإشعاع لاتشكل حجما أكثر من مترين مكعبين بالنسبة لمحطة ١٠٠٠ ميجاوات، ويتم وضع هذه الفضلات في غلاف زجاجي – لمنع التحلل – ثم تدفن في عمق الأرض (عادة في مناجم قديمة على بعد يصل أحيانا إلى ١٠٠٠ متر تحت سطح الأرض).

هذه الطريقة لا تبدو مفضلة خاصة للدول غير النووية بسبب أن البلوتونيوم المستخرج يمكن احيانا استخدامه في أغراض عسكرية .

هناك أيضا حلول مرحلية (في حدود ١٠٠ سنة) بحفظ الوقود المستهلك في حاويات سميكة الجدار في مواقع على سطح الأرض أو تحتها .

وتوجد حاليا أفكار عديدة وأبحاث متنوعة للوصول لأفضل وسيلة للتخلص من الوقود المستهلك والفضلات النووية .

نعود بعد هذا الاستعراض لمزايا الطاقة النووية ومخاطرها الى أهميتها وحتميتها على المستوى العالمي وعلى المستوى الوطني .

وبالنظر لارتفاع أسعار البترول لأرقام فلكية مع النقص في إحتياطياته وبالنظر الى التأخر في التوصل لبديل للطاقة مثل الطاقة الاندماجية، فإن العودة الى الحل النووي لأزمة الطاقة العالمية تبدو حتمية. هناك دول تسعى حاليا الى زيادة عدد مفاعلاتها بشكل مطرد مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان وفرنسا وفنلندا وحتى الولايات المتحدة .

وهناك عدد آخر من الدول التي كانت قد أوقفت تطوير برامجها النووية بدأت تراجع مواقفها، ويبدو أنها ستعود قريبا للحل النووي مثل السويد والمانيا. ومن المتوقع خلال عشر سنوات أن تعود الطاقة النووية للصدارة في كثير من أنحاء العالم، حتى يبدأ عصر الطاقة الاندماجية ربما قبل نهاية هذا القرن .

أما عن وضع الطاقة في مصر ، فيبدو واضحا أن زيادة الانتاج للبترول قد أدت الى زيادة المحطات المعتمدة عليه كحل مؤقت لأزمة الطاقة، وهو حل قد لا يكون الأمثل لانه يستنزف مصادر الطاقة والثروة في مصر، ويضر بالأجيال القادمة ويمنع الاستفادة المادية من تصدير البترول. من هنا، فإن الحل النووي لأزمة الطاقة في – تقديري – هو حل حتمي، ليس فقط على مستوى العالم، بل وعلى مستوى مصر أيضا. لقد تأخرت مصر طويلا، بل طويلا جدا، في الدخول لهذا المجال، وقد حان الوقت الآن للدخول الجاد والحقيقي في هذا المجال، حتى نوفر للاجيال القادمة مستقبلا أكثر ازدهارا .

آفاق استخدام الطاقة النووية فى المنطقة العربية

د. محمود بركات *

ترتبط القضايا المتعلقة باستخدام الطاقة النووية فى مختلف الأغراض السلمية -على عكس مصادر الطاقة الأخرى- بالعديد من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية وربما العسكرية، وكذلك بسبب ارتباط ذلك الاستخدام بالسلامة والأمان للإنسان والبيئة السليمة والأمن للإنسانية بشكل عام.

ولا يسوغ التصدى لموضوع آفاق الاستخدام السلمى للطاقة النووية فى العالم العربى دون أن نراجع المناخ السياسى والعلمى والاجتماعى الذى صاحب بدء استخدام الطاقة النووية فى العالم بشكل عام، وفى المنطقة العربية بشكل خاص.

ولا شك في أن كل تلك المحددات قد أثرت - ولاتزال - تؤثر على جهود العالم العربى فى الانتفاع السلمى بالطاقة النووية.

بدأت جهود العلماء المهاجرين من السطوة النازية فى أوروبا إلى الولايات المتحدة فى بداية الأربعينيات من القرن الماضى للانتفاع بالطاقة الهائلة للانشطار النووى من خلال محاولة للاستخدام العسكرى للطاقة النووية، الذى بشر به اينشتين وليوزيلارد منذ الأيام الأولى للصراع العسكرى بين الحلفاء ودول المحور.

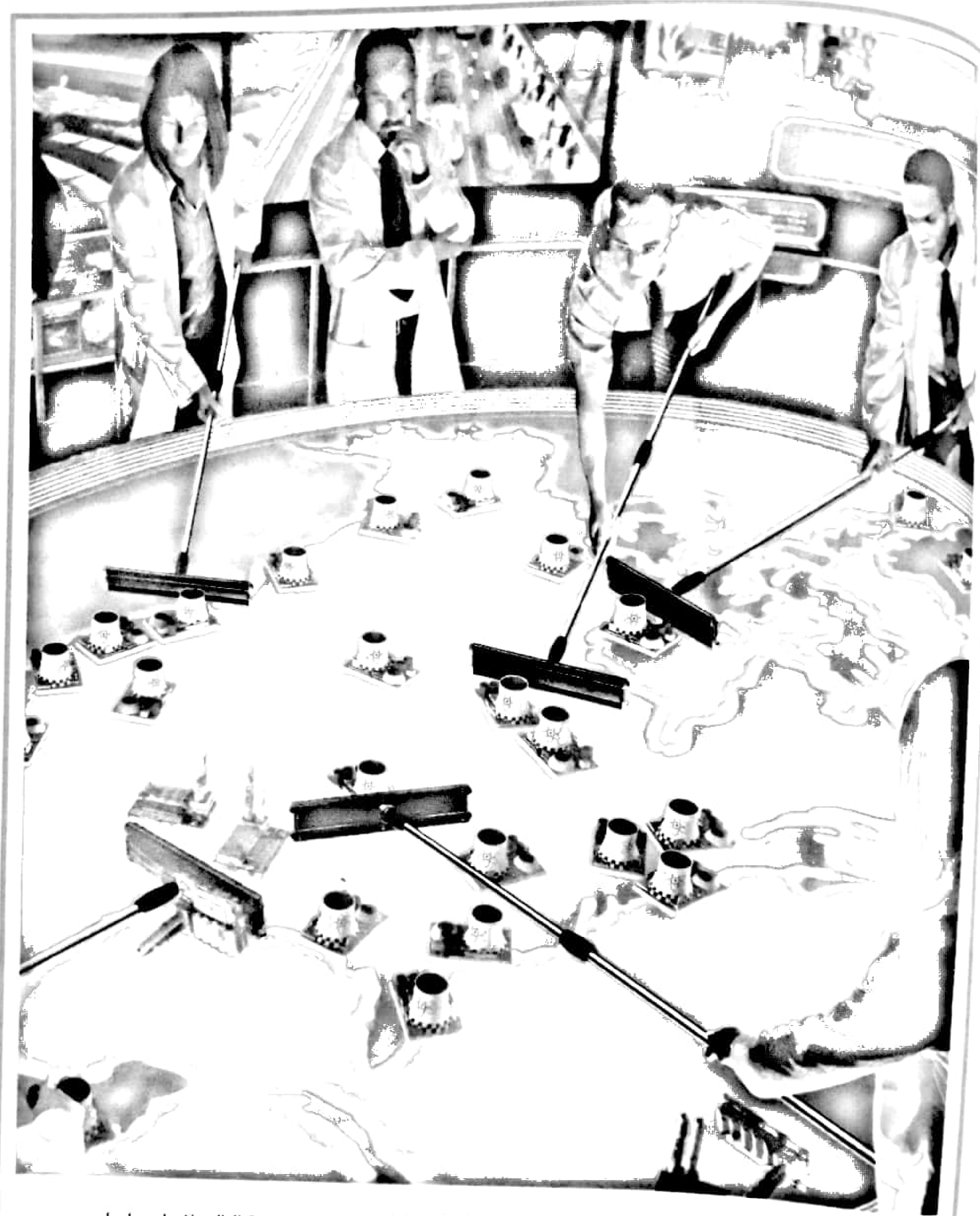
وقد أثمر المشروع إنتاج عدد من القنابل النووية وكان ذلك بعد أن استسلمت دول المحور تماما فى شهر مايو عام ١٩٤٥، وقد لعب القدر دوره واستخدمت تلك القنابل لإنهاء الحرب على اليابان التى استسلمت تماما بعد فترة قصيرة.

وبعد أن وضعت الحرب النووية الأولى أوزارها، وجدت الولايات المتحدة وبريطانيا - وهما الدولتان اللتان طورتا وأنتجتا واستخدمتا الأسلحة النووية الأولى - نفسيهما فى موقف حرج فقد كان هناك اتجاه لمحاولة الاستئثار بالأسرار النووية بشكل عام والعسكرية منها بشكل خاص. وثار جدل كبير فيما بين الحلفاء المنتصرين حول كيفية السيطرة على تلك القوة التدميرية الهائلة.

وقد كانت هناك قناعة تامة فى ذلك الوقت بوجود علاقة وثيقة بين الاستخدامات العسكرية والتطبيقات المدنية للطاقة النووية. فقد صدر فى نوفمبر ١٩٤٥ إعلان ثلاثى من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا يفيد بأن الاستخدام العسكرى للطاقة الذرية يعتمد بدرجة كبيرة على الأساليب والعمليات نفسها التى يمكن أن تكون مطلوبة بما يسمى "التطبيقات الصناعية" أى فى المجال المدنى السلمى. كما أعلنت تلك الدول أنه يجب عدم إتاحة المعلومات المتعلقة بالاستخدامات الصناعية للطاقة النووية للدول المختلفة قبل وضع وتطبيق إجراءات احترازية فعالة ومعقولة. وهكذا، ظهر أول حظر على نشر المعلومات المتعلقة بالطاقة النووية إلى أن تنشأ أسس متينة للرقابة الدولية على الأنشطة النووية وذلك حتى يمكن السيطرة على أى محاولات للتسليح النووى.

وفى الوقت نفسه، كان من الواضح للجميع بأن فرض حظر شامل صارم أو - بعبارة أخرى - دعم احتكار كامل للمعلومات

(*) هيئة الطاقة الذرية



يتجه العديد من دول العالم حاليا لبناء المزيد من محطات الكهرباء النووية وذلك لمواجهة الطلب المتزايد عليها

فى مجال الطاقة النووية هو أمر غير عملى، لأن المعلومات التى تخدم التقانة النووية يسهل تداولها والحصول عليها، أو على أقل تقدير يمكن الوصول إليها من خلال الدراسات المعمقة.

وقد ساعد على ترسيخ هذه الأفكار اكتشاف عدد من العمليات التجسسية على المعلومات والمعارف النووية فى الولايات المتحدة وبريطانيا، وكان أبطال تلك العمليات من هذه الدول المتحالفة نفسها، وهو ما أدى إلى انتقال القدرات العسكرية النووية إلى المعسكر المنافس البارز، وهو الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت.

وللخروج من هذا المأزق، تقدمت الولايات المتحدة فى يونيو ١٩٤٨ بخطة للأمم المتحدة لإنشاء هيئة للتطوير النووى الدولى، تكون لها سلطة رقابية وتكون لها ملكية كل الأنشطة النووية التى لها مخاطر على أمن العالم ويكون لها كذلك سلطة الرقابة والتفتيش والترخيص لكل الأنشطة الأخرى.

وهكذا وبناء على هذه الخطة - المعروفة بخطة باروخ - فإن هيئة التطوير الدولى النووى يمكن أن تمتد سلطاتها، باعتبارها هيئة رسمية دولية حاكمة، إلى توقيع عقوبات فى حالة مخالفة القواعد الرقابية. وعندما تقام هذه الهيئة بشكل فعلى، فإنها ستسهم فى تطوير الاستخدامات السلمية (الصناعية) للطاقة النووية. وبعبارة أخرى، ينبغى إنشاء نظم وقواعد للرقابة أولا ثم نزع السلاح الذرى بعد ذلك. وقد عارض الاتحاد السوفيتى خطة باروخ من الأساس، لأنه كان يرى أهمية المنع التام لإنتاج ونشر الأسلحة النووية وإتلاف المخزون منها كخطوة أولى ثم الاهتمام بالعمليات التنظيمية بعد ذلك. وقد رفضت الولايات المتحدة هذا الأمر، باعتبار أن تطبيق الرؤية السوفيتية تعنى إزالة السلاح الأمريكى النووى وحده.

وهكذا، أدت تلك العقبات السياسية إلى تعطيل بدء ونشر الطاقة النووية فى الأغراض السلمية دوليا. ثم ظهرت مبادرة جديدة عام ١٩٥٨ تحت اسم "الذرة من أجل السلام"، تقدم بها الرئيس الأمريكى الأسبق ايزنهاور للأمم المتحدة. وقد تضمنت المبادرة إنشاء وكالة للمساعدة والإشراف والرقابة على الأنشطة النووية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات لدول العالم كافة للاستفادة مما توفره العلوم والمعارف النووية من إمكانات للتقدم الاقتصادى والاجتماعى. ولم يكن لهذه الوكالة حق المساس بوضعية الأسلحة النووية أو قدرات الدول العسكرية النووية. هكذا، بدأ التخطيط لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبدأت فى الوقت نفسه تقريبا حركة تنويرية مقننة ومخططة فى مختلف دول العالم لاستخدام الطاقة النووية فى الطب والزراعة والصناعة والبيئة وغيرها. ثم بدأت -فى بداية الستينيات وحتى نهاية الستينيات تقريبا- جهود دولية لمحاولة وضع قواعد وشروط وأساليب لمقاومة انتشار التسلح النووى ومجابهته.

انضم عدد كبير من دول العالم الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنها معظم الدول العربية منذ افتتاحها فى يونيو عام ١٩٥٧. وبدأت الوكالة تمارس عملها فى اتجاه معاونة العالم [illegible] تطوير ودعم استخدامات الطاقة النووية فى المجال السلمى، وعقدت لهذا الغرض عدة مؤتمرات دولية لدعم نشر [illegible] عن الاستخدام السلمى للطاقة الذرية كمؤتمر باريس [illegible] فى سبتمبر ١٩٥٧ عن تطبيقات النظائر المشعة فى العمل العلمى، ومؤتمر جنيف الثانى للاستخدام السلمى للطاقة الذرية فى سبتمبر ١٩٥٨، ومؤتمر الوكالة الدولية عن التخلص من النفايات المشعة فى نوفمبر ١٩٥٩. وقد استمرت جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى دعم الاستخدام السلمى للطاقة الذرية فى الدول الأعضاء بها منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

المنطقة العربية والطاقة النووية:

لقد أدركت ثورة يوليو، بعد أن استقرت الأمور السياسية فى مصر منتصف الخمسينيات، أهمية دخول مجال الطاقة النووية بمواكبة التقدم العلمى الصاعد على المستوى العالمى فى ذلك المجال الساخن، وصولا إلى تكنولوجيا جديدة واعدة قد تساعد على تطور الحياة، ليس فى مصر وحدها وإنما فى العالم العربى كله. وقد كانت هناك ضرورة قومية وإقليمية لمواكبة نشاط إسرائيل فى توجيه بعثات استكشافية فى النقب وأماكن أخرى -حتى قبل قيام الدولة- للبحث عن معدن اليورانيوم، ثم الإعلان عن إنشاء لجنة الطاقة الذرية فى ١٥ أغسطس ١٩٤٨ بعد قيام الدولة بثلاثة أشهر فقط. وقد قامت إسرائيل بالتعاون فى البحث والدراسة مع عدد من الدول الغربية فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة الذرية فى مجال البحوث الذرية العلمية والتطبيقية وبالتالى الوصول إلى إمكانية استخدام الطاقة الذرية فى الجوانب العسكرية.

وكانت البداية أن أصدر قائد الثورة المصرية الرئيس جمال عبدالناصر، ورئيس الوزراء فى ذلك الوقت، قرارا فى ١٧ فبراير سنة ١٩٥٥ بتشكيل "لجنة الطاقة الذرية". وحدد القرار أهدافها واختصاصها فى إعداد وتنفيذ كل ما يتعلق بالاستخدام السلمى للطاقة الذرية ومتابعة النشاط الدولى واقتراح المشروعات الملائمة فى مجال الذرة.

لقد تصاعد البرنامج المصرى، منذ نشأته فى ١٩٥٥، حثيثا طوال فترة المد الثورى، وكان دعم القطاع العام والحماسة الوطنية عاملا مهما فى تطوير الإعداد ثم بدء التخطيط للبرنامج النووى المتكامل كما أسلفنا.

وقد سارت أعمال التطوير فى جميع الاتجاهات العلمية البحثية النووية فى الطب والزراعة والصناعة والمياه بشكل معقول فى مصر وبدأت بشائر ذلك فى العديد من نتائج البحوث والتطوير التى نشرت فى ذلك الوقت.

وكان قمة النجاح بدء تشغيل المفاعل عام ١٩٦٣ ومعمل الطبيعة التجريبية بموقع أنشاص. واستمر العمل بقوة دفع متزايدة تمخضت عن انشاء معمل إنتاج النظائر المشعة وقسم الكيمياء النووية وقسم الجيولوجيا والخامات الذرية وقسم

الوقاية الإشعاعية. وكان من أهم الخطوات التى تمت إنشاء قسم الهندسة والأجهزة الإلكترونية الذى تضمن مصنعا لإنتاج أجهزة القياسات الإشعاعية المختلفة وغيرها. بعد ذلك، المبعوثون للدراسة فى الخارج فى العودة لمصر، وبدأ بذلك المشروع المتكامل بحلول عام ١٩٦٣.

وعلى صعيد العالم العربى، قام عدد من الحكومات العربية - كالعراق وسوريا وليبيا والجزائر- بالتفكير فى انشاء مؤسسات علمية لممارسة تطبيقات العلوم النووية فى مختلف المجالات. من بداية الستينيات وحتى بداية السبعينيات، كان الواقع النووى فى المنطقة يتكون من مفاعلين لدى إسرائيل، الأول بقدرة ٥ ميجاوات بدأ العمل فى ١٦ يونيو ١٩٦٠، والآخر بقدرة ٢٦ ميجاوات بدأ العمل فى ٨ ديسمبر ١٩٦٣، ومفاعل لدى مصر بقدرة ٢ ميجاوات بدأ العمل فى ٨ فبراير ١٩٦١، بينما بدأت إيران بمفاعل بقدرة ٥ ميجاوات فى ١ نوفمبر ١٩٦٧، والعراق بمفاعل بقدرة ٥ ميجاوات بدأ العمل فى ١ يناير ١٩٦٧.

ولا شك فى أن ذلك يعكس وجود رؤية فى ذلك الوقت لمنع انفراد إسرائيل بثمار التقنية والعلوم النووية، ولتحقيق مستوى مناسب من القدرة العلمية النووية عربيا تحسبا لما تتمخض عنه الأحوال السياسية فى هذه المنطقة المضطربة من العالم.

وقد ساعد إنشاء مفاعلات البحوث فى مصر منذ وقت مبكر على تحلق مختلف العلميين من العالم العربى حول تلك التقنية الجديدة، خاصة بعد أن حولت مصر مركزها الوطنى للنظائر المشعة، ومقره الدقى، للعمل كمركز تدريب للمتخصصين العرب للعمل بالنظائر المشعة فى مختلف المجالات كالطب والزراعة والصناعة والمياه الجوفية والوقاية الإشعاعية. وقد شاركت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالدعم والمشورة وبعض التنظيم من خلال:

- إجراء بحوث معمقة فى مجال المياه السطحية، وأمراض المناطق الحارة، والاسمدة والبيئة.

- المساعدة فى تعزيز تطوير بحوث النظائر المشعة وتقنياتها فى الأقطار العربية الأعضاء بالمركز.

ولا شك فى ان تشكيل مركز الشرق الأوسط الإقليمى للنظائر المشعة للدول العربية بالقاهرة - من خلال اتفاقية خاصة وافق عليها مجلس محافظى الوكالة فى ١٤ أغسطس ١٩٦٢- كان خطوة قيمة نحو بناء عمل عربى نووى مشترك فى مجال تطويع التقنية النووية الحقيقية. وقد تخرج فى الدورات التدريبية التى عقدت بالمركز اعداد لا بأس بها من المتخصصين العرب أصبحوا بعد ذلك روادا فى استخدام النظائر المشعة فى دولهم، ثم أصبحوا فيما بعد على رأس المسئولين العرب فى تلك الدول فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية وما زال ذلك المركز يعمل حتى الآن.

وفى المقابل، فإنه يكون من المفيد أن ننوه إلى أنه فى أثناء الحكم الملكى فى العراق وعندما كانت العراق عضوا مهما فى حلف بغداد الاستعمارى، افتتح فى بغداد مركز للتدريب النووى تابع لذلك الحلف فى مارس ١٩٥٧، ولكنه لم يلبث أن أغلق فى يوليو ١٩٥٨ بعد قيام الثورة الوطنية فى العراق. انتقل المركز بعد ذلك إلى إيران ليعمل تحت راية منظمة الحلف المركزى (CENTO) فى طهران فى أبريل ١٩٥٩. يعكس ارتباط إقامة مثل هذه المراكز بمصلحة القوى الدولية وليس لمصلحة تطور الشعوب. وهذا على العكس مما حدث فى مصر بإقامة مركز الشرق الأوسط الإقليمى للنظائر المشعة للدول العربية لخدمة أبناء الأمة العربية جميعا.

وقد توالت خطوات الدول العربية للاستفادة من الاستخدام السلمى للطاقة الذرية، وكان أن ظهرت رغبة فى تطوير العمل العربى المشترك فى ذلك المجال إيمانا منها بما يمكن أن يؤديه استخدام العلوم والبحوث والصناعة الذرية فى الدول من آثار لها قدرها فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى وتحقيق الرخاء والرفاهية للشعوب العربية. وتحقيقا لرغبة المجتمع العربى فى مختلف الدول العربية، صدر قرار مجلس الملوك ورؤساء دول الجامعة العربية - فى دورة اجتماعه الثانية بالإسكندرية فى ١١ سبتمبر ١٩٦٤ - بإنشاء المجلس العلمى العربى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية فى نطاق جامعة الدول العربية. وأعدت اتفاقية وافق عليها مجلس الجامعة فى عام ١٩٦٥ أصبحت نافذة بعد ذلك فى أوائل السبعينيات، وربما كان ذلك التأخير بسبب عدوان عام ١٩٦٧.

وفى الدورة الـ ٧٧، صدر قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٤١٤٩ بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٨٢ بالموافقة على ما قررته لجنة إدارة المجلس العلمى المشترك بتعديل الاتفاقية الموقعة فى الإسكندرية عام ١٩٦٥، لكى تنشأ الهيئة العربية للطاقة الذرية. وكان الهدف من ذلك المساهمة فى تنمية المجتمع العربى ورفع مستواه الاقتصادى والاجتماعى والعلمى وخلق مناخ علمى متناسق بين أقطار الوطن العربى والتمكن من العلوم والبحوث والتقنيات الذرية وتطبيقاتها السلمية. وهكذا، تجمعت جهود الدول العربية حول التعاون العربى المشترك فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة الذرية بمشاركة فاعلة من مركز الشرق الأوسط الإقليمى للنظائر المشعة منذ نهاية الستينيات، والهيئة العربية للطاقة الذرية منذ نهاية الثمانينيات وحتى الآن.

وبعد اتفاقيات كامب ديفيد والمقاطعة العربية لمصر فى نهاية السبعينيات، توقف العمل العربى فى المركز الإقليمى للنظائر المشعة حتى نهاية الثمانينيات، حينما جرت محاولات ناجحة لاستئناف نشاطه، أدت إلى عقد مجلس الإدارة والجمعية العمومية عام ١٩٨٧. ولا يزال المركز مستمرا فى نشاطه حتى الآن. ولا شك فى أن ذلك يؤكد الأهمية التى توليها الدول العربية لمسايرة النشاط العلمى فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة الذرية.

الطاقة النووية ومستقبل التنمية فى المنطقة العربية:

إن اقتحام الصحراء بهدف التطوير والتنمية فى المنطقة العربية يعتبر من المقاصد الأساسية التى يتوجب أخذها فى الاعتبار فى أى توجه للتطوير الاقتصادى والاجتماعى فى تلك المنطقة. وفى هذا الصدد، يمكن للطاقة النووية والعلوم الإشعاعية أن تلعب أدوارا ذات أهمية فائقة فى تنمية المناطق الصحراوية من خلال التصدى لمشاكل البيئة الصحراوية والقاحلة وعلى رأسها الطاقة، والزراعة، والمياه. وإذا نظرنا إلى الواقع فى مصر، على سبيل المثال، فسنجد أن وادى النيل يمثل شريطا رفيعا من مساحة الأرض محاطا بعدد من الصحراوات من شرقية إلى غربية إلى صحراء سيناء. وهكذا، فإن دعم الحياة فى هذه المناطق القاحلة يعتبر من أهم واجبات الإنسان المعاصر.

وتستخدم الطاقة النووية للتنمية الصحراوية من خلال خطين متوازيين أساسيين، الأول منهما يتعلق بالتطوير فى مجال الزراعات الصحراوية وتهيئة البيئة السائدة للتنمية الاقتصادية، والآخر يتعلق بتوفير الطاقة و/أو المياه النقية لصالح التنمية البشرية والصناعية فى تلك المناطق القاحلة.

الزراعة الصحراوية :

يعتمد التطويز الزراعى فى الأراضى الصحراوية على دراسة العلاقة الثلاثية بين الأرض والنبات والمياه والأسمدة، حيث يلزم تحديد مدى حاجة الأرض والنبات للماء والأسمدة سواء من ناحية الكميات أو أسلوب الرى. وتدخل النظائر المشعة فى تلك الدراسات لتحديد أنماط الرى المناسبة والتوقيت المناسب لكل منها. كما تستدعى النظائر المشعة المناسبة دراسة أنماط التسميد المناسبة لمختلف أنواع النباتات وذلك يساعد على توفير الظروف المناسبة لنمو النباتات، وهو ما يرفع من اقتصادات العملية الزراعية. وفى إطار تطوير الزراعة فى البيئة الصحراوية، فإنه يلزم اختيار نباتات مقاومة للحرارة الشديدة وتقبل الرى بمياه قليلة الملوحة كما ينبغى أن تكون لها قدرة على مقاومة تاثير الرياح القوية.

وفى هذا الإطار، اتجهت الأبحاث العلمية فى الدول العربية إلى مجال تحسين السلالات النباتية من خلال تعريض البذور للإشعاع الذرى بهدف مقاومة الانحناء فى محاصيل الحبوب عن طريق إنتاج سلالات قصيرة الساق غليظة لمقاومة تاثير الرياح. كما يستخدم التشعيع الذرى للبذور فى التحكم فى موعد النضج ليختلف عن موعد هجوم الحشرات والآفات. كما قد يساعد على الإقلال من مدة شغل النباتات للأرض.

ومن اهم الاتجاهات البحثية فى مجال تحسين السلالات استنباط سلالات يمكن أن تقبل الرى بمياه مالحة أو منخفضة الملوحة، وهو ما يساعد على دعم الزراعات فى الصحراء والمناطق القاحلة. وتستخدم هذه الدراسات على نطاق واسع فى عدد من الدول العربية كمصر والعراق وسوريا والسعودية وغيرها.

ومن جهة أخرى، يلعب الإشعاع الذرى دورا مهما فى تحقيق الأمن الغذائى بالحفاظ على المنتجات الزراعية بعد الجنى ضد هجوم الحشرات أو الفساد بسبب سوء التخزين أو أثناء النقل. ويمكن الحفاظ على نقاء وطزاجة الثمار والمحاصيل من خلال إزالة البكتيريا الضارة من المنتجات الزراعية عن طريق استخدام الإشعاع الذرى. وقد أدى هذا الاسلوب إلى نتائج جديرة بالتسجيل والاهتمام، خاصة أن التقنية المشابهة المستخدمة تقليديا من خلال عمليات التبخير بالكيماويات قد خضعت للحظر منذ سنوات لتأثيرها السلبى على طبيعة الأوزون. وفى الوقت الحاضر، ارتفعت لمستوى جرائيم السالمونيلا فى الغذاء، لذلك اصبحت المعالجة بالإشعاعات المؤينة أمرا حيويا وقابلا للتطبيق المأمون، تأكيدا للسلامة الصحية للأغذية ولتأمين سريان التجارة الدولية عبر الحدود فى المنتجات الزراعية بشكل عام. وقد أقيمت فى الوقت الحاضر محطات لتشعيع المواد الغذائية فى مصر وتونس والسعودية والعراق وغيرها.

وعلى سبيل المثال، تصبح درنات البطاطس أكثر ثباتا بتعريضها لجرعة إشعاعية تتراوح بين ٨٠ و١٤٠جراى، ويحفظ البصل لمدة عام بتعريضه لجرعة مقدارها ٦٠-٨٠ جراى، ويزداد عمر حفظ الموالح إلى أربعة أسابيع بتعريضها لجرعة تتراوح بين ١و٣ كيلو جراى، والمشمش بتعريضه إلى ١ كيلو جراى بينما تحتاج الفراولة إلى ٠,٢٥ كيلو جراى والجزر إلى ٠,٧٥ كيلو جراى(*).

أما اللحوم، فتحتاج إلى تعريضها إلى جرعات إشعاعية أعلى. فالدجاج يحتاج إلى ١٥ كيلو جراى للحفاظ عليها لفترة ٤ أسابيع مع التبريد، بينما يحتاج لحم الضأن إلى ٢-٥ كيلو جراى لزيادة عمر التخزين إلى ٤٥ يوما عند ١-٢ درجة مئوية، بينما يفسد ذلك اللحم بدون معالجة بعد ١٥ يوما فقط. أما الأسماك، فتحتاج إلى ١٥٠-٢٣٠ جراى لرفع فترة استهلاكها من ٨ إلى ١١ يوما، بينما تقتصر مدة الاستخدام المأمون لها دون معالجة على أربعة أيام فقط.

كما يلعب الإشعاع الذرى دورا مهما ومحوريا فى مقاومة الحشرات الضارة من خلال تقنية الحشرة العقيمة. وقد نجحت هذه التقنية فى القضاء على ذبابة الفاكهة بمنطقة البحر المتوسط والدودة الحلزونية فى منطقة العالم الجديد، مما أدى إلى الحفاظ على الثروة الزراعية والحيوانية بشكل ملحوظ فى تلك المناطق. ولنجاح هذه التطبيقات، يشترط أن تجرى فى أماكن معزولة أو

(*) الجراى: وحدة للجرعة الممتصة وتساوى جول واحدا لكل كيلو جرام.

على مساحات واسعة -وهى شروط متوافرة فى المجتمعات العربية- وتعتمد هذه التقنية فى إحدى صورها على فصل ذكور الحشرات عن إناثها وتعريض تلك الذكور إلى إشعاعات بسيطة تتسبب فى إصابتها بالعقم، مما يجعل عمليات التزاوج غير منتجة، وبذلك تنخفض أعداد الحشرات تدريجيا إلى أن تنتهى خلال أجيال قليلة.

المياه فى المناطق الصحراوية :

فى الوقت الحاضر، هناك مليار شخص (نحو ٢٠٪ من سكان العالم) لا يحصلون على المياه النقية، وسيواجه ثلثا سكان العالم نقصا فى المياه النقية بحلول عام ٢٠٢٥. وهنا تأتى أهمية التقنيات النووية التى تستخدم من خلال خطين أساسيين، أولهما هو استخدام طرق هيدرولوجيا النظائر لتحديد خرائط المياه الجوفية وأماكنها وأساليب شحنها من جديد وتحديد نجاعة استخدامها. والآخر منهما يتعلق باستخدام مصادر الطاقة المختلفة، ومنها النووية لإزالة الملوحة من المياه.

أ- طرق هيدرولوجيا النظائر :

وتعتمد الحياة فى المناطق الصحراوية على المياه الجوفية بشكل أساسى وعلى الأمطار القليلة كمصدر مكمل للمياه. وتوجد المياه الجوفية على أعماق متفاوتة من سطح الأرض على هيئة خزانات متفاوتة الأحجام والتكوين، ومنها ما هو متصل بسطح الأرض -كما يحدث فى مختلف الواحات- أو ما هو محبوس فى التكوينات الجيولوجية تحت الأرض على هيئة خزانات مائية قد تكون هائلة.

وتلعب التقنيات الإشعاعية دورا مهما فى تأمين مصادر المياه فى الصحراء، حيث تستخدم عمليات السبر البنرى لتحديد مختلف مواصفات وطبقات الخزانات المائية، ومن أنواع هذه العمليات: عمليات السبر البنرى بأشعة جاما-جاما، وهذه توفر معلومات دقيقة حول كثافة الصخور الموجودة فى التركيب الجيولوجى مع بيان الصخور المشبعة بالماء من عدمه بواسطة أشعة جاما. وهناك كذلك عمليات السبر البنرى النترونى التى تسجل أشعة النترونات المشتتة والمنبعثة من مصدر للنتيونات السريعة، التى تؤدى إلى توضيح وجود الماء من عدمه فى التركيبة الجيولوجية من خلال دراسة مدى تهدئة النترونات السريعة بواسطة ذرات الهيدروجين الموجودة فى الماء. وأخيرا، فهناك عمليات السبر البنرى بالنترون/جاما ويتم فيها تسجيل النشاط الإشعاعى الناتج من امتصاص النويدات الموجودة فى التركيبة الجيولوجية للنترونات السريعة التى تنبعث من المصدر النترونى. وتستخدم هذه الطريقة بصفة خاصة للتمييز بين حدود المياه العذبة والمياه شديدة الملوحة ومواقع تجمع المياه المالحة فى الخزان الجوفى.

أما بالنسبة لخزانات المياه السطحية الموجودة فى المناطق الشحيحة فى المياه، فإن تقنية النظائر تسهم فى فهم ديناميكية البحيرات والخزانات المائية وحساب كمية التبخر، وفى تحديد آلية ومواقع التسرب فى الخزانات المائية وفى حساب معدلات الترسيب وكذلك فى قياس تصرف الأنهار والمجارى المائية بشكل عام.

كما يمكن أن تسهم تقنية النظائر فى تحديد مصادر المياه وأعمارها ونسب توزعها ونوعيتها من حيث كونها قديمة أو جديدة.

وتساعد هذه الدراسات عليتوفير تقديرات صحيحة تبنى على أساسها خطط الاستثمار. ولأهمية هذه الدراسات فإنها تجرى بصورة مكثفة فى معظم الدول العربية، وبصفة خاصة فى مصر وتونس وليبيا.

ب - الطاقة النووية وتوليد الكهرباء وإزالة ملوحة المياه :

هناك مجال واسع لتنمية الصحراء والمناطق القاحلة، خاصة تلك التى توجد على شواطئ البحار المختلفة باستخدام الطاقة النووية. وتستطيع الطاقة النووية الاسهام فى تعمير مساحات شاسعة من الأرض الصحراوية ودعم قيام مجتمعات عمرانية جديدة مكتملة الخدمات بها وذلك بتوفير الطاقة الكهربائية المستدامة بها وكذلك المياه العذبة إذا لزم الأمر. وتستخدم المفاعلات الذرية بشكل كبير فى ذلك الغرض.

ومفاعلات إنتاج الطاقة الكهربائية هى منظومات فائقة التطوير هندسيا وتتخذ أشكالا متعددة، ومن أهمها مفاعلات الماء المضغوط ومفاعلات الماء المغلى ومفاعلات الكاندو - وجميعها يعتمد على الطاقة الحرارية التى تنطلق من انشطار ذرات اليورانيوم-٢٣٥ فيما يسمى بالوقود النووى الذى يتكون من قضبان من سبائك الزركونيوم مفرغة من الداخل توضع بها أقراص من اليورانيوم-٢٣٥ الفلزى (أو على هيئة الأكسيد)، وهذه القضبان تجمع فى تشكيلات كل تشكيل يتكون من عدد من قضبان الوقود وتوضع تشكيلات الوقود بشكل معين، وسط وعاء المفاعل وتسمى قلب المفاعل.

وبالإضافة لإنتاج الكهرباء من المفاعلا، فإن الطاقة الحرارية المتولدة عند تشغيلها يمكن أن تستخدم فى تسخين المياه المالحة واستنباط المياه العذبة منها. وهناك تصاميم تعطى ٥٠ الف متر مكعب يوميا من المياه العذبة. وبذلك، تتضاعف أهمية المفاعلات الذرية بالنسبة للبيئة الصحراوية أو القاحلة، بحيث تتحول تلك المناطق إلى مراكز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لها أهميتها. وتدرس دول الخليج بشكل عام هذا الأسلوب فى إنتاج المياه العذبة وكذلك مصر.

من كل ما سبق، يتضح لنا الدور الحيوى الذى تقوم به الطاقة النووية فى تطوير المجتمعات الصحراوية والأراضى القاحلة فى المنطقة العربية، وهو ما يؤدى إلى تعظيم الاستفادة من تلك الأماكن ونشر الحياة الإنسانية فى مناطق ما زالت حتى الآن تعتبر من أكبر المعوقات للنمو الحضارى للشعوب العربية.

الطاقة النووية والسياسات الخضراء

■ يسرا الشرقاوى *

كثيرا ما يتم التركيز على الظلال العسكرية والأمنية لمسألة "الطاقة النووية" بمناقشة قضايا التسلح النووى، إيرانيا كان أو كوريا شماليا، وجهود الحيلولة دون انفجار سباق نووى فى إقليم أو منطقة بعينها، أو وسيلة لتحقيق ما يعرف بالأمن والاستقلالية فى مجال الطاقة Energy Security and Independence للدول التى تخشى حربا مستقبلية على مصادر الطاقة الشحيحة. مؤخرا، وبعد صعود عناصر خارج نطاق كيان الدولة Non-State Actors، كموجهين أساسيين للعلاقات الدولية، بدأت المسيرة النووية تأخذ بعدا أمنيا جديدا، لتقترن بقضايا الإرهاب ورواج تعاملات السوق النووية السوداء(١).

لكن هذا التقرير سيحاول نزع العباءة الأمنية عن المسألة النووية، فيتناول الطاقة النووية كأحد مصادر الطاقة البديلة، وواحدة من السياسات المطروحة للتصدى لأزمة التغييرات المناخية، على أن تكون السياسات الخضراء أو ما يعرف بـ Green Politics مدخلا لهذا التناول. ويرجع ذلك إلى الدور الذى لعبته هذه المدرسة غربيا فى طرح ملفى المناخ والطاقة البديلة كقضايا رئيسية على الأجندات الحكومية.

أما فيما يخص النموذج، فسيكون النموذج الأوروبى عامة والبريطانى خاصة هو محط تركيز هذا التقرير لارتفاع أسهم السياسات الخضراء فى النطاق السياسى الأوروبى - البريطانى ودخول السياسات المناخية ومسألة الطاقة البديلة فى نسيج سياسات هذه الدول وأحزابها بمختلف توجهاتها، خضراء كانت أو غير خضراء.

• السياسات الخضراء والطاقة النووية :

فى طرحه للسياسة الخضراء، يحاول ماثيوباتيرسون(٢) فك الالتباس بين ما يعرف بـ السياسة الخضراء Green Politics وEnvironmentalism، أنصار البيئة مخالفا الاعتقاد السائد بأن التعبيرين وجهان لعملة واحدة(٣). فيوضح باتيرسون أنه فى حين تقبل الثانية بإمكانية حل المشاكل المناخية من خلال الهياكل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية للنظام العالمى الحالى، وتثق فى قدرة نظام الدولة تحديدا على لعب دور فعال فى تحقيق هذا الهدف، تقف المدرسة الخضراء على النقيض(٤).

فأرباب السياسات الخضراء يرون فى هياكل النظام العالمى الحالى، وفى مقدمتها نظام الدولة تحديدا، بيت داء القضايا المناخية. ويرون أن الدواء لن يتوافر إلا بتغيير هذه الأنظمة، وليس مجرد تعديلها كما ينادى أنصار البيئة Environmentalism. هذا التوضيح يبدو مدخلا مثاليا لفهم مبادىء المدرسة الخضراء، التى تتمثل فى ثلاثة مبادئ رئيسية هى كالتالى:

أولا- Ecocentrism التفاعل البيئى :

ترفض المدرسة الخضراء، بشكل مبسط، مبدأ سيادة الإنسان للكون، مؤكدة تداخل العلاقات بين عناصر دورة الحياة دون تفضيل الإنسان على ما هو غير إنسانى. فبينما تعترف، كما يوضح بيترسون، بأهمية تحقيق مصالح الإنسان، تشدد فى الوقت نفسه على أهمية مراعاة مصالح باقى عناصر المشهد البيئى دون تمييز(٥). وبناء عليه، تنادى المدرسة الخضراء بالحفاظ على الموارد الطبيعية، وحقوق الحيوان، وحماية المحيط البيئى للإنسان، والوقاية من الكوارث الطبيعية.

ثانيا- Limitation of Growth حدود التنمية الاقتصادية :

من منطلق الرغبة فى الحفاظ على الموارد الطبيعية، تدعو المدرسة الخضراء إلى وضع حدود على عملية التنمية الاقتصادية

(*) محررة بقسم الشئون الخارجية بالأهرام .

وتحذر من تركها بلا سقف لتآكل الأخضر واليابس. فعدم تحديد عملية التنمية الاقتصادية سيحدث مشكلة مزدوجة، بالاستنزاف المكثف للموارد الطبيعية، وفى المقابل إغراق المشهد البيئى بمخلفات عملية التنمية. ويقلل أرباب المدرسة الخضراء من جدوى الحلول التكنولوجية التى يطرحها البعض لتحقيق الحسنيين: استمرار عملية التنمية الاقتصادية العالمية، وحماية البيئة من الأضرار المترتبة عليها. ويؤكد المشككون الخضر أن الحلول التكنولوجية لن تنجح إلا فى تأخير إنفجار الأزمة وليس نزع فتيلها نهائيا.

ثالثا- Decentralization اللامركزية :

وفقا للنظرية الخضراء، فإن المركزية المرتبطة بنظام الدولة أحد أسباب الأزمات البيئية. فنظام الدولة، رغم تضخمه ونفوذه، أعجز من أن يعالج هذه الأزمات. والبديل، وفقا للنظرية الخضراء، هو إعادة تشكيل النظام العالمى، على أن يتم استبدال نموذج الدولة بهياكل دولية وإقليمية لا تتسم بالمركزية وتتمتع بآليات فعالة للتعاون فيما بينها ووضع الخطط المناسبة للتعامل مع مشكلات البيئة وعلاجها(٦).

تلخص هذه النقاط الثلاث المبادئ الرئيسية للنظرية الخضراء التى برزت ليس مجرد كنظرية سياسية ولكن كبرنامج سياسى له مواقفه على الساحة -السياسية الغربية تحديدا- منذ سبعينيات القرن الماضى. وقد ارتبط خروجها من دائرة النظرية إلى الحركات العامة ثم النشاط السياسى الحزبى باتساع نطاق نشر نتائج وكشوفات الأبحاث العلمية الخاصة بقضايا البيئة، مما ساهم فى تطوير الرأى العام -الغربى تحديدا- وأدخل ملف الأزمات البيئية والتغيرات المناخية فى دائرة اهتمامه.

لكن النظرية الخضراء - كما اتضح مما سبق - تقوم فى الأساس على رصد الظواهر والأزمات ونقدها، وطرح أفكار لما يمكن أن يكون حلولا. فينطبق عليها تصنيف بيترسون بأنها نظرية نقدية أكثر منها نظرية قادرة على طرح حلول فعالة وصالحة للتطبيق(٧). ولعل هذه السمة -مع أسباب أخرى سنتطرق لها لاحقا- تفسر لنا التراجع الأخير فى أسهم الأحزاب الخضراء أوروبيا بعد صعودها القوى فى منتصف التسعينيات. كما تفسر موقف هذه الأحزاب من طرح الطاقة النووية كحل للتعامل مع أزمة التغيرات المناخية.

* الأحزاب الخضراء والطاقة النووية :

منذ ثمانينيات القرن الماضى، تحرز الأحزاب الخضراء الأوروبية المزيد من المكاسب السياسية بدفعها قضايا المناخ والبيئة إلى الأجندة السياسية فى أوروبا، فضلا عن مكاسبها الانتخابية التى وإن لم تحقق لها الانفراد بالحكم بعد، لكنها مكنتها من لعب دور بارز داخل عدد من الحكومات الائتلافية الأوروبية (طالع الجدول رقم "١") وجعلتها قوة معارضة لا يستهان بها

نالت هذه الأحزاب مؤخرا دعما سياسيا غير مقصود بزيادة الاهتمام بقضايا التغيرات المناخية. ففيما يشبه الحمى المناخية وخلال فترة زمنية لا تتعدى الأشهر الستة، صدرت ثلاثة تقارير متتالية حول مسألة التغيرات المناخية كان لها ثقل شديد سواء

الجدول رقم (١)
الأحزاب الخضراء فى الحكومات الأوروبية

الدولة	الحزب	عام دخول الحكم
فنلندا	حلف الخضر	١٩٩٥ / ٢٠٠٢
ايطاليا	فيدرالية الخضر	١٩٩٦ / ٢٠٠٠ / ٢٠٠٦
فرنسا	حزب الخضر	١٩٩٧ / ٢٠٠٢
ألمانيا	حزب الخضر الألمانى	١٩٩٨ / ٢٠٠٥
بلجيكا	حزب الخضر	١٩٩٩ / ٢٠٠٣

* المصدر : موقعا
www. bbc.com
www.europeangreens.org

بسبب خطورة النتائج التى توصلت لها أو توسيع نطاق التبعات المتوقعة للظاهرة الاحتباس الحرارى(٨) أو لهجتها الحاسمة.

ففى مطلع مارس الماضى (٢٠٠٧) فى أول كلمة له بهذا الشأن، صنف الأمين العام الجديد للأمم المتحدة، بان كى-مون، ظاهرة الاحتباس الحرارى بأنها "تهديد على الأمن والسلام الدوليين"، جازما بأنها ستكون سبب إشعال نيران الحروب والصراعات الأهلية والدولية مستقبلا، ومؤكدا أن اهتمام المنظمة الدولية بمهام حفظ السلام وإنهاء الصراعات العسكرية، يجب أن يقابله اهتمام مماثل فى حجم الموارد والسياسات ولكن لمواجهة الأزمات المناخية بصفتها التهديد القادم(٩).

نبوءة كى - مون قائمة على سلسلة من الحقائق التى روج لها الخضر قديما وأصبح العالم يروج لها بمختلف توجهاته مؤخرا. قبل كلمة كى- مون بشهر واحد، صدر تقرير

The Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCG)

برعاية الأمم المتحدة، والذى حمل سلوكيات الإنسان المسئولية كاملة عن ظاهرة الاحتباس الحرارى، متوقعا تواصل ارتفاع درجات حرارة الأرض بقيمة تتراوح بحلول نهاية القرن الحالى ما بين ٣,٢ و٧,٢ فهرنهايت (١,٨ و٤ درجة مئوية)، على أن يرتفع منسوب مياه البحر بما يتراوح بين ٢٨ و٤٣ سنتيمترا مع زيادة متوقعة فى الموجات الحارة والعواصف الاستوائية(١٠).

إن ذلك يعنى ارتفاعا لا مفر منه فى معدلات التصحر والجفاف، وتدهور القطاع الزراعى العالمى وتراجع إنتاجه، وتبوع المجاعات، وإبادة العديد من المدن الساحلية وغرقها تحت موجات البحار الآخذة فى الارتفاع، وندرة الموارد الطبيعية، ومنطقيا، زيادة فى معدلات الاقتتال والصراعات بسبب ندرة المصادر والموارد الغذائية وضيق الرقعة الجغرافية الصالحة لاستمرار الحياة البشرية.

تواكب تقرير الـ (IPCG) مع تقارير مشابهة على مستوى محلي مثل تقرير "تأثير التغيرات المناخية" لمجموعة Global Business Network الأمريكية(١١) بتكليف أحد أجهزة المخابرات الأمريكية، ومن قبله تقرير سير ستيرن نيكولاس- بتكليف وزارة الخزانة البريطانية - عن الآثار الاقتصادية المتوقعة لظاهرة الاحتباس الحراري، والذى أكد أنه سيتسبب فى قلاقل اقتصادية واجتماعية خطيرة لارتفاع معدلات الفقر نتيجة تراجع معدلات الإنتاج الاقتصادى العالمي وكذلك معدلات الاستهلاك.

الحلول المقترحة من جانب التقارير على اختلاف المقدمات والجهات كانت فى مجملها تتفق على ثلاث نقاط أساسية، هى :

١- ضرورة دخول أمريكا إلى حظيرة معاهدة كيوتو المناخية.

٢- ضرورة رضوخ الاقتصادات الصاعدة مثل الصين والهند إلى المعايير المناخية المطلوبة مع تقديم الدول المتقدمة المساعدات التكنولوجية والفنية المطلوبة لتحقيق التزام هذه الدول وغيرها من الدول النامية.

٣- ولكن أهم النقاط دوما كانت توصية زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة للوقود الحفرى بأنواعه بغرض خفض الانبعاثات الكربونية.

وبالتوصية الأخيرة تحديدا، يصبح مشروع الخضر للاعتماد على مصادر للطاقة البديلة قد نال إجماعا علميا وسياسيا فى شكل حملة دولية لاستبدال البترول ومشتقاته بالطاقة المتولدة عن الرياح والطاقة الشمسية وغيرهما. ولكن تبقى الطاقة النووية محل خلاف بين الخضر والدافعين بسياسات الطاقة البديلة من خارج أحزابهم.

فمن جانب، تبدو الطاقة النووية من البدائل المثالية للوقود الحفرى وعوادمه، فهو مصدر نظيف للطاقة بجانب سهولة إقامة المفاعلات النووية بجوار مواقع الاستهلاك دون الحاجة إلى إجراءات نقل وإمداد معقدة، فضلا عن كونها مصدرا منتظما يتناسب واحتياجات القطاعات الاقتصادية العالمية المتزايدة، ولا يرتبط بظروف مناخية معينة كما هو الحال مع الطاقة الشمسية والمتولدة عن الرياح(١٢).

لكن هذه الفضائل لا تنفى عن الطاقة النووية بعض رذائلها مثل كونها مصدرا للطاقة باهظ التكاليف لا يصلح للتنافس اقتصاديا. وذلك بجانب الهاجس الأمنى الدائم بأنه كلما انتشرت المفاعلات النووية -حتى وإن كانت لأغراض سلمية - زادت فرص وصول المارقين إلى التكنولوجيا النووية وموادها. ولكن الهاجس الأخضر الأساسى يكمن فى المخلفات النووية ومخاوف تسرب الإشعاعات النووية على غرار واقعة "تشيرنوبل" الشهيرة.

ولعل تجربة حزب الخضر الألمانى قديما أفضل مثال على مواقف الخضر التى قد تتطور فى بعض جوانبها، مثل اشتراك حكومتهم فى حربى كوسوفا وأفغانستان على أسس أخلاقية، ولكنها تبقى راسخة فى جوانب أخرى، خاصة فيما يخص الطاقة النووية. ففى عام ٢٠٠٠، وفى أوج نجاح الخضر سياسيا بعد دخولهم الحكومة الائتلافية لأول مرة مع حزب المستشار الألمانى السابق جيرهارد شرودر -الحزب الديمقراطى الاشتركى- ومع بداية الحمى المناخية العالمية للبحث عن بدائل للوقود الحفرى- دفعت جهود الخضر الائتلاف الحاكم لتنفيذ تعهده الانتخابى بإغلاق مفاعلات البلاد النووية.

أصبحت ألمانيا أول قوة اقتصادية كبرى تتخذ هذه الخطوة وتختار التراجع من الطليعة إلى ذيل قائمة الدول الأوروبية صاحبة القدرات المتقدمة على توليد الكهرباء نوويا (طالع الجدول رقم "٢"). فوفقا للاتفاقية التى أبرمتها الحكومة السابقة مع أباطرة قطاع الطاقة الألمانية، ستنزل كلمة النهاية على مسلسل الطاقة النووية الألمانية بحلول عام ٢٠٢٠. وبالفعل، تسير عملية الإغلاق التدريجى وفقا للجدول الزمنى الموضوع حتى بعد تولى الحزب الديمقراطى المسيحى للحكم، والذى لم يبد تراجعا عن تنفيذ خطة خضر شرودر.

ولكن المثال الأحدث الذى يستحق بعض التدقيق هو النموذج البريطانى ومستجدات الملف النووى هناك. ويرجع ذلك إلى تجدد فتح الملف النووى البريطانى بشقيه: كمصدر للطاقة ومصدر للردع. وثانى الأسباب يتعلق بتفرد التجربة البريطانية بسياساتها الخضراء التى لا ترتبط بوجود حزب للخضر فى الحكومة، كنموذج مثالى على مفارقة أوروبية جديدة، وهى تراجع الأسهم السياسية للأحزاب الخضراء، مقابل رواج السياسات الخضراء على أيدى باقى الأحزاب يمينا ويسارا.

* التجربة البريطانية والطاقة النووية :

خاصمت حركة السلام الأخضر Greenpeace البريطانية، فى منتصف فبراير الماضى (٢٠٠٧)، حكومة تونى بلير العمالية أمام القضاء، واستصدرت حكما بعدم دقة التقرير الذى صدر نهاية العام الماضى (٢٠٠٦) بشأن مستقبل الطاقة البريطانية، والذى اتخذت حكومة بلير توصياته بزيادة الاعتماد على الطاقة النووية كمصدر للطاقة النظيفة، مسوغا لإعلان خططها ببناء مفاعلات نووية جديدة(١٣).

وقد أوصت مراجعة أوضاع الطاقة البريطانية - التى كشف عن مضمونها اليستر دارلينج، وزير التجارة والصناعة البريطانى خلال جلسة مشهودة فى مجلس العموم نهاية العام الماضى (٢٠٠٦) - بعدد من النقاط نلخص أهمها فيما يلى:

١- استبدال المفاعلات النووية البريطانية الحالية بأخرى جديدة لتحقيق حُسْنيين: استقلال موارد الطاقة البريطانية والاكتفاء الذاتى من جانب، والإقلال من نسبة الانبعاثات الكربونية البريطانية من جانب آخر.

٢- جمعت المراجعة بين الوعد والوعيد، فأكدت أن تجديد قطاع المفاعلات النووية سوف يسهم فى خفض معدلات الانبعاثات الكربونية بما يوازى إغلاق ٢٢ محطة كهرباء تعمل بالغاز.

وحذرت من أن عدم تنفيذ هذه الخطوة سوف يؤدى إلى تراجع معدلات الكهرباء المولدة نوويا من ٢٠٪ إلى أقل من ٦٪ خلال فترة ١٥ عاما، خاصة أن عددا غير محدود من المفاعلات البريطانية سوف تغلق أبوابها بحلول موعد أقصاه ٢٠١٠.

حركة السلام الأخضر كانت رأس الحربة للمعارضة البريطانية ضد خطة حكومة بلير، والتى ضمت أحزاب المعارضة،

الجدول رقم (٢)
الدول الأوروبية والطاقة المولدة نوويا

الترتيب	الدولة الأوروبية	عدد المفاعلات النووية	نسبة الكهرباء المولدة نوويا
١	فرنسا	٥٩	٪٧٨
٢	ليتوانيا	١	٪٧٢
٣	السويد	١٠	٪٥٢
٤	أوكرانيا	١٥	٪٥١
٥	بلغاريا	٤	٪٤٢
٦	ألمانيا	١٧ / تم إغلاق ٢ من أصل ١٩	٪٣٢
٧	جمهورية التشيك	٦	٪٣١
٨	إسبانيا	٩	٪٢٣
٩	فنلندا	٤	٪٢٧
١٠	المملكة المتحدة	٢٣	٪٢٠

* المصدر : موقعا
European.Nuclear Society
www. bbc.com

سواء المحافظون أو الحزب الديمقراطى الليبرالى، وبالطبع حزب الخضر، فضلا عن عدد كبير من نواب الكتلة العمالية بمجلس العموم. ويرجع هذا الإجماع فى جزء منه إلى نفس المخاوف التقليدية بشأن التوسع فى بناء المفاعلات النووية. ويرجع أيضا إلى حقيقتين مميزتين للواقع البريطانى السياسى والاجتماعى.

فشأن باقى الدول الأوروبية، هناك زيادة كبيرة فى وعى الرأى العام بأزمة الاحتباس الحرارى وقضايا حماية البيئة. كما أن رواج السياسات الخضراء بريطانيا لا يرتبط بصعود الخضر الى سدة الحكم ، وهو ما يصعب تحقيقه فى ظل نظام سيادة الحزبين. فمن السمات الأساسية للمشهد السياسى البريطانى خلال السنوات الأخيرة - والتى تأكدت خلال الانتخابات المحلية فى مايو ٢٠٠٥- اخضرار الأحزاب السياسية البريطانية على اختلاف توجهاتها يمينا ويسارا بل وتنافس الأحزاب الثلاثة الكبار (عمال محافظون - الحزب الديمقراطى الليبرالى) على لقب الحزب الأكثر اخضرارا فى بريطانيا.

العمال كحزب يسارى الأصل، لم يتخل عن صدارة قضايا البيئة لأجندته السياسية التقليدية حتى بعد تحركه نحو منطقة يسار الوسط، وإن حاول خلق هذا التوازن بين حماية مصالح القطاع الاقتصادى وحماية البيئة. فالحكومة العمالية - مثلا- تعد من الحكومات الأوروبية الرائدة فى تطبيق نظام الضرائب المفروضة على الانبعاثات الكربونية لقطاع الصناعة. كما أنها حولت هدف خفض الانبعاثات الكربونية البريطانية بنسبة ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ إلى قانون ملزم على الدولة بمختلف قطاعاتها (كما تضمن خطاب الملكة الأخير). وواصلت الحكومة سن القوانين فى هذا الاتجاه مثل إعلان وزير الخزانة البريطانى جوردون براون زيادة الضرائب البيئية المفروضة على قطاع الطيران ومستخدميه.

ورغم انتقادات الكثيرين لخطوة براون الأخيرة بوصفها استمرارا لسياسة رأسمالية الروح مفادها "لوث وادفع"، ظل العمال أصحاب مبادرة قوية فى مجال حماية البيئة محليا ودوليا من خلال رعاية بلير وحكومته لمختلف الأنشطة والمفاوضات بهذا الشأن. لكن خروج مشروع المفاعلات النووية - بعد شهور قليلة من إعلان بلير مشروعا لإحلال وتجديد ترسانة الصواريخ النووية البريطانية تحت لافتة: "ليس من الحكمة أن تتخلى بريطانيا عن عنصر الردع النووى"(١٤)- أعطى معارضى العمال عامة والمشككين فى التزامهم المناخى خاصة ألف سهم ليصوبوها ضد حكومة بلير.

فقبل انقضاء عام ٢٠٠٦، كشف بلير عن خطة بتكلفة تتراوح بين ١٥ و٢٠ مليار جنيه استرلينى لتحديث وإحلال الصواريخ البريطانية الصالحة لحمل رؤوس نووية -ينتظر أن تخرج من الخدمة فى عام ٢٠٢٤- على أن يجد نظام الصواريخ من سرب الغواصات البريطانية مركزا مستقبليا له

اتفاقية الاتحاد الأوروبى بخفض الانبعاثات الكربونية

ابرم الاتحاد الأوروبى فى ٩ مارس ٢٠٠٧ اتفاقا تاريخيا وملزما لجميع أعضاء الاتحاد الـ ٢٧، جعل من الطاقة النووية إحدى الوسائل المعترف بها أوروبيا لمحاربة أزمة الاحتباس الحرارى، وخفض الانبعاثات الكربونية.

وتنص اهم بنود الاتفاق على التالى:

• خفض نصيب القارة الأوروبية من الانبعاثات الكربونية بنسبة الخمس بحلول عام ٢٠٢٠.

• زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة (الشمس - الرياح - أمواج البحر) لتوليد ٢٠٪ من إجمالى احتياجات الطاقة الأوروبية بحلول العام ذاته، مع إمكانية زيادة النسبة إلى ٣٠٪ فى حالة انضمام أمريكا، والصين، والهند إلى الاتفاقية.

• الاتجاه لحظر استخدام اللمبات الحرارية ذات الفتيل المشتعل بالغاز واستبدالها باللمبات منخفضة الاستهلاك للطاقة خلال فترة تتراوح بين نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩.

• إدارج الطاقة النووية كأحد المصادر المنتظمة لتوليد الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية، مع تأكيد ضرورة مراعاة اعتبارات "الأمن والسلامة" عند اتخاذ قرار الاستعانة بالطاقة النووية.

• أخذ الفروق فى مستوى الاستعداد التكنولوجى والتقدم الاقتصادى للدول الأوروبية المختلفة فى الاعتبار، عند تحديد نصيب كل دولة من مسئولية تنفيذ هدف الـ ٢٠٪.

وجاء تطوير تعبير "موارد الطاقة البديلة" إلى "الموارد غير الكربونية" لضمان إدراج الطاقة النووية كأحد المصادر البديلة للوقود الحفرى، وكان ذلك بالتحديد نتيجة لجهود فرنسا، رائدة استغلال الطاقة النووية أوروبيا. وجاء مخيبا لآمال وجهود الأحزاب الخضراء، والنشطاء فى مجال حماية البيئة والذين سعوا إلى استثناء "الطاقة النووية".

كما جاء إدارج البند الخاص بـ "الفروق" بين الدول الأوروبية نتيجة لقلق دول شرق أوروبا المنضمة حديثا إلى الاتحاد من عدم قدرتها على الايفاء بالاستثمارات المطلوبة للتخلى عن اعتمادها التقليدى على الوقود الحفرى والتحول إلى موارد الطاقة البديلة. ومن المقرر أن تشهد الشهور التالية على الاتفاق سلسلة من المباحثات الشاقة لتحديد نسبة إسهام كل دولة فى تحقيق هدف الـ ٢٠٪، مع مراعاة الاستعداد الاقتصادى لكل دولة على حدة.

وحاول بلير التخفيف من وطأة إعلانه بتأكيد أن المشروع الجديد سوف يأتى مصحوبا بخفض عدد الرؤوس النووية البريطانية بنسبة ٢٠٪. ولكن تصريحاته أثارت حملة انتقادات واسعة ليدخل الملف النووى البريطانى - بشقيه السلمى والأمنى - فى نفق مظلم حتى الآن.

بشكل عام، لا يوجد موقف أوروبى موحد من ملف الطاقة النووية وعلاقتها بالتغيرات المناخية. ففى حين تواجه بريطانيا انتقادات متزايدة لمشروعها النووى - حتى بشقه الهادف لإنقاذ البيئة - وبدأت ألمانيا فى إغلاق مفاعلاتها النووية، تواصل فرنسا سيرها فى الطريق المعاكس بل ومعها باقى أوروبا ومن بعض الدول خارجها. فقد فازت العاصمة الفرنسية بلقب مقر مشروع مفاعل عملاق لإجراء عملية الانصهار - وليس الانشطار - النووى، لإمداد اليابان، والصين، وروسيا، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبى بالطاقة المولدة عن الانصهار النووى الذى يفترض أن يكون مصدرا أكثر نظافة للطاقة لمحدودية المخلفات التى تترتب عليه مقارنة بعملية الانشطار.

إذن، فدور الطاقة النووية كسياسة لعلاج أزمة التغيرات المناخية مازال مطروحا رغم كل الانتقادات والاستقالات والخلافات التى قد تدب فى قلب الحكومات القائمة على تحالفات مع الخضر، كما وقع فى فنلندا عام ٢٠٠٢. أما مصير الأحزاب الخضراء تحديدا، فيواجه مفارقة لا علاقة لها بالطاقة النووية أو غيرها. ومضمون المفارقة يكمن فى رواج سياساتهم بما قلل فرصهم الانتخابية إلا قليلا. فمع زيادة اهتمام الرأى العام الأوروبى بالقضايا المناخية وتعديل الأحزاب لأجندتها السياسية وفقا لهذا التحول، فإن الناخب الأوروبى يجد أحزابا تهتم بقضاياه المناخية ولديه أجندة سياسية أشمل وأكثر مرونة مقارنة بالخضر. لكن الخضر لم يتراجعوا كليا، فعودتهم مع رومانوبرودى فى ايطاليا وإمكانية عودتهم فى فرنسا عبر الانتخابات المقبلة، تؤكد أن الخضر مازال فى جعبتهم الكثير وسيواصلون رحلتهم بين سدة الحكم والمقاعد الأمامية للمعارضة الأوروبية.

الهوامش :

١- فى دراسة أصدرها معهد دراسات أوكسفورد بعنوان "طاقة أمنة.. خيارات من أجل عالم أكثر أمنا"، كشف استطلاع للرأى شمل ٨٠ من كبار الخبراء فى مجال التسلح النووى، عن أن فرص مسئولية العناصر الإرهابية عن وقوع هجوم إرهابى مستقبلى تقدر بـ ٧٩٪، بينما تنحصر نسبة مسئولية كيان الدولة عن مثل هذا الهجوم المحتمل فى ٢١٪. وكشف الاستطلاع نفسه عن أن فرص حصول جهات إرهابية على مواد نووية عبر السوق السوداء تقدر بـ ٤٥٪، بينما تبلغ نسبة فرص تصنيعها لهذه المواد ٥٥٪.

٢- أستاذ للعلوم السياسية فى جامعة أوتاوا (كندا).

3- Paterson, Mathew, "Green Politics", Theories of International Relations,(New York, PALGRAVE MACMILLAN, 2005).

٤- المرجع السابق، ص٢٣٦-٢٣٧.

٥- المرجع السابق، ص٢٣٩.

٦- المرجع السابق، ص٢٤٢-٢٤٤.

٧- المرجع السابق، ص٢٥٥.

٨- ظاهرة الاحتباس الحرارى أوما يعرف بـ Global Warming هى نتيجة التزايد الرهيب فى استهلاك الطاقة كمرادف منطقى للتنمية الاقتصادية، خاصة الطاقة المتولدة عن الوقود الحفرى بأنواعه (الفحم، الغاز الطبيعى والبترول) والتى تتسبب عوادمها فى زيادة معدلات ثانى أكسيد الكربون أساسا وعدد آخر من الغازات المسببة للظاهرة مثل غاز الميثان.

٩- طالع جريدة الأهرام، ١ مارس ٢٠٠٧، ص٤.

10- Bradford, Colin, I, and Thakur, Ramesh, "Climate Change and the Global Leadership", The Brookings Institute (10, February, 2007).

١١- طالع ملحق The Daily Star التابع لـ Herald Tribune الصادر بتاريخ ٣-٤ مارس، ص٧.

12- Friedmann,Julia and Homer-Dixon,Thomas, "Out of the Energy Box", Foreign Affairs, (November/December , 2004) 76.

١٣- طالع صحيفة الجارديان البريطانية بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٠٧.

١٤- تصريحات بلير كما نقلتها Economist فى عددها الصادر بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٠٦.

الولايات المتحدة الأمريكية والطاقة البديلة

فى عام ٢٠٠٥، بلغت مشاركة الطاقة البديلة المتجددة فى منظومة إنتاج الكهرباء ٧٪ أنتج أغلبها من المحطات المائية وطاقة الرياح والكتلة الإحيائية، وقد أسهم فى ذلك تطبيق ثلاث سياسات رئيسية، هى:

التشريعات التنظيمية :

فى عام ١٩٧٨، صدر القانون الوطنى للطاقة داعيا إلى تقليل الاعتماد على النفط المستورد وتحسين عمليات كفاءة وترشيد الطاقة. ويعتبر قانون المرفق العام لتنظيم السياسات دعوة للتنافس فى إنتاج الكهرباء من مصادر غير تقليدية وذات كفاءة، وهو ما ظهر فى ارتفاع مساهمة الطاقة البديلة بولايتى كاليفورنيا ونيويورك.

الحوافز المالية :

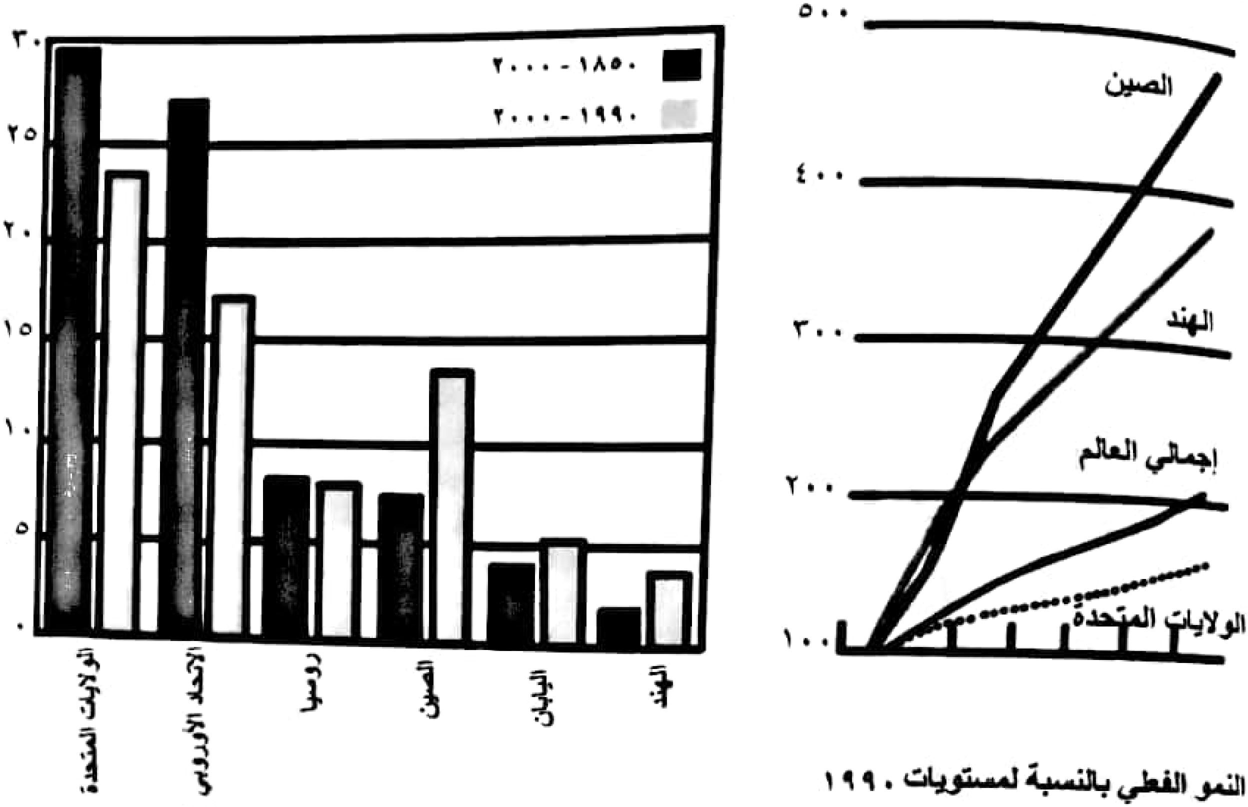
انتهجت أمريكا هذه السياسة فى محاولة لزيادة معدل نمو الطاقة البديلة. ففى عام ١٩٧٨، صدر قانون ضريبة الطاقة متضمنا ٣٠٪ حافزا ضريبيا للتجارة فى تكنولوجيات الطاقة المتجددة. ويعتبر قانون سياسة الطاقة لعام ١٩٩٢ أهم القوانين فى هذا المجال، حيث قدم ١,٥ سنت دولار/ك.و.س. حافزا لمدة عشر سنوات للطاقة المنتجة من مصدر غير تقليدى، وهو ما أسهم فى زيادة القدرات المركبة من طاقة الرياح فى عام ٢٠٠٣ إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه فى عام ١٩٩٠.

البحث والتطوير :

استثمرت الحكومة الأمريكية ببرامج فى بحث وتطوير الطاقة البديلة مع تقديم تطبيقات ذات فوائد اجتماعية من قبيل زيادة أمن الطاقة، وخفض تكلفة الإنتاج، وخفض انبعاث الملوثات، فى حين ركزت إدارة الطاقة "DOE" على تطوير التكنولوجيات المعقدة. وقد نفذت هذه البرامج بعدة طرق منها: تقديم منح مالية، أو بتمويل مباشر للمعامل الأمريكية، أو بالتعاون مع الجامعات، وأخيرا بالمساعدات الفنية للشركات الصناعية.

د. محمد الخياط





انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

المصدر: جريدة الفاينانشال تايمز ٢٧ فبراير ٢٠٠٧

الطاقة والتلوث فى آسيا

الصين :

- يوجد فى الصين ١٦ مدينة من بين أسوأ ٢٠ مدينة تعانى من تلوث الهواء على المستوى العالمى. ويؤدى ذلك إلى الوفاة المبكرة لنحو ٤٠٠ ألف نسمة سنويا. كما يؤدى تلوث مصادر المياه إلى أن نحو ربع سكان الصين (البالغ عددهم ٢٤٠ مليون نسمة) لا يستطيعون الوصول إلى مياه نقية.
- زادت الملوثات الناتجة على حرق الطاقة فى الصين بنسبة ٧٠٪ ما بين عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٥، ويعود ذلك أساسا إلى زيادة استخدام الفحم.
- بحلول عام ٢٠٠٩، ستتخطى الصين الولايات المتحدة كاكبر منتج للغازات الدفينة الناتجة عن حرق الطاقة، رغم أن إنتاجها الحالى لا يزيد على ثلث انتاج الولايات المتحدة، وسدس انتاج الدول النامية الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من تلك الغازات. وهذا دليل على المعدل العالى لاستثمارها فى الصناعات، خاصة الثقيلة.
- يتخوف العلماء، من ان ارتفاع الحرارة قد يؤثر سلبيا على الانتاج الزراعى، ويتوقعون أن ينخفض انتاج الحبوب، على سبيل المثال، بنسبة ١٠٪ سنويا منذ بداية عام ٢٠٣٠.

الهند :

- تشير دراسات جودة الهواء إلى ان ٨٤٪ من سكان ٨٣ مدينة هندية يعانون من اثار تلوث الهواء.
- يصل مجموع الغازات الملوثة الناتجة عن حرق الطاقة فى الهند إلى العشر فقط مما تنتجه الولايات المتحدة.
- سوف يؤدى ارتفاع الحرارة إلى زيادة ذوبان الثلوج، مما سيؤدى إلى حدوث فيضانات فى انهار الهند ولكن على المدى الطويل، سوف تنقص مياه الأنهار بسبب النقص الشديد فى الثلوج التى تشكل منابعها

المصدر: جريدة الفاينانشيال تايمز، ٢٧ فبراير ٢٠٠٧.

سالى سامى

تغير المناخ .. الطاقة المتجددة كبديل ضروري

■ عمرو غربية *

بعد إعلان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن نتائج تقريرها الرابع مؤخرا، انتقل إدراك الرأى العام لتغير المناخ من إثبات أو نفى وجود الظاهرة إلى النظر فى تأثيراته والعمل على التقليل منها. من اليوم، لن يحاجَّ كثيرون فى الإعلام بعدم وجود علاقة بين تغير المناخ والنشاط البشرى. أما مجتمع العلم، فقد حسم رأيه منذ فترة مضت.

مرت البشرية فى السنوات الخمس عشرة الماضية بأشد عقد حرارة منذ بدء تسجيل درجات الحرارة بشكل منتظم(١)، أى مع بدء انتشار الصناعة فى العالم وما يتبعها من زيادة فى استهلاك الفرد فى المجتمع الحديث للطاقة. اليوم، نعرف أن للنشاط البشرى، وعلى رأسه استهلاكنا للطاقة لأغراض الصناعة والنقل والاستهلاك المنزلى، دورا فى زيادة احترار الأرض، ذلك أنه يؤثر على أضعف طبقات النظام البيئى الأرضى، أى الغلاف الجوى.

نظام بيئى وطرف جديد فيه :

تعتمد الأرض آلية لتنظيم درجة حرارة الكوكب كى يقل تراوحها بين الصعود والهبوط مع تناوب الفصول شتاء وصيفا، وتناوب أوقات اليوم ليلا ونهارا. يحوى الغلاف الجوى للأرض نسبة من غازات متعددة -أكثرها وجودا ثانى أكسيد الكربون، ومعه أيضا بخار الماء، وغازات أقوى تأثيرا كالميثان والكلوروفلوروكربونات - تسمح بمرور أشعة الشمس (مصدر كل الطاقات على الأرض باستثناء الطاقة النووية) التى يسخن جزء منها سطح القارات والمحيطات، بينما ينعكس الباقى إلى الغلاف الجوى ثانية. ويطلق على هذه الغازات "الدفيئة"، وهى تعمل كمرآة نصف شفافة تسمح بهروب بعض الحرارة خارج الغلاف الجوى، وتحتفظ بجزء منها داخله لتثبت درجة حرارة سطح الأرض، وهو الأمر الملائم للحياة الأرضية بشكلها الحالى.

يوازى هذا النظام دورة أخرى تثبت نسبة ثانى أكسيد الكربون -لذا تسمى دورة الكربون- بين إنتاجه من تنفس الكائنات الحية حرائق الغابات وما تطلقه المحيطات، واستهلاك النباتات له أثناء توليدها الطاقة فى البناء الضوئى.

استمرت هذه الآلية فى العمل بفعالية إلى أن دخلت المسرح الحياة البشرية الحديثة منذ نحو مائة وخمسين عاما، حين بدأ تسارع كبير فى استهلاك الفرد للطاقة فى المجتمعات الحديثة التى تسارع نمو سكانها أيضا، حيث تضاعف عددنا مما يزيد قليلا على المليار وقتها إلى ما يزيد على ستة مليارات اليوم، ومع انتشار الحداثة، وما تتطلبه من تسارع الطلب على الطاقة لأغراض الصناعة والنقل والاستهلاك المنزلى، فقد تصاعد استهلاك الفرد للطاقة فى جميع أنحاء العالم. إلى اليوم، يولد البشر طاقتهم غالبا من مصادر غير متجددة، كالفحم والنفط والغاز الطبيعى، وهى مصادر تطلق أثناء حرقها كمية من الكربون لا تستطيع دورة الكربون الطبيعية تدويرها، خاصة مع إزالة الغابات لأغراض الرعى والزراعة واستخدام الأخشاب. النتيجة هى ازدياد نسبة ثانى أكسيد الكربون فى الغلاف الجوى، وبالتالى ازدياد تأثير مفعول الدفيئة، أى ازدياد درجة حرارة الغلاف الجوى بمرور الأعوام.

إلى الآن، ارتفعت درجة حرارة الأرض ٠.٧ درجة مئوية مقارنة بمعدلات ما قبل العصر الصناعى. ولو توقف البشر

(*) باحث فى مجال البيئة.

اليوم تماما عن إطلاق المزيد من غازات الدفيئة فى الجو، فإن درجة الحرارة ستستمر فى الارتفاع إلى أن تصل لدرجة ونصف درجة مئوية فوق معدلات ما قبل العصر الصناعى. والهدف الآن هو الحفاظ على ازدياد درجة حرارة الأرض دون درجتين مئويتين. وعلى الرغم من أن هذا الارتفاع يبدو قليلا بالمقارنة بخبرتنا فى اختلاف درجة حرارة الجو بين الليل والنهار - على سبيل المثال - إلا أن آثاره ملموسة فعلا وحقيقية كما بدأنا نشهد مؤخرا.

ارتفاع سطح البحر :

هاتان الدرجتان متوسط عالمى، إلا أن تغير درجات الحرارة لا يتساوى فى أنحاء الأرض كلها، فهو يبلغ أقصاه فى القطبين وما حولهما، ويقل الارتفاع باتجاه خط الاستواء على الرغم من أن التأثيرات الكلية لتغير المناخ تظهر هناك أيضا. يؤدى ارتفاع درجة الحرارة فى أقصى الشمال وأقصى الجنوب إلى انصهار مخزون الماء العذب المجمد فى ثلوج القطبين -٩٧٪ من الماء العذب فى الكوكب- واختلاطه بماء البحر. والملاحظ أن ثلوج القطب الشمالى تتناقص بشكل واضح كل صيف مؤخرا، كما أثارت سرعة انصهار ثلوج الجليد القارى فى أنتاركتيكا وجرينلاند دهشة العلماء.

يرفع الماء الناتج عن انصهار هذه الثلوج من مستوى سطح البحر حول العالم، وهو الأمر الذى لا يهدد فقط الأراضى المنخفضة فى بولندا، وبنجلاديش، ودلتا النيل فى مصر بالغمر ورفع ملوحة المياه الجوفية، ولكنه يهدد أيضا التجمعات السكانية الساحلية فى القارات الست. وجدير بالذكر أن يقارب من خمس أراضى دلتا النيل ارتفاعها تحت المترين. وتظهر دراسة لمحمد الراعى وآخرين أن ارتفاع سطح البحر لثلاثين سنتيمترا متوقعا بحلول ٢٠٢٥ يساوى خسارة عقارات بمليارات الدولارات، وضرورة نقل نصف مليون نسمة، وخسارة سبعين ألف فرصة عمل فى الإسكندرية وحدها (٢). وتتضاعف الخسارة عشرات المرات فى دلتاوات الأنهار الآسيوية فى شرق(٣) وجنوب آسيا، وتصل إلى أقصى وضوح لها فى اختفاء جزر/دول كاملة كالمالديف ومارشال لا يزيد ارتفاع أعلى نقطة فيها على نصف المتر.

زيادة حرارة وحمضية ماء البحر :

يؤثر ارتفاع درجة حرارة البحار على نظم أحيائية معقدة وحساسة كالشعاب المرجانية والمنجرف. ويهدد ارتفاع حرارة مياة البحار بانتشار ظاهرة "ابيضاض المرجان"، أى موت الكائنات المجهرية التى تعيش مع المرجان وتعطيه تنوعه اللونى. يذوب معظم ثانى أكسيد الكربون من الهواء فى المحيطات مكونا حمض الكربونيك. إلا أن درجة حمضية ماء البحر قد زادت بالفعل فى القرن الأخير بسبب زيادة ثانى أكسيد الكربون فى الجو نتيجة للنشاط الإنسانى. الشعب المرجانية، كالغابات الاستوائية على اليابس، هى أغنى مناطق البحر بالتنوع الأحيائى، ونفوق المرجان الحساس جدا للتغير فى درجة الحرارة والحمضية، يؤثر على باقى السلسلة الغذائية فى البحار. كما يؤثر على النشاط الاقتصادى لمناطق تميزت بسياحة الغطس فى جنوب شرق آسيا، واستراليا، والبحر الأحمر. هذا وقد نفق حوالى خمس مرجان العالم نتيجة ابيضاضه منذ ١٩٩٨(٤).

أحوال جوية قصوى وتغير المناخ محليا :

يمثل ارتفاع سطح البحر أسهل نتائج تغير المناخ فى تقدير آثارها، إلا أن هناك شواهد على وجود علاقة بين تغير المناخ وظاهرة النينيو والأحوال الجوية الحادة التى تشهدها مناطق مختلفة من العالم: موجات حارة تساعد على حرائق الغابات فى أمريكا الشمالية، فيضانات ونحر للتربة فى آسيا ووسط أوروبا، جفاف وتصحر فى جنوب شرق آسيا وإفريقيا. فعلى سبيل المثال تعود الأزمة الإنسانية فى دارفور وتشاد أساسا إلى خلل بيئى أدى للصراع على الماء بين المزارعين والرعاة. علاوة على ذلك فهناك ازدياد فى عدد وشدة الأعاصير حول المحيطين الهادى وشمال الأطلسى، وظهور الأعاصير لأول مرة جنوب الأطلسى (هناك علاقة مباشرة بين حرارة الهواء فوق سطح الماء مباشرة واحتمال الأعاصير) ويؤثر تغير درجات الحرارة على الدورات الزراعية ومكافحة الآفات، كما يؤثر على صحة الإنسان بطريق مباشرة، فقد أصبحنا نشهد انتشار مرض كالملاريا فى مدن مثل مدينة هرارى أنشئت على ارتفاع لم يكن البعوض سابقا يتحمل برودته.

الضرر يحدث من الشمال غالبا، ولكن تأثيره يكون أشد على الجنوب. فرغم أن دول الشمال الصناعية هى الأكثر استفادة من حرق الوقود فى عالم اليوم، إلا أنها - بشكل عام - الأقل تأثرا بتغير المناخ. الولايات المتحدة - على سبيل المثال - تنتج ربع كمية ثانى أكسيد الكربون فى أجوائنا على الرغم من أن سكانها يعادلون نحو ٥٪ من سكان العالم. بالمقارنة، فإن ملايين اللاجئين البيئيين المتوقعين من ارتفاع سطح البحر يعيشون فى جنوب وشرق آسيا، وعلى سواحل إفريقيا. وإدراكا منها لخطورة تغير المناخ، تلزم الدول الصناعية نفسها، بما فيها الولايات المتحدة مؤخرا، بإيجاد حلول لتقليل انبعاثاتها من ثانى أكسيد الكربون مقارنة بالعام المعيارى ١٩٩٠.

تتنوع تلك الحلول من زيادة كفاءة استهلاك الطاقة بعزل المبانى لتقليل فاقد الطاقة المستخدم فى تسخينها وتبريدها، واعتماد معايير أكثر صرامة فى كفاءة المحركات فى السيارات والمصانع، إلى الانتقال إلى حلول أكثر ثورية مثل التصميمات المعمارية الأكثر كفاءة، والسيارات التى تسير بمحركات كهربائية أو مزدوجة أو بوقود بديل أقل ضررا.

وبعد الوفر الكبير الذى تسمح به التصميمات الذكية للمبانى والمحركات لزيادة كفاءة استهلاكها للطاقة، فإن أنجع وسيلة للحد من تأثير تغير المناخ تتعلق بتغيير نوع الطاقة التى يستخدمها العالم. وفى هذا الإطار، يحظى العالم العربى بفرصة كبيرة للمساهمة فى تغيير سياسات الطاقة فى العالم. فبلاده، ومنها مصر التى تقع بكامل عرضها فى قلب حزام الشمس - المنطقة التى تتعرض لأطول وأشد سطوع للشمس خلال العام- غنية هذه المرة أيضا بمصادر طاقة لا تقل أهمية عن البترول وغير معرضة للنضوب. وقد أحرزت بعض تقنيات الطاقات

المتجددة، خاصة طاقتى الرياح وتركيز حرارة الشمس، تقدما يجعلها قادرة على منافسة الطاقات التقليدية (الفحم والنفط والغاز الطبيعى والطاقة النووية) إذا تم رفع الدعم الذى تتمتع به بعضها، حتى مع عدم أخذ التكاليف البيئية للطاقات التقليدية فى الاعتبار.

يبين تقرير(٥) لمنظمة السلام الأخضر -أعلن مؤخرا- سينار يولطاقة الشرق الأوسط يولد فيه ٥٠٪ من طاقاته من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٥٠، والباقى من الوقود الأحفورى (الغاز الطبيعى فى الأغلب) الذى ننقص تدريجيا من حاجتنا إلى حرقه لتوليد الطاقة، وبدون الاضطرار لإدخال الطاقة النووية المكلفة والملوثة والناضبة. هذا سيناريو واحد من سبعة سيناريوهات لمناطق مختلفة من العالم، تبين أن للطاقات المتجددة قدرة أكبر على دفع الاقتصاد لعدم مركزية توليدها ولاحتياجها إلى عمالة أكثر، وهى أمور تناسب الاقتصادات النامية فى منطقة يزيد عدد سكانها باطراد كالعالم العربى. ما ينقصنا هو التزام سياسى بإيجاد مخرج من الأزمة الحالية، وتحويل خطتنا للطاقة خلال العقود القليلة القادمة لتعظيم توليدها من مصادر متجددة، ولتضمن اكتفاءها الذاتى وتفتح فرصا لملء احتياجات الاتحاد الأوروبى من الطاقات المتجددة التى ألزمت دول الاتحاد نفسها بها قانونا، وهو أمر ممكن بوضع أهداف ملزمة قانونا لأحجام الطاقات المولدة من مصادر متجددة، وبتوفير عوائد محددة وثابتة للمستثمرين فيها، وبضمان أولوية وصول الطاقات المتجددة إلى شبكة التوزيع، وبوضع معايير كفاءة على أداء كل المبانى والمحركات، وبالتزام لتخفيض الدعم على الطاقة تدريجيا.

المراجع :

1- Brohan, P., J.J. Kennedy, I. Haris, S.F.B. Tett and P.D. Jones (2006). "Uncertainty estimates in regional and global observed temperature changes: a new data set from 1850". J. Geophysical Research.

2- Mohamed El Raey, "Adaptation to Climate Change for Sustainable Development in the Coastal Zone of Egypt", Global Forum on Sustainable Development, OECD, 2005.

3- Susmita Dasgupta et al, "The Impact of Sea Level Rise on Developing Countries: A Comparative Analysis, World Bank Policy Research Working Paper 4136, February, 2007.

4- Goreau, T. McClanahan, T. Hayes, R. Strong, A., Conservation of Coral Reefs after the 1998 Global Bleaching Event, CONSERVATION BIOLOGY -BOSTON MASSACHUSETTS-, 2000, VOL 14; PART 1, p 5-17.

5- Energy [R]evolution - Executive Summary: http://www.greenpeace.org/international/press/reports/energy-r-evolutionsummary

الطاقة المتجددة وتنمية المناطق الصحراوية

تحتاج التنمية الصحراوية إلى الإمداد بالطاقة الحرارية أو الكهربائية بشكل مستدام للمساعدة على استقرار السكان فى تجمعات سكانية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه المجتمعات.

ويمكننا فى هذا الصدد أن ننظر لمسألة توفير الطاقة من خلال عدد من المستويات تعتمد على مستوى الطاقة المطلوبة من حيث القدرة الكلية وعلى مستوى المستخدم النهائى من حيث الاحتياجات.

فهناك الاستخدامات المنزلية والصناعية البسيطة للطاقة التى تسود فى المجتمعات الصغيرة التى تنتشر فى العالم العربى وهذه يمكن توفيرها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية .. وفيما يلى سوف نتناول بعضا منها:

الطاقة الشمسية :

تستخدم الطاقة الشمسية المباشرة فى تشغيل المجمعات الحرارية وهى التى تجمع طاقة الإشعاع الشمسى بواسطة عواكس نصف دائرية وتحول فيها الطاقة الشمسية إلى طاقة حرارية لتسخين المياه التى تمر فى أنبوب يقع فى مركز تكور العاكس نصف الدائرى. ويمر الماء الساخن بعد ذلك إلى خزانات معزولة لكى يكون متاحا للاستخدام المباشر وهناك أنواع من مولدات الطاقة الكهربائية تستخدم فيها الطاقة الشمسية لتسخين بركة من المياه المالحة التى تدفع إلى مولد بخار يعمل بمادة قابلة للتبخر تحت ١٠٠ درجة مئوية (أى عند ٨٠ درجة مئوية مثلا كما فى حالة الفريون) ويخرج بخار الماء من مولد البخار تحت ضغط ليشغل توربينة تدير بدورها مولد كهربائيا وهكذا.

وهذه النظم وغيرها الكثير تعمل بكفاءة لتوفير الحرارة و/أو الكهرباء لمجتمعات صغيرة نسبيا وربما لأفراد فى المناطق المعزولة وهناك تصاميم عديدة لخدمة مختلف الأغراض متاحة تجاريا فى الوقت الحاضر ومعظمها تستعمل به تقانات بسيطة لإنتاجها.

وكل هذه الأساليب تختبر وتستخدم بشكل جاد فى عدد من الدول العربية فى الأردن والسعودية والكويت وتونس ومصر التى أقامت بالفعل محطة لاستنباط الكهرباء من الطاقة الشمسية.

طاقة الرياح :

تستنبط هذه الطاقة باستخدام مراوح كبيرة خاصة لتوليد حركة دائرية لمولد ينتج قدرة كهربائية محدودة تستخدم مباشرة أو تخزن فى بطاريات لاستخدامها لاحقا عند انخفاض مستوى الرياح.

وطاقة الرياح لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل أو تام باعتبار أن الرياح هى من المظاهر الجوية غير الثابتة إلا فى مناطق محدودة. وعلى ذلك فهى لا يمكن اعتمادها بشكل دائم كمصدر للطاقة وإنما هى فقط أنجح ما تكون عند استخدامها فى مناطق تعظم فيها الرياح وتستمر لفترة طويلة. وهناك ما يسمى بخرائط الرياح تقوم بإعدادها الجهات المختصة فى الدول المختلفة لتحديد المناطق التى يمكن فيها إقامة أجهزة توليد الكهرباء بطاقة الرياح.

وتتفاوت تكلفة إقامة أجهزة توليد الكهرباء من طاقة الرياح تفاوتا ملحوظا وخاصة تلك الأجهزة التى تحتوى على بطاريات لتخزين الكهرباء الناتجة لاستخدامها عند توقف هبوب الرياح.

وعلى ذلك فإن طاقة الرياح لا تضمن توفير مصدر مضمون ومستمر للطاقة بشكل عام وإنما هى تكون أنجع ما تكون فى المناطق المعزولة أو النائية أو على شواطئ البحار أو المحيطات. وقد قامت مصر بدعم إنشاء محطة لتوليد الكهرباء من الرياح فى منطقة الزعفران.

الكتلة الحيوية وتوليد الطاقة فى المناطق الصحراوية :

تعتبر النفايات الإنسانية والحيوانية مصادر هامة لتوليد الطاقة من خلال تجميعها فى صهاريج مختلفة الأحجام ومحكمة الإغلاق ومجهزة بشكل يمكن للغاز الناتج من عمليات التخمر الذاتى بها من الخروج من خلال أنابيب محكومة لتوفير غاز قابل للاشتعال يصلح لإضاءة المصابيح أو لأغراض الطبخ وغير ذلك من الأغراض الإنسانية والمواد المستخدمة لتغذية أجهزة توليد الغاز الحيوى تتكون من نفايات الحيوانات كالروث والبول ومخلفات الدجاج والحمام والطيور الأخرى ونفايات عملية الذبح ونفايات الأسماك وكذلك نفايات الحيوانات الأخرى- بالإضافة إلى نفايات الإنسان كالبول والبراز وأى نفايات أخرى من الأنشطة الإنسانية المختلفة وكذلك أية نفايات زراعية أو نفايات من النباتات البحرية أو نفايات من الأنشطة الصناعية مثل مصانع السكر أو مصانع الدباغة أو مصانع الورق ويحتوى الغاز المتكون على ٦٠٪ من غاز الميثان القابل للاشتعال وهو الجزء المستخدم من ذلك الغاز. وبالإضافة إلى ذلك ينتج من أجهزة توليد الغاز من الكتلة الحيوية كميات لها وزنها من الأسمدة العضوية وتعتبر قيمة مضافة لاقتصاديات العملية. واستخدام هذه الطريقة لإنتاج الطاقة والأسمدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المناطق الصحراوية أو النائية يوفر مصدرا رخيصا للطاقة فى تلك المناطق سواء للاستخدام فى المنازل أو لتجفيف المنتجات الزراعية بالإضافة لتوفير الأسمدة اللازمة لاستصلاح الأراضى الصحراوية. وهذا الأسلوب لتوفير الطاقة للمناطق المعزولة (الصحراوية) أو فى الريف ما زالت لا تجد التطبيق الملائم فى المنطقة العربية بالرغم من نجاح هذا الأسلوب فى الهند بشكل باهر

د. محمود بركات

الطاقة المتجددة.. تجارب أوروبية

■ د.م/ محمد مصطفى الخياط *

"نحن الوزراء وممثلى الحكومات من ٨٧ دولة والمجتمعين فى مؤتمر بكين الدولى للطاقة المتجددة لعام ٢٠٠٥، نؤكد التزامنا بتنفيذ نتائج قمة الأرض، وقمة العالم للتنمية المستدامة وقمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ لمراجعة أهداف الألفية، بتحقيق زيادة ملموسة لمساهمة الطاقة المتجددة فى إمدادات الطاقة الكلية على المستوى العالمى، وهو ما تضمنته خطة جوهانسبرج التنفيذية، كما نرحب بالاتفاقيات والمبادرات الإقليمية والدولية التى تهدف إلى الترويج لنشر استدامة الطاقة المتجددة"(١)، كان هذا هو التعهد الذى تلفظ به ممثلو ما يربو عن ٥٠٪ من سكان العالم فى الإعلان الصادر عن مؤتمر بكين الدولى.

وقد جاء هذا الإعلان خير دليل على مابلغه الوعى العالمى فى مجال نشر استخدامات الطاقة البديلة، ومتناغما مع ما أفاد به تقرير للأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ بأن الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية تتضاعف كل عشرة أعوام. ويعنى ذلك بلوغ تكاليف تغير المناخ لمتوسط ١٥٠ مليار دولار سنويا خلال السنوات العشر القادمة، وهو ما يمكن أن يؤدى إلى ضغوط قاسية على البنوك وشركات التأمين قد تصل بها إلى حد الإفلاس(٢).

ويصور تقرير عن الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية على كوكب الأرض - أعده السير نيكولاس ستيرن كبير الاقتصاديين السابق فى البنك الدولى- رؤية كارثية لمئات الملايين الهاربين من الفيضانات والجفاف، علما بأن تكلفة عدم التحرك قد تصل إلى فقد دائم لـ ٢٠٪ من الناتج العالمى، وهو ما يعادل ٧,٢٣ تريليون دولار أمريكى. بعبارة أخرى، سيكون كل فرد على كوكب الأرض أفقر بمقدار الخمس مما هو الآن، بينما يخفض التحرك العاجل هذه النسبة إلى نحو ١٪ من الناتج العالمى(٣). ويقول ستيرن إن أهم العقبات التى تواجهنا فى هذا الصدد تتمثل فى إيجاد تحرك جماعى منسق يضم كل حكومات العالم، وفى التزام الدول الأغنى بتحمل مسئولية تخفيض ٦٠-٨٠٪ من الانبعاثات عند مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٥٠. ويقترح أن نبدأ بطريقين. الأول: هو فرض الضرائب، والثانى: هو ترشيد كميات الكربون المنبعثة من الصناعات أو الأفراد وخلق سوق كونية مناسبة للكربون.

ويبلغ إجمالى الاستهلاك العالمى اليومى للطاقة الأولية نحو ٢٢٤ مليون برميل بترول تنفث يوميا ٧٣ مليون طن ثانى أكسيد كربون(٤). ويبين شكل (١) سيادة الوقود الأحفورى لمصادر الطاقة(٥). يأتى هذا على الرغم من ارتفاع أسعار الغاز والبترول إلى حدود تغرى باستخدام بعض أنواع الطاقة البديلة فى توليد الكهرباء. ولقد اهتمت العديد من الدول بتنمية تكنولوجيات الطاقة البديلة بعد أزمة الطاقة فى أكتوبر ١٩٧٣، ثم تعالت صيحات الحفاظ على البيئة فى الثمانينيات والتسعينيات فزاد الاهتمام بذلك. إلا أن التقدم المحرز فى انتشار تطبيقات الطاقة البديلة ظل مرهونا بالسياسات التى تنتهجها الدول لتفعيل تلك السياسات، وهذا هو مقصدنا ومحور مقالنا، فنستعرض سياسات الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، لنأخذ من خبراتهما ما يناسبنا وما نستطيع معه تحقيق نجاحات تكون حافزا لنجاحات أخرى.

ويشير تقرير الاتحاد الأوروبى المنشور فى يناير ٢٠٠٧(٦) إلى استيراد دول الاتحاد الأوروبى ٥٠٪ من إجمالى الطاقة المستهلكة بدوله الـ ٢٧. وتشير التوقعات لزيادة هذه النسبة إلى ٦٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وإذا استمرت معدلات الاستهلاك بنفس الوتيرة، فسترتفع واردات الغاز والبترول من ٥٧٪ و٨٢٪ فى الوقت الراهن إلى نحو ٨٤٪ و٩٣٪ على الترتيب، لنفس الفترة الزمنية. أما فى الولايات المتحدة، التى يمثل استهلاكها نحو ٢٠٪ من الاستهلاك العالمى للطاقة الأولية، فتصل وارداتها لنحو ٣١٪،

(*) مدير إدارة الشئون الفنية لطاقة الرياح، هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة.

في حين تمثل لليابان ٨٣٪. ومن المقدر أن تتحمل فاتورة الطاقة الأوروبية ٩٠٠ مليار يورو كعبء إضافي، نتيجة تزايد معدل الطلب على الطاقة سنويا بمقدار ١.٥٪ حتى عام ٢٠٠٣.

وبنظرة واقعية، تثير هذه التوقعات الذعر للدول المستوردة، يعزز من قبيل عدم الاستقرار السياسي في الدول المصدرة للغاز والبترول، أو ببلدان تمر بها شبكات النقل، تترجم إلى قصور الإمدادات عن الوصول إلى مناطق الاستهلاك.

وبالمقارنة بين مصادر الطاقة الأولية في الاتحاد الأوروبي(٧) لعام ٢٠٠٤ والولايات المتحدة(٨) لعام ٢٠٠٥ - كما في شكلي (٢ و٣) - نجد أنهما يعتمدان على الوقود الأحفوري بنسب ٨٠٪ و ٨٥٪ على الترتيب.

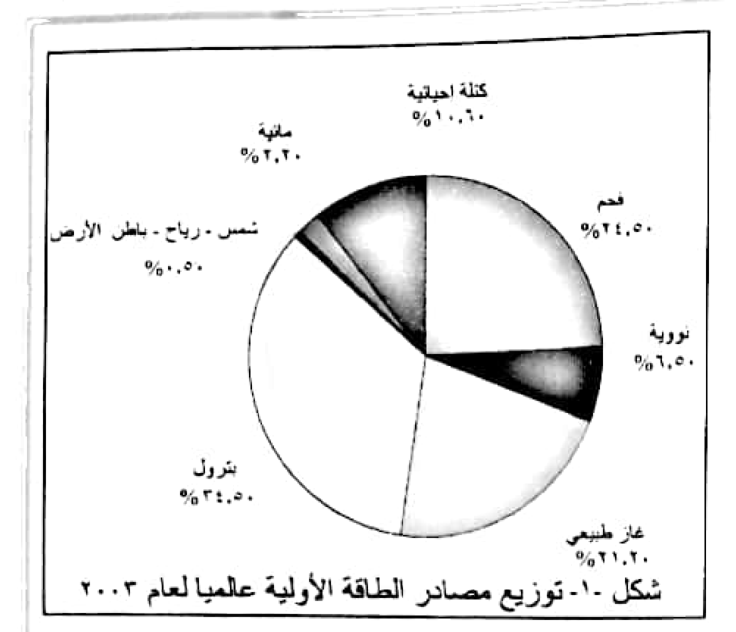
فإذا علمنا أن إجمالي النفقات على الطاقة في الولايات المتحدة يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار سنويا، منها ٢٠٠ مليار دولار على قطاع الكهرباء فقط(٩)، فإن ذلك يعني أن زيادة لأسعار الوارد تكلف ميزانية الطاقة مبالغ طائلة. إن تغير أسعار البترول (وحده) كبد الاقتصاد الأمريكي ٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، ويتوقع ألا تقل تأثيراتها عن ٨٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦(١٠). أما في حالة ارتفاع سعر برميل البترول إلى ١٠٠ دولار، فتشير التقديرات إلى ارتفاع فاتورة الطاقة بالاتحاد الأوروبي بنحو ١٧٠ مليار يورو. وبالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية العالمية، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في أوروبا والولايات المتحدة تبلغ ١٦ و ١١.٣ مليون طن ثاني أكسيد كربون يوميا، مما يشكل تهديدا حقيقيا للبيئة.

الاستراتيجية الأوروبية للطاقة البديلة :

توصف استراتيجية الاتحاد الأوروبي للطاقة بأنها "مستقبلية"، وذلك لكونها تغطي فترة زمنية طويلة حتى العام ٢٠٣٠، إلى جانب ما تضمنته من أفكار تراعي التطور المستقبلي لمصادر الطاقة وتنامي الوعي بشأن البيئة، وهو ما ظهر في الدعوة إلى تنويع مصادر الطاقة والحث على تطوير الطاقات المتجددة والهيدروكربونية الوقود الأنظف - مع التحرك نحو التوليد المصغر للطاقة (Micro-Generation) وهو موضوع يثير حاليا اهتمام العديد من الخبراء). وباختصار تبدو الاستراتيجية حتى الآن- شاملة لمتطلبات اليوم والغد وإن كنت أظن أنها سوف تشهد تعديلات جوهرية يؤكدها توقع زيادة الاستهلاك العام للطاقة بنحو ٢٥٪ عام ٢٠٣٠ عما كان عليه في العام ٢٠٠٠، وفيما يلي عرض لعناصر هذه الاستراتيجية:

١) تأمين الطاقة :

أصدر الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠١ منهجية لتأمين الطاقة تحت اسم "الورقة الخضراء Green Paper, GP" تضمنت السياسات الواجب اتخاذها في هذا الشأن ومن الجدير بالذكر أن هذه المنهجية طبقت في دول خارج الاتحاد، منها روسيا وأمريكا واليابان(١١) وبنظرة مستقبلية يتوقع الخبراء أن تجذب الورقة الخضراء اهتمام الخبراء، لتأثر تأمين الطاقة بالمؤثرات السياسية والاجتماعية والتزام الاتحاد الأوروبي ببروتوكول كيوتو، والذي ينص على ضرورة تخفيض دول الاتحاد لانبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون بمتوسط ٥.٢٪ في عام ٢٠١٢



شكل -١- توزيع مصادر الطاقة الأولية عالميا لعام ٢٠٠٣

تعتمد استراتيجية تأمين الطاقة على فتح أسواق جديدة لاستيراد المواد الهيدركربونية وذلك بفتح مجالات للتعاون مع الدول المنتجة سواء من داخل الاتحاد أو من خارجه، مع عقد اتفاقيات ملزمة طويلة المدى لتوريد الغاز الطبيعي والبترول، وذلك بغية مواجهة الزيادة في الطلب على الطاقة، وعدم تعرض الأسواق لأخطار انخفاض العرض وتزايد الطلب.

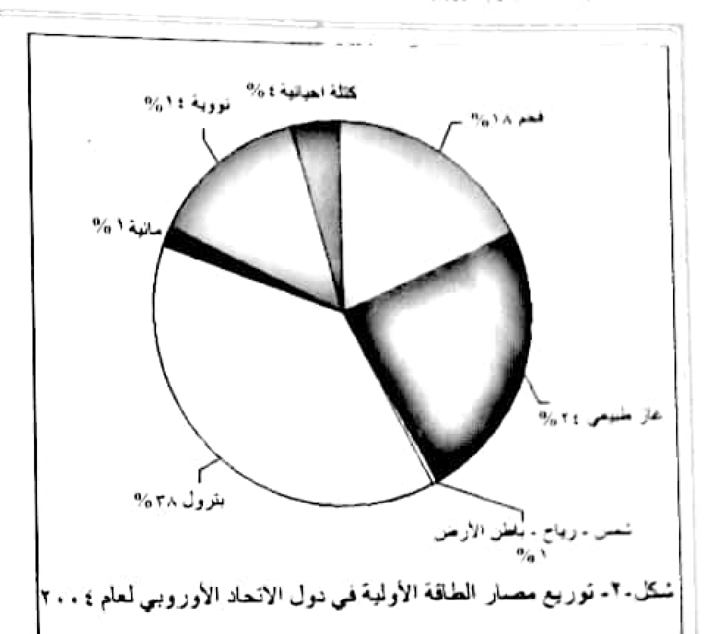
٢) تقنين استهلاك الطاقة/ كفاءة الطاقة :

يستهلك القطاع الصناعي نحو ٣٤٪ من الطاقة بدول الاتحاد الأوروبي، هذا إلى جانب نفث آلاف الأطنان من ثاني أكسيد الكربون، وتشير الدراسات إلى زيادة معدلات الطلب على الطاقة لنفس القطاع بحلول العام ٢٠٣٠ إلى ١٩٪ وذلك مقارنة بمعدلات العام ٢٠٠٠ وهي قيمة منخفضة إذا قورنت بالقطاعات الأخرى، إلا أنها تأتي نتيجة توقع اتجاه الصناعة نحو الإنتاج الأقل تكثيفا للطاقة، بمعنى نقل الصناعات الأكثر استهلاكا للطاقة خارج دول الاتحاد الأوروبي مع رفع كفاءة الأجهزة المستهلكة للطاقة(١٢).

لذا يعتمد الاتحاد الأوروبي على العمل في هذا الشأن على محورين. الأول هو الدعوة إلى تقنين استهلاك الطاقة وذلك بزيادة الوعي لدى المستهلكين إلى جانب فرض ضرائب على بعض مصادر الطاقة، وخاصة الهيدروكربونية منها، أما المحور الثاني فيتمثل في دعم برامج ومشروعات رفع كفاءة استخدام الطاقة وزيادة فعالية الأجهزة المستهلكة، وذلك بإنتاج أجهزة ذات كفاءة عالية في استهلاك الطاقة وتقليل الفاقد، بالإضافة إلى الدعوة إلى تطبيق منهجية الإنتاج السلبي للطاقة "النيجاوات" وهي منهجية تعني برفع كفاءة محطات توليد الطاقة الكهربية ورفع إنتاجيتها مع تقليل كل من الوقود المستهلك وفترات التشغيل.

٣) ترشيد الطاقة في القطاع المنزلي :

يبلغ إجمالي استهلاك الطاقة في القطاع المنزلي بالاتحاد الأوروبي نحو ٤٠٪ وهي نسبة كبيرة، يرجو الاتحاد من خلال استراتيجيته خفضها، وتهدف الاستراتيجية إلى دعم برامج زيادة الوعي لدى المستهلكين، والدعوة إلى استخدام الأجهزة المنزلية



شكل-٢- توزيع مصادر الطاقة الأولية في دول الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٤

التي تحظى بقيم منخفضة على مقياس الطاقة، ووضع بطاقات بيان كفاءة واستهلاك الطاقة على الأجهزة الكهربية، ونشر استخدام لمبات الإضاءة المرشدة للطاقة، هذا إلى جانب استخدام نظم ذكية لإدارة الطاقة بالمنازل، ووضع حوافز وتشريعات تحث على خفض الاستهلاك منها تقديم منح وقروض ميسرة للمساعدة في دعم مشروعات ترشيد الطاقة بالمنازل(١٣).

٤) استخدام الوقود الحيوي :

يستهلك قطاع النقل بالاتحاد الأوروبي نحو ٣٢٪ من إجمالي مصادر الطاقة يصاحبها نفث نحو ٢٨٪ من إجمالي غاز ثاني أكسيد الكربون الصادر عن دول الاتحاد، وتهدف الاستراتيجية إلى استخدام الوقود الحيوي في تسيير المركبات بنسبة ٥,٧٥٪ بحلول العام ٢٠١٠، وإلى تحويل نحو ٢٠٪ من وسائل النقل المعتمدة حاليا على البنزين والديزل لتعمل بتكنولوجيا الوقود الحيوي بحلول العام ٢٠٢٠، مع دعم أبحاث خلايا الوقود وتعظيم استخدامها حيث لا ينتج عنها عوادم إنما بخار ماء(١٤).

٥) تنويع مصادر الطاقة المتجددة :

يعمل الاتحاد الاوروبي إلى الوصول بالقدرات المركبة من الطاقة المتجددة (كتلة إحيائية، مائية، رياح، شمس، باطن الأرض) إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠، علما بأن طاقة الرياح تمثل الجانب الأكبر في المشاركة بالإضافة إلى الطاقة المائية. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يواجه الزيادة في طلب الطاقة -والذي بلغ متوسطه السنوي ١,٥٪- من خلال استراتيجيته للطاقة المتجددة والغاز الطبيعي.

وتتلخص استراتيجية الاتحاد في مجال الطاقة المتجددة في دعم أنشطة البحث والتطوير، وتطبيق قانون تغذية الشبكة، ودعم الاستثمارات وتوفير القروض المنخفضة الفائدة لمشروعات الطاقة المتجددة.

وسوف نقدم هنا ثلاثة نماذج لدول أوروبية تميزت عالميا في مجال نشر استخدام الطاقة البديلة (عدا ألمانيا)

أولا- ألمانيا :

تعتبر ألمانيا إحدى الدول الكبرى في مجال الطاقة المتجددة، ويعد الاقتصاد الألماني من أكبر اقتصادات العالم. وعلى الرغم من انخفاض مشاركة الطاقة المتجددة إلى نحو ٢٧٪ في منظومة الكهرباء في النصف الأول من الثمانينيات، إلا أن السنوات التالية شهدت تزايدا مستمرا في الاعتماد على الطاقة البديلة. ففي عام ٢٠٠٤، أنتجت ألمانيا ١٠٪ من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة.

وخلال أزمة النفط في منتصف السبعينيات، انتهجت ألمانيا عدة سياسات لتقليل الاعتماد على النفط، منها التوسع في استخدام الفحم والطاقة النووية، ورفع ميزانية البحث والتطوير للطاقة المتجددة. ومع ارتفاع وتيرة نداءات الحفاظ على البيئة ودخول حزب الخضر الائتلاف الحكومي عام ١٩٩٨، زاد الاهتمام بالسياسات البيئية.

وبدأ الاهتمام بأبحاث تطوير الطاقة البديلة في منتصف السبعينيات من خلال مساعدات حكومية لشركات الصناعة الألمانية. وقد أنفقت ألمانيا منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٠ نحو ٢١٥ مليون دولار على بحث وتطوير طاقة الرياح، أخذا في الاعتبار تفاوت الإنفاق سنويا، والذي بلغ مداه عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ لينخفض بعد ذلك لنحو ستة ملايين دولار بدءا من عام ١٩٩٠.

بدأت ألمانيا تطبيق برنامجها لطاقة الرياح في عام ١٩٨٦ بدعم إنتاج توربينة ٢٥٠ كيلووات، إلا أن سعرها كان مرتفعا مقارنة بأسعار السوق آنذاك. ومع استمرار البحث والتطوير، انخفضت أسعار التوربينات وزادت كفاءتها. وباستمرار الدعم السعري، زادت القدرات المولدة من الطاقة المتجددة في عام ٢٠٠٢ إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٩٠.

على صعيد آخر، اهتمت الحكومة الألمانية بإنتاج الكهرباء من الخلايا الفوتوفلطية. ففي عام ١٩٩٠، بدأت برنامج الألف سطح، وذلك بنشر مسطحات الخلايا فوق أسطح المنازل، لتصل بهذا البرنامج إلى نحو ١٠٠ ألف سطح منزل في عام ١٩٩٩، ولتبلغ قدراتها المركبة من الخلايا الفوتوفلطية نحو ٤٠٠ ميجاوات بنهاية عام ٢٠٠٣.

وفي إطار تشجيع الطاقة المتجددة، اعتمدت ألمانيا قانون "تغذية الشبكة" الذي نص على أن تحدد الحكومة بالاتفاق مع منتجي الطاقة من مصادر متجددة حافزا على كل ك و س تسدده الحكومة للمنتجين نظير وفائهم بالتزاماتهم المحددة، مع تخصيص القروض البنكية قليلة الفائدة لمشروعات الطاقة البديلة وعادة ماتختلف التعريفة طبقا للتكنولوجيا المستخدمة وموقع وعمر المشروع، وهو ما يعني ضمان المنتجين سعرا مجزيا لبيع الكهرباء. وقد أدى تطبيق هذه السياسة في أوائل التسعينيات لازدهار أسواق الطاقة المتجددة ونشر تطبيقاتها، وبالتالي نمو الشركات الألمانية العاملة في المجال إلى الحد الذي جعل منها شركات رائدة في مجالات الطاقة المتجددة عالميا(١٥).

ثانيا- الدنمارك :

يبلغ تعداد الدنمارك نحو ٥,٤ مليون نسمة ينتشرون على

مساحة تقترب من ٢٦ ألف كيلومتر مربع(١٦)، وقد انتجت نحو ١٨,٢٪ من الطاقة الكهربية التى تستخدمها من مصادر متجددة فى عام ٢٠٠٤ وهى أعلى نسبة فى العالم.

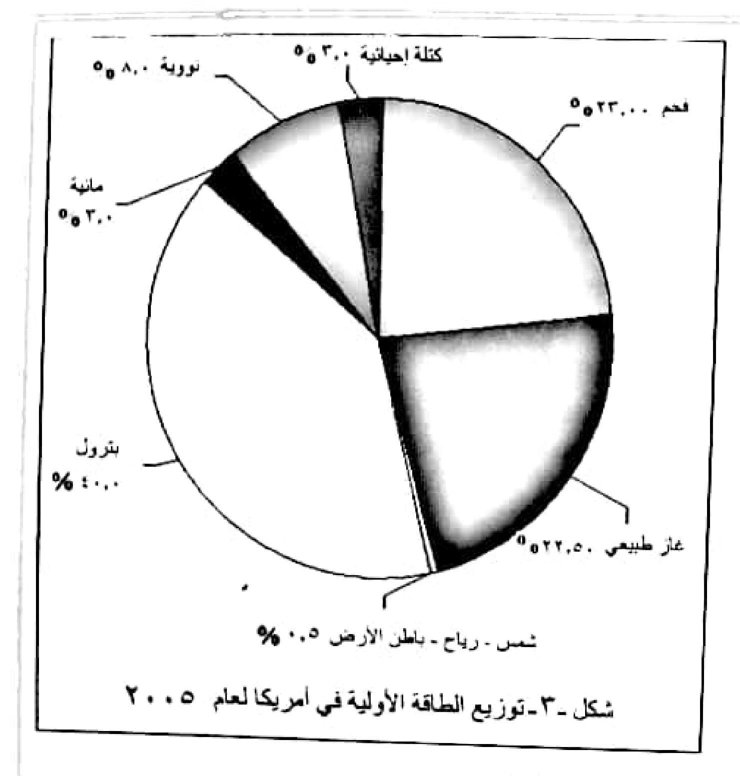
بدأت الدنمارك برامجها بدعم ميزانية البحث والتطوير ثم تحولت لدعم الشركات الصناعية. وفى عام ١٩٧٩، قدمت الحكومة دعما يصل إلى ٣٠٪ من تكلفة وحدات الطاقة المتجددة من طاقة الرياح والمسطحات الشمسية ووحدات الغاز الحيوى، وهو ما دعم جهود الدنمارك فى الحفاظ على البيئة، وفى الوفاء بالتزاماتها تجاه خفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة.

ومن العوامل التى ساعدت الحكومة فى هذا الصدد، تحمس الدنماركيين نحو القضايا البيئية، ورغبتهم فى تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى قيام صناعة الرياح بالدنمارك تحت مظلة من الشراكة والتعاون بين المزارعين وملاك الأراضى. ومن السياسات الرئيسية التى طبقتها الدنمارك دعم ٣٠٪ من استثمارات مشروعات الطاقة المتجددة، وتشجيع صناعة طاقة الرياح الدنماركية بوضع خطة لإنتاج ١٥٠٠ ميجاوات بحلول عام ٢٠٠٥، ثم عدلت لتصبح ٥٥٠٠ ميجاوات بنهاية عام ٢٠٣٠ وقد أدت هذه السياسات إلى نمو مشروعات الطاقة المتجددة بنهاية عام ٢٠٠٢ إلى نحو عشرة أضعاف ما كانت عليه فى عام ١٩٩٠.

وتتلخص سياسة دعم الاستثمارات فى مجال الطاقة المتجددة، والتى طبقت فى الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٩، فى استرداد ملاك مشروعات الطاقة المتجددة نسبة من استثماراتهم تتراوح بين ١٠٪ و٣٠٪ - وهو ما يشابه المسلك الأمريكى أثناء نفس الفترة الزمنية مع اختلاف النسب المقررة - كما أن استخدام الدنمارك لنظام الدعم المباشر برد قيمة ثابتة من الاستثمارات أسهم فى دعم صناعة الرياح بها.

وفى عام ١٩٩٢، سنت مجموعة من التشريعات لصالح طاقة الرياح، تقضى بإلزام شركات المرافق بشراء الكهرباء المنتجة من المصادر المتجددة بسعر أعلى من الطاقة التقليدية، وتقديم حافز إنتاج لملاك مزارع الرياح، بالإضافة إلى استبدال قانون ضرائب الطاقة لسنة١٩٨١ بآخر يحفز على خفض انبعاثات الكربون، وتوجيه الدعم للمشروعات التى تمنع هذه الانبعاثات. وقد أدت هذه السياسات إلى متوسط نمو سنوى ٣٠٪ فى طاقة الرياح بالدنمارك، خلال الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠١ . ومع تشابه السياستين الأولى والثانية بنظيرتيهما فى ألمانيا، إلا أن تسارع نمو سوق طاقة الرياح بالدنمارك يرجع فى الواقع إلى تطبيق ضريبة الكربون.

وقد دعمت الحكومة الدنماركية السوق المحلية لطاقة الرياح فى بداية التسعينيات بالدعوة لإنشاء مزارع رياح كبرى بتوربينات دنماركية الصنع، مما أدى لوجود سوق لتصنيع كل المكونات محليا. فى عام ١٩٩٤، طالبت الحكومة المجالس المحلية بالتخطيط لمستقبل طاقة الرياح دون وضع حدود قصوى. ومن ناحية أخرى، سمحت لمالكى التوربينات القديمة والأقل كفاءة باستبدالها بأخرى حديثة، ثم سمح البرلمان للأفراد بالاشتراك فى امتلاك حصة - ولو صغيرة - من توربينة رياح. ومنذ عام ٢٠٠٠، تخلت الدنمارك عن دعم السعر ودخلت فى مجال تجارة الشهادات الخضراء، وذلك بهدف خلق سوق خضراء للطاقة.



شكل -٣- توزيع الطاقة الأولية في أمريكا لعام ٢٠٠٥

ثالثا- هولندا :

تعتبر هولندا بلدا صغيرا يقطنه نحو ١٦ مليون نسمة فى مساحة تقدر بنحو ٤١ ألف كيلومتر مربع(١٧). وقد أنتجت هولندا نحو ٩٦ مليار ك.و.س. بنهاية عام ٢٠٠٤، منها ٧٪ من مصادر متجددة على النحو المبين فى شكل (٦). بدأ تشجيع تنمية الطاقة المتجددة بهولندا فى منتصف السبعينيات والثمانينيات كنتيجة لتزايد الاهتمام بالبيئة.

وقد بدأ العمل فى البرنامج القومى لأبحاث طاقة الرياح فى بداية عام ١٩٧٦، وبعدها بعامين بدأ برنامج"NWER" آخر لدعم الطاقة الشمسية. أما الاهتمام بالخلايا الفوتوفلطية، فبدأ فى عام١٩٨٠ . بدأت هولندا بتنفيذ مشروعات ريادية فى طاقة الرياح، أعقب ذلك إنشاء مزارع تجارية. وفى عام ١٩٩٧، وضع هدف مشاركة الطاقة المتجددة بنسب ٥٪ و١٠٪ من إجمالى الطلب على الطاقة بحلول عامى ٢٠١٠ و٢٠٢٠ على الترتيب.

اهتمت الحكومة ببرامج البحث والتطوير بهدف تصنيع توربينات رياح، فبدأت فى اعام ١٩٨٦ أول برامجها لدعم مستثمرى طاقة الرياح بتغطية ٣٥-٤٠٪ من تكلفة شراء التوربينات. أما المصنِّعون، فقد شجعتهم على تقديم توربينات أكثر كفاءة وأكثر قبولا من خلال برنامج بدأته أوائل التسعينيات.

اعتمدت هولندا على البرامج التطوعية قدر الإمكان بغية تشجيع شركات المرافق على خفض انبعاثات الكربون فى منتصف السبعينيات. وقد ساعدت هذه البرامج فى رفع مساهمة الطاقة البديلة فى العام ٢٠٠٢ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه فى عام ١٩٩٠.

كما سعت إلى تشجيع استخدام الطاقة المتجددة بإعفاء أصحاب المنازل المستهلكة لطاقة خضراء من دفع ضريبة البيئة، ويقصد بمصطلح الطاقة الخضراء الاستثمار فى طاقة تم الحصول عليها من مصادر متجددة صديقة للبيئة. وتعتبر تجارة



الانبعاثات إحدى السياسات المهمة لتنمية سوق الطاقة المتجددة من خلال بروتوكول كيوتو الذى تم تبنيه عام ١٩٩٧.

وخلاصة القول إنه لا توجد سياسة (محددة) يمكن التوصية باتباعها بهدف تنمية الطاقة البديلة، إنما هناك حزمة تتنوع مكوناتها يتحدد الانتقاء منها بحسب معطيات كل بلد من: وضع الطاقة، والكيان الاقتصادى، ووفرة البدائل. كما يبين العرض إمكانية تنفيذ سياسة ما لفترة زمنية محددة، ثم تطور هذه السياسات أو تستبدل بحسب المعطيات فى حينها. يتم هذا بهدف تحقيق الأهداف المنشودة فى ظل اعتبارات من قبيل إعادة هيكلة سوق الطاقة، وتبنى برنامج طموح لكفاءة الطاقة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وهو ما نفذه الاتحاد الأوروبى.

أمر أخر تظهره الدراسة، ألا وهو ضرورة التحرك فى كيانات اقتصادية كبيرة تستطيع أن تواجه تحديات الطاقة. لذا، فنحن فى حاجة إلى جهد عربى تستحدث فيه كيانات لامركزية تجيد توزيع الأدوار وتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها من خلال تعاون فعال ومثمر.

لقد آن الأوان لإعادة النظر فى موقف الدول العربية من مصادر الطاقة. إننا بحاجة إلى منهجية سليمة نستطيع أن نحدد من خلالها الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية، وهو ما يحتاج إلى بحث منفصل نسأل الله أن يعيننا عليه.

المراجع :

١- إعلان مؤتمر بكين الدولى (٢٠٠٥)، الطاقة المتجددة للتنمية المستدامة، ترجمة ماجد كرم الدين محمود، هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة.

٢- دونالد أتكين (٢٠٠٥)، التحول إلى مستقبل الطاقة المتجددة، المنظمة الدولية للطاقة الشمسية، ترجمة هشام العجماوى.

٣- أحمد الشربينى (فبراير ٢٠٠٧)، يوم تغير المناخ، مجلة العربى، العدد ٥٧٩.

4- European Commission (Jan.uary 2007), "EU Energy Policy Data".

5- IEA (2004), World Energy Outlook, Paris.

٦- EU (January 2007)، مرجع سبق ذكره.

7- EU (January 2007), "An Energy Policy for Europe", Brussels

8- Energy Information Administration (2006), "Annual Energy Review 2005".

٩- محمد مصطفى الخياط (أبريل ٢٠٠٦)، الطاقة البديلة .. تحديات وآمال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، المجلد ٤١.

10- James Jakson (Jun, 2006), "U.S. Trade Deficit and the Impact of Rising Oil Prices", Report for Congress.

11) Commission of the European Communities (2002), "Final Report on the Green Paper towards a European Strategy for the Security of Energy Supply".

12) Commission of the European Communities (2006), "A European Strategy for Sustainable, Competitivness, and Secure Energy".

13) Commission of the European Communities (2002), "Action Plan for Energy Efficiency: Realising the Potential"

١٤- مرجع سبق ذكره. Commission of the European Communities (2006).

١٥- محمد مصطفى الخياط (٢٠٠٦)، مرجع سبق ذكره.

16- https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/da.html#People, "Denmark", (Feb. 2007)

17- https://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/nl.html#People, "Netherlands", (Feb., 2007)



إسرائيل والناتو .. من التعاون إلى الشراكة

■ أشرف محمد كشك *

بعد انتهاء الحرب الباردة، بدأ يظهر دور جديد لحلف الناتو، حيث تحول من مهمة الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي عموما ضد خطر الاتحاد السوفيتي السابق إلى قوة عسكرية سياسية، وقد اتخذ هذا التوجه الجديد طابعا عمليا عندما أصدر قادة الحلف إعلان روما في نوفمبر ١٩٩١ حول السلام والتعاون، والذى أكد أن التحديات والمخاطر الأمنية التى أصبح الحلف يواجهها الآن تختلف فى طبيعتها عما كانت عليه فى الماضى، ومنها المخاطر الناجمة عن الصراعات العرقية والنزاعات الحدودية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم أقر قادة الحلف استراتيجية جديدة أخذت فى اعتبارها تشكيل قوة دفاع أصغر حجما وأكثر قدرة على الحركة من جنسيات متعددة، وقد رأى صانعو القرار فى الحلف أن هناك أهمية لتوسيع عضويته. ففى عام ١٩٩٩، تم ضم جمهوريات تشيكيا والمجر وبولندا، وبذلك ارتفع عدد الأعضاء إلى تسع عشرة دولة. وفى اجتماع وزراء الناتو -الذى عقد فى العاصمة التشيكية براغ عام ٢٠٠٢- وجه الناتو دعوات رسمية إلى سبع دول من منطقة البلطيق وأوروبا الشرقية لتصبح أعضاء فى الحلف وهى: استونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا. وأثناء قمة الحلف فى مايو ٢٠٠٤، تم التصديق على عضوية الدول الجديدة وأصبح العدد الإجمالى للدول الأعضاء فى الحلف ستا وعشرين دولة. ويمكن تقسيم المراحل التى مر بها الحلف إلى ثلاث مراحل أساسية (١) مرحلة الردع والاحتواء (١٩٤٨-١٩٨٨)، (٢) مرحلة سباق الاستقرار (١٩٨٩ - ٢٠٠٥)، أما المرحلة الثالثة، فهى تمتد من الفترة ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٦، حيث سعى الحلف إلى إيجاد شراكة دولية مع أكثر من ٥٣ دولة من خلال العمل كقاعدة بيانات لتبادل المعلومات الاستخباراتية والعسكرية. ولعل التطور الأهم فى هذا الشأن هو قمة استنبول عام ٢٠٠٤ والتى تضمنت مبادرة للتعاون الاستراتيجى مع دول البحر المتوسط، وقد تضمنت قسما خاصا عن دول مجلس التعاون الخليجى. وفى هذا السياق، عقدت أربع دول خليجية (الكويت وقطر والبحرين والإمارات) عدة جولات مع مسئولى الحلف. وقد لوحظ مؤخرا أن هناك جدلا حول إمكانية انضمام إسرائيل للحلف .. فهل إسرائيل بحاجة لهذا الانضمام بالفعل؟ وما هى الفرص التى تترتب على هذا الانضمام، وأهم القيود التى تقع على عاتق إسرائيل نتيجة لهذا الانضمام؟ وهل سيؤثر هذا الانضمام على العلاقات الأمريكية - الأوروبية عموما وبالنسبة لقضايا الشرق الأوسط تحديدا؟ هذا ما سوف تجيب عليه القراءة النقدية للمقال التالى:

Anchoring Israel to The Euro - Atlantic Community:

Further Upgrading and Institutionalizing Nato-Israel Relations

working Paper

Submitted For the Herzliya

Conference, January 21-24, 2007

Uzi Arad

Oded Eran

Tommy Steiner

انضمام إسرائيل للمجتمع الأورو-أطلسى .. تحديث العلاقات بين حلف الناتو وإسرائيل

عوزى أراد وعوديد إيران وتومى شتاينر، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر هرتزليا، ٢١-٢٤ يناير ٢٠٠٧

هناك تطورات عديدة شهدها حلف الناتو، فضلا عن فكرة الشرق الأوسط الكبير، بالإضافة إلى رؤية الجانبين بأن ثمة تهديدات مشتركة يتعين التعاون لمواجهتها ابتداء بالإسلام الراديكالى، مرورا بالإرهاب العالمى، وانتهاء بانتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد اتخذ الجانبان خطوة عملية على صعيد التعاون بينهما، حيث أنجزا أول برنامج تعاون فردى اقترحه الحلف على إسرائيل، وهى المرة الأولى التى يقوم فيها الحلف بتنفيذ مثل هذه

(*) باحث دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.



النوعية من البرامج خارج نطاق المجتمع الأورو-أطلسي. وقد أرسى هذا البرنامج قواعد شراكة فعلية بين الحلف وإسرائيل. ولا يمكن القول إن الفائدة من تلك الشراكة تقتصر على إسرائيل فحسب، حيث تسود قناعة لدى الغالبية العظمى من أعضاء الحلف، مفادها أن الوقت قد حان لتعزيز توجه الناتو الجديد القاضي بتوسيع مهامه خارج حدوده ليصبح قادرا على مواجهة التحديات والتهديدات الاستراتيجية.

إسرائيل والانضمام للناتو :

تولي النخبة السياسية والعسكرية في إسرائيل أهمية كبرى للتعاون مع حلف الناتو انطلاقا من ثلاثة أمور، أولها: المواجهات التي شهدتها المنطقة خلال عام ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله وأسفرت عن تداعيات سلبية عديدة على الداخل الإسرائيلي، وثانيها: ما سوف يترتب على انضمام إسرائيل للحلف من تحقيق ارتباط شامل بكل من الولايات المتحدة وأوروبا، وثالثها: تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي تتأثر بالتقارب الأمريكي - الأوروبي ومن ثم ستكون إسرائيل هي المستفيد الأول. على الرغم مما سبق، فلا يوجد إجماع داخل إسرائيل حول مسألة الانضمام إلى الناتو، حيث إن العلاقات بين الجانبين محدودة على الصعيد السياسي ويطغى عليها حذر تاريخي. وفي هذا السياق، يقول مارتن فان كريفلد، الأستاذ في الجامعة العبرية بالقدس في مقال نشرته "صحيفة الحلف الأطلسي" في موقعها على الإنترنت، إن "العلاقات بين الحلف الأطلسي وإسرائيل اتسمت لفترة طويلة بالمزيج من "اللامبالاة والحذر"، أما مسئولو الحلف، فيؤكدون أن الحلف لا يعتزم إطلاقا تمييز أي من دول "الحوار" السبع عما سواها.

ويلاحظ أنه لا تزال بعض قطاعات المؤسسات الاستراتيجية والأخرى المعنية بالسياسة الخارجية داخل إسرائيل تشكك في ضرورة تنمية شراكة استراتيجية شاملة مع كل من الولايات المتحدة وأوروبا، وترى هذه القطاعات أن إسرائيل يتعين عليها الإبقاء على وتحديث علاقتها الاستراتيجية الخاصة مع واشنطن فقط خوفا من أن تتسم جهود توسيع نطاق هذه العلاقة لتضم المجتمع الأطلسي بأكمله بغير الواقعية وانعدام الفائدة، بل وربما تعوق بشكل بالغ حرية العمل الاستراتيجي لإسرائيل.

موقف الناتو من التعاون مع إسرائيل:

في الوقت الذي توجد فيه توجهات مؤيدة لانضمام إسرائيل للحلف عبر عنها السفير مينوتو ريزو، مساعد الأمين العام للحلف، بمناسبة انعقاد مؤتمر في مدينة هرتزليا الصغيرة في بلجيكا بمناسبة إبرام اتفاق تعاوني بين الناتو وإسرائيل في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٦- إلا أن بعض مسئولي الحلف أكدوا أن إمكانية انضمام إسرائيل إلى الحلف غير واردة. وفي هذا السياق، قال المتحدث باسم منظمة حلف شمال الأطلسي جيمس أباثوراي "إننا نبذل مجهودا كبيرا لكي يكون ما نعرضه متوازنا". ويؤيد عدد ضئيل من الشخصيات انضمام إسرائيل للحلف، ومن هؤلاء، رئيس الوزراء الإسباني السابق خوسيه ماريا أثنار، حيث إنه معروف بتوجهاته الصهيونية، فقد دعا في مارس ٢٠٠٦ إلى تشكيل مظلة أطلسية لردع أي هجوم قد يستهدف إسرائيل.

مكاسب وخسائر إسرائيل من الانضمام للناتو :

على الرغم من أن فترة ما بعد الحرب الباردة قد تميزت بتزايد أهمية المنظمات الإقليمية والدولية كآلية مهمة للتعاون بشأن قضايا الدفاع والأمن والمال والتجارة والصحة وحماية البيئة، فإن إسرائيل لها رؤية مختلفة بهذا الشأن، حيث تدير علاقاتها الخارجية على أساس ثنائي، انطلاقا من قناعة مؤداها أن إدارة العلاقات على المستوى الثنائي تضمن لها مساحة أوسع من القدرة على المناورة وحرية أكبر في العمل، ويفسر هذا أنه في الوقت الذي تتمتع فيه إسرائيل بعلاقات أمنية مع العديد من أبرز أعضاء المجتمع الأطلسي وليس الولايات المتحدة فقط، إلا أن إسرائيل تغيب عن أطر العمل الاستراتيجية لهذا المجتمع الذي تنامى نفوذه بشأن الشئون الأمنية والدفاعية خلال الناتو والاتحاد الأوروبي، حيث تشعر إسرائيل بالتردد حيال المشاركة في المنتديات الدولية، إذ إن الأغلبية العددية الكاسحة للدول العربية والمسلحة داخل المؤسسات الدولية قد أعطت إسرائيل انطباعا بأن تلك المؤسسات معادية لها. ويؤكد ذلك المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية الذي أقيم تحت رعاية الأمم المتحدة في ديربان بجنوب إفريقيا عام ٢٠٠١، حيث تحول من مؤتمر دولي رسمي إلى ساحة لنشر الخطابات المعادية لإسرائيل. ويلاحظ أن إسرائيل لم يتم قبولها في مجموعة إقليمية تتبع الأمم المتحدة سوى في عام ٢٠٠٢، عندما انضمت إلى مجموعة الدول الأوروبية ودول أخرى. وحتى اليوم، لا تزال إسرائيل مستثناة من نظام المجموعات الإقليمية التابع للأمم المتحدة خارج نيويورك، بما يعكس العزلة الجيوسياسية التي تتعرض لها إسرائيل، حتى إن التجارب الإقليمية القليلة التي تعاملت معها إسرائيل لم تحمل طابعا إقليميا بالمعنى الحقيقي، حيث تمثلت في المفاوضات متعددة الأطراف بمدريد والعديد من المنتديات الإقليمية الخاصة بالمؤسسات الأورو-أطلسية، مثل عملية برشلونة/ الشراكة الأورو-متوسطية بقيادة الاتحاد الأوروبي. ويلاحظ أن إسرائيل لا تستطيع الاستفادة من منافع وفوائد العمل الإقليمي لأسباب سياسية ودينية.

وستحصل إسرائيل بعضويتها في الناتو على عدة فوائد، لاسيما على الصعيد الدفاعي، تتمثل فيما يلي:

- طبيعة النظام القتالي الذي تمتلكه إسرائيل ويوفر لها قدرا كبيرا من القوة بما يكفل لها القدرة على إيجاد عنصر ردعي في مواجهة التهديدات المحتملة جراء أي مواجهة عسكرية محتملة مع أحد جيرانها الإقليميين.

- تتمتع إسرائيل بعلاقات ثنائية مع الولايات المتحدة بما يجعلها تتمتع بمكانة الحليف غير الرسمي. فمنذ قيام إسرائيل وحتى الآن، أعلنت الإدارات الأمريكية المتتالية التزامها بدعمها والمحافظة على سيادتها وتكامل أراضيها.

- تمتلك إسرائيل ترسانة نووية تعزز مكانتها الإقليمية والدولية.

- تعاون إسرائيل مع دول الحلف سوف يدعم قدراتها الردعية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المخاوف الإسرائيلية من الانضمام لحلف الناتو تكمن في الآتي:

- القيود التى يضعها ميثاق الحلف على استخدام إسرائيل القوة فى حالة نشوب نزاع إقليمى، حيث إن إسرائيل فى هذه الحالة لا تملك شرعية استخدام قدراتها العسكرية، بل إن أعضاء الحلف قد يطالبونها بخفض مستوى عملياتها العسكرية وذلك بتجنب اتخاذ الإجراءات التى تعتبر انتهاكا لقواعد الحرب المتعارف عليها دوليا كما أن إسرائيل عليها التشاور مع أعضاء الحلف قبل اتخاذ أى عمل عسكرى ضد أى دولة عربية، وقد تكون هناك معارضة من معظم تلك الدول. وإذا تصرفت إسرائيل بعيدا عن مواقف دول الحلف، فإنها ستكون متجاهلة لآراء وتوجهات الدول الأعضاء الأخرى بما قد يثير غضب تلك الدول.

- الشكوك بشأن التزام أعضاء الناتو بتقديم المساعدة لإسرائيل إذا تعرضت مصالحها الحيوية والأمنية للخطر عند أى مواجهة مستقبلية مع أحد جيرانها على سبيل المثال، فمعاهدة الناتو -كغيرها من المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية- تتيح العديد من الحجج القانونية والرسمية التى تمكن أعضاءها من المراوغة فى الالتزامات. حيث تحتوى المادة الخامسة من ميثاق الحلف على بنود متعددة تحمل تفسيرات ومعانى كثيرة وغير محددة بشأن تأمين تقديم المساعدة فى حالة حدوث هجوم على أى من الدول الأعضاء. وهناك عوامل عديدة تحكم تقديم تلك المساعدات، منها - على سبيل المثال لا الحصر- مدى تورط الدول الأعضاء فى صراع أو نزاع آخر فى الوقت نفسه، وبالتالى يتعين على هؤلاء الأعضاء توزيع مواردهم، وهو الأمر الذى يتطلب قرارا قد يحتاج إلى وقت، حيث إن الحلف ليس تيارا واحدا وهو أمر لن يكون مفيدا لإسرائيل، إذ إن عنصر الوقت من العناصر المهمة والأساسية لها إبان الأزمات، فالمساعدة التى لا تقدم فورا قد تأتى فى وقت تصبح فيه غير ذات قيمة أو أهمية.

- كون إسرائيل عضوا فى حلف الناتو أمر من شأنه أن يزيد من وطأة الضغوط عليها للتخلى عن برنامجها النووى، حيث إن تمتع إسرائيل بعضوية منظمة دفاع دولية يثير جدلا مفاده أن إسرائيل ليس لديها ما يبرر الاستمرار فى تطوير برنامجها النووى. حيث أعلنت إسرائيل أن امتلاكها لهذا البرنامج كان بسبب تخلى الدول الغربية عنها وعدم توفير الحماية لها. وبالتالى يصبح التساؤل: لماذا تصر إسرائيل على امتلاك سلاح نووى خاص بها فى ظل تمتعها بعضوية منظمة دفاعية كالناتو؟

- إذا حصلت إسرائيل على عضوية الحلف، فإن ذلك سوف يلقى على عاتقها التزامات يأتى فى مقدمتها تعهد الدول الأعضاء بتقديم مساعدة عسكرية لأى دولة عضو فى حال تعرضها لهجوم من جانب دول أخرى وبالتالى قد تكون إسرائيل مضطرة لإرسال قوات إسرائيلية لمناطق نائية للمشاركة فى حرب قد لا تشكل اهتماما مباشرا لإسرائيل، فى الوقت الذى تحدد فيه هدف إنشاء قوات الدفاع الإسرائيلية فى حماية الشعب الإسرائيلى وحكومته.

- أثر عضوية إسرائيل على الموقف الأوروبى بشأن عملية السلام، إذ يلاحظ أن الدول الأوروبية تتخذ دوما موقفا معارضا لإسرائيل بشأن سياستها تجاه عملية السلام. وبالتالى فإن عضوية إسرائيل قد تؤدى إلى تقليص دور الولايات المتحدة تجاه العملية السلمية، وهو أمر قد يتعارض مع المصالح الإسرائيلية التى ترى فى الدعم الأمريكى لها مسألة استراتيجية.

مضمون الشراكة بين إسرائيل وحلف الناتو :

بدأ التعاون بين الناتو وإسرائيل داخل إطار "الحوار المتوسطى" المتعدد الأطراف، والذى ضم كلا من إسرائيل ومصر والأردن والمغرب وتونس وموريتانيا والجزائر. وخلال المرحلة الأولى للحوار، اقتصر النشاط على عقد اجتماعات على المستوى الرسمى. أما فى عام ٢٠٠٢، فقد تم عقد اجتماعات ثنائية بين الناتو والدول بشكل فردى، إلا أن التعاون الفعلى ظل مقتصرا فى الجزء الأكبر منه على إطار العمل متعدد الأطراف. وفى أكتوبر عام ٢٠٠٦، نفذت إسرائيل والناتو أول برنامج تعاون فردى، حيث تعد إسرائيل أول دولة خارج النطاق الأورو-أطلسى وأولى الدول الأعضاء فى الحوار المتوسطى التى قدمت مثل هذا الاتفاق. وخلال توقيع الاتفاق، اعترف السفير الإسرائيلى لدى الناتو بأن النتيجة النهائية هى دون مستوى التوقعات الإسرائيلية، مشيرا إلى أن إسرائيل والناتو شركاء طبيعيون وهذا الاتفاق يضفى الطابع الرسمى على جزء من تلك الشراكة على الأقل.

وواقع الأمر أن هناك جوانب عديدة للشراكة بين إسرائيل والحلف على النحو التالى:

- مشاركة إسرائيل فى مناورات بحرية أجراها الناتو فى البحر الأسود وتدريبات مشاة الناتو فى أوكرانيا. وتشير بعض المصادر إلى أن الجيش الإسرائيلى أعلن مشاركة فرقاطة من البحرية الإسرائيلية للمرة الأولى فى تدريب بحرى باسم "تعاونية ماكو" نظمه الحلف قبالة سواحل رومانيا فى البحر الأسود فى ١٧ يونيو ٢٠٠٦. وقد استهدفت هذه التدريبات اختبار القدرة على القيام بعمليات إنقاذ بحرية.

- قبيل إنجاز برنامج التعاون الفردى، توصل الناتو وإسرائيل إلى اتفاق حول أشكال إسهام إسرائيل فى العملية البحرية الرامية لمكافحة الإرهاب التى نفذها الحلف فى البحر المتوسط.

- إعلان إسرائيل عزمها وضع وحدة البحث والإنقاذ الخاصة بها تحت تصرف الناتو فى حالات الطوارئ المدنية.

- انضمام إسرائيل لنظام التصنيف التابع للناتو.

ومع أهمية هذا التعاون الدفاعى بين الحلف وإسرائيل، فإن الأخيرة يتعين ألا تنظر إلى هذا التعاون باعتباره غاية فى حد ذاته، حيث إن الناتو لا يمثل تحالفا عسكريا فحسب وإنما أضحى مؤسسة سياسية دولية، ومن ثم يتعين على إسرائيل دراسة تعزيز علاقاتها مع الناتو كخطوة نحو بناء علاقة دولية جديدة بين إسرائيل ومجتمع أورو-أطلسى يحمل شكلا جديدا، وقد يدعم ذلك قدرة إسرائيل على التأثير على أجندة الناتو.

وعلى المستوى العسكرى والتكنولوجى، نجد أن التعاون مع دول حلف شمال الأطلسى سوف يتيح الفرصة لإسرائيل للتعرف على التكنولوجيات المتطورة والأساليب العملياتية العسكرية التى تمكن إسرائيل من التصدى للتهديدات المستقبلية بطريقة أفضل.

كما أن مشاركة إسرائيل فى المناورات العسكرية مع حلف شمال الأطلسى من شأنها أن تعزز من قدرات وخبرات قوات الدفاع الإسرائيلية فى العمليات العسكرية برا أو بحرا أو جوا.

وعلى الجانب الاقتصادى، يمكن القول إن التعاون مع دول الناتو سوف يمنح إسرائيل مكانة خاصة فيما يتعلق بصفقات الأسلحة.

وبوجه عام، تريد إسرائيل استخدام الموارد المتاحة عبر هذا الحلف، سواء كانت لوجيستية أو استخباراتية لتعزيز وضعها الإقليمى.

مستقبل الشراكة بين إسرائيل والناتو :

أعلنت إسرائيل عن رغبتها فى المضى قدما نحو الدخول فى شراكة رسمية مع الحلف. وفى بيان تاريخى، أعلنت "تسيبى ليفنى" وزيرة الخارجية الإسرائيلية أن بلادها تسعى للاندماج فى إطار عمل الشراكة مع الناتو، والمعروف باسم "الشراكة من أجل السلام". وواقع الأمر أن هناك صعوبات تقف أمام تنفيذ تلك الشراكة، سواء على الجانب الإسرائيلى أو بالنسبة لحلف الناتو.

فعلى الجانب الإسرائيلى، تعد سياسة إسرائيل تجاه القضية الفلسطينية أحد أبرز تلك المعوقات، حيث إن هناك معارضة واسعة بين أعضاء الحلف لتلك السياسة. أما بالنسبة للناتو، فيتعين عليه أن يبدأ عملية تحول فكرى تتوازى مع عملية التحول السياسى، من خلال إعادة تعريف الملامح الجغرافية للتحالف، وبالتالى فإن من شأن إقرار مبدأ استراتيجى وأجندة عملية جديدة تحقيق كفاءة أكبر فى حشد القدرات والموارد وتعديلها بحيث تتوافق مع أهداف واحتياجات معينة على أساس عالمى بدلا من الأساس الضيق المرتبط بقارة بعينها.

ومن ثم، فإنه عندما تحدث عملية إعادة الترتيب العسكرى، فإن فكرة العضوية والشراكة سوف تتخذ شكلا ومعنى جديدين، إلا أنه ينبغى تصميم الشراكات الخاصة بالناتو على أساس كل حالة على حدة بشكل يتميز بالمرونة بما يخدم كلا من أهداف الناتو ومصالح شركائه. ويتوقف الاعتراف بأن الناتو وإسرائيل "شركاء طبيعيون" بشكل كامل عندما لا يكتفى الجانبان بالاعتراف بذلك، بل أيضا يبدو من استعدادهما للاستثمار فى دفع هذه العلاقة قدما وهو الأمر الذى لم يتحقق بعد. وإذا كان هذا الأمر يتطلب التزاما من الناتو يتمثل فى إضفاء الطابع الرسمى على وضع إسرائيل بالنسبة له، فإن إسرائيل سوف تتحمل عبئا مضاعفا فى السعى لتنمية وإضفاء الصبغة الرسمية على علاقتها بالناتو من خلال إبداء الاستعداد وإعلان تعهدات محددة للمشاركة فى الموارد العسكرية والبشرية والفنية والمالية.

ويلاحظ أن هناك العديد من الأصوات داخل إسرائيل تدعو إلى ضرورة الحفاظ على وتعزيز التحالف الاستراتيجى الثنائى مع الولايات المتحدة بغض النظر عن علاقتها مع الناتو. وتؤكد تلك التوجهات أن عضوية الناتو لا تعنى بالضرورة فقدان حرية العمل الاستراتيجى المستقل، بل إنها سوف تشكل الأساس المؤسساتى السياسى لتحالف إسرائيل مع المجتمع الأورو-أطلسى بما يعنيه ذلك من تحسن استراتيجى ودبلوماسى هائل فى العلاقات مع الاتحاد الأوروبى، الذى تتمتع بعض أطرافه بعلاقات وطيدة مع إسرائيل وبخاصة فى مجال مبيعات الأسلحة. وهناك سيناريوهان قد يفتحان المجال أمام انضمام إسرائيل لعضوية الناتو، أولهما يتعلق بإقرار اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، يتم فى إطاره عرض عضوية الناتو على إسرائيل كضمان أمنى، إلا أن التطورات الراهنة فى عملية السلام تشير إلى عدم إمكانية تحقق هذا السيناريو، حيث إنه من شروط العضوية فى الحلف أن تكون أى دولة عضو قد حددت حدودها بشكل سلمى مع جيرانها، وهو مالا يتوافر فى الحالة الإسرائيلية، كما أنه من شروط العضوية ألا تكون الدولة العضو فى حالة حرب أو أن تتعامل بشكل عنصرى مع أقليات داخل حدودها.

فضلا عن تأكيد بعض قادة الناتو ضرورة حل القضية الفلسطينية. وفى هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى تصريح جون كولستون، نائب أمين عام الناتو لشئون السياسة الدفاعية والتخطيط خلال ندوة عقدت فى المعهد الملكى لدراسات الأمن والدفاع ببريطانيا فى سبتمبر ٢٠٠٦، حيث قال "يجب أن يحل الصراع العربى - الإسرائيلى" وأضاف "يجب أن يكون للناتو دور فى حل هذا الصراع وبعدها تكون مهمة إدخال الدول العربية إلى الناتو أمرا سهلا".

أما السيناريو الثانى، فيتمثل فى تطورات البرنامج النووى الإيرانى، حيث إن استمرار إيران فى التمسك ببرنامجها النووى يعنى احتمال بدء المجتمع الأطلسى فى الدفاع عن إسرائيل فى مواجهة التهديدات النووية الإيرانية، وهذا لن يتحقق إلا من خلال ضم إسرائيل لعضوية الناتو.

ومع التسليم بما سبق، فإن هناك قضيتين أساسيتين يتعين على إسرائيل أن تصل إلى تفاهم مع الدول الرائدة فى الناتو بشأنهما، الأولى: موافقة الدول الأعضاء بالحلف على التفاهم الاستراتيجى بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن البرنامج النووى الإسرائيلى، والثانية: عدم فرض أعضاء الناتو أى قيود على حرية إسرائيل فى التصرف من الناحية العسكرية حال تعرضها لأى تهديد.

ومع أهمية ما سبق، فإن علاقة إسرائيل بالناتو لا تقتصر على طرفى المعادلة، بل إنها سوف تمثل تحديا كبيرا أمام بعض الدول العربية التى بدأت بالفعل فى إجراء حوار مع الحلف بشأن الشراكة الاستراتيجية، ومنها أربع دول خليجية (الكويت، والإمارات، وقطر، والبحرين)، فضلا عن توقيع الكويت اتفاقية العبور مع الحلف، والتى تشمل تسهيل العبور الآمن للمعدات والأفراد. وهو ما يثير التساؤلات حول طبيعة العلاقات بين إسرائيل والدول العربية داخل تلك المنظومة الدفاعية، بما يفجره ذلك من قضايا، يأتى فى مقدمتها ما يقال بشأن محاولة إسرائيل التطبيع العسكرى -بعد إخفاق التطبيع السياسى والاقتصادى- مع الدول العربية.



سياسة فرنسا الإيرانية

■ خالد سعد زغلول *

قال الرئيس الفرنسى جاك شيراك فى إحدى خطبه العام الماضى بشأن استراتيجية الردع النووى إن "فرنسا ستكون مستعدة لاستخدام السلاح الذرى ضد أى دولة ترعى هجوما إرهابيا على الأراضى الفرنسية"، وأضاف "أن زعماء الدول التى ستقدم على استعمال الوسائل الإرهابية ضدنا، شأنهم فى هذا شأن أى شخص يستخدم أسلحة الدمار الشامل بأى وسيلة ضدنا، عليهم أن يعوا أنهم سيعرضون أنفسهم لرد حازم من جانبنا" ولم يكن لدى المراقبين أدنى شك فى أن المقصود هى إيران وبرامجها النووية. وهذه هى المرة الأولى التى صعد فيها آخر رجال الديجولية من حدة خطابه، وهى المرة الأولى أيضا التى يتم فيها استعراض عضلات فرنسا فى هذا المجال.

وتعود حدة فرنسا فى تناولها للملف الإيرانى لكونها أكثر الدول "تورطا" فيه، حيث أقامت باريس فى السبعينيات إبان عهد فاليرى جيسكار ديستان مفاعلات نووية فى كل من إسرائيل وإيران فى عهد الشاه، والعراق فى عهد أحمد حسن البكر. ولذلك، سعت فرنسا بكل قوتها لاستصدار القرار ١٧٣٧، لتصحح به ماضيها أمام الغرب لكونها أدخلت دولا إسلامية إلى النادى النووى، ولم يشفع لها هذه الخطيئة سوى بنائها ترسانة إسرائيل النووية. وتعمل باريس جاهدة حاليا على صياغة جديدة لمشروع قرار جديد، حيث جاء القرار السابق أقل حدة من الصيغة التى اقترحتها مبدئيا كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا. ويفترض ان يستند مشروع القرار (على غرار القرار السابق) إلى البند ٤١ من شرعة الأمم المتحدة الذى يجيز فرض عقوبات اقتصادية وتجارية، لكنه يستبعد استخدام القوة، وإن كان يمهد لها.

وتعتبر باريس أن القرار الاول كان انتصارا لكل من روسيا والصين اللتين جادلتا بأن المشروع يجب ان يكون طلبا جديدا وليس إنذارا، بهدف حث إيران على قبول صفقة الحوافز الأوروبية حال قيامها بتجميد أنشطتها النووية. وقد أبدت الولايات المتحدة وكذلك فرنسا، لكن على درجة اقل، إشارات تدل على نفاد الصبر حيال مواقف روسيا والصين اللتين تمنعان دائما مجلس الأمن الدولى من التصويت على فرض عقوبات. ويبدو ان الأوروبيين أكثر تصميما على المضى فى فتح هذا الملف فى الأمم المتحدة، بعد ان اكتسب صيغة الشرعية الدولية ليكون فى المستقبل ارضية شرعية لقرار الحرب. ويسابق وزير الخارجية الفرنسية فيليب دوست بلازى الزمن لاستصدار القرار الثانى من مجلس الأمن قبل نهاية ولاية الرئيس شيراك (١٦ مايو ٢٠٠٧) ليكون انتصارا دبلوماسيا للرئيس الديجولى.

وقد أكد السفير الفرنسى فى مجلس الأمن - مستشار شيراك السابق - دولا سابلير أن سفراء البلدان الستة الكبرى فى هذا الشأن بالأمم المتحدة احرزوا "تقدما جوهريا" فى مفاوضاتهم حول مشروع القرار الجديد بالأفكار الفرنسية لتشديد العقوبات على إيران بسبب أنشطتها النووية الحساسة.

وأعربت روسيا والصين عن تحفظات حيال منع السفر والقيود التجارية واقتراح بشمول تجميد الأرصدة المالية "مؤسسات يشرف عليها حرس الثورة".

بيد أن ما تريده باريس هو ان يدرك الإيرانيون أن لديهم خيارا، وان الباب ما زال مفتوحا، حيث تأمل فى ان يحملهم هذا القرار على التفكير وان يطبقوا ما تنتظره منهم، أى تعليق انشطتهم لتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة.

وأعلن السفير الفرنسى فى الأمم المتحدة أننا لا نريد أن نفرض عقوبات ولا أن نسىء إلى إيران، لكننا نريد إعادتها الى طريق التفاوض ومساعدتها على الخروج من العزلة التى فرضتها على نفسها بنفسها.

وقد درست الدول الست، وهى الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا، مشروع القرار الذى قدمته فرنسا بالتشاور مع واشنطن، وينص على حظر التجارة مع إيران

(*) باحث فى العلاقات الدولية، جامعة باريس

فى المجالات المرتبطة ببرامجها النووية والباليستية، وكذلك منع السفر وتجميد أموال فى الخارج لبعض الشخصيات والشركات الإيرانية المرتبطة بهذه البرامج. كما ينص على فرض حظر على كل المعدات والتجهيزات التى يمكن أن تسهم فى البرامج النووية أو برامج الصواريخ الباليستية فى إيران. وتتضمن العقوبات حظرا على تصدير إيران للأسلحة التقليدية وحظر نقل المواد والتقنية النووية الحساسة إلى إيران، فضلا عن أنه يحظر توفير أى مساعدة أو تدريب فنى أو مالى مرتبط بهذه البرامج. وتتضمن العقوبات عرقلة طلب إيران عضوية منظمة التجارة العالمية، ولكن يمكن تعليق العقوبات كلها إذا عادت إيران إلى المفاوضات. وبعد مباحثات ماراثونية لأشهر طويلة، بسبب تشدد كل من الصين وروسيا، تمكنت فرنسا - بالتعاون مع ألمانيا - من الاتفاق حول قرار مخفف يمهل طهران شهرين للتعاون قبل تطبيق العقوبات. ويحتوى مشروع القرار فى ملحقه على قائمة بأسماء ١٢ مسئولا لفرض حظر السفر عليهم، بمن فيهم عدد من المسئولين المرتبطين بمنشأة ناتانز لمعالجة الوقود النووى، وكذلك بمفاعل أراك الإيرانى الذى يعمل بالمياه الثقيلة، إضافة إلى قائد الحرس الثورى الجنرال يحيى رحيم صفوى. وقد عبر سفير الجمهورية الإسلامية بباريس عن رأيه بأن الدول والشركات الأمريكية والأوروبية هى التى ستتضرر أكثر من إيران، مشيرا إلى أن بلاده أصلا هى فى حالة حصار بسبب عقوبات أحادية تفرضها الولايات المتحدة عليها منذ حادثة احتجاز الرهائن فى السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩، وما تلاها من صدور قانون داماتو الذى يمنع الاستثمار فى إيران فى مجال تطوير صناعاتها من النفط والغاز.

تحذيرات فرنسية لتل أبيب وواشنطن :

تسربت بعض ملامح الخطط الأمريكية لشن هجمات جوية على إيران للدوائر الصحفية فى فرنسا بهدف تعطيل هذا المشروع الأمريكى - الإسرائيلى عبر خلق حركة ضغط شعبية عالمية ضده. وكشفت المصادر الدبلوماسية الأوروبية عن أن الخطط لا تقتصر على ضرب المواقع النووية، بل تشمل البنى التحتية العسكرية، وأن أى هجوم من هذا النوع، إذا ما قامت به الولايات المتحدة ضد إيران، فسيستهدف القواعد الجوية والقواعد البحرية ومنصات الصواريخ ومراكز القيادة والسيطرة العسكرية. ورغم الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تصر على أنها لا تخطط لمهاجمة إيران وتسعى إلى إقناعها بالتوقف عن نشاطات تخصيب اليورانيوم عبر الوسائل الدبلوماسية، فإن تل أبيب تريد استثمار فرصة وجود جورج بوش والصقور لتكملة المخطط الحلم بزوال أعداء إسرائيل جميعا، ولم يتبق سوى إيران بعد احتواء ليبيا دبلوماسيا وكوريا اقتصاديا وأفغانستان والعراق عسكريا.

وكشفت مصادر عسكرية فرنسية عليمة عن "أن مسئولين بارزين فى القيادة المركزية فى فلوريدا حددوا من قبل سلسلة من الأهداف المطلوبة داخل إيران، من بينها منشأة تخصيب اليورانيوم فى ناتانز، ومنشآت فى أصفهان وأراك وبوشهر" وأضافت "أن الولايات المتحدة ستستخدم قاذفات الشبح "بى ٢" بعيدة المدى والطائرات العملاقة B52 لإلقاء قنابل خارقة للملاجئ فى محاولة لاختراق مفاعل ناتانز المبنى على عمق ٢٥ مترا تحت الأرض" كما تتميز هذه الطائرات بتحليقها فى ارتفاعات شاهقة لا تصل اليها احدث بطاريات وجدران الصواريخ الدفاعية الروسية.

وكشفت مصادر عسكرية فرنسية أيضا عن أن إسرائيل وضعت خططا سرية لتدمير منشآت تخصيب اليورانيوم لدى إيران بأسلحة نووية تكتيكية، ويتدرب طياروها على المهمة فى جبل طارق وصحراء النقب. كما كشفت عن "أن مسئولين إسرائيليين وأمريكيين عقدوا لقاءات سرية لدراسة العمل العسكرى ضد إيران". وأشارت المصادر إلى أن إسرائيل "حددت ثلاثة أهداف رئيسية تقع جنوب طهران تعتقد أنها متورطة بالبرنامج النووى وهى مفاعل ناتانز - حيث تم نصب الآلاف من أجهزة الطرد المركزى لتخصيب اليورانيوم - ومنشأة لتحويل اليورانيوم بالقرب من أصفهان، ومفاعل للمياه الثقيلة فى أراك". وكان من اللافت أن إيران أجرت مؤخرا مناورات عسكرية شملت ١٦ محافظة للتدريب لمواجهة هجمات قد تشن برا وجوا. ولكن فى ضوء الاعتراف بأن الولايات المتحدة لا تملك القدرات على شن هجوم برى، فقد بدت المناورات قليلة النفع من الناحية العملية، إلا أنها وفرت أساسا لما يفترض انه استعدادات سيكولوجية لمواجهة الحرب النفسية الأمريكية - الإسرائيلية.

بيد أنه فى هذا الشأن، حذر خبراء وزارة الدفاع الفرنسية "القيادة السياسية الإسرائيلية" من كون اية عملية عسكرية لاسرائيل ضد ايران ستمس حتما بمصالح إسرائيل على المدى الطويل"، وأن "هذا سيضر بأمن إسرائيل الشامل وستكون انعكاساته الاقتصادية رهيبة وطويلة الأمد". وأضاف الخبراء أن هذه العملية يمكن تحقيقها "لكنها محفوفة بمخاطر كبيرة جدا". واعتبروا انها ستشجع "التطرف فى العالم الإسلامى، حيث سيجد المعتدلون انفسهم فى وضع لا يطاق". كما يرى الخبراء أن سيناريو الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان كان تمهيدا لاستعراض قدرات إيران العسكرية، وأنها سترد عبر هجوم كبير بواسطة صواريخ باليستية على مدن إسرائيلية مثل تل ابيب وحيفا، مما قد يخلف خسائر بشرية كبيرة.

وستواجه إسرائيل كذلك إدانة دولية قوية وعزلة إضافية فى الشرق الأوسط. كما قدر الخبراء الفرنسيون أن إيران قد تهاجم اهدافا أمريكية فى المنطقة أو تدعم هجمات إرهابية ضد إسرائيل والمصالح الأمريكية فى مختلف انحاء العالم.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه إسرائيل والدول الغربية الأخرى خطرا اكبر هو تمرير المهارات والتكنولوجيا الى مجموعات إرهابية عبر عناصر منحرفة فى النظام الإيرانى، يحتمل ان تؤدى

بهجوم إرهابى غير تقليدى. ومن المتوقع أن يتحول العراق الى ساحة من النار وأن تحدث مواجهة مباشرة بين الجيش الإيرانى وقوات الاحتلال الأمريكية.

شيراك يتدخل من جديد :

كرر الرئيس جاك شيراك مؤخرا تأكيد أنه يجب على ايران أن تتعاون مع المجموعة الدولية او انها قد تتعرض "لعزلة متزايدة"، مجددا دعوة طهران الى تعليق انشطة تخصيب اليورانيوم من أجل استعادة الثقة وبدء المفاوضات مع المجتمع الدولى. قال شيراك فى خطابه بمناسبة العام الجديد ٢٠٠٧: إن إيران تغذى مخاوف العالم بأنشطتها النووية وتصريحات قادتها الاستفزازية. ويقدر الرئيس الديجولى مدى تأثير طهران فى استقرار المنطقة ويأمل فى إدماجها فى اللعبة السياسية فى الشرق الأوسط لما تتمتع به من تأثير فى العراق ولبنان وسوريا. وقد كان هناك حوار غير مباشر بين الرئيسين الفرنسى والإيرانى عبر التصريحات. فقد أعرب شيراك "عن القلق الذى تثيره فى فرنسا التصريحات غير المقبولة للرئيس الإيرانى محمود احمدى نجاد المتعلقة بحتمية القضاء على وجود إسرائيل وحقيقة المحرقة". فرد عليه الرئيس احمدى نجاد متحديا ان اسرائيل "ستزول قريبا" على غرار الاتحاد السوفيتى، وعقد مؤتمرا حول مصداقية المحرقة فى إيران. وفى المقابل، نصح الرئيس الفرنسى نظيره الإيرانى بالتحلى بمزيد من المسئولية تجاه شعبه الذى سيعانى من تداعيات العقوبات الدولية.

وقد نجح شيراك فى صياغة مشروع قرار الأمم المتحدة، وحرص على أن ينص على عقوبات "نسبية وقابلة للمراجعة"، ومنح مهلة لطهران لنحو شهرين لمراجعة حساباتها. وطالب بأن يستأنف الحوار مع طهران عندما توقف برنامجها للتخصيب. وقال "آمل فى أن نتوصل الى أوسع اتفاق ممكن فى مجلس الأمن". وأضاف أن وحدة المجموعة الدولية "أساسية لحمل المسئولين الإيرانيين، كما نأمل، على اختيار طريق التعاون من خلال احترام تعهداتهم الدولية".

كما حذر شيراك "فى حال تبين ان الحوار لا يصل الى نتيجة، سيصبح ضروريا على الأرجح إيجاد عقوبات محددة ومناسبة ومؤقتة وقابلة للتراجع عنها، وذلك لنثبت لإيران ان المجتمع الدولى بكامله يتفهم موقفها بل ويعارضه". فلما انتهت المهلة، طالب شيراك نظراءه بضرورة العمل على توحيد الصفوف لإيقاف الاستهتار الايرانى بشكل اكثر فعالية بفكرة مشروع قرار متشدد فى عقوباته الاقتصادية والسياسية.

تصريح فيليب دوست بلازى :

صرح وزير الخارجية الفرنسى، جراح القلب د. فيليب دوست بلازى، بأنه يستبعد خيار الحرب ضد إيران. ولكن توجسنا فيما يخص الغرض من برنامج التخصيب الإيرانى هو أمر تشاركنا فيه المجموعة الدولية بمجملها. فالقرار الذى تم اعتماده فى فيينا يوم ٢٤ سبتمبر عام ٢٠٠٥، وجه رسالة واضحة لإيران بأنها لم تحترم التزاماتها الدولية وتصرفها الحالى يثير القلق لدينا". وتمنى أن تنتهز إيران هذه الفرصة للتجاوب مع ما يعترى المجتمع الدولى من قلق ومخاوف وأن تعود إلى الحوار. وأشار وزير الخارجية الفرنسى إلى أن أوروبا قدمت لإيران مقترحات لاتفاقية طويلة الأجل - وهى تحمل فى طياتها الأفكار الأكثر طموحا منذ ثورة ١٩٧٩ - فى مجال التعاون مع أوروبا. ولكن هذه المقترحات لن تتطور سوى فى إطار استتباب مناخ الثقة مجددا. وأضاف أن هناك أمورا خطيرة باتت موضوعة على المحك: سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الاستقرار والتوازن فى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فضلا عن المحافظة على هدف إرساء شرق أوسط كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. كما صرح بأن المعلومات الفرنسية تؤكد أن مسار البرامج ليس سلميا فقط، وأن فرنسا ستفعل كل ما فى وسعها لمنع حكام طهران من امتلاك القنبلة النووية.

ويتوقع الخبراء فى الخارجية الفرنسية انه بسبب امتناع المولين الأجانب عن الاستثمار فى إيران، فإنها لن تصبح قادرة على زيادة صادراتها البترولية، بل ستضطر إلى تقليص حجمها. وكانت إيران قد أعلنت عن نيتها فى رفع إنتاجها من البترول بمقدار مليون برميل يوميا حتى عام ٢٠١٠. لكن تنفيذ هذا القرار يحتاج إلى استثمارات تبلغ قيمتها ٥٥ مليار دولار، بينما الشركات الأجنبية غير مستعدة حاليا للاستثمار فى المجالات البترولية فى ايران.

وبحسب تقييم باريس لتداعيات قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ وضرورة تعزيزه بقرار أقوى، فإن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة للنظام الإيرانى قد تسببت فى زعزعة الاستقرار فى إيران. وبينما تبلغ عائدات النظام الإيرانى من صادراته البترولية سنويا نحو ٥٠ مليارا من الدولارات، فإن عائداته البترولية تنخفض بنسبة تتراوح ما بين ١٠ و ١٢٪ فى كل سنة. وبالتالى، فإن الصادرات الإيرانية من البترول قد تتدنى إلى النصف خلال أقل من خمس سنوات، وتصل إلى الصفر فى عام ٢٠١٥.

إيران فى ساحة الانتخابات الفرنسية :

فرضت إشكالية الملف النووى الإيرانى نفسها بقوة على برامج جميع مرشحى الرئاسة فى فرنسا، وقد أعلن أقوى المرشحين رئيس الحزب الديجولى، نيكولا ساركوزى، أنه سيقاتل - إذا ما أصبح رئيسا - لعزل إيران عن الأسرة الدولية ولثنيها عن طموحاتها النووية. كما أكد أنه سيتعاون بقوة مع واشنطن لتسليط مزيد من الضغوط الدولية على حكام طهران الذين يعتبرهم إرهابيين وداعمين لمنظمات إرهابية، من بينها حزب الله. وكشف ساركوزى عن ولائه وتضامنه العميق مع الدولة العبرية، مؤكدا أن البرنامج النووى الإيرانى موجه لتدمير إسرائيل. ويرى المرشح الديجولى أنه بعد نجاح طهران فى تخصيب اليورانيوم،

فإنها مسألة وقت لانتاج القنبلة النووية الإسلامية، مؤكدا ضرورة خنق جنين القنبلة الإيرانية وهي في الرحم. وصرح ساركوزي بأنه سيعارض الولايات المتحدة الأمريكية في حالة تورطها في حرب أو غارات ضد إيران، مشيرا الى كارثة العراق، ومحبذا التوصل الى اتفاقيات عبر المفاوضات والعقوبات الاقتصادية التي أتت أكلها مع النموذج الكوري.

أما مرشحة حزب اليسار سيجولين روايال، فأعلنت ان خيار النظام الإيراني بتخصيب اليورانيوم هو تحد للقوانين الديمقراطية، وعلى النظام أن ينصاع الى لغة المنطق. وفي محاولة انتخابية بارعة لكسب أصوات يهود فرنسا وأصدقاء إسرائيل من السياسيين، قدمت في القدس المحتلة - في أثناء جولتها للشرق الأوسط - دعما صريحا لإسرائيل بتأكيدها ضرورة منع إيران من امتلاك السلاح النووي، بل ذهبت روايال أبعد من موقف الدولة العبرية ذاتها، حيث طالبت بعدم السماح لطهران حتى بحق الدخول في مجال البرامج النووية السلمية. واعتبرت أنه "إذا تم تجاوز مرحلة تخصيب اليورانيوم، فستستحيل الحيلولة دون وصول إيران إلى القدرة النووية العسكرية".

حسابات عسكرية أم اقتصادية؟:

أصبح النفوذ الإيراني المتنامي بالشرق الأوسط موضع قلق أكثر من دولة أوروبية، فقد غدت إيران المستفيد الأول من الحرب على الإرهاب بالشرق الأوسط بعد استبدال أمريكا أعداء ايران السنة (في العراق) بأصدقائها الشيعة، وتستنزف الحرب على العراق وأفغانستان الولايات المتحدة وبريطانيا. وأثبتت السنون ضعف الحلف الغربي مع باكستان، بعدما باع عالمها النووي، عبد القدير خان، التقنية النووية إلى إيران. وبدد حزب الله صورة التفوق العسكري الإسرائيلي. وأسهم تزامن ميل إيران الى استثمار عامل الزمن، وأخطاء أعدائها، في تحويل طهران الى قوة يحسب لها حساب.

وقد حددت الحسابات الفرنسية خيارات المواجهة وتحديات المرحلة، واستندت إلى دراسات معمقة وتفهم للتمايز الكبير بين الحالة العراقية وإيران، حيث ان لإيران أنصارا موزعين في كل أقاليم العالم. إن لبنان، الذي يغلي بتناقضات مرحلة ما بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري، ينشط فيه حزب الله وحركة أمل. كما أن سوريا - التي تحار واشنطن في طريقة احتواء نظامها أو اسقاطه - لا تزال قادرة على تحريك المياه الراكدة في لبنان أو في العراق بالتعاون مع طهران. الولايات المتحدة والأوروبيون لا يمانعون في أن تملك إيران الطاقة النووية، شرط أن تكون تحت المراقبة وبسقف محدد العلو، حتى لا تختار ايران النموذج الكوري في مواجهة الغرب، حيث إنها لو امتلكت القنبلة، فسوف تتغير المعادلة والمعطيات.

وتدرك باريس أن الولايات المتحدة ستواجه مشاكل كبيرة قبل أن تحصل على إجماع يمكنها من اتخاذ إجراءات مشددة. فقد بنى الإيرانيون آمالا عريضة على الصين وروسيا - اللتين تتمتعان بحق النقض في مجلس الأمن الدولي - بسبب اتفاقيات تصدير النفط والغاز الموقعة مع البلدين بقيمة تقترب من ٧٠ مليار دولار لكل دولة، غير الاتفاقيات العسكرية والصفقات الكبرى التي عززت بها طهران من قدراتها الدفاعية.

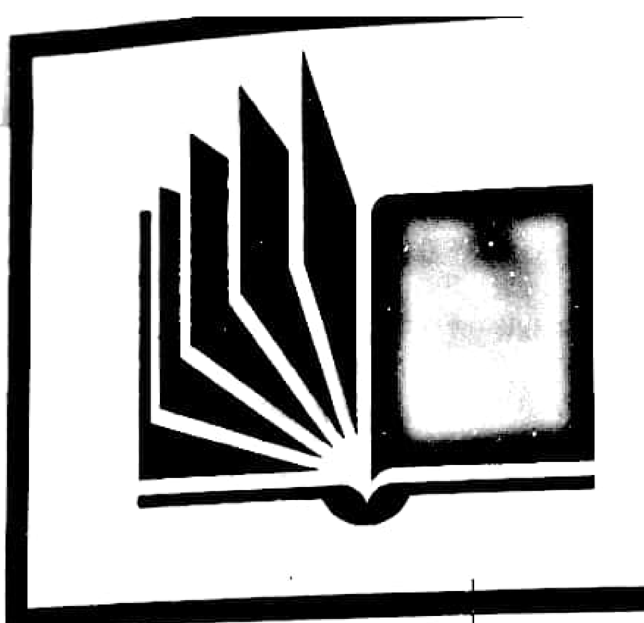
روسيا هي الشريك الأول في البرنامج النووي الإيراني. لذلك يعتقد الفرنسيون أنها قد تتردد قبل الذهاب بعيدا بالضغط على إيران وتفويت الفرصة للاستئثار بالكعكة الإيرانية. لكن روسيا لا تستطيع أن تؤيد إيران دائما، خصوصا إذا ما رفضت الأخيرة بشكل نهائي اقتراح روسيا تخصيب اليورانيوم في أراضيها، كحل وسط حظي بموافقة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عليه.

ولذلك، بدأت روسيا تتجه نحو انتقاد طهران، وأصبحت تعلن أن موقفها تجاه البرنامج النووي لإيران مقارب جدا لموقف الأوروبيين والولايات المتحدة، مع التشديد على أن القضية النووية الإيرانية ينبغي حلها من دون خطوات خاطئة ومفاجئة، خصوصا بعد أن حاولت باريس توفير بدائل اقتصادية أوروبية وأمريكية للسوق الإيرانية في حالة تدهور وانفجار الوضع.. وهذا ما يفسر تلميحات الروس بوقف امداد المفاعلات النووية الإيرانية بوقودها ومستلزماتها بحجة تأخر أقساط طهران المالية لها.

وتصر الترويكا الأوروبية، (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) التي كانت تفاوض إيران، على وضع الملف في الطريق المؤدية الى مجلس الأمن، وعليها إقناع الأعضاء الآخرين في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالموافقة على الإحالة، وهو أمر لن يتحقق بسهولة في ضوء معارضة "أولية" تبديها الصين وروسيا ومصر وسوريا وفنزويلا ودول أخرى.

لكن هل الحسابات الإيرانية لعواقب سياساتها دقيقة؟ لقد صرح وزير خارجية فرنسا الأسبق هوبير فيدرين بأن "الحرب العالمية ضد صدام عام ٩٠ لم تكن لتحرير الكويت ولكن لحماية إسرائيل من التهديد العراقي لها". وهو ما يفسر حرص قوات التحالف على تدمير الجيش العراقي والبنية التحتية للبلاد. واليوم، تمثل إيران تهديدا أكبر لإسرائيل، لأنها تملك جيشا منظما وأسلحة متنوعة ومكانة مهمة في السوق الدولية للنفط. كل ذلك من شأنه أن يمهد لحملة عسكرية ستدخل المنطقة والعالم واقعا جديدا يختلف كثيرا عما هو عليه في العراق وأفغانستان.

ولكن فرنسا تحذر وتنذر بريطانيا وواشنطن من خطورة التدخلات العسكرية. فليست إيران كالعراق الذي أكلت سنوات الحصار الأمريكي الثلاث عشرة من قوته، حتى بدا غزوه بمثابة تدريبات ومناورات بالذخيرة الحية.



عولمة القهر.. الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١

د. جلال أمين

القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، ديسمبر ٢٠٠٦

انطلاقا من مدى محورية أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ فى التأثير على تغير شكل ونمط العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب والعالمين العربى والإسلامى من جانب آخر، يأتى هذا الكتاب فى طبعته الثانية بغرض بيان كل من طبيعة التغير الذى لحق بهذه العلاقة إبان أحداث سبتمبر وأهم الآثار والتداعيات التى رتبها هذا التغير على العالمين العربى والإسلامى، تأسيسا على فرضية رئيسية انطلق منها المؤلف فى التحليل، مؤداها أن ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالمين العربى والإسلامى عقب أحداث سبتمبر يمثل نمطا من أنماط العولمة يمكن نعته بعولمة القهر، والتى انعكست بشكل سلبى على العالمين العربى والإسلامى.

تأتى مقدمة الكتاب بغرض توضيح المقصود بعولمة القهر قديما وحديثا، حيث يوضح المؤلف أن العولمة يقصد بها تضاؤل المسافات الفاصلة بين الأمم والشعوب، سواء فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات أو انتقال العمالة ورأس المال، وكذلك انتقال الأفكار وأنماط السلوك والقيم وبهذا المعنى، تبدو العولمة ظاهرة قديمة للغاية. وبالتالى، فإن فهم العولمة على هذا النحو سوف يوضح أن للعولمة منافع وأضرارا فى آن واحد فتقصير المسافات بين الناس وزيادة درجة التفاعل بينهم لابد أن يكون لهما منافع مادية تظهر على الأقل فى تسهيل الحصول على السلع والخدمات وزيادة تنوعها، ومنافع معنوية أو روحية تتجسد فى زيادة المعارف وإمكانيات التقارب والتفاهم بين الناس. ولكن من الممكن أن ينطوى هذا التقصير فى المسافات على مظاهر بشعة للقهر المادى والنفسى، كما يظهر فى الحركات الاستعمارية، على سبيل المثال. وإذا كان الأمر كذلك، فلابد أن يكون للعولمة أنصار وخصوم، فأنصار العولمة هم ببساطة المنتفعون منها، وخصومها هم من تقع عليهم أعباؤها. ويلاحظ أن الرواج المفاجىء الذى أصاب لفظ العولمة بل وصك هذا اللفظ أصلا كانت وراءهما محاولة من جانب المنتفعين من ارتفاع معدل العولمة خلال السنوات العشرين الأخيرة لإقناع الناس حول العالم ولاسيما شعوب العالم الثالث بأن هذه العولمة تحمل منافع للجميع لا يمكن تحقيقها بدون العولمة، أو على الأقل إقناعهم بأن العولمة هى مصير حتمى لا فرار منه ومن ثم لا جدوى من مقاومتها.

وينقسم الكتاب إلى قسمين أساسيين، يرصد القسم الأول منه شكل ونمط العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعرب والمسلمين قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

فخلال الأعوام الأربعين من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى والمنافسة بينهما على كسب مناطق جديدة للنفوذ فى بلاد العالم الثالث، كان الإعلام والدعاية والتأثير فى الرأى العام من أهم وسائل هذه الحرب، وكان لابد لكل من القوتين العظميين أن تخترع محورا تدور حوله الدعاية. ومن هنا، ابتكرت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة الدفاع عن العالم الحر والديمقراطية السياسية محورا لدعاياتها السياسية فى العالم، فى حين اتخذ الاتحاد السوفيتى محورا مغايرا للدعاية والتأثير فى اتجاهات الرأى العام العالمى، تمثل فى العدالة الاجتماعية والانتصار للمقهورين فى الأرض. ولقد كان سلاح الدين واحدا من أبرز الأدوات التى اكتشفت الولايات المتحدة فعاليتها الشديدة للتأثير فى الرأى العام فى البلاد العربية والإسلامية، مستفيدة فى هذا الإطار من موقف الماركسية من الدين باعتباره أفيون الشعوب -وفقا لمقولة المفكر الألمانى الشهير كارل ماركس- ففى أى مجتمع متدين، يكفى أن تنعت كاتبا أو حركة سياسية بالكفر حتى تنفر الناس منهما. وقد استخدمت الولايات المتحدة هذا السلاح بنشاط منقطع النظير، فكل عمل وطنى يتعارض مع الأهداف والمصالح الأمريكية كان يوصف بأنه شيوعى، وكل شيوعى كافر، وأى دعوة فيها سمة من سمات الدعوة إلى بعض العدالة فى توزيع الدخل هى اشتراكية، وكل اشتراكية ماركسية، والماركسية ببساطة تمثل دعوة للكفر. ومع انتهاء المنافسة الأيديولوجية والمصلحية بين الكتلتين الشرقية والغربية بسقوط الاتحاد السوفيتى من خريطة السياسة الدولية فى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، تغير الأمر تماما وتحول الاتحاد السوفيتى إلى صديق أليف لواشنطن، ودخل العالم عصرا جديدا لم يتغير فيه فى الحقيقة مصدر الخطر الأساسى على مصالح الولايات المتحدة، فهو لا يزال يتمثل فى نهضة شعوب العالم الثالث واستئثارها بخيراتها وانفرادها بتقرير مصيرها. ولكن شعار مكافحة الشيوعية لم يعد الآن ملائما بالمرة من وجهة النظر الأمريكية، فقد انتهت صلاحيته بسقوط العالم الشيوعى بأسره واندحار الأيديولوجية الماركسية اندحارا تاما وأصبح من الواجب صك شعار جديد. وفى هذا الإطار، دارت العديد من المناقشات داخل دوائر صنع السياسة الخارجية الأمريكية فى الوقت نفسه الذى بزغت فيه مقولات من قبيل نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما، وصراع الحضارات لعالم السياسة الأمريكى صامويل هنتنجتون والتى احتل فيها الصراع بين الغرب والإسلام مكانا خاصا. على أن الشعار الذى حظى بأكبر قدر من الترويج والإلحاح هو شعار مكافحة الإرهاب، وعلى الأخص الإرهاب الأصولى، وبالذات الإرهاب الأصولى الإسلامى. وصار من الواضح بمكان أن الولايات المتحدة قد استبدلت شعار مكافحة الشيوعية بشعار آخر جديد عقب انهيار الكتلة الشرقية، تمثل فى مكافحة الإرهاب الإسلامى أو الخطر الأصولى الإسلامى. ويلاحظ أيضا أن عملية من التمييع والخلط بين الظواهر المختلفة تحدث هنا أيضا فيما يتعلق بالإسلام، كما حدث من قبل فيما يتعلق بالشيوعية. فالآن، يوصف كل شئ يتعلق بالدين الإسلامى بالإرهاب كما كان يوصف من قبل كل شئ يتعلق بالعدالة الاجتماعية بالشيوعية أثناء فترة الحرب الباردة.

ولقد كان انهيار الكتلة الشرقية بمثابة انتصار

رائع للاقتصاد الغربي بوجه عام و الاقتصاد الأمريكي بوجه خاص. لذلك لم يكن غريبا أن يجرى التعبير عن هذا الانتصار وإطلاق صيحات الفرح والتهليل في شكل تعبيرات أيديولوجية بالأساس، حيث لم يكن مصدر الفرح الأمريكي اقتصاديا ولكن كان أيديولوجيا متجسدا في انتصار المبادئ الليبرالية التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ترويجها طوال فترة الحرب الباردة باعتبارها البديل الأفضل عن الشيوعية. وفي ظل هذا المناخ من الفرح والتهليل لانتصار المعسكر الرأسمالي، كان ابتداع تعبيرات جديدة لوصف المرحلة الجديدة التي دخلها العالم أمرا مفيدا للغاية. فعلى الرغم من المبالغة التي حملتها مقولة فوكوياما حول نهاية التاريخ، إلا أن هذه المقولة كانت تصف جانبا صغيرا من جوانب هذه المرحلة التاريخية ولا تصف جوهرها كما أن مقولة صراع الحضارات لهنتنجتون كانت مفيدة في الإيحاء بأن الرأسمالية هي النظام الأبقى وأن الحضارة التي تمثلها هي أفضل الحضارات على الاطلاق. كذلك كان تعبير العولمة Globalization -إذا قورن بتعبيري نهاية التاريخ وصراع الحضارات- ذا مزايا لا يستهان بها باعتباره يوضح جوهر المرحلة الجديدة التي دخلها العالم بعد سقوط الكتلة الشرقية من خلال تقارب وسقوط الحواجز وسهولة انتقال السلع والخدمات ورءوس الأموال والأفكار بدرجة لم يعهدها التاريخ من قبل. كما أن من الممكن للجميع الاعتراف بهذه الحقيقة، حتى ولو اختلفوا فيما بينهم حول ما إذا كانت هذه هي نهاية التاريخ أم لم تكن أو كونها بصراع بين الحضارات أو بحوار وتعايش سلمي فيما بينها. ففي جميع الأحوال، لا خلاف على أن ما يحدث هو عولمة. ولكن الكلمة يمكن أيضا أن تحقق نفس الغرض الذي يحققه التعبيران الآخران (نهاية التاريخ وصراع الحضارات) وإن كانت على نحو أكثر خبثا. ومن ثم، فإن كلمة العولمة وإن كانت لا توحي إيحاء مباشرا بأفضلية النظام الرأسمالي، فإنه من الممكن -إذا استخدمت استخداما جيدا- أن تحقق الغرض نفسه وتوحي الإيحاء نفسه. وقد لعبت وسائل الإعلام الامريكية دورا بارزا في الترويج للأفكار الحديثة التي ظهرت عقب تربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش السياسة الدولية إبان سقوط المعسكر الشرقي وقد عملت وسائل الإعلام الأمريكية على البحث عن مجموعة من الكتاب والمحللين الذين يتمتعون بالقدرة على الترويج للأفكار الحديثة المطلوب تسويقها في هذه المرحلة. وقد عثرت وسائل الإعلام الأمريكية على كنز ثمين تمثل في السيد توماس فريدمان، صاحب كتاب السيارة ليكساس وشجرة الزيتون: محاولة لفهم العولمة الصادر في عام ١٩٩٩، والذي ترجم لاحقا إلى العربية واكتسب شهرة واسعة في العالم العربي. ويلاحظ أن توماس فريدمان قد لعب دورا بارزا في الترويج لفكرة العولمة والعديد من الأفكار ذات الصلة العضوية بها، سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها ممن جعل الكثيرين يصفونه بأنه المتحدث الرسمي باسم العولمة.

أما القسم الثاني من الكتاب، فيحاول الوقوف على أهم الآثار والنتائج التي لحقت بالعالمين العربي والإسلامي عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١.

فقد أثارت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ بالولايات المتحدة مشاعر مختلفة لدى شعوب العالمين العربي والإسلامي، تراوحت بين الحزن والخوف، تخللتها لحظات من الميل إلى السخرية والضحك الذي يشبه البكاء، فمشاعر الحزن كانت على رجال ونساء وأطفال من مختلف الأعمار والأشكال والألوان، قدر لهم أنهم ينتسبون إلى أكثر من ستين دولة. كما أن هناك أيضا الخوف من تلك الدولة المرعبة التي هاجت وماجت، وتركت العنان لغضبها وثورتها فراحت تلعن وتهدد الجميع. أما دواعي السخرية والضحك التي أثارتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فكانت بدورها متعددة، منها -على سبيل المثال- مشهد رئيس أكبر دولة في العالم وهو يتصرف ويتكلم وكأنه أصغر رئيس من رؤساء دول العالم الثالث ثم يجرى تهريبه هو ونائبه ديك تشيني إلى مكان مجهول، خوفا من أن يصيبهما ما أصاب غيرهما، وهو أمر كنا نعتبره مفهوما في حالة رئيس دولة مثل كوبا أو جواتيمالا أو ليبيا، ولكن أن يختفي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في مكان ما داخل بلده خوفا من أن يصاب بأذى من شخص يعتقد أنه أجنبي، فهذا هو ما لم نتصوره من قبل. ومن دواعي السخرية أيضا أن تتسرع دولة كالولايات المتحدة إلى إعلان الحرب قبل أن يتحدد بالضبط من هذا الذي سوف تحاربه.

من نافلة القول إن التاريخ لا يمكن أن يكرر نفسه، ومع ذلك فمن الممكن ان يجد المرء في التاريخ حادثة شبيهة من عدة نواح بما يجرى اليوم بما يمكن من استخلاص العبر ويزيد من فهمنا لما يحدث بل، وقد يجعلنا ذلك أقدر على التنبؤ بالمستقبل إلى حد ما. ومن هنا، يمكن إمعان النظر لما حدث لبريطانيا في عام ١٩٥٦ ونقارنه بما حدث للولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. ففي يوليو ١٩٥٦، استيقظت بريطانيا يوما لتجد جمال عبد الناصر قد قام بتأميم شركة قناة السويس وقد كانت الخسارة الاقتصادية البريطانية كبيرة نتيجة لقرار التاميم ولكن كانت الإهانة بالنسبة لبريطانيا أعظم، إذ كيف يجرؤ رئيس دولة صغيرة من دول العالم الثالث، ظلت تحت الاحتلال البريطاني لمدة ثلاث أرباع القرن، على تحدي قوة عظمى. ولم يكن قد مضى على مغادرة آخر جندي بريطاني لها أكثر من أسابيع قليلة وهو ما أغضب رئيس وزراء بريطانيا آنذاك السيد/ أنتوني إيدن غضبا شديدا. ويمكن في هذا الإطار ملاحظة أوجه الشبه بين الغضب الذي عبر عنه أنتوني إيدن عقب قرار القاهرة بتأميم بقناة السويس، والغضب الذي عبر عنه جورج بوش عقب هجمات سبتمبر ٢٠٠١: نفس العصبية وعدم القدرة على التصديق، والشعور الشديد بالإهانة أكبر من أي شعور بالحزن الشديد على الخسارة البشرية أو المادية، ونفس التصميم على الانتقام الفوري، ونفس التعبئة للعالم المتحضر كله، ونفس الإثارة للنزعة العنصرية والتعالي والحديث عن التحضر والتخلف.

وقد بدت حملة الإساءة والاهانة التي تعرض لها العرب والمسلمون خارج بلادهم أكثر سوءا مما كانت تبدو لأول وهلة. فالمتابع لهذه الحملة سوف يهوله أولا مدى الاتساع الجغرافي للحملة، إذ تمتد أمريكا غربا إلى الصين شرقا، مرورا بأوروبا الغربية والشرقية ناهيك بالطبع عن إسرائيل، وهي لا تقتصر على وسائل الإعلام، بل تشمل أيضا تصريحات السياسيين بداية من البيت الأبيض الأمريكي، مرورا برئيس الوزراء البريطاني، ونهاية بالرئيس الصيني. أما وسائل الإعلام المشتركة في هذه الحملة، فإنها تشمل كل شيء ليس فقط التليفزيون والإذاعة والصحف والكتب، بل تشمل أيضا جائزة نوبل للأدب، إذ نفاجأ ويفاجأ الكاتب البريطاني نيبول هو نفسه بحصوله على جائزة نوبل للأدب، وهو الذي اشتهر بسلاطة اللسان ودأبه على إهانة المسلمين. ولكن أكثر الأشياء سوءا في هذه الحملة ضد العرب والمسلمين هو ما تتسم به من عنصرية، فهناك الاتهام الجاهز الذي يوجه للعرب والمسلمين من قبل أن يبدأ أي تحقيق، ذلك أن المجرم بطبعه لا يحتاج إلى توجيه الاتهام إليه قبل أي تحقيق، فالجرم ثابت في شهادة الميلاد أي حتى قبل أن يبلغ المجرم سن التمييز، فهو ثابت بمجرد أن يكون اسمك أحمد أو محمود أو مصطفى وليست هناك حاجة إلى دليل آخر. ويبرز المؤلف في هذا السياق تساؤلا منطقيا للغاية يدور حول محاولة التوصل إلى السبب الحقيقي الذي جعل الإرهاب لصيق الصلة بالإسلام إلى هذا الحد، بل قد تصل هذه الصلة في بعض الأحيان -من وجهة نظر الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية- إلى حد التطابق. ويورد المؤلف تفسيرين لمحاولة الإجابة على التساؤل المذكور. فالتفسير الأول يعتبر العرب والمسلمين بمثابة المنبع الأساسي للحركات الإرهابية التي ترتكب الأعمال الإرهابية بطول المعمورة وعرضها، انطلاقا من أن أسلوب وطريقة التنشئة في المجتمعات الإرهابية والإسلامية يغذيان قيم العنف ويحضان على نبذ

الأمر وعدم قبوله. أما التفسير الثاني في تفسير الحملة العنصرية الحالية ضد العرب والمسلمين، يشير إلى أن هذا الأمر نابع من حالة من العداء القديم بين المسيحية والإسلام، باعتبار أن التفاعلات الحادثة الآن بين العرب والغرب تمثل امتدادا لهذا العداء القديم. وقد لاقى هذا التفسير دعما كبيرا عقب خروج عبارة الحرب الصليبية على لسان الرئيس الأمريكي بوش الابن في معرض توصيفه للحرب على الإرهاب. غير أن المؤلف لا يميل إلى مساندة وتأييد التفسير الثاني، انطلاقا من أن حالة العداء القديم بين المسيحية والإسلام لم يكن من الممكن أن تولد مثل هذه الحملة العنصرية التي يتعرض لها العرب والمسلمون إبان ٢٠٠١، لولا استغلال إسرائيل لحالة العداء المذكورة.

وفي خاتمة الكتاب، أورد المؤلف حفنة من الملاحظات، التي توضح مستقبل العالمين العربي والإسلامي في ظل عصر العولمة الذي يطلق عليه المؤلف عصر عولمة القهر كما يلي:

الملاحظة الأولى: إنه كان يجب على العرب والمسلمين أن يروا الحقيقة الكامنة وراء العديد من الشعارات التي رفعت في التسعينيات من القرن العشرين عقب سقوط الاتحاد السوفيتي، والتي دارت بالأساس حول مقولات من قبيل نهاية عصر الأيديولوجيات ونهاية التاريخ وصلاحية الليبرالية الاقتصادية لكل زمان ومكان وألا نخدع بظواهر الأمر. بل يجب أن نرى حقيقة هذه الشعارات، ولاسيما القول إن تيار العولمة لابد أن يكتسح أمامه ليس فقط أي قيود على حرية التجارة وانتقال رءوس الأموال، بل وأي نزعات وطنية تستند إلى التمسك بالهوية والثقافة القومية. أما الملاحظة الثانية، فيبدي المؤلف من خلالها ثلاثة تحفظات أساسية على القول بأننا نعيش الآن في عصر انتهت فيه الأيديولوجيات، التحفظ الأول هو أن بداية هذا الانحسار للموقف الأيديولوجي أقدم بكثير مما قد نظن، فهو لا يبدأ منذ سقوط الاشتراكية ولا مع سقوط النازية والفاشية، بل منذ ظهور نظام السوق قبل ثلاثة أو أربعة قرون، حيث بدأ انحسار الموقف العقائدي والتحرر من الالتزام الاجتماعي والأخلاقي منذ بداية تحول القيم، واحدة بعد الأخرى، إلى سلع بما في ذلك الإنسان نفسه. أما التحفظ الثاني، فينصرف إلى أنه فضلا عن أن هذا الانحسار قديم، فإنه لا شيء يدعو بالمرة إلى كل هذا الابتهاج والاحتفال، فالتحرر الأيديولوجي هو مجرد تعبير آخر عن التحرر من الالتزام الأخلاقي. أما التحفظ الثالث والأخير الوارد على القول بانتهاء عصر الأيديولوجيات، فيتلخص في الاعتراف بأن هناك بالفعل انحسارا للموقف الأيديولوجي وبأنه انحسار قديم لا يعني الإقرار بأنه باق معنا إلى الأبد. الملاحظة الثالثة: إن مشروع الخطاب الأمريكي بشأن الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالمين العربي والإسلامي ينطوي على كثير من المغالطات. فعندما يطالبنا الغرب باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وباسم الليبرالية الاقتصادية وإطلاق حرية السوق، وبدعوى انتهاء عصر الأيديولوجية، أو تحت شعار عام هو العولمة بأن نتخلى عن التمسك بالهوية القومية أو الدينية، على أساس أن التمسك بالهوية هو موقف رجعي لا يتماشى مع روح العصر - فإن ذلك يحمل قدرا كبيرا من المغالطة والتناقض، وذلك لأن كل أمر من هذه الأمور يتمسك الغرب فيه بهويته، فهو يفسر الديمقراطية وحقوق الإنسان بما يناسبه، ويدعو إلى الليبرالية الاقتصادية وإطلاق حرية السوق، لأنها تناسبه، بل ولا يطبقها إلا إذا حققت مصالحه، ويتخلى عنها عندما تتعارض مع هذه المصالح. ورفع هذه الشعارات كلها بما فيها شعار العولمة ذاته يمثل موقفا أيديولوجيا يعكس مصالح ذاتية في ظروف تاريخية معينة، وبالتالي فإن الأمر لا يتعلق بالدعوة إلى ترك التعصب لصالح موقف منفتح على العالم ومتسامح مع الجميع، بل لا يزيد على أن يكون دعوة للتخلص من هوية لصالح هوية أخرى. أما الملاحظة الرابعة والأخيرة، فتدور حول ما الذي يمكن أن يكون عليه مصير العرب في عصر ما بعد عولمة القهر، أي في ظل عولمة لا تحكمها الاعتبارات الاقتصادية مثلما نرى في عولمة اليوم؟ لا شك في أن مصير العرب حينئذ سوف يكون أفضل من حالهم اليوم. فإذا كان حال العرب في عصر العولمة الذي نعيشه اليوم هو أشبه بحال اليتيم على مائدة اللئام، فإن ذلك يرجع لسبب بسيط يتلخص في أن ترتيب العرب في الجداول الاقتصادية التي تعدها الأمم المتحدة متأخر إلى حد بعيد، والمفترض أو -على الأقل- المأمول أن هذه الجداول الاقتصادية لن تكون هي المؤشرات المعتمدة في عصر ما بعد عولمة القهر، بل الأرجح أن تكون هناك معايير أخرى قد لا يكون من السهل التعبير عنها تعبيرا رقميا. وفي مثل هذا العالم، من الممكن أن يكون مصير العرب أفضل بكثير من حال الأيتام على مائدة اللئام. ولكن التطلع إلى مثل هذا المستقبل يحدد هو نفسه المسئولية الرئيسية التي تقع على عاتق المثقفين العرب اليوم، وهي ألا يقوموا بعمل يتضمن خيانة لثقافتهم القومية أو الدينية أو لقيمهم الأخلاقية والجمالية. إذ إن هذه الخيانة قد تؤدي إلى خطر فادح يتمثل في أنه عندما يتحقق هذا العالم الذي نحلم به، فلن يكون قد بقي للعرب ثقافة أو دين أو قيم أخلاقية أو جمالية يمكن لهم بها أن يشاركوا سائر الأمم في بناء مستقبل أفضل.

محمد سامي عبدالرءوف

انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٠١-٢٠٠٥

أشرف سعد العيسوي

الشارقة، مركز الخليج للدراسات، ٢٠٠٧

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة لتمثل نقطة تحول فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، لدرجة دفعت المؤرخ الأمريكي "بول كينيدي" إلى القول إن "القرن الحادي والعشرين بدأ مع تلك الأحداث". فقد أصابت العالم بحالة من الارتباك والدهشة والترقب، حين شاهد صورا حية للكارثة الأمريكية. ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، استنفرت الدول الكبرى جيوشها ووضعت أجهزتها الأمنية في حالة تأهب قصوى لمواجهة حرب لم تألفها من قبل، وتسارعت دول العالم في إدانتها للأحداث، والتعبير عن تضامنها مع الولايات المتحدة.

ورغم أن أحداث سبتمبر كان لها تأثيراتها على مختلف أقاليم دول العالم، فإن إقليم الخليج، وفي القلب منه دول مجلس التعاون، كان الأكثر تأثرا بتداعياتها، فقد وضعت الأحداث دول مجلس التعاون أمام وقائع جديدة وحقائق مؤلمة، وخلقت ما يمكن تسميته بمأزق الأمن الشامل، سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا وكانت نتيجة ذلك أن بدأت هذه الدول تعيد النظر في سياساتها واستراتيجياتها الأمنية، لتكون أكثر تركيزا على قضايا الأمن الداخلي/ الوطني في إطار تعاطيها مع الحملة الدولية ضد الإرهاب العالمي، وهي المجالات التي كانت توضع في مراتب تالية على الأمن الدفاعي الإقليمي، بعد حرب الخليج الثانية، وبدأت تأخذ بالمفهوم الشامل للأمن وتركز على قضايا الإصلاح السياسي وتطوير الخطاب الديني وإصلاح النظام التعليمي.

ويتألف الكتاب من خمسة فصول. في الفصل الأول تناول الكاتب مفهوم الأمن القومي بصفة عامة، والتطورات التي لحقت به بعد أحداث

الحادى عشر من سبتمبر، والتعريف بمفهوم الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي والأسس التي يرتكز عليها، ثم يستعرض تطور الرؤية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي منذ الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ مرورا بالغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وحرب الخليج الثانية ١٩٩١ ونهاية بأحداث الحادى عشر من سبتمبر، ليخلص إلى أن مفهوم أمن الخليج يعتبر من المفاهيم القابلة للتغيير والتطور، ويتأثر بدرجة واضحة بأى متغيرات إقليمية أو دولية جديدة، سواء من حيث طبيعة مصادر التهديد أو بالنسبة للسياسات والاستراتيجيات الأمنية المرتبطة به. ويرجع ذلك بالأساس إلى تعدد الأطراف المعنية به. فإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي الست، هناك العراق وإيران، القوتان الإقليميتان فى النظام الإقليمي الخليجي، والولايات المتحدة وبعض القوى الدولية الأخرى كروسيا واليابان والصين. ومع تعدد الأطراف، تتعارض الرؤى والمصالح، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه حتى لو كانت حساب الأطراف الأخرى. كل هذا أدى إلى تفاقم معضلة الأمن لدى دول المجلس، وجعلها تحتل مكانة رئيسية فى أولوياتها الداخلية والخارجية.

وفى الفصل الثانى انتقل الكتاب إلى علاقة دول المجلس بأحداث الحادى عشر من سبتمبر، نتيجة لما أثير عن علاقتها بالأحداث، تنفيذا وتمويلا، أو لعلاقة بعض دول المجلس (السعودية والإمارات) بحركة طالبان، ثم تعرضها -خاصة السعودية- لحملة فى وسائل الإعلام الأمريكية والغربية فى محاولة لإيجاد صلة بين هذه الدول والإرهاب العالمى، وأخيرا اتهام الثقافة الخليجية بنشر التطرف وتفريخ الإرهابيين فى العالم.

أما الفصل الثالث، فقد تناول تأثير أحداث الحادى عشر من سبتمبر على تشكيل رؤية دول المجلس الأمنية، سواء بالنسبة لمخاطر البيئة الإقليمية بعد تحليل تأثير الأحداث على العلاقة مع كل من العراق وإيران وإسرائيل، والقضايا الأمنية التى تثيرها العلاقات مع هذه الدول وموقف دول المجلس منها، أو بالنسبة للبيئة الدولية وتحديدا لرؤية دول المجلس للعلاقات مع الولايات المتحدة والمستجدات التى طرأت عليها وتأثير ذلك على القضايا الأمنية والدفاعية بين الجانبين، أو بالنسبة للبيئة الداخلية التى صارت محل التركيز الرئيسى فى الرؤية الأمنية لهذه الدول.

وفى الفصل الرابع، رصد الكاتب تأثير أحداث الحادى عشر من سبتمبر على أمن دول المجلس بمفهومه الشامل. فأمنيا، أسهمت الأحداث فى تنامى الاتجاهات المتطرفة داخل بعض دول المجلس كرد فعل للحملة الأمريكية ضد أفغانستان. وإعلاميا، تعرضت لحملة إعلامية فى الولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية، تحاول تصويرها باعتبارها مصدر التطرف وتفريخ الإرهاب فى العالم. وسياسيا، استغلت الولايات المتحدة الأحداث لممارسة ضغوطها على دول المجلس لتبنى إصلاحات سياسية معينة، خاصة بالنسبة لتشكيل حكومات عصرية، وتشجيع تحولات سياسية من أجل احتواء الخطر الذى تمثله المؤسسات الدينية والتعليمية فى تلك الدول. واقتصاديا، بدأت العديد من الأصوات داخل الولايات المتحدة تطالب بوضع حد للاعتماد على نفط الخليج وتحرير السياسة الأمريكية وخياراتها من القيود التى تفرضها هذه الحاجة، وبدأت بممارسة حرب نفسية عبر ترديد مقولات مثل، تراجع أهمية النفط الخليجى لصالح مناطق أخرى جديدة واعدة.

كما أثارت أحداث الحادى عشر من سبتمبر المخاوف على الاستثمارات الخليجية فى الخارج من أن تمتد يد الإدارة الأمريكية إلى تجميد هذه الأموال بزعم علاقتها بتمويل الإرهاب، حسب التعريف الأمريكى لمفهوم الإرهاب.

ويختتم الكاتب الفصل الخامس بالمتغيرات الاستراتيجية التى شهدتها منطقة الخليج بعد أحداث سبتمبر، وكيف كان لهذه المتغيرات تأثيراتها الواضحة على الاستراتيجية الأمنية والدفاعية لدول مجلس التعاون.

ثم يخلص فى نهاية الكتاب إلى أن تداعيات أحداث الحادى عشر من سبتمبر على أمن دول المجلس ستظل قائمة وستتفاعل خلال السنوات المقبلة، ويستشهد على ذلك بصفقة موانئ دبى التى تم إفشالها فى بداية عام ٢٠٠٦ بعد أن أثار اللوبى اليهودى فى وسائل الإعلام والكونجرس الأمريكى المخاوف من إسناد إدارة الموانئ لشركة إماراتية، بزعم أن دبى كانت المركز الرئيسى للترتيبات المالية لهجمات ١١ سبتمبر بسبب القوانين المتساهلة فى تقديم غطاء لعمليات التحويل المالية للجماعة التى نفذت الهجمات، وأن هناك إمكانية لاختراق تنظيم القاعدة للموانئ الأمريكية فى ظل إدارة شركة موانئ دبى.

كما أسهمت أحداث الحادى عشر من سبتمبر بتداعياتها وإفرازاتها المختلفة فى تشكيل رؤية أمنية جديدة لدول مجلس التعاون، فقد عادت الاعتبارات الأمنية الوطنية الداخلية لتتصدر قائمة أولوياتها، بعد أن سلطت الأحداث الضوء على تحديات البيئة الداخلية التى تمثل تهديدا لأمنها، والمتمثلة بالأساس فى خطر "التطرف والعنف" الذى تؤمن به بعض الجماعات الأصولية الراديكالية. وبدأت هذه الدول كذلك تهتم بمنظومتها الثقافية والتربوية والتعليمية وتعيد النظر فى مكوناتها، بعد أن ربطت العديد من التحليلات الغربية بين هذه المنظومة والغلو والتطرف وتفريخ الإرهاب، وبرزت دعوات لاستبدال البنية التعليمية التقليدية ببنية عصرية تكرس علوم التقنية والعصر على حساب العلوم الدينية.

وبهذا، أثارت أحداث الحادى عشر من سبتمبر قضايا جديدة اعتبرت فى صلب سياسات الأمن القومى لدول مجلس التعاون الخليجى، فى مقدمتها:

* النشاط الدينى والدعوى، الذى شهد تغيرات كثيرة ومعقدة داخل جماعاته. ففى معسكر السلفيين المتشددين، تحول البعض إلى الوسطية والاعتدال والانفتاح على أفكار أخرى والتحرر اجتماعيا، تماشيا مع التغير فى المواقف والسياسات الرسمية لحكومات دول المجلس واستجابة لدعوات الإصلاح ومبادرات المصالحة التى أطلقتها.

وبالنسبة للإصلاحيين الإسلاميين، فقد زادوا من وتيرة الاعتدال إلى حد الإعلان مجاهرة عن نبذ العنف والمواجهات المسلحة، والإقدام على تقارب مدروس مع الليبراليين والتيارات الأخرى.

* النظام التعليمى: لم يعد التعليم قضية ذات علاقة بالتنمية فحسب، بل أصبح أيضا يشكل هاجسا أمنيا، فأحد تداعيات أحداث الحادى عشر من سبتمبر هو ربط التعليم بقضايا الأمن، ولهذا اتجهت معظم دول المجلس إلى إدخال إصلاحات فى نظامها التعليمى.

* الإصلاح السياسى: قامت دول المجلس بوضع خطط للإصلاح السياسى، إدراكا منها بأن ذلك بات ضرورة لحفظ الأمن والاستقرار من ناحية، وخطوة وقائية لمنع التدخل الأمريكى فى شئونها لفرض أنماط معينة من الإصلاح من ناحية أخرى. بل إن هناك من صار يربط بين الأمن والاستقرار فى هذه الدول وبين الشكل النهائى للانفتاح الديمقراطى والإصلاح السياسى الذى ستنتهجه فى المستقبل المنظور.

سامح راشد

أزمة المشروع الوطنى الفلسطينى من "فتح" إلى "حماس"

عبد الإله بلقزيز

بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، سبتمبر ٢٠٠٦

- يتناول هذا الكتاب أزمة المشروع الوطنى الفلسطينى الراهنة منذ فوز "حماس" فى انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦، وذلك من خلال ثلاثة أقسام تضم سبعة فصول.

في البداية، يعرض الكاتب أهم المستجدات التي طرأت على الوضع الفلسطيني من الداخل في مناطق الضفة وغزة منذ نهاية عام ٢٠٠٤.

وتتمثل هذه المستجدات في خمس نقاط رئيسية، هي:

١- رحيل قائد الثورة ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية "ياسر عرفات".

٢- اتساع سلطان النخبة السياسية التي صعدت إلى السلطة في مناطق الحكم الذاتي بعد استشهاد "ياسرعرفات"، وذلك مقارنة بما كان عليه الأمر في الأعوام من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤.

وذلك نتيجة لثلاثة أسباب هي:

• إن النخبة التي صعدت إلى السلطة السياسية بعد رحيل "ياسرعرفات" ترى في عودة سيناريو المفاوضات والتسوية عودة لها إلى صدارة المشهد السياسي الفلسطيني.

• مجئ رمز من رموز هذه النخبة وذلك الخيار إلى مركز القرار ورأس السلطة "أبو مازن".

• إن ثمة طلبا سياسيا إقليميا ودوليا على دورها كنخبة تبدي الاستعداد للتعامل مع العروض أمريكيا على الشعب الفلسطيني.

٣- الوصول في حوار السلطة والمقاومة إلى اتفاق حول التهدئة وذلك مع التزام السلطة بالتفاوض مع اسرائيل لتقديم مقابل لذلك في شكل امتناع عن اجتياح المدن والقرى والمخيمات، وعن سياسة الاغتيالات ضد قادة المقاومة وأطرها.

٤- حدوث تغيير مادي غير معلن في موقف حماس وحركة "الجهاد الإسلامي" يتخطى مجرد القبول بمبدأ الهدنة أو التهدئة.

وهو ما يتضح من مواقف "حماس" مثل:

• عدم تردد "حماس" و"الجهاد" و"الجبهتين الشعبية والديمقراطية" في الاعتراف بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها السياسية.

• برنامج "حماس" السياسي كما برنامج "الجهاد" لم يعدا مشدودين سوى إلى البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

• قبول "حماس" مبدأ الهدنة أو التهدئة.

• مشاركة "حماس" في الانتخابات البلدية مطلع عام ٢٠٠٥ وهي ذات الصلة بالنتائج التي ولدها اتفاق "أوسلو".

• مشاركة "حماس" في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦، وهي انتخابات سياسية أولا وتتصل بتأليف المجلس التشريعي الذي نص على قيامه اتفاق "أوسلو" ثانيا.

• تشكيل "حماس" حكومة فلسطينية وهي أهم مؤسسة نص عليها اتفاق "أوسلو".

٥- إعلان حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" الانضمام إلى منظمة التحرير

- يبحث القسم الأول من الكتاب في مراجعات سياسية لتجربة لعمل الوطني الفلسطيني. وفي هذا الإطار، يتناول نقدا لأخطاء الثورة الفلسطينية، حيث يرجع أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية إلى نوعين من العوامل هما: العوامل الموضوعية، والعوامل الذاتية.

أولا- العوامل الموضوعية:

- تتمثل في نشأة الثورة الفلسطينية وتوسع أطرها ومؤسساتها في دول الجوار العربي - الفلسطيني وقد أدى هذا بدوره إلى فقدان هذه الثورة لاستقلالية قرارها الوطني الفلسطيني، حيث اختلاف برنامج التحرير للثورة الفلسطينية عن برامج الدول العربية التي نشأت فيها، مما أدى بدوره إلى تعطيل البرنامج الوطني للثورة الفلسطينية.

فوجود الثورة الفلسطينية في دول الجوار العربي أدى إلى ارتكابها عددا من الأخطاء أثرت سلبيا في تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية. وتتمثل هذه الأخطاء في دخول الثورة الفلسطينية في تناقضات الوضع العربي، وأصبحت قوة في الصراع السياسي الداخلي في هذه البلدان - دول الجوار العربي الفلسطيني- التي كانت فيها قواعد ومؤسسات مثل الأردن ولبنان، إضافة إلى دخولها في تناقضات العلاقات العربية - العربية، فضلا عن عدم إقامة الحياة السياسية الفلسطينية على قواعد العلاقات الديمقراطية.

ثانيا- العوامل الذاتية:

- تتمثل هذه العوامل في الانتقال السياسي غير المحسوب إلى فكرة "المرحلية" في العمل الوطني الفلسطيني، حيث لمعت هذه الفكرة المرحلية لدى بعض فصائل الثورة خاصة (فتح - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين). وقد كانت الأخيرة -الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين- قد طرحت برنامجا من عشر نقاط يدافع عن هذه الفكرة المرحلية، ويسند دفاعه عنها إلى إكراهات ميزان القوى والممكنات الواقعية التي يفتحها الوضعان العربي والدولي منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣.

أما العامل الآخر من العوامل الذاتية، فهو انتقال خيار الثورة من الكفاح المسلح إلى التسوية في امتداد رسوخ خيار الحل السياسي المرحلي للمسألة الوطنية الفلسطينية في سياساتها واستراتيجيتها.

- أما القسم الثاني، الذي يحمل عنوان (من "فتح" إلى "حماس") فيتناول الصراع على حركتي "فتح" و"حماس" من الثورة إلى السلطة وأخيرا ("حماس" و"فتح" والرئاسة .. لعبة الأخطاء القاتلة)

ويلخص لنا الكاتب أسباب الأزمة الحالية في بيان أسباب هزيمة "فتح" في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦، وأسباب انتصار "حماس" في الانتخابات نفسها.

وبالنسبة لأسباب هزيمة "فتح" في الانتخابات فتتمثل في ثلاثة أسباب هي:

١- إخفاق السلطة في جوابها على المسألة الوطنية.

فإذ أتى اتفاق "أوسلو" يعد شعب فلسطين بالإستقلال الوطني وقيام الدولة بعد مرحلة انتقالية خمس سنوات- يمهد فيها الحكم الذاتي لذلك، فقد أتت نتائج المفاوضات في صيف ٢٠٠٠ تقطع باستحالة تحصيل هدف الاستقلال الوطني عن طريق التفاوض والتسوية اللذين زعمت سلطة الحكم الذاتي أنهما سبيل شعب فلسطين الأوحد إلى نيل مطالبه الوطنية.

٢- إخفاق السلطة في جوابها على المسألة الاجتماعية وضغوطها وانشغالها عن حياة الناس، حيث المزيد من الفقر والحرمان والتهميش على عكس ما وعدت به "أوسلو" من رخاء ورفاهية.

٣- الأهم من ذلك هو إخفاق السلطة في بناء مؤسسات شفافة تحظى بالحد الأدنى من المصداقية السياسية والوطنية، حيث اجتاحت تجربة السلطة ظواهر الفساد والإفساد، محولة الحياة العامة إلى جحيم لا يطاق وكرست المحسوبية والاسترزام قانونا حاكما للعلاقة بين السلطة والمواطنين وأحدثت شرخا عميقا في نسق القيم.

- أما عن أسباب فوز "حماس" في الانتخابات نفسها -انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦- فيوضحها الكاتب في الآتي:

١- التزام "حماس" المستمر موقع المقاومة وعدم الحيدة عنه في الظروف التي استضعفت فيها أو التي تعرضت فيها بناها القتالية والبشرية للتدمير من قوى العدو.

٢- التزام "حماس" بدور اجتماعي فعال في محيط الجمهور الشعبي بجانب دور المقاومة، وهو دور أوجد مؤسساتها الخيرية والتضامنية التي أوكلت لها مهمات العناية بأوضاع الفقراء، والمحرومين وأسر الشهداء، والأسرى والمعتقلين والجرحى والعناية بأمر التعليم الديني وعلاج المحتاجين.

٣- نجاح "حماس" في مخاطبة الشعور الوطني وشعور الحنق الطبقي لدى الشعب، حيث إنها نجحت في نتاج خطاب دعوي تعبوي استنهاضي للقوى الشعبية في وجه الاحتلال بعيد التأثير والتجييش.

٤- ثم أخيرا نجاح "حماس" في تقديم صورة نموذجية للقوى السياسية الحاملة لمشروع المقاومة والخير والإحسان والنقد المبدئي، وذلك نتيجة كونها وجدت نفسها موضوعيا منذ عام ١٩٩٤ في موقع المعارضة السياسية للسلطة التي خرجت من رحم اتفاق "أوسلو".

- يوجد أمام حماس ثلاثة سيناريوهات يمكن أن تقوم بأحدها في المرحلة القادمة، وهي:

• تأليف حكومة منسجمة من أعضاء الحركة وهنا، ستواجه حماس حصارا مشددا ضدها وضد شعبها الفلسطيني.

• أو تشكيل حكومة فنية "تكنوقراط" غير منتمين إلى الحركة- حماس.

هذا السيناريو قد ترى "حماس" فيه حلا لمأزق الاعتراف الدولي بها وحلا لأزمة المساعدات، لكنها -هذه الحكومة- التي ترضي الخارج قد لا ترضي الداخل الفلسطيني.

• أو أخيرا تشكيل حكومة ائتلاف وطني مع فتح وفصائل أخرى، وهو السيناريو المفضل لدى كاتب هذا المؤلف.

وفي هذا السيناريو، ستجد "حماس" لنفسها تغطية سياسية داخلية هي اليوم في أمس الحاجة إليها لجبه حالة الاعتراض الدولي عليها. وستتمتع الحكومة بحالة تأييد شعبي ونيابي أعرض، مما سيسمح بتوسعة دائرة القوى التي ستدافع عنها في وجه الضغط الدولي والإسرائيلي، مثلما ستجنب الحكومة مشكلات عويصة مثل صلة الأجهزة الأمنية بها التي ستثار لو تشكلت تلك الحكومة من "حماس" حصرا.

- أما القسم الثالث والأخير من هذا المؤلف - الذي يقع تحت عنوان "القضية الفلسطينية بين عهدين" - فيتناول فيه الكاتب مزايا الرئيس الراحل ياسرعرفات وما تمتع به من قدرات وإمكانيات خاصة به، مثل:

- ابتسامته التي كانت دوما مرسومة على وجهه حتى وقت الأزمات، فهذه الابتسامة تعطي تفاؤلا لدى شعبه وقدرة على الصمود والاستمرار والمقاومة والنضال من أجل التحرر من الاحتلال.

- ثم نظامه السياسي فقد كان ياسر عرفات شغوفا باحتكار السلطات والصلاحيات، فقد كان ناطقا رسميا باسم حركة "فتح" ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، ورئيسا للسلطة الفلسطينية ورئيسا لمجلس الأمن القومي والآمر بصرف أموال الثورة والسلطة والماسك بزمام أجهزة الأمن والاستخبارات... الخ. وذلك نتيجة أنه سليل مدرسة في السياسة هي مدرسة التحرر الوطني، لعله آخر رجالاتها الكبار في العالم إلى جانب فيديل كاسترو.

- ثم أنه كان سليل شعب عربي مسلم ومسيحي هو الشعب الفلسطيني، شعب يرفع قادته ورموزه الأبطال من الذين وثق بهم، واطمأن إلى صدق مقصدهم، إلى مرتبة التعظيم والتبجيل وأخيرا هو سليل حركة تحرر وطني عربية وسليل حركة وطنية فلسطينية لم تتجذر فيهما تقاليد العمل المؤسسي والتداول الديمقراطي على المسئولية.

هذا فضلا عن تمتع الرئيس الراحل -ياسرعرفات- بكاريزما أتته من خلال تاريخه، حيث كان أحد أهم صناع ثورة الشعب الفلسطيني المعاصرة: الثورة المسلحة، بل قل أهم صناعها على الإطلاق.

- هذا بجانب أنه ظل في الخندق الأمامي في معترك المواجهة، إذ قاتل وقاد القتال وأشرف على الإعداد العسكري وخطط للمعارك ونقل القضية إلى الساحتين العربية والدولية وطاف في أركان الأرض حاملا إياها ملتمسا التفهم والدعم والإسناد وباحثا عن الحلفاء والأصدقاء، جاهدا في تحييد الخصوم وتقليص مساحة الأعداء.

- ثم انتشاره بين الشعب الفلسطيني، فلم يدر "عرفات" حركة الشعب الفلسطيني من وراء حجاب بالقرارات والفرمانات الممهورة بختمه، بل كان مع الناس دوما في المعسكرات التدريبية في خنادق القتال في المخيمات، ومع عوائل الشهداء، مع الجرحى يعودهم في المستشفيات، وفي مدارس الأطفال.

- وقد كان -ياسرعرفات- رجل التوازن، فكان هو الذي يستطيع أن يسيطر على التناقض والتضارب فيحولهما إلى تركيب فذ، إلى تآلف نادر بين تقاطبات تعثر على المشترك بينها، حيث لم يتعود -ياسرعرفات- على أن يقطع حبل الوصال مع أحد أو يقطع خط الصلة بخيار سياسي، فكان حسه العالي وحدسه الحاد وتراكمات الخبرة والدربة والمراس مما يحصنه ضد نهج المواقف القطعية.

- وأخيرا، كان المقاتل والسياسي، فمنذ أن أطل على العالم وهو صاحب قضية ورمزا لها وحتى غادرنا إلى سكينته، ظلت صورته هي نفسها التي رافقته إلى مثواه الأخير، فقد كان لا ينزع كوفيته أو بزته العسكرية أو مسدسه حتى في عز انغماره في المفاوضات والتسوية، وبعد أن أصبح رئيس دولة وعمليا رئيس سلطة، وقد كان منفتحا وموضوعيا، مبدئيا وبراجماتيا، وكان مقاتلا ورجل سياسة ورجل دولة، فلم يكن مغلقا عقائديا في علاقته بالسلاح والسياسة.

ويوجه الكاتب رسالة مفتوحة إلى محمود عباس "أبو مازن" -رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية- يبدي له فيها بعض الملاحظات تتضمن الآتي:

• عدم وضوح برنامج -أبو مازن- السياسي وهو في موقع رئاسة السلطة.

حيث إنه عشية انتخابه رئيسا للسلطة، أعلن برنامجه في الانتخابات وأقسم اليمين في المجلس التشريعي على التزامه. لكننا ندرك الفارق بين البرنامج الانتخابي وبرنامج العمل الفعلي الميداني اليومي، وأن الأول لا يمكن إلا أن يكون مثاليا وواعدا، وقادرا على تجييش مشاعر الناس بتشديده على الثوابت، وليس ذلك حال جدول أعمال السياسة اليومي.

• حاجة "أبو مازن" إلى العمل وفق معادلة سياسية تتكامل فيها أدوار السلطة والمقاومة، ولا تتضارب أو يصطدم بعضها ببعض، معادلة قائمة على التفاهم والتوافق وتبادل المنافع، وعلى تناول تلك التي قامت واستمرت بين الدولة اللبنانية والمقاومة.

• تراث منظمة التحرير الفلسطينية يتعرض للتبديد وإطارها الكياني الجامع يتعرض للتجميد والتعطيل منذ توقيع اتفاق "أوسلو" واختزال منظمة التحرير الفلسطينية في السلطة الفلسطينية.

والمطلوب هو إعطاء منظمة التحرير هامشا للحركة على المستوى الدولي.

• إن حركة "فتح" تعاني من أزمات قد تنال من وحدتها التنظيمية واستقرارها السياسي النفسي، ولابد من عدم ترك هذه الأزمة، لأن تركها اليوم ما عاد ممكنا إلا على حساب وجود "فتح" نفسه بسبب حرص كبير من الرئيس محمود عباس -أبو مازن- على معالجة الأوضاع المتدهورة في "فتح"، يرد الأمور فيها إلى نصابها مما قد يحمل الانطباع بأحد أمور ثلاثة، هي:

١- إن الرئيس -أبو مازن- لم يكن في مقدوره حل الأزمة وامتصاص آثارها السلبية وتوفير تسوية متوازنة لها.

٢- إن الرئيس -أبو مازن- لا يقدر خطورة ما يجري في الفناء الداخلي لحركة "فتح".

٣- إن الرئيس -أبو مازن- مرتاح إلى ما يجري فيها بحسبانه يعزز دوره ومرجعيته لفريقي الصراع فيها.

• استمرار أداء السلطة منقوصة الشرعية والقائمة على أساس اتفاق غير شرعي -اتفاق أوسلو- في إدارة مصالح الناس، وإبعاد أهل الاختصاص والكفاءة والمجيء بذوي القربى والصحاب وأهل المذهب والمشرب، وإحاطة عمل السلطة بالسرية والغموض وتهميش القضاء ودوره الدستوري.

بجانب إمساك الرئيس-أبو مازن- بكل مفاتيح السياسة الفلسطينية وتهميش المؤسسات.

وانتقد الكاتب إجراءات وقرارات الرئيس -أبو مازن- في حقل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في العالم، معتبرا أنها أضاعت على قضية فلسطين في العالم فرصة الاستفادة من خبرة أفضل الكفاءات من السفراء والممثلين الدبلوماسيين ممن أقاموا أرفع العلاقات بين البلدان المعتمدين فيها وبين الثورة والمنظمة والسلطة لفترة طويلة من الزمن.

كما أخذ الكاتب على محمود عباس إسباغه الشرعية على شخصيات سياسية وأمنية فلسطينية تحوم حول نزاهتها أو موقفها الوطني شبهات كثيرة في الداخل والخارج.

مي عبدالرحمن غيث

احتلال العراق ومستقبل الطاقـــة والنفط

عبدالخالق فاروق

القاهرة، العربي للنشر والتوزيع،٢٠٠٦

ينطلق المؤلف في بداية كتابه من الإشارة إلى الوضع الدولي أثناء الحرب الباردة، ثم انهيار سور برلين في التاسع من نوفمبر ١٩٨٩ وما تبعه من انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وظهور ملامح النظام الجديد "أحادي القطبية" وهو انفراد الولايات المتحدة بالقرار الدولي وبالتنظيم الدولي. وقد تزامن ذلك مع قرار الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) بغزو وضم الكويت مما اعتبر مساسا بالمصالح الحيوية لأمريكا حيث النفط والغاز. وقد أتاح ذلك للولايات المتحدة فرصة نادرة لتطبيق أول مفاهيمها النظرية الجديدة في الانفراد بالعالم على مسرح الشرق الأوسط. ويوضح الكاتب أن جهده البحثي حاول أن يرد الصراع الضاري الآن إلى جوهره وعمقه والتوقف عند ديناميكيته الحقيقية ألا وهي امتلاك قرار الطاقة، وتحديدا النفط والغاز. إن هذه الدراسة سوف تركز على البعد الخاص بمستقبل الطاقة عموما والوضع الجيواستراتيجي للمنطقة العربية وإيران في هذا المجال خلال العقود القليلة القادمة.

ويستعرض الكاتب خلال الباب الأول هيكل وميزان الطاقة العالمي من خلال خمسة فصول، أولها أطلق عليه الكاتب عنوان "في البدء كان النفط". ويوضح الكاتب في هذا الفصل مدى أهمية النفط والطاقة منذ منتصف القرن الخامس عشر بين دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط، وكذلك مدى العلاقة الاستراتيجية والحميمة بين النفط والسياسة منذ ذلك التاريخ، وحتى يومنا أن هناك مسارا تصاعديا واضحا بين هذه المنطقة ونفطها وبين هيكل بناء القوى في العلاقات الاقتصادية الدولية الحديثة. وقد ميز الكاتب في نهاية الفصل بين نوعين من الأزمات في مجال الطاقة، النوع الأول: أزمة جزئية ناشئة عن موقف دولة منتجة للنفط مثل حالة التأميم المكسيكي للنفط عام ١٩٣٨، النوع الثاني: أزمة إقليمية تتسع لأكثر من دولة، مثلما حدث في أزمة العدوان الثلاثي على مصر جزئيا عام ١٩٥٦، وأزمة حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.

أما في الفصل الثاني، فقد تعرض فيه الكاتب لأزمات النفط وأنماط إدارتها، وقد تحدث فيه عن أزمة العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦، وإغلاق قناة السويس مما أثر على إمدادات أوروبا الغربية من النفط. وقد أدت هذه الأزمة إلى وضع سياسات أوروبية بعيدة المدى تستهدف تكوين أرصدة كبيرة للمخزون من النفط داخل أوروبا، وتنويع مصادر إمدادات النفط، سواء من نيجيريا أو الاسكا. أما عن أزمة النفط عام ١٩٧٣، فكانت بمثابة "الصدمة النفطية" التي امتزج فيها المنظور السياسي بأدوات الضغط الاقتصادي واستخدام النفط والغاز كورقة ضغط مؤثرة على بعض الأطراف الدولية. وقد اتخذت الولايات المتحدة برنامجا من أجل إدارة هذه الأزمة، وهو زيادة الإنتاج المحلي الأمريكي من كافة مصادر الطاقة، والاستخدام الأكثر كفاءة وكثافة للطاقة، والتعاون مع الدول المتقدمة الأخرى لزيادة الأبحاث في مجال الطاقة لإيجاد وسائل مواجهة النقص الخطير فيها، وأخيرا التطبيق السريع للطاقة العلمية والتكنولوجية بالقطاعين العام و الخاص مع تنمية المصادر الأخرى للطاقة. وهكذا، صاغ العقل الاستراتيجي الغربي رؤيته في مجال الطاقة والنفط على محورين، الأول: محور السياسات الجماعية للدول الغربية وإنشاء وكالة الطاقة الدولية، الثاني: محور سياسات لكل دولة على حدة في إطار العمل الجماعي للوكالة الدولية للطاقة. ويوضح الكاتب في نهاية هذا الفصل كيفية تنفيذ الولايات المتحدة، وحلفائها في وكالة الطاقة الدولية، للاستراتيجية الجديدة لسياسات الطاقة في السوق الأوروبية من خلال أربع نقاط، هي أولا: خفض استهلاك الطاقة والنفط في الدول الصناعية الكبرى، ثانيا: العودة إلى الفحم في المدين القصير والمتوسط، ثالثا: تكوين مخزون استراتيجي، رابعا: تفجير تناقضات الأوبك الداخلية. وقد أوضح الكاتب أن هذه الاستراتيجية قد نجحت في تحقيق بعض الأهداف مثل تحديد السعر وتكوين المخزون، وفشلت في البعض الآخر حيث لم تهز الأفق المستقبلي للنفوذ بالدول العربية النفطية.

أما الفصل الثالث، الذي أطلق عليه الكاتب عنوان "الهيكل الراهن لميزان الطاقة العالمي تقييم وتحليل"، فقد بدأ بطرح عدة تساؤلات، منها: ما هي نتائج تطبيق الاستراتيجيات الغربية في مجال الطاقة عموما و النفط خصوصا؟ وما هي آفاق التطور المستقبلي لسوق الطاقة والنفط في ضوء التغيرات الجيواستراتيجية التي أحدثتها عملية غزو واحتلال العراق؟ وما هو مسار التداعيات المتوقعة لهذا الحدث الهائل على أوضاع منطقة تتفجر بالثروة؟ وقد بدأ بسرد نتائج تطبيق استراتيجيات الطاقة الغربية (١٩٧٤-٢٠٠٢)، وانتقل بعد ذلك إلى تحليل موقف الطاقة العالمي بعد تطبيق هذه السياسات الغربية من خلال ثلاثة محاور، الأول: التوزيع النوعي لمصادر الطاقة في العالم الآن، الثاني: التوزيع القطاعي لاستهلاك الطاقة، وأخيرا: التوزيع الجغرافي لمصادر الإمداد بالطاقة الآن. وقد أوضح في نهاية الفصل أنه على الرغم من كل هذه المحاولات الغربية لتعديل ميزان الطاقة العالمي بعد عام ١٩٧٣ من أجل تخفيف حدة تأثيرات الدول المنتجة للنفط على القرار الاقتصادي والسياسي الغربي، فمازال هيكل الطاقة الآن وفي المستقبل المنظور يمنح النفط والغاز ثقلا متزايدا ودورا متعاظما.

وفي الفصل الرابع، تناول الكاتب تطور دور الغاز الطبيعي في هيكل ميزان الطاقة العالمي، ويوضح الكاتب في هذا الفصل مقدار الإهدار والاستنزاف الذي تعرضت له المنطقة وثرواتها من جانب الشركات الأجنبية الغربية التي ظلت محتكرة لأعمال التنقيب والإنتاج في منطقة الشرق الأوسط منذ مطلع القرن الماضي، حيث كان يتم حرقه بسبب عدم رغبة هذه الشركات الأجنبية في استثماره، وعدم إنشاء وحدة صناعية لإسالة الغاز الطبيعي إلا عام ١٩٤١ وذلك لضعف البنية الصناعية والاجتماعية في هذه المنطقة. وبعد مرور نصف قرن على هذه الوقائع، تغيرت ملامح وهيكل ميزان الطاقة العالمي، فإذا بالغاز الطبيعي يقفز من خلفية المسرح العالمي للطاقة ليشغل المركز الثالث في هيكل الطاقة العالمي. ومن المتوقع أن يقع الغاز الطبيعي في صدارة ميزان الطاقة العالمي. ويحاول الكاتب خلال هذا الفصل أن يتلمس إجابات محددة على بعض التساؤلات المشروعة التي تشغل العقل والفكر العربي مثل: ما هي العوامل والعناصر المستقبلية التي تجعل للغاز الطبيعي هذه المكانة؟ وما هو المركز العربي من هذا؟ وهل يمنح الغاز الطبيعي فرصة أكبر للتعاون بين الدول العربية والحكومات الغربية أم ستؤثر عوامل المنافسة بينهما في إهدار فرصة تاريخية جديدة لتدعيم أواصر التعاون؟ وقد أوضح في نهاية الفصل أن الثقل الرئيسي من الآن وحتى ربع القرن القادم في مجال الغاز الطبيعي يتحدد في المنطقة العربية التي تستأثر وحدها بأكثر من ٢٥٪ من الاحتياطي العالمي. وإذا أضفنا إيران، فإن نصيب هذه المنطقة سيزيد على ٤٠٪ من الاحتياطي العالمي المؤكد والمعروف حتى الآن من الغاز الطبيعي.

وفي الفصل الخامس، تناول الكاتب واقع ومستقبل الغاز الطبيعي في العالم العربي، فقد تحدث في بداية الفصل عن إنتاج واحتياطي الغاز الطبيعي، و أنه على الرغم من أن أول اكتشاف للنفط في المنطقة العربية قد بدأ في مصر عام ١٨٩٥، إلا أن دخول المنطقة العربية

عصر الإنتاج التجارى الواسع للنفط قد بدأ فعليا منذ عام ١٩٢٧ فى العراق. وقد أوضح الكاتب بالجدول والأرقام تطور إنتاج الدول العربية واحتياطياتها من الغاز الطبيعى خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٨. وقد بين الكاتب أن الخيارات المتاحة إزاء الغاز الطبيعى فى المنطقة العربية هما خياران، الأول تصدير الغاز عبر معالجته ونقله فى الأنابيب، أو إقامة معامل للإسالة ونقله بالمبردات البحرية. الثانى إقامة صناعات تعتمد على الغاز الطبيعى وفى طليعتها البتروكيماويات ومحطات توليد الكهرباء، واستخدامه كوقود متعدد الأغراض بما يؤدى إلى خفض تكلفة هذه الخدمات على المواطنين فى هذه الدول. أما عن العقبات والصعوبات التى تواجه استخدام الغاز الطبيعى فى العالم العربى، فتمثلت فى الاستكشاف، والنقل بالأنابيب والإسالة والنقل البحرى، وسيطرة الشركات الأجنبية الاحتكارية الغربية قبل عام ١٩٧٣ على عمليات التنقيب والاستكشاف، وتعويق الدول العربية المنتجة للغاز الطبيعى بسبب هيكل السوق الدولية، وأخيرا تحقيق بعض الأسواق المتقدمة درجة من الاكتفاء الذاتى فى هذا المجال.

أما الباب الثانى، فيتناول "آفاق المستقبل" من خلال أربعة فصول -وهى متصلة بما سبق- فالفصل السادس وهو عن عناصر دراسة المستقبل فى مجال الطاقة، وقد تحدث فيه عن وجود مستويين للتحليل ينبغى التوقف عندهما، الأول الحذر المطلوب عند التعامل مع الدراسات والتقديرات المستقبلية الغربية، خاصة فيما يتعلق بالتوزيعات الجيواستراتيجية لمصادر الطاقة أو الاحتياجات المستقبلية لهذه الموارد. الثانى النظر إلى المستقبل بأخذ عناصره المختلفة بعين الاعتبار، مثل الظروف العالمية، وآفاق التطورات التكنولوجية، وبنية وآلية عمل الاقتصاد الدولى الراهن، وقضايا البيئة والقوى السياسية والاجتماعية، وأخيرا آفاق ومستقبل الصراعات الدولية أو الإقليمية.

أما الفصل السابع، فقد تحدث فيه الكاتب عن مستقبل الطاقة والنفط والمنطقة العربية، وقد بدأ بتوضيح بعض النجاحات العربية فى تقليص أثر دول الأوبك والدول العربية المنتجة للنفط على القرار الغربى والأمريكى تحديدا. ثم أوضح أن هذا النجاح كان محدودا وأن الدراسات الغربية -والأمريكية تحديدا- كانت تفتقر إلى أساس علمى ومنهجى، وكل ما تستهدفه هو نشر حالة من الارتباك والبلبلة والفوضى لدى المنتجين العرب بخصوص التقديرات العالمية بشأن المستقبل. كما تناول هذا الفصل بشىء من التفصيل مستويين للتحليل يجب الوقوف عندهما من أجل التعرف على شكل وملامح ميزان وهيكل الطلب والعرض العالمى من الطاقة عموما والنفط والغاز خصوصا. ومن ثم تحديد مركزنا العربى فى صراع المصالح والقوى الكبرى فى أشكاله الجديدة، الأول اتجاهات الطلب على الطاقة ومصادرها حتى عام ٢٠٢٠. الثانى الاحتياطيات العالمية وتوزيعاتها الجيواستراتيجية.

وفى الفصل الثامن، يركز الكاتب على "احتلال العراق.. ومستقبل الطاقة العالمى". وقد تحدث فى بدايته عن الأحداث والمشاهد المتلاحقة والمتداخلة على المسرح العالمى مثل انهيار الاتحاد السوفيتى، وبداية البحث عن عدو جديد يمثل العمود الفقرى لسياسة أمريكا الخارجية، وظهور مصطلحات صراع الحضارات، وصراع الأديان، ومحاولة أمريكا السيطرة المباشرة والطويلة الأجل على مصادر وإمدادات النفط والغاز، وأن تكون صاحب قرار مباشر ومشاركا فيها. ثم انتقل إلى الحديث عن نتائج وتداعيات ما جرى فى العراق من الاحتلال الانجلو - أمريكى. وقد أكد الكاتب أنه لابد من إجراء تقييم استراتيجى عام لأوضاع المنطقة بعد هذا الاحتلال، ثم وضع مجموعة من الاحتمالات (السيناريوهات) المكنة لاتجاهات الأحداث ودرجة تأثير كل منها على انتظام إمدادات النفط والغاز الصادرة من المنطقة.

أما الفصل التاسع، فيتناول مستقبل التعاون العربى فى مجال الغاز والطاقة، وتناول فيه الكاتب أشكال التعاون العربى، إما جزئيا مثل إقامة المشروعات المشتركة الصناعية أو الخدمية أو الاجتماعية، أو نمط التعاون الشامل من حيث إقامة البنية التشريعية الأساسية مثل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٥٧)، أو فكرة السوق العربية المشتركة عام (١٩٦٤)، وكذلك المنظمة العربية للأقطار المصدرة للبترول (أوابك) عام ١٩٦٨. أما عن المعوقات والمشكلات التى تواجه العمل العربى المشترك، فهى غياب الإرادة السياسية لتحقيق ذلك، وغياب دور فعال ومستقل للقطاع الخاص العربى وجمعيات ومنظمات المجتمع المدنى العربى، وعدم قيام الحكومات العربية بواجبها فى تمهيد مناخ استثمار إيجابى، وأخيرا إهدار فرصة تاريخية للتعاون العربى فى المجالات الاقتصادية بسبب انهيار الموقف العربى بعد حرب ١٩٧٣. أما عن كيفية إعادة بناء الموقف التكاملى العربى فى مجال الطاقة، فقد أوضح الكاتب أن رسم أية سياسات أو بناء أية تطورات واستراتيجيات بشأن عالم عربى متعدد الأطراف لابد أن ينطلق من حقيقتين أساسيتين، الأولى قراءة دقيقة للأوضاع العربية فرادى أو كإقليم تظهر بوضوح ودون أوهام جوهر الصعوبات الراهنة التى تواجهها الدول العربية ومقدار الخسائر المتوقعة من استمرار الوضع الراهن.

الثانية أن مناط المصلحة المشتركة لم يعد للأسف محل اعتبار لكثير من الحكومات العربية أو رجال الأعمال والمال العرب فى طول المنطقة العربية وعرضها.

أسماء مصطفى

السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقى منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠١

سمر إبراهيم محمد إبراهيم

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٦

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها تتناول السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقى، ولاسيما أنه حدث تحول مهم فى العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية فى عقد التسعينيات، سواء على نطاق الانتشار أو على درجة تعمقه، حتى إن البعض وصف هذا التحول بأنه نوع من الوفاق أو العودة الإسرائيلية إلى إفريقيا، وذلك بعد سنوات العزلة التى فرضتها ظروف الحرب الباردة، إلى غير ذلك من العوامل التى أدت إلى تغير النظرة التقليدية للوجود الإسرائيلى فى إفريقيا.

ولهذا، سعت الدراسة إلى تناول طبيعة السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقى منذ ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠١، ولاسيما أن هذه الحقبة صاحبها العديد من التغييرات الهيكلية التى شهدها النظام الدولى وبروز عصر العولمة الأمريكية، وما صاحب ذلك من تغيرات فى النظم الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط ومنطقة القرن الإفريقى، مما كان له تأثير على تطور العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية من ناحية أخرى، كان لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ -خاصة السياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب فى منطقة القرن الإفريقى- العديد من الانعكاسات على التوازنات الإقليمية فى منطقة القرن الإفريقى وعلى السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القارة الإفريقية.

وقد انقسمت الدراسة إلى أربعة فصول، ناقش أولها أجهزة صنع القرار فى السياسة الخارجية الإسرائيلية وذلك لتحديد الهيكل الذى تصنع فى إطاره تلك السياسة من خلال معرفة نمط وترتيب العلاقات بين الأجهزة المؤسسات المختلفة فى صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية، وذلك من خلال توضيح دور السلطات الحكومية المختصة فى عملية صنع

القرار وهى السلطة التشريعية المتمثلة فى الكنيست، ودور السلطة التنفيذية، هذا بالإضافة لدور كل من المؤسسة العسكرية و الموساد.

وفى الفصل الثانى، استعرضت الدراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقى أثناء الحرب الباردة، وذلك من خلال توضيح أهمية منطقة القرن الإفريقى بالنسبة لإسرائيل التى باشرت جهودا مكثفة لتعزيز علاقاتها بالمنطقة، ومحددات السياسة الخارجية الإسرائيلية، وتم تقسيمها إلى محددات سياسية، ومحددات اقتصادية ومحددات ديموجرافية، بالإضافة إلى أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية التى انقسمت إلى أهداف سياسية وأهداف اقتصادية، والأهداف الأيديولوجية. كما تم تتبع تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقى، وتم تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية: المرحلة الأولى من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٦، والمرحلة الثانية من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٧٣. أما المرحلة الثالثة، فهى من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٩.

أما الفصل الثالث، فقد خصص لدراسة التغيرات الدولية التى شهدها النظام الدولى والتغيرات الإقليمية التى شهدتها منطقة القرن الإفريقى، ومن أبرزها: أثر انهيار الإتحاد السوفيتى على القارة الإفريقية، والذى كان له العديد من الانعكاسات على مصالح وأهداف وتوجهات وسلوك الدول الكبرى تجاه القارة الإفريقية على النظام الدولى من ناحية، وعلى النظام الإقليمى فى منطقة القرن الإفريقى من ناحية أخرى، هذا بالإضافة إلى توضيح السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة القرن الإفريقى بصفة خاصة، ولاسيما تجاه إثيوبيا واريتريا والتدخل الأمريكى فى الصومال. فضلا عن دراسة التحرك الأمريكى اتجاه منطقة القرن الإفريقى بعد أحداث ١١ سبتمبر من خلال إنشاء القواعد العسكرية أو من خلال السياسة الأمريكية اتجاه الصومال.

من ناحية أخرى، تم تناول التغيرات الإقليمية التى شهدتها منطقة القرن الإفريقى من خلال جانبين، الجانب الأول: بروز بعض القوى الإقليمية الجديدة التى أصبح لها دور مهم فى المنطقة مثل الدور الإيرانى، والدور الليبى، والدور اليمنى. أما الجانب الثانى فهو حدوث تغير فى الخريطة السياسية لمنطقة القرن الإفريقى، ومن ابرز ملامحه تغير نظام الحكم فى السودان، وتغير نظام الحكم الإثيوبى، واستقلال اريتريا، هذا بالإضافة لظهور كيانات انفصالية جديدة فى الصومال إثر اندلاع الحرب الأهلية الصومالية.

وفى الفصل الرابع، تمت دراسة تطور السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقى بعد الحرب الباردة، ولاسيما أن العلاقات الإفريقية - الإسرائيلية شهدت منذ عقد التسعينيات العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية تختلف كليا عن مرحلة الحرب الباردة. وقد ساهمت العديد من العوامل فى تغيير دينامية السياسة الخارجية الإسرائيلية فى علاقاتها الدولية والإقليمية مع القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة القرن الإفريقى بصفة خاصة، هذا بالإضافة إلى حدوث اختلاف فى ترتيب الأولويات وانتقاء الأساليب التى اتبعتها تجاه منطقة القارة الإفريقية، علاوة على تناول تأثير التغيرات الدولية التى شهدها النظام الدولى، والتغيرات الإقليمية التى شهدتها منطقة القرن الإفريقى على السياسة الإسرائيلية فى القارة الإفريقية من ناحية، ومنطقة القرن الإفريقى من ناحية أخرى.

وتناولت الدراسة الآليات التى اتبعتها إسرائيل لتدعيم علاقاتها بدول القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة القرن الإفريقى، ومن أبرزها الوسائل السياسية وذلك من خلال إقامة العلاقات الدبلوماسية، والتدخل فى النزاعات الإقليمية، والوسائل العسكرية التى تضمنت المساعدات العسكرية والأمنية للدول الإفريقية، ووجود الخبراء الإسرائيليين فى المجالات العسكرية والأمنية والاستخباراتية داخل المؤسسات الوطنية للدول الإفريقية، والترويج لمبيعات الأسلحة والمعدات القتالية الإسرائيلية فى الدول الإفريقية، هذا بالإضافة للوجود الإسرائيلى العسكرى فى بعض الدول الإفريقية، وكذلك الآليات الاقتصادية، والآليات الاجتماعية مثل تشجيع هجرة الفلاشا لدولة إسرائيل، وتقديم المساعدات الطبية والإنسانية، فضلا عن تدعيم الروابط الاجتماعية بين إسرائيل وإثيوبيا، إلى جانب الوسائل الإعلامية والتعليمية، علاوة على المدخل الثقافى الجغرافى، والمدخل الرياضى، هذا بالإضافة إلى تناول العلاقات البينية بين إسرائيل ومنطقة القرن الإفريقى وذلك على الصعيد السياسى والعسكرى والاقتصادى والاجتماعى والإعلامى والتعليمى.

وفيما يتعلق بالنتائج التى توصلت لها الدراسة، فقلد تبلورت فيما يلى:

أولا: تعد عملية صنع قرار السياسة الخارجية من الأمور التنفيذية التى تختص بها الحكومة. أما دور الكنسيت، فيقتصر على ممارسة الرقابة اللاحقة على كيفية إدارة الحكومة للسياسة الخارجية للدولة، كما يعد رئيس الوزراء هو الشخصية الأولى المؤثرة فى رسم وتخطيط السياسة الخارجية والإشراف على تنفيذها. وعلى الرغم من تعدد المؤسسات التى تقدم مقترحات لرئيس الوزراء حول صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، فإنه يجمعها عامل مشترك هو العمل على تحقيق الأمن القومى الإسرائيلى، وبناء دولة إسرائيل الكبرى على أساس العنصرية الاستيطانية، هذا بالإضافة إلى أن طبيعة القرار فى دولة إسرائيل لا تصنعه العوامل الداخلية، ومؤسسات النظام فحسب، بل هو محكوم بالمصالح الإسرائيلية خاصة فى ضوء رؤيتها للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فى إطار تحقيق استراتيجيتها على الصعيدين الإقليمى والعالمى.

ثانيا: أن السياسة الخارجية الإسرائيلية إبان مرحلة الحرب الباردة تجاه القارة الإفريقية بصفة عامة والقرن الإفريقى بصفة خاصة لم تكن تسير فى خط مستقيم، وإنما تعرضت للتذبذب والترنح بين الصعود والهبوط، وذلك لوجود العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية التى كان لها انعكاسات على السياسة الإسرائيلية، هذا بالإضافة لوجود علاقة عكسية بين كل من التعاون العربى - الإفريقى والتعاون الإفريقى - الإسرائيلى. فكلما يزداد التقارب العربى - الإفريقى، تنحسر العلاقات الافرو-إسرائيلية، وقد اتضح هذا إبان فترة الستينيات والسبعينيات. ومتى تضعف العلاقات العربية - الإفريقية، تزدهر العلاقات الأفرو-إسرائيلية وهذا يتضح فى نهاية حقبة الثمانينيات، حيث استطاعت إسرائيل استعادة العلاقات مع معظم الدول الإفريقية، ثم تلتها فترة صعود أخرى فى نهاية السبعينيات ومرحلة الثمانينات إثر توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨.

ثالثا: استطاعت إسرائيل التكيف مع المتغيرات الدولية التى شهدها النظام الدولى، فقد كان انتهاء الحرب الباردة مفيدا لإسرائيل من الناحية الاستراتيجية، ولاسيما فى عام ١٩٩١ وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، الذى مثل منعطفا مهما فى تاريخ الصراع العربى - الإسرائيلى. وطبقا للبيانات الإسرائيلية، فإن عدد الدول الإفريقية التى أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ قد بلغ ثلاثين دولة، إلى أن نجحت فى استعادة علاقاتها مع ٤٥ دولة إفريقية حتى ديسمبر ٢٠٠٥ على مستويات دبلوماسية مختلفة.

ومن ثم، حدث تغير فى منظور العلاقات الإفريقية - الإسرائيلية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فبعدما كانت إسرائيل هى التى تسعى دائما لإقامة علاقات مع الدول الإفريقية وأن دول القارة هى مفعول به دائما، فإنه فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تعد الدول الإفريقية كذلك، لأن النخبة الحاكمة فى بعض دول منطقة القرن الإفريقى هى التى تسعى إلى تدعيم علاقاتها مع دولة إسرائيل. من ناحية أخرى، ترى هذه الدول أن إسرائيل دولة متقدمة فى العديد من المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، مما يجعلها تدعم علاقاتها معها لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية، هذا بالإضافة إلى أنها لا تجد سببا للهجوم العربى تجاهها لوجود علاقات بينها وبين إسرائيل، ولاسيما فى ظل وجود علاقات بين عدد من الدول العربية ودولة إسرائيل.



رابعا: تعدد محاور التحرك الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي في العديد من المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والإعلامية. ويلاحظ أن إسرائيل اهتمت بالبعد الاقتصادي، ولقد اتبعت مختلف الطرق لتطوير تجارتها مع الدول الإفريقية، ولهذا تطورت العلاقات التجارية بين إسرائيل ودول القارة الإفريقية منذ عقد التسعينيات حتى عام ٢٠٠٤، فتزايد حجم الصادرات من ١٦٦.٢ مليون دولار عام ١٩٩٠ حتى أصبح ٥٣٣.٨ مليون دولار عام ٢٠٠٤، وتزايد حجم الواردات من ٢٤٧.٧ مليون دولار عام ١٩٩٠ حتى أصبح ٣٨٠.٩ مليون دولار عام ٢٠٠٤.

خامسا: استطاعت إسرائيل التكيف مع المستجدات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي بشكل يحافظ على ترسيخ دعائم وجودها ويحقق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. وقد اتضح هذا من خلال سرعة اتصالها بقوات الجبهة الشعبية الاريترية في مرحلة الاستقلال، فقد استطاعت إسرائيل التحول في الموقف المناسب لتأييد إريتريا في الاستقلال، وذلك لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في البحر الأحمر، واستطاعت إسرائيل تدعيم علاقاتها بكل من إثيوبيا وإريتريا في الوقت نفسه بما يحقق مصالحها في كل من الدولتين. هذا بالإضافة لسرعة تعاملها مع الأوضاع في الصومال خلال الحرب الأهلية، ومحاولة إقامة علاقات مع الكيانات الانفصالية وذلك للحصول على مكاسب اقتصادية واستراتيجية.

من ناحية أخرى ومنذ اعتلاء الجبهة الوطنية الحكم في السودان، أصبحت إسرائيل تعتبر السودان واحدا من أبرز مصادر تهديد أمنها وتتخوف من تصدير الثورة الإسلامية إلى الدول الإفريقية، وذلك في ظل احتمالات تحالف النظام السوداني مع إيران نظرا لطبيعة العلاقات بين الجانبين في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية وفي اطار مواجهتها للحكومة الإسلامية في السودان، برز الدور الإسرائيلي في أزمة جنوب السودان، سواء من خلال مساندة حركة تحرير الجنوب أو على صعيد الإمداد بالسلاح والخبراء والمال أو على صعيد حشد التأييد الدبلوماسي والسياسي لصالحها ولهذا، تحالفت السياسة الإسرائيلية لتوحيد الصف الجنوبي للسودان. وعلى صعيد آخر، نجحت إسرائيل من خلال وجودها في جنوب السودان وأوغندا وكينيا في تجنيد عناصر مهمة من سكان دارفور ذوي الأصل الإفريقي، ولاسيما ممن ينتمون لحركة العدل والمساواة، هذا بالإضافة لتقديمها الدعم لحركات التمرد في دارفور وتدريبهم، وذلك على غرار ما حدث في جنوب السودان بهدف تمزيق وحدة الدولة السودانية وتفتيتها إلى مجموعة من الدويلات الهشة الضعيفة.

سادسا: هناك تباين في درجة العلاقات بين إسرائيل ودول منطقة القرن الإفريقي، حيث تحتل دولة إثيوبيا قدرا كبيرا من الاهتمام الإسرائيلي لما لها من أهمية كبرى لدولة إسرائيل. ولهذا فقد استمرت العلاقات بينهما عبر الأنظمة السياسية المختلفة منذ عهد الإمبراطور هيلاسيلاسي إلى نظام ميليس زيناوي، فلم تتأثر العلاقات بينهما بأي منعطفات أو إسقاطات، وذلك لوجود العديد من العوامل والأهداف المشتركة بينهما. ولهذا تحتل دولة إثيوبيا أولوية كبرى في مجالات التعاون الثنائي بين الجانبين على مختلف المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، ومن ثم تمثل إثيوبيا خطا استراتيجيا ثابتا في سياسة إسرائيل تجاه منطقة القرن الإفريقي.

سابعا: كان لأحداث ١١ سبتمبر العديد من الانعكاسات على منطقة القرن الإفريقي، فلقد استطاعت الولايات المتحدة الاستفادة من الأوضاع المتردية لاقتصادات دول منطقة القرن الإفريقي من جانب، ومن طبيعة الأوضاع الإقليمية، خاصة الخلافات البينية بين دول منطقة القرن الإفريقي. من جانب آخر، استطاعت الولايات المتحدة الحصول على موافقة صريحة بشأن إقامة قواعد عسكرية والحصول على تسهيلات عسكرية عديدة، هذا بالإضافة إلى انعكاسات الوجود الأمريكي على طبيعة التوازنات ونمط العلاقات الإقليمية بين دول منطقة القرن الإفريقي، حيث فرض سلوكا تعاونيا على كافة دول هذه المنطقة، حتى لا يؤثر بالسلب على المصالح الأمريكية في المنطقة، ومن ثم أسفرت هذه التطورات الدولية عن تزايد النفوذ الأمريكي في منطقة القرن الإفريقي والنفوذ الإسرائيلي بالتبعية.

وتجدر الإشارة إلى اعتماد إسرائيل على الدور الأمريكي لتعزيز تحركاتها في القارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة، من خلال مشاركة إسرائيل في تنفيذ الأهداف الأمريكية في المنطقة، هذا بالإضافة للعوامل الداخلية، التي تمثلت في الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول موضع الدراسة، حيث كانت حافزا للهرولة الاقتصادية للدول الإفريقية نحو دولة إسرائيل، فضلا عن هشاشة أنظمة الحكم في الدول الإفريقية واعتمادها على المساندات الخارجية، ولاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية.

من ناحية أخرى، كان لاندلاع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحملة الأمريكية ضد الإرهاب العديد من التداعيات على السياسة الخارجية الإسرائيلية، فقد استطاعت إسرائيل استغلال تصاعد الإرهاب الدولي لوضع العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في إطار الحرب العالمية ضد الإرهاب، وذلك بهدف الحفاظ على استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة وتشويه صورة القيادة السياسية الفلسطينية.

ومن ثم، تتضح خطورة العلاقات بين إسرائيل ومنطقة القرن الإفريقي على تهديد الأمن القومي العربي وتأثيرها الملموس في المصالح الحيوية لبعض أو كل الأقطار العربية، وذلك من خلال تهديد عروبة كل من السودان والصومال وجيبوتي، والتحكم في منابع النيل، ولاسيما في ظل المشروعات المشتركة بين الجانبين الإثيوبي والإسرائيلي ومدى تأثير العلاقات بين إسرائيل ودول حوض النيل على الاحتياجات المائية لمصر والسودان، هذا بالإضافة إلى التحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ولاسيما في ظل العلاقات المتميزة بين الجانبين الإسرائيلي والإريتري.

ولهذا، أوصت الدراسة بضرورة تفعيل العلاقات بين الدول العربية والإفريقية من خلال الاهتمام بالاعتبارات البراجماتية القائمة على المصالح المتبادلة بين الجانبين، وذلك من خلال تشجيع التعاون الثنائي العربي - الإفريقي في كافة المجالات لما لذلك من مردود إيجابي على التعاون العربي - الإفريقي الجماعي. ومن خلال تكثيف الاتصالات والاجتماعات بين أجهزة ومؤسسات التعاون في كلا الجانبين لتبادل المعلومات وتنسيق المواقف وتعميق مسيرة التعاون في جميع المجالات، والعمل على إزالة العوائق التي تعترض اجتماعات أجهزة التعاون العربي - الإفريقي حتى تقوم بعملها على أكمل وجه، وذلك من خلال تفعيل دور المصرف العربي للتنمية الاقتصادية، والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية، وحث الدول الأعضاء على تسديد مساهماتها في ميزانيته.

كما انه يجب إعطاء البعد الاقتصادي أولوية في العلاقات بين الجانبين العربي والإفريقي، وذلك لأن المساعدات الاقتصادية والفنية التي كانت تقدمها إسرائيل لبعض الدول الإفريقية كانت من ضمن الأسباب الرئيسية في عودة العلاقات السياسية بين الجانبين، ولهذا لابد من التنسيق بين التكتلات الاقتصادية العربية والإفريقية لتوحيد الجهود فيما بينهما في مواجهة المنظمات الاقتصادية العالمية، خاصة منظمة التجارة العالمية، والعمل على زيادة التبادل التجاري وفرص الاستثمار والتعاون بين الغرف التجارية العربية والإفريقية لتشجيع الاستثمارات العربية والإفريقية من خلال القيام بحملات لترويج فرص الاستثمار بين الجانبين، وتقديم تسهيلات للشركات العربية المؤهلة لتنفيذ المشروعات الاقتصادية في مجال مشروعات البنية الأساسية وبناء السدود الكهربائية، وإنشاء الطرق والمواصلات في الدول الإفريقية.

هذا بالإضافة لتشجيع التعاون الإعلامي بين الجانبين العربي والإفريقي، وذلك من خلال إفساح المجال للمثقفين والأدباء والمفكرين والمبدعين من الجانبين للقيام بأعمال عربية - إفريقية مشتركة، وتقديم الدورات التدريبية للدول الإفريقية، والمساعدات الطبية للدول الإفريقية، سواء على شكل معدات طبية أو قيام أطباء بعمليات جراحية، ولاسيما لوجود قصور في هذا المجال، وكذلك تقديم المساعدات الإنسانية التي تترك أثرا كبيرا في نفوس الأفارقة، هذا بالإضافة لتفعيل النشاط الاجتماعي والتعليمي والرياضي بين الجانبين العربي والإفريقي.

مبارك مبارك أحمد

مشكلة كشمير في العلاقات الهندية - الباكستانية من ١٩٤٧ - ١٩٧٢

سيد عيسى محمد

رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بمشكلة كشمير، وانعكاساتها على شبه القارة الهندية، خاصة، وعلى قارة آسيا عامة، وأثير جدل كبير حول تلك القضية بسبب طريقة فهم وتفسير التطورات التاريخية، والوضع الراهن بإقليم "كشمير"، حيث تسعى كل من الهند وباكستان إلى عرض الأحداث التاريخية التي حدثت في شبه القارة الهندية إزاء "مشكلة كشمير" بشكل يبرز أحقية كل منهما في "إقليم كشمير". ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة. ويبدأ الباحث دراسته بإشارة إلى أن "مشكلة كشمير" إشكالية أوجدها الاستعمار البريطاني، وأوجدها بمبدأ "فرق تسد" وصبغها بصبغة العداء الطائفي والاختلاف العرقي والتركيب البشري من أجل تحقيق أهداف سياسية في شبه القارة الهندية، بالإضافة إلى أن (الهند وباكستان) أسهمتا في إيجاد هذا العداء فيما بينهما، وذلك من خلال اتجاهين هما: (الاختلاف العقائدي) و(إقليم كشمير)، خاصة الاتجاه الأخير الذي أصبح كالقنبلة الموقوتة التي توشك على الانفجار عندما يزداد الصراع عليه. بل إن التعصب القومي قد ساهم أيضا في اتساع هوة الصراع بين الدولتين حول هذا الإقليم الذي أصبح بين شقي رحى، ومن ثم صار يلقب بـ (الإقليم المتنازع عليه) خاصة بعد استقلال الدولتين، وانفصالهما عام ١٩٤٧

وقد أثرت بعض التغيرات السياسية وأيديولوجيات على شبه القارة الهندية، مما أسفر في النهاية عن ظهور ثلاث دويلات مستقلة، ولكن ظل مصير "إقليم كشمير" أمرا معلقا دون تنفيذ بسبب التطورات المتتالية في المنطقة.

كما يرى الباحث أن الاتجاهات السياسية والتوصيات الدولية والمفارقات العقائدية وتناقض الأيديولوجيات حول "مشكلة كشمير" - أدت إلى الوصول بهذا الإقليم إلى طريق مسدود، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أدى وضع ذلك الإقليم بين الدولتين إلى صراع دائم بينهما. وتسعى بعض القوى السياسية الدولية للاستفادة من بقاء الإقليم على صفيح ساخن لتحقق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، كما تعمل تلك القوى على وضع "إقليم كشمير" في بؤرة نزاع مستمر في ظل اشتداد الأزمات.

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار الباحث سنة ١٩٤٧ بداية للبحث التاريخي حول مشكلة كشمير قد استند إلى كونها السنة التي ظهرت فيها أولى مراحل الصراع في العلاقات الهندية - الباكستانية حول "مشكلة كشمير"، ومن ثم فإن التاريخ المعاصر لإقليم "كشمير" يبدأ من سنة ١٩٤٧. بالإضافة إلى أنه بعد هذه السنة، تدرج الصراع في المنطقة إلى مرحلة الحروب، كما أن الباحث اعتبر سنة ١٩٧٢ نهاية ملائمة للبحث والدراسة لأنها السنة التي انتهت فيها الحرب الثالثة بين الهند وباكستان، وتم توقيع اتفاقية "سيملا" في ٢ يوليو ١٩٧٢. بعد هذه السنة، تحولت العلاقات الهندية - الباكستانية من صراع عسكري إلى صراع سياسي إقليمي في شبه القارة الهندية، أشبه بالحرب الباردة، ولم ينته الموقف بهذا الشكل، بل تفاقم الوضع متخذا شكلا آخر من الصراع، وهو صراع إقليمي نووي، ومن ثم صارت القوى الدولية متخوفة من اشتعال الموقف من حين إلى آخر.

وقد حرص الباحث على المقارنة في دراسته بين الرؤى والمنطلقات المحددة لسياسة كل من أيديولوجية الدولتين حول كشمير، مما أضاف إلى أهمية الدراسة بالنسبة للباحثين المتخصصين في شئون شرق آسيا، بالإضافة إلى اعتماد الباحث على بعض الوثائق غير المنشورة، خاصة أن تلك الوثائق متعلقة بوزارة الخارجية المصرية، ووزارة الدفاع المصرية، ووزارتي الخارجية الهندية والباكستانية، ووزارة الخارجية البريطانية، والكومنولث والشئون الخارجية البريطانية، والبيت الأبيض.

ووفقا للدراسة، ترى باكستان أن الأساس الذي شكلت عليه دولتها هو نظرية الأمتين (إن المسلمين والهندوس لا يمكنهم العيش معا، ويجب أن يعيشوا في دولتين منفصلتين) ولذلك كان ينبغي أن تنضم "كشمير" إلى باكستان بحكم أنها تعد امتدادا طبيعيا وجغرافيا بالنسبة لها. يضاف إلى ذلك أن أكثر من ٨٠٪ من سكانها من المسلمين، ولكن الهند لجأت إلى الطرق غير المباشرة بالاتفاق مع "مهراجا" حاكم كشمير للانضمام إلى الاتحاد الهندي، وبالتالي لم تكن هنالك أدلة وحجج تؤكد أحقية الهند في الإقليم.

أما الهند، فترى أن دولتها تقوم على تعايش الأديان والعرقيات، وأن بها عددا لا يستهان به من المسلمين، وتعتبر ثاني دولة من حيث عدد السكان المسلمين بعد إندونيسيا، وأن إقليم "كشمير" حق قانوني لها بموجب اعتراف الأمم المتحدة، وذلك بإعلان "مهراجا كشمير" الانضمام إلى الهند بمحض إرادته، وأن سيطرة باكستان على النصف الثاني من كشمير ما هي إلا تعد على سيادة الهند بمحض القانون الدولي كما تستند الهند في موقفها إلى أن الجناح الشرقي لباكستان ذا الأغلبية المسلمة قد انفصل عن باكستان، وأصبح دولة (بنجلاديش) المستقلة.

ونظرا لتشابك الموضوع وتعقده، فقد قسمت الدراسة إلى مقدمة تم فيها عرض لـ "مشكلة كشمير"، طرحت فيها الادعاءات التاريخية بين الطرفين، ويلي المقدمة الفصل التمهيدي الذي يتناول التعريف بالإقليم ويركز بصفة خاصة على جغرافية "كشمير" والملامح اللغوية والدينية للإقليم، وكذلك الجذور التاريخية لولاية "كشمير" وتكوين الأحزاب السياسية في الهند وباكستان وكشمير والانتفاضات الوطنية التي قامت ضد المهراجا نتيجة اضطهاده للمسلمين. أما الفصل الأول، فقد عالج إشكالية الاختلاف بين الهند وباكستان حول كشمير، وأحقية الولاية في الانضمام إلى أي من الدولتين، وكيف أن إشكالية الاختلاف أثرت

على قرار التقسيم على كشمير والذى أصدرته الحكومة البريطانية. وتناول ذلك الفصل أيضا قضية منطقة (جورداسبور) تلك المنطقة التى منحتها اللجنة البريطانية لصالح الهند، مما ساعد على انضمام كشمير للهند، ومن هنا ظهرت إرهاصات حرب كشمير الأولى التى رسختها السياسة البريطانية، وأثبت الباحث عدم صحة وثيقة الانضمام (المزورة). فى حين يركز الفصل الثانى على حرب كشمير الأولى (١٩٤٧-١٩٤٩)، ومهام الأمم المتحدة فى تسوية الصراع بين الهند وباكستان والتى انقسم عملها إلى عدة مراحل، كان منها المرحلة الأولى لمشكلة كشمير فى مجلس الأمن (يناير- أبريل ١٩٤٨) ثم بعثة لجنة الأمم المتحدة فى الهند وباكستان(U. N. CIP) (يوليو- سبتمبر ١٩٤٨)، وردود الفعل الهندية والباكستانية على قرار اللجنة، ثم المرحلة الثانية لمشكلة كشمير التى نوقشت فى مجلس الأمن (ديسمبر ١٩٤٨-ديسمبر ١٩٤٩) وفى النهاية عجزت لجان وقرارات الامم المتحدة عن تفعيل دورها فى حسم مشكلة كشمير بين الهند وباكستان.

ويعرض الفصل الثالث مشكلة كشمير فى اجتماعات الأمم المتحدة وبعثاتها لحل النزاع وكذلك المفاوضات المباشرة التى تمت بين الجانبين الهندى والباكستانى، وخطة "أوين ديكسون" مبعوث الامم المتحدة لحل مشكلة كشمير، بالإضافة الى المفاوضات المباشرة بين الجانبين الهندى والباكستانى وهى "المرحلة الأولى"، ثم إرسال الامم المتحدة بعثة "فرانك جراهام"، تلك البعثة التى أمضت فترة سنتين لحل مشكلة كشمير، ثم "المرحلة الثانية" فى المفاوضات المباشرة بين الجانبين الهندى والباكستانى. وتتدخل مشكلة كشمير بين التكتلات القطبية والأحلاف الدولية التى تعد "التطور الخارجى لمشكلة كشمير"، مما أثر على التطور الداخلى والشئون الداخلية للولاية. وكذلك بعثة "جونار يارنج" ثم تقرير "فرانك جراهام" السادس والأخير. وفى النهاية، فشلت كافة المفاوضات والبعثات لحل مشكلة كشمير. ويرصد الفصل الرابع والأخير الحرب الصينية - الهندية ١٩٦٣ -١٩٦٤ ، ثم حرب كشمير الثانية ١٩٦٥، وأثرها على مشكلة كشمير، والحرب الهندية - الباكستانية الثالثة التى تسمى باسم أزمة البنغال، والتى انتهت باتفاقية سيملا فى ٢ يوليو عام ١٩٧٢ ثم عرض الباحث لمراحل مشكلة كشمير حتى عام ٢٠٠٥ وفى النهاية، قدمت عدة سيناريوهات للتوصل من خلالها لحل مشكلة كشمير. ركز الباحث فيها على تسوية الحكم الذاتى الذى من خلاله يتم حل مشكلة كشمير

داليا كمال عمارة

إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط

د. فوزى حماد،
د. عادل محمد أحمد

القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٦

برز الاهتمام بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى كانت لها أبعاد نووية، وجاء اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط مبكرا منذ قرار مجلس الجامعة العربية فى سبتمبر ١٩٧٤، وتم تقديم أول اقتراح للجمعية العامة للأمم المتحدة لإنشاء تلك المنطقة عام ١٩٧٤، بمبادرة مصرية - إيرانية.

وفى هذا السياق، تأتى هذه الدراسة لتتناول بالتحليل الجهود التى بذلت على المستويين الدولى والإقليمى طوال ما يزيد على ربع القرن الماضى من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط، والظروف السياسية التى واكبت ذلك.

وجاء الباب الأول من الدراسة تحت عنوان "قدرات أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط"، حيث تناول المؤلف فى البداية "قدرات أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية". فقد بدأت إسرائيل برنامجها النووى مع قيام الدولة فى عام ١٩٤٨، وقامت إسرائيل مبكرا بالاتصال بالعلماء فى لجنة الطاقة الذرية الفرنسية، وقام "فرانسيس بيران" رئيس لجنة الطاقة الذرية الفرنسية آنذاك بزيارة إسرائيل فى عام ١٩٤٩، وتم توقيع اتفاقية تعاون نووى بين البلدين فى عام ١٩٥٣، وتم تصعيد التعاون حتى حصلت إسرائيل على مفاعل "ديمونة" النووى فى إطار اتفاق التواطؤ الثلاثى للعدوان على مصر فى ١٩٥٦، وبدأ تشغيل مفاعل ديمونة فى ديسمبر ١٩٦٣، وبدأ العمل بانتظام فى عام ١٩٦٥. كما كان هناك تعاون نووى مع الولايات المتحدة أيضا. فقد أمدت الولايات المتحدة إسرائيل فى عام ١٩٥٧ بمفاعل بحثى للأغراض السلمية هو مفاعل (ناحال سوريك) وافتتح فى عام ١٩٦٠.

وفيما يتعلق بالقدرات العربية الرئيسية، فقد تم استعراض قدرات الدول التى لديها، أو كان لديها مفاعلات نووية بحثية منها:

العراق، حيث بدأ العمل بمفاعل العراق البحثى الأول (عراق - ١) فى عام ١٩٦٧ وهو مفاعل روسى الصنع. كما حصل العراق فى ١٩٨١ على مفاعل (أوزيراك) الفرنسى الصنع. إلا أن إسرائيل قامت بتدميره بعملية عسكرية فى يونيو ١٩٨١ وفى عام ١٩٨٧، حصل العراق على المفاعل المسمى (عراق - ٢)، وهو مفاعل روسى الصنع وقد دمر المفاعل فى حرب عاصفة الصحراء.

الجزائر: تمتلك الجزائر مفاعل أبحاث باسم "نور" قدرته ١ ميجاوات أرجنتينى الصنع، كما قامت الجزائر سرا وبالتعاون مع الصين ببناء مفاعل أبحاث (السلام)، إلا أن المفاعل وضع تحت الضمانات الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ليبيا : قامت ليبيا ببناء مفاعل أبحاث روسى فى منطقة (تاجوراء) وصدقت على معاهدة منع الانتشار النووى فى ١٩٧٥ ووضعت المفاعل تحت الضمانات الدولية للوكالة

مصر : اهتمت مصر منذ أوائل الخمسينيات بالاستخدامات السلمية للطاقة

الذرية، فتشكلت لجنة الطاقة الذرية فى فبراير ١٩٥٥، ثم أنشئت مؤسسة الطاقة الذرية فى عام ١٩٥٧. وفى يوليو ١٩٥٦، تم التفاوض بشأن توريد الاتحاد السوفيتى لمفاعل أبحاث مصر، والذى تم تشغيله فى يوليو ١٩٦١. وتعددت محاولات إنشاء المحطات النووية لتوليد الكهرباء فى مصر فى أوائل الستينيات. وتوقف المشروع بسبب حرب ١٩٦٧، وبدأت المحاولة الثانية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث عرضت الولايات المتحدة تزويد مصر بمفاعلات نووية. إلا أنه فى عام ١٩٧٩، صادف البرنامج عدة عقبات. وفى ٢٦ أبريل ١٩٨٦، وقعت حادثة "تشيرنوبل" واتخذت القيادة السياسية المصرية قرارا بتجميد البرنامج نظرا لدراسة نواحى الأمان النووى.

كما أشارت الدراسة إلى قدرات سوريا فى هذا المجال، إذ تمتلك مفاعلا بحثيا صينى الصنع قدرته ٣٠ كيلوواط فقط. وكما تطرقت الدراسة إلى "القدرات الإيرانية"، حيث عملت إيران على الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية منذ السبعينيات، فقد تم إنشاء منظمة الطاقة الذرية الإيرانية فى عام ١٩٧٤ وساندت الولايات المتحدة إيران فى البداية وأمدتها فى عام ١٩٦٧ بمفاعل بحثى، إلا أن العمل توقف فى بناء المحطات النووية بعد الثورة الإسلامية فى ١٩٧٩ وقيام الحرب العراقية - الإيرانية بعد ذلك. وبانتهاء الحرب العراقية - الإيرانية فى ١٩٨٨، بدأت الجهود تركز على ضرورة إحياء البرنامج النووى الإيرانى، باعتباره جزءا من إعادة البناء بصفة عامة. ويمكن القول إن الاتهامات الغربية والأمريكية لإيران حول البرنامج النووى تستند إلى مجموعة مبررات، من أهمها أن حصول إيران على تلك المفاعلات يؤهلها لامتلاك البنية الأساسية التكنولوجية اللازمة لأى اتجاه نووى سلمى أو عسكرى، والخوف من تبنى برنامج نووى سرى مواز للبرنامج المعلن، حتى ولو خضع للضمانات.

ويستعرض الباب الثانى من الدراسة "جهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط"، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (٣٢٦٣) فى ٩ ديسمبر ١٩٧٤ لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، كما أن الدول العربية وإيران وقعت معاهدة منع الانتشار النووى، وقد صدقت كل الدول العربية الآن على المعاهدة، وقد امتنعت إسرائيل عن التصويت على قرار الجمعية العامة المشار إليه. وتجدر الإشارة إلى أن الموقف الإسرائيلى من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية قد مر بمرحلتين، مرحلة إعداد المعاهدة، حيث رحبت إسرائيل بالمعاهدة فى مايو ١٩٦٨. وفى المرحلة الثانية، رفضت إسرائيل توقيعها وبرر مندوبها ذلك بعدة أسباب، منها الصراع العربى - الإسرائيلى، وأن إسرائيل لا تعرف ما هى المخاطر والتهديدات التى ستواجهها فى المستقبل. كما يتضح أن هناك جهودا كبيرة تبذل من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سواء من خلال إصدار المؤتمر العام لقرارات متضمنة دعوة إسرائيل لإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة، أو من خلال إصدار قرار تطبيق الضمانات النووية فى الشرق الأوسط من عام ١٩٩٢ حتى سبتمبر ١٩٩٨. كما قام المدير العام للوكالة بجهد لتقريب وجهات النظر بين الدول العربية وإسرائيل من خلال الزيارات التى قام بها إلى عدة دول عربية.

وفى السياق نفسه، تناولت الدراسة "جهود إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط". ففى ٨ من أبريل ١٩٩٠، طرحت مبادرة الرئيس مبارك لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط، وقد دعت المبادرة إلى "ضرورة تحريم جميع أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء فى منطقة الشرق الأوسط، وأن تقوم جميع الدول بالمنطقة بتقديم تعهدات متساوية ومتبادلة فى هذا الشأن، مع ضرورة وضع إجراءات وأساليب من أجل ضمان التزام جميع دول المنطقة بالنطاق الكامل للتحريم". وعقب صدور قرار مجلس الأمن (٦٨٧) فى ٣ أبريل ١٩٩١، تم طرح العديد من المبادرات الدولية لضبط التسلح فى المنطقة وهى: مبادرة الرئيس الأمريكى (جورج بوش الأب) فى مايو ١٩٩١، ومبادرة الرئيس الفرنسى (ميتران) فى مايو ١٩٩١، ومبادرة الدول الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن (بيان باريس فى يوليو ١٩٩١).

وعلى ذلك، فقد رات الدول العربية أن تلك المبادرات الدولية لم تراع التهديد النووى الإسرائيلى القائم فى المنطقة، ولم تعمل على إنهائه، بل عملت جميعها على تجميد الموقف على ما هو عليه، مما يعنى محاولة تكريس عدم التوازن الاستراتيجى. وقد أيد مجلس الأمن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وغيرها من كافة أسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال القرارت ذات الصلة أرقام (٦٨٧) لسنة ١٩٩١، و(١٢٨٤) لسنة ١٩٩٨، و(١٤٤١) لسنة ٢٠٠٢.

وجاء الباب الثالث ليتناول فى البداية موضوع "الشرق الأوسط وعناصر إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل"، حيث هناك عدة عناصر رئيسية والتى يتطلبها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى هى: القرار السياسى الذى تتخذه النظم السياسية فى دول المنطقة، والذى يتوقف على مدى إدراك النظام السياسى للأمن القومى وعوامل التهديد الخارجية والداخلية. كذلك معاهدة يتم الاتفاق عليها ويدخل فى إطارها جميع القضايا المرتبطة بالموضوع، حيث تنقسم التعهدات الرئيسية للمناطق الخالية من الأسلحة النووية إلى ثلاثة مستويات من التعهدات، وهى تعهدات الدول الأطراف فى المنطقة، وتعهدات الدول النووية المعلنة، وتعهدات الدول الخارجية، إلى جانب إطار قانونى دولى والتزامات قانونية إقليمية ودولية، فهناك آليات قانونية دولية مثل معاهدة منع الانتشار النووى ونظام الضمانات النووية الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إضافة إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية ومعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية، علاوة على إنشاء آلية تحقق فعالة للتأكد من التزام الدول الأطراف بتعهداتها.

وأخيرا، آلية للجزاءات فى حالة خرق وانتهاك المعاهدة، مدعمة بتأكيدات أمنية بالتعهد بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الأطراف فى المنطقة. أما عن أهم "قضايا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى منطقة الشرق الأوسط"، فتتمثل فى القضايا الجغرافية، حيث إن هناك اختلافات عديدة فى تحديد منطقة الشرق الأوسط جغرافيا، إلا أن الحد الأدنى من الاتفاق بين التعريفات المختلفة شمل الدول العربية بالإضافة إلى

إسرائيل وإيران. وترى مصر أن التحديد الجغرافي للمنطقة يجب أن يتم في إطار الترتيبات المطلوب مشاركتها. كما تشير القضايا السياسية إلى اعتبار الموقف الإسرائيلي أولى هذه الصعوبات السياسية. فرغم إبداء إسرائيل الاستعداد المبدئي لقبول فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، إلا أنها تضع شروطا أخرى تتمثل في أن يشمل ذلك كل أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة التقليدية، ولذلك كان من الضروري أن يتطور الموقف العربي إلى ضرورة إخلاء المنطقة من كافة أسلحة الدمار الشامل، وذلك في إطار صفقة شاملة يتم فيها تنازل إسرائيل عن سلاحها النووي وباقي أسلحة الدمار الشامل، مقابل تنازل العرب عن باقي أسلحة الدمار الشامل.

أما أهم القضايا الأمنية والعسكرية، فتتمثل في صعوبة الاتفاق حول التوجهات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، حيث إن إسرائيل تركز على ضرورة الاهتمام بالتهديدات الأمنية غير العسكرية (الوضع الاقتصادي، وما تسميه التطرف والإرهاب) وعلى العكس، تركز الدول العربية على التهديدات الأمنية العسكرية الحقيقية في المنطقة، والمتمثلة في اختلال التوازن على المستوى الاستراتيجي بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية، والتهديد الأمني لجيرانها من ذلك.

وليد عيسى سليمان

Things Fall Apart: Containing The Spillover From An Iraqi Civil War

احتواء الحرب الأهلية في العراق من الامتداد إلى دول الجوار
عرض لدراسة صادرة عن مركز سبان لدراسات الشرق الأوسط
معهد بروكنجز
أوراق تحليلية، رقم ١١، يناير ٢٠٠٧

مع تردى الأوضـاع الأمنيـة والإنسـانيـة فى العراق يوما بعد يوم، من خـلال التفجيرات وأعمال العنف التى أصبحت تستهدف المدنيين أكثر مما تستهدف القوات الأمريكية أو قوات الأمن العراقية، فإن هناك اتهامات متبادلة بين السنة والشيعة حـول المسئولية عن هذه العمليات التى يروح ضحاياها كل يوم عشرات ومئات من المواطنين الأبرياء، خاصة من النساء والأطفال. وقد تفاقمت هذه العمليات فى الأونة الأخيرة، خاصة مع الأحداث الجسيمة التى شهدها العراق منذ أواخر عام ٢٠٠٦، أهمها إعدام صدام حسين. هذا بالاضافة إلى فشل قوات الولايات المتحـدة فى تقـرير الأمن والاستقرار بالعراق، خاصة وقد قتل المئات من الأمريكيين. وقد كان وصـول الديمقـراطيين للكونجرس وسيطرتهم عليه من أبرز سمات هذا الفشل، حيث جسد هذا الانتصار معارضة الشعب الأمـريكي لخطة الرئيس بوش واستراتيجيته الجديدة فى العراق. وتفاقمت أيضا أعمال العنف رغم تبنى حكومة المالكى خطة أمنية للقضاء على العمليات الإرهابية ووضع حد لنزيف الدم العراقى حتى لا يصل الوضع إلى حرب أهلية فعلية. ومع ذلك باءت هذه المحاولات بالفشل وأصبح العراق غارقا فى مستنقع قد يؤدى إلى الحرب الأهلية.

ولهذا، تأتى هذه الدراسة التى يقدمها اثنان من أهم الباحثين فى معهد بروكنجز هما دانيال بايمان وكينيث بولوك لمحاولة الإجابة على سؤال من الرابح والخاسر من حلقة العنف الدائرة فى العراق؟ وكيف يمكن للولايات المتحدة أن تطور استراتيجية لاحتواء الموقف هناك؟ وذلك من خلال إلقاء الضوء على الحروب الأهلية السابقة فى العديد من بلدان العالم مثل الصومال وأفغانستان والكونجو والبلقان، وتحليل كيف أن الأوضاع فى هذه البلدان وصلت "لنقطة اللاعودة"، وهى الحالة التى يصل فيها الوضع إلى طريق مسدود. ومع ذلك، يرى المؤرخون أنه بالرغم من ضراوة وشراسة هذه الحروب وسوء الأوضاع، يوجد أمل فى التوصل لحلول سلمية حتى ولو استمرت هذه الحرب لفترة طويلة. ولكن يرى كاتبا هذا التقرير أنه قد يكون الوقت قد تأخر لإنقاذ العراق من شبح الحرب الأهلية. فبالرغم من الاعتقاد بأن شبح الحرب الأهلية الشاملة مازال بعيدا عن العراق، خاصة مع الاستراتيجيات والخطط التى تحاول بغداد وواشنطن وضعها للتقليل من آثار العمليات الإرهابية، إلا أن التاريخ يؤكد أنه يمكن الوقوع فى نفس أخطاء الماضى عند التعامل مع الحالات المشابهة.

ويرى الباحثان أن الوضع فى العراق ينزلق بسرعة نحو حرب أهلية شاملة، وأن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تكون بمنأى عن الأضرار والآثار التى سوف تنتج عن هذه الحرب الأهلية، وسيكون الوضع مأساويا جدا، خاصة أن آثار الحروب الأهلية تتعدى الحدود وتمتد آثارها إلى الدول المجاورة. ولذلك، على الولايات المتحدة تبنى استراتيجيات مختلفة من أجل احتواء الموقف.

وتتبنى هذه الدراسة اقترابا أو منهجا احتوائيا أو وقائيا لمنع تدهور الموقف فى العراق من أن يصبح حربا أهلية شاملة يمكن أن يمتد مداها لدول الجوار. فهذا الاقتراب يقوم على ردع دول الجوار ومنعها من التدخل فى شئون العراق أو حماية الإرهابيين. وأيضا تعمل هذه الدراسة على الاقتناع بضرورة تغيير سياسة الولايات المتحدة لتعترف بالواقع المؤلم وهو فشل القوات الأمريكية فى إحلال السلام فى العراق.

تتطرق الدراسة لاستعراض نماذج من الآثار المدمرة التى خلفتها الحروب الأهلية على الأوضاع الإقليمية والدولية، بمعنى أن آثار الحروب الأهلية عادة ما تنتشر وتمتد لفرض آثارها وتبعاتها على دول الجوار وبذلك تخلق أجواء من عدم الاستقرار. وقد تتسبب هذه الحروب الأهلية فى العديد من المشاكل الانسانية مثل المجاعات وغيرها من الكوارث، كما حدث فى رومانيا والمجر إبان الحرب الأهلية فى يوجوسلافيا فى أوائل التسعينيات. ويمكن أن تنقلب الحرب الأهلية إلى حرب اقليمية كما حدث فى الحرب الأهلية اللبنانية فى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

وتاريخيا، توجد ستة نماذج للآثار والتبعات التى تنتج عن الحرب الأهلية، منها:

- اللاجئون: إن اللاجئين يشكلون مشكلة كبرى على المستوى الانسانى والاقتصادى والسياسى، فمن الممكن أن يخلق تواجد اللاجئين فى دولة مجاورة فرصة لتجنيدهم للدخول فى ميليشيات مسلحة والقيام بأعمال عنف ضد دولتهم الأم أو ضد الدولة المضيفة، كما أن استمرار تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة يمكن أن يتسبب فى تغيير الخريطة الديموجرافية واضطراب الأوضاع الاقتصادية للدول المستضيفة، خاصة إذا كانت تلك الدول ضعيفة وصغيرة.

- الإرهاب: وتعتبر الدول التى تعانى من الحروب الأهلية تربة خصبة لتفريخ الإرهابيين - كما فعلت القاعدة عندما اتخذت من أفغانستان مأوى لها. والجدير بالذكر أن الباحثين اعتبرا مجموعة من الحركات المسلحة -أغلبها موجودة فى العالم العربى ومعظمها جماعات إسلامية

(مثل حركة حماس وحرب الله)- جماعات ارهابية ووضعا هذه الجماعات فى سلة واحدة مع حركات أخرى مثل (جماعة نمور التاميل فى سيريلانكا)، وهذا يوضح اللبس والخلط الواضحين فى فهم او تعريف الإرهاب عند الباحثين الغربيين وخلطه بحركات المقاومة المشروعة، وذلك على الرغم من التوجه الوسطى المعتدل للمؤسسة التى ينتمي إليها الباحثان.

ويضيف التقرير أن جميع تلك الجماعات نشأت فى ظل حروب أهلية، وتركز هذه الجماعات فى الغالب على أهداف محلية، ولكن يمكن أن تتجه لمهاجمة أهداف دولية خاصة لمن يساندون أعداءها فى الحرب الأهلية.

- الخسائر الاقتصادية: غالبا ما تؤدى الحروب الأهلية إلى أعباء اقتصادية لدى دول الجوار. فهناك العديد من الآثار المباشرة منها: تدفق اللاجئين، والحركات المسلحة، والتدخلات فى شئون الدول الداخلية. بالاضافة إلى ذلك، تفرض الحروب الأهلية العديد من القيود الاقتصادية على الاستثمار والقيود الأمنية على التكاليف الأمنية بالنسبة لحركة التجارة، فضلا عن الأعباء الصحية التى تفرضها مثل هذه الحروب على الدول المجاورة، خاصة فيما تتطلبه من القيام باجراءات خاصة للوقاية من الأوبئة والأمراض المستعصية.

- تدخل دول الجوار: قد تؤدى الحروب الأهلية والمشاحنات فى دولة ما إلى استفزاز الدول المجاورة لمنع امتداد آثار هذه الحروب إليها وللحد من هجمات الجماعات الإرهابية التى تسبب فى هذه الحروب، أو الحد من تدفق اللاجئين، كما حاول الأوروبيون فى يوجوسلافيا، وهذه التدخلات عادة ما تأتى بنتائج سيئة لكل الأطراف. وعادة ما تتحول الأطراف الإقليمية المتورطة فى هذه الحروب الأهلية إلى أن تكون مجرد وكلاء يحاربون باسم قوى خارجية. وعندما تفشل فى تحقيق مهمتها، تضطر هذه القوى لأن تتدخل للقيام بما فشلت فيه هذه القوى. وبالتالى نجد أن فرصة تحول الحروب الأهلية إلى حروب إقليمية تكون كبيرة، وذلك لأنه عندما تتدخل دولة ما وتهاجم الدولة التى يوجد فيها صراع أو حرب أهلية، فإن جميع القوى الأخرى تتدخل للقيام بفعل مماثل، خاصة إذا تم منع القوى المتدخلة من الأساس من غزو الدولة التى يوجد فيها الصراع.

ثم تتطرق الدراسة إلى استعراض الخيارات المختلفة لاحتواء الحرب الأهلية فى العراق ومنع تحولها للاشكال السابقة من الحروب الأهلية. ففى البداية، يؤكد الباحثان أن كل المحاولات التاريخية التى قامت بها الدول لاحتواء الحروب الأهلية وعدم تحولها لحرب شاملة كانت تبوء بالفشل، حتى الدول التى نجحت فى ذلك دفعت ثمنا باهظا لاحتواء خسائرها من ضحاياها فى هذه الحروب. لكن فى معظم الأحوال، فشلت الدول فى احتواء آثار هذه الحروب ومنع امتدادها، والذى أدى إلى تدخلات كبيرة من الدول المجاورة لمنع ووقف هذه الحروب. وفى الغالب، فإن المحاولات الناجحة لوقف هذه الحروب تتطلب عمل اتفاقيات سلام لوقف هذه الحروب وآثارها، مع مشاركة كل الأطراف الدولية خاصة الأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلم الدوليين من خلال إرسال قوات لحفظ السلام كما حدث فى البلقان، والسودان ودول أخرى.

وترى الدراسة أنه إذا تطور الوضع فى العراق، فإنه لا يوجد خيار اخر أمام الولايات المتحدة سوى أن تتبنى استراتيجية عاجلة لاحتواء الحرب الأهلية فى العراق. ومن الاستراتيجيات والخيارات المطروحة فى هذا الصدد ما يلى:

١- عدم مناصرة أى فصائل عراقية على فصائل أخرى: وذلك لإحباط جهود الحرب الاهلية. ونظريا، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتمد على وكلاء بعينهم لحماية مصالحها، ولكن كانت هذه السياسة تفشل فى النهاية، خاصة فى حالة العراق. وبصفة عامة، فإنه من الصعب تحديد -بشكل واضح- القوى الضالعة فى هذه النزاعات والتى يمكن أن يكون لها تاثير على مجريات الأمور، ويعتبر هذا الوضع أكثر صعوبة فى العراق الذى يزخر بالعديد من الاختلافات العرقية والمذهبية.

٢- تجنب تأييد تقسيم العراق: نجد أنه بعد سنوات من العنف الدامى، أصبح العراق أكثر استعدادا للتقسيم أو التجزئة المستقرة، ومع ذلك فإن سياسة الولايات المتحدة لتحقيق نجاح لخطة التقسيم سوف تزيد من حدة الوضع وقد يتطور الأمر إلى مذابح دموية وعمليات تطهير عرقية. وحتى تنجح عملية التقسيم هذه، فلابد من وجود اتفاق سياسى معين للقيام بهذا ويتم تنفيذه من قبل قوات خارجية مناسبة كما حدث عند تنفيذ اتفاق دايتون للسلام فى البوسنة. وأكثر من ذلك، فإن الوضع قد يصبح أكثر سوءا فى العراق لأن العراقيين قد يتصورون أن الولايات المتحدة وحلفاءها يحاولون فرض تقسيمات معينة عليهم من خلال هذه الاتفاقيات، بمعنى أن اتخاذ الولايات المتحدة هذا الأسلوب كوسيلة لاحتواء الحرب الأهلية هناك غالبا سوف تبوء بالفشل وستزيد من الأعباء الملقاة على عاتق القوات الأمريكية هناك بالنسبة لمقاومة أعمال العنف.

وتمضى الدراسة فى الحديث عن الخيارات والاستراتيجيات التى يجب أن تتخذها الولايات المتحدة لاحتواء الموقف فى العراق من خلال إعطاء الدعم للدول المجاورة للعراق ومساندة نظمها السياسية، حتى لا تمتد آثار الحرب الأهلية إليها. فمثلا المملكة العربية السعودية، وهى من أغنى دول المنطقة، قد لا تحتاج لمساعدة الولايات المتحدة اقتصاديا من خلال تقديم المعونات، ولكنها تحتاج لدعم تقنى أمنى لتحسين قدرتها لمواجهة التحديات المختلفة.

ومن التوصيات المهمة التى أكدها التقرير، العمل على احتواء التحرك والنفوذ الإيرانى فى العراق ووضع خط أحمر أمامه، خاصة الميليشيات الشيعية الموالية لإيران، لأن إيران - على حد قول دانيال بيمان- تريد إضعاف الجهود الأمريكية فى العراق بأى شكل، ولكنه يرى أن أية محاولات من جانب إيران لمواجهة الولايات المتحدة سوف يكون مصيرها الفشل وبالتالى لابد أن يتم احتواء كل التحركات الإيرانية.

وتختتم هذه الدراسة بنظرة تشاؤمية من قبل الباحثين -وهذه هى نفس النظرة بالنسبة لوليام كوانت البروفيسور الأمريكى المعروف الذى كان أحد خبراء بروكنجز- بالنسبة لجهود الولايات المتحدة لاحتواء الحرب الأهلية فى العراق، وأنها قد لا تنجح بالقدر الكافى. ويرى الباحثان أن الحل الأمثل هو الانسحاب فى أسرع وقت ممكن من العراق، لأنه إذا ظل الاعتقاد السائد فى الإدارة الأمريكية بضرورة البقاء فى العراق لحفظ الاستقرار، فقد تكون له آثار كارثية، ويمكن أن يؤدى هذا إلى حرب شاملة فى منطقة الخليج العربى، إن لم يكن فى الشرق الأوسط بأكمله.

مروة عبدالعزيز

The Coming Collapse of China, Gordan G. Chang, arrows books, London, 2006.

الانهيار القادم للصين، جوردن جى. تشانج، لندن، ٢٠٠٦

يعرض هذا الكتاب رؤية جوردن جى. تشانج، الذى عاش لفترة طويلة فى الصين تزيد على العشرين عاما، حيث عمل مستشارا بالمؤسسات السياسية فى الصين، ونشر العديد من المقالات حول رؤيته لمستقبل الصين والنموذج التنموى الصينى فى ضوء معايشته للواقع الصينى خلال الفترة التى قضاها وذلك فى العديد من المجلات مثل نيويورك تايمز، وهيرالد تريبيون بغرض الوصول إلى العوامل التى تعوق النموذج التنموى الصينى فى القرن القادم.

ويحاول هذا الكتاب طرح مجموعة من الأفكار الخاصة بالنظام السياسي الصيني والنموذج التنموي الصيني، ودور الحزب الشيوعي، وكيف يمكن أن ينهار الصين في ظل مؤشرات اقتصادية وسياسية معينة خلال القرن القادم.

وفي الجزء الأول من الكتاب وهو بعنوان "نقد النموذج التنموي الصيني"، يرى المؤلف أن نموذج التنمية قد جاء نتيجة لرغبة صادقة للشعب الصيني. فبعد بدء تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي في نهاية سبعينيات القرن الماضي، أخذت الصين نهج النجاح تسلك طريقا للتنمية يتكيف مع الظروف الداخلية ومميزات العصر. وبواسطة هذا الطريق، يعمل الشعب الصيني على بناء بلاده وتحويلها إلى دولة حديثة تمتاز بالازدهار والقوة والديمقراطية والحضارة والانسجام، وتواصل تنميتها الذاتية تقديم مساهمات جديدة وعظيمة في سبيل التقدم البشري. وبرغم ذلك، ما زالت أكبر دولة نامية في العالم، وهذا بسبب ضخامة عدد السكان وعدم التوازن في التنمية.

وفي الجزء الثاني من الكتاب والمعنون "العقيدة السياسية الصينية"، يطرح المؤلف القيم السياسية الصينية الأساسية الدافعة نحو النمو، ويرى أن هذه القيم الثقافية المجتمعية تلعب دورا في التعامل مع المشكلات التي خلقتها عملية التنمية "الصاروخية" في الصين. فيطلق على القيادة المركزية الحالية الماويون الجدد. فهي تعطي أولوية لقيمة الحفاظ على التوازن الداخلي للمجتمع، عن التي أعطتها القيادة السابقة. فقد أوجدت عملية التنمية الصاروخية فروقا هائلة بين المناطق الصناعية على الساحل الشرقي والمناطق الداخلية والغربية. كما أوجدت آثارا شديدة السلبية على البيئة. وعلى عكس القيادة السابقة، فإن القيادة الحالية تعمل على "فرملة" هذه الانطلاقة، في سبيل تنمية وتطوير المناطق الداخلية، وإصلاح الخلل الناتج عن الفروق الكبيرة في الدخول ومستوى المعيشة.

ويحرك الفكر الصيني على جميع المستويات مبدأ "التناقض هو جوهر الوجود"، حسب رسالة ماوتسي تونج الشهيرة. وهذا لا يعني أن الصين تعتمد على تفجير التناقضات من أجل توليد تركيبة أو صيغة جديدة، فالمتناقضات- من وجهة النظر هذه - لا تنتهي، إنما صيغ الصراع هي التي تتغير. ولذلك، فإن الصين لا تجد غضاضة في التعامل مع عدد كبير من أنماط التناقض الدولية، دون الإحساس بضرورة تغييب أي من القوى الفاعلة. ورغم أن الرؤية الصينية تحدد التناقض الرئيسي في عصرنا بالصراع بين تحكم وهيمنة القطب الواحد بالعنف، ونشأة نظام عالمي متعدد الأقطاب والمراكز، فإن الصين تقبل بوجود واستمرار الولايات المتحدة كقطب دولي، وتحتفظ بعلاقات تجارية قوية معها، بل وتسعى للاستفادة من التقدم الأمريكي في شتى المجالات. ولكن في الوقت نفسه تعمل الصين بأسلوب هادئ على احتواء نفوذ الولايات المتحدة وتقليل فرصها في الإضرار بمصالح الصين. فعلى سبيل المثال، أقامت الصين علاقات قوية مع كوريا الجنوبية، حليف الولايات المتحدة القوي في آسيا، بدون التضحية بعلاقتها القوية مع كوريا الشمالية. ولذلك، فمن المتوقع عند إعادة توحيد الكوريتين - وهو ما سيحدث حتما- أن تكون الصين الحليفة الرئيسية لهذه الدولة. وتعتمد الصين - في تعاملها كقطب دولي- على التأثير المعنوي، لا التلويح بالقوة الاقتصادية أو العسكرية، في تعزيز علاقاتها مع المراكز الآسيوية: روسيا واليابان والهند، متجاوزة في ذلك الخلافات الحدودية والحروب التاريخية.

وكما تسعى الصين إلى احتواء النفوذ الأمريكي في آسيا، فقد مدت علاقاتها إلى "الحديقة الخلفية" للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، بإقامة علاقات قوية مع كوبا، التي تمدها بالسلاح، ومع فنزويلا من أجل الحصول على النفط.

ويبدي الاختلاف بين الصين والولايات المتحدة في التعاملات كأقطاب دولية - بشكل خاص - في الوجود الصيني في إفريقيا. ففي مقابل فتح السوق الإفريقية الهائلة أمام المنتجات الصينية، وتأمين الحصول على النفط، فإن الصين تسهم جديا في تطوير القارة عن طريق بناء شبكات واسعة من البنية التحتية والمستشفيات. ولذلك، فالوجود الصيني في إفريقيا مقترن بالبناء، وليس بالاحتلال أو السيطرة، وهي لا تسعى لفرض قيم معينة أو للتدخل في الشئون الداخلية للدول الإفريقية.

أما الجزء الثالث من الكتاب وهو بعنوان "الثقافة الصينية والطريق للأمام"، فقد بدأ بتأكيد المؤلف أن الثقافة الصينية شكل من أشكال ثقافة السلام، حيث ظل الحرص على السلام والسعي وراء الانسجام من الميزات الروحية لدى الشعب الصيني على مر العصور. فمنذ مدة طويلة، ظلت الصين تتمسك بانتهاج سياسة خارجية سلمية مستقلة، وهدفها هو صيانة سلام العالم ودفع التنمية المشتركة. ولدى عودة الصين إلى الأمم المتحدة عام ١٩٧٤، كان دنج شياو بينج قد أعلن أمام العالم أن الصين لن تسعى وراء الهيمنة أبدا. ومنذ بدء تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، ظلت الصين - حسب اتجاه تغير الوضع الدولي - تتمسك بحكمها الاستراتيجي المهم المتمثل في أن "السلام والتنمية هما موضوع العصر"، وصرحت عدة مرات بأنها لم تسع في الماضي ولا تسعى حاليا ولن تسعى في المستقبل وراء الهيمنة. ولن تشكل التنمية الصينية تهديدا لأي شخص، بل ستأتي للعالم بمزيد من فرص التنمية وسوق أوسع.

وفي الجزء الرابع من الكتاب وهو بعنوان "السياسة الاقتصادية الصينية والسعي نحو الصعود"، بين فيه المؤلف أن الشعب الصيني كافح في سبيل تحقيق هدفه لبناء مجتمع يرقى بالحياة بصورة شاملة. وقبل فترة وجيزة، طرحت الدورة الكاملة الخامسة للجنة المركزية السادسة عشرة للحزب الشيوعي الصيني مهمات رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في فترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، ومنها أهداف رئيسية للتنمية الاقتصادية وهي: تحقيق تضاعف نصيب الفرد من الناتج الوطني الاجمالي في عام ٢٠١٠ مرة واحدة قياسا إلى عام ٢٠٠٠ على أساس تحسين الهيكلية ورفع الفعالية وخفض استنزاف الموارد، ورفع كفاءة استغلال الموارد إلى حد كبير، وخفض استهلاك الطاقة لكل عشرة آلاف يوان من الناتج الوطني الاجمالي في عام ٢٠١٠ بنسبة حوالي ٢٠٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٥. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تتمسك الصين بمفهوم التنمية العلمي المتميز بـ "وضع الإنسان في المقام الأول" والتنسيق الشامل والاستدامة، لدفع التنمية الشاملة في مجالات البناء الاقتصادي والبناء السياسي والبناء الثقافي والبناء الاجتماعي. وتتمسك الصين بالانفتاح على العالم الخارجي، وتطور التعاون الاقتصادي والفني الدولي على نطاق واسع، وتشارك سائر بلدان العالم في نتائج الحضارة البشرية، تحترم وتأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الأخرى، وتعمل مع مختلف البلدان لحل الخلافات والمشاكل التي تبرز في عملية التعاون، سعيا وراء تحقيق المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك والتنمية المشتركة، وتلتزم بواجباتها وتعهداتها الدولية، وتشارك بنشاط في المنظومة الدولية والشئون الدولية لتلعب بما في وسعها دورا حافزا بناء، وتعامل مختلف البلدان معاملة متساوية، وتطور بنشاط علاقات الصداقة معها على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

أما الجزء الخامس من الكتاب، فهو بعنوان "الصين ومنظمة التجارة العالمية" ويبين فيه أن الصين مؤيد ومشارك نشيط في نظام التجارة المتعددة الأطراف. فمنذ انضمامها رسميا إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر ٢٠٠١، أوفت الصين بالتزاماتها بصرامة. ولقد راجعت وعدلت الصين حوالي ٣٠٠٠ قانون ولائحة ونظام قطاعي، مما يكمل النظام القانوني الاقتصادي المتعلق بالأجانب بلا انقطاع، ويزيد من شفافية السياسات التجارية باستمرار. ووفقا لتعهداتها، خفضت الصين رسومها الجمركية بالتدريج، فانخفض معدل مستوى رسومها الجمركية إلى ٩,٩٪ عام ٢٠٠٥، كما ألغت معظم الإجراءات غير الجمركية، وأسرعت خطوات الانفتاح على العالم الخارجي في مجالات تجارة الخدمات مثل القطاع المصرفي والتأمين والأوراق المالية والبيع بالتجزئة. وقد فتحت الصين أكثر من ١٠٠ قطاع أي ٥٦٢٪ من بين الـ ١٦٠ قطاعا لتجارة الخدمات، والمصنفة من منظمة التجارة العالمية، بما يقترب من مستوى الدول المتطورة.

ونشطت الصين في دفع جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، حيث شاركت في المفاوضات لمختلف الموضوعات على نحو شامل، وأجرت سلسلة من المشاورات المتعددة الأطراف والثنائية في المفاوضات حول الزراعة والسماح للمنتجات غير الزراعية بالنفاذ إلى السوق وتجارة الخدمات وغيرها، ولعبت دورها البناء لدفع الاتصال وتخفيف الخلافات بين الأعضاء النامين والأعضاء المتطورين في منظمة التجارة العالمية. وقدمت الصين مع سائر أعضاء المنظمة مساهمات مهمة من أجل تحقيق تقدم جوهري في المفاوضات والتوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، تحل الصين المنازعات التجارية وغيرها من المشاكل بصورة مناسبة لدفع التنمية المشتركة مع مختلف الدول، متمسكة بمبدأ المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك. وتثابر الصين على معالجة مشاكل الاحتكاكات التجارية باللجوء إلى آلية فض النزاعات لمنظمة التجارة العالمية على أساس الحوار المتساوي، كما تأخذ بعين الاعتبار العوامل والتأثيرات الدولية وتهتم بالتعرف على الفوائد الاقتصادية التي تأتي بها التنمية الاقتصادية الصينية إلى العالم الخارجي عند وضع وتطبيق سياساتها الاقتصادية الداخلية. وتفكر الصين بجدية في التأثيرات المالية لإصلاح سعر الصرف الصيني على الدول والمناطق المجاورة والاقتصاد العالمي، وتدفع بإصلاح آلية سعر الصرف على نحو سليم، فتطبق نظاما لتعويم سعر الصرف يتخذ العرض والطلب في السوق أساسا، ويمكن تعديله بمراجعة جملة العملات ويخضع للإدارة. والصين تعزز بلا انقطاع حماية حقوق الملكية الفكرية وإكمال النظام القانوني لحماية حقوق الملكية الفكرية وتنفيذ القانون بجدية وتسديد الضربات الشديدة إلى مختلف الأعمال المخالفة للقانون. ومنذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية - أي في الفترة بين ديسمبر ٢٠٠١ وسبتمبر ٢٠٠٥ - استوردت الصين ما معدله نحو ٥٠٠ مليار دولار أمريكي من البضائع سنويا، فأتاحت بذلك نحو ١٠ ملايين فرصة عمل للدول والمناطق المعنية. وفي السنوات القليلة المقبلة، سيتجاوز حجم الواردات الصينية ٦٠٠ مليار دولار أمريكي سنويا، وسيفوق تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٠. وبحلول عام ٢٠٢٠، سيتضاعف كل من حجم أسواق الصين وطلبها الإجمالي أربع مرات عن عام ٢٠٠٠. وفي هذه العملية، يمكن لشتى دول العالم أن تجد من خلال التعاون المتبادل والمنفعة مع الصين فرصا لتنميتها الخاصة وفرصا تجارية كبيرة، مما سيؤدي دورا إيجابيا مهما لحفز نمو الاقتصاد العالمي.

وفي الجزء السادس من الكتاب، وهو بعنوان "مستقبل الطاقة والتكنولوجيا في الصين"، يقول الكاتب إن الصين تبحث عن طريق تصنيع من الطراز الجديد يتسم بالمكونات العلمية والتكنولوجية العالية والفعالية الاقتصادية الجيدة واستهلاك الموارد المنخفض والتلوث البيئي القليل وإظهار تفوق الموارد البشرية تماما. ولا تزال تبذل ما في وسعها لجعل المجتمع كله يسلك طريق التنمية الرشيدة المستدامة الذي من شأنه أن يضمن تطوير الإنتاج ورخاء الحياة وجودة البيئة. ونجحت الصين في تطبيق سياستها السكانية، مما ساعد في تأجيل نمو إجمالي سكان العالم. وأولت الصين أهمية عظمى للاقتصاد في موارد الطاقة، واتخذت إجراءات مختلفة لتوفير الطاقة. ففي فترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠، تضاعف إجمالي الناتج الوطني في الصين أربع مرات، بينما تضاعف استهلاكها من الطاقة مرة واحدة فقط. وبفضل تعزيز حماية البيئة في الصين، تمت السيطرة على إجمالي انبعاثات الأتربة من الداخن المحلية ليبقى عند مستوى عام ١٩٨٠، رغم زيادة عدد المولدات المركبة في المحطات الكهروحرارية إلى حد كبير خلال العقدين الماضيين. وفي عام ٢٠٠٤، انخفض استهلاك الطاقة لكل عشرة آلاف يوان من إجمالي الناتج الوطني الصيني بنسبة ٤٥٪ بالمقارنة بعام ١٩٩٠. وقد أصدرت الصين خطة متوسطة وطويلة الأجل لتوفير الطاقة ترمي إلى توفير الطاقة بنسبة ٣٪ سنويا، أي بما مجموعه ١,٤ مليار طن من الفحم العياري بحلول عام ٢٠٢٠. فظلت نسبة اكتفائها الذاتي من الطاقة أكثر من ٩٠٪ منذ تسعينيات القرن العشرين. ومازال في الصين إمكانيات كبيرة لإمدادات الطاقة، إذ يشكل الاحتياطي المؤكد من الفحم نسبة منخفضة جدا من احتياطيه الجيولوجي، ومن المحتمل اكتشاف حقول جديدة للنفط والغاز الطبيعي، ويكون لتنمية الطاقة الجديدة والطاقة المتجددة مستقبل مشرق. وإلى جانب ذلك، تتمسك الصين بسياسة وطنية أساسية حول حماية البيئة، وتواصل تعزيز قوة حماية البيئة الإيكولوجية، وتحسن البيئة الإيكولوجية تدريجيا بهدف توفير ظروف للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية. وتثابر الصين على مبادئ الوقاية أولا والمعالجة الشاملة، لتقوية مكافحة التلوث ومسبباته من المنبع وحماية البيئة، وتواظب على مبادئ منح الأسبقية للحماية والاستغلال الرشيد من أجل تشديد حماية بيئة الموارد.

وفي الجزء السابع والأخير من الكتاب، يعرض الباحث لرؤية كلية للوضع في الصين، ويعرض فيه للمعوقات والقيود التي تحول دون تحقيق التنمية الصينية بالشكل الذي يجعلها قوة عالمية كبرى، فيذكر أنه على الرغم من أن الصين قد حققت منجزات مرموقة عالميا في البناء، لكنها مازالت أكبر دولة نامية في العالم، والمهمة التي تواجهها في التنمية ما زالت شاقة وثقيلة للغاية. ففي عام ٢٠٠٤، لم يمثل إجمالي الحجم الاقتصادي الصيني سوى ١٦,٦٪ من نظيره الأمريكي، ولم يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الصيني سوى ٣,٦٪ من نظيره الأمريكي و٤٪ من مثيله الياباني، فتحتل الصين المركز رقم ١٢٩ بين ٢٠٨ دول ومناطق بالعالم في هذا الصدد، وذلك حسب أحدث الإحصاءات الصادرة من البنك الدولي وأحدث المعلومات المعلنة من الصين. وحتى نهاية عام ٢٠٠٤، مازال ٢٦,١ مليون نسمة من سكان الأرياف الصينية يعيشون تحت خط الفقر، وتحتاج الصين إلى تسوية مسألة التوظيف لقرابة ٢٤ مليونا من سكان الحضر والريف سنويا، بالإضافة إلى أكثر من ١٠٠ مليون من الأيدي العاملة الريفية يجب تحويلها إلى قطاعات غير زراعية لتشغيلها. ولا تزال الصين تحتاج إلى خوض نضال شاق طويل الأمد في سبيل الوصول إلى مستوى التنمية الاقتصادية لدى الدول المتطورة المتوسطة وتحقيق الرخاء المشترك لكافة أبناء الشعب. وفي سبيل دفع التعديل الاستراتيجي للهيكلية الاقتصادية وتغيير نمط النمو، اتخذت الصين تغيير نمط النمو مركز ثقل استراتيجيا للسعي إلى أن يقوم النمو الاقتصادي على أساس رفع كفاءة السكان والاستغلال عالي الفعالية للموارد وتقليل التلوث البيئي والاهتمام بالجودة والجدوى. وتواظب الصين على حفز التصنيع بالمعلوماتية، ودفع المعلوماتية بالتصنيع، وسلوك طريق التصنيع من الطراز الجديد، وتسريع عملية تحسين الهيكلية الصناعية والارتقاء بمستواها، والعمل بقوة على تطوير صناعة التصنيع المتقدمة وصناعة التكنولوجيا العالية والجديدة، خاصة صناعة المعلومات والصناعة الحيوية، ورفع نسبة ومستوى صناعة الخدمات، وتعزيز بناء منشآت البنية التحتية للصناعات الأساسية، والإظهار التام لدور التعديل الهيكلي في تغيير نمط النمو. وتبذل الصين جهودا كبيرة لتطوير الاقتصاد الموفر للموارد والاقتصاد صديق البيئة، سعيا لتشكيل منظومة للاقتصاد الوطني تتصف بالتنمية التكثيفية والنظيفة.

ويرى أنه بدون توافر مجموعة من المبادئ التي تسير عليها الصين في المستقبل، فسوف ينهار النموذج الصيني على الرغم من التنبؤات التي ترى أنه النموذج القادم لقيادة العالم. ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

- كسب الظروف الدولية السلمية لتطوير النفس مع دفع سلام العالم بالتنمية الذاتية.
- تحقيق التنمية بالاعتماد على القوة الذاتية والإصلاح والإبداع مع التمسك بممارسة الانفتاح على العالم الخارجي.
- التماشي مع اتجاه تطور العولمة الاقتصادية سعيا وراء تحقيق المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك والتنمية المشتركة.
- التمسك بالسلام والتنمية والتعاون، والعمل معا مع مختلف البلدان لأجل بناء عالم منسجم يتسم بالسلام الدائم والازدهار المشترك.

لقد بزغت آفاق مشرقة للقرن الجديد، اذ يتطور ويتقدم المجتمع البشرى إلى الامام بسرعة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ. وقد حددت الصين أهدافا لكفاحها فى الأعوام العشرين الأولى من القرن الحالى، وهى أن تبنى الصين على نحو شامل مجتمعا رغيد الحياة ذا مستوى أعلى لخير سكانها البالغ عددهم أكثر من مليار نسمة، وان تجعل الاقتصاد أكثر تطورا، والديمقراطية أكثر توطدا، والعلوم والتعليم أكثر تقدما، والثقافة أكثر ازدهارا والمجتمع أكثر انسجاما ومعيشة، والشعب أكثر يسرا. وحينئذ، فمن المؤكد أن تقدم الصين مساهمات كبرى فى سبيل قضية السلام والتنمية السامية، وبدون ذلك سوف ينهار النموذج الصينى على الرغم مما قدمه من تقدم على مدى العقود الماضية.

ولاء على البحيرى

Tolerance in the Twenty-First Century: Prospects and Challenges.
Moreno-Riano, Gerson (Ed).
Lanham: Lexington Books,2006.

التسامح فى القرن الحادى والعشرين .. التوقعات والتحديات

فى هذا العصر، الذى يشهد العولمة وتفاقم الأزمات الدولية، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، تبرز أهمية موضوع التسامح، خاصة فى الساحة الدولية هذا، وقد تناول العديد من الكتب هذا الموضوع المهم والمعقد، من احدثها كتاب نشر فى ٢٠٠٦ تحت عنوان "التسامح فى القرن الحادى والعشرين.. التوقعات والتحديات" الذى حرره الدكتور جيرسون مورينو - ريانو، استاذ العلوم السياسية بجامعة سيدارفيل.

ويتكون الكتاب من مقدمة واثنى عشر فصلا، يسرد فيها عدد من المفكرين وجهات نظرهم حول مفهوم التسامح.

تأتى مقدمة الكتاب بعنوان "مقدمة عن التسامح فى القرن الحادى والعشرين" يسرد د. جيرسون مورينو - ريانو من خلالها عدة مفاهيم متعلقة بمبدأ التسامح. ففى البداية، يعرف الكاتب مبدأ التسامح على أنه من أهم معالم الخطاب السياسى العالمى فى الوقت الراهن. فمن المستحيل تخيل عالم يموج بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون التحدث عن هذا المبدأ المهم الذى أصبح مسيطرا على الساحة الدولية. من أمثلة تلك الأحداث: اختيار بابا الكنيسة الكاثوليكية الجديد، ورؤية الغرب للإسلام، والحرب فى العراق وأفغانستان، والهجرة وتداعياتها، والتعليم. ويؤكد الكاتب كذلك ضرورة وجود مبدأ التسامح فى ظل الظروف السياسية المتقلبة التى يشهدها المجتمع الدولى.

ولذلك، فإن التسامح هو أحد مفاهيم السياسة الدولية الحالية ويعتبر أيضا مقياسا لوجود مجتمع حر ودولة مستقرة. ولكن لا يوجد اتفاق حول معنى موحد لهذا المفهوم أو طريقه معينة لتطبيقه تطبيقا سليما، كما هو الحال مع العديد من المفاهيم فى علم السياسة.

ومن أهم وأبرز الكتب التى تناولت موضوع التسامح كتاب لصامويل ستوفر نشر فى عام ١٩٥٥ بعنوان "Communism - Conformity and Civil Liberties"، يعتبر هذا الكتاب من كلاسيكيات هذا الموضوع. عرف فيه ستوفر التسامح على أنه رغبة الفرد وقابليته لإعطاء الحريات المدنية لغرمائه السياسيين، أى أن التسامح قيمة سياسية وديمقراطية يجب العمل على تطبيقها، ويجب إدماجها فى مختلف المناهج التعليمية. والجدير بالذكر أن هذا التعريف قد تزامن مع وجود "خطر شيوعى" أو ما أطلق عليه المؤامرة الشيوعية سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها.

وقد سلك بعض المفكرين الذين جاءوا بعد ستوفر منهجه، حيث جاء تعريفهم لمفهوم التسامح فى العلاقات السياسية على أنه جزء من العقيدة الديمقراطية للحقوق والحريات المدنية. ولكنهم رأوا أن مدى تسامح الفرد لا يعتمد فقط على التعليم، كما كان الحال مع ستوفر، ولكن أيضا على خصائص ديموجرافية أخرى مثل السن والديانة ومستوى الدخل والجنس.

وهناك من أضاف بعدا جديدا لمفهوم ستوفر وهو سوليفان، فقد أشار إلى وجود صلة وثيقة بين الخصائص النفسية ومستوى المعلومات والتربية ومدى التسامح الذى يتسم به الفرد. ولقد ازدهر هذا المفهوم خلال عدة كتابات، من أبرزها كتاب ظهر عام ١٩٩٥ قام بإعداده جورج ماركوس ويحمل عنوان "With Malice Toward Some: How People Make Civil Liberties Judgments"

ولكن هناك من المفكرين - مثل فيكل سيجلمان وهمفرير - يرون أن تعريف ستوفر لمفهوم التسامح، على الرغم من أهميته، تنقصه عدة نقاط، من أهمها:

- الجهل بالهيكل العام للقيم الديمقراطية فى مختلف الحكومات.
- الجهل بمدى استقرار المواقف والسلوكيات الديمقراطية.
- عدم دراسة تأثير التسامح على الأشخاص، والثقافات والسياسات العامة.

يحمل الفصل الأول عنوان "عدة أوجه للتسامح" للدكتور روبرت وايزرج، أستاذ العلوم السياسية بجامعة إلينوى. يقول الكاتب إن وجود عدة آراء مختلفة حول معنى وكيفية تطبيق مبدأ التسامح يعتبر أحد التحديات التى تعرقل الوصول إلى فهم دقيق ومتعمق لهذا المبدأ. ويعطى وايزبرج عدة آراء لمفهوم التسامح:

١- تاريخى/نظرى: الذى يشير إلى أن التسامح هو استراتيجية سياسية للتعامل مع مختلف أنواع النزاعات.

٢- تجريبى: الذى يشير إلى أن التسامح هو احترام الحريات المدنية والمبادئ الديمقراطية.

٣- إصلاحى: وهذا المعنى يشير إلى تقبل الآخر حتى فى حالة الاختلاف فى العقيدة السياسية.

والجدير بالذكر هنا أن التعريفين الأول والثانى اللذين يطرحهما وايزبرج يشيران إلى أن مفهوم التسامح هو إما "نعمة مدنية عالمية" أو "ميزة أخلاقية مهمة" يجب اكتسابها والحفاظ عليها.

أما الفصلان الثانى "نحو فهم مبدأ التسامح" للدكتور نيك فوشون، أستاذ الفلسفة بجامعة إيمورى، والثالث "الشكل الصحيح للتسامح" للدكتور ج. بودزيويسكى، أستاذ الفلسفة بجامعة تكساس، فيتناولان الجانب الأخلاقى من مفهوم التسامح.

يعرف فوشون التسامح على أنه مفهوم أخلاقى يتسم بالغموض واللبس الذى يؤدى بالتالى إلى تطبيقه بصورة خاطئة من خلال المناقشات الاجتماعية والسياسية. وفى هذه النقطة، يتفق فوشون مع كل من وايزبرج، نورش ونيكولسون.

أما بودزيوسكى، الذى يعد مقاله الوارد فى هذا الكتاب مقتطفا من كتاب صدر له مؤخرا بعنوان (True Tolerance: Liberalism and the Necessity of Judgement). فيرى أن التسامح هو شئ محدد وفق أخلاقيات كل فرد وقناعاته، فقناعات فرد قد تختلف عن قناعات فرد آخر، ومن هنا تتفاوت درجة التسامح.

أما الفصلان الرابع "دور الثقافة والدين والدول والعقل فى ثقافة التسامح" للدكتور روبرت كومينجر بيفيل، أستاذ الفلسفة والدين بجامعة بوسطن، والخامس "التسامح، الهوية والمواطنة" لدكتور مورينو - ريانو، فيتناولان العلاقة بين التسامح الهوية والحرية.

إن بيفيل يرى أن التسامح السياسى مرتبط

بشكل وثيق بكل دولة وبهويتها وثقافتها الوطنية. ويضيف أن المشكلة الحقيقية هي مشكلة الهوية الدينية، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على وجود نظام سياسي يضمن استقرار الحياة السياسية وممارسة الحريات المدنية داخل الدولة.

أما مورينو - ريانوفيري، فيرى أن درجة التسامح أي درجة تقبل ممارسة مختلف الحريات المدنية، تختلف من هوية لأخرى ومن شعب لآخر. وبالتالي، فهو يرى التسامح من وجهة نظر ثقافية.

الفصل السادس من الكتاب يحمل عنوان "النزاع والتسامح السياسي في إسرائيل" لميشال شامير، أستاذة العلوم السياسية بجامعة تل أبيب، وتامي ساجيف - شيفتر، المدرسة بجامعة تل أبيب. بالنسبة للمؤلفتين، فإن التسامح يرتبط بشكل أساسي بالهوية الأخلاقية والثقافية، وهذا الافتراض مبني على استطلاع للرأي العام أجري في إسرائيل أثناء الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وقد أظهر هذا الاستطلاع أن النزاع والعنف يؤديان إلى خلق جو من عدم التسامح والشعور بأن هناك هوية أسمى من أخرى. إذن، يجب العمل على نزع فتيل هذا النزاع وغرس قيمة التسامح ومبدأ تقبل الآخر في المعتقدات الثقافية كأساس للإصلاح السياسي.

أما الفصل السابع، فيحمل عنوان "النوع الاجتماعي والتسامح" للدكتورة إيوا جوليبيوسكا، أستاذة العلوم السياسية بجامعة وين، حيث تتحدث الكاتبة هنا عن الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بتطبيق مبدأ التسامح. وتشير الكاتبة إلى أن درجة التسامح لدى النساء أقل منها لدى الرجال. ولكنها تضيف أن ذلك ليس كل شيء، فتحليل مؤشرات أخرى كالمستوى التعليمي ومستوى الدخل يعطي صورة أكثر وضوحا وشمولا حول الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بذلك الموضوع، حيث سيساعد ذلك أيضا على إحداث إصلاحات اجتماعية وسياسية في المجتمع.

ويبحث كذلك الفصلان الثامن "الشباب .. الدراسة وتنمية التسامح السياسي" للدكتورة بات إفري، أستاذة التعليم بجامعة مينيسوتا، والتاسع "التسامح السياسي والتعليم المدني في الديمقراطيات النامية" للدكتور ستيف فينكل، أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيتسبرج - موضوعا حيويا هو الإصلاح الاجتماعي السياسي. إن الاثنين يتفقان على أن الأساس في تطبيق هذا الإصلاح هو ضرورة وجود قيمة التسامح. حيث إن التسامح هو شيء معرفي يتم غرسه من الصغر عبر مختلف المبادرات التعليمية.

اتخذت إفري المبادرات داخل الولايات المتحدة الأمريكية -خاصة بين طلبة المرحلة قبل الجامعية- كمثل لذلك، فرأت أن إدماج مفهوم التسامح في المناهج التعليمية لطلاب تلك المرحلة من شأنه ليس فقط أن ينمي مداركهم حول هذا الموضوع، بل من الممكن أيضا تطبيقه على أرض الواقع.

أما فينكل، فيتناول تأثير برامج التربية المدنية على رفع درجة التسامح السياسي، وذلك في دولتين من دول العالم النامي هما جمهورية الدومينيكان وجنوب إفريقيا. لقد اعتمد فينكل على نتائج مسح أجري على عدد من المشاركين في برامج التربية المدنية في الدولتين، ليبرهن على أن التعليم المدني له نتائج مؤثرة في رفع درجة التسامح بين كافة المشاركين. وقد تنوعت الأسئلة المطروحة في المسح ما بين معرفة المواقف السياسية للمشترك، ومعلوماته العامة، ومدى تقبله لمحتوى البرامج ودرجه استيعابه لها.

أما آخر ثلاثة فصول في الكتاب: "التسامح كمعيار لشن حرب عادلة" لهنريك سايس، الباحث بجامعة أوسلو، و"التسامح الليبرالي كأساس لاقتصاد سياسي قوي" للدكتور بيتر ليسون، أستاذ الاقتصاد بجامعة ويست فرجينيا، والدكتور بيتر بوتكه، أستاذ الاقتصاد بجامعة جورج ماسون وأخيرا، "التسامح والإنترنت" للدكتور ديفيد ريسنيك، أستاذ العلوم السياسية بجامعة سينسيناتي- فتعبر عن محاولات لإدخال مفهوم التسامح في اتجاهات جديدة في القرن الحادي والعشرين.

إن سايس يتحدث عن العلاقة بين مفهوم التسامح (الذي يعرفه كقيمة أخلاقية وأحد المثل السياسية العليا) وشن "حرب عادلة". إن التسامح، بما يقتضيه من تقبل الاختلافات والصبر في التعامل مع تلك الاختلافات، يجب أن يكون أحد عوامل ضبط النفس قبل شن ما يطلق عليه "حرب عادلة". إن الحرب على الإرهاب، التي تشنها حاليا الولايات المتحدة الأمريكية على كل من العراق وأفغانستان، لهي أكبر دليل على جدية ذلك الافتراض.

إن بوتكه وليسون يبحثان العلاقة بين التسامح والاقتصاد السياسي، حيث إن التسامح السياسي لديهما يعتبر شرطا أساسيا لوجود نظام اقتصاد سياسي متين يساعد على ازدهار حياة الأفراد والمجتمعات، وهذا يتفق بشكل كبير مع سياسات التحرر الاقتصادي الذي تتبعه حاليا العديد من دول العالم.

وأخيرا، يتحدث ريسنيك في مقاله عن العلاقة بين شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعدد من الموضوعات المتعلقة بالمجتمع المدني، خاصة، الديمقراطية والتسامح السياسي، وذلك عن طريق معرفة تأثير الإنترنت على وجود تسامح سياسي من عدمه.

ويتم هذا من خلال دراسة:

١- المعلومات الواردة يوميا في مختلف صفحات الإنترنت حول التسامح وعدم التسامح.

٢- كيف يتأثر الإنترنت بالعوامل الخارجية؟

وقد استنتج ريسنيك أن الإنترنت ليس له تأثير خطير على وجود تسامح سياسي من عدمه، ذلك أن الإنترنت يتأثر بالعوامل الخارجية أكثر من كونه عاملا مؤثرا في حدوث تغيرات سياسية وديمقراطية داخل المجتمع.

ونرى بعد قراءة هذا الكتاب أن هناك نقاطا أساسية محيطة بتنفيذ وتطبيق مبدأ التسامح في هذا العصر. ومن التحديات التي أوردها الكتاب:

١- عدم وجود معنى دقيق لمفهوم التسامح أو معرفة كيفية تطبيقه بصورة سليمة.

٢- اتسام مفهوم التسامح بالغموض.

٣- انتشار النزاعات والعنف.

٤- تفاوت درجة التسامح بين شخص وآخر ومن هوية إلى أخرى.

إن مناقشة كل من التحديات والتوقعات المحيطة بتطبيق مفهوم التسامح يجب أن تعمق من فهمنا لهذا الموضوع وكيفية تطبيقه بصورة سليمة. إن التحديات التي ينطوي عليها مفهوم التسامح تتناسب بشكل كبير مع الظواهر العالمية التي شهدها القرن العشرون وتستمر مع القرن الحادي والعشرين من إرهاب وتطهير عرقي وإبادة جماعية ونزاعات دينية وسياسية وحرب الثقافات أو ما يطلق عليه "صراع الحضارات" وفق تعبير المفكر البريطاني صامويل هنتنجتون.

أما عن الفرص والحلول التي أوردها الكتاب، فهي:

١- يجب بذل المزيد من الجهد للتوصل إلى مفهوم دقيق وتطبيق عملي لمفهوم التسامح يأخذ في الاعتبار تعدد الثقافات والهويات.

٢- يجب على الحكومات وصانعي القرار القيام بتطبيق نظم إصلاحية في مختلف المجالات، سواء كانت سياسية - اجتماعية (مثل قياس الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بتطبيق مفهوم التسامح)، أو ثقافية - اقتصادية أو تعليمية (خاصة في برامج التربية المدنية، حيث سيساعد ذلك على غرس قيمة التسامح بين البشر.

٣- يجب أن يكون التسامح أحد عوامل "ضبط النفس" قبل شن أي حرب.

٤- وجود نظام اقتصاد سياسي متين.

٥- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لنشر قيمة التسامح.

وبذلك، يعد هذا الكتاب من أهم المصادر التي تناولت مبدأ التسامح ليضاف إلى العدد الكبير من الأدبيات التي تحدثت عن هذا المفهوم. فقد قدم بصورة شيقة العديد من وجهات النظر السياسية والاقتصادية والفلسفية حول هذا الموضوع المعقد.

د. ماهيتاب مكاوى



مجلة فصلية علمية محكمة يصدرها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

المجلد التاسع | العدد ٤٨ | شتاء ٢٠٠٧

رئيس التحرير/ د. عمر الحسن

- **افتتاحية العدد** استراتيجية بوش الجديدة .. والتصالح مع الحماقة

- **دراسات**

معضلات الخلافة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي

الانتخابات النيابية البحرينية .. النتائج والإنعكاسات

- **ملف العدد**

دول مجلس التعاون الخليجي في التقارير الدولية عام ٢٠٠٦ ..نحو استراتيجية موحدة للتعاطي معها

- **قضايا ومتابعات**

[illegible]

[illegible]

[illegible]

- **شخصية العدد**

دبلوماسي بارز من مملكة رائدة

حفل تسليم درع التميز

بانوراما خليجية

عروض وإصدارات لكتب حديثة لدور النشر العربية والأجنبية

أعمال مجلس الفكر العربي

ندوات ومؤتمرات





موضوعات الموقع :

- متابعات لأهم الأحداث الجارية والمؤتمرات الدولية عروض وروابط لتقارير دولية.
- أرشيف لأعداد السياسة الدولية منذ عام ٢٠٠٠.
- ترجمة كاملة لأهم الموضوعات باللغة الإنجليزية.
- اخبار واجندة المؤتمرات العلمية.

www.siyassa.org